

سبيل الحكمة

نتائج المؤتمر الثالث العراقي

في العلم الجمهوري

١٩٥٨ - ١٩٦٨

المجلد الخامس

١٩٦٣ - ٨ شباط ١٩٦٣

تنقيح

أ.د. نوري عبد الحميد العائلي - أ.د. عبد الكريم محمد الحزري

الطبعة الثانية

مطبعة وموسسة

بغداد

١٩٩٦ هـ - ٢٠٠٥ م

www.igra.afhamontada.com

منتدى اقرأ الثقافي
www.igra.aahlamontada.com

تأليخ الوزائت العراقينا

في العهد الجمهوري

١٩٦٨-١٩٥٨

د. جعفر عباس حميدي

الطبعة الاولى

٢٠٠٤هـ-١٤٢٥

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.afhamontada.com



تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

١٩٥٨ — ١٩٦٨

الجزء الخامس

١٤-١٥ مائيس ١٩٦١ — ٨ شباط ١٩٦٣

تنقيح

أ. د. نوري عبد الحميد العاني أ. د. علاء جاسم محمد الحربي

الطبعة الثانية
منقحة وموسعة

بغداد

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

عنوان الكتاب : تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨

الجزء الخامس ١٤/١٥ مايس ١٩٦١ - ٨ شباط ١٩٦٣

تتقيق : أ. د. نوري عبد الحميد العاني - أ. د. علاء جاسم الحربي

الناشر : بيت الحكمة / بغداد

الطبعة : الثانية المنقحة ٢٠٠٥

حقوق النشر محفوظة للنشر

بيت الحكمة- العراق- بغداد- ص ب (٥٣٦٤٠) مكتب بريد الأقصى

هاتف : ٣ - ٤١٤١٢٠١ فاكس ٤١٦٤٩٥٠

E- Mail : baytalhikma@yahoo.com

المقدمة :

استمر عبد الكريم قاسم خلال عام ١٩٦١ و ١٩٦٢، في سياسته الفردية ورفض مبدأ القيادة الجماعية ، واستمرت كذلك معارضته التيار القومي. وشهد عام ١٩٦١ تغييرا وزاريا تمثل بمجيء ثلاثة وزراء جدد، هم باقر الدجيلي ورشيد محمود وعادل جلال بعد استقالة عباس البلداوي ومصطفى علي ، اللذين لم يكونا منسجمين مع عبد الكريم قاسم، وهو ما يؤكد استمرار المعارضة لسياسته حتى في داخل مجلس الوزراء ، وعبرت المعارضة عن موقفها في إضراب الباقزين آذار ١٩٦١ .

استغل عبد الكريم قاسم انتهاء الحماية البريطانية على الكويت في حزيران ١٩٦١ ليطالب بعودتها إلى العراق ، إذ انه سيحقق هدفين ؛ الأول إعادة الكويت إلى العراق ليصبح بطلا وطنيا وقوميا ، وليكون ذلك مدخلا لتحقيق الهدف الثاني وهو الحد من قدرة المعارضة لسياسته. وقد اخفق في تحقيق هدفه المذكورين بسبب الموقف العربي والغربي. وكان لهذا الاخفاق أثره في استمرار المعارضة ولاسيما ان الكويت قد أصبحت عضوا في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي طالبت فيه حكومة عبد الكريم قاسم باستعادة الكويت ، فاتها كانت تجري مفاوضات بدأت في نيسان ١٩٦١ مع شركات النفط بشأن الحد من استغلالها ثروة العراق . وقد استمرت المفاوضات التي رأسها عبد الكريم قاسم نفسه ، حتى تشرين الأول ١٩٦١ ، وحين اصرت الشركات على موقفها المتعنت اصدرت حكومة عبد الكريم قاسم في كانون الأول القانون رقم (٨٠) الذي سيطرت بموجبه الحكومة العراقية على ٩٩,٥ % من الأراضي العراقية ، وبذلك يكون القانون رقم (٨٠) اخطر واهم تشريع بشأن النفط حتى عام ١٩٦١، حتى انه عد أول عمل ثوري بعد تأميم قناة السويس .

في ذروة صراع حكومة عبد الكريم قاسم مع شركات النفط ومحاولاته لاستعادة الكويت انفجرت أزمة داخلية في أيلول ١٩٦١ تمثلت بالحركة المسلحة التي تزعمها الملا مصطفى البارزاني في شمال العراق، وهناك من ربط بين قيام الحركة وتعدد

المفاوضات مع شركات النفط التي حثت البارزاني على اعلان حركته لضعاف موقف الحكومة .

أما ابرز الأحداث الخارجية التي تركت اثرها في اوضاع العراق الداخلية فهو سقوط تجربة الوحدة بانفصال سوريا عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦١ الحدث الذي جعل عبد الكريم قاسم يتنفس الصعداء ، إذ لم يعد خصمه الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا لدولة تجاور العراق واصبح شريكا لنظام الحكم الجديد القائم في سوريا في عدائه للرئيس عبد الناصر. لهذا اتجه عبد الكريم قاسم لمد جسور التعاون مع النظام الجديد في سوريا بعد ان اعترف به وكان العراق أول قطر عربي يصله ممثل دبلوماسي سوري بعد الانفصال .

ولنا ان نشير إلى ان طبيعة بعض الأحداث جعلتنا نتناولها بنحو مستقل حفاظا على وحدة الموضوع لان تجزئتها تحدث ارباكا كما هو الحال في مفاوضات النفط التي استمرت زهاء سبعة أشهر ، وكذلك الدعوة لاستعادة الكويت والحركة المسلحة في شمال العراق . وقد حرصنا على ان نورد آراء عديدة وروايات عن الحدث الواحد يناقض بعضها بعضا الآخر تاركين للقارئ تكوين صورة شاملة عن الحدث، وظهر ذلك واضحا عند الحديث عن أسباب حركة البارزاني والتغيير الوزاري والموقف من الانفصال .

كما واجهت حكومة عبد الكريم قاسم خلال المدة كاتون الثاني ١٩٦٢ - ٨ شباط ١٩٦٣، مشاكل وصعوبات على الصعيدين الداخلي والخارجي، بعضها يرجع الى عام ١٩٦١، واستمرت تداعياتها خلال المدة موضوعة البحث.

وتعد مسألة الكويت ودعوة عبد الكريم قاسم الى استعادتها من القضايا الصعبة التي واجهتها حكومته حتى سقوطها في الثامن من شباط ١٩٦٣ إذ كانت لها تأثيراتها في المستويات كافة. كما ان الحركة المسلحة التي استمرت في شمال العراق واستنزافها الامكانيات المادية والبشرية كانت من الاحداث الخطيرة خلال المدة موضوعة البحث.

ومن القضايا التي واجهت حكومة عبد الكريم قاسم مسألة النفط وموقف الشركات الغربية من مطالب العراق. وبما ان هذه الموضوعات لا يمكن تناولها بحسب التسلسل الزمني، لذلك رأينا من المناسب تناولها كموضوعات حفاظاً على وحدة الموضوع.

ومن المسائل التي تناولها هذا الجزء الأحزاب السياسية وموقفها من حكم عبد الكريم قاسم، فضلاً على قضية الدستور والانتخابات ومواقف الأحزاب. اما القوانين والانظمة والتشريعات والاتفاقيات التجارية والثقافية وغيرها من الاحداث فقد تمّ التعرض إليها ضمن سياقها. وكان لزاماً علينا متابعة تفاصيل الآثار السلبية التي تركتها سياسة عبد الكريم قاسم تجاه الاحداث البارزة عام ١٩٦٢ وهو الأمر الذي أدى الى عزله والتباعد بينه وبين حلفائه من الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين التقدميين الذين ظلوا - على الرغم من انهم كانوا يعدون حكمه حكماً عسكرياً فردياً - يبذلون المحاولات لمدّ الجسور معه واطهار تعاونهم وخشيتهم من قيام حكم قومي في العراق.

وازداد التذمر الشعبي في الأشهر الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم على نطاق واسع. عبّر هذا التذمر عن نفسه بالاضرابات والتظاهرات المتواصلة التي قام بها العمال والطلبة. واصبح سقوط النظام متوقّعاً بين لحظة وأخرى.

المنقحان

الوزارة العراقية عام ١٩٦١ .

كانت الوزارة منذ مطلع عام ١٩٦١ تتكون على النحو الآتي : -

- ١ - اللواء الركن عبد الكريم قاسم - رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع (١) .
- ٢ - الزعيم الركن أحمد محمد يحيى - وزير الداخلية ووكيل وزير الاصلاح الزراعي .
- ٣ - السيد حسن الطالباني - وزير المواصلات ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية .
- ٤ - اللواء الطبيب محمد عبد الملك الشواف - وزير الصحة .
- ٥ - الزعيم فؤاد عارف - وزير دولة ووكيل وزير الزراعة .
- ٦ - الزعيم الركن اسماعيل إبراهيم عارف - وزير المعارف .
- ٧ - د . محمد سلمان . - وزير النفط .
- ٨ - د . مظفر حسين جميل - وزير المالية .
- ٩ - السيد مصطفى علي - وزير العمل .
- ١٠ - د . هاشم جواد - وزير الخارجية .
- ١١ - الزعيم الركن محيي الدين عبد الحميد - وزير الصناعة .
- ١٢ - د . طلعت الشيباني - وزير التخطيط .
- ١٣ - د . فيصل السامر - وزير الارشاد .
- ١٤ - السيد عباس البلداوي - وزير البلديات .
- ١٥ - السيد ناظم الزهاوي - وزير التجارة .
- ١٦ - السيد حسن رفعت - وزير الاشغال (٢) .

والملاحظ ان التشكيلة الوزارية قد حققت نوعاً من التوازن بين العسكريين والمدنيين ، وقد ضمت ثلاثة وزراء كرد هم : حسن الطالباني وزير المواصلات

(١) الملاحظ ان عبد الكريم قاسم ظل يشغل هذا المنصب منذ التشكيلة الوزارية الاولى حتى نهاية حكمه .

(٢) وزارة العمل ، مجموعة القوانين والانظمة ، للسنة ١٩٦١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٦٢ .

والزعيم فؤاد عارف وزير الدولة ، أما الأخير فكان حسن رفعت وزير الاشغال . وتجدر الإشارة إلى ان هذه التشكيلة هي ذاتها التي كانت موجودة عام ١٩٦٠ . ومع ان عبد الكريم قاسم طالما تبجح بان وزارته مدنية لكن العسكريين كانوا يحتكرون نحو نصف مراكز صنع القرار وكان معظمهم من زملاء عبد الكريم قاسم في الجيش في سبيل المثال كان احمد يحيى يدير وزارتين اما اسماعيل العارف فكان يدير ثلاث وزارات هي المعارف والزراعة والارشاد في تشرين الاول ١٩٦١ وأصبح هو الذي يرشح اصدقاءه واصدقاء رئيس الوزراء من العسكريين ومن المدنيين الذين يتوسم فيهم الطاعة والولاء للزعيم لملء الوزارات بل ان العسكريين صاروا يشغلون الكثير من الوظائف المدنية الاخرى ولاسيما المتصرفين (المحافظين).

أما مجلس السيادة فكان يتألف من محمد نجيب الربيعي رئيسا وعضوية كل من محمد مهدي كبة وخالد النقشبندي . ويذكر ان محمد مهدي كبة كان قد قدم استقالته من عضوية المجلس منذ شباط ١٩٥٩ إلا ان عبد الكريم قاسم لم يوافق عليها، وهو ما دفعه إلى عدم حضور اجتماعات المجلس. وظل الحال هكذا حتى كانون أول ١٩٦١، إذ صدر البيان رقم ٣ ، وهذا نصه : " بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، ونظرا للظروف الطارئة الخاصة بعضوية مجلس السيادة واستنادا إلى ما جاء في بياننا المرقم ١ والمؤرخ في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق في الرابع عشر من تموز سنة ١٩٥٨ ميلادية أصبح تأليف مجلس السيادة على الوجه الآتي:-

١ - الفريق الركن محمد نجيب الربيعي - رئيسا .

٢ - السيد عبد المجيد كمونة - عضوا .

٣ - السيد رشاد عارف - عضوا .

بغداد الأول من شهر كانون الأول ١٩٦١ ميلادية " (١) .

وكان هذا البيان (رقم ٣) آخر بيان أصدره عبد الكريم قاسم بتوقيع القائد العام للقوات المسلحة الوطنية. كان العضوان الجديدان شخصيتين غير معروفتين سياسيا. كان عبد المجيد كمونة من مواليد مدينة كربلاء سنة ١٩١١ وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٤ وعمل في الوظائف الادارية وتدرج في سلكها حتى اصبح مفتشا اداريا ثم عضوا في مجلس الخدمة وكان صديقا قديما لعبد الكريم قاسم وقد عين عضوا في

(١) جريدة الثورة في ٥ / ١٢ / ١٩٦١ .

مجلس السيادة بدلا من محمد مهدي كبة الذي استقال منذ ٨ شباط ١٩٥٩ وانقطع عن حضور اجتماعات المجلس. اما رشاد عارف فهو شخصية كردية ولد في كركوك سنة ١٩١٠ وتخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٤ ثم عمل بوظيفة مفتش عدلي وأصبح حاكما في مدينة السليمانية ثم رئيسا لمحكمة استئناف كركوك قبل الثورة ثم عين عضوا في محكمة التمييز في ٢٧ آب ١٩٥٨ ورئيسا للجنة التطهير العليا فضلا عن وظيفته. وقد عين بدلا من خالد النقشبندي الذي إفاه الأجل في تشرين الثاني ١٩٦١ أي ان مجلس السيادة ظل يحتفظ بتركيبته السابقة ممثلا للسنة والشعبة والکرد.

ومن الضروري الإشارة إلى ان الوزارة شهدت تغييرات في بعض الحقائق الوزارية، فلقد اعطي الدكتور فيصل السامر من وزارة الارشاد ونقل الى السلك الخارجي واستقال عباس البلداوي ومصطفى علي لأسباب صحية وترك الوزارة في اول تشرين الاول الزعيم المتقاعد فؤاد عارف بعد اعلان الحركة المسلحة في الشمال وقيل ان ذلك كان بضغط من الكرد انفسهم، فأُسندت حقيبة وزارة البلديات في ١٥ مايس ١٩٦١ إلى باقر الدجيلي بدلا من عباس البلداوي . وباقر الدجيلي من مواليد النجف عام ١٩١٧ واتم دراسته الاعدادية فيها ، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٤٠، وتقلد مناصب ادارية عديدة في مختلف الالوية (المحافظات) العراقية ، حتى عين متصرفا للواء الحلة عام ١٩٥٩ ثم متصرفا للواء السليمانية^(١).

كذلك اسندت وزارة العدل في ١٤ مايس إلى رشيد محمود بدلا من مصطفى علي ورشيد محمود من مواليد ١٩٠٦، تخرج في كلية الحقوق علم ١٩٢٨، ودرس الاقتصاد السياسي في بريطانيا عام ١٩٣٠ ، تقلد مناصب مختلفة في وزارات عدة ثم مارس المحاماة من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٩، آخر المناصب التي تقلدها قبل استيزاره انه كان رئيسا لديوان التدوين القانوني عام ١٩٥٨^(٢)، في حين اسندت وزارة الزراعة في ١٤ مايس أيضا إلى عادل جلال بعد ان كان يشغلها وكالة فؤاد عارف فضلا عن اشغاله منصب وزير للدولة . وعادل جلال من مواليد خاتقين ١٩١٩، أتم دراسته الثانوية في الموصل، وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٨،

(١) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٣٧ .

وتقلد مناصب عسكرية عديدة، وعين بعد الثورة متصرفاً للواء الديوانية ثم متصرفاً للواء ديالى^(١).

كما ان وزارة الارشاد كانت قد اسندت إلى اسماعيل إبراهيم العارف (وكالة) فضلاً عن منصبه وزيراً للمعارف .

أما أسباب تلك التبدلات الوزارية فيقول باقر الدجيلي ، ان عبد الكريم قاسم كان قد ضاق ذرعاً بتصرفات بعض الوزراء الذين كانوا ينقلون ما يدور في مجلس الوزراء إلى جهات حزبية وسياسية، ففي سبيل المثال كان عباس البلداوي ينقل ما يدور في المجلس إلى كامل الجادرجي ، وفؤاد عارف ينقلها إلى الملا مصطفى البارزاني ، فقرر عبد الكريم قاسم اقالة بعضهم^(٢).

أما العميد خليل إبراهيم الزوبعي ، فقد أكد ان الوزراء هم الذين قدموا استقالاتهم بعد ان أصر قاسم على سياسته المعادية للجمهورية العربية المتحدة، واستمرار حالة الفوضى السياسية ، وعدم جدية قاسم للقيام باصلاحات جذرية ، و اضاف الزوبعي أيضاً ان كامل الجادرجي هو الذي حث عباس البلداوي على الاستقالة^(٣).

أما ما يتعلق الأمر بإسناد وزارة الزراعة إلى عادل جلال بعد ان كان يشرف عليها فؤاد عارف فقد اشار الأخير إلى انه كان يشغلها وكالة ، وقد احتفظ بمنصبه بوصفه وزيراً للدولة^(٤) ، وهناك من يذكر ان اقالة فيصل السامر كانت للحد من النشاط اليساري^(٥).

(١) دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، ص ٤٠٢ .

(٢) مقابلة مع باقر الدجيلي ، اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي في ٢٥ / ١ / ٢٠٠١ .

(٣) مقابلة مع العميد خليل إبراهيم الزوبعي ، اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي في ٢٥ / ١ / ٢٠٠١ .

(٤) مقابلة مع فؤاد عارف ، اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي في ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٠ .

(٥) خضير حسن سلمان ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ٨ شباط - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، رسالة لكتوراه غير منشورة ، بغداد ١٩٩٨ ، ص ٧١ .

الجبهة القومية

من بين أهم الأحداث في هذه الحقبة قيام الجبهة القومية في آذار ١٩٦١. وقد ضمت الجبهة حزب البعث وحركة القوميين العرب وحزب الاستقلال والرابطة القومية وبعض الناصريين والحزب العربي الاشتراكي وعددا من المستقلين. في حين ينكر طالب شبيب عضو القيادة القطرية ان قيام الجبهة يرجع إلى أواخر عام ١٩٥٨ وكانت تدعى بالتجمع القومي كما فصلنا ذلك في الجزء الرابع من هذا الكتاب. وقد انحلت بسبب ظروف القمع التي تعرض لها القوميون ثم أعيد تشكيلها مجددا.

وعلى الرغم من ان الجبهة لم تقم بدور أساسي في اسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، لكنها ربما أسهمت في كشف مساوئ النظام ، والدعوة إلى إقامة حكومة قومية، وحملت في بياناتها الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم مسؤولية تطورات الأحداث في شمال العراق بحسب ما جاء في بياناتها الصادرة في أواخر أيلول ١٩٦١.

كما أصدرت الجبهة بيانا في ايلول ١٩٦١ بمناسبة الذكرى السنوية لاعداد رجال حركة الموصل ١٩٥٩ وأرادت من هذه الذكرى ان تكون حافزا للتخلص من الحكم الفردي ، وأشارت الجبهة في بياناتها المذكور إلى الحملة التي يشنها الحزب الشيوعي العراقي على التنظيم الحزبي والتدابير الارهابية ضد فئات الشعب وطبقاته. ودعت إلى مضاعفة النضال الوطني لانهاء الحكم (الدكتاتوري) وإقامة حكم شعبي عربي ديمقراطي^(١).

فضلا عن ذلك كانت الجبهة تؤكد ان الوطن العربي وحدة سياسية متكاملة وان التجزئة حالة فرضها الاستعمار ، كما انها تسعى لتحرير فلسطين والأجزاء المسلبة من الاستعمار ، وتؤمن بسياسة الحياد الايجابي وتتنهى الاشتراكية المستمدة من واقع الشعب العربي وظروفه الخاصة ، وتحارب الشيوعية والصهيونية والاستعمار^(٢).

وتجدر الإشارة إلى ان حركة القوميين العرب كانت قد انسحبت من الجبهة القومية في تموز ١٩٦١ نتيجة لتأزم العلاقات بين الأحزاب والقوى القومية داخل الجبهة وهو أمر مهم، ولكون الجبهة لم تضم جميع القوى القومية فقد بقي خارج الجبهة الحزب العربي الاشتراكي والرابطة القومية والحزب الإسلامي وذلك بسبب عدم فاعلية تلك الأحزاب.

(١) نضال البعث ، جـ ٧ ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

(٢) د . ليث الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بغداد ١٩٧٩ ، ص ٥١٨ .

وعملت حركة القوميين مواقفها إلى عدم قدرتها على جمع أطراف النضال القومي في العراق في ظل الأوضاع الراهنة ، في حين أن حزب البعث العربي الاشتراكي أشار إلى أن الكتل القومية على الرغم من رفعها شعار اسقاط النظام، لم تقدم على التعاون بسبب دوراتها في فلك السياسة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة، تلك السياسة التي كانت قد دخلت صراعا شاقا مع حزب البعث القى بظلاله على علاقة العناصر القومية بقيادة الحزب في العراق، وهو ما أدى بالنتيجة إلى أن يقف وجها بوجه أمام السلطة ومؤيديها من الشيوعيين والقوى السياسية الأخرى^(١).

استبدال العملة القديمة

ظلت العملة العراقية التي صدرت في العهد الملكي بموجب قانون العملة العراقية الصادر في نيسان ١٩٣١ هي العملة المتداولة في العراق ، ولم تعمل حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ على استبدالها أو إلغاؤها إلا في كانون الثاني عام ١٩٦١ .

فقد اصدر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بيانا إلى " أبناء الشعب العراقي المظفر " ، وفيما يأتي نصه:-

١ - ان العملة العراقية القديمة التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية سوف تصبح باطلة اعتبارا من يوم ٦ كانون الثاني لسنة ١٩٦١ ، ولا يصح تداولها أو

التأديت بها بعد التاريخ المذكور .

٢ - رغبة منا في اعطاء الفرصة الكافية لابناء شعبنا الكريم من الذين لم تسمح لهم اوقاتهم لتبديل ما لديهم من العملة القديمة ، فقد صدرت التعليمات اللازمة إلى البنك المركزي بقبول استلام العملة القديمة وتعويضها بالعملة الجديدة حتى نهاية الشهر الحالي في يوم الثلاثاء ٣١ / ١ / ١٩٦١ بموجب تشريع خاص يصدر هذا اليوم .

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة^(٢)

(١) اقتباسا عن د. خضير حسن سلمان، المصدر السابق، ص ٦٣ - ٦٥ .

(٢) جريدة الاهالي ، العدد ٦٢٠ في ٥ كانون الثاني ١٩٦١ .

وكان مجلس الوزراء قد اصدر في الرابع من كانون الثاني من العام نفسه القانون رقم (١) لسنة ١٩٦١ ، والخاص بتعويض الاوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية ، جاء في مادته الاولى ما يأتي : -
" للبنك المركزي العراقي أو من يخوله ان يعوض بالقيمة الاسمية الاوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية والتي تصبح عملة غير قانونية لا تصح التأديبات بها اعتبارا من التاريخ المعين في المرسوم الجمهوري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠ . "

أما المادة الثانية ، فقد اشارت إلى ان هذا القانون ينفذ في يوم ٦ كانون الثاني لسنة ١٩٦١ وينتهي حكمه بانتهاء الدوام الرسمي في يوم ٣١ كانون الثاني لسنة ١٩٦١ .

وجاء في الأسباب الموجهة لهذا القانون ما يأتي : " بالنظر لبقاء كمية من الاوراق النقدية والمسكوكات المتنوعة لدى الجمهور ، وحيث ان غالبية أصحاب هذه العملة من ذوي الدخل المحدود ومن سكان المناطق النائية الذين لم يتيسر لهم التبديل خلال المدة المحددة ، فلا يصح حرمانهم من ملكيتهم قبل اعطائهم فرصة اخيرة.."(١).

خطاب عبد الكريم قاسم في المؤتمر الطبي العراقي الثاني

افتتح المؤتمر الطبي العراقي الثاني يوم ٦ كانون الثاني الذي أقامته الجمعية الطبية العراقية بمناسبة عيد تأسيس الجيش العراقي وقد جرى افتتاحه برعاية اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ، في بهو امارة العاصمة (قاعة الشعب).
وقد القى عبد الكريم قاسم خطابا حيا فيه المؤتمرين واعرب عن سروره لحضوره المؤتمر وجاء في خطابه : " قد يفكر البعض باعمال طائشة انه يتصدى إلى جمهوريتنا كلما حاولنا ان ندخل في مفاوضات مع شركات اجنبية لاقرار حق البلاد ... ان جمهوريتنا قد تحررت وان الشعب العراقي يقف بالمرصاد لكل طائش يتصدى بالاعمال الفوضوية أو الاعمال الطائشة على أبناء الشعب الكرام أو يتصدى لمنافعهم العامة".

(١) وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦١ ، ص ١ .

وكرر في خطابه المذكور تحذيره قائلا : " اتني احذر الاستعمار ، اتنا نقوم بحركات مصممة لوقف كل من يتصدى إلى أبناء شعبنا سواء كان من المستعمر أو أننا . كلما اردنا خلق جو من الاستقرار والهدوء للدخول بمفاوضات مع شركات اجنبية تحكمت في بلادنا نرى بين الحين والحين يسخرون انناهم وصناعهم للنيل من جمهوريتنا " (١) .

وردا على الخطاب المذكور انفا، كتبت جريدة الاهالي الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي ، مقالا افتتاحيا في التاسع من كانون الثاني ١٩٦١ بعنوان (الأمور التي تشغل بال الناس وخطاب رئيس الوزراء في يوم عيد الجيش)، اشارت فيه إلى اوضاع البلاد السياسية وضرورة انتهاء الاحكام العرفية والاعلان عن لجنة لوضع مشروع الدستور واطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين والمبشرين . . . الخ ، وتساعل المقال : "ولكن ماذا في خطاب رئيس الوزراء عن الأمور الأساسية الأخرى كالأحكام العرفية والدستور النهائي، والأوضاع الاقتصادية وحالة الأمن والاطمئنان المواطنين وسيادة القانون وعن الموقوفين والمحتجزين وغير ذلك مما يشغل اذهان الناس".

واشارت إلى ان الاستقرار والاطمئنان لا يأتيان من نفسيهما من غير تهينة اسبابهما واعداد متطلباتهما، وأكدت ان من الأسباب التي تهيء للاستقرار قيام المؤسسات الدستورية كالقضاء المستقل الكفوء واقامة الحكم على أساس توزيع العمل والاختصاص والمسؤولية الوزارية والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية وسيادة القانون ، ومضت الجريدة تقول : " والكل يعلم ان الاستقرار قد اختل مع وجود الادارة العرفية والمحاكم الخاصة ، فليست الادارة العرفية إذن هي العامل الذي من شأنه ان يحقق الاستقرار " .

واختتمت الجريدة مقالها قائلة : " واخيرا فان الخطاب تضمن أشياء كنا نتمنى لو انه خلا منها، ولا يستبعد ان يكون السبب في ذلك هو الارتجال الذي لا يستحسن في الخطب الرسمية التي تترتب عليها نتائج مهمة ، والذي جرت العادة في أغلب دول

(١) جريدة الثورة في ٧ كانون الثاني ١٩٦١ .

العالم على تجنبه وعلى كتابة الخطاب الرسمية بعد استشارة المسؤولين كل في اختصاصه وفي موضوعه^(١).

من خلال استقراءنا لهذا المقال يتضح انه قد انتقد بشكل صريح الاوضاع السياسية ، كما تضمن نقدا واضحا لشخصية عبد الكريم قاسم الذي كان يرتجل خطباته ارتجالا ، كما ان لغة المقال كانت تعبر عن معارضة واضحة لسياسة الحكومة. والذي يؤكد صحة ما ذهبنا إليه، التقرير الامني الذي جاء بعنوان (تعليقات الشعب على خطاب سيادة الزعيم)، الذي تهجم كثيرا على الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه كامل الجادرجي وجريدة الاهالي وبالنظر لأهمية التقرير في تسليطه الضوء على موقف الأحزاب والقوى السياسية ندرج نصه:

سيادة الزعيم المنقذ

الموضوع : - تعليقات الشعب على خطاب سيادة الزعيم

لقد كان الخطاب الذي القاه سيادة الزعيم بمناسبة ذكرى تأسيس الجيش خطابا تاريخيا رائعا وحدثا مهما من أحداث الساعة بحيث صار في الامكان معرفة الاهواء الشعبية والتعليقات الفردية كما صار في الامكان استجلاء الآراء القومية والبعثية أو غيرها من الاتجاهات الحزبية الأخرى . وذلك بسبب وضوح المواضع السياسية التي طرحها سيادة الزعيم هذه المرة بحيث لم نجد هناك أية صعوبة في تحديد تلك التعليقات المهمة من جانب الرأي العام واستجلاء معانيها الحقيقية من كل تلك الاوساط ونذكرها كما يلي :-

١ - الاوساط الشعبية

أبدت الاوساط الشعبية ارتياحا عظيما وتأييدا كبيرا لسياسة سيادة الزعيم الامين وهي وان لم تكن تعليقات علمية أو سياسية وذلك بسبب ضعف مدارك هذه الطبقة الثقافية وقلة نموها السياسي إلا انها في الحقيقة والواقع عواطف شعبية عظيمة أساسها الدعا لمفجر ثورة ١٤ تموز الخالدة وذلك بما وجدوه من سعي سيادته الحثيث نحو رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والترفيه عنهم بشكل ينسجم مع

(١) الاهالي ٩ / ٦ / ١٩٦١ .

امانيهم الوطنية التي كانت تخالج قلوبهم منذ زمن بعيد وقد كان المقياس الحقيقي لهذه العواطف الحقيقية هو ما يردده عموم الشعب .

(الله يساعد الزعيم) و (الله يطول عمر الزعيم)

ولاشك بأن هذه الألفاظ ان دلت على شيء فاتها تدل على مدى تعلق الشعب بالزعيم العظيم عبد الكريم قاسم ومدى حبهم وتأييدهم المطلق لسيادته .

٢ - الاوساط القومية

لا نغالي إذا قلنا ان الاوساط القومية كلها قد أيدت سيادة الزعيم ، ولا نغالي إذا قلنا بان الخطاب كان في الدرجة الأولى خلاصة شعورهم وعصارة تفكيرهم من حيث النظرة الصحيحة الواقعية لسياسة الجمهورية العراقية في الداخل والخارج ولهذا اخذوا يشرحون الخطاب شرحا وافيا وتعد هذه الشروح حقيقة الواقع القومي في الجمهورية العراقية الخالدة وندرجها باختصار كما يأتي:-

أ - ان العرب في هذه البلاد وفي البلاد العربية الأخرى يجددون العهد لسيادة الزعيم وذلك لان الخطاب كان واضحا لا لبس فيه ولا غموض إذ بعث في نفوسهم الامل والطمأنينة المتزايدة وعرفهم بحقيقة الاوضاع القائمة ورأي سيادة الزعيم السيد فيها واتهم يعترفون اعترافا كاملا بان العراق مقبل على رخاء اقتصادي واستقرار سياسي سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل الأمة العربية .

ب - ان الصراحة التي تجلت في رأي سيادة الزعيم هذه المرة وتأكيد على العمل من أجل الوطن وخدمة تربته وان المبادئ يجب ان تستمد من مصلحة الوطن العراقي ومصلحة الوطن العربي الكبير كان قد خفف التبرم الحاصل في بعض النفوس وقضى نهائيا على السخط ايا كان مصدره نتيجة تلك الأحداث المزعجة الماضية التي ظل قسم من ترسبتها في تلك النفوس .

ج - لقد آمن (القوميون) هذه المرة ايمانا قويا بان سيادة الزعيم لهم ولائته العربية وهم لا ينكرون حق الزعيم بما جاء به من معجزات الزمان فهو الرجل الذي اوجد الجمهورية الفلسطينية الخالدة وهو الذي اوجد فكرة الجهاد المقدس لها بحيث لم يكن هناك من بين ساسة العرب قبل هذا من ابتكر هذا الحق ولم يكن في مقدور أي زعيم عربي ان يعارض هذه الفكرة السامية وكان مؤتمر وزراء الخارجية للدول العربية الذي انعقد في لبنان أكبر شاهد على ما نقول ، وكذلك تأييد سيادة الزعيم لشعب الجزائر المناضل وشجبه الاستفتاء المزيف ،

ولكن القوميين بعد ان اتضحت لهم حقيقة سياسة الزعيم العربية وظهرت مفاهيمه القومية الجديدة واندفاعه الوطني الحر اخذوا يقولون ان هناك للعرب زعيمين في الوقت الحاضر زعيم في الغرب وهو جمال عبد الناصر وزعيم في الشرق هو البطل عبد الكريم قاسم وان العرب وان كانوا يفرحون بكل خير يقدمه لهم الزعيمان إلا اننا بحكم واجبنا نعتز بالزعيم عبد الكريم قاسم ونتمنى ان يقدم لامته العربية طعاما شهيا اشد اشباعا من طعام جمال عبد الناصر وهم يتوقعون بأن سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم سوف يبني المجد والخلود لامته العربية بخطواته الموزونة وخطته المدروسة وبعدها فان التاريخ سوف يحكم على الرجلين ويسجل عليهم المجد والخلود .

د - وتبين الوسط القومي على اتجاه سياسة الزعيم العربية وذلك بما صرحه من شجبه مرة أخرى لأعمال الفوضى والفوضويين وقطع خيوط أولئك الذين ارتبطوا بدولة اجنبية اربا اربا ويعنون هذا التصريح انذارا نهائيا لهؤلاء الخونة الذين باعوا بلادهم للاجنبي ولا فرق عندهم بين أولئك العملاء الذين خدموا في العهد المباد وهؤلاء الذين يخدمون في الوقت الحاضر ، وان صراحة سيادة الزعيم في قطع هذه الخيوط هو نصر للأمة العربية التي تأبى الارتباط بأية جهة كانت وايا كان مصدره .

هـ - ويفسر القوميون توضيح سيادة الزعيم فكرة الاتصال بأصحاب الرأي الثاقب من المثقفين والوطنيين من أهل البلاد لأخراج الدستور الدائم بانه ضربة قاصمة للحزب الوطني الديمقراطي وقنبلة صاعقة لهذا الحزب الذي يلقبه القوميون (بحزب التفريخ) أي الحزب الذي يفرخ الفوضى والشغب سواء كان قبل الثورة أو بعدها وهو الحزب الذي فرخ الشيوعيين واتضم اليهم وهو ما يزال داثبا في هذا التفريخ ، وهو ضربة بنفس الوقت لأولئك الذين يحملون لواء الانفصالية الاستعمارية في الشمال إذ ان سيادته قد صور لهم قوة الأمة العربية المجيدة إذ قال (ان العراق مشاع لامتنا العربية فهو لها وهي له) وبهذا قطع الطريق أمام أولئك المغامرين الذين سوف يعرفون ان الفريوس المفقود ما هو إلا خيال وهم وان الأمة العربية جواد اصيل يملك غنائه اليوم سيادة الزعيم لا تغلبه الخيول الواهنة.

و - وان ابرز ما في الخطاب في نظر القوميين هو ان سيادة الزعيم لا ينتقل من موضوع لآخر حتى يستكمل ذلك الموضوع. ولما كان لدى سيادة الزعيم جملة من المسائل السياسية المهمة التي يود طرحها على شعبه العربي الحر لذلك فقد كلفه هذا الخطاب وقتا طويلا وجهدا كبيرا بحيث كانت الكلمات تخرج وكأنها تخرج من قلبه قبل لسانه ومع هذا فان سيادته بالرغم من طرحه معظم المسائل السياسية فهو قد اختتم الخطاب بلفظة الأمة العربية المجيدة. ويعد القوميون ان ورود هذه اللفظة تعني غمورها بعواطف سيادة الزعيم وقلبه العربي الكبير بكل صدق وايمان.

٣ - الاوساط البعثية

لقد اقسام من ينتمي لهذا الوسط من المثقفين بان الخطاب كان عظيما وهو اشعاع عربي جديد ولكن ما يزال هذا الوسط يأسف من الحوادث الماضية التي اشعل نارها الشيوعيون حين صوروا للحكومة الوطنية انهم حماة الوطن واتهم حماة الجمهورية وان سواهم من الفئات هم الخونة الذين يجب القضاء عليهم بالقتل والتشريد ، وهذا هو السبب الذي دعاهم إلى النضال على حد تفكيرهم وهذا هو السبب الذي دعاهم للدفاع عن انفسهم على حد اعتقادهم ثم يتابع هؤلاء بقولهم واليوم يريد الشيوعيون المهادنة والعمل من أجل تسوية الخلافات القائمة بيننا وبينهم واتنا لا نهادن الشيوعيين ونحن الان قد انسحبنا من الميدان وذلك لان الدولة قد عرفت من هم هؤلاء وهي الان تحاسب المسيئين للقانون ويعد القوميون والبعثيين تثنين سيادة الزعيم لقوات الشرطة والأمن ضربة قاضية للشيوعيين وهو في الوقت نفسه دعوة واضحة لمكافحة الجرائم وحفظ النظام والقانون وزيادة الأمن والاستقرار في البلاد .

٤ - الاوساط اليسارية

يعد اليساريون المتطرفون بصورة خاصة ان خطاب سيادة الزعيم هو نهاية الطريق لهم وهو في الوقت نفسه قد حسس الشعب بانهم ذوو مبادئ مستوردة من الخارج وهم ذوو ارتباطات بامهم الحنون . ولهذا فان سيادة الزعيم قد حصر نشاطهم وطوقهم تطويقا كاملا بالشعب العربي الواعي .

٥ - الوسط الديمقراطي الوطني (حزب التفريخ)

يلاحظ ان جدلا عنيفا قد اشتد بين اقطاب هذا الحزب ولاسيما ما لاحظته القوميون في نقابة المحامين من قيام خلافت جديدة بينهم تظهر بصورة واضحة على

مصرح النقلة بسبب وجودهم الدائم هناك. ولعل سبب الخلافات هي ان أكثر هؤلاء هم من الانتهازيين الذين قد عرفوا بأن تلك الزمن قد ولى يوم كان قاعدتهم الدجال كامل الجارجي يدعي بالوطنية ويركب زورق المعارضة كما عرفوا أيضا بأن الشعب أخذ يحترق هذا الرجل وزبائنه الذين دأبوا على الفوضى والشغب والمعارضة ولو على لكتاف الشياطين .

العقيد

مدير الأمن العام

خطاب عبد الكريم قاسم في حفلة وضع الحجر الأساس لجسر الكرامة المعلق

فيما يأتي نص خطاب رئيس الوزراء اللواء^(١) عبد الكريم قاسم في حفل وضع الحجر الأساس لجسر الكرامة المعلق الذي جرى صباح يوم الاربعاء ١ شباط ١٩٦١ .
" السلام عليكم أبناء شعبنا العزيز . . . السلام عليكم اينما كنتم في ارجاء وطننا . . السلام عليكم ايها الضيوف الكرام . اتنا في هذا اليوم جننا لنجتمع معكم ساعة من الزمن نقابل مجلة الضاحك فترسي الحجر الأساس إلى جسر معلق صمم على أساس من البراعة والفن ما يضيف آية من آيات الازدهار الذي تحلى به شعبنا بعد الثورة المباركة . . . " (١) .

تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

أصدرت الحكومة في الثامن عشر من شهر شباط ١٩٦١ القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ ، والخاص بتعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨^(٢) ، وقد نص القانون على ما يأتي:-

^(١) رقي عبد الكريم قاسم إلى رتبة لواء ركن في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ . لكن وسئل الاعلام وعامة الناس استمروا باستخدام كلمة (الزعيم) للدلالة على الزعامة والقيادة .

^(٢) جريدة الاهالي ، العدد ٦٤٣ في ٢ شباط ١٩٦١ .

^(٣) للمزيد من المعلومات عن القانون رقم ٣٠ تراجع الجزء الأول من هذا الكتاب.

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء . صدق القانون الآتي : -

المادة الأولى - تحذف المادة السابعة من قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ . المعدلة بالقانونين المرقمين ١٢٣ لسنة ١٩٥٩ و ٣٨ لسنة ١٩٦٠ ويحل محلها ما يأتي : -

المادة السابعة : تقوم بتقدير بدل مثل الأرض وتوابعها المستولى عليها لجنة برئاسة حاكم محكمة البداية الأقدم الذي تقع الأرض ضمن صلاحية حكمته أو من ينسبه من حكامها وعضوية مأمور الطابو . وعند عدم وجوده فمن ينسبه مدير طابو اللواء من مأموري الطابو وعضوية مدير المال وعند عدم وجوده فمن ينسبه المتصرف من موظفي المالية . وتصدر الهيئة العليا التعليمات لتنظيم الإجراءات الواجب اتباعها في تقدير بدل المثل وقيمة التوابع وللعضو المفوض ان يعهد إلى اللجنة بتقدير بدل مثل أو قيمة أي أرض أو مال يقتضي تقديره قانونا .

المادة الثانية - تحذف المادة العاشرة من القانون ويحل محلها ما يأتي : -

المادة العاشرة : يجوز الاستيلاء على أرض عائلة لشخص غير خاضع لهذا القانون تتخلل أرضا مستولى عليها أو اميرية صرفة أو محلولة إذا اقتضت ذلك ضرورة التوزيع ويعوض صاحبها بأرض أخرى مستولى عليها أو اميرية صرفة أو محلولة على ان تكون مماثلة لأرضه في الجودة ومساوية في المساحة لما يؤول إليه من أرضه عند تصحيح صنفها حسب أحكام قانون تصحيح صنف الأراضي الاميرية أو يعوض عنها نقدا إذا رغب في ذلك .

وإذا امتنع عن ابداء رغبته يودع البديل امانة باسمه في الخزينة .

المادة الثالثة : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون ^(١).

(١) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة للسنة ١٩٦١ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٦٢ ،

اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وسيلان

تم في الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٠ شباط ١٩٦١ بديوان وزارة الخارجية التوقيع على الاتفاقية التجارية المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة سيلان. وقد وقعها بالنيابة عن الحكومة العراقية السيد ناظم الزهاوي وزير التجارة فيما وقعها عن الحكومة السيلانية سيادة تي . بي ايلانكراتن وزير التجارة والطعام والملاحة لحكومة سيلان .

وتمت مصادقة مجلس الوزراء على الاتفاقية بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١ في الأول من نيسان من العام المذكور ، وقد تضمن القانون مقدمة وتسع مواد ، جاء في المادة الأولى ، بمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الآخر معاملة أكثر الأمم حظوة وذلك فيما يتعلق بكافة القضايا الكمركية والضرائب والتكاليف الأخرى ^(١).

اتفاقية استخدام الاداريين في الأمم المتحدة

تم يوم ١٥ آذار ١٩٦١ في ديوان وزارة الخارجية التوقيع على اتفاقية استخدام الخبراء الاداريين المعقودة بين الجمهورية العراقية وهيئة الأمم المتحدة ، وقد وقعها بالنيابة عن الجمهورية العراقية السيد هاشم جواد - وزير الخارجية وعن هيئة الأمم المتحدة سيادة جينيز مالنك - الممثل المقيم لمجلس المساعدات الفنية التابع لهيئة الأمم المتحدة في العراق .

وقد جاءت الاتفاقية بمقدمة وستة مواد ، تضمنت الأولى - نطاق الاتفاقية واختصت الثانية بواجبات الموظفين ، في حين اشارت الثالثة إلى التزامات الأمم المتحدة ، بينما تضمنت الرابعة التزامات الحكومة ، أما المادة الخامسة فقد تضمنت موضوع تسوية الخلافات ، بينما جاءت الاحكام العامة في المادة الاخيرة ، وصادق عليها المجلس في (١٠ مايس ١٩٦١) ^(٢).

(١) مجموعة الأنظمة والقوانين ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٤ - ١٩٩ ، جريدة الثورة ، العدد ٥٦٩ في ٦ / ٣ / ١٩٦١ .

قانون تعديل الخطة الاقتصادية المؤقتة

رقم ١٢ لسنة ١٩٦١

نص القانون

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى : يضاف مبلغ خمسة ملايين دينار إلى المبلغ المرصد في المادة الرابعة من قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

المادة الثانية : يكون المبلغ المرصد لسد نفقات مشاريع الخطة الاقتصادية المؤقتة (٩٧١ ، ١٨١ ، ٤٠٩) دينار بدلا من المبلغ الوارد في المادة الثانية من قانون التعديل الثالث رقم (١٣٩) لسنة ١٩٦٠ .

المادة الثالثة : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة : على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر رمضان سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الخامس والعشرين من شهر شباط ١٩٦١ .

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون ما يأتي :

رغبة في تدارك نفقات المشاريع الجديدة غير المشمولة بالخطة الاقتصادية المؤقتة والتي تستلزم الضرورات الاعمارية السرعة في تنفيذها وتجنبها لما قد يحصل من تأخير في انجاز المشاريع التي هي في دور التنفيذ حالة نفاذ تخصيصاتها فقد وجد من المناسب زيادة مبلغ الاحتياط المرصد في المادة الرابعة من قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة وذلك باضافة مبلغ خمسة ملايين إلى المبالغ المرصدة سابقا^(١).

(١) وزارة العدل ، مجموعة القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ٣٦ و ٣٧ .

عبد الكريم قاسم يضع الحجر الأساس لمدينة الطب

اشار عبد الكريم قاسم في حفلة وضع الحجر الأساس لمدينة الطب يوم ٨ آذار ١٩٦١ ، إلى جهود حكومة الثورة في توفير الخدمات الطبية لاهناء الشعب في الجمهورية العراقية .
وينكر ان الدولة قد خصصت خمسة ملايين دينار لانشاء اكبر مؤسسة طبية في الشرق الأوسط^(١) .

جريدة الاهالي والاوزاع السياسية في العراق

كتبت جريدة الاهالي سلسلة مقالات ناقشت فيها اوضاع البلاد السياسية ، ودعت إلى انتهاء الاحكام العرفية وترسيخ الاسس الديمقراطية للحكم وضمان الحريات العامة . فقد كتبت في ٢٨ شباط ١٩٦١ مقالا افتتاحيا بعنوان (فترة الانتقال ومستقبل الديمقراطية في العراق) ، استعرضت فيه اوضاع العراق في العهد الملكي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وأشارت إلى ان الثورة كانت قد أعلنت بأن الاوزاع الشاذة لن تعود، وان الاحكام العرفية ستبقى مدة جد قصيرة ، وان الحياة البرلمانية ستعود بروح جديدة تنتم بالطابع الديمقراطي وان الشعب سيكون مصدر السلطات ، وستنسف القوانين والاحكام والانظمة والمراسيم التي تحد من سلطة الشعب الديمقراطية . وادفت الجريدة قائلا: "فمرت الأيام وانقضى على حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ أكثر من المنتين ونصف السنة، فإذا بالشعب يلح بالمطالبة بتحقيق الوعود التي قطعها السلطة على نفسها". وأكدت الجريدة ان الديمقراطية ليست مبدأ فقط ، ولكنها نظام للحكم واتلاقا من هذا الرأي ، فان مرحلة الانتقال لا تعد بأي حال من الاحوال ممارسة الشعب لحقوقه الديمقراطية . واختتمت الجريدة مقالها بالدعوة لالغاء الاحكام العرفية وفسح المجال أمام الأحزاب السياسية للعمل من أجل ترسيخ المبادئ الديمقراطية^(٢) .

كما كتبت الجريدة مقالا افتتاحيا في الأول من آذار من العام نفسه بعنوان (نظام الاحكام العرفية في العراق: اتجاهات لاحاطة الاحكام العرفية بالضمانات الكفيلة بعدم

(١) جريدة الثورة ، العدد ٥٧٢ في ٩ آذار ١٩٦١ .

(٢) جريدة الاهالي ، العدد ٦٦٥ في ٢٨ شباط ١٩٦١ .

خروجها عن الاغراض المعلنة من اجلها) اشارت فيه إلى ان العراق مقبل على تنظيم حياته السياسية على وفق الاسس الجديدة التي قامت الثورة من اجلها ، سواء بعداد مشروع الدستور الدائم، أم بتشريع القوانين الأخرى المنظمة للحقوق والحريات العامة، أم بتنظيم العمل السياسي ، كقانون انتخاب النواب مثلاً أو المطبوعات أو الاجتماعات أو غير ذلك ، كما أنه مقبل على تنظيم حياته في الميادين الأخرى . وقد ناقش المقال على نحو تفصيلي موضوع اعلان الاحكام العرفية في البلاد والجهات ذات العلاقة في اعلانها وضرورة الانتباه إلى عدم اساءة استعمال السلطات لقضية اعلان الاحكام العرفية ^(١) .

وفي هذا الصدد أيضاً كتبت الجريدة مقالا آخر بعنوان (نظام الاحكام العرفية في العراق . . خلاصة الرأي والنتائج المترتبة على النظام العرفي) اشارت فيه إلى ان نظام الاحكام العرفية وجد في الاصل كتدبير استثنائي لا يلجأ إليه إلا عند "الضرورة" لمجابهة حالة خطيرة يكون فيها كيان البلاد مهددا بالخطر كالغزو الخارجي أو ثورة مسلحة أو اضطرابات داخلية تخل بالأمن إخلالا كبيرا ، بحيث يهون من أجل دفع ذلك الخطر، اتخاذ إجراءات تحجب فيها حقوق المواطن والامان والحريات العامة مؤقتا حتى يزول ذلك الخطر فتعود الحقوق والحريات إلى الظهور . واكد المقال ان نظام الاحكام العرفية نظام دستوري يخضع لمبدأ المشروعية بخضوعه للدستور والقانون ، وانه نظام استثنائي لا نظام طبيعي^(٢).

ومن خلال ما تقدم يبدو ان جريدة الاهالي الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي كانت قد تبنت الدعوة لانهاء مدة الانتقال ويعني بها نقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين واعادة الحياة الدستورية والديمقراطية وهو الشعار الذي طرحه الضباط الاحرار . قبل تنفيذ الثورة وبعد نجاحها ، كما تبنت الدعوة لانهاء الاحكام العرفية والدعوة إلى الحريات العامة وفسح المجال للعمل الحزبي. كما ان الجريدة وصفت الثورة بانها (حركة) ، الأمر الذي يعني انها غزت قناة قاسم ، وهو ما يفسر توتر العلاقة بينه وبين كامل الجادرجي.

(١) جريدة الاهالي ، العدد ٦٦٦ في ١ آذار ١٩٦١ .

(٢) جريدة الاهالي ، العدد ٦٦٧ في ٢ آذار ١٩٦١ .

جريدة الثورة تهاجم الشيوعيين

شنت جريدة الثورة المقربة الى الحكومة حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين والجرائم التي قاموا بها في بغداد والالوية (المحافظات) الأخرى واحالتهم إلى المحاكم المختصة . وفي إطار دعوتها هذه كتبت الجريدة مقالا افتتاحيا في الثالث عشر من آذار ١٩٦١ بعنوان (من صميم الحياة الحزبية) اشارت فيه إلى ان المتتبع للأحزاب الوطنية في العهد الملكي ، يجد نشاطا ينحصر في المطالبة بتحقيق الحياة الديمقراطية وتحقيق الجلاء والسيادة الوطنية وتعديل المعاهدة العراقية - البريطانية - الخ. وقد وصف المقال الشيوعيين بالخيانة إذ جاء فيه : " ومن خلال ما تقدم نأتى على الأحزاب القائمة مستثنين الشيوعيين الخونة الذين يرتبطون بدولة اجنبية والذين قاموا بأعمال إجرامية وشوهوا الحياة الحزبية . . . " .

وكتبت الجريدة في السابع من نيسان ١٩٦١ مقالا افتتاحيا بعنوان (ناقوس الشعوبيين ولجاجة المخربين) جاء فيه : تميز الشعوبيون في هذا الوقت بالذات بخطة جديدة راحوا ينشدون ويناشدون العمل من أجل إعادة اعتبار الشيوعيين ومضوا (يهندسون) هذه الدعوة المحمومة بمبررات " تحررية " لا تمت إلى الحرية ولا إلى الانسانية الاصلية بأدنى صلة . وبدلا من ان يقف مثل هؤلاء موقفا وطنيا صلبا ويسرعوا في الحال باستهجان موقف وجرائم الشيوعيين ويدعوا إلى عزلهم عن المعتزك الوطني وطرحهم من الميدان السياسي ، جنحوا إلى اعطاء صبغة وطنية واضفاء طابع وطني على العملاء المجرمين . . . فاذن اتفاق الشعوبيين مع الشيوعيين وقيامهم بالحملة المعادية ضد العراق وضد وجه الجمهورية وضد مصلحة الشعب العربي ، يؤدي بالتالي إلى خدمة الاستعمار ويؤدي بالتالي إلى خدمة اسرائيل . وكان صاحب الافتتاحية يقصد بـ (الشعوبيين) الحزب الوطني الديمقراطي ايضا، بسبب موقفه المعارض للنظام انذاك ودعواته المتكررة إلى اطلاق الحريات العامة بما فيها العمل الحزبي .

اضراب البنزين

كانت الأحزاب والقوى السياسية قد استمرت في دعوتها الرافضة للحكم الفودي الذي تبناه عبد الكريم قاسم ، وأكدت ضرورة احترام الحريات العامة .

وقد عبر الشعب العراقي عن هذه التطلعات في اضراب البنزين في ٢٧ آذار ١٩٦١ على أثر اصدار وزارة النفط قرارا بزيادة سعر البنزين ودهون مكائن السيارات ونص القرار.

"استنادا لقرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٩٦١ وقانون تنظيم شؤون النفط المرقم ١٣ لسنة ١٩٦١ وقانون تعديل المكوس المرقم ١٨ لسنة ١٩٦١ قررنا مايلي:-

- ١ - يكون سعر البيع للبنزين الاعتيادي ١٢٠ فلسا للفallon الواحد .
- ٢ - يزداد ٢٨ فلسا للفallon على سعر البيع لدهون المكائن والسيارات المنتجة في العراق .

وزير النفط

محمد سلمان

وكانت الحكومة قد وضعت يوم ٢٣ آذار ١٩٦١ ، قانون تعديل المكوس زيد بموجبه المكس المفروض على المشروبات الروحية (العرق والبيرة) والبنزين والسكري التي تنتج محليا. نظرا لمضي مدة طويلة على صدور التشريعات الخاصة بالمكوس المفروضة على (العرق والبيرة والبنزين والسكري) التي تنتج محليا ونظرا للاسراف المتزايد في صرفياتها وتمشيا مع ضرورة فرض المكوس بشكل عادل يضمن المصلحة العامة " . فقد نص القانون الذي نشر يوم ١٢ آذار على زيادة المكس المفروض على العرق من ٣٠٠ فلس إلى ٤٠٠ فلس عن كل لتر وان يزداد المكس المفروض على البيرة من ٦٠ فلسا إلى ٩٠ فلسا عن كل لتر. والمكس المفروض على علبه السكري ذات العشرين سيكارة من ٨ فلوس إلى ١٤ فلسا ، والمكس المفروض على البنزين من ١٢١ فلسا إلى ١٦٥ فلسا لكل عشرة لترات ، وذلك للتحسينات التي اخلت على انتاج البنزين بشكل زاد من قوته وحسن نوعه ، تلك التحسينات التي ستعوض المستهلك عما يدفعه من زيادة في المكس ، ولاسيما ان وسائط النقل الثقيلة ومصالح نقل الركاب لاحتاثر بذلك لعدم استعمالها هذا الوقود . ونص القانون على ان يستوفي مكس قدره ٧ فلوس عن كل كيلو غرام واحد من دهن السيارات والمكائن المنتجة في العراق، لان دهن المكائن والسيارات الذي كان خاضعا للرسوم الكمركية في حالة استيرادها من الخارج أصبح ينتج محليا ويعادل

المكس المذكور الرسم الكمركي المفروض عليه عند استيراده وهو طفيف لا يكلف المستهلك شيئا ملحوظا .

ويلاحظ ان أسعار بيع المواد اتفة الذكر جميعها بعد زيادة مكوسها ستبقى أقل بكثير مما عليه في أي بلد آخر في العالم باستثناءات نادرة ، بل ان اسعار بعضها يقل عن نصف اسعارها في بعض البلاد المجاورة. كما نص القاتون على الغاء الاعفاءات التي كان قاتون مكس النفط ومنتوجه رقم ٩ لسنة ١٩٣٩ قد نص عليها للقوات الأجنبية^(١) .

وقد عبر سائقو السيارات عن عدم ارتياحهم لهذا القرار في رسالة إلى رئيس الوزراء ووزير النفط جاء فيها : " أثار قرار رفع أسعار البنزين ودهون المكنن بالغ استغرابنا نحن أصحاب السيارات والسواق ومساعدتهم ، فبعد سلسلة طويلة من إجراءات مضايقتنا في رزقنا والتشديد علينا وبعد ان أخذت الغرامات تفرض من قبل محكمة جزاء النقلات والمرور تزداد يوما بعد يوم جاء هذا القرار الأخير برفع اسعار البنزين ودهون السيارات ليزيد من مصاعبنا. وغير خاف عليكم يا أصحاب المياداة سوء اوضاعنا المعاشية ، فتكاليف المعيشة ترتفع بينما تهبط دخولنا ولقد كان من المؤمل ان تتخذ الحكومة الإجراءات الكفيلة لمعالجة اوضاعنا المعاشية المتردية ، سيما وقامت في العام الأول من الثورة بالغاء القرار الذي اتخذته سلطات العهد المبداء برفع سعر الغالون الواحد من البنزين إلى ١٠٤ فلوس بعد ان كان ١٠٠ فلس " (٢).

من جانب آخر فان القوى الوطنية وجدت في إجراء الحكومة، على الرغم من قلة السيارات انذاك، فرصة للتعبير عن موقفها المعارض للنظام . ففي يوم ٢٧ آذار ١٩٦١ نظم حزب البعث اضرابا كبيرا لسواق السيارات في الاعظمية والكرادة ، تحول إلى انتفاضة شعبية كبيرة مناهضة للسلطة من خلال دعوة اعضائه وجماهيره إلى دعم الاضراب وتوزيع المنشورات التي دعت إلى الثورة ، والكتابة على الجدران والصاق المنشورات عليها. واعلن الطلاب اضرابهم تضامنا مع السواق ورفع المتظاهرون هتافات وشعارات مناهضة للسلطة منها في سبيل المثال : (شيلو

(١) جريدة الأهلي ، العدد ٦٨٢ في ٢٤ / ٣ / ١٩٦١ .

(٢) جريدة الأهلي ، العدد ٦٨٣ في ٢٧ آذار ١٩٦١ .

زيادتم ما نريد حكومتكم^(١)، وتم نصب حواجز على الطرق لاعتراض السيارات ، وحث السواق على الاسهام في الاضراب ، فاضطرت السلطة أمام قوة التظاهرات إلى استخدام الجيش للسيطرة على تقاطعات الطرق ومداخل الجسور والساحات الرئيسية في بغداد لحماية عجلات نقل الوقود ومحطات التعبئة .

واستثمر الحزب هذا الحدث في الإبقاء على فاعلية الاضراب فقسمت مدينة بغداد على أربعة قطاعات، توزع للعمل فيها أعضاء القيادة وأعضاء فرع بغداد ، بعد ان اعطوا صلاحيات حزبية كاملة^(٢). ونشط أيضا في اضراب البصرة والفلوجة وأبسي صخير والشامية والديوانية والنجف^(٣).

ووقع ثمانية ضحايا في هذا الاضراب هم :-

- ١ - مؤيد حسين الملاح .
- ٢ - محمد حسن عبد الكريم .
- ٣ - قحطان أحمد .
- ٤ - عبد الرحمن السراج .
- ٥ - صلاح عبد القادر .
- ٦ - عبد الرزاق موسى .
- ٧ - فيصل عبد الكريم .
- ٨ - باقر خزل .

وفي ٢٩ آذار اصدر الحاكم العسكري العام البيان رقم ١٣٣ ، اوضح فيه موقف الحكومة ، والعقوبات التي ستصدرها بحق المخالفين وفيما يأتي نصه:-

بيان رقم ١٣٣ صادر من الحاكم العسكري العام

١ - أخذ البعض من هنا مع الاستعمار والعملاء يحاولون الاساءة إلى جمهوريتنا في الداخل والخارج بكل الأساليب الممكنة وعرقلة المشاريع العمرانية والاقتصادية في بلادنا وذلك عن طريق الدس وبث الشغب بين أبناء الشعب ويقومون باستغلال ابسط القضايا لتنفيذ مآربهم الدنيئة التي تضر ضررا كبيرا بسلامة

(١) أي الغو الزيادة واتنا لا نريد حكومتكم .

(٢) أبو طالب عبد المطلب الهاشمي ، مقابلة معه اجراها الدكتور خضير حسن سلمان في ٣ / ١١ / ١٩٩٧ .

(٣) عبد الحسين الرفيعي (عضو فرقة في الحزب عام ١٩٦١) مقابلة ، معه اجراها د . علاء جاسم محمد الحربي في ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ .

الأمن ولا تخدم إلا الاستعمار وأذئاب الاستعمار فمثلا اخذوا يستغلون زيادة الرسم الطفيف على الباتزين لخلق الشغب والفوضى في البلاد دون الالتفات إلى الحسنات والاعفاءات الكثيرة في الضرائب التي شرعتها قوانين الثورة والتي صدرت فعلا قبل أيام قليلة بقصد التخفيف عن كاهل الفلاحين والمزارعين وذوي الدخل المحدود .

٢ - ان اذئاب الاستعمار والعملاء المشعوزين والدجالين الذين يعملون لصالح الاجنبي تراهم بدلا من مقابلة هذه الاعفاءات الكثيرة في الضرائب والحسنات التي جاءت بها الثورة المباركة لخدمة الكسبة والفقراء والمحتاجين والمواطنين كافة وتوفير المساكن والقوت لابناء الشعب نراهم على العكس من ذلك يحاولون استغلال الرسم الطفيف الذي فرض على الباتزين فيقومون بالشغب لتحريض البسطاء والصبية والاطفال ليشاركوهم باعمال طائشة فوضوية لعرقله اشتغال بعض سيارات الاجرة والسيارات الخاصة وسيارات المصلحة التي تعمل لمصلحة أبناء الشعب وتسهيل نقلهم وخدمة مصالحهم اليومية متعمدين تخريب اطاراتها وتسبب الضرر بها وكسر زجاجاتها وكان سيارات المصلحة هي ليست ملكا للشعب .

لاشك ان ارتكاب مثل هذه الاعمال الفوضوية الطائشة تكون مصدرا للقلق في نفوس الناس وتسبب الارباك والفوضى بينهم وتعرض راحة المواطنين والأمن العلم إلى الخطر وتكون مصدرا للفوضى وهما من عوامل خدمة الاستعمار .

لهذا نهيب باخواننا أبناء الشعب المخلصين الذين تهمهم سلامة الوطن والجمهورية واستقلالها بان يبتعدوا عن مثل هذه الأساليب الفوضوية الطائشة وينصرفوا إلى اعمالهم اليومية باطمئنان وعليهم أخبار السلطات عن هؤلاء المعتدين والمسيئين للضرب على ايديهم وبذلك يتم قطع الطريق على مصدر الفوضى وعلى المخربين وعلى مفرقي الصفوف ومنعهم من القيام بالدس والشغب والفتنة بين المواطنين كما يتم قطع الطريق على الاستعمار واساليبه التي تضرر بمصلحة الوطن .

٣ - وفي الوقت الذي سادت البلاد الطمأنينة والاستقرار أخذت عناصر الاستعمار والفتنة والعلاء تتصد حدوث بعض المخالفات التي تضر بمصلحة الوطن .

وعليه فلتنا استنادا إلى الصلاحية المخولة لنا بمرسوم الإدارة العرفية قررنا ما يلي:-

أ - منع التجمعات دون موافقتنا لأكثر من سبعة أشخاص في أي وقت لأي غرض كان .

ب - منع حمل كافة الأسلحة النارية والجراحة المجازة وغير المجازة في لواء بغداد ويشمل ذلك الأسلحة المجاز حملها من هذه الحكامية .

ج - يعاقب المخالف لما جاء في الفقرة (أ) أو الفقرة (ب) بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ولا تقل عن سنة أو بغرامة لا تقل عن ١٥٠ دينار أو كليهما وهذا لا يمنع من فرض العقوبات الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات أو القوانين الأخرى إذا رافق التجمع أو حمل السلاح جرائم أخرى تطبق عليها تلك القوانين .

٤ - واتنا بهذه المناسبة نذكر مواطنينا الكرام ونشير إلى ما ورد في الفقرة (أ) والفقرة (و) من المادة الحادية عشرة من مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ التي تنص على ما يلي:-

يعاقب بالاعدام

أ - كل من حمل السلاح أو آلة جراحة ضد القوات العسكرية على اختلاف أنواعها أو قوات الشرطة أو استعمل السلاح ضد أي موظف أو مستخدم من مستخدميها .

و - كل من حرض بأية صورة كانت شخصا أو اشخاصا على ارتكاب الأفعال السلبية سواء كان المحرض داخل المنطقة العرفية أو خارجها .

٥ - إن المواطنين من أبناء الشعب المخلصين وهم حريصون على سلامة الأمن والنظام ويعيدون عن ارتكاب مثل هذه الأعمال أما الاشرار ومن لا ضمير لهم ولا تهمهم مصلحة البلد ولا تهمهم مصلحة الفقراء أو تعريض جمهوريتنا إلى الخطر فانهم يعمدون إلى مثل هذه الأعمال التي هي خرق فاضح لسيادة القانون علاوة على الاعتداء على حرية الأفراد والمنافع العامة لأبناء الشعب .

ولهذا فإتينا ننذر من تسول له نفسه القيام بتحريض البسطاء على الطيش أو ارتكاب مثل هذه الاعمال والجرائم أو الاساءة إلى جمهوريتنا بأن يمتنع عن ذلك . وسوف نتخذ التدابير الصارمة بحقه .
واتنا ندعو كافة المواطنين بلخبار السلطة عن مثل هؤلاء لمحاسبتهم وانقاذ الوطن من شرورهم .

التوقيع

اللواء الركن أحمد صالح العبدى

الحاكم العسكري العام

١٩٦١ / ٣ / ٢٨

كما أصدر الحاكم العسكري بيئتين آخرين للحد من الاضراب فيما يأتى
نصهما:-

بيان رقم (١٣٥)

صادر من الحاكم العسكري العام

علمنا ان البعض من الفوضويين والمشاغبين ومفرقي الصفوف اخذوا يهددون المواطنين أصحاب المصالح والمحلات ويطلبون منهم غلق محلاتهم واخذوا يتوعدونهم في حالة عدم اذاعتهم فليعلم هؤلاء المندسون اننا لهم بالمرصاد وسنحاسبهم حسابا عسيرا . واتنا في الوقت الذي نهيب بالمواطنين الكرام بان لا يلتفتوا إلى هذه الدعايات المغرضة التي تصدر من أمثال هؤلاء المخربين الذين لا تهمهم مصلحة الوطن ونرجو منهم بان يخبروا السلطات المسؤولة باسمائهم واتنا نطمنهم باتهم سيكونون في مأمن من أي ضرر أو سوء يلحق بهم وستنزل أقصى العقوبات بحق من تسول له نفسه ذلك .

اللواء الركن (١)

أحمد صالح العبدى

الحاكم العسكري العام

(١) الثورة ، ٢٩ / ٣ / ١٩٦١ .

بيان رقم ١٣٨ صادر من الحاكم العسكري العام
الاسلحة النارية المجازة تبقى في حوزة مالكيها

إلحاقاً ببياننا المرقم ١٣٧

١ - تستثنى كافة الاسلحة النارية المجازة بأجازة رسمية من منطوق بياننا اعلاه .
وتبقى في حوزة مالكيها .

٢ - يعفى من العقوبة كافة الأشخاص الذين بحوزتهم اسلحة نارية غير مجازة في
حالة مبادرتهم بتسليمها إلى أقرب مركز شرطة خلال مدة سبعة أيام المقررة
ببياننا اعلاه .

اللواء الركن (١)

أحمد صالح العبدى

الحاكم العسكري العام

تنفيذ المشاريع العراقية الداخلة ضمن الاتفاقية العراقية - السوفيتية

صرح السيد باتشينيكى نائب مستشار الشؤون الاقتصادية في سفارة الاتحاد
السوفيتى ببغداد في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٣ آذار بمناسبة مرور عامين على
توقيع اتفاقية التعاون الفنى والاقتصادى بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتى ،
ان الاذاعة المركزية في سلمان باك ستبشر بالبث في يوم ١٤ تموز من العام الحالى
(١٩٦١) الذكرى الثالثة للثورة العراقية ، وهذه الاذاعة هي أول مشروع ينجز من
المشاريع التي تضمنتها الاتفاقية المذكورة التي وقعت في موسكو في ١٦ آذار
١٩٥٩ ، وتبلغ طاقة هذه الاذاعة (٤٠٠) كيلو واط وصممت لتبث على عدد من
المسارب الاذاعية لبلدان اسيا وافريقيا واوربا وامريكا .

وتحدث نائب المستشار الاقتصادي السوفيتى عن تطور العمل في جميع
المشاريع التي نصت عليها الاتفاقية فقال : " ان جهود عدد كبير من الاختصاصيين
العراقيين والسوفيت قد أدت إلى اتجاز المرحلة الأولى تقريبا من الاتفاقية الاقتصادية .

(١) لثورة ، ٥ / ٤ / ١٩٦١ .

هذه المرحلة التي تتعلق أكثر ما تتعلق بأعمال المصح وبالأعمال المكتبية وبناتجها التي أنت إلى وضع التصاميم والأرقام والتخمينات".
أما عن المرحلة الثانية فقد قال : " اننا الان نتطرق إليها وهي مرحلة الانشاء بصورة مباشرة عندما تتحول المشاريع والبحوث إلى كونكريت وفولاذ، وعندما تقوم المعامل المشادة بصنع المكائن وحصول آلاف من الشغيلة على العمل " ويبن ان اثنين من المشاريع قد بوشر بهما وهما المحطة المركزية للإذاعة في سلمان باك والخط الحديد بين بغداد والبصرة وام قصر . وقد بوشر بعملية مد هذا الخط من نقطتين في بغداد وفي البصرة . وان هناك أكثر من الفين وخمسمائة عامل يشتغلون الان في المشروع^(١).

بين العراق والاردن

كان العراق قد اعاد علاقاته الدبلوماسية مع الاردن في شباط ١٩٦٠ بعد ان تدخلت قوى عدة لاعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين التي انقطعت بعد الثورة. وبمناسبة عودته الى العراق صرح الزعيم عبد الكريم شاكور سفير الجمهورية العراقية في الاردن يوم ٤ نيسان انه لمس من الملك حسين ملك الاردن لمخضيا الترحيب بعودة العلاقات بين البلدين وقال : انه طوال المدة التي قضاها في الاردن منذ شباط الماضي حتى الان قد لاحظ ترحيب الجميع على المستوى الحكومي والمستوى الشعبي بتحسين العلاقات وتطويرها .

وقد ادلى السفير العراقي الذي وصل بغداد بهذا التصريح لوكالة الانباء العراقية وقال : ان حكومة الاردن اصدرت قبل أيام قرارا بتخفيض رسوم الترانسيت والخزن وغير ذلك من رسوم الميناء بنسبة ٧٥ بالمائة على البضائع التي ترد إلى العراق عن طريق ميناء العقبة ، وقال : ان الطريق بين بغداد والعقبة أصبح الان معبدا كله بعد ان تم تعبيد القسم الذي يقع بين عمان وميناء العقبة وتبلغ اجور شحن الطن الواحد من ميناء العقبة إلى بغداد سبعة دنانير فقط. وقال السفير العراقي : ان إعادة العلاقات بين العراق والاردن كانت خطوة من خطوات التضامن العربي الحقيقي . واضاف بان

(١) جريدة الثورة ، العدد ٥٩٠ في ٥ نيسان ١٩٦١ .

جو الهدوء الذي ساد الاوساط العربية نتيجة لمؤتمر وزارة الخارجية العرب ببغداد
يبرش بزيادة التقارب وتفتح الدول العربية للوحدة بقضايا الأخرى^(١).

التقارب بين العراق والجمهورية العربية المتحدة

ان سياسة عبد الكريم قاسم القائمة على ابعاد الشيوعيين والتقرب الى القوميين
أدت الى حدوث تقارب بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة. ففي اليوم الحادي
عشر من نيسان اعلن عبد الكريم قاسم ان "لا حدود بيننا وبين اخواننا العرب"، ودعا
لفتح الحدود ورفع القيود بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وقال
أيضا، "ان سياسة الجمهورية العراقية هي حماية اخواننا وانه يجب على اخواننا ان
يحمونا. لقد أرسلنا، لضرب سوريا ولكننا ضربنا العدو ولم تضرب سوريا وقال الزعيم
"ان الاستعمار.. يريد ان يفرقنا للولد عن الآخر واقنا يجب ان نرتبط برابطة الاخوة
التي نص عليها البيان الأول لثورة ١٤ تموز الخالدة". ثم شرح النقاط الأساسية التي
ارتكز عليها البيان. وهي الوحدة الوطنية الصادقة ورابطة الاخوة العربية ورابطة
الاخوة الإسلامية ولتتمسك بمبادئ الأمم المتحدة . . وفي حديث دار بين الزعيم
والدكتور فاخر الكيلاني وزير العدل المركزي في الجمهورية العربية المتحدة ورئيس
وفدها إلى المجلس الاقتصادي لكد على التكتف والتضامن بين الدول العربية . وقال
ان المهم هو الايمان الراسخ بالاخوة العربية وذلك للقضاء على اسرائيل. واصل ان
لدينا الامكانيات لوضع خطة ثابتة للقضاء على اسرائيل واعادة المعنيتين من أهل
فلسطين إلى بلادهم . .

ثم اضاف قائلا للوفود: "لقد قمنا بالثورة الخالدة ودينا حصون الاستعمار من
أجل خدمة الشعب العراقي والأمة العربية المجيدة لاننا نرتبط مع اشقائنا العرب برابط
الاخوة واقنا نمددهم بالعون المتواصل . . فهذه الجزائر قمنا لها مالا وسلاحا تقدر
قيمتها بسبعة ملايين دينار . وهذه عمان التي تقتل بسلاحنا ووفق خططنا العسكرية..
اقنا ننصر اخواننا أبناء الأمة العربية بكل قوتنا" كما جاء في الحديث "تصر
اذاك ظالما أو مظلوما" فحين ننصره ان كان ظالما بان ننصحه ونساعده ليصبح
موقفه وننصر اخانا المظلوم لنزيج عنه الظلمة". وقال سياسته "لقد جنح الكثيرون من

(١) جريدة الثورة ، في ١٢ / ٤ / ١٩٦١ .

اليسار ومن اليمين إلى سرقة الثورة ولكنهم فشلوا وسيفشلون دقما لان الثورة أقوى منهم ولن تستطيع أية فئة سرقتها ابدا".^(١)

ويبدو ان عبد الكريم قاسم، أراد التقرب من سوريا محولة منه ابعاده عن مصر. وبناء على دعوة عبد الكريم قاسم فقد عقد الاجتماع الأول بين الجنب العراقي ووفد العربية المتحدة لبحث تطبيق الاتفاقيين التجاري والاقتصادي بين البلدين جاء في جريدة الثورة الآتي:

"عقد صباح يوم ١٧ نيسان ١٩٦١ أول اجتماع بين مسؤولين من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة بعد ان أعلن الترحيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة فتح الحدود بين البلدين ورفع القيود المفروضة على التجارة بينهما . وقد عقد الاجتماع في ديوان وزارة التجارة العراقية وحضره عن الجانب العراقي مدير الاستيراد والتصدير الطم ووكيل مدير التجارة العلم وحضره عن الجمهورية العربية المتحدة أربعة موظفين بينهم الدكتور طه بلي مدير مصلحة الاقتصاد بحلب في الاقليم الشمالي"^(٢).

واستقبل الرئيس جمال عبد الناصر ، وزير الخارجية العراقي هاشم جواد الذي وصل القاهرة على رأس وفد عال لحضور اجتماع وزراء الخارجية والدفاع العرب وقد استغرق الاجتماع زهاء ساعة ونصف الساعة ، صرح بعدها وزير الخارجية بانه مسرور بالمقابلة التي كانت اخوية وودية للغاية تناولت العلاقات بين القطرين الشقيقين بصورة خاصة وبين الدول العربية بصورة عامة بما فيه من خير العرب ومصالحهم^(٣).

تنفيذ نظام المعاهد الخيرية التابعة للادارات المحلية .

تم مساء يوم ١٧ نيسان ١٩٦١ تنفيذ نظام للمعاهد الخيرية التابعة لادارات المحلية تقوم بموجبه الادارة المحلية في كل لواء يتصل نفقات اعانة الطلاب

(١) جريدة الثورة ، في ١٤ / ٤ / ١٩٦١ .

(٢) جريدة الثورة ، العدد ٦٠١ في ١٨ نيسان ١٩٦١ -

(٣) جريدة الثورة ، في ١٤ / ٦ / ١٩٦١ .

والطلقات وايوائهم والسكاهم ومعلجهم وتجهيزهم بالسكيب والاكوات المدرسية الأخرى .

وتنقسم هذه المعاهد إلى ثلاثة أقسام ، الأول المعاهد التي تسهم في إيواء الأيتام والفقراء وتربيتهم وتزويدهم بالمهارة اليدوية خلال مرحلة الدراسة الابتدائية ، والقسم الثاني هو المعاهد التي تسهم برعاية الصم والبكم والمتخلفين عقليا وفصح المجال لهؤلاء وتهئية الفرصة المناسبة لتربيتهم واعدادهم ثقافيا ومهنيا على وجه يتناسب مع قبايلتهم المختلفة وتركيب اجسامهم . والقسم الثالث المعاهد التي تسهم برعاية المكفوفين وتربيتهم وتكريبهم على المهارة اليدوية والفنية خلال مرحلة الدراسة الابتدائية . وأجرت النظام قبول طلاب على نفقتهم الخاصة في معاهد المكفوفين والصم والبكم والمتخلفين عقليا كما أجرت قبول طلاب من غير العراقيين . وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد شرعت النظام رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ باسم نظام المعاهد الخيرية للامرات المحلية (١) .

قانون التنمية رقم (٣١) لسنة ١٩٦١ قانون التنمية الصناعية

ظل العراق طوال الحكم الملكي يعرف انه بلد زراعي لا يصلح للصناعة لذلك ظل القطاع الصناعي طوال تلك العهد متخلفا حتى ان مجلس الاعمال الذي تأسس سنة ١٩٥٠ لم يخصص في منهلجه الاستثماري الاول أي مبلغ لانشاء مشاريع صناعية. وبعد الثورة اتجهت الحكومة لتطوير الصناعة فألست وزارة الصناعة وخصصت المبالغ اللازمة لذلك في الخطة الاقتصادية المؤقتة كما كتبت الاتفاقية الاقتصادية الموقعة مع الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٥٩ المعروفة بـ"اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي" عملا في تشجيع الصناعة في العراق ودعها. وضمن هذا السياق يأتي صدور قانون التنمية الصناعية الذي قدم مساعدات كبيرة ولحيازات للصناعيين دعما لهذا القطاع الحيوي

(١) الأنظمة والقوانين ، المصدر السابق ، ص ٥٠ - ٦٠ ، الوقائع العراقية ، العدد ٥١٤ في ١٧ /

نص القانون

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على المستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الصناعة ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى - يراد بالعبارات الواردة في هذا القانون المعنى المبينة تراءها:-
الوزير - وزير الصناعة .

المدير - المدير العام لتنمية الصناعات الاهلية .

اللجنة - لجنة التنمية الصناعية .

المشروع - المؤسسة التي يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات إلى منتجات نصف مصنوعة أو منتجات كاملة الصنع أو تحويل المنتجات نصف المصنوعة إلى منتجات كاملة الصنع أو إنتاج القوى المحركة على أن يدار العمل الرئيسي فيها بقوة آلية ويدخل ضمن ذلك صناعة لتصنيع .

المادة الثانية - تؤلف اللجنة برئاسة المدير ومن خمسة أعضاء ، ثلاثة يمثلون وزارات التجارة والمالية والصناعة وعضو يمثل اتحاد الصناعات وعضو آخر من ذوي الخبرة أو الاختصاص في الشؤون الصناعية يعينهما الوزير على أن لا يكونا من بين أصحاب المعمل. ويمنح عضو اللجنة أجوراً مناسبة تحددها وزارة الصناعة بموافقة وزارة المالية .

المادة الثالثة - ١ - تقدم الطلبات بشأن تأسيس المشروع وبشأن الاعفاءات إلى مديرية تنمية الصناعات الأهلية العامة مرفقة بالتفاصيل الفنية والاقتصادية الخاصة به .

٢ - يقدم المدير الطلب إلى اللجنة مشفوعاً بتوصيته خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المستوفي للشروط المطلوبة .

٣ - على اللجنة أن تبت في الطلب خلال خمسة عشر يوماً وللوزير أن يطلب إلى اللجنة إعادة النظر في قرارها .

المادة الرابعة - ١ - لا يجوز تأسيس مشروع أو توسيعه أو تغيير غرضه الصناعي أو مركزه الرئيسي إلا بإجازة من الوزير بناء على توصية من اللجنة على أن يراعى في منحها حاجات البلاد ومكائنها والحدود المقررة في برامج التنمية الصناعية .

٢ - تحدد شروط منح إجازة تأسيس المشروع بتعليمات يصدرها الوزير وتثبت في استمارة الإجازة.

المادة الخامسة - على جميع المشاريع القائمة قبل تنفيذ أحكام هذا القانون أن تتقدم إلى مديرية تنمية الصناعات الأهلية العلية بطلب الحصول على إجازة التأسيس خلال سنة من تاريخ تنفيذه ما لم تكن هذه المشاريع قد حصلت فعلا على إجازة للتأسيس حسب أحكام قانون تنظيم المشاريع الصناعية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ .

المادة السادسة - لا تطبق أحكام المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون على المشروع الذي تقل قيمة المكثف والآجهزة والالات فيه - عدا مكائن وأجهزة توليد القوة - عن ثلاثة آلاف دينار .

المادة السابعة - ١ - للوزير بناء على توصية من اللجنة إلغاء الإجازة الصادرة في الاحوال الآتية:-

أ - إذا لم يبدأ صاحبها بالعمل المجاز به خلال ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يبد سببا مقبولا توافق عليه اللجنة .

ب - إذا تخلف صاحبها بدون سبب عن إتمام تأسيس المشروع أو توسيعه أو تغيير غرضه الصناعي على النحو المبين بإجازة خلال المدة المسموح له بها .

ج - إذا خالف صاحبها لشروط الوزارة فيها .

٢ - يجوز إصدار إجازة جديدة إذا توافرت الشروط اللازمة لمنحها ولو كان قد غرم صاحبها بسبب إلغاء الإجازة السابقة .

٣ - يترتب على إلغاء الإجازة وقف العمل بالمشروع حتى يتم استحصل إجازة جديدة.

المادة الثامنة - تتمتع المشاريع التي تتوافر فيها شروط المادة التاسعة من هذا القانون والتي يكون صاحبها قد حصل على شهادة الاعفاء الكامل بالمساعدات الآتية:-

١ - إعفاء لرباح المشروع من ضريبة الدخل بشرط مراعاة القواعد الآتية:-

أ - تعطى الأرباح التي لا تزيد عن ١٠ % من رأسمال المشروع المدفوع فعلا وذلك لمدة خمس سنوات اعتبارا من السنة التي يتحقق فيها أول ربح للمشروع .

ب - تعفى الارباح التي لا تزيد عن ٥ % من رأسمال المشروع المدفوع فعلا خلال السنوات الخمس اللاحقة.

ج - تحسب ضمن مدة الاعفاء المذكورة في الفقرتين المتكتمتين سنوات الاعفاء التي تمتع بها المشروع بموجب القوانين السابقة .

٢ - الاعفاء من ضريبة الدخل عن المبالغ الاحتياطية التي يخصصها المشروع من ارباحه لتحسينه أو توسيعه بشرط الا تتجاوز هذه المبالغ ٢٥% من مجموع الارباح السنوية وعلى ان يتم توظيف هذه المبالغ في الاغراض المذكورة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات فإذا لم توظف للغاية التي خصصت لها خلال هذه المدة فتخضع لضريبة الدخل بعد اضافتها إلى ارباح السنة التالية لانتهاؤ مدة سنوات الخمس المذكورة .

٣ - الاعفاء من ضريبة العقار للعقارات التي يمتلكها المشروع ويجرى فيها تشغيله أو خزن موارده ومنتجاته لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ شهادة الاعفاء المؤقت على ان يخصم من هذه المدة عدد السنوات التي اعفى عنها المشروع وفق القوانين السابقة .

٤ - الاعفاء من رسم الطابع لجميع معاملات المشروع بما في ذلك معاملات زيادة رأس المال .

٥ - الاعفاء من الرسوم الكمركية للمواد المبينة فيما يلي التي يستوردها المشروع لأغراضه الصناعية والتي لا يمكنه الحصول عليها من الانتاج المحلي .

أ - للمكين ولجزائها والأجهزة والاقوات والالات والمواد الاحتياطية والمختبرية والانشائية للضرورية للمشروع .

ب - المواد الأولية ومواد التنظيف التي تقرر اللجنة تخصيصها سنوياً للمشروع بعد موافقة وزارة الصناعة ووزارة المالية .

٦ - تلجير ما يحتاج إليه المشروع من الأراضي الاميرية ببذل مناسب لمدة لا تتجاوز العشر سنوات ويجوز في نهايتها تملكه تلك الأراضي ببذل المثل ، بحسب تعليمات تصدرها وزارة المالية بعد استشارة وزارة الصناعة .

المادة التاسعة - المشروع الذي يحق له التمتع بالمساعدات المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون هو الذي تتوافر فيه الشروط الآتية : -

١ - ان لا تتجاوز نسبة العمال والمستخدمين فيه من غير العراقيين (١٠ %) من مجموع العمال والمستخدمين باستثناء الفنيين الذين تستدعي الضرورة استخدامهم .

٢ - ان يكون (٦٠ %) على الأقل من رأسمال المشروع الاسمي والمدفوع عراقيا .

٣ - ان لا تقل قيمة المكنان والأجهزة والالات اللازمة له - عدا مكنان وأجهزة توليد القوة - عن ثلاثة آلاف دينار .

المادة العاشرة - الوحدات الجديدة المضافة إلى المشروع لتوسيعه أو المعمل المؤسس لغرض تحسين منتجات المشروع يعد جزء متمم للمشروع ما لم تكن حساباته مستقلة .

المادة الحادية عشرة - يمنح الوزير شهادة بالاعفاء المؤقت للمشروع الذي يراد تأسيسه وشهادة بالاعفاء الكامل للمشروع الذي تم تأسيسه بعد صدور قرار من اللجنة بتوافر الشروط المطلوبة في المشروع .

المادة الثانية عشرة - ١ - يتمتع صاحب شهادة الاعفاء المؤقت بالمساعدات المنصوص عليها في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة الثامنة من هذا القانون .

٢ - يجوز منح شهادة الاعفاء المؤقت لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وللوزير بناء على توصية من اللجنة ان يقرر تمديدھا لمدة مناسبة إذا لم يكمل خلالها تأسيس المشروع ، على ان تستند توصيات اللجنة إلى أسباب قاهرة .

المادة الثالثة عشرة - يجوز اصدار أنظمة وتعليمات تنظم بموجبها كيفية الحصول على اجازات التأسيس وشهادات الاعفاء والاعفاءات السنوية بالمواد الاولى ومواد التغليف .

المادة الرابعة عشرة - يجوز اصدار أنظمة بناء على اقتراح من وزير الصناعة مستند إلى قرار من اللجنة المالية باعفاء انواع معينة من المكنان والالات والأجهزة أو الأدوات أو المواد الاولى من الرسوم الكمركية إذا اقتضى لتشجيع الصناعة الوطنية ذلك .

المادة الخامسة عشرة - لصاحب المشروع حق الاعتراض على كل قرار يصدر بحقه وفق أحكام هذا القانون لدى مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه به تحريريا .

- المادة السادسة عشرة - للوزير بناء على توصية من اللجنة الغاء شهادة الاعفاء إذا توقف العمل بالمشروع ما لم يكن ذلك ناشئا عن أسباب قاهرة .
- المادة السابعة عشرة - عندما يصبح المشروع في وضع لا يستلزم الاعفاء فلمجلس الوزراء ان يقرر انتهاء حكم الاعفاء بالنسبة له .
- المادة الثامنة عشرة - ١ - للوزير بناء على توصية من اللجنة ان يتخذ ما يراه مناسبا من الإجراءات الآتية بحق كل من اخل بأي شرط من شروط الاعفاء الوارد في هذا القانون .
- أ - ايقاف الاعفاءات التي يتمتع بها المشروع لمدة معينة .
- ب - تضمين صاحب المشروع مبلغا لا يتجاوز ضعف الاعفاءات التي تمتع بها .
- ج - ايقاف العمل في المشروع للمدة التي ينسبها .
- ٢ - لصاحب المشروع ان يعترض على القرار الصادر بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة لدى محكمة البداية المختصة خلال شهرين من تاريخ تبليغه به .
- المادة التاسعة عشرة - على صاحب المشروع أو من يقوم مقامه القيام بما يلي : -
- ١ - اعطاء المعلومات والبيانات الصحيحة عن المشروع وتقديم الوثائق المؤيدة لها التي يطلبها الوزير أو من يخوله .
- ٢ - أخبار الوزير خلال شهر واحد إذا باع المشروع أو أجره أو تنازل عنه كلاً أو بعضاً أو توقف عن العمل مع ذكر السبب .
- ٣ - تقديم ميزانية سنوية تتضمن حسابات التشغيل والارباح والخسائر خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من ختام كل سنة مالية إذا تجاوز رأسمال المشروع عشرة آلاف دينار على ان تكون الموازنة مدققة ومصدقة من محاسب قانوني أو من محاسب مجاز إذا كان رأسمال المشروع الفعلي يزيد على خمسة عشر ألف دينار .
- ٤ - خزن المواد الأولية ومواد التغليف وما يماثلها من المواد المشمولة بالاعفاء خزناً يضمن سهولة تفتيشها وان تمسك سجلات خاصة بها .
- ٥ - مسك سجلات منظمة تنظيمياً تجارياً لضبط حسابات المشروع .
- المادة العشرون - على من انتقل إليه المشروع كلاً أو جزءاً ان يقدم طلباً لنقل اجازة المشروع وشهادة الاعفاء إليه خلال شهرين من تاريخ نقل الملكية وتلغى الاجازة والشهادة إذا لم يتم بذلك خلال المدة المذكورة وتسترد الاعفاءات الواقعة بعدها والمشمولة بالمادة الثامنة .

المادة الحادية والعشرون - ١ - يعاقب بغرامة لا تزيد على ألف دينار كل من يخلف أحكام المادة الرابعة أو المادة الخامسة أو من تلغى لجزأته بموجب المادة السابعة من هذا القانون .

٢ - يعاقب بغرامة لا تزيد على مئة دينار من خلف أحكام المادة للتاسعة عشرة من هذا القانون .

٣ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة اضعاف الرسوم الكمركية المقررة ولا تزيد على عشرة اضعافها كل من استعمل المولد المشمولة بالاعفاء لغير مقاصد المشروع .

المادة الثانية والعشرون - يجوز اصدار انظمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .
المادة الثالثة والعشرون - يلغى قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته وقانون تنظيم تأسيس المشاريع الصناعية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٧ وتبقى الانظمة والتعطيمات والبيانات والقرارات الصادرة بموجبها نافذة للمفعول الى ان تلغى أو تعدل عدا ما يتعارض منها واحكام هذا القانون .

المادة الرابعة والعشرين - ينفذ هذا القانون بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة والعشرون - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٠ للمصاف لليوم الثالث والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٦١ .

مجلس السيادة

محمد نجيب الربيعي

رئيس مجلس السيادة

عضو

اللواء الركن

عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

أحمد محمد يحيى

وزير الداخلية

ووكيل وزير الاصلاح الزراعي

خلاد النقشبندى

عضو

مصطفى علي

وزير العدل

هاشم جواد

وزير الخارجية

محبي الدين عبد الحميد
وزير الصناعة

حسن الطالباتي
وزير المواصلات
ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية

حمد عبد الملك الشواف
وزير الصحة
فؤاد عارف
وزير دولة

ووكيل وزير الزراعة
اسماعيل إبراهيم العارف
وزير المعارف
ناظم الزهاوي
وزير التجارة
حسن رفعت
وزير الاشغال والاسكان^(١)

طلعت الشيباتي
وزير التخطيط
فيصل السامر
وزير الارشاد

عباس البلداوي
وزير البلديات
مظفر حسين جميل
وزير المالية
محمد سلمان
وزير النفط

وقد جاء في الأسباب الموجبة لصدور هذا القانون

" لما كان تعايش الصناعة بمختلف فروعها هو من أهداف ثورة ١٤ تموز
المجيدة فقد اقتضى تشجيع رأس المال الخاص في هذا المجال بأحداث تشريعات
تتماشى مع حاجة البلد إلى التصنيع ، وحيث ان كلا من قانون تشجيع المشاريع
الصناعية رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٥ وقانون تنظيم تأسيس المشاريع الصناعية رقم ١٨
لسنة ١٩٥٧ لم يعد لاحكامهما القدرة على معاشاة التطور الجديد الذي حققته الثورة
، الذي يقضي بابداء التسهيلات لاصحاب المشاريع الصناعية ليتمكنهم الاستمرار في
العمل وتحسين الانتاج مع تشجيع وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية
والتقليل من نسبة رأس المال الاجنبي في المشاريع الصناعية مع زيادة الاعطاء من
ضريبة الدخل وضريبة الأرض والاعفاء من تقديم الموازنة في المشاريع الصغيرة
وتقليص القيود المشتركة للمساعدات التي تقدم لهذه المشاريع .
وانلك فقد استوجب اعداد هذه اللائحة".

(١) الانظمة والقوانين ، ص ١٤١ - ١٤٨ . الوقف العرفية ٤ / ٥ / ١٩٦١

• • • • •

الميزانية العامة لسنة ١٩٦١ المالية

في نيسان بوشتر بتطبيق الميزانية العامة لسنة ١٩٦١ التي نشر قانونها في
جريدة الوقائع العراقية يوم ٢٩ نيسان كالآتي

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق
عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي : -

المادة الأولى : - يرصد لسد نفقات الدولة خلال السنة ١٩٦١ المالية مبلغ
مقداره (١٢٠٧٣٥٠٠٠) دينار كما هو مبين في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون .
المادة الثانية : - تخمن إيرادات الدولة خلال السنة ١٩٦١ المالية بمبلغ
مقداره (١١٢٠٠٠٠٠٠٠) دينار كما هو مبين في الجدول (ب) الملحق بهذا
القانون .

المادة الثالثة : - تخمن إيرادات الميناء لسنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره
(١٠٨٣٧٠٩٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ج) الملحق بهذا القانون .

المادة الرابعة : - يرصد لمصروفات ادارة الميناء لسنة ١٩٦١ المالية مبلغ
مقداره (٧٠٣٧٠٨٣) دينار كما هو مشروح في الجدول (د) الملحق بهذا القانون .
المادة الخامسة : - تخمن مخزولات رسوم السد وفق الجدول (ف) من عوائد
الميناء لسنة ١٩٦١ المالية بمبلغ مقداره (٣٢٣٥٣٥٠) دينار كما هو مشروح في
الجدول (هـ) الملحق بهذا القانون .

المادة السادسة : - يرصد لسد نفقات الاستمرار على اعمال الحفر خلال السنة
١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (٢٧٦٠٣٥٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (و)
الملحق بهذا القانون .

المادة السابعة : - تخمن إيرادات سكك حديد الحكومة العراقية لسنة ١٩٦١
المالية بمبلغ مقداره (٥٩٢٧٠٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ز) الملحق
بهذا القانون .

المادة الثامنة : - يرصد لسد نفقات سكك حديد الحكومة العراقية خلال السنة
١٩٦١ المالية مبلغ مقداره (٥٩١٨٠٠٠) دينار . كما هو مشروح في الجدول (ح)
الملحق بهذا القانون .

المادة التاسعة :- تخمن إيرادات تحصيل التبغ خلال السنة ١٩٦١ المالية بمبلغ (١١٨٢٣٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ط) الملحق بهذا القانون .
المادة العشرة :- يرصد مبلغ مقداره (١١٨٢٣٠٠) دينار لمد نفقات ادارة تحصيل التبغ خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مشروح في الجدول (ي) الملحق بهذا القانون .

المادة الحادية عشرة :- يرصد مبلغ مقداره (٢٧٣٣٠) دينار لمد نفقات مديرية ادارة أموال الاسرة المالكة السابقة للعلمة خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مشروح في الجدول (ل) الملحق بهذا القانون .

المادة الثانية عشرة :- تخمن إيرادات مديرية أموال الاسرة المالكة السابقة للعلمة بمبلغ مقداره (٤٠٥٠٠) دينار خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مبين في الجدول (ك) الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة عشرة :- يرصد مبلغ مقداره (١٢٧٥٠٦) دينار لمد مصروفات لجنة الطاقة للزيرة العراقية خلال السنة ١٩٦١ المالية وفق الجدول (م) الملحق بهذا القانون .

المادة الرابعة عشرة :- يرصد مبلغ مقداره (٣٩٨٩١٠٠) دينار لمد نفقات الهيئة العليا للإصلاح الزراعي خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مشروح في الجدول (ع) الملحق بهذا القانون .

المادة الخامسة عشرة :- تخمن إيرادات الهيئة العليا للإصلاح الزراعي بمبلغ مقداره (٣٩٨٩١٠٠) دينار خلال السنة ١٩٦١ المالية كما هو مبين في الجدول (س) الملحق بهذا القانون .

المادة السادسة عشرة :- لا تقل حصة ميزانية لتخطيط للسنة ١٩٦١ المالية عن ٥٠% من مجموع حصة الحكومة من عائدات النفط .

المادة السابعة عشرة :- لوزير المالية ان يسلف لادارة تحصيل التبغ مبلغ لا يتجاوز مجموعها (٣٠٠٠٠٠) دينار لشراء التبوغ وورق السكاير ، وله ان يعين طريقة استردادها .

المادة الثامنة عشرة :- لوزير المالية ان يخول للوزارات صلاحية ارسال طلبات وعقد مقاولات بمبالغ لا يتجاوز مجموعها خمسة ملايين دينار مصوبا على اعتمادات السنة ١٩٦٢ المالية وان يدفع مبالغ لهذا الغرض لا تتجاوز نسبتها عشرين في المئة من قيم الطلبات أو المقاولات المذكورة .

المادة التاسعة عشرة :- لوزير المالية ان يدفع رواتب التقاعد التي لا تتجاوز /- ١٥ دينار شهريا لكل متقاعد ثلاثة أشهر دفعة واحدة .

المادة العشرون : - يعتبر الجدول (ق) الملحق بهذا القانون الملاك المقصود بالمادة الرابعة من قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦١ حتى تصديق ميزانية السنة ١٩٦٢ المالية .

المادة الحادية والعشرون : - لوزير المالية ان يدفع الرواتب والمخصصات إلى موظفي المؤسسات العراقية في البلاد الأجنبية وللموظفين الموفدين إلى تلك البلاد التي ارتفعت عملتها بالنسبة للدينار العراقي بسعر يعينه من وقت لآخر على ان تراعى في هذا التعيين درجات ارتفاع العملة المذكورة .

المادة الثانية والعشرون : - ينفذ هذا القانون من تاريخ ١ / ٤ / ١٩٦١ .
المادة الثالثة والعشرون : - على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون كل بما يخصه .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الخامس والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٦١ .

مجلس السيادة
محمد نجيب الربيعي
رئيس مجلس السيادة

الواء الركن
عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع
هاشم جواد
وزير الخارجية
ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية
محمد عبد الملك الشواف
وزير الصحة
اسماعيل إبراهيم عارف
وزير المعارف
ووكيل وزير الزراعة
مظفر حسين جميل
وزير المالية

عضو
مصطفى علي
وزير العدل
حسن الطالباتي
وزير المواصلات
طلعت الشيباتي
وزير التخطيط
عباس البلداوي
وزير البلديات
حسن رفعت
وزير الاشغال والاسكان

خالد النقسبندي
عضو
أحمد محمد يحيى
وزير الداخلية
ووكيل وزير الاصلاح الزراعي
محيي الدين عبد الحميد
وزير الصناعة
فيصل السامر
وزير الارشاد
ناظم الزهاوي
وزير التجارة
محمد سلمان
وزير النفط

مفاوضات النفط

عندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كانت شركة نفط العراق (IPC) (التركية قبل سنة ١٩٢٩) تمتلك امتيازات نفط كل أراضي العراق باستثناء منطقة (النفطخلة) قرب ختقين التي كانت بيد شركة نفط ختقين وهي فرع لشركة النفط الانكليزية الفارسية أو الانكلو ايرانية منذ سنة ١٩٢٥ (والبريطانية فيما بعد).

وكانت شركة نفط العراق ، قد حصلت على امتياز نفط كركوك سنة ١٩٢٥ والموصل سنة ١٩٣٢ والبصرة سنة ١٩٣٨ بشروط بخصة، إذ حددت هذه الامتيازات حصة العراق بأربعة شلنات (٢٠٠ فلس) عن كل طن من النفط تصدره الشركة إلى الخارج ، لكن هذا المبلغ لم يعد ملائماً بعد ازدياد أهمية النفط وارتفاع أسعاره مع تنامي الوعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية ، فأخذت القوى السياسية تطالب بإعادة النظر في هذه الامتيازات بما يناسب للتطورات الجديدة ، فدخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع الشركات لتعديل هذه الامتيازات فتم توقيع اتفاقية جديدة في الثالث من شباط ١٩٥٢ جعلت حصة العراق نصف ارباح الشركة أي أنها غيرت هذه الحصة من العائد المقطوع إلى مبدأ المناصفة في الارباح بين العراق والشركة ، ووافقت الشركة أيضاً على زيادة انتاج النفط من حقول كركوك والبدء بالانتاج والتصدير من حقلي الموصل والبصرة وهو مطلب عراقي ظلت الشركة تعارضه باستمرار.

وعندما وضعت الاتفاقية الجديدة موضع التطبيق ، برزت جملة من المشكلات بين الحكومة والشركات منها مسألة تحديد كمية الانتاج واحتساب تكاليفه وتحديد الاسعار وكيفية احتساب الأرباح، ومسألة الخصم الذي حصلت الشركات عليه بحجة مساعدتها على تصريف النفط في الأسواق العالمية ومنح المشتريين عقود طويلة الامد حصومات خاصة ، فضلاً عن مشكلات أخرى ، منها رفض الشركات تسليم الغاز الطبيعي للعراق بدلا من حرقه والاشتراك في ادارة الشركات وتعريق الوظائف وغيرها.

لذلك ولجأت الاتفاقية الجديدة انتقادات شديدة من الأحزاب السياسية التي كان

بعضها يطالب بالتأميم على غرار ما حدث في إيران سنة ١٩٥١^(١). وبناء على ذلك اعيد فتح المفاوضات بين الحكومة والشركات لتسوية المسائل المختلف عليها ، وقد بدأت المفاوضات في شباط ١٩٥٨ واستمرت حتى الثاني عشر من تموز بشكل متقطع بسبب تعنت الشركات.

وبعد منتصف شهر نيسان حضر المفاوضات وفد عن الشركات الأمريكية برئاسة أم جي رايبون رئيس مجلس ادارة شركة ستاندر (نيو جرسي) واستثمر الوفد العراقي المفاوضات حضور هذا الوفد ليعرض مسألة جديدة هي شعور نوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك بالأسف البالغ على الخطأ الذي حدث في منح جميع الأراضي العراقية لمجموعة شركات واحدة وكان المفروض ألا تشمل جميع الأراضي العراقية .

والواضح ان موقف نوري السعيد هذا كان ينطلق من شعوره ، بتعنت شركة نفط العراق ، ورفضها المتواصل ، الاستجابة لمطالب العراق ، في الوقت الذي كان فيه الانتاج يتزايد في كل من السعودية والكويت وإيران ، بينما ظل الانتاج في العراق في حدود متدنية على الرغم من ان النفط في العراق اكتشف قبل اكتشافه في السعودية والكويت . وكان السعيد يحاول توفير موارد مالية جديدة ، لتحقيق التنمية واعداد البلاد أولا ودعم الاتحاد العربي الهاشمي ثانيا^(٢).

أما المفاوضات التي عقدت في شهر تموز ١٩٥٨ بين العراق والشركات، فهي وان تطرقت إلى مسائل الخلاف الأخرى بإيجاز فان مسألة التنازل عن الأراضي التي لم تستثمرها الشركة بعد ، كانت في مقدمة القضايا المطروحة . وقد اتبع نوري السعيد ذلك بمسلسلة من التصريحات منها " ان بعض شركات النفط قد أعطت امتيازات أفضل لإيران والكويت والسعودية وان العراق قد وجد نفسه في موقف غير موفق ، وانه يأمل ان يرى تسوية مرضية وودية ، لان امتيازات نفطه كلها قد اعطيت لشركة نفط العراق " . بل انه سار قدما للضغط على الشركة للاستجابة لمطالب العراق وإيجاد موارد مالية جديدة.

(١) نوري عبد الحميد العتي ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٢ . بيروت، ١٩٨٠.

(٢) أحمد سلجر الدليمي، نفط العراق ١٩٦٣ - ١٩٦٨ رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد، ١٩٩٧ ، ص ١٠-١١.

وقبل منتصف تموز ١٩٥٨ اتحنت الشركة أمام هذه الضغوط واعلنت لأول مرة ' ان موقف الشركات بخصوص مطلب الحكومة بالتخلي عن بعض مناطق الامتياز سيكون ايجابيا' ^(١) .

كان هذا العرض الموجز لامتيازات النفط وطبيعة العلاقة بين شركات النفط والحكومة العراقية طوال العهد الملكي، الذي رأينا انه ضرورة لا بد منها لانه بشكل الارضية التي استندت عليها حكومة الثورة بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ .

كان الضباط الاحرار قد بحثوا في اجتماعات عدة قبل الثورة موضوع السياسة النفطية للنظام الثوري المقبل ، وبدا لهم ان فكرة التأمين غير عملية ، ولذلك ارتؤي مطالبة شركة نفط العراق وبقية الشركات بضرورة زيادة الانتاج .

وبعد نجاح الثورة اكد المسؤولون لشركات النفط بان نظام الحكم الجديد سيحترم اتفاقات النفط ، واعلنت الحكومة الجديدة في اليوم التالي انها ستحترم جميع التزاماتها تجاه جميع الاتفاقات الدولية . واعلنت شركة نفط العراق وبقية الشركات بدورها ان تدفق النفط من العراق سيستمر دون انقطاع واذاع عبد الكريم قاسم ، رغبة منه في ان يطمئن العالم إلى ان العراق لا يريد التدخل في انتاج النفط، بياناً اعلن فيه ان حكومته تريد مواصلة انتاج النفط وتصديره إلى أسواق العالم وانها ستفي بجميع التزاماتها تجاه جميع الجهات المعنية .

ولم تكن عند الضباط الاحرار صورة واضحة عن حقيقة الخلاف القائم بين شركات النفط وحكومة العهد السابق ، ولعل الصورة الوحيدة التي كانت في اذهانهم هي ان حكومة العهد السابق كانت في تعاملها مع الاجانب بصورة عامة ومع شركات النفط بصورة خاصة ، تميل إلى التساهل في حقوقي العراق إلى درجة التفريط ، ان هذه الصورة هي التي سيطرت على تفكير قادة الثورة وجعلتهم يرفضون أي عرض تتقدم به شركات النفط بحجة ان هذا العرض لا ينسجم واهداف الثورة ، ولا يلبي بحاجات البلاد ^(٢) .

كانت المشكلات التي عقد النظام الثوري وشركات النفط العزم على حلها ناجمة في بعضها عن طبيعة الاتفاقات التي وضعت في العهد الماضي والتي سبقت الإشارة

(١) د . أحمد ساجر ، المصدر نفسه ص ١٢ - ١٣ .

(٢) د . مجيد خوري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

إليها ، وفي بعضها الآخر عن مشكلات متأخرة أدى تراكمها إلى جعل الوصول إلى تسوية في ظل العهد الجديد امرا أكثر صعوبة .

ومهما يكن من أمر فقد بدأت المفاوضات بين العراق والشركات في ٢٠ آب ١٩٥٨ ، وتبلورت مطالب الجانب العراقي بضرورة تنازل الشركات عن الأراضي غير المستثمرة واعادة النظر في حسابات الكلفة ، على ان يتم الاتفاق على الاسعار وتحديد التكاليف ونسبها وكيفية حسابها وتنفيذ الربح وزيادة نسبة حصة الحكومة من الارباح على النصف واسهام العراق في رأس مال الشركات وتسليم الغاز الطبيعي للعراق بدلا من حرقه والاشتراك في ادارة الشركات وتمثيل العراق في مجلس ادارتها تمثيلا يمكنه من ممارسة حقه في الإشراف على الشركات. غير ان تلك المفاوضات لم يكتب لها النجاح ، بسبب الموقف المتعنت للشركات.

وكانت قد جرت مفاوضات بين الحكومة العراقية ووفد الشركات في النصف الثاني من عام ١٩٥٩ انتهت بالفشل حيث استغلت الشركات محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم لايقافها. وكان مؤملا الوصول الى اتفاق في نهاية شهر ايلول من ذلك العام ثم أعيدت المفاوضات في منتصف عام ١٩٦٠ رافقها تحذيرات وتهديدات ولجأت الشركات اثناءها الى تقليل الانتاج وخفض الاسعار، الامر الذي أدى الى تأسيس منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبك بعد ان توقفت المفاوضات التي عرفت بمفاوضات القصر الابيض دون ان تستجيب الشركات لأي مطلب عراقي^(١).

وفي سنة ١٩٦٠ عرضت الشركات، في محاولة منها لحل الخلافات، اللجوء إلى التحكيم ، غير ان المهلة التي ضربت لذلك مددت مرات عدة ولم يتم التوصل إلى تسوية . وجرت مفاوضات في شهر آب من ذلك العام لتسوية بعض الخلافات لكنها فشلت ايضا. وفي شهر كانون الأول على وجه التحديد تدخل عبد الكريم قاسم شخصيا ليفهم ممثلي شركات النفط ان الحاجة تقتضي الإسراع في الوصول إلى تسوية تكون في مصلحة العراق ، ولما تعذر الوصول إلى اتفاق مرض دعت الحكومة العراقية ممثلي الشركات للبحث معهم في نقاط الخلاف وعقد الاجتماع الأول في الثاني من نيسان ١٩٦١ برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم ووفد الشركات برئاسة المستر ج هيريدج .

(١) عن مفاوضات النفط السابقة في العهد الجمهوري انظر الاجزاء ١-٤ من هذا الكتاب.

وقبل بدء المفاوضات وبالتحديد في يوم ٢ نيسان ١٩٦١ ، عقد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا اشار فيه إلى ثقته بقوة الجانب العراقي في مفاوضات النفط وقدرته على فرض ارادته لانتزاع حقوق الشعب ، مؤكدا ان الثورة تتمتع بقوى مخصصة مطلقة وبتماسك عظيم بين أبناء الشعب لحفظ مكاسب الثورة^(١).

وكتبت جريدة الثورة البغدادية بعد يوم واحد من تصريح قاسم ، مقالا افتتاحيا بعنوان (استئناف مفاوضات النفط) اشترت فيه إلى ان الشعب العراقي إذ يرقب نتيجة هذه المفاوضات يعرف بالتأكيد انها ستكون لصالحه ولصالح مستقبل الجمهورية العراقية وليس هناك أية قوة تستطيع ان تغط حقتنا أو تسوف فيه لأي سبب من الأسباب . وقالت أيضا اتنا نرى في هذه المفاوضات التي سيكسبها الجانب العراقي تعزيزا لاستقلالنا الاقتصادي ودعما لحياتنا كافة ، ودعت إلى تجميد حصة فرنسا البالغة (٢٣,٧٥٠ %) وتحويلها لمصلحة الشعب العراقي ولنصرة الشعب الجزائري المشقيق.

ومهما يكن من أمر فقد بدأت المفاوضات في الثاني من نيسان ١٩٦١ ، وفيما يأتي النص الكامل لما دار في الاجتماع الأول :

نص محضر الاجتماع المنعقد

في مقر سيادة الزعيم الامين

بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٦١

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم
رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

وزير النفط .

وزير التخطيط .

سيادة الأستاذ محمد سلمان

سيادة الدكتور طلعت الشيباني

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر هريج .

المستر اكسر جيان .

المستر رايلاند .

المستر ستينوارت .

المستر بيشوف .

(١) جريدة الثورة ، العدد ٥٨٨ في ٣ نيسان ١٩٦١ .

عقد الاجتماع في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأحد ٢ / ٤ / ١٩٦١ في مقر سيادة الزعيم الأمين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة : -

الزعيم : كان عندي مؤتمر صحفي وكان من المقرر ان ينتهي هذا المؤتمر بسرعة ولكنه طال أكثر من المقرر بسبب بعض الاستفسارات والاسئلة التي وجهها الصحفيون وعلى كل حال اني سعيد بعودة ممثلي الشركات وبهذه المناسبة اقول انه كان من المقرر ان نجتمع يوم ١١ آذار ولكن تأخر الاجتماع عن موعده .

هريج : لسوء الحظ كان عندي بعض الارتباطات التي حالت دون تمكني من المجيء في الوقت المعين واني متأسف للتأخير .

الزعيم : لم يتمكن الأستاذ محمد حديد من الحضور لانه يشكو اليوم من وعكة المت به وكذلك لم يحضر عضو الوفد العراقي الآخر بسبب تمتعه باجازة في الوقت الحاضر . واني اتأمل ان تسير الأمور بالاتجاه الصحيح ولا اعلم ماذا فعل السيد هريج خلال وجوده في لندن بعد مضي هذه المدة الطويلة .

هريج : كنا قد نظمنا مسودات لبعض الكتب بعد الاجتماع الأخير الذي عقد مع سيادتكم وقد سلمنا لسيادة وزير النفط نسخا منها وقد ظهر لنا ان بعض النقاط قد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأنها وان هذه النقاط قد ذكرت بصورة صريحة من قبل الجانبين وتتعلق مسودات الكتب المذكورة بموضوع الاجار المطلق والغاز الطبيعي والتنازل عن الأراضي والكتاب المتعلق بالموضوع الأخير يبحث الضمان الذي تقدمه الشركات حول النشاط الذي ستنبله في استثمار الأراضي التي ستحتفظ بها في المرحلة النهائية من مراحل التنازل أما فيما يتعلق بأسس التنازل فالتنازل لم نشعر ان بإمكاننا تقديم مذكرة جديدة بهذا الشأن لاننا لاحظنا ان هناك بعض المبادئ تحتاج إلى المذاكرة ولا اعلم ما هو الترتيب الذي ترغبون به سيادتكم لمناقشتها وهذه المبادئ تتعلق بالنقاط التي جرى بحثها في الاجتماع الأخير .

الزعيم : أي اجتماع ؟

هريج : اجتماع كتون الأول الماضي .

الزعيم : عندما سافر السيد هريج وعد بان يقدم الينا جوابا قطعيا ليس كذلك ؟

هريج : لم تكن المسألة حول اعطاء جواب قطعي فيما يخص التنازل أو فيما يخص الإيجار المطلق أو الغاز الطبيعي لان موقفنا صريح بالنسبة لهذه المواضيع .

الزعيم : إذا ماذا جلبتم معكم الان ؟

هريج : عندما سافرنا لم نسافر لجلب شيء ولكن خلال الاجتماع الأخير جرى البحث حول التنازل وكانت هناك ثلاث نقاط الأولى تتعلق بالفترة الواجب تحديدها بين مراحل التنازل والثانية تتعلق بشكل وحجم وعدد البقع المحتفظ بها والثالثة تتعلق بالمعلومات الجيولوجية والجيوفيزائية وكما بينت لسيادة وزير النفط قبل أيام انكر انه فيما يتعلق بالنقطة الثالثة اتنا لم نصر على موقفنا بناء على رغبة الحكومة ومراعاة لبعض الاعتبارات أما بالنسبة للنقطة الثانية الخاصة بشروط اختيار المناطق والتي طلبتم بموجبها ان ننظر في اختيار شكل هندسي عرفتموه سيادتكم بمربعات أو مستطيلات أو ما شابه فقد فكرنا كثيرا بهذا الموضوع وليس لدينا أية مقترحات حول كيفية تطبيق هذا الطلب ، أما من جهة المساحة وعدد القطع فنحن لا نزال نتعهد بما اقترحناه بهذا الشأن .

الزعيم : ألم تفكروا بشكل القطع ؟

هريج : ليست لدينا مقترحات حول اشكال معينة .

الزعيم : عندما سافرتم كانت مقترحاتنا واضحة وتم تدوينها في المحضر واعطيت اليكم وكان المفروض ان تجيبوا عليها بعد هذه المدة الكافية وبعد ان استمتعتم بفترة اعياد الميلاد ورأس السنة ويبدو ان السيد هريج واخوانه قد تمتعوا بوقت طيب هناك ولا بد ان أصبحت لديهم قوة للحجة والمناقشة أما نحن فقد زابتنا مكاسب الثورة التي حصلنا عليها خلال هذه المدة قوة وحيوية ولكن هذه القوة نحن غير مستعدين لافتاتها في المناقشات التي كنا قد انتهينا منها ويظهر ان جانب الشركات يريد المساومة على كل نقطة من النقاط فمثلا فيما يتعلق بالقسط الأخير كنا قد اتفقنا على ان يدفع في موعده لكي تسدد حساباتنا السنوية في وقتها وكنتم قد وعدتم بالنظر في الطلب . اتنا لم نطلب أكثر من حقنا حيث وبدنا ان تكون السنة القادمة حسابات مستقلة ورغبنا في دفع القسط الأخير قبل حلول السنة المالية الجديدة ولكن

يبدو ان الشركات أرادت استغلال هذا الطلب للمساومة معنا كاتما نحن متوقفون على هذا القسط في حين انه حق من حقوقنا ان الذي فهمته من وزيرى المالية والنقط ان هذه النقطة قد أصبحت نقطة مساومة ولهذا اود ان ابين بان مثل هذه القضايا تافهة ويجب ان لا تتخذ حجة للمساومة. اتنا كنا قد اتفقنا على دفع القسط قبل ثلاثة أشهر وكان يقتضى اخبارنا قبل مدة مناسبة بجوابكم إلا انكم تركتم ذلك حتى اللحظة الأخيرة مما يدل على المساومة وعلى كل حال نحن نشكر الشركات على تلبية رغبتنا في دفع المبالغ في وقتها . أما فيما يتعلق بقولكم انها واجبة الدفع بعد سبعة أيام من مضي الربع المختص فيمكن عن طريق المداولة تقديم موعد الدفع دون تأخيره سبعة أيام أي اتنا نرغب في ان يدفع القسط في شهر آذار نفسه لئتمنى تسديد حسابات السنة المالية .

هـريج : لدي بعض النقاط التي اود بيّتها بهذا الخصوص الأولى اتنا لا نعتقد باتنا اتخذنا هذا الموضوع مجالا للمساومة .

الزعيم : هذا ما فهمناه .

هـريج : النقطة الثانية اتنا عندما سافرنا كنا نعلم ان سيادتكم طلبتم بعض الأشياء إلا اتنا لم نكن قد وافقنا على ذلك لان الصعوبة في الموضوع تتعلق بالترتيبات المالية الخاصة بنا من ناحية تعلم النقود وتمويل الصليات بصورة عامة حيث ان هذه الأمور مرتبة على أساس ان يكون الدفع في ٧ نيسان وليست لدينا نقود مجمدة في البنوك .

الزعيم : كان يقتضى اجابتنا بالامكان أو عدمه واتنا نفضل دفع حسابات كل سنة في سنتها وهذا ما نود ان يجرى عليه العمل في المستقبل إلا انكم تركتم الاجابة حتى آخر دقيقة .

هـريج : اتنا كنا نبذل جهودنا لتلبية رغبتكم في الموضوع .

الزعيم : اود ان يكون معلوما باتنا نفضل ان تدفع حسابات كل سنة في سنتها دون تأخير إلى السنة التالية .

هـريج : الحقيقة ان في القضية صعوبات أكبر مما تتصورون سيادتكم ومن المؤسف ان تكون السنة المالية كما هي في الوقت الحاضر ، والصعوبة تتعلق باجراء الدفع خلال بضع ساعات من انتهاء ربع السنة المختص .

الزعيم : هل ان بيع النفط إلى العالم جرى في آخر لحظة من الشهر أو من ربع السنة؟

هـريج : قسم من هذا النفط لم يبيع وقسم آخر نقل والذي قصده ان النفط المصدر في شهر كانون الثاني مثلا لا يدفع ثمنه عادة إلا في نهاية شهر شباط .

الزعيم : لماذا ؟

هـريج : هذا هو الترتيب المتبع إذ يتوقف الدفع على إرسال قوائم المبيعات واوراق الشحن .

الزعيم : المفروض ان يدفع ثمن كل شحنة بعد شحنها مباشرة ولكننا ننتظر تسلم حصتنا عنها حتى نهاية كل ربع سنوي تسهلا للشركات ولا يهمننا هذا الانتظار ولكن الذي يهمننا في الموضوع هو عدم تأخر حسابات السنة المالية حتى السنة التالية .

هـريج : ربما يحصل بعض الصعوبات في تحقيق كل ما ترغبون به سيادتكم فهناك مبيعات في يوم ٣١ آذار ولا يمكن قبض ثمنها في نفس اليوم وعلينا ان ننتظر مدة بعد هذا التاريخ لتسلم ثمنها والذي اود بياته ان معاملته البيع تستغرق سبعة أيام عادة.

الزعيم : اتنا طلبنا دفع الحسابات الجاهزة للشهر الثلاثة الأخيرة لكي لا تبقى الحسابات للسنة المالية التالية ويمكن في هذه الحالة تأخير دفع مبلغ بسيط عن الأيام الأخيرة من الربع .

هـريج : اتنا مترددون في تعديل كافة ترتيباتنا الخاصة بإجراء الدفع لانها تسبب لنا مشاكل وصعوبات وما لم نجر تعديلا في سنتنا الحسابية فاته يصعب إجراء تعديل على مواعيد الدفعات ولهذا فكرنا في إجراء دفع سلفة لحسابات هذه السنة وربما يساعد ذلك الحكومة .

الزعيم : اتنا نريد ان يكون هذا الترتيب ثابتا في المستقبل أيضا وهو حق وليس مساعدة ويمكنكم إجراء الترتيبات اللازمة لذلك وامامكم وقت كاف طيلة السنة الحالية ومن المخجل ان نطيل البحث حول مثل هذه المواضيع التي لا أرى مبررا للتكلم بشأنها .

هـريج : كل ما أتمكن من قوله اتنا سننظر في الموضوع لتدبيره وعلاوة على ذلك فلا اعتقد ان بإمكانتي ان اتحمل شيئا من الالتزامات لان ذلك سيؤدي إلى تغيير كثير من الترتيبات المالية.

الزعيم : ماذا يغير ؟

هـريج : المطلوب تغيير مواعيد الدفعات التي نسير عليها لعدة سنوات وسننتا المالية تنتهي في ٣١ كانون الأول .

الزعيم : إذا ليس لذلك علاقة بالربع الخاص بآذار .

هـريج : ان الموضوع لا يتوقف على الشركات فقط وانما هو ذو علاقة بالمشتريين الآخرين الذين يخضعون لقوانين ضرائب تختلف عنا وانا لا اود هنا تعداد الأسباب والصعوبات وانما اذكر انها قضية فنية وانا شخصيا لاعلم لسي بتعقيدها ونتائجها والذي اعلمه ان تغيير ترتيبات الدفع بين الحكومة والشركات يستوجب تغيير الترتيبات الموجودة بين الشركات والمشتريين ولهذا اعكم باتنا سننذكر حول هذا الطلب لعنا نتمكن من تلبيته .

الزعيم : هذا حق من حقوقنا ولا اري داعيا لان يكون موضوعا للمداولة في المستقبل وكل ما نريده هو ان نأخذ حقنا في وقته وربما يترتب على الشركات اتخاذ بعض التدابير الخاصة ونحن نشكرها على اتخاذها هذه التدابير لدفع المبلغ في الوقت المعين .

هـريج : ان من جملة الصعوبات اتنا ندفع مبالغ عن حسابات غير ثابتة أي قبل ان يتم التوصل إلى احتسابها ومن حق الحكومة طبعاً ان تطالب بدفع ثمن النفط ولكن الشركات أيضاً تشعر انها تستحق بعض الوقت لتدبير الدفع .

الزعيم : هذا صحيح ولكن نريد تسديد حسابات المنة المالية ولهذا يقتضي دفع المبالغ في شهر آذار فقط ويمكن تأخير حسابات يوم أو يومين إلى الربع المقبل .

هـريج : سننظر في الطلب ونتقدم اليكم بمقترحاتنا حوله وان كنت أفضل عدم إجراء تغيير على مواعيد الدفع ولكن ما نتمم ترغبون في ذلك فاتنا سننظر في المسألة .

الزعيم : هل ستخبروننا بجوابكم ؟

هـريج : طبعا ولكن ليس بصورة مستعجلة لان لدينا (١٢) شهرا قبل حلول موعد السنة المالية الجديدة .

الزعيم : ان التفكير في هذا الموضوع لا يتطلب (١٢) شهرا .

هـريج : اتأمل ان نخير الحكومة قبل مدة طويلة من موعد الدفع .

الزعيم : يمكنكم اخبارنا خلال شهرين أو ثلاثة ولا أعلم ما هي وجهة نظركم بالنسبة للنقاط الأخرى .

هـريج : هل تحبون سيادتكم التكلم عنها حسب ترتيب معين ؟

الزعيم : كنا قد طلبنا تقديم وجهة نظركم تحريرا .

هـريج : نظمنا مسودات لكتب جوابية وقدمنا نسخا منها لسيادة وزير النفط .

الزعيم : كنا قد تقدمنا باقتراحات معينة فهل ان كتبكم هذه لبت تلك المقترحات ؟

هـريج : كلا .

الزعيم : لماذا ؟

هـريج : لاننا نشعر اننا لا نتمكن من الاتفاق مع الحكومة فيما طلبته .

الزعيم : حول أي شيء ؟

هـريج : حول الاجار المطلق لاننا كنا قد تقدمنا باقتراحين بعد ان اقترحت

الحكومة ايقاف استقطاع الاقساط السنوية لحين صدور قرار التحكيم وكان

اقتراحنا الأول يتضمن ايقاف استقطاع ٥٠% من الاقساط السنوية ويتضمن

الثاني ايقاف الاسترداد لجميع الاقساط لمدة سنتين على ان يجري التحكيم

خلالهما .

الزعيم : من يضمن ان الشركات سوف لا تحاول عرقلة التحكيم خلال هاتين السنتين؟

هـريج : لا اعتقد ان لدينا أي مصلحة في عرقلة التحكيم .

الزعيم : إذا كانت نيتكم حسنة فلماذا تشترطون إجراء التحكيم خلال سنتين ؟

هـريج : لان التحكيم بيد الحكومة .

الزعيم : سنذهب للتحكيم بعد انتهاء المداولات ولو ان موافقتنا على الذهاب للتحكيم

مع الشركات تنازل منا لان حقنا واضح في الموضوع . ان الشركات

تستوفي مبالغ بصورة تصفية وكل الناس الذين يؤمنون بالحق والعدل

يعتقدون بذلك ويلومون الشركات على تصرفها . لو فرضنا ان النفط لم يكن

موجودا في العراق فهل كان باستطاعة الشركات استرداد بدل الاجار

المطلق الذي دفعته للحكومة . ان الاجبار المطلق دفع للحكومة مقابل عمليات التحري عن النفط وعلى امل الحصول على الارباح في المستقبل والشركات تعلم هذه الحقيقة . اتنا وافقتا على الذهاب للتحكيم رغبة منا في انتهاء الخلاف ويبدو اننا نبدأ المفاوضات من جديد في كل اجتماع ، اتنا نرغب في حل هذه القضايا والتخلص منها نهائيا ولا اعلم فيما إذا كنتم تنوون انتهاء هذه القضايا أم انكم تعلمون انكم ستخسرونها وتحاولون اطالة المفاوضات لهذا السبب؟

هـريج : ان الحكومة هي التي ترغب في الذهاب للتحكيم لا الشركات .
الزعيم : ان الحكومة ترغب بالذهاب للتحكيم لان الشركات مصرة على أخذ الاجبار المطلق ولذلك فسوف لا نتنازل عن حقنا في استرداد الاجبار المطلق حتى قبل سنة ١٩٥٢ وإذا كان لدينا حق في ذلك فسنأخذه عن طريق التحكيم وسنرى النتيجة .

هـريج : هذا الموضوع فيه اختلاف بارز بين وجهة نظر الحكومة والشركات وللأسباب الكثيرة التي لا اود ببيانها الان نشعر ان من حقنا استرداد بدل الاجبار المطلق بينما تشعر الحكومة ان الشركات مخطئة في ذلك والاجراء المنصوص عليه في الاتفاقية لحل الخلاف في مثل هذه الحالة لا يتضمن نصا بايقاف الاسترداد واتما الحكومة هي التي طلبت ذلك ونحن قدمنا مقترحاتنا تسهلا لإجراء التحكيم وليس لدينا ما نضيفه على الاقتراحين اللذين قدمناهما بهذا الشأن ، اني شخصا وزملائي نفضل العمل بالاقتراح الأول الذي يقضي باستقطاع ٥٠% من الاقساط السنوية لحين صدور قرار التحكيم لان هذا الاقتراح يضع الطرفين في موضع المستفيد خاصة وان كلا من الطرفين يشعر ان النتيجة ستكون ايجابية بالنسبة له .

الزعيم : هل تنص اتفاقية ١٩٥٢ على استرداد بدل الاجبار المطلق ؟

هـريج : لم تنص الاتفاقية على عدم استرداده .

الزعيم : كيف يجوز استقطاعه في الوقت الذي لم تنص الاتفاقية على ذلك ؟

هـريج : اتنا نعتقد ان النصوص العامة في الاتفاقية تسمح بذلك .

الزعيم : قبل تنفيذ اتفاقية ١٩٥٢ هل ورد نص على استرداد بدل الاجبار المطلق ؟

هـريج : كانت لدينا اتفاقيات أخرى مبنية على دفع حصة مقطوعة عن كل طن .

الزعيم : في جميع الاحوال ليس لديكم حق في استرداد الإيجار المطلق والدليل على ذلك ان اتفاقية ١٩٥٢ كانت تتضمن نصا باسترداده ولكن هذا النص حذف باتفاق الطرفين قبل توقيع الاتفاقية لان عدم استرداده أمر مفروض ولا اعلم فيما إذا كنتم تريدون شهودا على ذلك ؟

هـريج : لقد سبق ان جرى بحث هذه النقطة عن طريق محامي الطرفين وكان جواب محامينا ان هذه المسألة من جملة الأشياء التي ستنتظرها هيئة التحكيم .

الزعيم : هذا تصف لاتنا وافقنا على الذهاب للتحكيم ونحن أصحاب الحق ويمكننا مع ذلك ان نوقف استقطاعه بدون الذهاب للتحكيم فيما إذا وافقت الشركات على حل المسألة بدون تحكيم .

هـريج : اعتقد ان الحكومة قررت الذهاب للتحكيم بناء على عدم موافقة الشركات على إيقاف الاستقطاع .

الزعيم : اتنا نرى ان من الأصلح ان نتوقف الاستقطاعات إلى نهاية التحكيم الذي سندخله خلال مدة لا تتجاوز الستة أشهر من انتهاء المفاوضات .

هـريج : لقد وافقنا على إيقاف الاستقطاع خلال مدة اطول من هذه المدة وهي سنتان .

الزعيم : اتى اعلم ذلك ولكن لا أريد ان يعطى إيقاف الاستقطاع على شرط . اتنا سندخل التحكيم خلال ستة أشهر أو سنة فلماذا تضع الشركات هذا الشرط التصفى ؟ فهمنا انكم اخذتم الأراضي وحصلتم على الامتيازات وتصفتم بحقوق العراق ولا زلتم تستفيدون من اراضينا لحد الان ولكن ألم يكفكم هذا التصفى لكي تضيفوا تصفات أخرى جديدة ؟ اتنا يمكن ان ندخل التحكيم بشرط ان نتوقف الاستقطاعات حتى صدور قرار التحكيم على ان تتعهد الحكومة بالذهاب للتحكيم خلال مدة تتراوح بين ٦ - ١٢ شهرا .

هـريج : يؤسفني عدم تمكني من الموافقة على إيقاف الاستقطاع مطلقا بدون بعض التقييدات .

الزعيم : ان التعهد الذي اقترحنا ان تقدمه الحكومة هو نوع من التقييد .

هـريج : لا اظن اتنا ننظر إليه بمنظار التقييد .

الزعيم : بأي منظار تنظرون إليه إذا ؟

هـريج : اتنا نعتقد اتنا محقون باجراء الاستقطاع وهذا هو سبب احالة المسألة للتحكيم .

الزعيم : كم سنة جرى العمل على الاستقطاع ؟

هـريج : منذ تنفيذ اتفاقية ١٩٥٢ .

الزعيم : أي تسع سنوات .

هـريج : بالنسبة لشركة نفط العراق ثلاث سنوات وبالنسبة لشركة نفط الموصل تسع سنوات وبالنسبة لشركة نفط البصرة ثمان سنوات .

الزعيم : إذا يجب إيقاف الاستقطاع ثمان سنوات ونصف وهي مدة معادلة للمدة التي جرى خلالها الاستقطاع ثم نذهب للتحكيم خلال سنة واحدة لانكم استمريرتم على الاستقطاع ثماني سنوات ونصف ونحن سلكتون عن حقنا ومن العدل ان تنتظروا انتم مدة مساوية ومع ذلك فان إجراءات التحكيم سوف لا تطول مثل هذه المدة .

هـريج : هل ان هذا الاقتراح هو تطبيق لمبدأ المناصفة ؟

الزعيم : هذا هو الحل المنطقي وسنتعهد بالذهاب للتحكيم خلال ٦ - ١٢ شهرا واتى واثق ان التحكيم سوف لا يستغرق أكثر من سنة أو سنة ونصف لان كلا من الطرفين وراعه. اني سأكون وراء التحكيم لاني سأطالبكم بالمبالغ المستقطعة سابقا حتى قبل سنة ١٩٥٢ .

هـريج : يظهر اتنا ندور في حلقة مفرغة حول الموضوع لاننا نعيد مناقشة أشياء قبلت في السابق واخشى ان لا تمكن من إضافة شيء .

الزعيم : اخشى ان تخسروا ما لديكم أيضا إذا لم ترضوا بالحق . هل تريدون تمشية الأمور كاصنقاء أم بالباطل ؟

هـريج : إنن هذه ليست مفاوضة وان الحكومة قررت الذهاب للتحكيم .

الزعيم : ان هذه مفاوضة للاتفاق على الأسس والمبادئ التي سنذهب بموجبها للتحكيم . انكم تريدوننا ان نصرف الوقت على هذه الأمور ولا ننصرف إلى القضايا المهمة.

(أعقب ذلك فترة سكوت لعدة دقائق)

هـريج : إذا كنتم تنتظرون شيئا اقله فليس لدي ما أقول .

الزعيم : انكم لم تأتوا بشيء جديد بعد هذه المدة الطويلة ويمكن القول انكم جنتم لاطالة امد المفاوضات ومحاولة تأجيلها لمدة طويلة .

هـريج : كلا يا سيادة الزعيم واتما المسألة اننا لا نتمكن من الموافقة على طلبكم .
الزعيم : ما هو وجه التصف في طلبنا ؟

هـريج : اعتقد انني بينت وسأحاول الان بيان ذلك ثنية بقنا نشعر ان من حقنا استرداد المبالغ المدفوعة عن الاجار المطلق ولكن الحكومة لم توافق على ذلك ولم نتمكن من حسم الخلاف عن طريق المداوات ولكون الاختلاف بين وجهات النظر كبيرا جدا وحيث ان الاجراء المنصوص عليه في الاتفاقية هو ان تذهب الحكومة للتحكيم في مثل هذه الحالة فان الطريق الاعتيادية ان تطلب الحكومة من الشركات تعيين محكمها ولكن يبدو ان الحكومة تطلب من الشركات ان تعترف بحقها في ايقاف الاستقطاع فسي حين لا تعتقد الشركات بذلك لانها محقة في موقفها وإذا كانت الحكومة راغبة في الذهاب للتحكيم فلا مانع لدى الشركات بل هي راغبة في ذلك . ان سيادتكم تطلبون ايقاف الاستقطاع خلال مدة التحكيم ونحن لا نشعر بإمكان الاتفاق على هذا المدى وقد سبق ان قمنا اقتراحين لملاقاة رغبتكم ولا نتمكن من الذهاب أكثر من ذلك .

الزعيم : لقد سبق ايضا هذه النقاط وسبق ان اخبرناكم باتكم تستقطعون مبالغ لا تنص الاتفاقية على جواز استقطاعها وانكم قائمون بذلك منذ سنة ١٩٥٢ بدون حق وقد طلبنا منكم ايقاف الاستقطاع لحين صدور قرار التحكيم وهذا الطلب لا يؤثر على موقف الشركات إذ لا يعني ايقاف الاستقطاع اعتراف الشركات بحق الحكومة.

هـريج : لهذا السبب نحن مستعدون لملاقاة رغبتكم في منتصف الطريق وذلك بقبول أحد الاقتراحين .

الزعيم : لم نوافق على الاقتراحين المذكورين لانه مضت مدة طويلة وانتم قائمون بالاستقطاع ونحن نطلب ايقاف الاستقطاع لحين صدور قرار التحكيم بشرط ان لا يكون لذلك تأثير في حكم ان وجد هذا الحق .

هـريج : متأسف لاني لا اتمكن من قول شيء .

الزعيم : ان رأيك واضح وهو انك لا ترغب في إيقاف الاستقطاع لنلا يفسر ذلك
باعتراف الشركات الضمني بعدم حقها في الاستقطاع . هل تنفع الشركات
فائدة عن المبالغ التي استقطعتها منا فيما إذا كان قرار التحكيم في صالحنا.

هـريج : سنلتزم بقرار المحكمين فيما إذا قرروا ذلك .

الزعيم : انكم تحاولون تعقيد الأمور لكي تطول المفاوضات .

هـريج : آسف لعدم تمكني من بيان شيء أكثر مما بينته .

الزعيم : اود ان انصح الشركات بان تلاقى رغبات الحكومة ولا تتصرف في جميع
الأمور العادلة التي طلبتها . يبدو انكم لم تأتوا بجديد بالنسبة لما سبق ان
قدمتموه .

هـريج : إذا كان القصد اننا لم نأت بأجوبة على جميع ما طلبتموه فهذا صحيح
ولكننا جئنا بمقترحات مناسبة .

الزعيم : كنا نتوقع انكم جئتم بأجوبة بالمقترحات النهائية .

هـريج : قمنا جوابا تحريريا .

الزعيم : لم يتضمن هذا الجواب شيئا جديدا أو مطمنا . انكم ذاهبون بعيدا في الخيال
وارجو ان يكون معلوما انه لا تتمكن أية جهة - بعد الثورة - من غمط
حقوقنا ولو أدى الأمر إلى إيقاف ضخ النفط من الآبار بالقوة . يكفي انكم
ضحكتكم على الشعب وعلى الحكومة السابقة مدة طويلة ولم تكن هذه
الصرائف التي ترونها إلا نتيجة لسرقة ثرواتنا . اننا لا نقبل ان يتصرف
علينا أحد ويمكننا ان نتعامل كأصدقاء لان هناك منافع متبادلة .

(استراحة لمدة ربع ساعة)

هـريج : ربما لم افهم إحدى النقاط التي تفضلتم بها فقد اخبرني زملائي باتكم قلتم
إذا توقفت الشركات عن الاستقطاع فستكون الحكومة مستعدة لإيقاف
الموضوع عند هذا الحد فهل هذا صحيح ؟

ر : كلا ليس ذلك صحيحا إننا قلنا انه لو كانت الشركات قد اوقفت الاستقطاع لما

ذهبنا إلى التحكيم والان إذا ما وافقت الشركات على إيقاف الاستقطاع

فصوف لا نطالبكم بالمبالغ المستقطعة قبل سنة ١٩٥٢ أما إذا لم يحصل

اتفاق على ذلك فاتنا سنذهب للتحكيم ونطالب بالمبالغ المستقطعة قبل سنة

١٩٥٢ أيضا . ولهذا فان في الاقتراح ربح للشركات فيما إذا وافقت على إيقاف الاستقطاع .

هــريـج : يبدو ان زملائي لم يفهموا الموضوع .

للزعيم : ما هو القصد من سؤالك وما هي وجهة نظركم لهذا الأمر ؟

هــريـج : اخبرني زملائي بهذه المسألة وودت التأكد منها فقط .

(اعقب ذلك فترة سكوت لبضع دقائق)

للزعيم : هنالك نوع من الصوم ورد ذكره في القرآن الكريم هو الصوم عن الكلام

(صوم زكريا) حيث كان النبي زكريا يصوم ثلاثة أيام لا يكلم الناس خلالها .

هــريـج : هناك بعض المنظمات المسيحية وبعض الرهبان أيضا يمتنعون عن الكلام

على سبيل النذر . هل تودون معالجة موضوع آخر .

الزعيم : ان الحاضرين الان جميعا قد ابيض شعرهم عدا واحدا أو اثنين فالشعر

الابيض قليل في رأسهم واعني بهذا اتنا في خريف الحياة فدعونا نعمل

خيرا لبلدنا وكذلك اتتم اعملوا خيرا للشركات . اتنا نطالب بحق وطننا وبحق

شعبنا وهذا من الأمور العادلة ونتمكن من أخذ حقنا في أية لحظة . لقد

كانت تصرفات الشركات السابقة تصفية نتج عنها إزالة العهد السابق ولهذا

يقتضي حل الأمور على أساس الصداقة وعلى أساس عدم وجود تصف ،

ان القضاء على العهد السابق ليس معناه القضاء على رجال ومجيء آخرين

غيرهم للحكم ولكن القضاء عليهم يعقبه التخلص من المآسي التي كانت في

عهدهم واتنا نريد إزالة هذه المآسي عن طريق التفاهم لا عن طريق الغبن

وابقاء الاوضاع كما كانت عليه في العهد الماضي ، اتكم إذا اصررتم على

موقفكم التصفي فلا شك اتكم ستختمون حياتكم بالتصف بينما إذا حلت

الأمور على أسس عادلة فتكونون قد اديتم خدمة للشركات وختمتم حياتكم

بعمل صالح وكذلك الحال بالنسبة لنا فنحن أيضا في خريف حياتنا ونريد ان

نعمل خيرا لبلدنا ولا يمكن ان نقبل تصفا ونحن إذ نطالب فتما نطالب بحق

بلدنا الصريح الواضح والفارق بيننا وبينكم الان هو اتنا نتصلب في سبيل

حمالية شعبنا أما اتكم فان تصلبكم في سبيل حمالية التصف وضرب الصداقة .

اتني اعتقد انه لا يجوز لنا الانتقال من موضوع إلى موضوع دون حله إذ

ليس من المصلحة في شيء ابقاء الأمور معلقة .

هريج : لابد ان سيادتكم تشيرون إلى موضوع الاجار المطلق ولا شك ان الموضوع واضح بالنسبة لحقوق الطرفين ولهذا فان حالته لشخص ثالث لبيان ما هي هذه الحقوق هو الطريق الصحيح .

الزعيم : الشيء الوحيد المختلف عليه الان هو انكم تقومون باستقطاع مبالغ لا تدخل ضمن الاتفاقية ويقضي الحق بايقاف استقطاعها ريثما يؤيد الشخص الثالث ذلك .

هريج : أبين بكل احترام ان هذه وجهة نظر جهة واحدة لاننا نقول انه يحق لنا اجراء الاستقطاع.

الزعيم : قمتم بالاستقطاع لمدة تزيد على ثماني سنوات بدون حق .

هريج : هذه هي نقطة الخلاف لاننا نعتقد اننا على حق .

الزعيم : اننا نعتقد ان الاجار المطلق غير داخل في الاتفاقية ونطالب بايقاف الاستقطاع لحين ان يقرر الشخص الثالث شيئا للعمل بموجبه .

هريج : اعتقد ان الشخص الثالث سيقول هل ان الاستقطاع واجب أم لا .

الزعيم : ان الذي نطلبه هو ايقاف الاستقطاع إلى ان يقول الشخص الثالث كلمته .

هريج : اقترحنا طريقتين لتلبية هذا الطلب وأخشى ان لا أتمكن من الموافقة على ايقاف الاستقطاع نهائيا .

الزعيم : هل هناك اقتراح ثالث ؟

هريج : كلا .

الزعيم : ليس لدى الحكومة غير اقتراحها السابق فإذا صدر قرار التحكيم بجاتبكم

فيحق لكم عندئذ استعادة المبالغ التي اوقف استردادها كما سيكون لنا الحق

في استرداد المبالغ التي تم استقطاعها فيما إذا كان القرار بجاتبنا ولا داعي

لجعل الشركات مدينة ومن الأحسن ان تكون دائنة .

هريج : استمعت إلى جميع بياتكم إلا انه ليس لدي ما اضيفه .

الزعيم : ما هو المبلغ الذي تم استقطاعه حتى الان ؟

هريج : حوالي المبعة ملايين باون .

الزعيم : والباقى .

هريج : أكثر من هذا وهذه ارقام تقريبية ويمكننا تزويدكم بالارقام الحقيقية .

الزعم : لقد استقطعتم ما يقرب من الـ (٥٠ %) من المبلغ الأصلي ، ألا يكفي ذلك وتعملون على إيقاف الاستقطاع ريثما تظهر نتيجة التحكيم .

هــريـج : هذا لا يختلف عما تفضلتم به في السابق .

الزعم : اقترحتم استقطاع ٥٠ % فإذا إتبعنا هذا الأسلوب فانكم قد استقطعتم فعلا حوالي ٥٠% ويجب إيقاف الاستقطاع أما إذا جرى العمل على استقطاع آخر بمقدار ٥٠% فمعنى هذا ان المستقطع سيكون ٧٥ % .

هــريـج : ان التحكيم سيقدر أحد امرين أما حقنا في أخذ ١٠٠ % أو لا شيء .
الزعم : هذا صحيح ولكن في الوقت الحاضر من التصف ان تأخذوا أكثر من ٥٠ % وإذا لم توافقوا على ذلك فاتنا نعتبر موقف الشركات منا موقف المتصف ويدل على عدم التعاون وانها لا تريد التوصل إلى نتيجة .

هــريـج : لا اعتقد ان موقفنا يبرر ذلك إذ تعتقدون سيادتكم ان استرداد المبالغ بمثابة الغبن بينما نحن لا نعتبره كذلك .

الزعم : هل تنص الاتفاقية على ذلك ؟

هــريـج : نعم ولو ان الكلمات ليست صريحة .

الزعم : هذا هو السبب الذي يجعلنا نطالب دائما بان تكون الاتفاقيات واضحة .

هــريـج : الاتفاقيات تقبل التفسيرات .

الزعم : لماذا لا نجعلها لا تقبل التفسيرات ولماذا تكون التفسيرات دائما في غير صالحنا .

هــريـج : يمكن تصحيح ذلك بالذهاب للتحكيم واود ان انكركم بان الحكومة اخبرتنا قبل سنتين بانها ستذهب للتحكيم .

الزعم : لو ان رجال العهد المباد لم يذهبوا مع عهدهم بعد الثورة لجزت محاكمتهم على جرائمهم الكبيرة بحق هذا البلد لدخولهم باتفاقيات غير واضحة . ان تفسير أي ناحية من نواحي الاتفاقيات يظهر انها تقبل تفسيرات تضغط حق العراق ولكن هذه التفسيرات لا تنطلي على رجال القانون . اعتقد انكم تريدون انتهاء المشكلة ولا تريدون التصف تجاهنا لانكم استوفيتم ٥٠ % وتريدون استيفاء أكثر من ذلك بدون نص صريح في الاتفاقية ، ان المفاوضات لن تطول وإذا كنتم تعتزمون اطلاتها فاتنا غير مستعدين لذلك .

هــريـج : اعتقد ان هذه المسألة مسألة تحكيم لا مسألة مفاوضة .

الزعيم : انها مسألة مفاوضة وتحكيم ، المفاوضة على الاسس والتحكيم على النتائج وعلى سبيل المثال اعرف ان هناك شخصا مدينا لشخص آخر ومع علمه بانه مدين يريد ان يذهب الدائن إلى المحاكم ليستحصل حقه وهو يقصد من وراء ذلك كسب الوقت .

هـريج : هل هذا الشخص طبيعي ؟

الزعيم : كلا لانه مدين فعلا ولا داعي لاضطرار الطرف المقابل للذهاب للمحاكم . اني أرى ان التاريخ سيحاسب السيد هريج وزملاءه وفي الحقيقة يقتضي النظر إلى الأمور بمنظار آخر كما نظر حزب العمال إلى قضية الهند والباكستان وغيرها من المستعمرات حيث نظر إليها بمنظار بعيد فجعل من هذه البلدان أصدقاء بينما كان تطور الزمن كفيلا بتخليصهم من الاستعمار ووضعهم في عداد الاعداء لبريطانيا إلا ان نظرة حزب العمال جعلت منهم دولا مستقلة صديقة لبريطانيا ولهذا يجب ان ننظر إلى المفاوضات بمنظار الصداقة والحكمة ويجب ان نعتقدوا ان حق الشعوب لا يضيع .

هـريج : اننا لا نعتقد باتنا نضيع حقا .

الزعيم : مضت ثلاث سنوات ولم نحصل على حقا فهل اوقفتم استقطاع الاجار المطلق ؟ هل تم التنازل عن الأراضي ؟ هل رفعت حصص الحكومة ؟

هـريج : عرضنا أشياء لم تقبلها الحكومة وإذا كانت الأمور التي ذكرتموها من حقوق العراق فما هي حقوق الشركات إذا .

الزعيم : ان تطور الزمن يستوجب تغيير الاتفاقيات والمعاهدات بين فترة وأخرى ولا شك ان لجوء الحكومات إلى تعديل اتفاقيات عام ١٨٧٠ و ١٨٨٣ وغيرها عن طريق المفاوضات كان نتيجة حتمية لتطور الزمن ، انني لا ارى موجبا للتأخر أكثر من هذا ويمكنكم الاجابة على ما طلبناه تحريريا على ان نجتمع مرة أخرى .

هـريج : هذه مسودة جوابنا على إحدى النقاط ونحن مستعدون لكتابتها بشكل جواب نهائي.

الزعيم : وبالنسبة لبقية المواضيع .

هـريج : بالنسبة للتنازل سبق ان نظمنا مسودة جواب ونريد التكلم بشئاتها قبل صياغتها بشكلها النهائي .

الزعيم : بحثنا الموضوع طويلا وعلمتم وجهة نظرنا بالنسبة لهذا الموضوع وللمواضيع الأخرى ولا داعي لاطالة المناقشة إذ ما هو القصد من المناقشة هل هو تدوين المحاضر أم التوصل إلى نتيجة ووضع اتفاق ؟

هـريج : اكون مسرورا جدا لو توصلنا إلى نتيجة يتفق عليها .

الزعيم : امامكم مقترحاتنا ونريد اجوبتكم عليها ولا يمكن بأي حال من الأحوال الموافقة على رأيكم بالنسبة للإيجار المطلق ولو ان المسألة بسيطة والسبب في ذلك اننا نعتقد ان من الظلم والتصف اصرار الشركات على رأيها خاصة وان ليس في اقتراحنا خسارة لها .

هـريج : هل افهم من هذا انكم لا تريدون كتابة جواب حول هذا الموضوع ؟
الزعيم : نريد جوابا ومن الاصلاح ان يكون الجواب بدون تصف وهذا أمر يعود للشركات .

هـريج : يبدو لي من مناقشات اليوم انه لا فائدة من الاجابة لانكم لا توافقون على ذلك .

الزعيم : اكتبوا جوابكم وأرجو ان لا يكون فيه تصف ، ولا اعلم أجوبتكم بالنسبة للمواضيع الأخرى.

هـريج : اعدنا مسودات حول الإيجار المطلق والغاز الطبيعي وضمن الاستفادة من الأراضي المحتفظ بها وكنا نود المذاكرة حول عدد واشكال القطع التي نود الاحتفاظ بها .

الزعيم : إذا لم نتفق أخشى ان نضطر إلى ان نصدر أمرا بإيقاف عمليات التحري عن النفط في جميع مناطق العراق لاننا لا نريد ان نكون الجهة المغبونة دائما وارجو ان يكون معلوما بقي لا اتكلم جزافا وانما اعني ذلك بالفعل ولا شك ان السيد هريج سيكون مسؤولا أمام التاريخ .

هـريج : افهم من هذا اننا سنقدم الاجوبة أولا قبل استئناف المناقشة .

الزعيم : يبدو انكم لا تزالون تشعرون بالتعب على الرغم من الاجازة الطويلة ونحن غير مستعدين لاطالة المفاوضات إلى عدة سنوات ، اقترح ان تعودوا إلى المقترحات الأخيرة وتقدموا لنا اجوبتكم النهائية عليها تحريريا على ان نجتمع في الساعة الرابعة والنصف من مساء الخميس القادم .

(انفض الاجتماع في حوالي الساعة التاسعة والنصف مساء)

كما عقد الاجتماع الثاني في السادس من نيسان ١٩٦١ ، وإذناه نص محضر الاجتماع .

**محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٦١ بين الوفد العراقي ووفد شركات النفط**

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان وزير النفط .

سيادة الأستاذ محمد حديد وزير المالية السابق .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر هريج .

المستر اكسر جيان .

المستر رايلاند .

المستر ستيوارت .

المستر بيشوف .

"عقد الاجتماع في مقر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في وزارة الدفاع حوالي الساعة الخامسة إلا ربعاً من مساء يوم الخميس ٦ / ٤ / ١٩٦١".

الزعيم : يلاحظ ان الكتب الموجهة من قبلكم قد وقع واحد منها فقط وهو الكتاب المتعلق بالايجار المطلق ، أما الكتابان الاخران فيبدو انهما على شكل ملحوظات وهما يتعلقان بالتنازل عن الأراضي غير المستثمرة والغاز الطبيعي ولم نجد ذكرًا للمواضيع الأخرى ، لقد درسنا الكتاب المتعلق بالايجار المطلق ولاحظنا ان ما جاء فيه لا يتفق وما طلبته الحكومة .

هريج : ان ما جاء في الكتاب يتفق وما قيل في الاجتماع الأخير .

الزعيم : لم تكن قد وافقنا على ما قيل في الاجتماع الأخير . .

هريج : كنتم سيادتكم قد بينتم ملاحظتكم في الاجتماع الأخير حول الايجار المطلق إلا اننا شعرنا اننا لا نتمكن من تغيير الوضع .

الزعيم : اعتقد ان بإمكان الشركات ان تغير الوضع ولا تبقى على وضعها التنصفي السابق وذلك فيما إذا كان لها رغبة في استمرار المداولات .

هـريج : بأي شيء ترون التصف سيادتكم ؟

الزعيم : إذا قبلنا مبدأ المناصفة نلاحظ ان الشركات قد استقطعت لحد الان حوالي (٥٠ %) من المبالغ المدفوعة عن الايجار المطلق وتقضي العدالة ان تتوقف عن الاستقطاع وبذلك يبقى حوالي (٥٠ %) غير مستقطع ثم نذهب للتحكيم ، هذه هي وجهة نظرنا في الموضوع ولاشك ان استمرار الشركات على الاستقطاع ما هو إلا عمل تصفي .

هـريج : هل تقصدون سيادتكم اننا نترك الـ (٥٠ %) الأولى ونحتكم على الثانية؟

الزعيم : كلا لا أقصد هذا واتما قصدت اننا نذهب للتحكيم وإذا ظهر ان الحق بجانبنا فعندئذ نأخذ الـ (٥٠ %) المستقطعة أيضا بالإضافة إلى المبالغ التي اوقف استقطاعها ، أما إذا كان الحق بجانب الشركات فاتنا سندفع الـ (٥٠ %) التي اوقف استقطاعها وهذا هو العدل الذي لا يتردد في قبوله أي شخص والاكثر عدالة من ذلك هو ان تعيد الشركات ما استقطعت إلى الحكومة وتحسم القضية دون اللجوء إلى التحكيم ولكن يبدو ان الشركات لا تقبل بهذا الأمر واتما تريد الذهاب للتحكيم ولهذا سنذهب للتحكيم لنلا يلحق الغبن بالطرفين ، ارجو ان يعلم السيد هريج انني لو كنت اتفاوض على قضايا شخصية لما شاهدني في هذا الموقف ولكنني في الواقع اتفاوض للحصول على حق الشعب والبلد ولا يمكن ان نفرط بهذا الحق ، ان النقطة الأساسية في الموضوع - وهي دليل على حسن نيتنا - اننا وافقنا على الذهاب للتحكيم ولهذا نريد ان تثبت الشركات حسن نيتها أيضا .

هـريج : اننا نرى ان اقتراح سيادتكم بايقاف الاستقطاع لم يحدد بمدة معينة .

الزعيم : يتوقف الاستقطاع إلى ان يقول التحكيم كلمته فإذا كان الحق للشركات فتستمر على الاستقطاع وإذا كان الحق للحكومة فتعيد إلينا الباقي من المبالغ .

هـريج : اعتقد ان الاقتراح الذي تقدمنا به لاييقاف الاستقطاع لمدة سنتين يفي بالغرض .

الزعيم : اتنا نرى انه لا يفي بالغرض لان إجراءات التحكيم قد تستغرق أكثر من سنتين والمهم ان يتوقف الاستقطاع خلالها .

هـريج : كنتم سيادتكم قد استفسرتم عن الوقت الذي تستغرقه إجراءات التحكيم واجبنا بانها تستغرق حوالي (١٢) شهرا .

الزعيم : ان الحكومة مستعدة للذهاب للتحكيم خلال مدة تتراوح بين (٦ - ١٢) شهرا ويقتضي ايقاف الاستقطاع خلال مدة التحكيم والحكومة مستعدة لاعطاء تعهد بالذهاب للتحكيم خلال المدة المذكورة .

هـريج : الذي يهمنا هو موعد انتهاء التحكيم لا المباشرة به .

الزعيم : والذي يهمنا ان يتوقف الاستقطاع حتى نهاية التحكيم واتي متأكد من ان نتيجة التحكيم ستكون في صالحنا .

هـريج : النتيجة ستكون حسب رأي المحكمين .

الزعيم : وكذلك مدة التحكيم ستكون بيد المحكمين انفسهم .

هـريج : الذي اود بياته اتنا لا نتمكن من الموافقة على ايقاف الاستقطاع إلى امد غير مسمى .

الزعيم : ان الامد مسمى وهو إلى نهاية التحكيم .

هـريج : هذا غير محدد .

الزعيم : انه محدد بانتهاء التحكيم وقد يبدو ان هذا أجل مجهول إلا ان المؤكد ان التحكيم سينتهي خلال مدة معينة ومع ذلك إذا فرضنا ان التحكيم لا ينتهي فإن الشركات ليست هي الخاسرة وانما هي الرابحة لان نتيجة التحكيم ستطرحها الحق بالمطالبة بالمبالغ المستقطعة وربما نفكر في أخذ تعهد من الشركات بعدم محاولة عرقلة التحكيم .

هـريج : ان التحكيم متوقف على الحكومة لانها هي التي ستباشر باتخاذ الإجراءات اللازمة له .

الزعيم : اتنا سنعطى تعهدا بالذهاب للتحكيم خلال (٦ - ١٢) شهرا وهذا وعد ثابت.

هـريج : والمدة التي سيستغرقها التحكيم .

الزعيم : هذا بيد المحكمين .

هـريج : ان سرعة التحكيم تتوقف على الضغط الذي يستعمله المدعى .

الزعيم : اتنا سنستعمل الضغط لاننا دائنون للشركات لا مدينون لها وهذا واضح .
هـريج : اتنا ننظر إلى القضية من جهة أخرى إذ نعتقد اتنا نخسر شيئا من ايقاف
الاستقطاع .

الزعيم : لتكن الشركات هي المدعية على الحكومة ولتستعمل ضغطها لانهاء التحكيم
بسرعة بالاضافة إلى الضغط الذي ستستعمله الحكومة .

هـريج : ليس عندنا قضية لنذهب إلى التحكيم من اجلها .
الزعيم : اتنا سنذهب للتحكيم واؤكد اتنا سنستعمل الضغط لانهاء التحكيم بسرعة .
هـريج : يؤسفني جدا ان اقول اتنا لا نتمكن من الموافقة على ايقاف الاستقطاع
بدون ان يحدد ذلك بأجل معين .

الزعيم : ان الأجل محدد بنهاية التحكيم .
هـريج : يؤسفني عدم تمكني من قبول ذلك ، اتنا كنا نفكر بحل آخر للموضوع
وسأقدمه لسيادتكم وهو ان توافق الشركات على ايقاف الاستقطاع لمدة
سنتين اعتبارا من بدء التحكيم وإذا لم تنته إجراءات التحكيم في نهايتها
بناء على عدم حصول تلخيرات من قبل الجانبين (الحكومة والشركات)
فعندئذ يمكن زيادة المدة إلى ثلاث سنوات بدلا من سنتين واعتقد انه ربما
كان من الاصول ان يترك للمحكمين ان يقرروا فيما إذا كان هذا الإجراء
منصفا أم لا ؟

الزعيم : يبدو من هذا ان الشركات هي الدائنة وليست المدينة ، ان الشركات هي
المدينة ومن الضروري ان توقف الاستقطاع .

هـريج : اسمحوا لي ان ابين اتنا لا نبحث الان جوهر القضية واتما نتكلم عن
إجراءات التحكيم .

الزعيم : ان جوهر القضية هو الذي دفعنا للذهاب إلى التحكيم لانكم تستقطعون مبالغ
لا حق لكم باستقطاعها أو ربما نحن نعتقد ذلك لان الاتفاقيات لم تنص عليه
وحيث ان الشركات استقطعت حوالي (٥٠ %) من هذه المبالغ فمن
المنطقي ان تتوقف عن الاستقطاع لحين انتهاء التحكيم مع العلم بان
الاستقطاع يجب ان يتوقف اعتبارا من بداية سنة ١٩٦٠ وبهذه المناسبة
هل استقطعت اقساط عام ١٩٦٠ ؟

هـريج : نعم إلا ان حسابات سنة ١٩٦٠ لم تنته بعد وإذا رشحت الحكومة محكمها قبل (٣٠) ايلول القادم فمن الممكن استبعاد المبالغ المستقطعة من حسابات سنة ١٩٦٠ .

الزعيم : ارى من الضروري ان يحال الموضوع منذ الان إلى المدققين لاستخراج هذه المبالغ واستبعادها من حسابات سنة ١٩٦٠ لتكون تلك الحسابات صافية كما ان الحكومة تتعهد بالذهاب للتحكيم خلال (٦ - ١٢) شهرا ولا ارى داعيا لان يتصف السيد هريج بحقنا الواضح خاصة وانه لا يضيع حق الشركات بعمله هذا لان الحق متوقف على نتيجة التحكيم وأود ان يكون معلوما باتنا غير مستعدين للإستمرار بالمفاوضات إذا لم ننه المواضيع واحدا بعد الآخر خاصة بعد ان قدمنا مختلف الحلول العادلة .

هـريج : معنى هذا ان كل ما نتمكن من عمله اليوم هو ان نعيد تقديم الكتاب المتعلق بالايجار المطلق بالشكل النهائي الذي تريده هل تريدون سيادنتكم بحث موضوع آخر ؟

الزعيم : إذا وافقتم على الاقتراح فيمكن متابعة بحث المواضيع الأخرى وإلا فلا . هـريج : كنت اود ان استوضح عن الموقف فقط .

الزعيم : اننا ننظر الشركات بوجوب عدم القيام بأي عمليات للتحري ما لم تنته المفاوضات والاكتماء في عملياتها على الابار المنتجة فقط لأنه يظهر ان الشركات تحاول اطالة المفاوضات لتحصل على المناطق الجيدة .

هـريج : هل تأمرون بايقاف عمليات التحري اعتبارا من اليوم ؟ الزعيم : اننا ننزركم أيضا بانه إذا انخفض انتاج النفط عن الانتاج المقرر فسنكون في حل من التزاماتنا .

هـريج : اود ان استوضح هل ان علينا ان نوقف عمليات التحري من اليوم ؟ الزعيم : طبعا وحتى انتهاء المفاوضات لانه مضت ثلاث سنوات ولم توافقوا على أي حق من حقوقنا التي نطالب بها .

هـريج : معنى هذا اننا يجب ان نفكر مجددا بموضوع الایجار المطلق . الزعيم : اننا غير مستعدين لإطالة المفاوضات لسنوات عديدة والملاحظ ان الشركات تتعامل معنا بنيات غير طيبة وهي تريد التحري عن النفط لتحصل على المناطق الجيدة وتستفيد من اطالة المفاوضات بحيث تترك في النهاية

الأراضي غير الصالحة للحكومة وهذا أمر غير عادل مطلقا ، اود ان تعلموا
باتنا سننذر قوات الجيش بوجوب استعمال القوة لايقاف عمليات التحري .
رايلاند : هل يشمل ذلك الفرق الجيوفيزيائية أيضا أم انه يقتصر على الفرق
الجيولوجية فقط؟

الزعيم : المقصود هو إيقاف عمليات التحري بمختلف أنواعها لا نصبر أكثر من هذه
المدة للحصول على حقنا ، واود انؤكد بان على الشركات ان لا تخفض
انتاجها وإذا ما خفضت الانتاج فالتنا سنتخذ إجراءات أخرى .

هريج : هل تسمحون لنا بالذهاب ؟

الزعيم : اني اسف ان تنتهي المفاوضات على هذا الشكل ، ان الأملكن التي يسمح
للشركات بممارسة عملياتها فيها الان هي الحقول المنتجة فقط واعتقد ان
المسيد هريج كان يتوقع هذه النتيجة ولكن الخسارة ستكون على الشركات .
هريج : سننظر في قضية الإيجار المطلق على أساس ان سيالتكم غير مستعدين
للمفاوضة ما لم تنته .

الزعيم : بالفعل ويمكنكم تقديم جوابكم النهائي يوم غد .

هريج : قد لا نتمكن من ذلك وربما يكون بعد غد .

الزعيم : لا بأس في ذلك .

(انفض الاجتماع في حوالي الساعة السادسة مساء) (١)

وكما كان متوقعا فقد تعرّص الوصول إلى اتفاق ولكن ممثلي الشركات استطاعوا
ان يشرحوا وضعهم إلى الرئيس الأعلى مباشرة ، ورغم محاولة وفد الحكومة
افهلمهم أن هذه هي مطالب عهد جديد ، وانه غير مستعد للمساومة على حقوق
الشعب ، فإن الاجتماع الثاني انتهى دون اتفاق مما اضطر الحكومة إلى ابلاغ ممثلي
الشركات انها ستمنع هذه الشركات من القيام بأية اعمال تنقيب أخرى ، إلا ان
المفاوضات على نقاط أخرى تستمر .

في ١٧ نيسان ١٩٦١ كتبت جريدة الثورة مقالا افتتاحيا بعنوان (مرسوم
جمهوري نناشد بإصداره حول حق العراق في مناطق النفط غير المستثمرة وموقفه
من شركات النفط). جاء فيه الدعوة إلى ان تقوم السلطة الوطنية وعلى رأسها عبد

(١) نشرت وزارة النفط هذا المحضر في كراس دون ذكر سنة الطبع ومكانه .

الكريم قاسم باصدار مرسوم جمهوري عاجل ومهم يقضي باعتبار الأراضي التي لم تستثمرها الشركات خارجة عن الاتفاقية المعقودة عام ١٩٥٢ وذلك لان الشركات لم تستثمرها طيلة هذه المدة مكتفية بمناطق محدودة تسد حاجة السوق ، ولم تبحث بجد واهتمام عن المناطق الأخرى ، إذ انه لو بذلت جهودا صادقة مضمينة للبحث عن المناطق لحصل العراق على منابع ثروات هائلة ، واختتمت المقال قائلا : " وكما قال الزعيم مرة : "سيأتي يوم قريب يحترق العراقيون بكيفية صرف الأموال والثروة الطائلة التي ستكون بحوزتهم " (١) .

وفي الأول من حزيران ١٩٦١ ذكر وزير النفط السيد محمد سلمان لووكالة رويتر ، انه يعتقد ان من الخير ان تدرك شركات النفط جدية الموقف بصورة عامة بينها وبين الحكومة العراقية ، واكد ان شركات النفط لم تستجب بعد لطلب رئيس الوفد العراقي المفاوض بارسال رد تحريري واضح يؤكد مطالبنا وحقوقنا في ثروتنا النفطية واختتم تصريحه بالقول : ان الشركات ما لم تبث بجوابها التحريري فانه من غير الممكن استئناف المفاوضات ، مؤكدا ان للحكومة خططها الخاصة لصيانة الحقوق الكاملة للشعب (٢) .

وفي شهر حزيران من السنة نفسها ابليت شركة نفط العراق وزميلاتها الحكومة العراقية بانها مستعدة لاستئناف المفاوضات وعقدت اجتماعات تمهيدية في بغداد في المدة بين ٢٤ و ٢٨ آب ١٩٦١ . وبعد ان تسلمت الشركات المطالب النهائية للحكومة العراقية طلبت تطبيق المحادثات إلى ان يتسنى للمسؤولين في لندن دراسة تلك المطالب وكانت هناك ١٢ فقرة تدور حولها المفاوضات وهي:-

- ١ . اجتناب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق .
- ٢ . طريقة تعيين الاسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط .
- ٣ . الغاء الاستقطاع الذي تتقاضاه الشركات .
- ٤ . تعيين المدراء العراقيين واشراكهم في مجالس ادارة الشركات في لندن واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق .
- ٥ . تعريق وظائف الشركات تدريجيا .

(١) جريدة الثورة ، العدد ٦٠٠ في ١٧ نيسان ١٩٦١ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد ٦١٤ في ١ حزيران ١٩٦١ .

- ٦ . تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة تمهيداً لاستفادة العراق منها .
- ٧ . تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفاتس عن حجة الحقول النفطية وحقول الغاز الأخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزأها بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياح ثروة العراق بدون مقابل .
- ٨ . ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي .
- ٩ . وجوب مساهمة العراق فعلاً في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠% من المجموع العام.
- ١٠ . وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط .
- ١١ . دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق .
- ١٢ . رفع الغبن والضرر الذي أصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير واضحة التفسير^(١).

استئناف مفاوضات النفط

في الرابع والعشرين من شهر آب ١٩٦١ بدأت جولة جديدة من المفاوضات ، سبقها اجتماع عبد الكريم قاسم بأعضاء الوفد العراقي وناقش معهم الخطوط الأساسية التي ستتأهلها المفاوضات مع وفد الشركات وعرض عليهم حرجة الموقف والضغط التي تتعرض لها حكومته بسبب قضية الكويت ، والحركة المسلحة في شمال العراق التي عداها عبد الكريم قاسم وساقط ضغط استعمارية . وقد ضم الوفد العراقي فضلاً عن قاسم ، الدكتور محمد سلمان حسن والدكتور طلعت الشيباني ومحمد حديد وعبد اللطيف الشواف. في حين ضم وفد الشركات الممستر فيشر والممستر ستيفنس ممثل شركة شل والممستر هريج ، والممستر ريتشارد برد من موظفي مكتب الشركات في لندن والممستر ستوارت وكيل الممثل العام لشركات النفط في العراق ، وفي بداية الاجتماع صاحب قاسم ممثلي الشركات في جولة في المنطقة الشرقية - جانب الرصافة- وكان يهدف إلى اطلاعهم على اوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية المتردية وحالة سكان الصراف، وانه يتفاوض من أجل (ضمان حقوق

(١) جريدة الثورة ، العدد ٦٧١ في ١١ آب ١٩٦١ .

الشعب التي طمسها العهد المباد). وليكشف لممثلي الشركات مدى تعلق الجماهير به، من خلال الهتاف والتصفيق له وهذا ما جرى طيلة الجولة، عاد بعدها لمواصلة الاجتماع في وزارة الدفاع .

ويظهر من خلال الاجتماع ان قاسما اراد ان يوضح لممثلي الشركات أمورا أبرزها:

١ - ان الشعب العراقي يعد الشركات عدوه اللدود لانها سلبته ثرواته وان الشعب ملتف حول قيادته، وإذا ما رغبت الشركات في الاستمرار بالعمل وبأطمئنان فعليها ان تستجيب لمطالب العراق .

٢ - قوة الاقتصاد العراقي ومئاته ، فقد تحدث قاسم عن المشاريع الزراعية والخدمات الاجتماعية التي بدأت حكومته بتنفيذها ، محاولا بذلك تأكيد ان العراق لن يعتمد مستقبلا على عوائد النفط ، وبمعنى آخر انه لن يقع تحت السيطرة الاقتصادية للشركات الاحتكارية مستقبلا .

٣ - هاجم بريطانيا لمنعها العراق من الوصول إلى البحر بضم الكويت إلى العراق ، واستنكر التدخل العسكري البريطاني في الكويت بحجة حماية مصالحها ، وهدد بمهاجمة وتدمير منشآت النفط الكويتية خلال ساعات معدودة . وشرح لفيلسوف وستيفنس اللذين اعترضوا على طرح موضوع الكويت بقوله : " لقد قامت الحكومة البريطانية بهذا العمل - الانزال العسكري في الكويت - لحماية المصالح النفطية وانتم كرجال نفط يجب ان لا تدعوا المصالح النفطية تتعرض للخطر"^(١).

وهكذا انتهى الاجتماع الأول الذي كرسه قاسم للدفاع عن سياسته ، محاولا إبراز قوة العراق ، وطرح رغبته في التعاون مع بريطانيا وحماية مصالحها النفطية إذا ما تجاوبت مع مطالب العراق .

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في السادس والعشرين من آب من العام نفسه ، انصب البحث على نقطتين طالب بها الوفد العراقي وهما:-

١ - قضية مساهمة العراق بعشرين بالمئة من رأسمال الشركات .

(١) د . اسامة عبد الرحمن الدوري ، تطور سياسة العراق النفطية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ٢٤٧-٢٤٨ .

٢ - زيادة حصة العراق من الارباح بنسبة أكثر من خمسين بالمئة المعسول بها ،
مثلاً جرى في بعض الدول المنتجة للنفط ، فرفض ممثلو الشركات المطالبين ،
بحجة ان الشركات ستتأثر عن ٧٥ بالمئة من الأراضي وعندها سيتمكن
الحكومة من المساهمة برأسمال أي امتياز جديد ، وان تطلب ارباحاً أعلى من
خمسين بالمئة ، وعبر قاسم عن خيبة امله من موقف الوفد الجديد الذي جاء
بصلاحيات واسعة ، وهدد في نهاية الاجتماع باحتفاظ العراق بحقه في معالجة
الموقف والحفاظ على مصالحه .

وفي الاجتماع الثالث الذي عقد في الثامن والعشرين من آب ١٩٦١ وعد فيشر
باته سيقدم مذكرة حول موضوعي المساهمة وزيادة حصة العراق ، وطلب السماح له
بالسفر إلى لندن ونيويورك لإعداد المذكرات الأخرى ، ونكر قاسم في ختام الاجتماع *
ان حل معضلات النفط وخاصة في العراق سيساعد على استقرار المنطقة * ^(١) .
ان المذكرة التي وعد فيشر بتقديمها لم تتضمن أي تنازل من جانب الشركات
ولكنها اقتصر على بيان عمل الشركات نتيجة المنافسة القائمة في أسواق النفط
العالمية .

وبهذا انتهت هذه الجولة من المفاوضات هي الأخرى بالاخفاق فجرى الاتفاق
في الثلاثين من آب خلال مقابلة قاسم لممثلي الشركات على سفرهم لمدة ثلاثة اسابيع
لمراجعة مجالس ادارة الشركات والعودة في الأسبوع الرابع إلى بغداد لغرض إجراء
المفاوضات النهائية .

استؤنفت المفاوضات بعد المهلة التي منحتها الحكومة العراقية لوفد الشركات
وتحديداً في ٢٨ ايلول ١٩٦١ إذ تم عقد الاجتماعات في مقر عبد الكريم قاسم
وبرناسته، تركز البحث في النقاط الرئيسة من مطالب العراق كزيادة حصته من
الارباح والمشاركة في المناطق التي تخلت عنها الشركات وموضوع الغاز الفائض ،
إلا ان تلك المفاوضات لم تسفر عن اتفاق .

وفيما يأتي نص محضر اجتماع ٢٨ ايلول ١٩٦١ .

^١ المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

**نص محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم الامين
بتاريخ ٢٨ - ٩ - ١٩٦١**

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وال قائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان وزير النفط .

سيادة الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط .

سيادة الأستاذ محمد حديد وزير المالية السابق .

سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر فيشر ممثل شركة ستاندرد اويل اوف اف نوو جرسي .

المستر ستيفنس ممثل شركة شل .

المستر هريج المدير العام لشركات النفط .

المستر ريتشارد برد من موظفي مكتب الشركات في لندن .

المستر ستوارت وكيل الممثل العام للشركات في العراق .

الزعيم : لقد سافر السيد فيشر وبقية أعضاء الوفد خلال هذه المدة وإن شاء الله تكون اخبارهم سارة.

فيشر : صارت عندها فرصة لاعداد المذكرة التي قدمناها ونترك لسيادتكم الحكم على نتائج الموضوع .

الزعيم : المعلومات التي تضمنتها هذه الكراسة التي قمتموها معروفة لدينا .

فيشر : خلال غيابنا اعدنا هذه المذكرة التي سلمناها لسيادة وزير النفط يوم امس .

الزعيم : قبل حوالي الأسبوع أو العشرة أيام قرأت ما يشبه هذه المذكرة أو ما هو على غرارها .

فيشر : نعم صحيح ان البنوك قامت بمثل هذه الدراسة .

الزعيم : على كل حال كنا قد اطلعنا على هذه الآراء والبعض منها بديهيات . مثلاً ما

جاء فيها من ان الارباح تساوي سعر البيع ناقصا كلفة الانتاج . اتنا

مطلعون على هذه النقاط ونقوم بتعقيها ونريد ان نسمع منكم اخباراً طيبة .

ستيفنس : اتمنى ان تكون هناك أخبار طيبة في عالم النفط .
فيشر : نحن نسلم بان بعض الأشياء الواردة في المذكرة بديهية ولكن الأشياء
الأخرى ضرورية .
الزعيم : اتنا لا نقول بانها بديهية فقط ولكن كان يجب ان لا تثبت في المذكرة لانها
بديهية .

فيشر : هل تودون الاستمرار ؟
الزعيم : نعم .

فيشر : قبل ثلاثة اسابيع عندما سافرنا كان هناك موضوعان للمناقشة ، وربما
كان على ان أتكم عن موضوع زيادة نسبة حصة الحكومة أولاً ، اعتقد ان
المذكرة هذه تبين بان حصة الحكومة من عملية الانتاج أكثر من حصة
الشركات المتأتية من جميع العمليات (الانتاج والنقل والتكرير والتسويق)
وحتى بالنسبة لعملية الانتاج فان حصة الحكومة هي الأكثر لانها مبنية على
السعر المساند في حين ان الاسعار الحقيقية للبيع هي أقل من السعر المساند ،
وكذلك نجد انه لزاما علينا ان نبين بانه لا يمكن تغيير مبدأ المناصفة ،
واعتقد ان الأسباب واضحة في المذكرة . وربما تكون المعلومات التي
اطلعت عليها ، بالاضافة إلى المعلومات التي قدمناها ، تؤيد نفس الشيء .
الزعيم : لا اعلم لماذا تخلط الشركات بين مصاريف النقل والتكرير والتسويق وبين
مصاريف الانتاج ثم تستخلص من ذلك بان عوائد الحكومة أكثر من
عوائدها .

فيشر : اتنا لا نخلط ولكن نقصد الرد على ما يقال من ان الشركات تأخذ أكثر .
الزعيم : ما هي حصة الشركات من انتاج النفط الخام ؟
فيشر : تختلف باختلاف الشركات ولا أعلم فيما إذا كنتم تستفسرون عن جميع
العمليات أم عن الانتاج فقط .
الزعيم : عن عمليات الانتاج فقط .
فيشر : يختلف ذلك باختلاف الشركات وليست لدي دراسة أكثر مما قدمناه ولكني
اتصور انها ٥٥ إلى ٤٥ .

الزعيم : يجوز انه إذا خلطت الشركات المصاريف الأخرى فتبدو حصتها أقل لان تلك
المصاريف تذهب إلى العمال وغيرهم ، وليس معنى هذا ان الجمهورية

العراقية مسؤولة عن دفع المبالغ التي تدفع للعالم في اتكلترا وغيرها . اتنا شخصيا نمشي بشيء واضح ، وواضح أيضاً ان شركات النفط تأخذ الان ٥٠% وللبلد ٥٠% وهي لا تدفع ضرائب . ولو كنا نأخذ الضرائب عن المواد التي تستوردها الشركات لحصلنا على مبلغ كبيرة ، يجب ان تكونوا على بينة بكم لا تدفعون الضرائب وتأخذون ٥٠% وليست هناك شركة في جميع العالم مطاة من كل شيء وانا واثق ان الذي قدمناه للشركات هو مطلب عادل ، أما الذي يقرأ الكراسة فيقول اتنا يجب ان نعطي للشركات تعويضاً عن خسائرها .

فيشر : اتنا لأطلب التعويض ولكن وبدنا ان نبين باتنا مستعدون للعمل بموجب اتفاقنا المبني على الاسعار السائدة ولو اتها غير حقيقية .

الزعيم : ارجو ان يتأكد السيد فيشر بان مطلبنا عادل وهو أقل ما يمكن ان نطلبه .

فيشر : إذن هي قضية اجتهاد .

الزعيم : كلا .

فيشر : اتنا نعتقد ان ما ندفعه للحكومة هو شيء عادل .

الزعيم : إذن لماذا مضت علينا ثلاث سنوات ونحن نتفاوض معكم ؟

فيشر : اتنا لم نغير رأينا منذ البداية حتى الان .

الزعيم : نأمل ان تغير الشركات رأيها وترجع إلى حق العراق لان هذه هي المرحلة الأخيرة من المفاوضات ، ان الوفد جميعه من الأعضاء الجدد ، عدا السيد هريج الذي مضى عليه ثلاث سنوات ، والمفروض ان يكون هناك حسن نية في الموضوع لنصل إلى الحق والتغلب على الصعوبات التي واجهناها خلال السنوات الثلاث الماضية .

فيشر : ان هذه النقطة كانت محافظة على اجتهادها خلال المناقشات الماضية واعتقد ان الشركات تقدمت كثيراً في النقاط الأخرى لملائمة رغبة سيادتكم ، لقد جلب نظري المستر ستيفنس إلى ان واردات العراق ارتفعت خلال الثلاث سنوات الماضية فكانت (٨٠) مليوناً في عام ١٩٥٨ و (٨٦) مليوناً في عام ١٩٥٩ و (٩٥) مليوناً في عام ١٩٦٠ .

الزعيم : ألم ترتفع وارداتكم ؟

فيشر : صعدت بالمقدار ولكنها نزلت بالنسبة للكلفة .

الزعيم : لاحظنا من الكتابات التي اطلعنا عليها ان وارداتكم ارتفعت أيضاً .

فيشر : ارتفعت بالنسبة لبعض العمليات في أمريكا .

الزعيم : هل ان كلفة العامل هنا أكثر مما هي في أمريكا ؟

فيشر : ان كلفة الانتاج هنا أكثر من أمريكا ، ان التحسن في الارباح كان في

نصف الكرة الغربي، وإذا سمحتم لي فسأبين بعض الارقام - ولو آتي لا

اريد ان يطلع عليها. المستر ستيفنس باعتباره أحد المنافسين لان هذه

الارقام تتعلق بشركة ستاندرود وهي تخص الاشهر الستة الأولى من السنة

الحالية والاشهر الستة المقابلة لها من السنة الماضية فقد حصل التحسن

بمقدار (٦٠) مليون دولار ذهب منها (٢٧) مليوناً إلى الولايات المتحدة

وتقريباً (٣٣) مليوناً إلى خارج الولايات المتحدة ، وقد حصلنا على شيء

قليل من الشرقيين الأوسط والاقصى يبلغ حوالي ثلاثة ملايين دولار ، ولكننا

خسرنا الأسواق التي نعمل بها ، وحسبما تبين التقارير بالنسبة لنصف

الكرة الشرقي فقد أصبحت المزاحمة أكثر والارباح أقل .

الزعيم : لاحظت من المذكرة انكم تقولون بانكم تخسرون في عملياتكم الأخرى في

أوروبا وأمريكا فكيف تقولون الان بان ارباحكم هناك أكثر ؟

فيشر : في هذه المناطق نحصل أقل مما حصلنا في السنة الماضية ، وقد قمنا

بعمل حساب بالنسبة لاستثمار رؤوس الأموال في أوروبا وغيرها من

المناطق التي يذهب إليها نفط الشرق الأوسط وكانت النتيجة الحصول على

١٠ بالمئة من الارباح ونحن نعتقد ان هذه النسبة غير كافية . لذلك خفضنا

(٤٦) سنتاً من الاسعار ليتسنى لنا الحصول على الارباح.

الزعيم : لاحظت ان البئر الواحدة في أمريكا تنتج حوالي (٢٠) برميلاً في اليوم ،

بينما تنتج البئر عندنا حوالي (١٠,٠٠٠) برميل في اليوم ، فكيف تحقق

البئر الأولى الارباح بنسبة أعلى مما تحققه الثانية ؟

فيشر : اننا لا نقول بان الـ ١٠ % ليست مربحة ولكن ربحها أقل مما يتوقع

وحتى في الولايات المتحدة أحياناً تعتبر هذه النسبة غير مربحة ولكن

تحسنت الاحوال الان واعتقد ان هذا التحسن لن يستمر ، وبناء على طلب

المستر ستيفنس اود ان اؤكد بان الارباح قليلة أو ربما لا شيء من

العمليات التي تعقب الانتاج .

الزعيم : إذا كنتم تخسرون فلماذا لا توفرّون علينا الوقت الذي يذهب بالمفاوضات وتشاركوننا في جميع العمليات ؟

فيشر : أعتقد ان العراق لا يملك الأموال الكافية حتى لو وافقنا .

الزعيم : لدينا الأموال الكافية ولدينا النفط أيضاً .

فيشر : لا مانع من ان تنزل الحكومة إلى السوق لتبيع النفط وامامكم حصة الحكومة العينية للتصرف بها .

الزعيم : اتنا نتكلم عن شيء آخر وهو حقنا ، ويمكن ان نأخذ حصتنا عينا بعد الاتفاق على نسبتها .

فيشر : لديكم حصة عينية .

الزعيم : قرروا اتنا نأخذ حصتنا العشرين بالمائة عينا وننتهي المفاوضات .

فيشر : لديكم ١٢,٥ % حصة عينية .

الزعيم : اتنا نتكلم حول الـ ٢٠ % .

فيشر : اود ان اؤكد على النقطة التي بيناها وهي انه إذا كانت الحكومة راغبة فيامكاتها .

الزعيم : عندما نتفق على الـ ٢٠% فاتنا سنتسلم حصتنا عينا ونعمل الترتيبات للتصرف بها وسوف لا نرميها في البحر .

فيشر : يمكن ان تعملوا ذلك بالنسبة للـ ٢٠ % الحالية .

الزعيم : عندما نتفق على الأشياء سوف نعمل الترتيبات التي تحقق مصالحنا في جميع العمليات .

فيشر : هل تودون مناقشة الـ ٢٠ % .

الزعيم : لم ننه موضوع زيادة الارباح بعد .

فيشر : اتنا لم نتكلم حول الموضوع ولكن شعرنا ان سيادتكم ترغبون بذلك .

الزعيم : انكم بدأتكم بالموضوع الأول ، افلا تريدون اتهاه ؟

فيشر : بالنسبة لي فقد انتهى الموضوع وليس لدي شيء اضيفه .

الزعيم : اتنا نعتبر انكم غير متقدمين بشيء وانكم تأخون حقنا .

فيشر : ان الذي بينته اتنا لا نتمكن من تغيير الاتفاقيات لانها شيء عادل ويجب بقاؤها .

الزعيم : هل ان الشركات التي تعطي ٦٨ % للحكومات تخسر في عملياتها ؟

فيشر : بالنسبة لفنزويلا لا اعتقد ان الحصة هي ٦٨ % ولكن هناك شركات مختلفة يجوز ان يدفع بعضها هذه النسبة ، وقد أثر عمل الحكومة الفنزويلية على مزاحمة نفعها واضطرت موقفها . فهناك طاقة كبيرة للانتاج في فنزويلا ولكنها لا تستعمل لهذا السبب وهذا ينطبق على الامكن الأخرى.

الزعيم : ان زيادة الانتاج بلغت ٣ % في فنزويلا في العام الماضي .

فيشر : ولكن زاد الانتاج في الشرق الأوسط أكثر من ذلك .

الزعيم : ولكن فنزويلا تأخذ عوائد بنسبة ٦٨ % .

فيشر : اعتقد ان عمل الحكومة الفنزويلية قد أثر في المزاحمة وجعل الكميات التي تنتج من الشرق الأوسط أكثر ، وقد استفدت اتم من ذلك وكثير من الفنزويليين غير راضين عن عمل الحكومة .

الزعيم : هل انهم غير راضين بسبب زيادة ارباح الحكومة ؟ ان الانتاج زاد في فنزويلا ايضاً ، ووضح انهم يأخذون ارباحاً أكثر من السابق رغم زيادة الانتاج وربما كان الانتاج يزداد أكثر لو لم تزد الحكومة الفنزويلية حصتها ولكن نفعهم لم يضع ، وعلى كل حال تقول الشركات ان الاتفاقيات عادلة وان نفع فنزويلا الذي تصدره الشركات الأخرى وتدفع عنه ٦٨ % أدى بتلك الشركات إلى ان تتحول إلى منطقة الشرق الأوسط بدون ان تغير الاتفاقيات الجائرة ، ومعنى هذا ان الشركات مصرة على اغتصاب حقوق الشرق الأوسط لان هذه المنطقة صالحة للاغتصاب .

فيشر : ليس هناك اغتصاب ولا اعلم لماذا تستعمل هذه المصطلحات .

الزعيم : زادت فنزويلا حصتها فجاءت الشركات إلى الشرق الأوسط لتعوض عن انتاج فنزويلا .

فيشر : هناك اختلاف كبير بين فنزويلا والعراق ، واعتقد ان مستشاري سيادتكم يعلمون ان الحصة في فنزويلا لا تستند إلى الاسعار السائدة كما هي الحال في الشرق الأوسط ، وانما تستند إلى الارباح الحقيقية وهناك اختلافات أخرى غيرها ولهذا يقتضي أخذ جميع النقاط بنظر الاعتبار وليس نقطة واحدة .

الزعيم : اني افهم من كلامكم هذا انكم مصممون على عدم زيادة الحصة .

فيشر : نعم هذا صحيح .

الزعيم : اني اؤكد لكم باتنا لا نتنازل عن مطلبنا لانه عادل .

فيشر : ولهذا اؤكد ان الترتيب الحالي هو العادل .

الزعيم : لانه يعطي ارباحاً كبيرة للشركات ، ان العدل هو اعطاء الشعوب حقها ، هذا هو العدل .

فيشر : اود ان ابين ان هذا ترتيب تجاري بين الطرفين ومع شعورنا بمصاعب القطر والشعب العراقي ، فان علينا ان نتمسك بالأسس التجارية وقد حاولنا ان نبين لكم حالة صناعة النفط لنثبت ان الحكومة تأخذ حصة عادلة من النفط واعتقد أيضاً ان الاتفاقيات ضمنت حقكم فيما إذا حصل بلد من البلدان المجاورة على عوائد أكثر فبامكانكم المطالبة بأخذ تلك الزيادة .

الزعيم : اؤكد بان الاتفاقيات لا تضمن حق العراق نهائياً ، أما اشارتكم إلى ما يصيب الاقطار المجاورة من عوائد عن الطن الواحد فاتها حبر على ورق ، لان هذا الاتفاق يمكنكم ان تجدوا له عدة تفسيرات لتضيعوا حق العراق .

فيشر : لم تحدث الحالة التي وردت في الاتفاق ولا اعلم لماذا تثيرون سيادتكم ذلك.

الزعيم : كنا قد تكلمنا حول هذا الموضوع قبل سنة مع المستر هريج فقال بان الجماعات الحالية التي تتقاضى عوائد فان عوائدها أقل من عوائد العراق وذلك عندما كنا نتكلم عن النفط في الخليج العربي .

هريج : نوهتم سيادتكم في حينه بان بعض الاقطار المجاورة تأخذ نسبة أعلى من العراق فبينت في ذلك الوقت - وهذا ينطبق الان أيضاً - ان النسب في الخليج العربي أكثر من ٥٠ % ولكن الامتيازات المذكورة لم تحقق عوائد للحكومات بعد .

فيشر : اعتقد ان سيادة وزير النفط بحكم اتصاله بقضايا النفط يعلم انه لم يتمن الحصول على معلومات من عوائد الحكومات ذات العلاقة بعد .

وزير النفط : من الصعب جداً ان نعلم من الشركات عن مقدار العوائد التي تدفعها للبلد عن الطن الواحد ، ولكننا نعرف ان هناك امتيازات اعطيت في الخليج كتبت نسبة حصة الحكومات بموجبها ٥٦ % ، والسيد هريج ذكر الان ان هذه الامتيازات لم تعط ارباحاً لحد الان ، ولكن الواقع يشير إلى ان الشركة

اليابانية قد حفرت آباراً عديدة ، وإن شحنتين من النفط قد صدرت إلى اليابان.

ستيفنس : ولكن لم يصدر تقرير من الحكومة عن عوائدها بعد .
وزير النفط : ولكن هذا لا يؤدي إلى حصول تلك الحكومة على عوائد للطن أكثر منا ،
وإنما نسبة عوائدها أعلى لأن الاتفاق عندنا غير صحيح .
حديد : إن الحكم الوارد في الاتفاق بالعراق الخاص بحق العراق في المطالبة بزيادة
حصته يشبه أو وضع بنفس الأسلوب الذي وضع بموجبه الحكم الخاص
بالمساهمة وللشركات أن تتجنب تطبيقه .

فيشر : لماذا ؟

حديد : لأن المقصود بين الاتفاق هو النسبة ، فإذا اخذنا كلفة انتاج النفط في فنزويلا
أو أمريكا حيث تكون الكلفة عالية ونسبة الأرباح ٨٠ % أو ٩٠ % فحتماً
سيكون الربح عن كل طن أقل من العراق لأن المقياس الصحيح في هذه
المقارنة هو أن تكون الأحوال متشابهة وإن تكون كلفة الانتاج متشابهة
للكلفة في العراق . ولكن الشركات وضعت الحكم على أساس عوائد الطن -
لا على أساس النسبة - وبذلك أضاعت حق العراق ، ويستخلص من ذلك أن
النص غير ذي فائدة .

الزعيم : هذا هو السبب الذي جعلني أبين في السابق بأن ليس العبرة في وضع
النصوص في صلب الاتفاقيات لأن النصين الخاصين بالمساهمة وزيادة
الحصة كانا ظاهرين للضحك على أبناء البلد ، حيث يتصورون أن لهم الحق
بالمساهمة وزيادة الأرباح . ولكن من الناحية العملية هذا غير ممكن حسب
تفسير الشركات .

فيشر : تقولون سيادتكم دائماً (العدالة) وأود أن أبين بأن ليس من العدالة في
شيء أن يوصف البند المذكور بهذا الشكل لأنه لا يزال حتى اليوم قابلاً
للتفويض ، واعتقد أن ما قاله السيد حديد لا ينطبق ، وقد كانت هناك حالة قبل
ثلاث سنوات أوشكت أن تؤدي إلى تطبيق هذه المادة ، وقد يمكن تطبيقها
في المستقبل .

الزعيم : منذ توقيع الاتفاق لحد الآن لم تطبق الـ ٢٠ % ولا زيادة الأرباح . ألم يكن
بإستطاعة الشركات التفكير في موضوع المساهمة ؟

فيشر : ان حق زيادة الارباح لم ينشأ لحد الان لان العراق يأخذ أكثر مما تأخذه
ايران والسعودية والكويت ولم ندخل في مفاوضات حول هذا الموضوع .

الزعيم : هل في الاتفاقيات الأخرى مثل هذا النص ؟

فيشر : لا اعلم بالضبط ، ولكن اتصور ان هناك نصوصاً مختلفة ولكن النص
الموجود في العراق أحسن .

الزعيم : يجوز انه إذا دخلت الجهات المعنية هناك في مفاوضات معكم لزيادة حصتها
فتقولون بان العراق سيطلب أيضاً بزيادة حصته فيما إذا وافقنا على زيادة
عوائدكم .

ستيفنس : لم يطلب منا أحد زيادة عوائده لحد الان عدا العراق .

الزعيم : الحمد لله .

فيشر : اني استغرب لان سيادتكم لم تجدوا في هذا النص حماية لحقوقكم .

الزعيم : لانه لم يطبق .

فيشر : لم تنشأ الحالة التي تستدعي تطبيقه .

الزعيم : المهم ان الامان يتمكن من خلق ألف سبب وسبب فيما إذا لم يكن حسن
النية . أما إذا كان هناك حسن نية فيمكن حل القضايا بسهولة .

فيشر : بينت سببا واحداً وهو ان الحالة التي تستدعي هذا النص لم تنشأ بعد
ولكن لدينا نية حسنة .

الزعيم : انني اؤكد لكم بان العراق تضرر كثيراً وقد حان الوقت لنعدل وضعنا إلى
أحسن .

فيشر : ليس من السهل علي ان افهم كيف خسر العراق .

الزعيم : طبعا يخسر العراق لان ثروة كبيرة تذهب منه ولا يأخذ عنها شيئاً يقابلها ،
ان تقارير البنوك هذه تناقض نفسها ، وانني سبق ان اطلعت على تقرير
معاكس تماما ، فالبنوك تكتب حسب صالحها فاليوم تكتب شيئاً وغدا شيئاً ،
فهل تعلموننا لماذا تكتب البنك هذه التقارير الان في هذا الوقت ؟ ان
مفاوضاتنا هذه نهائية وسنتخلص من شرها وصعوبتها .

(وهنا اعلن سيادة الزعيم عن فترة استراحة استغرقت حوالي ٥٠ دقيقة) .

الزعيم : هل عندكم شيء الان ؟

فيشر : حول موضوع زيادة الحصص لا اعتقد ان هناك شيء .

الزعيم : ليس من الأحسن التفكير في الموضوع قبل الاجابة بعدم وجود شيء لاننا نعطيك الفرصة للتفكير ؟

فيشر : طبعاً لا اقصد ان أسئ الألب بالقول بعدم وجود شيء حول الموضوع لان هذا الموضوع بحث مطولا مع الشركات وحاولوا ان يضعوا أساس تفكيرهم في هذه المذكرة وهم يعتقدون بانها كاملة وليس لي في هذه اللحظة ما اضيفه عليها ولا اعلم فيما إذا كان لدى زملائي أعضاء الوفد ما يودون ببيانه .

ستيفنس : ليس هناك شيء ونحن مستعدون لايضاح النقاط التي قد تودون الاستفسار عنها .

حديد : لقد تسلمت مذكرة في الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم ولم يتسع الوقت لدراستها .

الزعيم : ارى ان يدرس الموضوع من قبل أعضاء الوفد ثم يعود للاجتماع ثانياً .

ستيفنس : نحن مستعدون لايضاح أية نقطة .

الزعيم : نجتمع يوم الاثنين أو الثلاثاء .

فيشر : لا مانع من ذلك .

الزعيم : نجتمع يوم الثلاثاء أو يعده دراسة المذكرة .

ستيفنس : اذا اراد سيادة وزير النفط والاستاذ حديد ان نبحث الموضوع سوياً وكذلك أي عضو آخر من أعضاء الوفد .

الزعيم : سيقوم أعضاء الوفد بدراسة المذكرة وبعد ذلك نجتمع .

فيشر : نحن موجودون أيضاً وحاضرون بالنسبة إلى أي أمر .

(استغرق الاجتماع ساعتين ونصف الساعة)

وفي الثامن من تشرين الأول من العام المذكور استؤنفت المفاوضات التي اكد قلم خلاصتها ان العراق بحاجة إلى الأموال أكثر من الشركات وان ثروته تباع بأسعار بخسة في حين اشار فيشر بان حصة العراق من الارباح أكثر من الاقطار المجاورة ، وفيما يأتي نص محضر الجلسة :-

**محضر الاجتماع المنعقد
في مقر سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم
بتاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٦١**

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان	وزير النفط .
سيادة الدكتور طلعت الشيباني	وزير التخطيط .
سيادة الأستاذ محمد حديد	وزير المالية السابق .
سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف	المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر فيشر	ممثل شركة شل .
المستر ستيفنس	ممثل شركة ستاندرد اويل اوف نيو جرسي .

المستر هريج	المدير العام لشركات النفط .
المستر ريتشارد برد	من موظفي مكتب الشركات في لندن .
المستر ستيفورت	وكيل الممثل العام للشركات في العراق .

الزعيم : بالنسبة للمذكرة ابين اننا درسنا هذه المذكرة دراسة وافية ووجدنا انها تخص الشركات نفسها بالدرجة الاولى وباستطاعة الشركات ان تعالج الصعوبات التي اشارت اليها المذكرة . لقد لاحظنا خلال مناقشة المذكرة انها اشبه بما يقوله شخص بان هذا الطريق صعب ووعر وموحل ولا يقوم بتبليطه خوفاً من ان يخسر دراهم معدودة ، ولكنه لو قام بتبليط هذا الطريق لكان احسن له . اتي اعتقد بانه يمكن معالجة النقاط الواردة في المذكرة بسهولة ولكن يبدو ان الشركات تريد معالجة الصعوبات على حسابنا ، وعلى كل حال وجدنا من ناحيتنا ان ليس هناك ما يتعلق بنا مما جاء فيها ، واتما الأمر يعود للشركات، واعتقد ان المذكرة نوقشت من قبل جميع أعضاء الوفد العراقي . والان نريد ان نعرف عما إذا كان لدى الشركات شيء حول الموضوع .

فيشر : يصعب علي فهم الملاحظات التي تفضلتم بها خاصة حول تمكن الشركات من معالجة احوال الصناعة المدرجة في المذكرة وعدم امكان دخول الحكومة في ذلك .

الزعيم : هذا صحيح لان المذكرة تضمنت اموراً تخص الشركات نفسها حيث عالجت المذكرة الصعوبات التي تأتي بعد شحن النفط من العراق . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان جميع النقاط يمكن معالجتها بصرف مبالغ بسيطة من قبل الشركات .

فيشر : اتي لم افهم ما تعنون تماماً .

الزعيم : المهم ان المذكرة ليست ذات علاقة بمفاوضاتنا التي مضت عليها ثلاث سنوات ونحن نعتقد انها عبارة عن وضع عراقيل في طريق المفاوضات ، ومعنى هذا ان الشركات لا تريد الاستجابة لمطالب الشعب العراقي . وهناك نقطة أخرى يفهم منها ان الشركات تحاول اطالة امد المفاوضات . واتي اؤكد لكم ان مجيء ممثلي الشركات إلى بغداد الان هو لآخر مرة ، لان الشعب كله ينتظر نتيجة هذه المفاوضات .

فيشر : إذا سمحتم لي بمعالجة النقطة التي تفضلتم ببياتها وهي اننا لا نود ان ننهي المفاوضات بسرعة فأحب أو اؤكد ان ليس هناك - من جانبنا - ما يدعو إلى تأجيل أو اطالة المفاوضات . أما بخصوص عدم علاقة المذكرة بمطالب الحكومة فأحب ان أبين بانه عندما طالبت الحكومة بزيادة حصتها من الارباح فقد وجدنا من الصواب ان نبين الوضع الذي يجابه الصناعة النفطية في الوقت الحاضر والصعوبات التي تلاحقها الان ، في حين ان وضع الحكومة محافظ إلى حد معين لان حصتها هي ٥٠% على أساس السعر السائد ، والقصد من تقديم المذكرة هو ان الحصة التي تتناولها الحكومة هي أكثر من ٥٠ بالمائة من الارباح الحقيقية .

الزعيم : بعد ان درسنا هذه المذكرة وقارناها مع العقود والاتفاقيات المبرمة مع البلدان الأخرى ، وخاصة الاتفاقيات الجديدة التي تضمنت حصصاً مماثلة لما تطالب به الحكومة وجدنا انه لو كانت وجهة نظر الشركات صحيحة لتعطلت تلك الشركات عن العمل ، أليس هناك اتفاقيات جديدة تعطى حصة أكبر للحكومات المعنية ؟

فيشر : هناك اتفاقيات مبرمة مع بعض الشركات الصغيرة .
الزعيم : معنى هذا ان هذه الشركات لا تتمكن من الاستمرار بالعمل .
فيشر : سيكون امامها صعوبات كبيرة في العمل ، هذا من جهة ، ومن جهة
أخرى فإن النسب التي تظهر أكثر من ٥٠ % لا تستند على الاسعار السائدة
وانما على اشياء أخرى ، واعتقد ان جميع الشركات الكبيرة العاملة في
الشرق الأوسط مبنية اتفاقياتها على أساس المناصفة.

الزعيم : معنى هذا انه لم يكن هناك داع لهذه المفاوضات .
فيشر : طلبتم سيادتكم ذلك ونحن دخلنا في أجوبة وجرت مناقشات لآراء
المختلفة وابرزنا وجهة نظرنا .

الزعيم : انتم أصحاب رؤوس الأموال ونحن أصحاب المال ونحن نقول بان اموالنا
تذهب باسعار بخسة ونريد شروطا أفضل مما حصلنا عليه حتى الان ونحن
محتاجون للمال أكثر منكم .

فيشر : هذا رأي سيادتكم وربما يكون لدي رأي آخر . واحب ان انكر ثنائية النقطة
التي سبق ذكرها في الاجتماعات السابقة وهي ان الضمان الموجود
للحكومة في اتفاقياتها أفضل مما هو عليه في البلدان الأخرى . كما أحب
ان اشير إلى الكتاب الذي نكر في الجلسة السابقة واقول بانه يحافظ على
حقوق الحكومة كاملة .

الزعيم : أي كتاب هذا ؟

فيشر : الكتاب الذي أعطى للحكومة حق المطالبة بزيادة حصتها فيما إذا حصلت
إحدى البلدان المجاورة على عوائد أكثر .

الزعيم : سبق ان ناقشنا هذا الكتاب وقلنا انه غير قابل للتطبيق عمليا .

فيشر : لا اعلم لماذا هو غير قابل للتطبيق .

الزعيم : لنجرب ذلك الان . فهناك شركات وافقت على اعطاء حصة أكبر من حصتنا،
فلماذا لا تعطونا مثل هذه الحصة ؟ فهل تعتقدون انه قابل للتطبيق ؟

فيشر : نعم .

الزعيم : كيف ؟

فيشر : متى ما أخذت إحدى الدول واردا عن الطن أكبر منكم فنحن مستعدون
لزيادة حصتكم .

الزعيم : ان الشركات التي تستخرج النفط هي التي تبعية إلى شركات فرعية منها لذلك فسوف لا تجعل هذه الشركات سعر العطن يرتفع بحيث يؤدي إلى زيادة العوائد وهذه نقطة عملية تحسبون حسابها مقدما .

فيشر : هذه مسألة شروط مقابل شروط الدول الأخرى وان السعر السائد في العراق والسعر السائد في الدول الأخرى مرتبط مع بعضه ، وهذا هو الذي يحدد الربح للعطن الواحد ، وإذا كانت الشروط مختلفة في البلدان الأخرى بحيث تعطى ربحا أكبر فعندئذ ستربح تلك البلدان أكثر منكم ونزيد حصتكم .
الزعيم : ان الشركة التي أخذت امتيازاً في الخليج ، واعتقد انها الشركة اليابانية ، أعطت حصة أعلى من ٥٠ % بالاضافة إلى المساهمة .

فيشر : لا اعتقد ان هناك مساهمة في اتفاقية الشركة اليابانية .

وزير النفط : نعم موجود مساهمة بنسبة ١٠ % .

فيشر : لم تحقق هذه الشركة أية ارباح لحد الان .

الزعيم : هذا هو السبب الذي دعانا للقول بان الاتفاق غير عملي .

فيشر : اننا لا نشعر ان علينا ان نزيد حصة العراق لان إحدى الشركات خالفت القاعدة لان المنافسين كثيرون .

الزعيم : إذا وافقتم على شروط حسنة فان نفط الكويت سيكون لنا وسندخل معكم باتفاق فيما يتعلق بنفط الكويت أيضا .

فيشر : سيكون هناك مجال لمناقشة ذلك .

الزعيم : تأكدوا ان نفط الكويت هو عراقي وان النفط هو الذي خلق لنا مشكلة في العراق ومشكلة في الكويت .

فيشر : اعتقد ان علي ان اقول بان الصناعة النفطية تضم اناسا لا يعتبرون شيئا بالنسبة لنا ، ولا اريد هنا ان اتعرض إلى الشركة اليابانية أو غيرها ، وان بعض هؤلاء الناس لا يكون شركة كاملة كما هي الحال بالنسبة لنا . ان مثل هذه الشركات تغامر لان العمل عبارة عن مغامرة وقد تنجح مثل هذه الشركة وقد لا تنجح في مشروعها ولا اعتقد ان علينا ان نفتدي بهذه الشركات التي لا أهمية لها ، وهذا هو السبب الذي أدى إلى ان يكتب حق العراق بالصورة التي كتب بها ، مع ذلك اؤكد بانه إذا كان هناك ربح أكثر من العراق فسنكون مستعدين لزيادة حصتكم عند ذلك .

الزعيم : نقول بان الشركات الصغيرة مغامرة أفلا تعتقدون باتكم إذا بقيتم على احتكاركم للنقط في العالم فان الشركات الصغيرة ستكون شركات مغامرة حتما ؟

فيشر : ليست لدينا احتكارات واتما هذه هي طبيعة الصناعة .
الزعيم : من حق الشركات الصغيرة ان تكون مغامرة وربما تتمكن من التغلب عليكم في يوم ما .

فيشر : ليس لدينا اعتراض على ذلك .
الزعيم : جاءت هذه الشركات لتزاحمكم ولتجعلكم تفتحون ايديكم أكثر .
فيشر : ولهذا السبب نأخذ الان ارباحا أقل من السابق .

الزعيم : لاحظنا ان ارباح الشركات في تزايد وليس في تناقص .
فيشر : لقد ذكرت شيئا حول الموضوع في الاجتماع السابق بالنسبة لشركة ستاندر واطن انني بينت بان التحسن الملحوظ هو في نصف الكرة الغربي.

الزعيم : هل كان التحسن في نصف الكرة الغربي لانك موجود هناك ؟
فيشر : الذين يمسون دفاتر الحسابات هم الذين بينوا ذلك .

الزعيم : لدي احصائيات تتعلق بشركة شل ، فقد كان دخلها في سنة ١٩٦٠ (١٧٧,٥) مليون باون استرليني أي بزيادة قدرها (٢) مليون باون عما كانت عليه في عام ١٩٥٩ وكانت مبيعاتها ومخولاتها الأخوى (٢٦٧٤) مليون باون أي بزيادة قدرها (٩٥) مليون باون عما كانت عليه في عام ١٩٥٩ وكانت الارباح التي وزعتها على المساهمين (٦٣,٢) مليون باون بينما كان الموزع في عام ١٩٥٩ (٥٨) مليون باون وكذلك الحال بالنسبة للشركات الأخرى إذ ان الواقع يدل على خلاف ما تدعيه المنكرة .

ستيفنس : كانت خسارتنا في الشرق الأوسط في عام ١٩٦٠ أكثر مما كانت عليه في عام ١٩٥٩ وهذه الخسائر في التسويق .

الزعيم : لقد قرأتنا مذكرتكم وسجلنا ملحوظاتنا عليها ثم اجتمعنا وبعد المدولة وجدنا ان هذه المنكرة لا تخصنا في شيء وانها تضم امورا غير واقعية ولم تتضمن الارباح الحقيقية التي توزعها الشركات على مساهميها وان الارباح التي توزع على المساهمين في تزايد . فمثلا الشركة البريطانية (B . P) التي لها نشاط في العراق كانت مبيعاتها في سنة ١٩٦٠ (٧٢,٩) مليون

طن مقابل (٦٣,٢) مليون طن في سنة ١٩٥٩ وكانت القيمة الصافية لهذه المبيعات (٦٤٧) مليون باون في سنة ١٩٦٠ أي بزيادة قدرها ٧,٧% عما كانت عليه في سنة ١٩٥٩ وهبطت ارباحها الصافية من هذه المبيعات من (٦٢,١) مليون باون إلى (٦٠,٣) مليون باون في سنة ١٩٦٠ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٩ بسبب زيادة الضرائب عليها بمبلغ (١٤,٧) مليون باون وقد كان مجموع الارباح الموزع على المساهمين في سنة ١٩٦٠ (٢,٤) شلنا لكل سهم ذي قيمة باون واحد أي كانت نسبة الارباح الموزعة ١١,٧ بالمئة خلاصا من الضريبة وذلك بعد نقل (٣١) مليون باون من الارباح إلى الاحتياطي للعام أي أكثر من نصف مجموع الارباح الصافية .

المهم ليس هناك تقصير في الارباح ، واتما التقصير ناجم عن الضرائب التي تذهب إلى جهات أخرى وان الاحتياطي هو ارباح أيضا ، اتنا لم نفتتح بالمذكورة بعد دراستها ، وبامكاني ان اعطيكم احصائيات عن ارباح الشركات الفرنسية أيضا ان شئتم .

فيسشر : لا اعتقد اتنا بحاجة إليها .

الزعيم : لأنكم تعرفونها .

فيسشر : لم تدع المذكورة خلاف ذلك لان الشركات حصلت في عام ١٩٦٠ أكثر مما حصلت في عام ١٩٥٩ .

وزير النفط : ولكنها حصلت أكثر من الحكومة أيضا .

الزعيم : على كل حال هناك زيادة في الارباح في جميع الشركات حتى الشركات الفرنسية حيث كانت الزيادة (١٠٢,٧) مليون فرنك في سنة ١٩٦٠ ثم وزعت ارباحا بنسبة ١٢% من قيمة السهم بعد نقل أكثر من نصف الارباح إلى الاحتياطي .

هذا هو موقف المذكورة وقد تعبتم انتم باعدادها وتعينا نحن بدراستها .

فيسشر : لم نتعب نحن والنتيجة التي اظهرتها المذكورة لا تقول بان الشركات تخسر واتما تقول بانه بعد استخراج النفط . ونقله وتصفيته وبيعه تكون ارباح الشركات أقل من ارباح الحكومات .

الزعيم : لو كنتم شركات منتجة للنفط فقط فهل تخسرون أيضا ؟

فيشر : هذا شيء يختلف .

الزعيم : لو أنكم تعملون على فصل الشركات إلى شركات للانتاج وأخرى للقيام بالعمليات الأخرى لتخلصتم من الخسائر ، وهذا شيء يعود لكم ، أنني أقصد انكم لو كنتم شركة منفصلة لتمكن بيان الارباح المتأتبة من الانتاج ولكنكم تضاعفون الأمور وتعقدونها باشتراككم في عدد من الشركات .

فيشر : الموضوع هو معقد وكان القصد من المذكرة تسهيل الأمر على الحكومة لفهم وضع الشركات .

الزعيم : إن المفاوضات ليست قضية مذكرة تقدم وكان باستطاعتنا الرد على كل فقوة تضمنتها ، ولكن هذا شيء يعود لكم . وقد لاحظنا أنها لا تغير شيئاً من مطالبنا في الواقع لأن الربح موجود ، وفي الوقت نفسه تدفعون انتم ضرائب كبيرة لجهات أخرى فهل تودون ان ندخل في إتفاق لأخذ ضرائب منكم لاتنا لا نأخذ ضرائب عن النفط المصدر ولا على المواد التي تستخدمها الشركات في عمليات استخراج النفط .

فيشر : ان الإتفاقيات لم تشمل ذلك فلماذا تأخذون الضرائب ؟

الزعيم : من الذي وضع الاتفاقية ، وابن هم الناس الذي وضعوها ؟

فيشر : هذا موجود في جميع الإتفاقيات العالمية .

الزعيم : ولكن فيه نوع من الغبن . لماذا تدفع الشركات ضرائب عن ارباحها ؟

فيشر : أية ضرائب ؟

حديد : ضريبة الدخل .

ستيفنس : لمن تدفع ضريبة الدخل ؟

حديد : لحكوماتكم .

ستيفنس : اتنا لا ندفع .

حديد : لا يمكن ذلك ، كيف لا تدفعون ؟

ستيفنس : لأنكم تأخذون الضريبة في العراق وتنزل هذه الضريبة من ضرائب حكوماتنا .

فيشر : ان بعض الشركات الفرنسية وغيرها تستفيد من الضرائب التي تدفعها في الخارج .

حديد : معنى هذا انه في فاتدتك .

الزعيم : يعني ان حصتنا تعتبر ضريبة ؟
ستيفنس : نعم ، وهناك اعفاء من ازدواج الضريبة في أكثر البلدان وبناء على
الخسائر الكبيرة التي نتحملها في اكتلترا بنتيجة بيع منتجات النفط العراقي
فالعملية في اكتلترا فيها خسارة وندفع مع ذلك ضريبة عن الخسائر .
الزعيم : هل تدفع لكم الحكومة البريطانية تعويضا عن الخسائر ؟
ستيفنس : كلا .

الزعيم : إن ما هي فائدة الشركات من البيع بخسارة ؟
ستيفنس : لضمان وصول النفط إلى الصناعات .
الزعيم : فهمنا ان حصتنا تعتبر ضريبة ، فإذا كانت كذلك فلين حصتنا إنن ؟
فيشر : هذه هي حصتكم ، أي مناصفة الربح الوهمي المبني على السعر المساند .
الزعيم : تقولون في المذكرة ان هناك (١٤) مليون باون ضريبة ، فأية ضريبة
بمثل ؟

فيشر : هل يعود المبلغ لشركة شل أم شركة النفط البريطانية ؟
الزعيم : (١٤,٧) مليون باون ضرائب مستحقة على شركة النفط البريطانية دفعت
في سنة ١٩٦٠ فعن أي شيء دفعت هذه الضريبة ؟
ستيفنس : لم أقل ان جميع الشركات معفاة من الضرائب وانما تكلمت عن شركتي
(شل) واعتقد ان ضرائبنا في سنة ١٩٦٠ كانت (١٦٠) مليون باون
ولكن لم يذهب شيء منها إلى اكتلترا .
الزعيم : على كل حال هي ضرائب .
ستيفنس : ضريبة دخل .

الزعيم : هل لديكم أشياء أخرى غير ما ورد في المذكرة ؟
فيشر : حول موضوع المناصفة .
الزعيم : حول المناصفة أو المساهمة .
فيشر : لدينا بعض الأشياء بالنسبة لموضوع المساهمة سألينها فيما إذا كان لديكم
الوقت الملائم .

الزعيم : نعم .
فيشر : لقد أعرنا هذا الموضوع اهتماما كبيرا ودرسنا وجهات نظر الحكومة
ولدينا اقتراح نود تقديمه وربما يكون هذا الاقتراح مفيدا ومقبولا ، اتنا نعظم

ان بعض الامتيازات تضمنت نصا خاصا بالمساهمة أو نصت على خيار للحكومة بان تأخذ نسبة من الاسهم بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية . وبقدر ما اعرف عن الموضوع ليس هناك امتياز قديم تغير إلى المساهمة، وهذا يدل على ان موضوع المساهمة يختص بالامتيازات الجديدة وليس بالامتيازات القديمة، ولذلك نود ان نعرض اقتراحا جديدا وهو ان نأخذ قسما من الأراضي غير المكتشف فيها النفط ونضعها بيد شركة جديدة بحيث يكون للحكومة ٢٠ بالمئة من اسهمها أو ان يكون للحكومة الخيار في أخذ هذه النسبة عند اكتشاف النفط فيما إذا لم ترغب بالمساهمة منذ البداية كما هي الحال في الكويت ، وحينئذ تبقى الشركات الثلاث كما هي واتنا نعتقد ان هناك احتمالات نفطية كثيرة في الأراضي العراقية ، وإذا سرنا بهذا المشروع فمن المحتمل ان يكون للشركة الجديدة بعض الانتاج خلال مدة قصيرة ، ومع اتنا لا نتمكن من ضمان ذلك لان صناعة النفط عبارة عن مغامرة ولكن على كل حال سيكون هناك انتاج خلال فترة قصيرة ونحن لم نسهب في دراسة هذا الاقتراح لاننا نود معرفة رأي الحكومة بشأنه أولا .

الزعيم : الذي فهمته من اقتراحكم هو ان تبقى الشركات على امتيازاتها الحالية في المناطق المكتشف فيها النفط ، أليس كذلك ؟

فيشر : كلا واتما لدينا التزام باتنتاج حد ادنى ، لهذا يجب ان يكون لدينا اراض للتحري فيها وعليه اقترحنا التنازل عن ٧٥ % في الوقت الحاضر و ١٥ % بعد سبع سنوات وتؤخذ نسبة الـ ١٥ % وتوضع لدى الشركة الجديدة لتساهم الحكومة فيها بـ ٢٠ %.

الزعيم : فيما يخص التنازل عن ١٥ بالمئة من الأراضي بعد سبع سنوات اود ان ابين بان كتاب الشركات بهذا الخصوص قد ألغى نفسه بنفسه بالنظر لمرور المدة، خاصة وانكم قد ربحتم ثلاث سنوات لحد الان منذ ابتداء المفاوضات أي لا يمكن ان تبقى المدد ثابتة مهما طالّت المفاوضات .

فيشر : اتنا لم نجر أي تحر الان .

الزعيم : لم يجر تحر بسبب اطالة المفاوضات .

فيشر : أوكد اتنا لم نتعمد اطالة المفاوضات .

الزعيم : وددت التعقيب على فكرة السبع سنوات التي تقترحونها للتنازل عن ١٥ بالمئة أخرى فقد أصبح هذا الاقتراح غير مقبول لانه لو كان الاتفاق قد حصل قبل ثلاث سنوات لاستفدنا من اراضيها جميعا خلال هذه المدة ، ولكنكم الحقتم بنا خسائر لا تحفظكم بـ ٧٥ % من الأراضي لحد الان .

فيشر : ان جميع الأراضي مشمولة بامتيازاتنا .

الزعيم : الذي وضع الامتياز ذهب ، ولو كان موجودا لحاكمناه على ذلك .

فيشر : اتنا وافقتا على تعديله ، وان ما وددت ببقه هو اتنا لم نحاول تعطيل المفاوضات للحصول على فترة للتحري .

الزعيم : لقد فهمت بان الاقتراح يتضمن ان تبقى الابار الحالية كما هي وما بقي من الـ ١٠ % يمنح به امتياز جديد وهذا الاقتراح لا نتمكن من قبوله مبدئيا ، ولكن يجوز ان نقوم بدراسته خلال يومين ونطلع على وجهة نظر الاخوان أعضاء الوفد حوله فيما إذا كان الاقتراح حسبا فهمته .

فيشر : أحب ان يكون الموضوع مفهوما ، فاقترحنا هو ان يكون ٢٠ % مساهمة للحكومة بـ ١٥ % من المنطقة مع ترك ١٠ % للشركات الثلاث لاسناد انتاجها وعليه يكون من الضروري ان تجري ترتيبات عملية للتنازل وفق هذا الأساس أي يقتضي ان نعود إلى الكتاب الذي قدمناه حول التنازل .

الزعيم : ماذا سيعطينا هذا الاقتراح من فوائد ؟

فيشر : ستكون لكم نفس الفوائد التي جاءت بها الاتفاقية الجديدة في الكويت .

الزعيم : ان هذا لا يفيدنا ، كم سنة سيكون الامتياز الجديد ؟

فيشر : لا اعلم ، ولكن ارى انه سيكون لنفس المدة المتبقية من الامتيازات الحالية .

الزعيم : ومتى يباشر بتنفيذه ؟

فيشر : حال ما يمكن البدء بذلك .

الزعيم : هذا اشبه بالمخدر .

فيشر : لماذا ؟

الزعيم : لاننا شركاء معكم ونطالب بالاشياء الحالية في حين انكم تفاوضوننا على اشياء مقبلة وقد لا يظهر النفط فيها .

فيشر : من الممكن ان لا يظهر النفط ولكن هذا الاقتراح سيضطر الشركات إلى صرف أموال كبيرة لإيجاد النفط .

الزعيم : في حالة عدم الحصول على النفط ، ما هو تعويضكم للحكومة ؟

فيشر : ماذا يبرر دفع تعويض للحكومة ؟

الزعيم : لاننا لم نأخذ شيئاً خلال هذه المدة .

فيشر : ستأخذون عندما يكتشف النفط .

الزعيم : ان هذا شيء غير مقنع بالنسبة لنا وكان يمكن ان يكون موضوع مناقشة لو كان مبنياً على أساس آخر أي على الـ ١٠ % التي ستبقى للشركات وربما نتفق عليها ومنها حصة الشركات الحالية وهي الابار المنتجة حالياً والباقي يمنح به امتياز بـأسس جديدة، وهذا الاقتراح يمكن دراسته بدقة ونعطي رأينا بشأنه لان مفاوضاتنا تجري الان معكم على أساس المساهمة بـ ٢٠% بموجب الامتيازات الحالية .

فيشر : ان النقطة التي نود ايضاحها هي ان هناك طريقة ممكنة لحل مشكلة المساهمة وذلك عن طريق تبادل الرأي بهذا الشعور العام في المشاكل الكثيرة التي تتطلب الحل ، فإذا فهمت اقتراح سيالنتكم فهو كما يلي : ان يقتصر انتاج الشركات على الابار الحالية ، وعندئذ لا يكون للشركات مجل للحصول على انتاج اضافي وربما لا تتمكن في السنوات النهائية من الامتياز من ايجاد الحد الأدنى ، واني اعتقد ان هذا يمكن معالجته .

الزعيم : من حيث الاحتياطي فان باستطاعتكم انتاج الحد الأدنى .

فيشر : ان الاحتياطي غير كاف خاصة بالنسبة للنفط المصدر إلى البحر الابيض المتوسط.

الزعيم : سندرس الموضوع .

فيشر : اتنا نتفق بانه يحتاج للدراسة وربما كان من المفيد ان يجتمع أشخاص من الطرفين لدراسته .

الزعيم : نجتمع يوم الاربعاء القادم بعد ان ننتهي من دراستنا على وفق الاسس التي بينتها في الأخير .

فيشر : ربما يكون من المفيد تبادل الرأي قبل الاربعاء .

الزعيم : اليوم هو الأحد ولم يبق إلا يومين للاجتماع .

فيشر : خلال هذه المدة يمكن الاتصال بين الطرفين .
الزعيم : فيما يخص الابار الحالية ستكون هناك دراسة أخرى أي عندما ندرس الاقتراح الجديد فلتنا سندرس مسألة الابار الحالية . هل لديكم الان انتاج في أكثر من ١ % أو ١.٢٥ % من الأراضي ؟
فيشر : اتنا لا نرغب بالتكلم بالنسب وانما كنا قد قمنا خارطة عند ايقاف عمليات التحري بينا فيها الحقول الحالية .
الزعيم : على كل حال لا اعتقد انها أكثر من ١.٢٥ % أو ١.٥ % .
فيشر : اعتقد انها حوالي ٢ % وإذا ما أخذت اضلاعها بخطوط مستقيمة فتكون حوالي ٣.٥ % .
الزعيم : نؤجل الاجتماع اليوم لمناقشة الموضوع يوم الاربعاء القادم . انكم دائماً تلتوننا باقتراحات جديدة تحتاج إلى دراسات جديدة .
فيشر : ان الموضوع كبير .
الزعيم : لماذا لا تقولون ماذا عندكم من الاقتراحات مرة واحدة لندرسها ؟
فيشر : ان الاقتراحات الجديدة تثار خلال المفاوضات .
(استغرق الاجتماع ساعتين)

وفي الحادي والعشرين من تشرين الاول عقد اجتماع آخر في مقر عبد الكريم قاسم وفيما يأتي نص محضر الاجتماع :-

محضر الاجتماع المنعقد في مقر سيادة الزعيم الامين بتاريخ ١١ / ١٠ / ١٩٦١

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة .

سيادة الأستاذ محمد سلمان	وزير النفط .
سيادة الدكتور طلعت الشيباني	وزير التخطيط .
سيادة الأستاذ محمد حديد	وزير المالية السابق .

سيادة الأستاذ عبد اللطيف الشواف المحافظ العام للبنك المركزي العراقي .

الحاضرون عن شركات النفط :

المستّر فيشر	ممثّل شركة ستاندرّد اويل اوف نيو جرسي
المستّر ستيفنس	ممثّل شركة شل .
المستّر هريج	المدير العام لشركات النفط .
المستّر ريتشارد برد	من موظفي مكتب الشركات في لندن .
المستّر ستيفورت	وكيل الممثّل العام للشركات في العراق .

الزعيم : كيف حال السيد فيشر ؟

فيشر : شكرا اتي بخير وارجو ان تكونوا كذلك .

الزعيم : إذا امكن ارجو إعادة الاقتراح الذي اثير في الاجتماع السابق .

فيشر : لدى المستّر ستيفنس نقطة يود بيّتها قبل البحث في الاقتراح السابق .

ستيفنس : استفسرتم سيادتكم عن مقادير ضريبة الدخل التي تدفعها شركة شل في

انكلترا ، ووضحت في حينه باننا لا ندفع شيئاً ابداً وهذا صحيح ، ولكن

السبب الذي بينته كان مختصراً وأخفى ان يؤدي إلى سوء فهم حول

الموضوع . ففي انكلترا - التي يذهب إليها معظم النفط الخام العراقي -

السوق جيدة جداً ونحن نحصل على ارباح ، ولكن لسوء الحظ تتحمل

الشركة الانكليزية (وهي فرع من شركة شل) الخسائر التي تمثل الفرق

بين السعر السائد وبين التكاليف التالية المتعلقة بالنقل والتكرير والتسويق،

مضافاً إليها التخفيضات في الأسواق الكثيرة الأخرى الخاضعة للتخفيضات

الشديدة . وعليه ففي نهاية العمليات اليومية تذهب جميع الارباح المتأتية

من تسويق النفط العراقي في انكلترا ، ومقدار كبير آخر حيث تمتصها

التخفيضات الواجب اعطاؤها في البلدان الأخرى وتكون النتيجة النهائية اننا

نكبد خسارة كبيرة في بريطانيا ولهذا السبب لا يترتب علينا دفع ضريبة

الدخل . هذا هو الموقف في انكلترا والذي ودت بيّته الان .

الزعيم : ألا تعتبر حصة العراق البالغة ٥٠ % من الارباح كضريبة ؟

ستيفنس : نعم ولكن ليس جميع الحصة لان الحصة تتكون من دفعتين ، الأولى هي

(الروياتي) وتمثل ١٢,٥ % من الانتاج عينا أو نقداً ، والثانية الدفعة

التعويضية التي تؤدي إلى أن يكون مجموع حصة الحكومة ٥٠ % من الأرباح المتأتية من الاسعار السائدة ، وهذه تعتبر ضريبة دخل .
الزعيم : تدفع الشركات ١٢,٥ % عينا أو نقدا وتدفع ٣٧,٥ % كضريبة دخل للعراق، وعلى هذا الأساس فإن الشركات لا تدفع ضريبة الدخل هناك بسبب دفعها ضريبة دخل في العراق .

ستيفنس : كل شيء ندفعه للحكومة عدا (الرويالي) يعتبر ضريبة دخل في انكلترا .
الزعيم : وهذا هو السبب في عدم دفعكم ضرائب في انكلترا .
ستيفنس : ان الموضوع معقد أكثر من هذا وهناك أسباب أخرى .
الزعيم : ان السبب الذي ذكرته ، مضافا إلى الأسباب الأخرى التي تشير إليها ، هي التي تؤدي إلى عدم دفع ضريبة دخل في انكلترا .
ستيفنس : السبب هو خسارة عدة ملايين تتحملها الشركات وذلك من جراء التخفيض، والقاعدة المتبعة في انكلترا ان الشخص يدفع الضريبة عن الأرباح وليس عن الخسائر .

الزعيم : على هذا الأساس فإن الشركات تخسر دائما .
ستيفنس : ليس دائما ، ولكن في السنوات الثلاث الماضية خفضت اسعار منتجات النفط وتحملنا خسارة .

حديد : هناك أربع شركات مساهمة ، فالشركة الفرنسية - حسب معلوماتي - تعتمد بالدرجة الأولى على نفط العراق ، بل انها تستلم من النفط العراقي أكثر من حصتها، وقياسا على كلام المستر ستيفنس فإن الشركة الفرنسية تخسر أيضاً.

ستيفنس : ان شركة شل تحقق ارباحا من نفط العراق ، ولكن هذه الأرباح لا تذهب إلى بريطانيا ، وان الذي يخسر هو الشركة الانكليزية الفرعية من شل والتي تجري تخفيضاً في الاسعار لانها تشتري كل النفط الخام العالمي بالسعر السائد ولا يمكنها الحصول على هذا السعر مضافا إليه نفقات الشحن والتكرير في مزاحمة السوق ولهذا فإن هذه الشركة الصغيرة هي التي تخسر.

الزعيم : لما كانت الشركة الفرنسية لا تخسر وتحقق ارباحا ، وما دامت الشركة البريطانية لا تخسر أيضاً ، فمن الذي يخسر ، هل هي شركة شل ؟

ستيفنس : الذي يخسر هي شركة فرعية من شركة شل اسمها (شركة شل الدولية) .
الزعيم : يبدو ان هذا الموضوع من اسرار المهنة .
ستيفنس : اتنا لا يهمنا ان ندفع الضرائب عن الارباح لان الارباح خاضعة للضريبة
كقاعدة عامة .

الزعيم : على كل حال لنرجع الان إلى مناقشة الاقتراح السابق .
فيشر : ان الاقتراح الذي بيناه في الاجتماع السابق ذو علاقة بالكتاب الخاص
بالتنازل وعلى نفس الاسس ثم نأخذ قسما من الأراضي التي تشملها نسبة
الـ ١٥ % التي سيتم التنازل عنها في المرحلة الثانية وتعطى إلى شركة
جديدة يكون للحكومة حق المساهمة في ٢٠ % من أسهمها ، وهذا هو
الاقتراح بشكله البسيط ، وقد سبق ان بينت في الجلسة الماضية ان هناك
أشياء كثيرة تحتاج إلى الدراسة لان الشركة الجديدة أيضا يجب ان تتنازل
عن قسم من اراضيها خلال مدة معينة .

الزعيم : وماذا بعد ؟

فيشر : هذا ملخص للاقتراح ويتبعه تفاصيل كثيرة ، وكنا قد ذكرنا في الجلسة
السابقة انه إذا كان مقبولا فيمكن ان نضع الاقتراح على الورق بشكل
مفصل .

الزعيم : بالنسبة إلى ١٥ % ارجو ان يكون معلوما باتها تعتبر شيئا منتهيا لانه كان
يجب ان يجري التنازل قبل ثلاث سنوات ، وعليه فقد سقطت مدة السبع
سنوات المخصصة للمرحلة الثانية من التنازل بالنظر لطول المفاوضات
وحرماننا من نسبة الـ ٧٥ % من الأراضي طيلة هذه المدة .

فيشر : صحيح اتنا نتفاوض على التنازل منذ ثلاث سنوات ، ولكن كان الحديث
يجري على نسبة أقل من ٧٥ % ودائما كنا نطالب بالتنازل عن أكثر وأكثر .
وفي شهر تشرين الثاني الماضي - على ما اعتقد - وصلنا إلى التنازل عن
٧٥ % في المرحلة الأولى و ١٥ % في المرحلة الثانية والشئ الذي لم
يتم الاتفاق عليه في حينه هو المدة المخصصة للمرحلة الثانية ، هل هي
(٧) سنوات أم (٩) سنوات؟ واحب ان ابين بانه قبل وصول هذه المرحلة
كان الرأي هو التنازل عن مقدار أصلي في المرحلة الأولى ، يعقب ذلك
مرحلتان اخريان ، ولكن محاولة منا لملاقاة رغبة سيادتكم وحدنا التنازل

وجعلناه على مرحلتين واستمرينا على مناقشة الفرق بين (٧ و ٩) سنوات وبعد توقف المفاوضات في شهر نيسان الماضي ، وخلال مدة استعدادنا للمفاوضات الحالية وجهنا كتابا يتضمن رأي سيادتكم حول التنازل حيث وافقنا على التنازل عن ٧٥ % فورا و ١٥ % بعد سبع سنوات حسب طلبكم . والحقيقة ان كتاب التنازل الذي بعث به المستر هريج في شهر حزيران الماضي كان يتضمن الصيغة التي طلبتموها سيادتكم .

الزعيم : الذي بينته يتضمن بعض الأشياء الصحيحة ولكن ليس كله صحيحا لان المفروض اننا كنا نتكلم عن التنازل على أساس ان الحكومة تختار قسما من الأراضي وتختار الشركات القسم الآخر .

فيشر : لم نتمكن من الموافقة على ان تقوم الحكومة بالاختيار منذ البداية . الزعيم : ولذلك صارت الاقتراحات الجديدة ، لانه اذا تنازلتم عن مناطق ليست فيها احتمالات نفطية فماذا نعمل بها ، ثم تطور الموضوع إلى التنازل عن ٩٠ % وقسمت بقسمتها إلى قسمين ، ٧٥ % و ١٥ % وقد أصبحت هذه النسب غير مقبولة الان لمضي ثلاث سنوات وكان باستطاعتنا ان نستفيد منها خلال هذه المدة بينما لم نستفد شيئا لحد الان ، وعليه فان وضع الـ ١٥ % تحت تصرف شركة جديدة غير مقبول .

فيشر : أحب ان اعلق حول الموضوع ، فالرأي الذي ينطوي على ان تقوم الحكومة بالاختيار ، لم يكن اقتراحا عمليا ، لانه سيؤدي إلى ان تقوم الحكومة باختيار الأراضي التي تحتوي على النفط .

الزعيم : لماذا لا ونحن شركاء وانتم لديكم آبار منتجة الان ، بينما نحن لا نملك الآبار؟

فيشر : اننا نقدم لكم الان مشروعا سيؤدي إلى حصولكم على آبار خلال مدة قليلة.

الزعيم : ان قضية الـ ١٥ % أصبحت غير مقبولة .

فيشر : على أي أساس ؟

الزعيم : على أساس انه كان يجب ان نستفيد من نسبة الـ ٧٥ % قبل ثلاث سنوات، ولكن الشركة أخرت المفاوضات هذه المدة .

فيشر : أحب ان أبين بالنسبة لما تفضلتم به من ان الشركة أخرت المفاوضات ثلاث سنوات بان التأخير كان بسبب أشياء أخرى ، حيث كان المستر هريج يقوم بمفاوضات جدية ووجه كتبنا تلبي طلبات الحكومة ولكننا لم نتلق اجوبة عليها - حسب معلوماتي - وكلما اقتربنا من بعضنا بغية التوصل إلى اتفاق حول التنازل طلبت الحكومة أكثر ، الأمر الذي أدى إلى تأخر المفاوضات ثلاث سنوات ، وإذا استمرينا على هذا الاسلوب لا نصل إلى اتفاق مطلقا .

الزعيم : لو ان الشركات وافقت على ان تقوم الحكومة بالاختيار بالاشتراك معها لانتهت المفاوضات منذ مدة طويلة ولكن الشركات لم توافق .

فيشر : لا أعلم أي مكان آخر في العالم تقوم به الحكومة باختيار الأراضي التي تتنازل عنها شركات النفط .

الزعيم : يقوم كل من الطرفين بالاختيار .

فيشر : ان الشركات هي التي تختار الأراضي التي تتنازل عنها في جميع اتحاء العالم .

الزعيم : ان عدم قيام الشركات بملاقة رغبات الحكومة هي التي جعلتنا نستمر بالمفاوضة حتى الان ولا تزال الأراضي لديكم ولم نحصل على شيء .

فيشر : السبب في ان الأراضي لا تزال بيننا لحد الان لان الحكومة رفضت اقتراحنا .

الزعيم : ان المفاوضات لم تقتصر على التنازل عن الأراضي فقط ، لان هذا الموضوع يتصل ببقية المواضيع وهي سلسلة تكمل احداها الأخرى . فمثلا لم توافق الشركات لحد الان على المساهمة ولا على زيادة العوائد ولا أعطت جوابا مقنعا بالنسبة للغاز ولا في الأمور الأخرى مما يدل على ان الشركات مقتنعة بوجهة نظرها ، ويبدو ان الشركات حسبت ان الأمور ستنتهي بسهولة ، أي ان تنتهي المفاوضات بحسب رغبتها فقط في حين ان المفاوضات يجب ان تنتهي على أساس عادل يحقق مصالح الشركات ومصالح شعبنا ، اتيؤكد لكم بأننا لن نتنازل عن شيء من مطالبنا .

فيشر : إذا كنتم سيادتكم ترون عدم امكان تغيير مطالبكم بأي شكل من الاشكال فاعتقد ان بالامكان توفير الوقت الطويل الذي نقضيه في المفاوضات بقصد التوصل إلى اتفاق .

الزعيم : هذا اكيد ، إذ ان على الشركات ان تأتي إلى النقاط العادلة .

فيشر : يبدو ان الشيء الذي تطلبونه هو الذي تعتبرونه عادلا .

الزعيم : نعم ، صحيح .

فيشر : نحن لا نعتقد ذلك .

الزعيم : ألا تعتقدون بان الاتفاقية أعطت للحكومة الحق بالمساهمة بنسبة لا تقل عن ٢٠ % ؟

فيشر : اوضحنا عدة مرات اننا لا نعتقد بذلك .

الزعيم : إذا لم تقبلوا هذا الشيء فهناك اتفاقيات أخرى سابقة تضمن هذا الحق ،

ومنها المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو لسنة ١٩٢٠ التي تخص هذه

القضية بالذات وهي تسمح للحكومة الوطنية بالمساهمة بـ ٢٠ % على

الأقل ، ولكنكم غمظتم هذا الحق ، ومهما حاولنا جلبكم إلى طريق الحق

رفضتم ذلك.

فيشر : فيما يتعلق باتفاقية سان ريمو فان الشركة ليست ملزمة بشيء منها لانها

ليست طرفا فيها والاتفاقية المذكورة مبرمة بين الحكومتين البريطانيتين

والفرنسية في سنة ١٩٢٠ في حين ان الشركة منحت امتيازها في عام

١٩٢٥ وكانت اتفاقية سان ريمو قائمة في ذلك الحين ، وكل واحد من

المعنيين كان يعلم بوجود تلك الاتفاقية وتدل السجلات الموجودة على ان

مناقشات كثيرة جرت حول هذا الموضوع في ذلك الوقت وانتهى الأمر إلى

ان تختار الحكومة أخذ حصة مقطوعة بدلا من المساهمة ، واعتقد ان ثلاثة

وزراء كانوا قد استقالوا لهذا السبب .

ان اختيار الحكومة الحصة المقطوعة في ذلك الحين اختيار حسن ، لانه لو

كانت الحكومة قد اختارت المساهمة لكان عليها ان تضع ٢٠% من رأس

المال تمضي عليها ٢٥ سنة قبل استحصال هذا المبلغ لان السنوات الأولى

من الامتياز كانت سنوات صرف فقط .

الزعيم : يعني ان الشركة هي الخاسرة في ابقاء العشرين بالمائة لديها .

فيشر : ليس الان ولكن في الخمسة وعشرين سنة الأولى من الامتياز .

الزعيم : العبرة بالنتائج .

فيشر : اتى اتكلم حول اتفاقية سان ريمو .

الزعيم : ما هو السبب الذي جعلكم لا تثبتون حق الحكومة بالمساهمة رغم ان اتفاقية سان ريمو ضمنت هذا الحق .

فيشر : لان الاحتمالات التي نصت عليها المادة (٣٤) من الامتياز لم تحصل ، وفي الوقت الذي وقعت فيه اتفاقية سنة ١٩٢٥ كانت قد جرت المناقشات حول ما اذا كانت الشركة شركة عامة أم خاصة ، واستعملت بالتالي الحكومة حقها ونصت في الاتفاقية على انه اذا صارت الشركة ، شركة عامة فيحق لها عندئذ بالمساهمة بـ ٢٠% .

الزعيم : هل ان المناطق التي منحت بها مساهمة بنسبة ٢٠ % كانت الشركات فيها خاصة أم عامة؟

فيشر : الشركات هي خاصة حسب معلوماتنا .

الزعيم : من هذا يظهر ان التفسير لصالح الشركات دائما ، ففيمما يتعلق بالعراق تفسرون ان الشركة خاصة ولا يمكن المساهمة بها ، بينما في البلدان الأخرى الشركات خاصة وتعطى مساهمة .

فيشر : اتنا نتكلم عن المادة (٣٤) فقط لانه ليس من الصواب المقارنة بين المساهمة في سنة ١٩٦١ وبين ما كان عليه الوضع في سنة ١٩٢٥ ولهذا نعتقد ان الاقتراح الجديد سيضمن المساهمة .

الزعيم : عندما حدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ذكرنا اتنا سنستمر في تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات (وفق مصلحة الوطن) أي في حالة عدم تعارضها مع مصلحة الوطن ، وإذا ما تعارضت مع المصلحة فلننا لا نمشي بشريعة الغاب ، ولكن بطريق انساني وبالطريق الذي يستميغه العالم المتمدن ، وعلى هذا الأساس باشرنا بهذه المفاوضات منذ ثلاث سنوات ولكن يظهر انكم بعد ان غلبتم الحكومة السابقة واحتكرتم الفوائد وجنتم من الصعوبة ان تذهب الان بعض ارباحكم إلى اصحابها . ان كثيرا من الدول داخله في اتفاقيات ومعاهدات والبعض منها تتقاتل فيما بينها ولكنها في لحوال أخرى تصبح صديقة لان الاتفاقيات يمكن تعديلها ، فمثلا فرنسا والجهات الأخرى في اواسط اوربا هل يجب ان تبقى على اتفاقيات سنة ١٨٧٠ ، المهم ان الاتفاقيات يجب ان تعدل بحسب تطور الزمن وتتماشى مع رغبة الطرفين لأنها ليست نصوصا سماوية واتما هي مبنية على أساس العدل . والشيء العادل يقضي

برجوعكم عن التمادي في غمط حقوق العراق هذا إذا كنتم تفسرون المادة (٣٤) بتفسير آخر . ان هذا هو سبب اطالة المفاوضات ، انكم تتعنتون بمثل هذه القضايا الواضحة وكنا قد ذكرنا ذلك قبل ثلاث سنوات .

فيشر : البعض من الطلبات جاءت في شهر آب الماضي .
الزعيم : على كل حال مضت مدة طويلة ونحن نطالب بهذه الأشياء ولكنكم لم تتزحزحوا شيئا عن موقفكم في بداية المفاوضات .

فيشر : اسمحوا لي ان ابين بعض الأشياء ، اني اوافق على ان اتفاقيتنا يجب ان تتماشى مع العصر الحديث وتدل الاتفاقيات على اننا مشينا على هذا الأساس . فقد ابدل النص الخاص بالاربعة شلنات إلى أربعة شلنات ذهب ، عندما ارتفع سعر النفط ذهبنا إلى المناصفة في الارباح . وفيما يتعلق بالمواضيع الاثني عشر التي تطالبون بها بدون أي تغيير أبين باتنا نعتقد اننا تقدمنا مسافة طويلة لملاقاة رغبة سيادتكم ، ان امتيازنا يعطينا الحق في جميع الأراضي ونحن وافقنا على التنازل عن ٩٠ % منها وبيننا لكم بان مبدأ المناصفة هو شيء اصولي واننا لا نحصل الان على نصف الارباح فعلا ونحن نعتقد ان اقتراحنا السابق حول تخصيص الـ ١٥ % للشركة الجديدة هو اقتراح عادل جدا .

الزعيم : ان بعض الشركات تعطي ٥٠ % مساهمة إلى البلد أو الجهة الوطنية وبعند تقسم الارباح مناصفة أيضا وبذلك يصبح مجموع حصة الحكومة حوالي ٧٥ % .

فيشر : ولكن تساهم الحكومة في نصف المبالغ أيضا .
الزعيم : هل ترون ان طلب مساهمتنا بـ ٢٠ % زائدا ؟
فيشر : أحب ان أسأل سيادتكم حول ايران التي تعاقبت مع شركة بأن اميركان في منطقة الخليج وأعطت للشركة الوطنية الايرانية ٥٠ % من الاسهم ونصف الارباح للحكومة هل باشرت بالدفع فعلا ؟

الزعيم : ليس هناك قطر في العالم ظلم في المعاملة مع الشركات كما ظلم العراق فهل رأيتم شركة في العالم تأخذ كل أراضي البلد والبحر والسماء بامتياز واحد ؟
انكم اخذتم هذا الحق من ناس كانوا خائفين لبلدهم .
فيشر : لم نأخذ الحق من أحد وإنما أخذناه من الحكومة .

الزعيم : الحكومة كانت خائنة .

فيشر : كانت هي الحكومة العراقية المعترف بها .

الزعيم : ولهذا جابت البلاء على الحكومات الأخرى وتركت كرها شديدا للحكومات التي تعاونت معها وكل فرد من أبناء الشعب يكره الحكومات التي تعاونت معها وقد جئنا لآزالة بذور الكراهية ونزرع بنور الصداقة .

فيشر : ونحن كذلك .

الزعيم : ولذلك يجب علينا ان نبذل الأشياء السابقة فإذا أعطت الحكومة السابقة جميع الأراضي هل يعني هذا اننا يجب ان نفعل نفس الشيء ؟ .

فيشر : أحب ان اصحح شيئا إذ اننا نحاول تعديل هذا الأمر ولهذا نعوض ٧٥ % من الأراضي .

الزعيم : إذا اردتم تصحيح الاوضاع فلماذا تنكر موضوع الـ ٧٥ % ولا تذكر المساحات التي تعطى الان في البلدان الأخرى ؟ ان البلدان الأخرى تعطى بقعا محددة بالامتياز .

فيشر : هذا هو الذي سنقوم به الان .

الزعيم : انكم تأخذون نسبة مئوية من مساحة العراق وهي كبيرة جدا .

فيشر : لقد أسسنا صناعة كبيرة في العراق وكنا نأمل ان نقوم بتوسيعها وكنا نقوم بالتحري وايجاد النفط ونقوم بالانشاءات اللازمة لتصدير هذا النفط ، والسبب الذي يجعلنا نتنازل عن ٧٥ % هو محاولة ملاقة رغبة سيادتكم لاننا كنا ننوي التنازل عن مقدار أقل من ٧٥ % في السابق ، واقول مع كل احترام باتنا كلما حاولنا التوصل إلى اتفاق مع رغبة سيادتكم كلما طلبتم أكثر ، وهذا هو السبب الذي يجعلنا نصل إلى حد لا نتمكن بعده من الزيادة .

الزعيم : حتى في امتياز سنة ١٩٢٥ كان هناك تحديد للقطع حيث لا تتجاوز مساحة القطعة (٢٠٠) ميل مربع ، ارجعوا إلى الاتفاقية لتروا ذلك .

فيشر : صحيح ، ولكن لأسباب معقولة عدلت الاتفاقية في سنة ١٩٣١ وهذا الأمر كان عندما كانت اتفاقية شركة نفط العراق محصورة بالنهر فقط .

الزعيم : يظهر بان الأسباب المعقولة هي التي جعلتكم تأخذون جميع أراضي العراق . فيشر : ان ترتيب القطع الذي كان في الاتفاقية لم يكن يسمح بقيام صناعة نفطية كبيرة .

الزعيم : كان يمكن مضاعفة المساحات إلى (٤٠٠) ميل مربع لكل قطعة .

فيشر : عملنا ترتيبا مع الحكومة في ذلك الوقت .

الزعيم : استمبحكم عزرا إذا قلت بأنه لم تكن هناك حكومة ، فقد كان هناك انكليز ، وكانت هناك شركة انكليزية ، ولو كان أولئك الرجال موجودين الآن لحاكمناهم لأنه ليس هناك حكومة في العالم تعطي جميع بلدانها بالامتياز .

فيشر : اتى اتكلم عن التنازل واعتقد اننا عملنا اقتراحا مرضيا حول التنازل وتفضلتم ببيان النقاط التي فيها غبن ، فهل هناك أخرى غيرها ؟

الزعيم : هناك نقاط كثيرة .

فيشر : ما هي ؟

الزعيم : أولا : ان حصتنا ليست كافية مثل العالم . ثانيا : ان مدة الامتياز طويلة . ثالثا : بقاء الغاز لديكم ، ورابعا : غمط حقوق العراقيين في ادارة الشركة وكثير غيرها ، ونحن نتفاوض منذ ثلاث سنوات ، اننا نريد عن قناعة وعن صداقة الوصول إلى اتفاق ، ولكن الفكرة المسيطرة عليكم هي انكم تعتقدون اننا مرتبطون بعوائد النفط التي نأخذها منكم ، وإذا انقطعت عنا مات العراق جوعا .

فيشر : اننا لا نتكلم عن ذلك .

الزعيم : اؤكد لكم ان المجاعة سوف لا تحدث في العراق .

فيشر : يسرنا ان لا تحدث مجاعة في العراق واعتقد ان الحالة التي تتصورونها لا تحدث . بينتم سيادتكم الان ان هذه المطالبات تمثل الغبن الذي لحقكم واخلاصا من الشركات ورغبة منها في ملاقة رغبتكم جاءت للمفاوضة مع عدم موافقتها على وجود الغبن .

الزعيم : أولا انكم توافقون على وجود الغبن في اخذكم جميع الأراضي .

فيشر : اتى لا اعتبر هذا غبنا وقد وافقنا على التنازل تمشيا مع الامتيازات الجديدة . اننا عالجننا المسائل نقطة بعد نقطة وقد وصلنا إلى الحد الذي يلاقي رغباتكم ، ولدينا مسؤوليات لا ترونها انتم ونحن مسؤولون عنها ، لأننا في منافسة شديدة في مصلحتنا هذه وعلينا ان نبيع ونشتري في هذه المزاجمة وعلينا ان نجعل شركتنا في وضع منافس وهذا هو الذي يجعلنا نلاحظ بعض التقييدات ، نعتقد اننا قد عالجننا النقاط جميعها وعملنا ما يمكن

عمله ، أما فيما يتعلق بالمساهمة فنعتقد انه لا يزال هناك مجال للاتفاق على الأساس الجديد الذي اقترحنه ولا نطمح ان القضية هي قضية مفاوضة أم قضية قبول لرغباتكم كما هي ؟

الزعيم : انها ليست رغباتي الخاصة وانما هي رغبات كل واحد من أعضاء الوفد المفاوض وكل واحد من أبناء الشعب ، واعتقد ان كل واحد من أعضاء وفكم يريد حماية مصالح الشركات ولكن يقتضي ان يكون ذلك على أسس عادلة وبدون تجاوز على حقوقنا .

فيشر : هذا يرجعنا إلى الاستفسار عن كون الحكم في ما هو عادل وغير عادل . الزعيم : هناك مثال عندنا مضمونة انه إذا شب شخص على خلق معين فيجب ملاحظة العوامل التي كانت محيطة به عندما كان طفلاً ، ولنرجع الان إلى الماضي لنرى الحق والعدل ، لنرجع إلى اتفاقية سنة ١٩٢٥ فيما يخص القطع الممنوحة للشركة وهي (٢٠٠) ميل مربع ولنرى الشخص العادل الان إذا رغب بزيادتها ، فإلى أي حد سيزيدها بصرف النظر عن الاتفاقية ؟ هذا فيما إذا اردنا تصحيح الوضع ، ان الشخص العادل واضح .

فيشر : فيما يتعلق بتعديل الاتفاقية في سنة ١٩٣١ اقول انه جرى بموافقة الحكومة لان النص على القطع كان غير عملي في تلك الحين وهو غير عملي اليوم أيضا ، أما فيما يتعلق بالعدالة فاني اشعر ان عروضنا تتطوي على العدل .

الزعيم : هل نضع الأمر أمام أبناء الشعب للإستفتاء ونقوم بنشر مقترحاتكم في الصحف؟

فيشر : كلا ، لان الجرائد هنا تمشي مع خطة سياستكم وهذا شيء ممر . الزعيم : انا الذي امشي مع خطة الشعب وليس هم الذين يمشون مع خطتي فهي خطة الشعب لان الجرائد عندنا حرة وليست هناك واحدة تمثل وجهة نظر الحكومة، وكن واثقا بان ليست هناك صحيفة خاصة بنا ولهذا فان كل واحد منهم يكتب ما يختص به وحسب وجهة نظره .

فيشر : هذا جيد والحال عندنا كذلك .

(فترة استراحة استغرقت حوالي النصف ساعة)

الزعيم : نعود ثانية إلى الموضوع حول التنازل والافتراح المستر فيشر ، ان الـ ١٥% نرى انها يجب ان لا تكون محل بحث لان التنازل يجب ان يكون بنسبة ٩٠% ولننظر إلى الافتراح على انه يشمل الـ ١٠% الباقية ، هل هناك شيء حول هذا الرأي ؟

فيشر : أحب ان اسمع رأي سيداتكم .

الزعيم : فيما يخص نص الافتراح الجديد على الـ ١٠% فقط هل لديكم مطالعات ؟ فيشر : لا اتمكن من الموافقة على ذلك .

الزعيم : إن نحن غير متفقين حول الموضوع .

فيشر : هذا معناه تحريك نسبة التنازل من ٧٥% إلى ٩٠% ، وإذا كانت الـ ٧٥% مناسبة لكم قبل سنة ، فلماذا لا تكون كذلك الان ؟

الزعيم : بسبب عدم الاتفاق عليها في حينه حيث مضت ثلاث سنوات على المفاوضات.

فيشر : طلبتم التنازل عن ٧٥% في تشرين الثاني الماضي .

الزعيم : مع ذلك لم نستلذ من الـ ٧٥% خلال السنة الماضية ان كنت تعتبر اننا حددنا هذه النسبة في العام الماضي .

فيشر : هل يعني ذلك انها يجب ان ترتفع إلى ٩٠% ؟

الزعيم : كان المفروض ان يجري التنازل عن هذه النسبة وفق شروط اوضحناها . فيشر : كيف ؟

الزعيم : عندما اقترحنا التنازل عن ٧٥% لم يكن هذا الطلب نهائيا لانه مرتبط بمواضيع أخرى ، ولو اتنا كنا قد اتفقتا على شيء نهائي لانهى الأمر .

فيشر : نريد ان نعرف وجهة نظركم النهائية .

الزعيم : وجهة نظري ان نأخذ حصة أعلى ونساهم معكم ونحسم بقية المواضيع . اتنا لم يسبق ان وافقتا على الـ ٧٥% ، هل تريدني ان اوافق على الـ ٧٥%

على ان نقوم نحن بالاختيار ؟

فيشر : كلا ، هذا لم يرد في كتابكم .

الزعيم : اتنا لم نوافق على كتابكم أيضا ، انكم تحافظون على حقوق الشركات فقط .

فيشر : ارجو المَعذرة .

الزعيم : انكم تحافظون على حقوقكم ونحن نحافظ على حقوقنا .

فيشر : ان حماية مصالحنا هي حماية مصالح العراق .
الزعيم : ولكن حماية مصالح الشركات تكون اعتداء على حقوقنا في بعض الاحيان .
فيشر : يود المستر ستيفنس الاستفسار عن سبب عدم موافقتكم على الكتاب .
الزعيم : هذا الموضوع كان يقتضي الاجابة عليه ضمن بقية المواضيع وليس بصورة مفردة ، لان هذا لا يكفي ، وكنا قد اثرنا (١٢) موضوعا ، ولكنكم اخذتم النقاط التي في صالحكم .

ستيفنس : ولكن الكتاب الذي وجهناه اليكم بالصيغة التي املاها سيادتكم .
الزعيم : كيف ؟

هريج : بالصيغة التي امليتموها علينا في شهر تشرين الثاني الماضي .
الزعيم : هذا مرتبط مع طلبات أخرى ، اتم لم تجيبوا على موضوع المساهمة وزيادة الحصص والأموال الأخرى ، ولكنكم اجبتم على التنازل فقط .
فيشر : نعم ، صحيح لان بعض النقاط الأخرى تحتاج إلى مذاكرة والبعض الآخر كنا قد اجبنا عليه ، من المؤكد انه جرت في الجلسات السابقة وفي هذه الجلسات ، مناقشات طويلة حول المساهمة وزيادة الحصص ثم انتقلنا إلى بحث هذه النقطة .

الزعيم : لم نوافق عليها بسبب ارتباطها مع بقية المواضيع الأخرى ، والمسيد هريج ، هل كنت حاضرا عند توقيع الاتفاقية في سنة ١٩٢٥ ؟

هريج : نعم اكن حاضرا في سنة ١٩٢٥ .

الزعيم : لأنه لو كانت الاتفاقية بشكل آخر لما دخلنا في هذه المفاوضات .

هريج : لقد كنت في منصب متواضع ولم احضر المفاوضات .

الزعيم : اشكرك على كل حل لاثك تعبت معنا ، والان ماذا عندكم من أشياء أخرى ؟

فيشر : هناك بعض الملاحظات بالنسبة لموضوع الغاز .

الزعيم : سبق ان اتفقتا على الغاز وليس هناك شيء جديد .

فيشر : افكرت ان سيادتكم ذكرتم موضوع الغاز .

الزعيم : قصدت اننا اتفقتا على ان يصبح الغاز للحكومة وتأخذ الشركات الكميات التي

تحتاجها لعملياتها . هذا هو الشيء الذي فهمناه ، فهل لديكم شيء آخر ؟

فيشر : ان آخر شيء قدمناه عن الغاز هو الكتاب الموجه في شهر نيسان الماضي والذي وافقتا فيه على ان تأخذ الحكومة كميات كبيرة من الغاز .

الزعيم : الشيء الذي اعرفه ان الشركات تأخذ الكميات التي تحتاجها من الغاز لعملياتها والباقي منه للدولة ، وقد جرت مناقشات كثيرة حول الغاز أيضا وطلبنا تعويضا عن تبذير الغاز في السابق .

فيشر : تعويض عن أي شيء ؟

الزعيم : عن حرق الغاز وخسارة البلد ، إذ انكم لم تستفيدوا من الغاز ، ولا جعلتم البلد يستفيد منه .

فيشر : ان الحكومة أيضا لم تستفد من الغاز في مشروع استخلاص الكبريت في كركوك أو غيره من المشاريع لحد الان .

الزعيم : لأنه لم يكن لها حق استعماله تجاريا .

فيشر : لها حق استعماله في جميع الاغراض عدا التصدير .

الزعيم : هذا هو الاستعمال التجاري الذي اقصده ، ما هو التعويض الذي ترونه عن الغاز ؟

فيشر : ان الغاز لم يبدد واتما استعمل في استخراج النفط .

الزعيم : حتى في الكويت أصبح الغاز قابلا للتصدير فهل لم يكن باستطاعة شركاتكم التي لها مدة طويلة في العراق عمل شيء مماثل لتصدير الغاز ؟

فيشر : اعتقد ان الغاز لم يبدأ تصديره من الكويت واتما الذي يصدر هو الغاز السائل .

الزعيم : لا نطالب بالتعويض عن تبذير الغاز خلال السنوات الطويلة الماضية مقابل تنازل الشركات عن الغاز للحكومة للاستفادة منه .

فيشر : اتنا نشعر - كما ذكرنا ذلك لسيادة وزير النفط - ان أحسن ترتيب يتخذه الطرفان فيما يتعلق بالغاز هو ان نعمل نفس الترتيب الجاري من قبل شركة شل في الكويت ، وبموجبه سيكون للطرفين حق بيع الغاز على أساس الاقدمية فإذا تمكنت الحكومة من ايجاد عميل لشراء الغاز فيكون لها وكذلك الحال إذا وجدت الشركة عميلا فيكون الغاز لها وايهما اسبق .

الزعيم : لا يمكن لأي عميل ان يتصل بالحكومة إذا علم ان للشركات علاقة

بالموضوع، لنفرض اتنا بعنا الغاز واتكم اردتم بيعه فكيف يكون الحل ؟

فيشر : متى ما بيع الغاز من قبل أحد الطرفين لا يكون للطرف الثاني حق ما .

الزعيم : هل إذا قمنا ببيع الغاز لا يكون للشركات حق فيه ؟

فيشر : ان احسن حل هو اتفاق شركة شل في الكويت وحسبما افهم ان وزارة النفط تريد من الشركات ان تتنازل عن حقها في الغاز نهائيا ولم اتمكن ان افهم لماذا تطالب الوزارة بذلك خلال المذكرات المتعددة التي جرت مع سيادة وزير النفط .

الزعيم : لانه اذا كانت هناك علاقة للشركات لا يمكن للحكومة اعطاء الغاز بالامتياز إلى شركة أخرى.

فيشر : لماذا ؟

الزعيم : لأن لكم حقا فيه .

فيشر : إذا لم تتمكنوا من ايجاد مشتر ، اليس من الأحسن ان نجد نحن هذا المشتري؟

الزعيم : من قال اتنا سوف لا نجد مشتريا ؟ نحن نوافق على اقتراحكم على ان تعطونا التعويض عن المدة السابقة .

فيشر : اتنا لا نعطي تعويضا لان الغاز لم يبدد كما ان الغاز لم يصدر من أية منطقة أخرى .

الزعيم : لقد اعتبرنا قضية الغاز منتهية وإذا بنا ندخل في مفاوضات جديدة حولها .

فيشر : حسبما اعرف ان الموضوع لم ينته .

الزعيم : هناك محاضر تثبت طلباتنا حيث قلنا أما ان تعطونا التعويض وأما ان تتنازلوا عن الغاز ولكن يظهر انكم سكتم عن الموضوع على امل تسويته في المفاوضات .

فيشر : ارجو المعذرة لان الكتاب الذي وجهه المستر هريج كان قد تناول موضوع الغاز باعتباره من المواضيع الموقوفة التي لم يجر اتفاق بشأنها ، لقد اشرنا إلى ان موضوع الغاز من المواضيع التي لم نتمكن من ملاقة وجهة نظركم بشأنها وطلبنا بحثه .

الزعيم : هل ترون كيف عقدتم الأمور ، ففي ما يخص المساهمة قلتم ان الشركة شركة خاصة وبالنسبة لزيادة الحصة قلتم نحن شركة قديمة ، وفيما يخص الغاز الذي احرقتموه قلتم ان فيه مصلحة عامة ولا نتمكن من اعطاء تعويض . قلنا لكم اعطونا الغاز لتتصرف به فتقولون ان لدينا مقترحات أخرى .

فيشر : فيما يتعلق بالغاز طلبتم التصرف به وقتنا في الكتاب ان لدينا اقتراحات حول ذلك وقد عرضنا على الحكومة (١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا في البصرة و (٩٦) مليون قدم مكعب يوميا في كركوك .

الزعيم : لقد جرت مناقشة هذا الكتاب وانتهى الموضوع ولم نتفق على هذا الأساس .
فيشر : هذه أول مرة اسمع بذلك ، وعندما جئت لأول مرة وتذكرت مع سيادة وزير النفط سألني ماذا لديكم عن الغاز ؟

الزعيم : السيد هريج لابد ان يعلم ذلك .

فيشر : هل نتمكن من معرفة موعد إجراء المذكرة حول هذا الموضوع ؟

الزعيم : المناقشات حول الغاز طويلة ويعلم السيد هريج بذلك .

هريج : المناقشات طويلة جدا ولكن لم يحصل اتفاق ، وعليه قدم هذا الكتاب .

الزعيم : هل يلبي هذا الكتاب طلباتنا ؟

هريج : لم يلب جميع الطلبات ولكنه يعطي أكثر ما هو ممكن .

الزعيم : هذا يخالف طلباتنا .

فيشر : الذي افهمه من سياستكم ان قضية الغاز انتهت .

الزعيم : نعم .

فيشر : اتنا لا ننظر إلى الأمر كذلك لان هناك كتاب وجهناه في نيسان الماضي ، ولدينا تعديلات عليه .

الزعيم : سبق ان ناقشنا هذا الكتاب ورفضناه .

حديد : ان الكتاب المقدم في نيسان هو تكرار لما قدمته الشركة بتاريخ ٦ / ١٢ /

١٩٦٠ وكان قد رفض من قبل الحكومة .

الزعيم : امامي الان كتاب الشركات المؤرخ ٦ / ١٢ / ١٩٦٠ .

فيشر : هل هو نفس الشيء ؟

الزعيم : تقريبا ، وقد جرت مناقشات كثيرة حول مبدأ تصدير الغاز وليس المطلوب هو الموافقة على التصدير .

حديد : ان الاقتراح الذي قدمته الشركات الان وهو ان يستفيد كل من الطرفين من الغاز حسب الاسبقية ، كان قد قدم في أول المفاوضات ورفض ثم تراجع الشركات عنه .

الزعيم : كنا قد رفضنا هذا الاقتراح من أول المفاوضات وكان اقتراحنا بالنسبة للغاز هو الاقتراح الذي ذكرته عندما املت عليكم صيغة الكتاب الذي اقترحت توجيهه وقلت انني لو كنت في محل الشركات لاجبت بموجبه .

(ثم قرأ سيادته صيغة الكتاب المذكور)

فيشر : ان فحوى اقتراحنا ان يتمكن كل من الطرفين من بيع الغاز الذي يزيد على الكميات الفائضة حالياً إلى أي مشتر.

الزعيم : هل توافقون على تعويضنا عن السابق ؟

فيشر : كلا لاتنا لم نبدد الغاز .

الزعيم : ولكنكم تحرقونه .

فيشر : يحرق الغاز لغرض اخراج النفط .

الزعيم :الم يكن باستطاعتكم اعادته إلى الحقول ؟

فيشر : يمكن ذلك في بعض الاقطار وفي بعض الاحوال .

الزعيم : هل تعطيك الاتفاقية حق حرق الغاز ؟

فيشر : من الواجب علينا حرقه .

الزعيم : لنا نصف الغاز في الاتفاقية ، فكيف يجوز لكم حرقه ؟

فيشر : لو كانت قضية إعادة الغاز إلى الآبار اقتصادية لاعناه في العراق . ان

مشروع إعادة الغاز إلى الحقول مشروع معقد ولا يمكن احياها إعادة الغاز

إلى الحقول كما هي الحال في قبة (بابا) في كركوك فسي منطقة النار

الترلية وكنا قد اجرينا فحوصا أخرى في الزبير والرميلة ومع ان هناك آراء

متعددة حول الاستفادة من الغاز ، فانه يمكن الاستفادة منه في استخراج

النفط ولكن حقن الغاز يؤثر على حقل النفط .

الزعيم : تقوم الشركات دائما باحتساب حصة الحكومة بموجب الاسعار المسائدة

المخفضة المعلنة للنفط العراقي دون الرجوع إلى الحكومة وذلك خلافا

لاحكام الاتفاقية ونحن نحتج على ذلك عند دفع كل حصة ونحتفظ بحقوقنا ،

فألى متى سيبقى هذا الموضوع بدون حل ؟ لقد ترتبت بئمتكم مبالغ كبيرة

واتي اخشى ان تبلغ الفوائد المترتبة عليها نسبة عالية .

فيشر : قلتم بان هذا يخالف الاتفاقية فبموجب أية مادة منها ؟

لزعيم : المادة الأولى من اتفاقية ١٩٥٢ ، النص الخاص بتصريف الاسعار السائدة،
(ثم قرأ سيادته النص) واضيف بان ليست هناك سوق حرة للنفط العراقي
لانه محتكر من قبلكم ونحن نطالب بالفروقات بين الاسعار .
فيشر : قدمنا مذكرة بينا فيها ان الاسعار السائدة عالية جدا وليست قليلة لان
الارباح بعد البيع قليلة .

لزعيم : ليس لكم حق في تعيين الاسعار حسب رغبتكم فقط .
فيشر : نحن الذين نبيع النفط وبموجب مذكرة الاعمال الموقعة في سنة ١٩٥٥
وافقت الحكومة على ان نقوم بتحديد الاسعار .
لزعيم : الاتفاقية لا تعطيك حق اعلان الاسعار لوحدهم .
فيشر : ولكن بموجب مذكرة الاعمال تم الاتفاق على ان تكون الاسعار السائدة
هي الاسعار التي يعلنها البائعون .

حيد : لم تتمكن الشركات لحد الان من اثبات بيع كميات إلى مشترين مستقلين .
وزير التخطيط : خلال المناقشات السابقة مع السيد هريخ اوضح بان الاسعار تفوض
من قبل المساهمين وان الشركات لا تتمكن من التدخل فيها ، بينما اتفاقية
سنة ١٩٥٢ تُلزم على الشركات نفسها تحديد الاسعار .

فيشر : اتفق على ذلك بموجب مذكرة الاعمال .
لزعيم : في أية نقطة التقيتم مع وجهات نظرنا إذن ؟
فيشر : لقد تذاكرنا حول النقاط الرئيسية ويمكن ان ارجع إلى الجدول الخاص بي،
فبالنسبة لكلفة الانتاج هل توافق الحكومة على كتب الشركات بهذا
الخصوص.

لزعيم : هناك بعض النقاط ستحال للتحكيم .
فيشر : إذا نظرنا إلى جدول المواضيع نجد عددا من النقاط كنا قد بينا رأينا
بشأنها وبكتب خاصة ولم نتلق رأي الحكومة لحد الان .

لزعيم : مثل أي شيء ؟
فيشر : كالكلفة والناقلات والتعريق والمدير العراقي والدفع بعملة قابلة للتحويل .
لزعيم : اتمم لم توافقوا على وجهة نظرنا في هذه المواضيع .
فيشر : أحب ان ابين بان هناك نقطة نحتاج إلى البحث هي مسألة عوائد الشحن
في الفاو.

الزعيم : هذه تتوقف على الاتفاق معكم على بقية المواضع فقد كان من المقرر بالنسبة لشركة نفط البصرة ان تصدر كميات كبيرة بينما قامت بتخفيض التصدير بدلا من زيادته .

فيشر : انا لا أعرف الفرق بالارقام إلا ان ذلك لا يدهشني .
الزعيم : نحن نتوقع انكم لا تصدرون أكثر من الحد الأدنى لانكم تحاولون الضغط علينا .

فيشر : ليس للضغط ، ولكن لا يمكن لأحد ان يصدر إذا لم يعلم مقدار العوائد .
الزعيم : حتى إذا صدرتم التراب فتكون الضريبة أكثر .
فيشر : لدينا اتفاقية مع البلد .

الزعيم : حتى إذا صدرتم التراب فالضريبة أكثر بخمس مرات .
فيشر : ان العائدات التي تصيب الحكومة من جراء التصدير مشمولة بالاتفاقية .
الزعيم : كل الذي تكلمنا عنه مشمول بالاتفاقية ، ولكنكم تفسرونها حسب مصلحتكم .
فيشر : لا أعتقد ان من الصحيح ان تزداد الرسوم خمسة أو عشرة اضعاف عما هي عليه في الاتفاقية .

الزعيم : أية اتفاقية ، هل هناك نص يحدد مقدار العوائد ؟
فيشر : اتفقتنا مع مصلحة الموائع .
الزعيم : لنرجع إلى القصة ثانية ، فان الاتفاقية بين مدير الموائع الانكليزي وبين الشركة الانكليزية .

هريج : اود ان اعلق على كلام سيادتكم فأقول بان مدير الموائع كان شخصا انكليزيا وانا كنت مدير الشركات ، ولكن الموضوع نوقش مع وزير المواصلات أيضا حينذاك .

الزعيم : اترك وزير المواصلات جانباً .
هريج : وحسبما اعرف فان مجلس الوزراء ناقش الاتفاقية ووافق عليها .
الزعيم : من هو مدير الموائع ؟

هريج : كرول جونسن .
الزعيم : اقترحت انت (٢٠) فلما عن الطن الواحد ، فطلب هو (٢٣) فلما ، فأجبتة بالموافقة أي نفس الشخص استفسر واجاب وتم ضمان مصلحة الشركة وضاعت مصلحة العراق .

هـريج : مجلس الوزراء وافق على ذلك .

الزعيم : المهم ان الاتفاق بين مدير الميناء ومدير الشركة وكليهما واحد ، تقول بان مجلس الوزراء قرر الموافقة على الاتفاق ، فهل تعتمد على قرار المجلس أم على الاتفاق ؟

هـريج : الاتفاقية جرت بين مدير الميناء ومدير الشركة استنادا إلى قرار مجلس الوزراء الذي يلزم الحكومة .

الزعيم : مدير الميناء يحدد الرسوم حسب ظروف الميناء ، وانتم كأي مصدر آخر تخضعون لنفس الرسوم التي يخضع لها غيركم من المصدرين . هل تريدون ان أتكم بصراحة؟ ان اعتقادي انكم تلتون في كل مرة وتعقدون المفاوضات لغرض اضاءة حق العراق واضيف شيئا آخر وهو انكم تعتقدون بان الوضع سيتبدل في العراق لتبقى امورك ماشية مدة أخرى ويبقى حق العراق في تدهور ، فلؤكد لكم بان هذه سلسلة لا تنتهي خاصة بعد الانتفاضة الوطنية في تموز العراق . اتنا كبشر ، يجوز ان نكون موجودا معكم في هذه اللحظة وربما نكون غير موجود غدا ، لاننا نؤمن بالقضاء والقدر ويجوز ان نبقى مدة أخرى ، ولكن كل واحد من أبناء البلد هو اقوى من الآخر لاننا نفخنا الروح الوطنية فيهم وهذا هو الشيء الذي حصلناه من الثورة . أما فيما يخص العوائد فتتص الاتفاقية على ان تكون العوائد والضرائب والرسوم المفروضة على الشركة لا تختلف عن الرسوم المفروضة على الناس الآخرين ويمكنكم مراجعة نص المادة (٢٩) من اتفاقية البصرة للتأكد من ذلك .

فيشر : اتنا نريد الحل بالنسبة للمستقبل لاننا نرغب في استعمال الميناء العام الذي اوشك على الانتهاء .

الزعيم : لقد سببتم لنا اضرارا كبيرة من جراء عدم تصدير النفط وهذا الضرر متعدد . فيشر : انه غير متعدد ولكن المسألة تجارية صرفة .

الزعيم : انكم خالفتم وعكم في رفع الكميات التي تصدر خلال هذه المدة .

فيشر : لا يمكن استعمال الميناء العام إذا لم تعرف الشروط التي سيجري التصدير بموجبها لعدم وجود اتفاق في الوقت الحاضر بعد الغاء الاتفاق السابق .

الزعيم : لدينا اتفاقيتكم الأصلية .

فيشر : انها لا تنطبق على الميناء العائم .

الزعيم : نعم ، تنطبق لان الميناء العائم داخل المياه الإقليمية .

فيشر : ولكننا لا نتلقى فيه خدمات لكي ندفع رسوما .

الزعيم : ولكنكم تصدرون النفط منه ، والرسوم مفروضة على التصدير .

فيشر : ان كل ضريبة تؤثر على تصدير النفط ، وهذا يخالف مصلحتكم .

الزعيم : انه لا يخالف مصلحتنا ، ولكنه يخالف مصلحتكم انتم ، لان لدينا عمالا

يشتغلون في الميناء ولم يكونوا يأخذون شيئا يذكر في السابق ، ولكن الان

رفعنا مستواهم ونحن مضطرون لأخذ عوائد من الشركة مساوية لما نأخذه

من المصدرين الآخرين .

فيشر : ولكن لدينا اتفاقية خاصة بالموضوع .

الزعيم : ان الاتفاقية التي نتكلم عنها تستند إلى ما اتفق عليه مدير الميناء ، ان

الشخص الذي كان يأخذ (١٠) دناتير في سنة ١٩٣٨ يأخذ الان (١٠٠)

دينار .

فيشر : هناك نصوص في الاتفاقية المبرمة مع مدير الميناء تقضي بان تؤخذ

الاجور الزائدة بنظر الاعتبار ، وعلى كل حال نريد ان نعرف وجهة نظركم

النهائية في الموضوع .

الزعيم : سنبين وجهة نظرنا بعد ان يحصل اتفاق تام على بقية المواضيع .

فيشر : اتنا نعتقد ان هذه النقطة من النقاط التي يقتضي حسمها الان وقد

ادرجناها في جدول المواضيع التي يجري بحثها .

الزعيم : ادخلناها في الجدول لتبحث كآخر موضوع من مواضيع المفاوضة .

ستيفنس : إذا لم نعرف فوائد الميناء الجديد لا نتمكن من إيجاد مشترين للنفط الذي

سيصدر منه .

الزعيم : احسبوا حسابكم على أساس العوائد الحالية وإذا حصل تغيير في المستقبل

فيجري ذلك في حينه .

فيشر : هل تقصدون (٢٨٠) فلسا عن الطن الواحد ؟

الزعيم : نعم .

فـيـشـر : اود بيان بعض الارقام حول رسوم الميناء بالفلس للطن الواحد وليس عوائد التصدير وذلك في بعض الموانئ الأخرى .

بندر معشور ٢٠ فلسا للطن

الاحمدي ١٣ فلسا للطن

رأس تنورة ١٠ فلسا للطن

الفاو ٣٦٥ فلسا للطن

وفوق هذا المبلغ تدفع الشركة (٢٨٠) فلسا عن عوائد الشحن .

الزعيم : يعني تدفع الشركة فلسا واحدا عن كل (١٠٠) كيلو في رأس تنورة .
فـيـشـر : هذه هي المزاخمة .

الزعيم : لقد حسبنا حساب ذلك ووجدنا ان النفط العراقي لا يزال ارخص من غيره ، ولو انك كنت صاحب الميناء لما وافقت على هذا المبلغ مطلقا .

ستيفنس : هذه مصلحة مشتركة .

الزعيم : هل تدفعون أجور العمال انتم أو تقومون ببناء دور لهم ؟

فـيـشـر : تأخذ مصلحة الموانئ رسوما عن الصادرات الأخرى .
الزعيم : النفط هو صادراتنا .

فـيـشـر : تأخذ حصة ٥٠ % عنه واتي لا اتكلم عن الـ (٢٦٥) فلسا الأولى
ولكن عن الـ (٢٨٠) فلسا الثانية ، لان الأولى مقبولة .

الزعيم : عن أي شيء تدفعون الثانية ؟

فـيـشـر : عن عوائد الشحن .

الزعيم : هذه تدفع عن شيء ، وتلك تدفع عن الخدمات .

فـيـشـر : ولكن عند اضافتها إلى بعضها تكون كبيرة .

الزعيم : هل يعني اننا يجب ان لا نقدم خدمات لنافقات النفط ؟

فـيـشـر : انني لا اتكلم عن اجور الخدمات ولكن عن عوائد التصدير لان الأولى هي

عالية نوعا ما وتبلغ حوالي (٢٠) سنتا للبرميل الواحد مقابل سنت واحد

في البلدان الأخرى .

الزعيم : لنستعرض الان القضايا جميعا بصورة موجزة ، فبالنسبة للمساهمة ، هل

اتكم ترون انه لا يمكن للحكومة المساهمة نهائيا ؟

فـيـشـر : عرضنا اقتراحا بان تساهم في الـ ١٥ % .

الزعيم : هذا موضوع آخر ، اقصد المساهمة بالنسبة للشركات نفسها وبموجب الامتيازات الحالية .

فيشر : ارى ان تحافظ شركات النفط على وضعها الحاضر وان تكون المساهمة في الامتياز الجديد .

الزعيم : يعني ان الشركات لا توافق على قبول المساهمة المنصوص عليها في الاتفاقية ؟

فيشر : ان المساهمة غير مذكورة بهذا الشكل في الاتفاقية .

الزعيم : في تفسيركم غير مذكور وفي تفسيرنا مذكور . ومن ناحية زيادة الحصص هل ترى الشركات عدم امكانية زيادتها ؟

فيشر : نعم تبقى الـ ٥٠ % .

الزعيم : من ناحية الغاز إلا توافقون على التنازل عنه للحكومة ؟

فيشر : من رأينا ان نتنازل عن (١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا في البصرة و(٩٦) مليون قدم مكعب يوميا في كركوك وفيما عدا ذلك يعالج الموضوع على أساس الاسبقية .

الزعيم : يعني اتمك لا توافقون على تعويض الحكومة عن الماضي ؟

فيشر : لا اعتقد ان علينا ان ندفع تعويضا فيما يتعلق بحقوق الغاز فان لدينا حقولا غازية لوحدها.

الزعيم : كيف ، هل تعطى للعراق أم انها لا تعطى للعراق ؟

فيشر : نتنازل عن الكميات المشار إليها سابقا وهذا يمثل جميع الغاز الفاتس .

الزعيم : هل تتكلمون عن الابار الحالية أم الغاز الذي سيزيد في المستقبل ؟

فيشر : هذه الكميات هي التي تنتج من الابار الحالية ، وبعد زيادة الانتاج سيزيد الغاز أيضا ، والكميات الجديدة نقترح ان يأخذها من يتمكن بيعها أولا .

الزعيم : يعني ان الغاز الذي يفيض في المستقبل يكون للحكومة .

فيشر : هناك ثلاثة انواع من الغاز : الغاز المنكور في كتابنا وهو (٩٦,١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا ، وهذا للحكومة مطلق الحق في التصرف به .

وهناك الغاز الذي سيفيض عن زيادة الانتاج .

الزعيم : يعني من نفس الابار أم من الابار الجديدة ؟

فيشر : كل كمية تفيض عن الكميات المذكورة يكون ملكا لمن يتمكن من بيعها أولا.

الزعيم : نتفق معكم على أساس ان الشركات تأخذ الغاز اللزم لعملياتها وما يفيض منه يكون ملكا للحكومة .

فيشر : يعني انكم ترفضون الاقتراحات .

الزعيم : اتنا نعطيكم ما تحتاجونه .

فيشر : هذا لا علاقة له بالموضوع لانه يأتي بالاول .

الزعيم : إنن جننا للتصدير فمتى ستصدرون الغاز ؟

فيشر : عندما نجد مشترى .

الزعيم : ولحين إيجاد مشترى ماذا ستدفعون للحكومة ؟

فيشر : حقكم في تصدير الغاز .

الزعيم : هذا الحق موجود سواء صدرتم الغاز أم لا .

فيشر : بموجب الاتفاقية حقنا .

الزعيم : نعم ، ولكنكم قلتم الان ان من حقنا ان نصدر الغاز نطالب بحقنا في حالة تصديره من قبلكم، فماذا ستدفعون لنا عند تأخير التصدير ؟

فيشر : لا ندفع شيئا لاننا لا نعتقد بوجود امكانية لتصدير الغاز في الوقت الحاضر.

الزعيم : إنن اتركوا الغاز لنا لننتصرف به .

فيشر : اتنا نتنازل عن القسم الأكبر منه ، ولا اعلم ماذا ستعمل الحكومة بجميع هذا الغاز.

الزعيم : ان هذا الغاز لا يكفي لمعاملنا الحالية ، اتنا نعطيكم حاجتكم من الغاز ونأخذ الباقي .

فيشر : لا يمكن قبول ذلك وهذا كل ما يمكننا تقديمه .

الزعيم : إنن ، انتم غير متفقين معنا حول الغاز أيضا ؟

فيشر : أود ان أوضح نقطة تتعلق بالغاز وهي - باستثناء ما يتعلق بحقول الغاز لأننا نتكلم عن الغاز الذي يستخرج مع النفط - فان الكميات التي يحق للحكومة اخذها في النقاط القريبة من محطات عزل الغاز عن النفط وهي

جميع الغاز الذي ينتج مع النفط على ان يكون لنا الحق دائما في استئصال الغاز في عملياتنا بما في ذلك حق إعادة ضخ الغاز إلى الابار المنتجة .
الزعيم : نحن موافقون على اعطائكم الغاز اللازم لعملياتكم ولكن بالنسبة للتصدير يجب ان ندخل في اتفاق خاص حول التصدير إذ يجوز ان يكون حق تصدير الغاز لنا .

فيشر : اتنا لا نزال نتمسك بان يكون الحق للاسبق في الحصول على عميل لتصديره .

الزعيم : اتنا لا نوافق على ذلك يا سيد فيشر ، يبدو انكم لم تتقوا بشيء جديد وهذا معروف لدينا .

فيشر : نعم ، جننا بشيء جديد .

الزعيم : ما هو ؟

فيشر : عملنا شيئا كبيرا بالنسبة للتنازل ووضعنا اقتراحا بالنسبة للمساهمة وأوضحنا لكم بان ما تأخذونه من الارباح هو أكثر من المناصفة وتنازلنا تقريبا عن كل الغاز الفائض ، والشيء الوحيد الذي احتفظنا به هو حق الأرجحية في العثور على المشتري ، هذه هي النقاط الرئيسية التي وافقنا عليها كما لبينا طلباتكم في أشياء كثيرة بالنسبة للأمور الأخرى .

الزعيم : لم نحصل على شيء لحد الان .

فيشر : السبب في هذا انكم تبدلون طلباتكم بين حين وآخر ، فمثلا في موضوع التنازل اعطيناكم ٧٥ % في حزيران الماضي ولكنكم طلبتم ٩٠ % .

الزعيم : تذكروا اتنا طلبنا بـ ٢٠ % من الاسهم ، ونحن ثابتون على ذلك ، وطلبنا زيادة العوائد ونحن ثابتون على ذلك ، أما بالنسبة للتنازل فلم نطلب ٧٥ % والان نريد ٩٠ % .

فيشر : هذا هو الواقع .

الزعيم : ولكن الطلب مرتبط بطلبات أخرى ولو رجعتم إلى المفاوضات لوجدتم اتنا قلنا ان المواضيع اشبه بالحلقات في سلسلة فهي تتصل احداها بالآخرى ولكنكم تأخذون النقاط المناسبة لكم فقط . اتنا نوافق على ٧٥ % من الأراضي ولكن نحن نختارها .

فيشر : لا نوافق على ذلك .

الزعيم : اتنا نتمكن ان ننتخب حسب قوانيننا وتيقون انتم على أباركم الحالية فقط .
 فيشر : ولكن ليس بموجب الاتفاقية .

الزعيم : انتم ظلمتم الشعب العراقي ، ونحن نريد التفاهم معكم لارالة هذا الظلم .
 فيشر : نحن كذلك نريد المفاهمة .

الزعيم : هل توافقون على أخذ ٧٥ % على ان تقوم الحكومة بالانتخاب ؟
 فيشر : لا يمكن للشركات ان تقوم بالتحري وتقديم المعلومات إلى الحكومة لكي تقوم بالانتخاب .

الزعيم : ان المبالغ المصروفة على عمليات التحري مشتركة بين الطرفين .
 فيشر : ان المبالغ كبقية المصروفات تدفع من الكلفة .

الزعيم : لماذا تستفيد منها الشركات لوحدها ولا تستفيد الحكومة منها ؟
 فيشر : تستفيد الحكومة منها أيضا ، لاننا نقوم باكتشاف النفط ونتاجه وتصديره وتحقق الارباح لها .

الزعيم : ان موقف الشركات الان كموقفها في أول يوم من أيام المفاوضات .
 فيشر : بصدد ما بينتموه اود توضح نقطة هي انكم نكرتم اتنا كنا نتوقع ان يحدث شيء في العراق ، واحب ان ابين باتنا نحاول بكل قوانا التوصل إلى اتفاق مع حكومتكم .

الزعيم : اتنا غير مستعدين لعمل اتفاقية تخالف مصالح شعبنا وتهبط به .
 فيشر : لا اعتقد انها تهبط بالشعب .

الزعيم : ان الاتفاقيات الجديدة تضمنت مساهمة ٥٠ % وعوائد ٥٠ % ايضا .
 فيشر : ان العبرة ليست في عقد الاتفاقيات ، واتما في مباشرة الشركة بالعمل .

الزعيم : بالنسبة للحد الامنى كنا قد اقترحنا زيادة هذا الحد ، فما هو رأيكم بشئته ، واعلم مقدما انكم لا توافقون عليه ؟

فيشر : ان كميات الانتاج في زيادة واتنا نصرف الان على وسقل زيادة الانتاج والتصدير ، وان التصدير يتوقف دائما على الأسواق التي نجدها ، ومن المؤسف حقا ان الكميات التي تصدر من البصرة لا تكون كما نأمل بسبب ارتفاع عوائد الميناء ، انكم تريدون منا التنازل عن ٩٠ % من الأراضي فورا وتطلبون إلى جانب ذلك زيادة الحد الامنى من الانتاج .

الزعيم : ان الاحتياطي المكتشف كبير وبمساعدمكم على انتاج الكميات التي تريدونها .

فـيـشر : هذه نقطة فنية وهي ان الاحتياط الحالي الذي يجهز خطوط الانابيب الحالية لا يكفي للاستمرار حتى نهاية الامتياز ، وهذا الوقت لا يسمح مطلقا ببحث زيادة الكميات المصدرة .

الزعيم : يظهر اتنا غير متفقين حول هذه المواضيع وهذا شيء مؤسف ، يمكنكم طبعاً السير حسب مصلحة الشركة ونحن أيضاً سنعمل بموجب حقوقنا لاننا لم نجد فائدة من المفاوضات خلال السنوات الثلاث الماضية ، واؤكد للشركات باتنا لا نموت جوعاً ، كما اؤكد ان شعبنا سيتحمل مدة من شظف العيش حتى يحصل على حقوقه .

فـيـشر : أحب ان ابين باتني اتأمل ان لا يجوع الشعب العراقي وان لا يتحمل خسارة من عوائد النفط واؤكد انه ليس هناك ما سنقوم به بحيث يؤدي إلى تقليل عوائد النفط واؤكد أيضاً اتنا تقدمنا مسافة بعيدة لملاقاة طلبات الحكومة واتنا اسسنا صناعة كبيرة في العراق ونحن نعمل على توسيعها وهي شيء كبير بالنسبة للعراق واتأمل ان الاحوال تنمو وتزدهر .

الزعيم : لقد عرفتم وجهة نظرنا وعرفنا وجهة نظركم ولا داعي لاستمرار المفاوضات بعد الان .

فـيـشر : اتني لا ارى أية غاية من استمرار المفاوضات الان ولكن اؤكد اتنا بنذلنا كل ما في وسعنا ولاجل ان اتفهم الوضع تماماً ، هل اتنا لا نتمكن من التوصل إلى اتفاق حول جميع النقاط التي عرضناها ؟

الزعيم : بالنسبة للنقاط الجوهرية من مطالبينا .

ستيفنس : ولكن كتاب سيادتكم هو الذي وافقنا عليه في موضوع التنازل .

الزعيم : هذا ليس كتاب سيادتي كما تقولون ، وانما ذكرنا انكم إذا وافقتم على كذا وكذا فأتنا نطلب كذا وكذا ، هذا هو الواقع ولكنكم تمسكتم بشيء واحد وتركتم بقية الأشياء في حين ان المواضيع متصلة مع بعضها ولا يمكن أخذ النقطة التي هي في صالحكم فقط .

فـيـشر : حول هذه النقطة لاقينا وجهة نظركم .

الزعيم : الحقيقة من المؤسف ان تكررنا هذه الأشياء لان المواضيع متصلة مع بعضها. لدي الان اقتراح نهائي ، تتنازلون عن ٩٠ % فوراً لقاء تنازلنا عن حق المساهمة في الابار الحالية بشرط زيادة حصتنا منها ، ثم نمسكهم

معكم في الباقي الـ ١٠ % بعد استثناء الآبار الحالية على أسس جديدة للمساهمة والعوائد . هل هذا مقبول ؟

فيشر : انه اقتراح سريع .

الزعيم : عرضنا اقتراحا جديدا ولم توافقوا عليه أيضا ولذلك نحن متباعدون كثيرا .
فيشر : هذا شيء جديد ، أتذكر انني عندما كنت هنا في آب الماضي طلبتم ان يكون التنازل عن ٩٠ % في مرحلة واحدة وانني اخبرتكم بانني اذا أخذت هذا الاقتراح معي إلى لندن فسيكون له رد فعل ، وهذا ما وقع فعلا حيث قبل بانه كلما حاولنا التوصل إلى اتفاق كلما تبدلت المطالب .

الزعيم : الحكاية العادلة انكم لا تريدون التوصل إلى اتفاق عادل .
فيشر : القصة انكم طلبتم طلبات غير عادلة وكلما حاولنا التوصل إلى اتفاق بشئنا لم نحاولوا معرفة الوجهة في موقفنا ، بل ازديتم في هذه المطالب وهذا هو السبب في عدم التوصل إلى اتفاق .

الزعيم : هل تريدون ان نكون مثل الحكومات السابقة ننفذ ما تريدون ؟
فيشر : كلا ، وانما نريد ان تلخصوا وجهة نظرنا .
الزعيم : لقد فحصنا وجهة نظركم .

فيشر : ولكنكم لا تعرفون بان ما نقوله صحيحا .
الزعيم : اعتقد اننا جننا معكم لدرجة كبيرة ومع ذلك فانا لا نريد ان نؤثر على موقف الشركات ولكننا يجب ان لا نخسر لاننا أصحاب الحق في هذا البلد .
ليس لدينا شيء الان ونعتبر المفاوضات منقطعة بسبب تعنت الشركات في وجهات نظرها وعدم موافقتها على اعطاء حق العراق ولا يمكن لنا ان نصبر على ضياع حق العراق مدة طويلة ، انكم تريدون كل الأمور في صالحكم ، وعلى كل حال اتمنى لكم الخير .

فيشر : شكرا وارجو كل الخير لمساكنكم وللشعب العراقي .
الزعيم : هذه آباركم باستطاعتكم استغلالها كما تريدون واني آسف لان أقول لكم باننا سنأخذ بقية الأراضي بموجب تشريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون ذلك مباحة لكم واشكركم على حضوركم .

فيشر : نشكركم على اخبارنا بذلك وسننظر ماذا ستكون النتائج .
الزعيم : أية نتائج ؟

فـيـشـر : أقصد ان علينا ان نتخذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحنا .
الزعيم : نحمي مصالحنا ومصالحكم كذلك .
فـيـشـر : أحب ان اسأل حول ما إذا كان بالإمكان حل فرق التحري الان .
الزعيم : هذا يعود لكم لان اعمالكم ستتقصر على الابار الحالية فقط .
فـيـشـر : لدينا منظمات كبيرة تعمل في التحري وهي متوقفة عن العمل .
الزعيم : هذا يعود لكم ونحن نعمل على حماية حقنا .
فـيـشـر : نحن أيضا سنحاول حماية حقنا .
الزعيم : اليس عندكم شيئا جديدا ؟
فـيـشـر : كلا .

(استغرق الاجتماع خمس ساعات ونصف الساعة)

وكانت وزارة النفط قد اصدرت في نهاية المفاوضات البيان الآتي :

بيان وزارة النفط الصادر بتاريخ ١٧ - ١٠ - ١٩٦١ عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط

١ - كانت هذه الوزارة قد اوضحت في بيئاتها الصادر بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٦١ المطالبات العادلة التي تقدم بها الجانب العراقي خلال المفاوضات التي جرت مع ممثلي شركات النفط العاملة في العراق بعد قيام الثورة المباركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ كما اوضحت بان موقف الشركات التصفي لم يتبدل ، ولن الشركات تعمدت التسويق والمماطلة بقصد كسب الوقت للتحري والاستئثار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات إلى مصلحة الشعب ودون مراعاة وجهات النظر العادلة التي ابداءها الجانب العراقي . وبالنظر إلى التعمد في اطالة المفاوضات دون جدوى ، وإلى موقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق ضررا بليغا ، فقد اخبر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم الشركات بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٦١ بان الشركات لا يمكنها الاستمرار على التفريط أو التلاعب بحقوق الشعب بعد الان ولن عليها ان توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعلي

حتى يتم التوصل إلى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاحتكار والاستغلال غير المشروع.

٢ - وفي شهر حزيران الماضي تقدمت الشركات بطلب لاستئناف المفاوضات وأشارت إلى أنها قد اتخذت الاجراءات اللازمة لتغيير اعضاء وفدها المفاوض وان هذا الوفد سيكون مزودا بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع الموقوفة جميعا . وعلى هذا الأساس فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين بتاريخ ٢٤ / ٨ / ١٩٦١ وعقدت ثلاثة اجتماعات ، وقد طلب وفد الشركات في الاجتماع الثالث المنعقد بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٦١ اعطائه مهلة تتراوح بين الثلاثة والاربعة اسابيع ليتسنى له العودة إلى لندن لدراسة مطالب الحكومة النهائية مع المعنيين هناك ثم اعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيدا لعودة الوفد إلى بغداد لاستئناف المفاوضات ثانية ، مشيرين إلى انهم يأملون ان تلبي مذكراتهم طلبات الحكومة .

وبتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمت الشركات بمذكراتها التي لم تتضمن سوى ابراز وجهة نظرها في عدم تلبية طلبات الحكومة العادلة متذرة بمعاذير واهية لا يمكن الاخذ بها نظرا لما تضمنته من مغالطات وادعاءات لا تنطلي على المفاوض العراقي الذي صبر طويلا بقصد التوصل إلى نتيجة عادلة واستخلاص حق الشعب .

وبعد ان عقدت ثلاثة اجتماعات في المفاوضات الأخيرة كان اخرها الاجتماع المنعقد مساء يوم الاربعاء ١١ / ١٠ / ١٩٦١ تبين اصرار وفد الشركات على عدم الاستجابة لمطالب العراق العادلة، وبصورة خاصة الأمور الرئيسية منها كمساهمة العراق بحصة ٢٠% مع الشركات ، وكزيادة العوائد للعراق من الارباح بأكثر من ٥٠ % ، وان الشركة ترى ان التسليم بذلك هو ضرب من المستحيلات، كما سوى ان هذين المطلبين الرئيسيين ليسا من الحقوق المشروعة ، أي مشاركة العراق بالحصص مع الشركات وزيادة عوائد الارباح التي تصيب العراق لا يمكن التسليم بها مطلقا مع ان الشركة بذلك تخالف نصوص الاتفاقيات التي تضمن حق العراق كما هو واضح من نص المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو لسنة ١٩٢٠ التي جاء فيها تحت عنوان " ما بين الرافيين " ما يلي :- لقد تم الاتفاق باته في حالة تكوين شركة نفط خاصة بالشكل المار الذكر فانه سيسمح للحكومة الوطنية أو المصالح

الوطنية الأخرى - إذا رغبت في ذلك - في ان تساهم بنسبة ٢٠ % من المال الخاص بتلك الشركة. وقد نص على هذه المشاركة كذلك في صلب اتفاقية الامتيازات المعقودة بين العراق والشركات المعنية . وان المطلب الثاني (وهو زيادة عوائد العراق من الارباح) أصبح قاعدة أساسية في الامتيازات التي تعقدها الشركات في جميع انحاء العالم بالنظر لتطور الزمن ووعي الشعوب ومطالبتها بحقوقها المشروعة. ولكن الشركات الاحتكارية تنكر على العراق هذا الحق أيضا وهي ترغب ان تستمر بأساليب المراوغة في مفاوضاتها وعدم التسليم بأي مطلب رئيسي مشروع للعراق، الأمر الذي تسبب عنه انقطاع هذه المفاوضات وتوقفها دون التوصل إلى نتيجة مرضية .

٣ - ان الحكومة العراقية تعن باتها تتمسك بحق العراق المشروع ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقا ، وانها ازاء موقف الشركات التصفي الذي يضر بمصلحة الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة ترى نفسها بعد هذه المفاوضات الطويلة ملزمة باتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقا للقوانين دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة .

* * *

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١

أدى توقف المفاوضات وصدر بيان انقطاعها ، الذي اكد عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان حقوق العراق إلى تحول مهم في العلاقات بين العراق وشركات النفط ، إذ تبنى العراق ولأول مرة في تاريخه مبدأ تعديل اتفاقيات الامتياز عن طريق التشريع من جانب واحد .

ولذلك شكل عبد الكريم قاسم لجنة خاصة ، عهد إليها دراسة الموقف واعداد المقترحات اللازمة لإصدار التشريع اللازم ، وفي اعقاب عدة اجتماعات واستشارات فنية لمجموعة من الخبراء والفنيين بشأن مفهوم المناطق المنتجة ، ومدى ضرورة بقاء الحقوق المنتجة وحدة انتاجية كاملة بيد الشركات صاحبة الامتياز ، أو امكان تجزئتها واعطاء الشركات الجزء المنتج من الحقل واستقطاع الأجزاء غير المنتجة . وقد أيد الخبراء امكان تقسيم الحقول بين منتجين متعددين كما هو جار في أكبر بلد منتج للنفط وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

ويغهم من طبيعة عمل اللجنة والاستشارات بشأن الاتفاق على الصيغة النهائية للقانون ان هناك اتجاهين، أحدهما يرى اعطاء الشركات المناطق التي اكتشف فيها النفط فضلا عن المناطق المنتجة، وكان يقف وراء هذه المجموعة وزير النفط ، محمد سلمان وجهاز وزارته، أما محمد حديد وعبد اللطيف الشواف وطلعت الشيباني وهاشم جواد ، فقد قدموا عدة خيارات لصيغة القانون فيما يخص تحديد تصرف الشركات بالأراضي التي كانت مشمولة بامتيازاتها ، وقد تضمنت مذكراتهم التي قدمت في حينها، خيارات أيضا كما ايدت اللجنة ضرورة أخذ رأي خبير قانوني دولي في حالة تطبيق أي من الخيارات المقدمة تلافيا للثغرات التي يحتمل ان تثيرها الشركات . فأختار رئيس الوزراء الصيغة التي شرع بها القانون .

وفي أثر اجتماعات اللجنة وما أبداه الخبراء المشار إليهم من استشارات فسي هذا المجال وضعت لائحة القانون القاضي بتحديد مناطق استثمار الشركات في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٦١ ، وذلك بعد مناقشة مجلس الوزراء للقانون وبعد ان أدخل عليه عبد الكريم قاسم المادة الثالثة التي تضمنت : " لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت تخصيص اراض أخرى لتكون احتياطيا للشركات على ان لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة " (١) . وفيما يأتي نص القانون:

رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

قانون

تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه

مجلس الوزراء.

صنق القانون الآتي :-

المادة الأولى - يراد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة ازاءها :-

(١) أحمد ساجر النليبي، المصدر السابق ، ص ٢٣ و ٢٤ .

الشركات : شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة.

المناطق المحدودة : هي الأراضي التي يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها .

الأراضي : أية أرض مضمورة بالماء أو غير مضمورة .

المادة الثانية - تكون المنطقة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة - لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت تخصيص أراض أخرى لتكون احتياطا للشركات على ان لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة .

المادة الرابعة - تكون الأراضي التي لا يسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي ترتبت عليها للشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الأراضي معمولاً بها بشرط ان لا يخل ذلك بأي استعمال للأرض قانوني أو معقول .

المادة الخامسة - ١ - على الشركات ان تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون إلى الحكومة مجانياً جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والأمور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالأراضي المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون .

٢ - إذا امتنعت أية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة بالفقرة الأولى من هذه المادة فتكون ملزمة بتعويض الحكومة عما لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير أو بسببه .

المادة السادسة - ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٦١ .

مجلس السيادة

محمد نجيب الربيعي

رئيس مجلس السيادة

اللواء الركن

عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء

عبد المجيد كمونة

عضو

رشاد عارف

عضو

عادل جلال
وزير الزراعة
ووكيل وزير الدفاع
هاشم جواد
وزير الخارجية
محيي الدين عبد الحميد
وزير الصناعة
اسماعيل ابراهيم عارف
وزير المعارف
ووكيل وزير الارشاد
ناظم الزهاوي
وزير التجارة
ووكيل وزير النفط
رشيد محمود
وزير العدل

أحمد محمد يحيى
وزير الداخلية
ووكيل وزير الاصلاح الزراعي
حسن الطالباتي
وزير المواصلات
ووكيل وزير الشؤون الاجتماعية
محمد عبد الملك الشواف
وزير الصحة
مظفر حسين جميل
وزير المالية
ووكيل وزير التخطيط
حسن رفعت
وزير الاشغال والاسكان
باقر الدجيلي
وزير البلديات

نشر في الوقائع العراقية عدد ٦١٦ في ١٢ / ١٢ / ١٩٦١ .

الجدول الملحق بقانون تعيين مناطق استئصال النقط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١
(راجع الخرائط المحررة بنسختين لدى وزارتي النقط والدفاع)

إحداثيات النقط									
الشرق					الغرب (الشمال)				
الارتفاع بالكيلو مترات لمرتبة	درجة	دقيقة	ثانية	دقيقة	درجة	دقيقة	ثانية	تصنيف المنطقة	المنطقة
شركة بيط العراق المحدودة									
	٤٣	٣٩	٢٩,٧٠	٣٦	٠١	٤٧,١٠	١	منطقة كركوك	١
	٤٣	٤٤	٠٠,٤٠	٣٥	٥٥	٤٨,٢٠	٢		
	٤٤	٠٠	٠٠,٠٠	٣٥	٤٥	٧٨,١٠	٣		
	٤٤	١٠	٣٤,٩٠	٣٥	٣٥	٤٦,٠٠	٤		
	٤٤	٢٠	١٩,٦٠	٣٥	٣٠	١٨,٩٠	٥		
	٤٤	٣٠	٠٧,٩٠	٣٥	٢٢	٤٣,٣٠	٦		
	٤٤	٣٢	١٣,٠٠	٣٥	٢٣	١٥,٧٠	٧		
	٤٤	٣٦	٥٣,٦٠	٣٥	٢٢	٥٨,٣٠	٨		
	٤٤	٣٦	٣٦,٣٠	٣٥	٤٢	٣٤,٢٠	٩		
	٤٤	٠١	٢٤,٤٠	٣٥	٤٨	٠٧,٥٠	١٠		
	٤٣	٥٠	٢٥,٦٠	٣٥	٥٣	٥٢,٣٠	١١		
٤٧٨,٧٥٠	٤٣	٤١	٣٤,٤٠	٣٦	٠٢	٧٨,٨٠	١٢		

إحداثيات النقاط									
المساحة بالكيلو مترات المربعة	الطول (الشرقي)		العرض (الشمالي)		الارتفاع	المنطقة		المنطقة	المنطقة
	درجة	دقيقة	ثانية	درجة	دقيقة	ثانية	دقيقة		
	٤٣	٤٩	٢٥,٧٠	٣٥	٤١	٠٢,٩٠	١٣	منطقة باي حسن	٢
	٤٤	٠٧	٠٣,٢٠	٣٥	٣٢	١١,٠٠	١٤		
	٤٤	٠٨	٠٧,٩٠	٣٥	٣٣	٢٩,٢٠	١٥		
	٤٤	٠٣	٥١,٠٠	٣٥	٣٧	٥٨,٠٠	١٦		
	٤٣	٥٧	٠٦,٢٠	٣٥	٤١	٥٤,٤٠	١٧		
١٨٢,٥٠٠	٤٣	٥١	١٢,٢٠	٣٥	٤٣	٠٠,٢٠	١٨		
	٤٤	٢٦	١٣,٦٠	٣٥	١٣	١٤,١٠	١٩	منطقة جديور	٣
	٤٤	٣٥	٥٧,٠٠	٣٥	٠٣	٥٠,٨٠	٢٠		
	٤٤	٣٧	٣٩,٢٠	٣٥	٠٥	٤٧,٣٠	٢١		
٨٦,٥٠٠	٤٤	٢٨	٢٣,٣٠	٣٥	١٤	١٦,٢٠	٢٢		
شركة ناط الموصل المحدودة									
	٤٢	٣٢	٣٩,٤٠	٣٦	٤٢	١٢,٣٠	١	منطقة عين زينة	٤
	٤٢	٤٠	٣٩,٥٠	٣٦	٤٣	٣٠,٧٨	٢		
	٤٢	٣٩	٤٨,٥٠	٣٦	٤٥	١٦,٠٠	٣		
٤٥,٥٠٠	٤٢	٣٢	١٣,٩٠	٣٦	٤٤	٣١,٦٠	٤		
	٤٢	٣٧	٢١,٥٠	٣٦	٣٧	١٢,٢٠	٥	منطقة بفسه	٥
	٤٢	٤١	١٩,٩٠	٣٦	٣٦	٤٦,٥٠	٦		
	٤٢	٤١	٣١,٥٠	٣٦	٣٨	٠٦,٠٨	٧		
١٦,٥٠٠	٤٢	٣٧	٣٨,٦٠	٣٦	٣٨	٤٥,١٠	٨		

إحداثيات البنية المسطحة							القطب التي تبين المنطقة	الفترة	الشامل
			الطول (الشرق)		العرض (الشمال)				
المساحة بالكيلو مترات المربعة	درجة	دقيقة	ثانية	درجة	دقيقة	ثانية	المنطقة	الفترة	الشامل
	٤٧	١٦	٠٩,٣٠	٣٠	٢٦	٢٥,٦٠	١	منطقة قريمية	٦
	٤٧	١٥	٠٠,٠٠	٣٠	٢١	٢٧,٨٠	٢		
	٤٧	٢٠	٤٧,٨٠	٣٠	٠٧	٣٠,٩٠	٣		
	٤٧	٢٨	١٧,٤٠	٣٠	٠٧	٥٠,٠٠	٤		
	٤٧	٢٨	٣٠,٦٠	٣٠	١٢	٠٣,٠٠	٥		
	٤٧	٢٦	٢٦,٦٠	٣٠	٢٠	٣٠,٧٠	٦		
٥٦٨,٢٥٠	٤٧	٢٥	١٢,٧٠	٣٠	٢٥	٥٦,١٠	٧		
	٤٧	٣١	٠٨,٥٠	٣٠	٣١	١٧,١٠	٨	منطقة قريمر	٧
	٤٧	٣٢	٢٢,٣٠	٣٠	٢٧	٤٩,٩٠	٩		
	٤٧	٣٢	٤١,٩٠	٣٠	٢٦	٤٢,٩٠	١٠		
	٤٧	٣٩	١٠,٢٠	٣٠	١٧	٢٤,١٠	١١		
	٤٧	٤١	٤٥,٣٠	٣٠	٠٧	٢٤,١٠	١٢		
	٤٧	٤٩	١٨,٢٠	٣٠	٠٧	٣٦,٥٠	١٣		
	٤٧	٥١	٠٩,٩٠	٣٠	١٢	٥٩,٢٠	١٤		
	٤٧	٤١	٠٨,٠٠	٣٠	٢٤	٢٩,٨٠	١٥		
	٤٧	٣٩	٠٧,٨٠	٣٠	٢٨	١٧,٨٠	١٦		
٥٥٩,٧٥٠	٤٧	٣٨	٤١,٣٠	٣٠	٣١	١٠,٩٠	١٧		

وجاء في الأسباب الموجبة لقتون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

" ١ - لقد كان نفط العراق بعد الحرب العالمية الاولى مطمح انظار الطامعين من المستعمرين وموضوع تنافس شديد بين حكومات دول الحلفاء في تلك الحرب وشركاتهم الكبرى ومن ثم موضع الاتفاق والترابط بين هذه الشركات لاحتكار هذا النفط لهم دون غيرهم ولاستغلاله بأسوأ الشروط وبإلخس الاثمان دون الالتفات الى مصلحة الشعب في العراق المحتل فأدى كل ذلك الى تأخر استثمار هذه الثروة الطبيعية المهمة وحرمان اصحابها الاصليين من الفوائد العادلة المرجوة منها في قطر كان ولا يزال بأشد الحاجة الى الموارد الكثيرة لاعماره وانتشال شعبه الذي عانى من الفقر والبؤس مدى اجيال عديدة ولقد جرى هذا التصف بحق العراق في عهد لم يكن فيه يملك زمام أمره كدولة مستقلة متحررة من النفوذ الاستعماري بل كان العراق تحت الانتداب البريطاني المباشر او النفوذ البريطاني بسبب المعاهدات غير المتكافئة والقواعد العسكرية الى جانب شتى وسائل الضغط السياسي واستغلال الازمات الاقتصادية والعجز في الميزانية العامة.

لقد منح الامتياز الاول لاستثمار النفط في العراق الى شركة النفط التركية (التي بدل اسمها الى شركة نفط العراق في سنة ١٩٢٩) باتفاق مباشر بين الحكومة العراقية الخاضعة آنذاك الى الانتداب البريطاني المباشر وبين تلك الشركة دون ان يسبق ذلك عرض على الشركات العالمية الاخرى بحجة وجود وعد غامض منح لشركة النفط التركية من قبل الحكومة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى في حين انه لولا الحكم البريطاني المباشر في العراق حينذاك لم تكن أية حكومة ذات سيادة لتعترف بمثل هذا الحق الغامض لتلك الشركة وتمنحها امتيازاً هاماً باتفاق مباشر دون الحصول على عروض اخرى من جهات مختلفة.

ومن هنا، من هذا العمل غير الشرعي بدأ دخول شركات النفط الاحتكارية الى العراق حيث امتدت سيطرتها تدريجياً الى جميع أراضيها.

ان ذلك الامتياز بالرغم من فقدان شرعيته وبالرغم من وجود الغبن والاجحاف في شروطه واحكامه الاساسية بالنسبة لمصلحة العراق قد تضمن ناحية واحدة تلامس القاعدة الاعتيادية المتبعة في كيفية منح منطقة الامتياز لاستثمار النفط. وهي ان

يكون التحري عن النفط واستثماره محصوراً بقطع صغيرة لكل شركة من الشركات المختلفة التي تلتزم بالتزامات معينة فيما يخص مقادير الحفر والمدة التي يجري فيها وغير ذلك من الالتزامات التي تضمن الاسراع في التحري والاستثمار والتي ان لم تقم بها الشركات لصبح امتيازاتها عرضة للإلغاء، وعلى هذا الاساس منحت شركات نفط العراق حق التحري والاستثمار في (٢٤) قطعة مستطيلة مساحة كل منها (٨) أميال مربعة أي كان مجموع مساحة منطقة التحري والاستثمار (١٩٢) ميلاً مربعاً فقط على ان تقوم خلال مدة محددة بالحفر بمقياس لا يقل عن كميات سنوية معينة كحد ادنى وان لم تفعل يصبح الامتياز ملغياً.

على ان الشركة لم تقم بتنفيذ حتى هذه الشروط التي تميل قليلاً الى جانب ضمان حق العراق ولم تف بجميع التزاماتها فيما يتعلق باختيار القطع المستطيلة وكميات الحفر وحينما اوشك امتيازها ان يكون عرضة للإلغاء استطاعت بما لدى حكومتها البريطانية من نفوذ انذاك ان تحصل على تمديد للمدة المحددة لتنفيذ التزاماتها سنة اخرى ثم استطاعت للسبب المذكور نفسه ان تغير شروط الامتياز الاساسية بحيث رفعت منه قاعدة تحديد التحري والاستثمار بقطع صغيرة ورفعت منه الالتزامات التي تعهدت بها الشركة فيما يخص المدد وكميات الحفر ورفع منه حق العراق بالغاء الامتياز عند عدم ايفاء الشركة بتلك الالتزامات واصبح حق الاستثمار والتحري يسري حتى نهاية مدة الامتياز الى مساحة قدرها ٩١ ألف كيلو متر مربع بدلاً من نحو ٤٧٩ كيلو متر مربع أي ما يعادل (١٩٢ ميل مربع) دون ان تتنازل عن أي قسم منها في كل فترة من الزمن كما هو المعتاد ودون ان تكون هناك اية ضمانات فيما يتعلق بسرعة التحري وكميات الحفر.

ان الحكومة العراقية انذاك كانت قد منحت شركة اجنبية اخرى هي شركة استثمار النفط البريطانية (بي. أو. دي). امتيازاً اخر يضم كذلك منطقة واسعة تبلغ مساحتها نحو من (١٠٧,٠٠٠) كيلو متر مربع تقع الى غربي بجلة وشمال خط عرض ٣٣ للتحري عن النفط واستثماره بقصد ادخال عنصر جديد ينافس شركة نفط العراق غير ان هذا القصد بالذات اقلق اصحاب شركة نفط العراق فعملت على احباطه بتقيام اصحاب شركة نفط العراق بشراء اسهم شركة استثمار النفط البريطانية واستولوا على امتيازها ايضاً بهذه الوسيلة وغيروا اسمها الى (شركة نفط الموصل)

التي يمتلكها اصحاب شركة نفط العراق بالنسبة نفسها التي يمتلكون بها اسهم شركة نفط العراق.

وفي سنة ١٩٣٨ منحت شركة نفط البصرة وهي شركة يمتلكها ايضاً المساهمون انفسهم في شركة نفط العراق امتيازاً واسعاً يضم ما تبقى من الاراضي العراقية التي لم تكن مشمولة بامتياز ما في ذلك الحين للتحري عن النفط واستثماره بشروط مشابهة للامتيازات الاخرين وتبلغ مساحة المنطقة المشمولة بهذا الامتياز (٢٢٦,٠٠٠) كيلو متر مربع وبذلك اصبحت جميع مساحة العراق البالغة نحو من (٤٥,٠٠٠) كيلو متر مربع ما عدا منطقة صغيرة تقع عند الحدود الايرانية بعهدة جماعة واحدة من الشركات الاحتكارية الكبرى وفقاً لامتيازات متشابهة يمتد امدها الى بعد سنة ٢٠٠٠ ميلادية دون أي تنازل عن الاراضي الشاسعة التي تضم مساحة العراق بأكملها في حين ان الشركات تتخذ من هذه المناطق احتياطاً مجمداً دائماً يدعم مكانتها النفطية في العالم ويهدد بالخذلان مساعي البلدان التي تتوق لاستثمار مواردها النفطية وفق ما تملبه عليها المصلحة الوطنية.

٢- مما لا ريب فيه ان خضوع حكومات العهد المباد للنفوذ البريطاني وتوجيهاته وتساهلها مع شركات النفط الاحتكارية من جهة واتفاق هذه الشركات على اقتسام حصص الشركات التي تحصل على امتيازات استثمار النفط في العراق بنسب معينة وعلى الامتناع عن منافسة بعضها البعض في الحصول على مثل هذه الامتيازات في العراق وفي منطقة الدولة العثمانية السابقة من جهة اخرى ساعد كثيراً على الوصول الى هذه النتيجة السيئة التي حصرت حقوق التحري عن النفط واستثماره في اراضي العراق جميعها بجماعة واحدة من الشركات الاحتكارية لقاء ثمن بخس ووفق شروط يسودها الغبن والاجحاف مما أدى الى تأخر عمليات التحري عن النفط واستثماره في العراق وواقع بمصلحة العراق ضرراً بالغاً من وجوه عديدة.

فمنذ بدء شركات النفط باعمالها في العراق سنة ١٩٢٥ لم تقم بالحفر الا بمعدل (٥٦٣٦٨) قدماً سنوياً حتى نهاية سنة ١٩٥٧ ولكنها منذ قيام ثورة ١٤ تموز في سنة ١٩٥٨ ومفاتيحة الشركات على اثر ذلك بضرورة تنازلها عن الاراضي غير المستثمرة قامت بالحفر بمعدل (١٥٧٧٨٣) قدماً سنوياً وكان مقدار الحفر الذي قامت به في سنة ١٩٦٠ (٢٤٨٥٥٠) قدماً مما يدل على ان تهاون الشركات في

التحري عن النفط واستثماره لم يكن مبعثه فقدان الامكانيات اللازمة لذلك او اية عوامل فنية او اقتصادية اخرى بل كان مبعثه عوامل تتصل بمصالح الشركات التي لم تكن لترغب في توجيه نشاطها في استثمار النفط الى هذه البلاد وبسبب ذلك لم تقم الشركات في استثمار النفط في العراق بالمقياس الذي يتناسب مع مقدار الثروة الطبيعية في بلادنا فمنذ اكتشاف النفط في سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٥٠ لم يزد الانتاج السنوي عن ٦,٥ ملايين طن ولم يأخذ بالنمو بعد ذلك الا ببطء وتحت ضغط بعض الشركات المساهمة وهو حتى في هذا الوقت لا يتناسب مع كميات الاحتياطي الثابت والاستثمار المعقول.

٣- ازاء هذا الوضع المجحف بمصلحة الشعب وازاء كثير من عوامل الغبن في احكام الامتيازات وتطبيقها بما يضمن ويحقق مصلحة الشركات على حساب مصلحة العراق نتيجة لتساهل وتهاون حكومات العهد المباد بحقوق الشعب فان حكومة الثورة جعلت من اول مهامها معالجة هذا الوضع فبدأت بمفاوضة الشركات منذ خريف سنة ١٩٥٨ لتصحيح هذه الامور بما يضمن مصلحة الشعب ومصالح الشركات المشروعة. غير ان الشركات لم تستجب لمطالب العراق العادلة بالرغم من امتداد المفاوضات مدة تزيد على ثلاث سنوات تحلت الحكومة العراقية خلالها بالصبر والناة بقصد الوصول الى اتفاق مرض مع الشركات غير ان هذه الشركات لم تكن لتدرك تطور الاوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في العراق وفي العالم اجمع سواء كان في شؤون النفط او في الشؤون العامة الاخرى مما يجعل احكام تلك الامتيازات غير ذات موضوع بالنسبة لهذه الظروف والاضاع كما جعل الحكومة العراقية بمركز يخولها شرعاً تصحيح تلك الاحكام بوجه يضمن رفع الغبن والاجحاف منها ويكفل للشعب العراقي حقوقه العادلة ولهذا فقد اضطرت وزارة النفط بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٦١ بعد انقطاع المفاوضات على اصدار البيان التالي:

اولاً : كان من اهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة انقاذ الشعب من براثن الاستعمار وانتزاع حقوقه كاملة غير منقوصة والتخلص من كل امر يمس باستقلال العراق السياسي والاقتصادي ورفع الغبن الذي لحق بالوطن نتيجة لتساهل حكام العهد المباد في حقوق الوطن وفي ثروات البلاد وفي عقد الاتفاقيات الجائرة ومنح امتياز النفط للاجنبي جزافاً وتخاضل حكام العهد المباد امام الشركات صاحبة

الامتياز بحيث لم يقتصر الغبن على طبيعة الامتيازات بل شمل تطبيقها الامر الذي فرط بحق الشعب في الاستفادة العادلة من ثروته النفطية واضاع الحق الطبيعي للعراق وبعد قيام الثورة المباركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت حكومة الثورة التي تعمل لمصلحة الشعب بدراسات مستفيضة لاحكام الامتيازات الجائرة لشركات النفط والمشاكل الناجمة عن تطبيقها وقد توصلت الى القضايا التي ينبغي حلها مع الشركات بالمداورات بشكل يؤمن مصلحة الوطن ولا يفرط بحقوق الشعب وحددت هذه القضايا كما يلي:

- ١- احتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق.
 - ٢- طريقة تعيين الاسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط.
 - ٣- الغاء الخصم الذي تتقاضاه الشركات.
 - ٤- تعيين المدراء العراقيين واشراكهم في مجالس ادارة الشركات في لندن واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق.
 - ٥- تعريق وظائف الشركات تدريجياً.
 - ٦- تخلي الشركات عن الاراضي غير المستثمرة تمهيداً لاستفادة العراق منها.
 - ٧- تنازل الشركات عن الغاز الطبيعي الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقوق الغاز الاخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافاً بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياح ثروة العراق بدون مقابل.
 - ٨- ضمان استخدام الناقلات العراقية في نقل النفط العراقي.
 - ٩- وجوب مساهمة العراق فعلاً في رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠% من المجموع العام.
 - ١٠- وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط.
 - ١١- دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق.
 - ١٢- رفع الغبن والضرر الذي أصاب الجانب العراقي بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير الواضحة التفسير.
- ثانياً- ولما كانت حكومة الثورة راغبة في حل مشاكلها مع الشركات واستخلاص حقوق الشعب منها بصورة سلمية وودية وبنية طيبة من جانبها فقد بادرت بدعوة ممثلي شركات النفط منذ تاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٥٨ الى التفاوض واجاد حل عادل للخلافات القائمة ورفع الغبن الذي تضمنته امتيازاتها.

وقد استمرت المفاوضات ولم تنقطع بين الطرفين رغم تغت الشركات حوالي الثلاث سنوات عقد خلالها (٢٨) اجتماعاً مع مقابلات اخرى غيرها حيث تبين بنتيجتها ان شركة النفط لا زالت تفكر بنفس العقلية التصفية الاحتكارية التي دأبت على التفكير بها منذ حصلت على امتيازاتها في العهد المباد ولم تزل غير مدركة لتطور الوضع في العراق او تقدم صناعة النفط، وغير مدركة لحقوق الشعب العادلة. ولقد اتسم موقف الوفد المفاوض العراقي ازاء ذلك بروح الصبر والحكمة والحلم وطول الاناة وبالنيات الطيبة في سير المفاوضات ولكن ذلك لم يجد نفعاً مع الشركات ولم يحملها على تغيير موقفها رغم الجهود المضنية التي بذلها الجانب العراقي فسي تبادل وجهات النظر لاقتناع الشركات بوجوب الاعتراف في حق العراق العادل وتلليل العقبات التي كانت تعترض سبيل المفاوضات، لقد اشرف سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة على الاجتماع الذي عقد بين الوفدين المتفاوضين بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٦٠ في مقره بوزارة الدفاع ووضح سيادته لوفد الشركات المفاوض وجهات النظر العادلة النهائية لحكومة الثورة التي جاءت لخدمة الشعب بشأن المواضيع التي يجري بحثها وطلب سيادة الزعيم الامين من الوفد الاجابة عليها وعدم اطالة المفاوضات ولكن وفد الشركات التمس امهاله بالرجوع الى مجالس ادارتهم ووعد بالعودة بالردود المطلوبة بعد فترة وجيزة.

ثالثاً- وعند عودة الوفد واستئناف المفاوضات الاخيرة تبين بصورة واضحة وجلية بان موقف الشركات من هذه القضايا لم يزل متصفاً بحق العراق وانها تعتمد المماطلة والتسويق بقصد كسب الوقت للتحري وللاستثمار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات لمصلحة الشعب او لوجهة النظر العادلة التي أبداها الجانب العراقي مراراً وتكراراً وكاتما هي صاحبة الحق في الاستفادة من ثروات العراق دون اهل البلاد فهي لا تبدي استعداداً للاستجابة للمطالب المشروعة العادلة التي تقدمت بها الحكومة العراقية، ونظراً لهذا التعمد في اطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتصف الذي يضر بمصلحة العراق فقد اخبر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم وفد الشركات المفاوض في اجتماع يوم ٦ / ٤ / ١٩٦١ بان الشركات لا يمكنها بعد الان التفريط بحقوق الشعب في العراق ولا يمكنها التلاعب بمقراته وعليها ان توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعلياً حتى

يتم التوصل الى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشوكات عن الاستغلال والاحتكار غير المشروع ولقد اتذر سيادة الزعيم الامين الشركات في الوقت نفسه بعدم المماس من قبلها بانتاج النفط او تقليله او بتطويره في الحقول المستثمرة حالياً بأية صورة كانت وبعبس ذلك تقوم حكومة الثورة باتخاذ اجراءات اخرى لضمان مصلحة الجمهورية الخالدة وسوف تذاع وتنتشر محاضر الجلسات على ابناء الشعب ليطلع عليها ويقف بنفسه على مدى تصف الشركات واصرارها على الماضي في احتكارها وتجاهلها حق العراقي المشروع الذي طالب به الوفد العراقي في سير المفاوضات بنيات طيبة وبكثير من الحلم والصبر لضمان حق العراق الذي لا يضيع مطلقاً.

رابعاً- وتود الحكومة العراقية ان تعلن بهذه المناسبة بانها تلتزم بالعهود والمواثيق ولكن وفق مصلحة الوطن وانها تأسف للموقف المتصف المخجل من قبل شركات النفط الاحتكارية وتماديها مدة ثلاث سنوات في المراوغة واطالة المفاوضات دون جدوى واصرارها على ضياع حق العراق رغم النيات الطيبة والصبر والحكمة وطول الاناة التي أبداها الجانب العراقي صاحب الحق المشروع في المفاوضات وتود الحكومة العراقية ان تعلن بان الشركات سوف تكون هي الخاسرة اذا أصرت على عدم الاستجابة الى مطالب العراق العادلة. وما لم تبدل هذه الشركات موقفها التصفي وتنصاع الى الحق المشروع فان حكومة الثورة المباركة سوف تضطر لمعالجة الامور بما يضمن حق الشعب الذي تحرر بثورة ١٤ تموز المباركة ولن يضط حقه بعد الثورة الخالدة مطلقاً وقد صممت الجمهورية العراقية الخالدة على الدفاع عن حقوقها وعلى ضمان سلامتها وحريتها والتغلب على الاستعمار وكيد الكائدين.

١- وبالرغم من هذا فقد استؤنفت المفاوضات مرة اخرى بين الجانب العراقي وبين الشركات بناء على طلب من الشركات باستئنافها وموافقة الجانب العراقي على ذلك غير ان الشركات في هذه المرة كذلك تجاهلت مطالب العراق العادلة وتصدت قطع المفاوضات الامر الذي اضطر وزارة النفط على اصدار بيانها المؤرخ ١٧ / ١٠ / ١٩٦١ عن مفاوضات النفط وكما يلي:

أولاً- كانت هذه الوزارة قد أوضحت في بيانها الصادر بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٦١ المطالبات العادلة التي تقدم بها الجانب العراقي خلال المفاوضات المباركة في ١٤ / تموز / ١٩٥٨ كما أوضحت بان موقف الشركات التصفي لم يتبدل وان الشركات تصدت التسويق والمماثلة بقصد كسب الوقت للتحري والاستثمار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات لمصلحة الشعب ودون مراعاة وجهات النظر العادلة التي أبداه الجانب العراقي.

وبالنظر للتعمد في اطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق ضرراً بليغاً فقد أخبر سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم الشركات بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٦١ بان الشركات لا يمكنها الاستمرار على التفريط او التلاعب بحقوق الشعب بعد الان وان عليها ان توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعلياً حتى يتم التوصل الى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاحتكار والاستغلال غير المشروع.

ثانياً- وفي شهر حزيران الماضي تقدمت الشركات بطلب لاستئناف المفاوضات وأشارت الى انها اتخذت الاجراءات اللازمة لتغيير اعضاء وفدها للمفاوض وان هذا الوفد سيكون مزوداً بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع الموقوفة جميعاً وعلى هذا الأساس فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين بتاريخ ٢٤ / ٨ / ١٩٦١ وعقدت ثلاثة اجتماعات وقد طلب وفد الشركات في الاجتماع الثالث المنعقد بتاريخ ٢٨ / ٨ / ١٩٦١ اعطاء مهلة تتراوح بين الثلاثة والاربعة اسابيع ليتسنى له العودة الى لندن لدراسة مطالبات الحكومة النهائية مع المعنيين هناك ثم اعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيداً لعودة الوفد الى بغداد لاستئناف المفاوضات ثانياً مشيرين الى انهم يأملون ان تلبي مذكراتهم طلبات الحكومة. وبتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمت الشركات بمذكراتها التي لم تتضمن سوى ابراز وجهة نظرها في عدم تلبية طلبات الحكومة العادلة متذرة بمعاذير واهية لا يمكن الأخذ بها نظراً لما تضمنته من مغالطات وادعاءات لا تنطلي على المفاوض العراقي الذي صبر طويلاً بقصد التوصل الى نتيجة عادلة واستخلاص حق الشعب. وبعد ان عقدت ثلاثة اجتماعات في المفاوضات الأخيرة كان آخرها الاجتماع المنعقد مساء يوم الاربعاء الموافق ١١ -

١٠- ١٩٦١ تبين إصرار وفد الشركات على عدم الاستجابة لمطالب العراق العادلة وبصورة خاصة الأمور الرئيسية منها كمساهمة العراق بحصة ٢٠% مع الشركات وزيادة العوائد للعراق من الأرباح بأكثر من ٥٠% وأن الشركات ترى أن التسليم بذلك هو ضرب من المستحيلات كما ترى أن هذين المطلبين الرئيسيين ليسا من الحقوق المشروعة أي أن مشاركة العراق بالحصص مع الشركات وزيادة عوائد الأرباح التي تصيب العراق لا يمكن التسليم بها مطلقاً مع أن الشركة بذلك تخالف نصوص الاتفاقيات التي تتضمن حق العراق كما هو واضح من نص المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠ التي جاء فيها تحت عنوان "ما بين الرافدين" ما يلي "لقد تم الاتفاق باته في حالة تكوين شركة نلفط خاصة بالشكل المار الذكر فاته سيسمح للحكومة الوطنية أو المصالح الأخرى- إذا رغبت في ذلك- في أن تساهم بنسبة ٢٠% من المال الخاص بتلك الشركة". وقد نص على هذه المشاركة كذلك في صلب اتفاقية الامتيازات المعقودة بين العراق والشركات المعنية. وأن المطلب الثاني (وهو زيادة عوائد العراق من الأرباح) أصبح قاعدة أساسية في الامتيازات التي تعدها الشركات في جميع أنحاء العالم وبالنظر لتطور الزمن ووعي الشعوب ومطالباتها بحقوقها المشروعة ولكن الشركات الاحتكارية تنكر على العراق هذا الحق أيضاً وهي ترغب أن تستمر بأساليب المراوغة في مفاوضاتها وعدم التسليم بأي مطلب رئيسي مشروع للعراق الأمر الذي تسبب عنه انقطاع هذه المفاوضات وتوقفها دون التوصل إلى نتيجة مرضية.

ثالثاً- أن الحكومة العراقية تعلن بانها تتمسك بحق العراق المشروع ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقاً وانها ازاء موقف الشركات التصفي الذي يضر بمصلحة الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة ترى نفسها بعد هذه المفاوضات الطويلة ملزمة باتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقاً للقوانين دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة.

٥- لقد أعلنت الثورة مراراً منذ سنة ١٩٥٨ عن حرصها على ضمان سلامة استخراج النفط وتجهيزه للأسواق التي باع فيها كما أعلنت بانها في الوقت نفسه ستعمل على حماية مصالحها القومية العليا واستمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والدولي معاً على أساس المنافع المتبادلة والمتكافئة مع نوي العلاقة.

ونظراً لعدم استجابة الشركات لحق العراق الشرعي العادل عن طريق المفاوضات المباشرة معها ونظراً لاصرارها على التمسك بهنود جائرة هي أشبه بعقود اذعان فرضها الاستعمار والاستغلال على بلادنا عن طريق رجال العهد المباد.

ولهذا فإن حكومة الثورة بعد مفاوضات دامت أكثر من ثلاث سنوات ترى نفسها ملزمة باتباع الطرق الشرعية الأخرى لحماية حق الشعب في وطنه وفي نفطه وثروته وبطريقة عادلة وبعد ان درست بدقة موضوع المناطق المشمولة بالامتياز قررت ان تبدأ في هذه المرحلة برفع الغبن والاجحاف الذي يتضمنه هذا الموضوع وقد لاحظت بانه لو سبق ان اتبعت بمقاولات الامتياز الاحكام الاعتيادية المبنية على العدل والتكافؤ بالنص على التنازل عن الأراضي المشمولة بمنطقة الامتياز تدريجياً خلال فترات متعاقبة فإن الشركات صاحبة الامتياز بعد ان مر على امتيازاتها مدة طويلة تتراوح بين ٢٣-٣٦ سنة ما كان لها ان تحتفظ الان بغير المناطق المستثمرة التي يصدر منها النفط فعلاً وعليه يجب الأخذ بهذا المبدأ فهو حق شرعي للعراق إذ ان استمرار الشركات على الاحتفاظ بمساحات شاسعة دون ان يجري التحري فيها ودون ان يستثمر نفطها فعلاً يتضمن غبناً فاحشاً يجب ازالته وان للعراق كل الحق بازالته وذلك بتصحيح وضع المناطق التي للشركات ان تعمل فيها كما لو كانت قد اتبعت بشلتها قواعد التنازل العادلة أي بتحديد المناطق المستثمرة من قبلها والمصدرة للنفط فعلاً وهي مناطق تحتوي على احتياطي عظيم من النفط يؤمن للشركات استمرار انتاجها الحالي كما يؤمن لها النمو والتوسع في هذا الانتاج بنسبة كبيرة جداً ولمدة طويلة. ولذلك فقد شرع هذا القانون الذي يحقق مطلباً هاماً وعادلاً من مطالب ابناء الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة فيما يتعلق بالثروة النفطية دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة.

وتكمن أهمية القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في انه مكسب وجه لأول مرة في تاريخ العراق ضربة إلى الاحتكارات النفطية العالمية أولاً وكذلك منح العراق حق ممارسة سيادته الوطنية على جميع اراضيهِ ثانياً ، وانه خطوة . جزئية نحو التأميم الكامل للثروة العراقية وتصفية آثار التبعية الاقتصادية ثلثاً .

واتجهت الثورة إلى تصفية الجهاز الفني الاجنبي في مصفى الدورة وهو المصفى الرئيس الذي يعتمد عليه في تجهيز منتجات النفط والدهون في الجمهورية

العراقية والتوسع في انتاج النفط العراقي حيث اعدت التصاميم لرفع انتاج حقول البصرة إلى (٢٢) مليون طن سنوياً اعتباراً من عام ١٩٦١ (١) .

وكانت الغاية من هذا القانون تجريد الشركات من جميع الأراضي التي لم تستخدم بعد في انتاج النفط . ويعني تنفيذه تجريد الشركات من نسبة قدرها ٩٩,٥ بالمئة من حقوق التنقيب المعطاة للشركات بموجب اتفاقات النفط .

ورحبت جماهير الشعب بالقانون ووصفته بأنه نصر عظيم على شركات النفط ، لأنه حل مشكلة منطقة الامتياز . غير ان نقاط الخلاف الأخرى بقيت من دون حل . وكان قاسم يحرص على ان يعلق أنه ربح قضيته وقد ظهر ذلك عندما أعلن للشعب "بأن للمفاوضات قد قطعت وان القانون رقم (٨٠) أعاد إلى العراق حقوقه " (٢) .

وقد وصف ناجي طالب القانون رقم ٨٠ بأنه ثورة بحد ذاته (٣) ووصفه الباحث خليل ابراهيم حسين بأنه أول عمل ثوري بعد تأميم قناة السويس (٤) .

أما خبير النفط عبد الله الطريفي ، فقد وصفه بأنه عمل وطني عظيم ، وان الاوساط الغربية عملت على احتوائه وعدم السماح له بالانتشار (٥) . وذكرت مجلة المصور المصرية في (١٩ اب ١٩٦٦) أنه اخطر قانون صدر في تاريخ صناعة النفط منذ استخراجه في العراق . أما السفير البريطاني في العراق (تريفلان) فقد كتب يقول : " ان قاسم لم يعمل أية خدمة لبلاده وان تلك السياسة كانت سبباً مباشراً في ركود الانتاج وفقدان العراق الملايين من الباونات سنوياً من عوائده التي كان من الممكن الحصول عليها لو ان قاسم تعامل بشكل عقلاني مع الشركة " (٦) .

ووصفته مصادر غربية أخرى بأنه صفقة شديدة ومهينة للشركات واحد المنجزات التي لا تتكرر (٧) .

(١) محمد كاظم علي ، المصدر السابق ص ١٢٠ .

(٢) خنوري ، المصدر السابق ص ٢٢٥ .

(٣) ناجي طالب ، مقابلة معه اجراها الدكتور علاء جاسم الحربي ، في ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ .

(٤) خليل ابراهيم حسين ، مقابلة معه في ٣٠ / ١ / ٢٠٠١ .

(٥) ابراهيم علاوي ، البترول العراقي والتحرر الوطني ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٢١١ .

(٦) Trevelyan , Middle East in Revolution, London , 1970 . p . 181 .

(٧) اسامة عبد الرحمن الدوري ، تطور السياسة النفطية ، ص ٢٦٦ - ٢٦٩ .

وقد دافع راديو لندن والصحافة البريطانية عن الشركات بعد صدور القاتون وتوقعت الفابنتشيل تايمز Financial Times ان الشركات قد تلجأ إلى حماية مصالحها إذا ما عهت الحكومة العراقية إلى شركات أخرى باستغلال المناطق التي استولت عليها الحكومة العراقية ، منها مقاضاة تلك الشركات وقالت التايمز : " ان القاتون من اعنف الضربات التي وجهت إلى الشركات " وحاولت تشويه موقف العراق ونكرت ان التشريع حلقة من عملية وطنية معتمرة . وقال راديو موسكو ان القاتون جاء رداً على تصف الشركات وانه يستجيب للمصلحة الوطنية العراقية وان الأحداث برهنت ان العراقيين يستطيعون تطوير صناعتهم بأنفسهم^(١).

الأحزاب السياسية ونظام الحكم

شهد عام ١٩٦١ ، نشاطاً واضحاً للأحزاب السياسية باتجاه الدعوة لانتهاء مرحلة الانتقال واتسحاب العسكريين من السلطة لتحل بدلهم حكومة مدنية ائتلافية تضم ممثلين من الأحزاب السياسية حسبما كان متفقاً عليه قبل الثورة . كما نشطت الأحزاب من جانبها في المطالبة بانتهاء الاحكام العرفية واقامة نظام ديمقراطي والدعوة لبعث الحياة الحزبية والحريات العامة واقامة مؤسسات ديمقراطية واعلان الدستور الدائم للجمهورية العراقية^(٢).

وقد أخذت تلك الدعوات اتجاهات مختلفة كالكتلية في الصحف أو النشرات الخاصة للأحزاب ، ووصلت في بعض الأحيان إلى المجاهرة بمعارضة السلطة. ويعزى ذلك إلى ادراك هذه الأحزاب حقيقة النظام واستمرار انحراف القائمين عليه عن أهداف ثورة ١٤ تموز وابتعاده عن النهج القومي وتماديه في مساندة القوى الشيوعية والشعبوية وخاصة بعد حركة الموصل القومية في آذار ١٩٥٩ واعداد الضباط القوميين في ايلول ١٩٥٩ .

(١) جريدة الثورة في ١٥ كانون الأول ١٩٦١ .

(٢) انظر المقالات الانتحالية التي كتبت في جريدة الأهالي في شباط وآذار ١٩٦١ ؛ نضال البعث ،

وعن موضوع نقل السلطة إلى المدنيين وعودة البلاد إلى الوضع الطبيعي
وموقف السلطة من ذلك ندرج في أدناه نص التقرير الذي كتبته مديرية الأمن في ٣ / ٦ / ١٩٦١ .

الجمهورية العراقية ١٩٦١
وزارة الداخلية
مديرية الأمن العامة
العدد / ٣٩١
التاريخ ٣ / ٦ / ١٩٦١
تقرير خاص

الموضوع / الرأي العام

لقد دار حديث جدي على مستوى عال من الصراحة بين كبار المحامين
العاملين في حقل السياسة العامة والذين سبق لهم العمل في الميلدين الحزبية في
العراق ممن لهم قصب السبق فيها وقد تميز هذا الحديث بطابع الصداقة والاخوة
بسبب ارتباط الحاضرين بها على الرغم من بعد وجهات النظر واختلافها بينهم
ويتلخص هذا الحديث بالاسئلة الآتية والاجابة عليها :-

١ - السؤال الأول

لقد ولدت الثورة المباركة وصار لهيبها ينير الطريق لابناء الشعب في كل مكان
وقد استمر هذا اللهب يندفع إلى الأمام لقيم الحياة في هذه البلاد إلا أننا شاهدنا أن
بعض الأحزاب وفي طليعتهم الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب
البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال أخذت تحاول اقناع الشعب بأنهم اشد
حفاظاً وحرصاً على مصالحه فيما إذا اطلقت يدهم لقيادة الثورة وانتزاع السلطة من
قادتها ولو فرضنا جدلاً أن قدر لهم الاستيلاء على السلطة لا سمح الله فماذا
تتصورون النتيجة الحتمية لذلك .

الجواب

الواقع أننا في بداية الثورة ما كنا نعرف شيئاً عن اهدافها وما كنا نعرف شيئاً
عن حقيقتها ولا عن حقيقة مفجرها ولكن كلما عرفناه في حينه هو وجود التناقض
الكبير بين تفكير قادتها أو المنسوين إليها أو المتطفلين عليها حيث وجدنا زعامات
متنافرة مبعثرة هنا وهناك وكنا لا ندري كيف يمكن الجمع بين هذه الزعامات
المتناثرة التي أدت إلى طمس وجه الثورة المشرق وتشويه حقيقة اهدافها الواضحة
سواء كان ذلك في سياستها الداخلية أم في سياستها الخارجية .

أضف إلى كل ذلك فإن بعض الزعماء المتطفلين على الثورة سواء كانوا من الضباط أو من الأحزاب الأخرى قد اجمعوا عن تأييدهم لها على الرغم من أنهم أبعد الناس عنها ولكن حين علمنا بأن الثورة المباركة تخضع إلى إرادة الزعيم عبد الكريم قاسم الذي يقبض على مصالح أبناء الشعب بيد من حديد وحين علمنا بشخصية مفجرها وقائدها أدركنا بعد ذلك أن الأسباب التي حملت إلى احجام هؤلاء الساسة من ادعاء الزعامات الفارغة كانت لا تخرج عن نطاق المصالح الشخصية وكان كامل الجادرجي خير مثال على ذلك . إذ أن هذا الرجل كان يرى في نفسه زعيماً ما بعده زعيم وقائداً ما بعده قائد وكان طبيعياً أن لا يؤمن بهذه الثورة ولا يؤمن بمفجرها الزعيم عبد الكريم قاسم وشأنه في ذلك شأن أولئك الآخرين من قادة الأحزاب والهيئات الأخرى ولهذا فقد بادر منذ اللحظة الأولى إلى خلق المتاعب والعراقيل بوجه الثورة وبوجه مفجرها بالذات إلا إنه فشل كما فشل غيره وظل وجهه مسوداً كوجوه الآخرين الطامعين منهم وغير الطامعين إلى ابد الابدین وذلك بفضل دهاء الزعيم وحكمته وعبقريته الفذة التي عرت هذا الرجل وامثاله من الرجال ادعاء الزعامات السياسية الفارغة المقنعة بلباس الوطنية الفضفاض .

٢ - السؤال الثاني

إذن ماذا يقال عن كامل الجادرجي أو غيره من هؤلاء الدجالين اصحاب هذه الزعامات السياسية الفارغة في الاوساط الشعبية بالوقت الحاضر ؟ .
الجواب

اتنا قد عرفنا كامل الجادرجي قبل الثورة المباركة كما عرفنا غيره يوم كنا نعمل وایاهم في الحقل الوطني نقارع الاستعمار ونتحدى جبروت نوري السعيد وكان خلاصة ما عرفناه عنه ما يأتي:-

إنه رجل مراوغ وخداع يعمل لمصالحه الخاصة ويفرض زعامته الفارغة على أبناء الشعب مستغلاً المناسبات الوطنية في تلك الوقت وكان يتكلم أكثر مما يعمل وهو فوق هذا وذلك يحب شخصيته حبا جماً ويتبجح بلخلاقه ومواهبه وقد ظهر لنا جلياً حين وجدناه يعمل من أجل نصره الشيوعيين وتقوية مركزهم في الحزب بحيث اضطر أكثر المخلصين العاملين في الحزب أن يتخلوا عنه وينسحبوا منه ولكن ما كان في مقدورهم ايضاح ذلك وكان قولهم في هذا الصدد مردوداً في حينه إذ أن الرأي العام العراقي كان لا يتقبل ذلك .

ولكن الثورة المباركة قد عرت هذا الرجل تعرية تامة كما عرت غيره من الرجال الآخرين فكشفت القناع عن وجهه الاسود وعن نفسيته الخبيثة ويصح لنا بعد ذلك أن نقول عنه بأن الموماً إليه أصبح رجلاً تافهاً تماماً كغيره من توافه الرجال ولربما هذا اللفظ أكثر انطباقاً عليه من الالفاظ الأخرى فهو لا يحتاج إلى أي دليل أو برهان ولو قدر لهذا الرجل التافه لا سامح الله أن يستولي على السلطة لكان الوضع غير ما كان عليه الآن وكان الويل كل الويل لهذا البلد الامين والى اهله الكرام .

٣ - السؤال الثالث

هل كان من المعقول جداً أن تسلم السلطة أولاً إلى كامل الجارجي والى امثاله من زعماء الأحزاب المخضرمين منهم وغير المخضرمين ويعود رجال الثورة الاشواوس إلى ثكناتهم وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن حمايتهم وكيف يمكن ضمان حريتهم وهم اولئك الابطال الذين فجروا ثورة تموز الكبرى وعلى رأسهم البطل العملاق عبد الكريم قاسم .

الجواب

الواقع إنه سؤال غريب لا يمكن الاجابة عليه بسهولة وبساطة وبصرامة إلا في جو من الصداقة والكتمان ولا شك فإن الزعماء الذين تم تعيينهم سوف يحتكرون السلطة لأنفسهم وسوف يستأثرون بها كما أنهم سوف يقومون بتحويل هذه الثورة تحويراً تاماً بحيث تنسجم مع مصالحهم الشخصية ومنافعهم الذاتية وعند ذاك سوف تنطمس معالم هذه الثورة المجيدة وتمحى اثارها وكان لابد لهؤلاء الساسة المخضرمين في سبيل الاستئثار بالحكم أن يحاولوا فرض الرقابة على رجال الثورة وقادتها الكرماء وإن يحاولوا القضاء عليهم أو التخلص منهم في النهاية ونتيجة لهذا الوضع سوف يحتدم الصراع بين طبقتين طبقة وطنية ثائرة وطبقة رجعية وحزبية مستأثرة ولربما كان يؤدي هذا الصراع إلى ثورة جديدة تقوم على قلع الحكم من جديد والقضاء على هذه الطبقة المستأثرة وذلك لحماية الشعب وحماية الثورة من جديد ولربما يفلت زمام الأمر من كلا الطبقتين.

ولكن كل هذه الاحتمالات كانت تدور في خلد مفجر الثورة الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم وقد عرف بعبقريته وحكمته ودهائه ومهارته كل شيء وينهي كل شيء من دون الاضرار بالمصلحة العامة ونحن والحمد لله نعيش الآن في ظل الثورة وفي ظل الطمأنينة والسلام وفي بحبوحة من العيش الرغيد .

٤ - السؤال الرابع

ما هو مركز الأحزاب المعارضة الأخرى وما هي مقدار قوتها وتأثيرها على الرأي العام سواء كانت منفردة أو مجتمعة أو متحدة في جبهة واحدة ؟
الجواب

الواقع أن العراق يجتاز مرحلة كبيرة من مراحل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقد ادرك الشعب عموماً بهذه المراحل البناءة وقد تبين له مقدار حوص مفجر الثورة على مصالحه وعلى استقلال بلاده في الدرجة الأولى وصار في مقدور كل فرد من أفراد الشعب بما فيهم رجل الشارع أن يتلمس هذا التقدم والازدهار وإن يشعر بالرفاه والسعادة وصار من الصعب في مكان أن يثق هذا الشعب بزعيم آخر غير زعيمه عبد الكريم قاسم وفاتدا غير فاقده عبد الكريم قاسم ونظرتهم إلى الأحزاب أصبحت نظرة احتقار واستهزاء . لا يرجون منهم خيراً ولكن عرفوا أيضاً ما حققته هذه الأحزاب لهم هو الدس والتفرقة وثنق الصفوف على حسابهم وهم الآن ينطلقون بعين الحب والوفاء إلى جمهوريتهم والى زعيمهم الامين عبد الكريم قاسم .
يرجى التفضل بالاطلاع .

العقيد

عبد المجيد جليل
مدير الأمن العام

العراق وجنوب افريقيا

صرح الأستاذ هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية أن حكومة الجمهورية العراقية لن تعترف بحكومة اتحاد جنوب افريقيا بعد أن اعلن النظام الجمهوري في الاتحاد المذكور كما إنها لم تعترف بالحكومات السابقة لاتحاد جنوب افريقيا من قبل .

وقال سيادته ردا على سؤال لوكالة الانباء العراقية بشأن موقف الجمهورية العراقية من النظام الجديد في اتحاد جنوب افريقيا ، إن السبب الرئيس لعدم اعترافنا باتحاد جنوب افريقيا هو اصرارها على اتباع سياسة التمييز العنصري كجزء من سياستها العنوائية ضد سكان البلاد الاصليين . واضاف أن حكومة الجمهورية

العراقية التي استتكرت المجازر الرهيبة التي نظمتهها حكومة اتحاد جنوب افريقيا ضد ابناء الشعب من الملونين ترى في أساليب الحكومة المذكورة تحديا لايسط مبادئ حقوق الإنسان علاوة على تحديها للرأي العام العالمي.

وقال السيد هاشم جواد أن حكومة الجمهورية العراقية وهي التي اختطت لنفسها طريق الحرية والمساواة والتآخي بين كافة القوميات بعد ثورة ١٤ تموز التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم اتما تشجب اسلوب الحكم في اتحاد جنوب افريقيا المنافي للإسكانية والديمقراطية وتكرر اعلانها لموقفها إلى جانب ابناء الشعب الملونين في اتحاد جنوب افريقيا المضطهدين المكافحين بصبر وجلد في سبيل حريتهم .

واختتم السيد هاشم جواد تصريحه لوكالة الانباء العراقية فأعرب عن ثقته أن ابناء اتحاد جنوب افريقيا من الملونين سيكون النصر حليفهم في النهاية وسينالون حريتهم كما نالها ابناء شعوب أخرى في شتى اتحاء العالم ^(١) .

قانون اعمار مساجد مديرية الاوقاف العامة

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثامن من شهر مارس ١٩٦١ على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ ، الخاص باعمار مساجد مديرية الاوقاف العامة، وفيما يأتي نص القانون .

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وبناء على ما عرضه الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي :-

المادة الأولى - تخصص خمس مئة ألف دينار لإعادة بناء المساجد المضبوطة الخبرة ، التي تقرر مديرية الاوقاف العامة تجديدها بتصديق الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) .

(١) جريدة الثورة ، في ٤ / ٦ / ١٩٦١ .

المادة الثانية - يكون هذا المبلغ قرصاً لمديرية الاوقاف العامة من الامانات الثابتة المتكونة من بدلات استملاك الاوقاف المضبوطة وبدلات استبدالها ، من غير " فائدة " يسترد من فضلة الواردات .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثامن من شهر مايس ١٩٦١ .

وجاء في الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون ما يأتي :-

ورثت الجمهورية العراقية من العهد الملكي المباد تركة ثقيلة من الخراب الذي شمل مرافق البلاد عامة ، والمساجد خاصة .

وقد جهدت مديرية الاوقاف العامة - منذ اتبناق الجمهورية في ١٤ تموز ١٩٥٨ - في اصلاح مساجدها وصيانتها وتجديدها ، فاتفقت عليها خلال ثلاثين شهراً (٣٣٥,٠٠٠) الف دينار ، وهو كل ما استطاعت توفيره من الاموال لانفاقه في سبيل هذه الغاية النبيلة .

ولما كانت المساجد الخبرة التي ينبغي تجديدها لاثهارها بالمظهر اللائق بها كبيرة العدد ، وليس في صندوق الاوقاف وفر يمكن من ذلك فقد لزم أن تستعرض مديرية الاوقاف العامة من اماتها الثابتة المتكونة من بدلات استملاك الاوقاف المضبوطة وبدلات استبدالها أكبر مبلغ ميسور ليتسنى لها الاستمرار في النهج الذي اختطته لتعمير بيوت الله^(١).

استقالة فؤاد عارف

كان فؤاد عارف قد عُين وزيراً للدولة. وبعد اعفاء وزير الزراعة هديب الحاج حمود من منصبه أنيطت الوزارة (الزراعة) وكالة بوزير الشؤون الاجتماعية عبد الوهاب الأمين وبعد اعفاء عبد الوهاب الأمين من منصبه بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٦٠ أسندت وزارة الزراعة وكالة إلى فؤاد عارف اضافة لمنصبه وزيراً للدولة. وكان مقرباً عند عبد الكريم قاسم وموضع ثقته يستشير به ويأخذ برأيه في كل ما

(١) القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ - ١٩٣ .

يتعلق بالشؤون الكردية. وعرف عن عارف معارضته للشيوخيين ومحاكمات المهداوي ومحاولات عبد الكريم قاسم احداث التفرقة بين العشائر الكردية ولكن بعد اندلاع الحركة الكردية وجد ان عبد الكريم قاسم قد أخذ يتغير عليه ويحاذر من طرح الأمور المتعلقة بالقضية الكردية بحضوره ويشكك به لالتقائه بالوفود الكردية بصفتها وكيلاً لوزير الزراعة حتى ان عبد الكريم قاسم خاطبه في احدى المرات قائلاً "لقد أنهيت الشيخ محمد العريبي في الجنوب والآن جاء دور انتهاء الشيوخ والاغوات في الشمال" وأخذ عبد الكريم قاسم يقرب بعض رؤساء العشائر ليضرب بهم العشائر الأخرى المعارضة لحكمه ولقاتنون الاصلاح الزراعي ثم جاء اتهام عبد الكريم قاسم للحركة الكردية بأنها مدعومة من بريطانيا والولايات المتحدة لتزيد التباعد بين رئيس الوزراء ووزيره خاصة بعد ان اطلع عبد الكريم قاسم على تقارير تفيد ان الوزير يجتمع مع ابراهيم احمد وغيره من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الأمر الذي دفع الوزير لتقديم استقالته من منصبه فأسندت وزار الزراعة في ١٤ مايس ١٩٦١ إلى عادل جلال.

وعن استقالته يذكر فؤاد عارف

"قررت الاستقالة عن قناعة تامة كتبت كتاباً شديداً للهجة وأذكر ان السيد ميرحاج رحمه الله جاعني وحدثني بلهجة معاتبة قائلاً بأن أخوتي الكرد تهدم دورهم على رؤوسهم وأنا جالس هنا لا أحرك ساكناً فأطلعتني على طلب استقالتي فنهض وقبلني ثم زارني السيد حسن رفعت الذي كان وزيراً للإسكان وأعلمته بقراري في الاستقالة فأبدى بدوره رغبته في الاستقالة وقال اريد ان استقيل معك فقلت تفضل ضع توقيعك إلى جانب توقيعني على هذه الاستقالة فقرأ نص استقالتي ورفض التوقيع في أول الأمر بحجة إنها شديدة اللهجة قلت طيب اذهب واكتب أي نص تختاره أنا للاستقالة وسأوقع أنا عليه معك وفعلاً كتب نصاً آخر ووقعت عليه معه دون ان اقم ما كتب إذ اكتفيت ان يكون النص نص استقالة. وأخذت الطلب وذهبت إلى مقر عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع وكنت منفعلاً وهناك أخبرني المكتب الخارجي للزعيم انه غير موجود. وكان المكتب في غرفة تؤدي إلى غرفته وكان حسن رفعت معي وقد تأخرنا كثيراً وقال هيا نذهب ثم نعود فأبيت وبقيت في مكاني حتى اضطر عبد الكريم قاسم إلى الخروج من غرفته وقبلني وجلس في جاتبي وقال ماذا علي ان افعل؟ قلت لن أكلمك في شيء ولا شيء عندي لأحدثك عنه... قرأ عبد الكريم قاسم

الاستقالة وقال هل هي مقترحات حتى تحمل أكثر من توقيع؟ هل هي مذكرة؟ قلت طيب اشطب اسم حسن رفعت واعتبرها استقالتي الشخصية وليقدم حسن رفعت استقالته فيما بعد

حاول عبد الكريم قاسم ان يثنيني عن رغبتني في الاستقالة فكنت مصراً وغادرته إلى البيت ولم اذهب إلى الوزارة في اليوم التالي وفوجئت بإرسال وكيل الوزارة بعض الاوراق الخاصة بالوزارة للتوقيع عليها وفهمت فيما بعد ان عبد الكريم قاسم كان قد أمر بذلك واخبر الوكيل من طريق مكتبه بأنني مصاب بوعكة ويمكن ان أرى اعمال الوزارة في البيت بضعة ايام على أمل من عبد الكريم قاسم ان أغير رأبي ولكنني واصلت اصراري من دون تردد على ان استقيل... واتصل بي عبد الكريم قاسم وطلب مني زيارته فامتنعت وطلب ان يزورني هو بنفسه في داري قلت لن افتح لك الباب ما لم توافق على الاستقالة فوافق ثم زرتة ودعاني إلى الغداء وكان آخر جلسة يشوبها الصمت وعنوان النهاية بيني وبينه بعد صداقة امتدت ثلاثين عاماً فقد كنا اصدقاء دراسة وهكذا كانت قصة استقالتي ولكن حسن رفعت لم يستقل^(١) ولم نعثر على نص استقالة فؤاد عارف.

وقال الاستاذ فؤاد عارف أيضاً انه نصح عبد الكريم قاسم بعدم التسرع بمعالجة الموقف عسكرياً مع الكرد لأن كل ما يصل من اخبار عن تمرد الكرد ليس صحيحاً. وقد أكد ذلك مدير الامن العام عبد المجيد جليل. إلا ان عبد الكريم قاسم لم يصدق ذلك وقال له (أنت نائم ورجليك في الشمس). كما ان متصرف اربيل علاء الدين محمود أكد عدم وجود تمرد وعصيان وقد اقترح وزير الصحة محمد الشواف على عبد الكريم قاسم ان يذهب هو - الشواف - وعدد من الوزراء إلى الشمال لمعرفة الحقيقة. إلا ان قاسم رفض. فقد كان يستمع إلى ما تقوله له بطانة السوء التي كانت محيطة به وبخاصة الشيوعيين الذين كان يكرههم الملا مصطفى البارزاني.

لقد كان قاسم يكره كل شخص صاحب نفوذ ومحترم. وهذا هو الذي دفعه لمحاربة البارزاني، لأنه يريد ان يبقى وحده الرجل المتنفذ في البلاد. فقد قال لي انه قضى على الاقطاع في الجنوب وسيقضي عليه في الشمال. مع العلم ان عائلة

(١) منكرات فؤاد عارف ص ٢٥٢.

البارزاتي لم تكن تملك الأراضي كما هو الحال بالنسبة لشيوخ الجنوب. وان ولاء الكرد للبارزاتي ليس كولاء الفلاح في الجنوب لشيخ عشيرته. لقد كان عبد الكريم قاسم في بداية الثورة انساناً طيباً ورحوماً ورائعاً. لكنه بدأ يتغير بمرور الزمن. ولم يعد يستمع لنصيحة أحد. وقد قلت له أنا وزير في وزارتك التي اريد لها النجاح في سياستها. كما اني زميلك في الكلية العسكرية وليس من المعقول ان لا اقدم لك النصيحة الجيدة. وان الرسول محمد (ص) له صحابة أما أنت فلم يعد لك أصحاب وقد قال ذات يوم ان عدم موته بعد محاولة الاغتيال بالرغم من كثرة الرصاص الذي اصاب جسمه، فإن هذا يعني انه صاحب رسالة. ولا بد ان ينجزها ويبدو انه تصور ان ما يقوم به من اعمال يأتيه عن طريق وحي. كل هذا دفعني للاستقالة^(١).

قانون تملك الاجنبي العقار في العراق

صادق مجلس الوزراء في الحادي والثلاثين من شهر ايار ١٩٦١ على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦١ والخاص بتملك الاجنبي العقار في العراق . وقد تضمن القانون ، عشرين مادة ، جاء في الأولى ما يأتي : يعامل الاجنبي في حق الملكية وفي المعاملات التصرفية التي ترد على العقار بما يعامل به العراقي في بلد ذلك الاجنبي وفقاً لقاعدة المقابلة بالمثل فلا يجوز أن يملك من العقار في العراق إلا ما يجوز أن يملكه العراقي في ذلك البلد من حيث النوع والمساحة والموقع والاستعمال ووفقاً لما نص عليه في هذا القانون ، وتضع وزارة العدل تعليمات بقواعد المقابلة بالمثل . أما المادة الثانية فقد خولت مجلس الوزراء صلاحية أن يقيد حق الاجنبي في ملكية العقار الواقع في العراق طبقاً لاحكام هذا القانون بناء على ظروف طارئة أو بناءً على مقتضيات المصلحة العامة أو المعاملة بالمثل وله في سبيل ذلك وقف تسجيل العقار باسم الاجنبي مدة قيام السبب الذي دعا إلى ذلك .

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور هذا القانون :

قضت المادة (١٥١) من نظام الطابو رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ على أنه لا يسجل العقار أو أي حق مرتب عليه في الطابو باسم الاجنبي إلا بالاستناد إلى نص في

(١) مقابلة مع الاستاذ فؤاد عارف اجراها الدكتور علاء جاسم محمد الحربي في ١٥ / ١١ / ٢٠٠٤ .

قانون أو معاهدة مصدقة بقانون ، وحيث أن موضوع تملك الاجنبي العقار في العراق لم ينظمه قانون خاص ، فقد أصبح من الضروري إصدار تشريع ينظم الأمور المتعلقة بتملك الاجنبي العقار في العراق وما يرد عليه من معاملات تصرفية وتأميناً لذلك أعدت هذه اللاحة ^(١) .

الدعوة لاستعادة الكويت

تشير الدلائل التاريخية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية إلى أن الكويت يشكل مسارها التاريخي جزءاً من تاريخ العراق ، منذ ظهور أول نشاط للانسان العراقي القديم. وهذا الارتباط أوضحته بالدليل القاطع الذي لا يقبل النقاش والجدل التنقيبات الاثرية والوثائق العربية والاجنبية ^(٢) .

وينكر أن الكويت كانت قضاء خلال مدة الحكم العثماني بحكمها قائم مقام كان يخضع لوالي البصرة حتى عام ١٩١٤ عندما باشرت القوات البريطانية عملياتها لحرية لاحتلال العراق . ويؤكد المؤرخ البريطاني لوريمر تابعة الكويت للبصرة قوله : " وفي عام ١٧٧٥ كان ينظر إلى الكويت على إنها تابعة للبصرة . . كانت كويت مرفأ آمناً يمكن فيه نزول المواطنين الاتراك والعرب... " ^(٣) .

وقد قامت القوى الاجنبية وفي مقدمتها بريطانيا بدور واضح في فصل الكويت عن العراق عبر العديد من محاولات التآمر مع شيوخ المنطقة كان من ابرزها اتفاقية حماية البريطانية عام ١٨٩٩ التي ابرمتها بريطانيا سرأ مع مبارك الصباح ، والتي ألزم فيها نفسه واولاده من بعده بالتزامات تضمنت تنازلاً من حقوق لا يملكها هو نفسه ، كحق استقبال ممثلي الدول الاجنبية أو التصرف باقليم الكويت دون موافقة سابقة من السلطات البريطانية. وعلى الرغم من هذا الاتفاق السري فقد ظل شيخ الكويت على ولائه المعن للدولة العثمانية وعلى ارتباطه الرسمي بوالي البصرة ^(٤) .

^(١) مجموعة القوانين ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ - ٢٢٠ : الوقائع العراقية ، العدد ٥٣٨ في ١٥ / ٦ / ١٩٦١ .

^(٢) . جطر عباس حمودي وآخرون ، كويت العراق ، النضال في سبيل الوحدة ، بغداد ١٩٩٠ ، ص ١٣٧ .

^(٣) ح ، ح لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٣ ، ص ١٥٠٤ .

^(٤) . حمودي ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

ومهما يكن من أمر فإن الرابطة الوثيقة بين الشعب في العراق والكويت ومصالحهما المشتركة تشير طبعاً إلى أنهما قد يحققان فوائد متبادلة في حالة اتحادهما . فقبل اكتشاف النفط في الكويت أوعزت بعض الشخصيات الكويتية للملك غازي (١٩٣٣ - ١٩٣٩) بالمطالبة بوحدة البلدين في بيانات عامة ، وحاول الملك إثارة الكويتيين على حاكمهم بواسطة محطة الاذاعة التي أسسها في قصر الزهور . وفي شباط سنة ١٩٥٨ حين انشئ الاتحاد العربي بين العراق والاردن دعا نوري السعيد شيخ الكويت إلى الانضمام إلى الاتحاد دون اكراه ودون أن يحدث ذلك تغييراً في شؤون الكويت الداخلية أو الخارجية . . وقد استندت مطالبة العراق إلى الحدود المشتركة بين البلدين من جهة ، وإلى أسباب اقتصادية من جهة أخرى ^(١) .

بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ، كتب شيخ الكويت ^(٢) في ٢٥ / ٨ / ١٩٥٨ إلى رئيس وزراء العراق (عبد الكريم قاسم) كتاباً يشرح فيه ، بعض ما تلاقيه الكويت من مصاعب فيما يتعلق باستيرادها المواد الغذائية من شقيقتها العراق . . . وعن القيود التي فرضت على تنقل الكويتيين إلى العراق . . الخ : فأجابه رئيس الوزراء بكتابه المرقم ٤٢٢٦ والمؤرخ في ٧ ايلول ١٩٥٨ بما يلي :

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح

" حاكم الكويت حفظه الله "

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

تسلمت كتابكم الكريم فأشكر لسموكم العواطف الأخوية الطيبة التي اعربتم عنها نحو العراق .

أود أن أنهى إلى سموكم ببالح السرور أن التعليمات قد صدرت إلى الجهات العراقية المختصة لاطلاق حرية النقل والتنقل بين بلدينا والسماح بتصدير المواد الغذائية مما يكفل لآخواننا في الكويت سد احتياجاتهم من هذه المواد .

(١) مجيد خنوري، العراق الجمهوري، ص ٢٢٨ .

(٢) اشرنا في الجزء الأول من الكتاب إلى زيارة أمير الكويت للعراق في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ .

وقد اثير موضوع الحدود مرة أخرى في اواخر عام ١٩٥٨ ، إذ كتبت وزارة الداخلية في ١٠ / ١٢ / ١٩٥٨ إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء وإلى وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ، اشارت فيه أن اللجنة الوزارية التي سبق أن ألفها مجلس الوزراء في عام ١٩٥٣ ، واقترحت الوزارة ضرورة قيام اللجنة المذكورة أو لجنة مماثلة بدراسة موضوع تثبيت الحدود العراقية - الكويتية ، وأيدت وزارة الاقتصاد الاقتراح ، وبعد عرضه على مجلس الوزراء قرر في ٢٣ / ١٢ / ١٩٥٨ تشكيل لجنة داخل العراق لدراسة القضية والنظر في تعديل الحدود ، على أن تتألف اللجنة من وزارات الخارجية والمالية والمواصلات والاشغال ، ثم مفاتحة الكويت للدخول في مفاوضاته حول ذلك ^(١).

وعلى الرغم من تأليف اللجنة المذكورة ، ولجنة أخرى لايجاد سبل التعاون مع الكويت فلم يتم التوصل إلى نتيجة.

وتجدر الإشارة إلى أن وفداً تجارياً كويتياً كان قد وصل بغداد اواخر شهر مايس ١٩٦١ أجرى اتصالات لبحث العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. وقد بدأت المفاوضات من الأول من حزيران من العام المذكور ، واجتمع مع الوفد العراقي للمرة الثانية في ديوان وزارة الخارجية.

وقد أصدرت الجهات العراقية المختصة امراً نفذ ابتداءً من الأول من حزيران ١٩٦١ باستثناء ابناء الكويت الذين يدخلون الجمهورية العراقية ولا يقضون فيها أكثر من (١٥) يوماً من تسجيل وصولهم ويكتفي بتأشير الجوازات من سلطات الجوازات في كل من صفوان والمعقل والبصرة والرطبة والمطار الدولي والمعروف ان السلطات المختصة كانت قد استتنت في السابق الكويتيين من سمات الدخول إلى العراق ^(٢).

واستمر الوضع كما هو عليه حتى الغاء الحماية البريطانية على الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١ ، الذي جاء بصورة تبادل كتب بين شيخ الكويت والمقيم البريطاني في الكويت والذي تم بموجبه الغاء اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ ، وفي أدناه نص الكتابين :

^(١) الحدود العراقية - الكويتية ، سري ، كتب هذا التقرير في آذار ١٩٦٥ واعيدت كتابته بتوسع في شباط ١٩٦٦ ، ص ٢٦.

^(٢) جريدة الثورة العراقية العدد ٦١٥ في ٢ / ٦ / ١٩٦١.

" يا صاحب السمو "

لي الشرف أن اشير إلى المباحثات التي جرت مؤخراً بين سموكم وبين سلفي نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة بشأن الرغبة في تطوير العلاقات بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وبين دولة الكويت وذلك للأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن حكومة سموكم تتحمل وحدها جميع مسؤوليات تسيير شؤون الكويت الداخلية والخارجية .

فقد تم الوصول خلال هذه المباحثات إلى النتائج التالية :-

(أ) تلغى اتفاقية ٢٣ جنيفيوري (كانون الثاني) ١٨٩٩ لكونها تتنافى مع سيادة واستقلال الكويت .

(ب) تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة .

(ج) عندما يكون ذلك مناسباً فإن الحكومتين ستتשאوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين .

(د) لا شيء في هذه النتائج سيؤثر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة في مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة . فإذا كان ما سبق ذكره يمثل تمثيلاً صحيحاً للنتائج التي تم الوصول إليها بين سموكم والسير جورج مدلتن ، فلي الشرف أن اقترح بناء على تعليمات من سكرتير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية لصاحبة الجلالة أن تعتبر هذه المذكرة وجواب سموكم بالموافقة عليها اتهاما يذعلان معاً اتفاقية بين المملكة المتحدة والكويت بهذا الموضوع وتظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في انتهائها باخطار يسبق هذا الالغاء بثلاث سنوات على الأقل وتعتبر اتفاقية ٢٣ جنيفيوري ١٨٩٩ ملغاة من تاريخ هذا اليوم .

وكان جواب حاكم الكويت على كتاب المقيم البريطاني كما يلي :-

بعد السلام والتحية .

لي الشرف أن اشير إلى مذكرة فخامتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي تنص

على ما يلي:-

" نص المنكرة "

أكد أن منكرة فخامتكم تمثل تمثيلاً صحيحاً النتاج التي تم الوصول إليها بيني وبين سير جورج ملتن ووافق على أن تعتبر منكرة فخامتكم ، وجوابي عليها اتها بشكلان معاً اتفاقية بين الكويت والمملكة المتحدة بهذا الموضوع .

عبد الله السالم الصباح

في ٦ محرم ١٣٨١ / ١٩ جون (حزيران) ١٩٦١^(١)

وفي ٢٠ حزيران ١٩٦١ أرسل عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة البرقية التالية إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح شيخ الكويت بمناسبة إلغاء معاهدة ١٨٩٩ .

" سيادة الاخ الشيخ الجليل عبد الله السالم الصباح - الكويت

علمت بسرور بأن الانكليز قد اعترفوا في يوم ١٩ / ٦ / ١٩٦١ بإلغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية وغير المعترف بها دولياً والتي سموها اتفاقية ١٨٩٩ بعد أن عقوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائم مقام الكويت التابع لولاية البصرة دون علم اخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك ، وقد سبق للشيخ حمود أن رفض التوقيع عليها أو تنفيذها الأمر الذي اضطر الانكليز على تهينة شهود الزور من عملهم بالتصديق على توقيعها وفعلاً فقد وقع البريطاني ويكهام هور الرئيس في خدمة الطبابة الهندية مع العميل الممثل البريطاني في البحرين أغا محمد رحيم بصفتها شاهدين على صحة توقيع شيخ الكويت الجليل.

فالحمد لله الذي وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعمار ومن جريمة الكفر بحق العرب والمسلمين وبحق الوطن وبحق اخواتكم في العراق وليكن ذلك درساً لآخواننا العرب في كل مكان وحذار من لسان الانكليز المستعمرين ومكائدهم لتفرقة الصفوف داخل الوطن وبين الاشقاء ليضمنوا بقاءهم من وراء الستار يتلاعبون بمصالح العرب والمسلمين وبقاء سيطرة الاستعمار واعوانه على لوطاننا .

(١) الحدود العراقية - الكويتية ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

ونؤكد لكم بأننا سنبقى ونحن اخواتكم في الجمهورية العراقية الخالدة لا تتطلى
علينا خدعة الاستعمار وسنظل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين والنصر
من عند الله .

وختاماً فإننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات ولاخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق
كل خير وتقدم ورفاه .

بغداد في ٢٠ حزيران ١٩٦١ .

التوقيع

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

أثارت هذه البرقية شكوك الشيخ فأسرع إلى استشارة وليم لوس المقيم
السياسي البريطاني في الخليج الذي قال له "أن الحاكم اوضح لي حينذاك انه إذا رأى
ان هذه التهديدات ستؤدي إلى تطور ما فبانه سيطلب تنفيذ الفقرة (د٥٦) إذ ان
الرسائل المتبادلة بين الكويت وبريطانيا في ١٩ حزيران نصت استناداً إلى تلك
الفقرة على انه ليس هناك في هذه الاتفاقيات ما يؤثر على استعداد حكومة صاحبة
الجلالة لمساعدة حكومة الكويت إذا ما طلبت هذه الأخيرة مثل هذه المساعدة"^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الكويت قنمت يوم ٢٢ حزيران ١٩٦١ طلباً إلى الامانة
العامة في الجامعة العربية تطلب فيه الموافقة على انضمامها إلى عضوية الجامعة ،
وإن مجلس الجامعة كان قد حدد اوائل شهر تموز موعداً للاجتماع للنظر في طلب
انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة ^(٢) .

وفي ٢٥ حزيران ١٩٦١ اعلن الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي أن
العراق يعتبر الكويت جزءاً لا يتجزأ من اقليمه وانه لا يعترف باتفاق حزيران ١٩٦١
وان جمهورية العراق قد قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والأراضي التي
يسيطر عليها الاستعمار بصورة تصفية والتي تخص العراق بوصفها جزءاً من
محافظة لواء وسيصدر وفقاً لذلك مرسوماً يعين بموجبه شيخ الكويت قائممقام

(١) مجيد خنوري، العراق الجمهوري ص ٢٣١.

(٢) جريدة الثورة ، العدد ٦٣٠ في ٢١ حزيران ١٩٦١ .

للكويت يكون مرتبطاً مع متصرف البصرة. وقامت وزارة الخارجية في ٢٦ حزيران ١٩٦١ بإبلاغ الهيئة الدبلوماسية في بغداد ببيان رسمي حول موقف الحكومة العراقية من الاتفاق المذكور ^(١). وفي أدناه نص المذكرة :

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية

الدائرة / العربية

الرقم / ع / ٤٤٧٠ / ٤٤٧٠ / ٧

التاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٦١

تهدي وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها إلى الهيئة الدبلوماسية في بغداد وتتشف بأن ترفق للاطلاع ببياناً يلخص موقف حكومة الجمهورية العراقية من الاتفاقية المعقودة بين الحكومة البريطانية وشيخ الكويت في ١٩ / ٦ / ١٩٦١ ، وترجو أن تلتفت النظر بصورة خاصة إلى أن الاتفاق المذكور يتعارض مع حقيقة أن الكويت كانت ولا تزال تؤلف جزءاً لا يتجزأ من العراق، كما ترجو من الهيئة المحترمة تبليغ حكوماتها مضمون هذا البيان .

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها .

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية

بغداد في ٢٦ حزيران ١٩٦١ (بيان)

لا شك في أن الكويت جزء من العراق . فهذه حقيقة اكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو تشويهها . فقد كانت الكويت تتبع البصرة منذ زمن طويل وبصورة خاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى . كانت الدول الأجنبية بما فيها الحكومة البريطانية نفسها تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت . فقد كان السلطان العثماني يعين شيخ الكويت بفرمان يمنحه لقب قائم مقام ويعتبر بذلك ممثلاً عن والي البصرة بالكويت . وهكذا ظل شيوخ

(١) المصدر نفسه ، العدد ٦٣٢ في ٢٣ حزيران ١٩٦١ .

الكويت يستمدون سلطتهم الادارية من السلطات العثمانية في البصرة ويؤكدون ولائهم للسلطان العثماني حتى عام ١٩١٤ .

كان الاستعمار البريطاني لاغراض عسكرية واقتصادية يحاول بشتى الطرق أن يتغلغل في البلاد العربية منذ القرن الثامن عشر وذلك بالسيطرة على اجزاء من السواحل العربية الواقعة على طريق الهند والعمل على تركيز اقدامه فيها وخاصة منطقة الخليج العربي .

وكانت الكويت من جملة هذه الاجزاء التي اختارتها بريطانيا لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية المذكور . لذلك فقد سعت الحكومة البريطانية على مد سيطرتها على الكويت تدريجيا والعمل على فصلها عن العراق ، وكان في جملة هذه المساعي لفصل الكويت عن العراق أن عقد المقيم البريطاني في الخليج العربي في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ اتفاق سريا مع الشيخ مبارك الزم فيه الشيخ نفسه واولاده من بعده بالتزامات باطلة لأنها تضمنت تنازلا عن حقوق لا يملكها هو نفسه كحق استقبال ممثلي الدول الاجنبية أو التصرف باقليم الكويت دون موافقة سابقة من السلطات البريطانية . وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد ظل شيخ الكويت على ولائه للسلطان العثماني وعلى ارتباطه بوالي البصرة.

وقد حاول البريطانيون تارة أخرى عام ١٩١٣ فصل الكويت عن العراق وتقوية نفوذهم فيها عن طريق عقد اتفاق بينهم وبين الحكومة العثمانية يقصد سماح الدولة العثمانية لقضاء الكويت بالتمتع بشيء من الحكم الذاتي تحت السيادة العثمانية. ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل إذ لم يتم عقد مثل هذا الاتفاق.

وإذا كان الاستعمار البريطاني قد فشل في فصل الكويت عن العراق بالطرق المذكورة فإنه قد عمد إلى هذا بالقوة إذ اتاحت له الحرب العالمية الأولى فرصة تنفيذ مخططة باحتلال العراق والتحكم بمصيره وعزل الكويت عنه بكل ما لديه من قوة ونفوذ.

وبعد أن تحرر العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من نفوذ الاستعمار والسيطرة الاجنبية وأخذ يعمل مع الشعوب العربية والشعوب المحبة للحرية من أجل تصفية الاستعمار في كل مكان وخاصة في البلاد العربية ، وبعد أن نما الوعي القومي العربي لجأ الاستعمار البريطاني في الكويت إلى اسلوب جديد فابتدع شكلا

جديدا للعلاقات بينه وبين الكويت تحت ستر من الاستقلال الاسمي وهو في الواقع بهدف إلى استمرار نفوذ الاستعمار وإبقاء الكويت منفصلا عن العراق. ولهذا الغرض فقد عقدت الحكومة البريطانية في ١٩ / ٦ / ١٩٦١ مع شيخ الكويت اتفاقا استعماريا جديدا يتضمن إنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ الباطلة : لقد تضمنت هذه الاتفاقية الجديدة في الواقع استمرار الحماية البريطانية للكويت وذلك بتعهد الحكومة البريطانية بتقديم أية مساعدة يطلبها شيخ الكويت والتشاور بالشؤون المشتركة يضاف إلى هذا أن إنهاء هذه الاتفاقية لا يمكن أن يتم إلا بعد تقديم طلب تحريري يسبق الانتهاء بثلاث سنوات على الأقل. إن حكومة الجمهورية العراقية إذ تضع هذه الحقائق أمام الرأي العام العربي والعالمي لتعلن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وعن ثقتها بأن تصفيته ستم في الكويت وغيره من اجزاء الوطن العربي وهي آتية لا محالة كما تعلن عن عزمها الاكيد على التمسك بوحدة الشعب في العراق والكويت والمحافظة عليها".

وتجدر الإشارة إلى أن عبد الكريم قاسم كان قد اعلن في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦١ ، إعادة قضاء الكويت إلى العراق ، مؤكدا أن هناك وثائق تاريخية ووقائع ثابتة تؤكد أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق ، وأنه قضاء تابع للواء البصرة . وأشار عبد الكريم قاسم إلى أن اتفاقية "الاستقلال" المزعومة لعبة استعمارية يراد بها ضرب العراق ومقاومة الحركات التحررية العربية في الخليج العربي .

واكد بهذا الصدد أن الحكومة العراقية سوف تصدر مرسوما جمهوريا بتعيين شيخ الكويت الحالي قائم مقام لقضاء الكويت ، ودعا شيخ الكويت إلى مراعاة حقوق الشعب ، واتذره بالعقوبات الصارمة إذا تصف بحق الشعب^(١). وأشيع ان عبد الكريم قاسم قد كلف حميد الحصونة قائد الفرقة الاولى للزحف على الكويت لكنه تكلأ عن ذلك وكان ذلك مجرد اشاعات^(٢) بينما يذكر خليل ابراهيم حسين ان السفير البريطاني في بغداد بعد ان فشل في مواجهة عبد الكريم قاسم أو وزير خارجيته

(١) جريدة الثورة ، العدد ٦٣٣ في ٢٦ حزيران ١٩٦١ .

(٢) حسن الطوي ، عبد الكريم قاسم ص ٥٨ .

أرسل ملحقه العسكري لتبليغ الحكومة العراقية انذاراً بريطانيا بأن على العراق ان لا ينسى احداث ١٩٤١ وان الانكليز جادون فيما يقولون وإنها هي الحرب^(١). وقد ربت الحكومة الكويتية على تصريحات عبد الكريم قاسم بالقول: "أوردت بعض وكالات الأنباء وأذاعت محطة الإذاعة من بغداد ليلة أمس تقارير عن المؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم يوم ٢٥ حزيران والذي طالب فيه بدولة الكويت فإذا صحت التقارير فإن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً وإن حكومة الكويت ومن وراءها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته وإن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لوثيقة تملأ ان جميع الدول الصديقة المحبة للسلام ولاسيما الدول العربية الشقيقة مستاندها في المحافظة على استقلالها"

قضية الكويت في الأمم المتحدة

أعرب مندوب الجمهورية العراقية الدائم لدى الأمم المتحدة عنان الباجه جي عن امله في أن تتم تسوية مطلب العراق التاريخي لقضاء الكويت بالطرق السلمية ونفى أن تكون للعراق أية مطامع في نفط الكويت ، ولكنه أكد أن النفط كان السبب الرئيس في اهتمام بريطانيا بالكويت ، وقال أن بريطانيا سلخت بالقوة قضاء الكويت من لواء البصرة وإن الشعب العراقي في الكويت لم يستشر بشأن مستقبله ونفى أن تكون الجمهورية العراقية تطالب بضم الكويت وقال أن المسألة مجرد استعادة منطقة كانت جزء من العراق منذ الازل وأشار المندوب العراقي إلى إنه بعد أن يتم استعادة هذا الجزء من أرض الوطن فإن امتيازات النفط التي سبق أن وقعها الشيخ عبد الله السالم الصباح يجب أن تحظى بموافقة ومصادقة الحكومة العراقية ولكنه قال أن الاتفاقيات المعقودة بين الكويت وشركات النفط لا تختلف عن الاتفاقيات المعمول بها في العراق وقال أن هذه قضية لا يمكن أن تثير صعوبة كبيرة ، واستطرد قائلًا إنه بعد استعادة الكويت فإن مسألة امتيازات النفط سيكون بالإمكان معالجتها بسهولة وابلغ المندوب العراقي الصحفيين أن بريطانيا اضطرت على تعديل شكل الحماية البالي على الكويت نتيجة لتزايد الشعور العالمي ضد مثل هذه الاشكال ، وأضاف أن

(١) موسوعة ١٤ تموز ٢٥٣ - ٢٥٤.

بريطانيا كانت ترغب اشد الرغبة في الاستمرار في الابقاء على الوضع السابق بدلا من ابتكار وسيلة جديدة للمحافظة على نفطها في الكويت وسئل المندوب العراقي عما إذا كان العراق سيشارك الاقطار العربية الأخرى في نفط الكويت فاجاب أن ثروة النفط في الوقت الحاضر تستولي عليها بريطانيا وقد نشر المندوب العراقي في مؤتمره الصحفي المذكرة التي اصدرتها وزارة الخارجية العراقية أمس الأول والتي أكدت فيها عزم الجمهورية العراقية على مقاومة الاستعمار وتصفيته نهائيا في الكويت وباقي اجزاء الوطن العربي وقال أن هذه القضية ذات أهمية بالغة بالنسبة للعراق^(١). وإنها كانت من أهم القضايا الوطنية منذ زمن بعيد وأكد أن الشعب العراقي بأجمعه يرحب بهذه الخطوة التي خطتها حكومته الوطنية ، وأشار المندوب العراقي إلى أنه لم يتم حتى الآن اتخاذ أي قرار بشأن ما إذا كان العراق يعترف عرض هذه القضية على الامم المتحدة وقال أن ذلك يعتمد على تطورات القضية واعرب عن أمله في أن يتم تسوية الموضوع تسوية سلمية وأكد قائلا اتنا سنلجأ إلى الوسائل السلمية لتحقيق اهدافنا وأشار كذلك إلى أن العراق سيعارض أي طلب تتقدم به الكويت للانضمام إلى الامم المتحدة وقال أن جزء من قطر لا يحق له التمتع بعضوية المنظمة العالمية.

رئيس الوزراء الأسبق مزاحم الباجه جي وقضية الكويت

كان مزاحم الباجه جي قد اشغل منصب رئيس الوزراء في العهد الملكي وتولى عدة حقائب وزارية وكان على دراية تامة بقضية الكويت وتطورها وعندما قدمت الكويت طلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية وجه كتابا إلى الامين العام لجامعة الدول العربية بشأن موقف الجامعة من قضية الكويت ، وفيما يأتي نص الكتاب :

* حضرة صاحب السيادة الامين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة المحترم .

بعد التحية والاحترام .

ابدي اني كنت على الدوام من اشد انصار جامعة الدول العربية وكما فتحت في سبيلها لاني علفت كبير الأهمية عليها لخدمة مصالح العرب وبرهنت على ذلك في مختلف الظروف واطنكم تحيطون علما بذلك . لهذا وجدت من الواجب المحتم على

(١) جريدة الثورة ، في ٣٠ حزيران / ١٩٦١ .

أن ارسل إلى سيادتكم الملاحظات الآتية بمناسبة اقدام قائم مقام قضاء الكويت التابع إلى لواء البصرة العراقية بطلب الانتماء إلى جامعة الدول العربية.

إن قضاء الكويت المذكور كان في كل الأزمان جزءاً لا يتجزأ من العراق وقد استمر القائم مقام الأسبق الشيخ مبارك الصباح - جد القائم مقام الحاضر - عبد الله السالم الصباح في جميع تصرفاته كقائم مقام ازاء السلطات الرسمية العراقية في البصرة وبغداد يتلقى منها الاوامر ويعمل بموجبها وذلك حتى بعد العمل القرصاتي البريطاني سنة ١٨٩٩ . ومما ينبغي أن يلفت النظر إليه في هذا الباب أن بريطانيا نفسها على الرغم من ان هذا العمل القرصاتي المزيف الذي لا قيمة له دولياً لم تجوأ أن تمس السيادة العراقية على الكويت في ورقة الحماية المزيفة المذكورة ولو بكلمة واحدة .

إن من المتوقع ومن الطبيعي أن اعضاء الجامعة المحترمين سيؤيدون العراق في دعواه العادلة لاسيما وإن مصالح العرب الحقيقية توجب عليهم ذلك بعد أن شاهد العالم كيف أن البعض في الكويت قد تجرأ جهرًا هذه المرة فتأمر على سلامة الأمة العربية في تسهيله للاستعمار البريطاني أن يحتل الكويت احتلالاً عسكرياً يهدد سلامة الدول العربية وبنوع اخص سلامة الجمهورية العراقية .

ينبغي على العرب لاسيما الذين تعرضوا لويلات الاستعمار البريطاني مؤخراً أن لا ينسوا بسرعة جريمة الاستعمار في السويس والبريمي .

يرجو الجميع أن الجامعة ستحارب من دون هوادة محاولة الاستعمار البريطاني في انتهاجه من جديد سياسة اللورد - بالمرستون - البالية المسماة بسياسة البحرية التي فرضها على الأمم التصفية في غفلة من الزمن خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، على الجامعة المحترمة أن تناضل بشدة لرفع الوصمة الشنعاء التي الحقها بالامة العربية اقدام بريطانيا على فرض تلك السياسة الظالمة في نهاية القرون العشرين .

فلهذا اتقدم مع عظيم الاحترام إلى جميع اعضاء جامعة الدول العربية وارجوهم أن يرفضوا فوراً طلب الكويت - وهو قضاء عراقي - الانتماء إلى الجامعة وارى من واجبها أن لا تسمح إلى من تأمر على سلامة العرب أن يجد مأوى في داخلها يمكنه من الاضرار بسلامة الوطن العربي .

أمل من صميم القلب أن الجامعة ستغتتم الفرصة الراهنة فتعالج القضية بحزم حسبما تتطلبه مصلحة العرب الحقيقية وذلك في رفض الطلب المضر الذي تقدم به الكويت وفي تأييد العراق في طلبه العادل الضامن لمصلحة الأمة العربية. وإذا لا سمح الله ما اتحرفت الجامعة عن ذلك وخضعت للأهواء الوقتية والرغائب الشخصية فأني أخشى والألم يحز في نفسي باتها ستصدق ادعاءها في ظنونهم فيها وستبرهن للملأ أجمع أن وجودها قد أصبح خطراً على الأمة العربية وانها بذلك تكون قد مهدت للقضاء على نفسها بنفسها غير مأسوف عليها. وقد اعذر من اتذر . هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

مزاحم الامين للباجه جي

جنيف في ٣ تموز ١٩٦١

وكتبت جريدة الثورة في ٢ تموز ١٩٦١ مقالاً افتتاحياً بعنوان (غضب وامتناع) ، اشارت فيه إلى أن بريطانيا اقرت يوم الأول من تموز قواتها في الكويت ، القضاء العراقي السليب ، بدعوة من عملاتها هناك الذين نصبوا من أنفسهم حكاماً عليه ، وأكدت أن العدوان البريطاني كان متوقعاً منذ أن اعلنت حكومة الجمهورية العراقية أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق . ولختمت المقال بالقول " وبريطانيا بهذا العمل العدواني لا تزيد على الوضع السابق سوى تأكيد احتلالها للكويت ، والاتيان بدليل لا يحض على أن " الاستقلال المزعوم " الذي منحه لها لا يساوي قلامة ظفر ، إذا كان الزيف والكنب يساوي شيئاً في هذا العالم .

مندوب العراق يعترض على اجتماع مجلس الأمن

اعلن مندوب الجمهورية العراقية لدى الأمم المتحدة (عنان الباجه جي) معارضة الجمهورية العراقية لطلب شيخ الكويت بعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن . وقال : أن الكويت ليست لها السلطة التشريعية التي تخولها طلب عقد جلسة للمجلس . وانها ليست دولة ولكنها جزء من الجمهورية العراقية . وطلب المندوب العراقي بتأخير عقد هذه الجلسة حتى يتمنى الحصول على تعليمات من الحكومة العراقية قبل

انعقادها . ولكن رئيس مجلس الأمن اقترح عقد جلسة للمجلس في الساعة الرابعة من صباح يوم ٢ تموز ١٩٦١ لبحث شكوى شيخ الكويت^(١).

تصريح ناطق رسمي بشأن التحشيدات البريطانية

على أثر انزال بريطانیا قواتها في الكويت بناء على طلب حاكمها

علق ناطق رسمي بلسان وزارة الخارجية في ٣ تموز ١٩٦١ لوكالة الانباء العراقية على تحشد القوات البريطانية في الكويت قائلاً :

منذ أن اعلنت الجمهورية العراقية للعالم عن حقوقها المشروعة في الكويت أكدت على عزمها لاستعادة تلك الحقوق بالوسائل السلمية . غير أن الاستعمار الذي يتربص بالعرب دوما أخذ ينشر على نطاق واسع اتباء مختلفة متهمها الجمهورية العراقية بتحشيد جنودها في جزء معين من الوطن تارة وبأنها تنوي استخدام العنف والقوة تارة أخرى ، وهو يرمي من وراء ذلك تضليل الرأي العام العربي والعالمي وأحداث الشقة بين الدول العربية بعدما تحقق لها بجهود المخلصين من تقارب وتفاهم في مجال التضامن العربي .

إن حكومة الجمهورية العراقية إذ تستنكر هذه الحملة الظالمة التي لا تنطلي على العارفين بغايات المستعمرين واساليبهم ، تنفي نفياً باتاً هذه الافتراءات وتؤكد سياستها السلمية التي سارت عليها منذ ثورة ١٤ تموز ، كما تؤكد ما سبق لها أن اعلنته من إنها تسلك كل الوسائل السلمية الممكنة لنيل حقوقها المشروعة . وهي في ذلك ترى أن هذه الضجة التي افتعلتها بعض الدول الاجنبية المغرضة وفي طليعتها بريطانيا ، وسخرت من اجلها بعض الصحف ووكالات الانباء ، هي في الواقع ذريعة لترسيخ اقدام الحكم الاستعماري وتوسيع نفوذه في الوطن العربي والى تغطية تحشد القوات البريطانية وتبرير وجودها في منطقة الخليج العربي بحجة حماية شيوخ الكويت من غزو موهوم .

إن هذه الدول تعمل على اطالة امد الاستعمار للتمادي في تحقيق اطماعها الاقتصادية منها والعسكرية في هذه المنطقة الحيوية الممتدة حول سواحل الجزيرة

(١) جريدة الثورة، العدد ٦٣٨ في ٢ تموز ١٩٦١ .

العربية من عدن حتى الكويت ، ولمواصلة استخدامها قاعدة في الضغط على الدول العربية المنحرة وتهديد سلامتها واستقلالها .

إن الجمهورية العراقية تعتبر هذا التحشد الاستعماري عدوانا على جزء من ارضها وتدخل اجنبيا مفضوحا في شؤون العالم العربي يهدد سلامة العراق مباشرة كما يهدد سلامة البلاد العربية الأخرى تهديدا خطيرا ويحطم حركات التحرر العربي في الاقطار الواقعة جنوب الجزيرة العربية وشرقها . إن حكومة الجمهورية العراقية إذ تعرض هذه الحقائق تشجب وتستنكر بقوة كل ما يتنرع به الاستعمار وعملائه واعوانه من حجج ومزاعم لتبرير هذا العدوان الاثيم ، وتناشد العرب جميعا شعوبا وحكومات بالا تنطلي عليهم احاييل الاستعمار وخططه الهادفة إلى بقاء نفوذه وسيطرته بعدما اجمع الرأي العام العالمي على تصفيته في كل مكان .

كما تناشدهم أيضا باتخاذ الحيطة والوقوف صفا واحدا لتحرير ما تبقى من اجزاء الجزيرة العربية تحت السيطرة الاجنبية ولرد هذا العدوان الاستعماري الظالم ومنع الاجنبي من أن يجد له منفذا للتدخل بشؤوننا العربية وتفريق وحدة الصف العربي - ذلك الصف الذي يخشاه اعداء العرب وكل الفئات التي تعمل على مقاومة وعرقلة الحركات التحررية العربية الرامية إلى إنهاء الاستعمار والقضاء على ذيول المتتمثلة بالنظم التي تبقى على التخلف المادي والثقافي والاجتماعي في البلاد العربية^(١).

عبد الكريم قاسم يستطلع جوا منطقة الخليج العربي

بعد أن حشدت بريطانيا قواتها في الكويت لتهديد سلامة العراق قام عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بجولة استطلاعية فوق منطقة الخليج العربي وشط العرب والفاو وأم قصر وصفوان والزبير والشعيبة . وذلك في الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر يوم الاربعاء ٥ / ٧ / ١٩٦١ ، وقد استطلعها بطائرة عسكرية واستغرقت جولته زهاء ثلاث ساعات^(٢).

(١) جريدة الثورة ، العدد ٦٤ في ٤ تموز ١٩٦١ .

(٢) جريدة الثورة ، العدد ٦٤٢ في ٦ تموز ١٩٦١ .

إضافة قضاء الكويت إلى خريطة العراق الرسمية

بمناسبة البيان الخطير الذي تفضل بإذاعته عبد الكريم قاسم يوم ٢٥ حزيران ١٩٦١ حول استعادة قضاء الكويت العراقي السليب ، فقد قررت وزارة المعارف أن تقوم مديرية المناهج والكتب بما يلزم لتدريس موضوع الكويت في جميع المراحل الدراسية وإضافته إلى خريطة العراق الرسمية وضرورة إدماج تاريخ الكويت منذ الآن بتاريخ الوطن الأم مع تبصير الطلبة بالذسائس والمؤامرات الاستعمارية التي عزلت هذا الجزء السليب عن الوطن العراقي^(١).

مجلس الجامعة العربية يقبل انضمام الكويت

عقد مجلس الجامعة العربية في القاهرة اجتماعا سرىا ليلة ٢٠ تموز ١٩٦١ قرر فيه الموافقة على ضم حكومة الكويت إلى عضوية الجامعة . وقد انسحب الوفد العراقي من الاجتماع احتجاجا على هذا القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة . وينص القرار على إلزام الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في اقرب وقت ممكن كما يطلب إلى الحكومة العراقية عدم استخدام القوة فيما دعاه بمطالبته بضم الكويت إلى العراق^(٢)، وقد دعمت المملكة العربية السعودية قبول الكويت وأيدتها الجمهورية العربية المتحدة وكان العراق قد قدم مشروعا إلى لجنة الشؤون السياسية في الجامعة العربية في ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ وهذا نصه:

نظر مجلس الجامعة في طلب انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية وتدارس ببالح القلق والاهتمام الوضع الناشئ عن اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين شيخ الكويت والجهات البريطانية تلك الاتفاقية التي جعلت من الكويت قاعدة عسكرية تهدد سلامة العراق والأمة العربية كما بحث موضوع المحميات والمشايخات العربية الواقعة تحت حكم الاستعمار واستمع إلى تأكيدات الوفد العراقي بأن العراق سوف يتخذ كل الوسائل السلمية في سبيل استعادة حقوقه في الكويت ، وقرر :-

اولا - أن تقوم الدول العربية بعمل مشترك من أجل :-

١ - إلغاء اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين شيخ الكويت وبريطانيا .

(١) جريدة الثورة ، العدد ٦٤٨ في ١٣ تموز ١٩٦١ .

(٢) جريدة الثورة ، العدد ٦٥٣ في ٢١ تموز ١٩٦١ .

٢ - انسحاب القوات البريطانية من الكويت .
٣ - تحرير كافة المشيخات والمحميات العربية في الخليج العربي وساحل مسقط وعمان والجنوب اليمني من الاستعمار .
ثانيا - أن ينظر مجلس الجامعة في دورته القادمة بالدار البيضاء في طلب انضمام الكويت إلى الجامعة بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عنها وتلغى اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١^(١). وكانت الكويت قد تقدمت بمذكرة إلى جامعة الدول العربية تضمنت الطلب من العراق الاعتراف بالكويت دولة مستقلة وفي حالة رفضه تقوم الجامعة العربية بارسال قوات عربية مشتركة للدفاع عن الكويت بعد انسحاب القوات البريطانية منها وفي ٢٠ تموز تبنى مجلس الجامعة العربية في اجتماعه الذي رفض العراق حضوره القرار الاتي
اولا :

(أ) تتعهد الحكومة الكويتية طلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن
(ب) تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت إلى العراق.
(ج) تؤيد الجامعة العربية أية رغبة تبديها الكويت في الوحدة أو الاتحاد مع أية دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانيا:

(أ) ترحب الجامعة بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية
(ب) تؤيد الدول العربية طلب الكويت الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.
ثالثا: تتعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن^(٢)

(١) وزارة الخارجية : حقيقة الكويت ، ج ٢ ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ٤٢-٤٣.

(٢) مجيد خدوري، العراق الجمهوري ص ٢٣٢.

وبعد صدور هذا القرار بالدرت وزارة الخارجية العراقية باصدار البيان الآتي

بيان من وزارة خارجية الجمهورية العراقية صادر
بتاريخ ٢١ - ٧ - ١٩٦١ حول قرار مجلس جامعة الدول العربية
الصادر بالاكثريّة بقبول الكويت في الجامعة

إن قرار مجلس الجامعة العربية الصادر بالاكثريّة بقبول مشيخة الكويت عضوا في الجامعة العربية انتهك صريح لميثاق الجامعة . فللرأي المجمع عليه والذي جرى عليه العمل في تفسير وتطبيق ما يتعلّق بقبول الاعضاء من احكام يستلزم الاجماع في ذلك . ولأنك أن هذا الرأي تحتمه طبيعة الجامعة العربية وطبيعة العلاقات الوثيقة التي يفترض قيامها بين اعضائها . فليس من العملي ولا من المنطقي أن ينخرط في سلك الجامعة العربية من لا يرتضيه الاعضاء جميعا ومن لا يعترف بعضهم بشخصيته الدولية ولا يطمنون إلى سلامة اتجاهاته السياسية . إن ذلك يثير من المشكل ما يتنافى مع الغرض الذي ترمي إليه المنظمات الدولية التي تقوم لا على اعتبارات اقليمية فحسب بل تقوم فضلا عن ذلك على روابط وثيقة أخرى تفترض وحدة الأهداف وسلامتها.

ولا شك في أن انتهاك الاعضاء لميثاق الجامعة العربية غاية في الخطورة فإن فيه اضعافا كبيرا للجامعة نفسها لأنه يظهر جليا عدم تمسك اعضائها بالمبادئ التي اتفقوا على احترامها والسير بموجبها.

إن الطريقة الشاذة التي تناول بها مجلس الجامعة العربية مشكلة الكويت اظهرت بجلاء ما لبعض الدول العربية من مصالح ذاتية ضيقة دفعتها إلى عدم التقيد بمبادئ الميثاق في اتخاذ قرار دولي بالغ الخطورة يتنافى وما يفرضه واقع الأمة من تضامن وعمل موحد لمجابهة الاستعمار القائم في اجزاء عديدة من الوطن العربي كما دلت على أن هذه الدول اتطلت عليها احابيل الاستعمار وخططه فلا نظن أن هناك من ينكر أن الاتفاقية المزيغة التي وقعتها شيخ الكويت قد ابقت الكويت تحت السيطرة البريطانية الدائمة ولا شك إنها تتنافى والاستقلال لأنها جعلت من الكويت قاعدة عسكرية بريطانية ستستخدم يوما للضغط على البلاد العربية وتهديدها^(١).

(١) للمصدر نفسه ، ص ٤٢ - ٤٣ .

مندوب العراق يكشف مؤامرة قبول الكويت في الجامعة العربية

صرح الدكتور عبد الحسين القطيفي رئيس الوفد العراقي إلى الاجتماعات الأخيرة للجامعة العربية : إن اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي تقرر فيه قبول الكويت عضوا في الجامعة يعد اجتماعا باطلا ، لأن الدعوة لم توجه إلى الوفد العراقي لحضور اجتماع المجلس ، ولذلك يعتبر انعقاد المجلس باطلا ويترتب على هذا البطلان عدم مشروعية القرارات التي اتخذت في اجتماع المجلس .

وكان الدكتور القطيفي يدلي بهذا التصريح لووكالة الانباء العراقية في مطار بغداد عند عودته مساء أمس مع أعضاء الوفد العراقي ، ويضم الوفد السيد سامي الصفار المدير العام للدائرة العربية والسيد انيس زكي الملحق في وزارة الخارجية .

وقال السيد القطيفي ردا على سؤال لووكالة الانباء العراقية حول ما إذا كان يعتقد أن هناك امكانية كي تتراجع الجامعة عن قرارها هذا فقال : من الناحية القانونية لا يوجد قانون يمنع عودة الجامعة إلى احترام ميثاقها واعلان بطلان قرار قبول انضمام الكويت .

وقال الدكتور القطيفي : لقد ظهرت في اجتماع اللجنة السياسية لمجلس الجامعة استهانة بميثاق الجامعة إلى حد خطير يدعو للأسف لكل من يحرص على وحدة الصف العربي وتقوية الجامعة لتحقيق أهداف الأمة العربية ، وكان خرق الميثاق في الاجتماعات خرقا مضاعفا ، فعلى الرغم من أن مندوبي الدول الاعضاء في اللجنة السياسية عجزوا عن مناقشة مبدأ الاجماع اللازم لقبول عضوية الدول التي تطلب الانضمام إلى الجامعة ، وعلى الرغم من أن احدا من المندوبين لم يطعن في اجتماع اللجنة السياسية بصحة مبدأ ضرورة الاجماع في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعضوية تجاهلت اللجنة السياسية متعمدة مبدأ الاجماع وصوتت بالاكثريّة لقبول الكويت في الجامعة . و اضاف الدكتور القطيفي أن ذلك هو الخرق الأول للميثاق وبعد أن انسحب الوفد العراقي من اجتماع اللجنة السياسية محتجا على هذا الخرق قررت اللجنة السياسية دعوة مجلس الجامعة إلى الاجتماع فورا من دون أن توجه الدعوة إلى الوفد العراقي لحضور اجتماع المجلس ، ولذلك يعد انعقاد المجلس باطلا ويترتب على هذا البطلان عدم مشروعية القرارات التي اتخذت في اجتماع المجلس ومنها قرار قبول المشروع السعودي الذي يقضي بادخال الكويت إلى الجامعة العربية .

ويستطرد رئيس الوفد العراقي قاتلا : أن العراق قد رفض قبول انضمام الكويت إلى مقر الجامعة العربية لأنها ليست دولة مستقلة إذ إنها تؤلف جزءا من الجمهورية العراقية ، ولذلك فإن قرار مجلس الجامعة الذي اتخذ بالاكثريّة باطل لا يترتب عليه أي أثر هذا فضلا عن أن القرار قد اتخذ في اجتماع عقد باطلا بالنظر لعدم دعوة الوفد العراقي إليه . ويظهر أن هناك مناوره ، وإن كل شيء كان مدهرا قبل الاجتماع حتى أن رئيس اللجنة كان يحاول منع المناقشة .

وردا على سؤال حول الدور الذي قام به المسؤولون في الامانة العامة للجامعة العربية قال أن السيد عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة نفسه تبنى الموضوع من اوله إلى اخره وكان يعمل كمحام عن شيخ الكويت بشكل لا ينسجم مطلقا وضرورة حياده بوصفه امينا عاما.

واستطرد الدكتور القطيفي فقال : أن الامين العام للجامعة استقبل الشيخ أحمد الجابر في المطار عند وصوله إلى القاهرة ، وكان يتردد عليه يوميا في الفتنق مرات عدة وذلك قبل أن يتخذ قرار قبول الكويت عضوا في الجامعة بعدة أيام .

وسأله مندوب الوكالة عما إذا كانت هذه البادرة ستكون نتيجتها ادخال المشيخات الواقعة تحت نفوذ الاستعمار البريطاني في الجامعة ، فقال القطيفي : أن ادخال الكويت إلى الجامعة يقصد منه الاستعمار البريطاني اسباغ شيء من الشرعية على وثيقة استقلال غير حقيقي منحها لشيخ الكويت بقصد ادامة النفوذ البريطاني والاستغلال البريطاني ليس في الكويت فقط واتما في جميع المحميات والمشيخات والسلطنات الخاضعة للحكم البريطاني في البلاد العربية والدافع لذلك هو البحث عن شكل جديد للعلاقات بين بريطانيا وهذه المشيخة والمحمية ، فإن الاستعمار بعد أن انحسر عن أكثر بقاع العالم وبعد أن نمت الحركات التحررية في البلاد العربية غير المستقلة أخذ البريطانيون يحاولون الاستمرار على حكمهم لهذه المحميات والمشيخات عن طريق اعطاء انظمتها شكلا جديدا يكون أكثر قبولا حسب رأيهم أملم الرأي العام العالمي ولما كانوا يشعرون أن هذا الاستقلال المزيف الذي منحوه الآن إلى الكويت لا ينطلي على العالم حاولوا أن يحصلوا على تصديق له عن طريق ادخال الكويت في جامعة الدول العربية وفي المنظمات الدولية الأخرى .

ومضى الدكتور القطيفي يقول : إنه في حالة نجاح هذه التجربة سيطبق الانكليز ذات الاسلوب بالنسبة للمحميات والمشيخات الأخرى وإذا ما استمرت جامعة

الدول العربية على اذاعتها لتأييد هذه السياسة البريطانية الجديدة ولم تتراجع عن الخطأ الذي ارتكبته في قبول الكويت فإن المحميات والمشيكات والسلطنات الخاضعة للحكم البريطاني ستدخل النفوذ البريطاني إلى قلب الجامعة.

وأكد الدكتور عبد الحسين القطيفي ما اعلنه عبد الكريم قاسم في الاسبوع الماضي بأنه قد عرض على العراق دفع ٤٠ مليون دينار سنويا مقابل تنازل العراق عن حقه المشروع في الكويت . وقال : أن الفكرة هذه غير جديدة ، فقد عرضت عند قيام الاتحاد العربي قبل الثورة فقد أراد الانكليز أن تبقى الكويت كما هي على أن يدفع شيوخ الكويت ٤٠ مليون دينار سنويا للاتحاد . و اضاف القطيفي أن الفكرة قد تكرر عرضها في الأيام الأخيرة ^(١).

وتكلم الدكتور القطيفي عن الدور الذي قام به الوفد العراقي لانقاذ الدول العربية والجامعة من النتائج التي تترتب على تهاونها وتساهاها في هذا الموضوع الخطير فقال أن الوفد العراقي حاول أن يبين أثناء الاجتماعات أهمية المحافظة على وحدة الصف العربي في الظروف الدولية الخطرة التي تحيط في الوقت الحاضر بالامة العربية في المغرب وفي المشرق وفي قلب البلاد العربية. كما حاول الوفد العراقي أن يحذر مندوبي الدول العربية في الجامعة من مغبة الاستهانة بميثاق الجامعة أو الاستهانة باهمية المحافظة على وحدة الصف العربي كما كان الوفد العراقي يناشد دوما مندوبي الدول العربية بأن لا يساعدوا الاستعمار على تحويل المعركة من معركة بين الأمة العربية وبين الاستعمار إلى معركة بين العرب أنفسهم.

واجاب الدكتور القطيفي على سؤال حول ما اذا كانت هناك حقا فكرة لإرسال قوات عربية إلى الكويت فقال : أن فكرة ارسال قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية قد ذكرت في اوساط الجامعة، وإذا صحت فإتينا نعتبرها تعريبا لاحتلال البريطاني. واختتم الدكتور القطيفي تصريحاته بالإشارة إلى المشروع العراقي الذي

^(١) يروي الدكتور عبد الحسين القطيفي وكيل وزير الخارجية ورئيس الوفد العراقي لحضور مناقشات الجامعة العربية لقرار قبول عضوية الكويت ان الدكتور محمد حسن الزيات مندوب الجمهورية العربية المتحدة قد أبلغه ان الكويت عرضت استعدادها ان تدفع للعراق منحة سنوية قدرها ٥٠ مليون دينار مقابل موافقة العراق على انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة والاعتراف باستقلالها. ولما عرض الاقتراح على عبد الكريم قاسم قال ان أراضي العراق لا تباع بالفلوس، موسوعة ١٤ تموز ٢٩٨/٥.

- تقدم به إلى اللجنة السياسية قاتلاً أن الوفد العراقي قد شرح للجنة السياسية الطريقة التي يرى العراق اتباعها في تناول الموضوع وهي :
- ١ - ضرورة سحب القوات البريطانية من الكويت .
 - ٢ - ضرورة إلغاء اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين بريطانيا والشيخ والتي تمكن القوات البريطانية من العودة في كل حين .
 - ٣ - ضرورة وضع خطة عربية موحدة لمحاربة الاستعمار وتحرير الاجزاء المحتلة في الجزيرة العربية .
 - ٤ - ضرورة تأجيل الموضوع إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب المقرر عقده في المغرب في ايلول القادم حتى يتم الجلاء وتلغى الاتفاقية^(١).

وزارة الخارجية العراقية تحتج على الاستفزازات البريطانية وتبلغ مجلس الأمن قضية الجنود الثلاثة

تحدث ناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية إلى وكالة الانباء العراقية حول الحادث العنواني الذي ارتكبته السلطات العسكرية البريطانية في الكويت بإفادها ثلاثة جنود في مهمة عسكرية خاصة في منطقة صفوان فقال :

اطلعت وزارة الخارجية على التحقيقات الأولية التي أجرتها الجهات المختصة مع الجنود البريطانيين الثلاثة الذين القي القبض عليهم في صفوان بتاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٦١ مع مدرعتهم المسلحة التابعة لسرية الهندسة رقم ٣٤ من القوات البريطانية المحتشدة في الكويت . وقد ثبت أن الجنود المشار إليهم قد القي القبض عليهم أثناء قيامهم بتنفيذ مهمة عسكرية اتبعت بهم من قبل القيادة البريطانية في الكويت . وقد ابلغت وزارة الخارجية بوساطة ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن بهذا الحادث كما قدمت مذكرة احتجاج إلى السفارة البريطانية يوم ٢٦ الجاري لفتت فيها نظر السفارة إلى الخطورة البالغة لهذا العمل العنواني الاستفزازي الذي يكون خرقاً لسيادة العراق وانتهاكاً للقانون الدولي . واحتجت الوزارة احتجاجاً شديداً على هذا العمل الذي تم بناء على أمر من السلطات العسكرية البريطانية في الكويت وطلبت إلى السفارة العمل على وضع حد لأمثاله من الأعمال الاستفزازية التي من

(١) جريدة الثورة ، العدد ٦٥٥ ، في ٢٣ تموز ١٩٦١ .

شأنها أن تزيد من حدة التوتر في منطقة الشرق الاوسط وتعرض السلام فيها إلى الخطر واسترعت نظر السفارة إلى النتائج الوخيمة التي يمكن أن تنجم عنها والتي تتحمل الحكومة البريطانية وحدها ما يترتب عليها من مسؤوليات .
وأضاف الناطق بلسان وزارة الخارجية يقول : أن البت في أمر هؤلاء الجنود قد ترك طبقا لاحكام القانون إلى جهات التحقيق والقضاء في الجمهورية العراقية^(١).

الحاكم العسكري العام يتحدث عن قضية الكويت

تحدث اللواء الركن أحمد صالح العبدى رئيس اركان الجيش والحاكم العسكري العام ، عن الكويت ، القضاء العراقي السليب ، تناول صفحات مطوية تضمنت حقائق تكفي وحدها لتأكيد حق العراق في هذا الجزء الغالي من عراقنا الحبيب ، وأكد في حديثه لجريدة الثورة ، أن الحق سينتصروا شك ، وليس هناك من يستطيع طمسه أو الطغيان عليه مهما اعتمد من وسائل واتبع من أساليب ، وإن مطالبة العراق بحقه كشفت حقيقة كثير من ادعاء العروبة وفضحت نواياهم .
إن هذا الذي يعدونه مندوب الكويت في الأمم المتحدة واسمه عبد العزيز حسين ليس عربيا بل هو ايراني ، وكان من الاوائل الذين اعترفوا بحق العراق في قضاء الكويت ، فقد أصدر كتابا عندما كان مديرا لمعارف الكويت دعا فيه إلى إعادة قضاء الكويت إلى العراق ، إلى الوطن الأم ، وهذا الكتاب موجود . وشيخ الكويت الحالي عبد الله السالم الصباح نفسه ، كان من اشد المتحمسين لإعادة قضاء الكويت إلى العراق يوم كان رئيسا لمجلس الشورى في عهد الشيخ السابق . . . (٢) .

ايران تستغل قضية الكويت

استغلت ايران (موضوع مطالبة العراق بالكويت) لتعبر عن موقفها المعادي للعراق وسياستها في أن يبقى ضعيفا كي تملئ عليه شروطها لحل الخلاف الحدودي وبخاصة في شط العرب . وقد ارسل شاه ايران برقية تهنئة إلى حاكم الكويت بمناسبة اعلان (استقلال) الكويت . كما ارسل وزير الخارجية الايراني برقية تهنئة

(١) جريدة الثورة ، في ٢٨ تموز ١٩٦١ .

(٢) جريدة الثورة ، في ٣١ تموز ١٩٦١ .

إلى حاكم الكويت وابدئ استعداد بلاده لارسال وفد رسمي إلى الكويت تعبيراً عن التضامن معها . وقد وصل الوفد الذي رأسه رئيس مجلس الشيوخ الايراني إلى الكويت في ٨ تموز ١٩٦١ ، حاملاً رسالة من شاه ايران إلى حاكم الكويت . وقد استمرت الزيارة ثلاثة أيام. من جانبها شنت الصحف الايرانية هجوماً على العراق بسبب مطالبته بالكويت . كما فتحت ايران مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية البريطانية التي نقلت قوات بريطانية لحماية نظام آل صباح ، وقدمت تسهيلات لتجهيز الطائرات . وفي الأمم المتحدة وقفت ايران إلى جانب انفصال الكويت عن العراق . لقد أدى الموقف الايراني إلى استمرار تآزم العلاقات بين البلدين ، الذي كاد يصل إلى الصدام المسلح عندما قامت ايران بمد الكويت بالمواد الغذائية عن طريق الزوارق عبر الخليج العربي، إذ أطلقت القوات العراقية النار عليها ، فاضطرت ايوان إلى تسير سفن عسكرية لحماية تلك الزوارق^(١).

نص المذكرة التي سلمت للبعثات السياسية للدول العربية في بغداد بتاريخ ١٠ آب ١٩٦١ بشأن موقف الحكومة العراقية من قرار مجلس جامعة الدول العربية الخاص بالكويت

تهدي وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها إلى سفارة في بغداد وتتشف أن تحيط السفارة علماً بموقف الحكومة العراقية من القرار الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ بشأن الكويت راجية إبلاغه إلى حكومتها الموقرة .

لا يخفى أن القرار المذكور تضمن التزام الحكومة العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق وقبول الكويت عضواً في الجامعة والتزام الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة ما اسماء القرار باستقلال الكويت تلك المساعدة التي فسرتها الامانة العامة بمذكرتها رقم ٥ / ١٢ / ٦ - ٦٣٥ المؤرخة في ٢٢ تموز ١٩٦١ بكونها تعني ارسال قوات عربية إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية بها .

(١) موسى محمد طويرش ، العلاقات العراقية الايرانية (١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣) ، اطروحة لكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

إن قرار مجلس الجامعة هذا قد اتطوى على خرق واضح لميثاق الجامعة واغراضها وعلى استهانة خطيرة باحكام الميثاق ومبادئه : فلقد تضمن القرار فيما تضمن قبول الكويت عضوا في الجامعة الأمر الذي يتعارض مع غرض من الاغراض التي انشئت الجامعة من اجلها ألا وهو صيانة سيادة الدول الاعضاء وذلك لأن الكويت جزء من اقليم العراق الذي هو إحدى الدول المؤسسة للجامعة . يضاف إلى ذلك عدم توافر شروط العضوية في الكويت حيث إنها ليست دولة وليست مستقلة كما أن المجلس اتخذ قراره بقبول عضوية الكويت خلافا لمبدأ الاجماع اللازم في إصدار مثل هذا القرار . ثم أن القرار قد فرض على العراق على الرغم من معارضته التزامات لا يمكن أن تفرض عليه من دون موافقته، إذ أن ميثاق الجامعة صريح في أن القرار لا يمكن أن يلزم إلا من يقبله من الدول الاعضاء . هذا فضلا عن أن القرار موضوع البحث قد اتخذ من قبل المجلس في اجتماع انعقد باطلا لعدم دعوة الجمهورية العراقية إلى حضوره بعد أن انسحب وفدها من اجتماع لجنة الشؤون السياسية .

وفضلا عن مخالفة القرار المذكور لميثاق الجامعة واغراضها فإنه لا يتفق مع المصالح العربية العليا ومع أهداف الأمة العربية في التحرر ومقاومة الاستعمار والرجعية . فهو من ناحية يفرق الصف العربي ويضعف جامعة الدول العربية ويحول معركة العرب مع الاستعمار إلى خصومة بين العرب أنفسهم . كما إنه يتمشى من الناحية الأخرى مع اغراض الاستعمار البريطاني في ادامة نفوذه في الكويت عن طريق فصلها عن العراق وحماية الانظمة الرجعية التي اتحدت مصالحها مع مصالح الاستعمار هنالك .

وتود الوزارة أن تلفت النظر إلى الحماس الغريب الذي ابداه الامين العام للجامعة في سبيل حمل مجلس الجامعة على اتخاذ القرار المشار إليه مع علمه إنه يخالف على الاقل حقا تطالب به إحدى الدول اعضاء الجامعة كما وتلفت النظر إلى بعض اتصالاته التي لا تتفق - أثناء بحث القضية - وما عليه من واجبات وما يجب أن يلتزم به من حياد .

بالنظر لما تقدم ولحرص العراق شعبا وحكومة على المصالح العربية العليا ولايمانه بضرورة التعاون المخلص بين دول الجامعة من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية في انقاذها من الاستعمار وفي خلق مجتمع عربي حر متقدم، تطالب الحكومة

العراقية حكومات دول الجامعة العربية أن تنفذ الجامعة مما اراده لها الاستعمار واعوانه من مصير مؤلم وذلك بتحقيق ما يأتي :

أولا - الغاء القرار الذي اتخذته مجلس الجامعة يوم ٢٠ / ٧ / ١٩٦١ وذلك لبطلانه بسبب مخالفته للميثاق وتعارضه مع اغراض الجامعة ومع أهداف الأمة العربية .

ثانيا - قيام الدول العربية بعمل جماعي من أجل الغاء ما اسمى باتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١ بين بريطانيا وشيخ الكويت التي جعلت من الكويت قاعدة بريطانية ومن أجل تحرير كافة المشيخات والمحميات العربية في الخليج العربي وساحل مسقط وعمان والجنوب اليمني .

ثالثا - العمل على ايداع الامانة العامة إلى أيد حريصة على المصالح العربية . وفي انتظار ما ستسفر عنه مساعي حكومة بهذا الشأن تجد حكومة الجمهورية العراقية نظرا للأسباب الواردة أعلاه أن من الصعب عليها جدا أن تقوم ضمن نطاق الجامعة العربية بالدور الذي ترتضيه في خدمة القضايا العربية مؤكدة في الوقت نفسه حرصها الشديد على المصالح العربية العليا واستعدادها للعمل الجدي والتضحية في سبيلها^(١).

وكانت مسألة تقديم المساعدة للكويت التي قررتها جامعة الدول العربية في اجتماع يوم ٢٠ تموز قد أنيطت بعبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة وكانت الكويت قد وجهت مذكرة إلى الجامعة في ١٨ تموز تشير فيها إلى رغبتها في ان تحل قوة عربية محل القوة البريطانية وفي ١٢ آب تم الاتفاق بين حاكم الكويت والامين العام للجامعة على الطبيعة الفنية للقوة المقترحة وفي اليوم نفسه طلب الحاكم من بريطانيا سحب قواتها لتحل محلها قوة عربية وكان مجموع القوة التي وصلت ثلاثة الاف جندي معظمهم من المملكة العربية السعودية والباقي من الجمهورية العربية المتحدة وسورية والاردن وفي العاشر من تشرين الأول أعلنت الكويت انسحاب القوة البريطانية وبعد مضي يومين قررت الجمهورية العربية

(١) وزارة الخارجية ، قضية الكويت ، ج ٢ ، ص ٤٤ - ٤٦ .

المتحدة سحب قواتها من الكويت بسبب الخلافات بين الدول العربية وبقيت القوات الأخرى لمنة أخرى^(١).

حكومة الجمهورية العراقية تعلن إنها ستستخدم الوسائل السلمية لاستعادة الكويت

أبلغ عدنان الباجه جي المندوب الدائم للجمهورية العراقية في الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي في مذكرة نشرت في الأمم المتحدة أن حكومة الجمهورية العراقية ستستخدم الوسائل السلمية فقط لاستعادة الكويت القضاء العراقي السليب وقال المندوب العراقي إنه تلقى تعليمات من حكومته تؤكد السياسة التي سبق أن أعلنتها في انتهاج السبل السلمية لاستعادة حقوقها الشرعية في الكويت. وقد طلب المندوب العراقي من السيد ارماتد بيرارد رئيس مجلس الأمن تعميم المذكرة العراقية على اعضاء المجلس الأحد عشر . وقد عارض المندوب العراقي قيام رئيس مجلس الأمن بتوزيع برقية مندوب حاكم الكويت المدعو بدر الملا وقال : أن هذه البرقية جاءت من شخص معين لا يتمتع بمكانة معترف بها في المنظمة الدولية ولا سيما أن قضاء الكويت ليس عضوا في الأمم المتحدة^(٢).

وزير الخارجية يفضح نوايا بريطانيا في الخليج

اعلن السيد هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية ، في الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس الأول . أن الكويت ليست سوى قاعدة بريطانية تستخدم ضد الاقطار العربية المتحررة . وقال : أن بترول الكويت هو سبب اهتمام بريطانيا في القضاء العراقي السليب . واستطرد السيد جواد قائلا : أن المصالح البريطانية تحصل سنويا على ما يناهز المائتين والخمسين مليون دولار من بترول الكويت ، بينما يتسلم الشيخ أكثر من اربعمائة مليون دولار سنويا يقوم باستثمارها في بريطانيا، وقال : أن هذه الاستثمارات قد اربحت على الالف مليون دولار.

(١) مجيد خنوري، العراق الجمهوري ص ٢٢٣.

(٢) جريدة الثورة ، العدد ٦٧٥ ، في ١٦ آب ١٩٦١ .

وكان الوزير العراقي يرد بهذا على ادعاءات المندوب البريطاني في الجمعية العامة في الاسبوع الماضي بشأن هذا الموضوع مستعملا حقه في الرد على هذه المزاعم.

ورفض السيد جواد مزاعم بريطانيا القائلة بأن الكويت القضاء العراقي السليب كان دولة مستقلة . واعلن بأن بريطانيا احتفظت بالشيخ في السلطة لحماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية.

وقال السيد جواد : أن الكويت كانت دائما تعد جزءا لا يتجزأ من العراق . وانها لم تكن مطلقا دولة مستقلة ، كما يدعي مندوب بريطانيا ، كما إنها لا تملك ايا من مقومات الدولة ، وإن الأمر لا يتعدى بضع ابار من النفط وعدة الاف الهكتارات من الصحراء القاحلة . ولفت الانتظار إلى أن الكويت باتت تشكل تهديدا خطيرا لاستقلال العراق وسلامته .

وكان الوفد العراقي لدى الأمم المتحدة قد عمم أمس الأول بيانا على وفود الدول الاعضاء في المنظمة الدولية ناشد فيه الدول التي تدرك ادراكا تاما مسؤولياتها الدولية معارضة المعاعي التي تبذلها بريطانيا لاختلال الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة . وأكد البيان العراقي أن بريطانيا تعرف أن للعراق حقا لا يقبل الجدل في الكويت . واتهم بريطانيا بخلق أزمة مفتعلة حول مشيخة الكويت المتنازع عليها لتحويل انظار الرأي العام العالمي عن سياسة استعمارها الجديد ، ليس في الكويت فحسب بل في منطقة الخليج العربي كلها ، وفي عمان وجنوب الجزيرة العربية .

واشار البيان العراقي إلى مصالح بريطانيا النفطية الواسعة في هذه المناطق ، وأكد أن بريطانيا ترغب في تضليل الرأي العام وحمله على الاعتقاد بأنها تسعى وراء تصفية نظامها الاستعماري على وفق قرار الجمعية العامة الخاص بانهاء الاستعمار وقال البيان : أن بريطانيا ترغب في الابقاء على مصالحها الاستعمارية وعلاقتها بالخليج تحت ستار جديد يلقي قبولا أكثر ، هو ستار الاستغلال . غير أن هذه المناورات الاستعمارية لا يمكن أن تغير نظام الحماية البريطانية الذي فرض على شعوب المنطقة ، ولا يمكن أن تخفي الحقيقة الراهنة وهي أن مصادر الثروة النفطية في المنطقة مركزة في ايدي مجموعات دولية.

واضاف البيان العراقي يقول : أن الأحداث قد اظهرت أن الحركات البريطانية تجاه الكويت بدأت قبل منح الاستقلال المزعوم في تموز الماضي بزمان طويل . وكشف البيان هدف التدخل البريطاني العسكري فقال: إنه كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تهديد سلامة العراق ولضرب جميع الحركات القومية النامية التي أخذت في الوقت الحاضر تستحوذ على الاذهان في المنطقة.

وقال البيان : إنه لم يكن من الصعب على بريطانيا أن تجد بين الفئات الرجعية في المنطقة حلفاء مخلصين ابداوا اعمالها العنوانية ومكنوها من تنفيذ مخططاتها الاستعمارية^(١).

وقد ارسل وزير الخارجية برقية إلى رئيس مجلس الأمن حول الموقف الخطير المتوتر الذي نشأ في الشرق الاوسط بسبب التهديدات البريطانية . وهذا نصها :

سيادة رئيس مجلس الأمن

الأمم المتحدة - نيويورك

لي الشرف أن استرعي انتباهكم إلى بيان وزارة الدفاع البريطانية بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٦١ الذي اعلنت فيه اتخاذ اجراءات احتياطية محدودة بسبب ما اثير من توتر في الشرق الاوسط خلال مدة عيد الميلاد كما جاء في البيان .

لقد اصبح معروفا تماما بأن هذه الاجراءات الاحتياطية ذات النطاق المحدود تتضمن ارسال حاملة طائرات وطرايين وسفينة لانزال الجنود وباخرة اضافية إلى الخليج العربي وكذلك تحركات القوات العسكرية في منطقة الخليج العربي وكينيا وعدن والقواعد البريطانية العسكرية الأخرى في الشرق الاوسط .

اتنا باعلامكم عن هذه التحركات والاستعدادات البريطانية يهمننا بصورة خاصة أن نسترعي انتباه مجلس الامن إلى المخاطر التي تهدد سلم منطقة الشرق الاوسط وامنها والنتائج الوخيمة لمثل هذه التحركات العنوانية وأن الحكومة البريطانية بمثل هذه التحركات تعكر من جديد سلام المنطقة بصورة علنة وتهدد امن العراق بصورة خاصة كما سبق لها أن فعلت في حزيران الماضي . وقد صاحب هذه الاستعدادات والتهديدات العسكرية حملة دعائية معادية موجهة ضد العراق .

(١) جريدة الثورة ، العدد ٧٢٣ ، في ١٢ تشرين الأول ١٩٦١ .

إن الحكومة البريطانية باتباعها سياسة التهديد بالقوة والاستفزازات الاعتدائية والدعائية الاستعدادية تهدف إلى ممارسة الضغط على الدول الصغيرة وارغامها على الخضوع لها رامية من وراء ذلك إلى ادامة سيطرتها السياسية والاقتصادية على المنطقة والحفاظ على مصالحها الاستعمارية غير المشروعة عن طريق سياسة التهديد التقليدية .

وبالنظر للموقف الخطير الذي نشأ في الشرق الاوسط منذ اعلان البيان البريطاني فإني ارجو أن تتكرموا باحاطة أعضاء مجلس الامن علما بذلك واسترعاء انتباهكم إلى تلويح بريطانيا بالقوة والاعمال الاستفزازية التي خلقت وضعاً في غاية التوتر يعرض سلم المنطقة وامنها للخطر كما يهدد حرية العراق وامنه .

١٩٦١ / ١٢ / ٢٨

هاشم جواد

وزير الخارجية

وأرسلت وزارة الخارجية إلى الهيئة الدبلوماسية في العراق كتاباً هذا نصه:

الرقم نشر ٨٩٦ / ٨٩٦ / ٦٠٠

التاريخ ٨ / ١ / ١٩٦٢

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية

دائرة العلاقات

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى الهيئة الدبلوماسية في العراق وتتشرف أن تبلغها رسمياً بتصريح سيادة وزير الخارجية الذي يتضمن موقف الحكومة العراقية حول الدول التي تنوي تأسيس علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت :
" منذ أن حاولت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ اكمال تنفيذ مخططاتها لتجزئة العراق بابقاء قضاء الكويت منفصلاً عنه سالكة في ذلك الاساليب الاستعمارية المعروفة ومستعينة باعوانها من الحكام التابعين لم تترك حكومة الجمهورية العراقية وعلى رأسها سيادة الزعيم رئيس الوزراء فرصة للتأكيد على حق العراق القطعي في الكويت وعزمه الاكيد على صيانة هذا الحق دفاعاً عن كيان الشعب العراقي ووحدته اقليمه الذي لا يقبل التجزئة والذي لا يمكن أن تقوم فيه إلا دولة واحدة .

أما ما اسماء الاستعمار البريطاني وعملاؤه بدولة الكويت فما هو إلا صنعة غير مشروعة تحاول بريطانيا الآن أن تسبغ عليها صفة الشرعية بعد أن اقتطعتها عنوة سلطات الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٤ وعملت في عهد الانتداب على الاحتفاظ بها تحت سيطرتها خلافا لاحكام الانتداب التي تلزم بريطانيا بالمحافظة على سلامة اقليم العراق ووحدته الكاملة .

وقد لاحظت الجمهورية العراقية أن بعض الدول التي يتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي اخذت تتجه في الآونة الاخيرة إلى اقامة علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت وحيث أن هذا العمل غير الودي ينطوي على انكار لحقوق العراق واضرار بمصالحه الحيوية فإن حكومة الجمهورية العراقية تجد من واجبها أن تذكر تلك الدول بما يترتب على العمل المذكور ^(١) .

مسألة انضمام الكويت إلى الامم المتحدة

عقد مجلس الامن الدولي في الساعة السابعة مساء يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦١ جلسة للنظر في طلب شيوخ الكويت بالانضمام إلى الامم المتحدة . وقد عقدت هذه الجلسة بناء على طلب عمر لطفي المندوب الدائم للجمهورية العربية المتحدة . وقد اعترض المندوب السوفيتي ورئيس مجلس الامن فالريان زورين على ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال المجلس ، وقال : أن الوضع في الكويت لا يجعل في الامكان تصوية مسألة انضمامها إلى الامم المتحدة . وطالب بتأجيل النظر في هذا الموضوع في الوقت الحاضر . فاعترض عمر لطفي على ذلك قائلا : " إنه يعتبر أن المعلومات المتوفرة لدى المجلس عن الكويت - كافية- لتبرهن على أن الكويت - دولة - مستقلة ذات سيادة!!" وبعد ذلك وافق المجلس على ادراج القضية في جدول اعماله إن لم يبد أي من الأعضاء الآخرين اعتراضه على ذلك مع تسجيل اعتراض الاتحاد السوفيتي .

وقد دعي عدنان الباجه جي - مندوب الجمهورية العراقية للمشاركة في المناقشة . ودافع عمر لطفي مندوب العربية المتحدة عن شيوخ الكويت وزعم أن عائدات النفط تستغل لتحسين الخدمات التعليمية والخدمات العامة الأخرى ، وادعى

(١) وزارة الخارجية ، حقيقة الكويت ، ج ٣ ، ص ٤١ - ٤٢ .

مندوب العربية المتحدة أن الشيوخ " قد سنوا التشريعات اللازمة لتأليف مجلس نيابي للاضطلاع بسن قانون اساسي ". وقال أن اثنتين وستين دولة قد اعترفت بسيادة الكويت المزعومة حتى الآن".

وأيد باتريك دين مندوب بريطانيا طلب العربية المتحدة قبول الكويت في المنظمة العالمية وقال : " أن بريطانيا كانت لها علاقات ودية وثيقة مع الكويت لسنوات طويلة . وزعم المندوب البريطاني أن مشايخ الكويت اتخذوا مؤخرا عددا من الخطوات لتحقيق - شخصية الكويت الدولية " . وأضاف قائلا : " أن النتيجة المنطقية - لذلك هي أن تصبح الكويت عضوا في الاسم المتحدة " .

ثم تحدث عدنان الباجه جي - مندوب الجمهورية العراقية فقال : أن طلب الكويت يجب أن يرفض للأسباب الثلاثة الاتية :

اولا - أن الكويت لم تكن دولة في المفهوم الدولي مطلقا .
ثانيا - أن الكويت كانت دائما وابدا جزءا لا يتجزأ من العراق من الناحيتين القانونية والتاريخية .

ثالثا - أن الكويت في الواقع ليست إلا مستعمرة بريطانية لا تتوفر فيها شروط العضوية في المنظمة الدولية . وأشار أيضا إلى أن الاجانب يشكلون الاغلبية العظمى من سكان الكويت وقال أن الكويت لا تعدو كونها - دولة المدينة - إذ لا يوجد فيها إلا قليل من مناطق السكن ، ويتبعثر البدو في ارجائها .
ثم استعرض المندوب العراقي بأسهاب تاريخ الكويت وعلاقة بريطانيا بها ، مؤكدا أن السياسة البريطانية كانت تستهدف السيطرة على الكويت للمحافظة على الطريق المؤدية إلى الهند ^(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الجامعة العربية كان قد بحث مشكلة الكويت وقرر ارسال قوات عربية بديلة عن القوات البريطانية في الكويت طبقا للمشروع الذي تقدمت به السعودية في تموز ١٩٦١ ، فانسحب العراق من مناقشات مجلس الجامعة احتجاجا على ذلك . ثم الفت اربع دول عربية قوات عسكرية باسم جامعة الدول العربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت وهذه الدول هي السودان والسعودية والاردن والجمهورية العربية المتحدة . وبلغ تعدادها (٢٣٠٠) جندي وصلت الكويت

(١) جريدة الثورة، العدد ٧٦٦ في ١ كانون الأول ١٩٦١.

في شهر ايلول ١٩٦١ . وفي شهر تشرين الأول ١٩٦١ غادرت جميع القوات البريطانية الكويت بعد أن استبدلت بقوات عربية^(١).

وعلى الرغم من أن دعوة عبد الكريم قاسم لاستعادة الكويت كانت قد حظيت بتأييد قادة الجيش والرأي العام العراقي بالاجماع إلا إنه لم يتخذ أية إجراءات عملية بصدد استعادتها وظلت تصريحات حكومته تؤكد إنها لن تستخدم القوة لتحقيق ذلك الهدف وإنما ستسعى إليه بالطرق السلمية .

وقد ظل الموقف من الكويت على ما هو عليه كما اسلفنا سابقا طيلة المدة التي استمر عليها حكم عبد الكريم قاسم ولغاية سقوطه في الثامن من شباط ١٩٦٣ .

توتر العلاقات العراقية الامريكية

أخذت العلاقات بين العراق والولايات المتحدة تتدهور بسبب الموقف الذي اتخذته الحكومة الامريكية من الكويت فضلا عن مساندتها للحركة الكردية في الشمال. وقد سحب العراق سفيره من واشنطن على اثر اعتراف الحكومة الامريكية بالكويت وأخذ عبد الكريم قاسم يهاجم في خطبه السياسة الامريكية الأمر الذي دفع بوزارة الخارجية الامريكية للاحتجاج لدى القائم بالاعمال العراقي في واشنطن عليه وابلغ الدبلوماسي العراقي ان الولايات المتحدة كدولة كبرى قد تتحمل وتسكت لفترة ما ولكنها لا تستطيع السكوت لمدة اطول وعندما علم قاسم بذلك غضب وزاد من تهجماته عليها وقال في احدى خطبه "ان المكائد تدبر ضدنا من الاستعمار واعوانه ومن دول أخرى تدعي المناداة بالحرية اتنا نعظم ان وكالة الاستخبارات الامريكية تسير هؤلاء. ان سفارتين غربييتين في داخل بلدنا تبرعنا بطبع المنشورات المسمومة".

وقال في مؤتمر صحفي ان الاستعمار الامريكي أخذ في الآونة الأخيرة يهدد بتخاذه تدابير رادعة وان هذه التدابير ستوجه إليه بالذات وان الشبكات الاستعمارية التي تدار بالاموال الامريكية قد ازدادت وهي تحاول تحطيم الشعب العراقي واستقلاله

(١) ليث الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤

وان امريكا ترفع داتها العلم الملطخ بالعار وهي تهاجم العراق وتتهمه بصهر القوميات وتهدد باثارة القلاقل^(١).

اتفاقية التعاون بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران ١٩٦١ على القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦١ والخاص بتصديق اتفاقية التعاون بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية في حقول الاذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والانباء .

وتجدر الاشارة إلى أن تلك الاتفاقية كانت قد عقدت في السابع من شهر مايس ١٩٦١ ، وقد وقعها عن حكومة الجمهورية العراقية الدكتور فيصل السامر وزير الارشاد ، بينما وقعها عن حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية كراستيو مستربزوف السفير فوق العادة .

وقد تضمنت الاتفاقية مقدمة واثنى عشرة مادة . وجاء في الأسباب الموجبة لتلك الاتفاقية ما يأتي:

سعيًا لتحقيق اتجح الوسائل للتعريف بالجمهورية العراقية في الخارج على مستوى تعاوني فني ورغبة في الاستفادة من المنجزات العلمية والفنية التي تتم في الدول الأخرى في مجالات الاذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والانباء من أجل تطوير ورفع مستوى كفاءة مؤسسات وموظفي وزارة الارشاد ونظرًا لما لمسّه الجانب العراقي من رغبة حكومة بلغاريا الشعبية في عقد هذه الاتفاقية ، وحيث أن هذه الاتفاقية قد تم التوقيع عليها بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٦١ بعد موافقة مجلس الوزراء على عقدها ، ولوضعها موضع التنفيذ نظمت هذه اللاحة للتصديق عليها وتشريعها بقانون^(٢).

(١) اسماعيل العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٥٢.

(٢) مجموعة القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ٢٣٢ - ٢٣٦ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٥٤٨ في ١٠ / ٧ / ١٩٦١ .

الحكومة العراقية تتبرع بمليون دينار للجزائر كدفعة أولى من المساعدات المخصصة للجزائر في ميزانية ١٩٦١

في الساعة التاسعة من مساء يوم (٧ تموز ١٩٦١) ، حضر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، الحفل الذي اقامه وزير خارجية الجمهورية العراقية - على شرف سماحة الحاج امين الحسيني - مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا . وقال قاسم ، أما احسن خطوة لنصرة الجزائر هي أن نطلب من وزير المالية ابداء التسهيلات فورا لتسليم حكومة الجمهورية الجزائرية صكا بمبلغ مليون دينار دعما لنضال واستقلال الجزائر وقال قاسم لممثل الجزائر محمد القصورى ونرى من الافضل أن تتسلم هذا الصك بنفسك صباح الغد^(١). وفي ذلك العام دعت وزارة الارشاد كل من المناضلتين الجزائريتين جميلة بوجيرد وفاطمة الجزائرية زوجة رايح ببطاط (الذي أصبح رئيس مجلس الشعب الجزائري بعد الاستقلال) لزيارة العراق فاستقبلتا يوم ١٨ تشرين الأول استقبالا شعبيا وحكوميا منقطع النظير إذ كانت جميلة بوجيرد تمثل رمز نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار ولاقت في سبيل ذلك أشد أنواع التعذيب واقساها على أيدي الفرنسيين واقبعت لهما حفلات شعبية وحكومية حاشدة تبرع خلالها العراقيون بسخاء للثورة الجزائرية واطلق على منطقة واسعة في بغداد (شرقي قناة الجيـش) اسم جميلة تقديرا لهما وذكرى زيارتها لبغداد.

وفي الجمعية العلمية للأمم المتحدة ألقى وزير الخارجية هاشم جواد كلمة في ٦ تشرين الثاني ١٩٦١، قال فيها ان الشعب الجزائري غدا مصمما أكثر من أي وقت مضى على تحقيق استقلال بلاده في حين راحت الاحتكارات الفرنسية تحصل باستمرار على المزيد من تأييد الاحتكارات المماثلة لها في الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن حماية وتدخل حلف شمال الاطلسي. وأشار إلى ان السبب الرئيس وراء كل ذلك هو المصالح الاقتصادية الهائلة، لاسيما المصالح النفطية، فهي القوى الكامنة وراء الحرب الاستعمارية في الجزائر. وأكد الوزير تصميم العراق على دعم كفاح الشعب الجزائري من اجل الحرية والاستقلال.

(١) جريدة الثورة ، العدد ٦٤٤ في ٩ تموز ١٩٦١ .

وقد أسهم العراق في بحث القضية الجزائرية من خلال مشروع القرار الذي قدمته بعض الدول الاسيوية والافريقية الذي طالب فرنسا والحكومة الجزائرية مواصلة المفاوضات للوصول إلى حل يلبي حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وقد حظي القرار بتأييد اكثرية الاعضاء ولم تعرض عليه أية دولة، باستثناء امتناع (٣٢) عن التصويت^(١).

افتتاح بناية المجلس الوطني

افتتح عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء مساء يوم ١٦ تموز ١٩٦١ بناية المجلس الوطني العراقي وارتجل خلال حفل الافتتاح خطاباً اشار فيه إلى أن البرلمان لن يكون مصدراً للشر ، بل سيكون مصدراً للخير والنفع العام ، وأشار إلى أن الحكومة سوف تعهد إلى هيئة عامة بتشريع الدستور الدائم^(٢) .
كما افتتح قاسم في يوم ١٧ تموز جامع الازبك الجديد مشيراً إلى إنه سينتبه في الدستور الدائم أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام وإن الايمان الأخرى في بلادنا حرة زاهرة منطقتة^(٣).
وتجدر الإشارة إلى أن الجامع المذكور يقع بجوار وزارة الدفاع في منطقة بساب المعظم .

تعديل قانون التنمية الصناعية

رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤ سوز ١٩٦١ على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ الخاص بتعديل قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ وهذا نص القانون :
باسم الشعب
مجلس السيادة

(١) ثورة ١٤ تموز في علمها الرابع ، ص ٥٧٥.

(٢) جريدة الثورة ، العدد ٦٤٩ في ١٨ تموز ١٩٦١ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٦٥٠ في ١٨ تموز ١٩٦١ .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير الصناعة ووافق عليه مجلس الوزراء .
صدق القانون الآتي :-
المادة الأولى -

١- تضاف إلى المادة التاسعة من قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١
العبارة التالية بعد عبارة " الشروط الاتية " :
" وعلى أي مشروع متمتع بالمساعدات حالياً أن يستكمل هذه الشروط قبل ٣٠
تشرين الثاني ١٩٦١ وإلا الغيت شهادة الاعضاء الممنوحة له " .
٢- تضاف الفقرة التابعة إلى آخر المادة التاسعة من القانون وتكون الفقرة الرابعة
لها :

٤- في تطبيق ما تقدم من احكام هذه المادة يراعى ما يأتي :
أ - فيما يخص نسبة العمال والمستخدمين في المشروع من غير العراقيين :-
أولاً : لا يعتبر الكويتيون من غير العراقيين .
ثانياً : يعامل الفلسطينيون في العراق كالعمال والمستخدمين العراقيين .
ثالثاً : العمال والمستخدمون من ذوي الكفاءات الخاصة الذين يحتاج إليهم المشروع
من رعايا البلاد العربية الأخرى يعاملون كما لو كانوا عراقيين على أن يدعم
تقرير الحاجة إليهم بقرار من مديرية تنمية الصناعات الاهلية العامة .
رابعاً : لا يحتسب العمال والمستخدمون المذكورون أعلاه ضمن النسبة المعينة لغير
العراقيين.

ب- فيما يخص رأسمال المشروع الاسمي والمدفوع يراعى ما يأتي :-
أولاً - رأس المال المدفوع من أي كويتي يعتبر عراقياً .
ثانياً - يعامل رأس المال المدفوع من أي مواطن في أي بلد عربي كما لو كان
عراقياً .
ثالثاً - يحتسب رأس المال المذكور فيما تقدم في نطاق نسبة الـ (٦٠ %)
المشروطة للعراقيين .

المادة الثانية - تلغى المادة الرابعة عشرة من القانون ويحل محلها ما يأتي :-
المادة الرابعة عشرة - " يجوز إصدار أنظمة بناء على اقتراح من وزير الصناعة
مستند إلى قرار من اللجنة باعفاء أنواع معينة من المكائن والالات والاجهزة

والادوات والمواد الأولية من الرسوم الكمركية إذا اقتضى تشجيع الصناعة الوطنية ذلك " .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون ^(١) .

وجاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون ما يلي :

لما كان من أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العمل على تقوية علاقات العراق بسائر اجزاء الوطن العربي إلى جانب العمل على تعزيز الوحدة العراقية الكاملة ولما كان بلوغ ذلك لا يتم بمجرد رفع الشعارات بل يتطلب توحيد الجهود وتوحيد القوى في جميع الميادين ولما كان من أهداف الثورة إلى جانب الانطلاق في توسيع القطاع العام ونهوض الدولة بتأسيس المشاريع ولاسيما الصناعية منها أن تسعى في الوقت ذاته لتشجيع القطاع الخاص ولاسيما في الصناعة ولما كانت المداورات الكثيرة والمضنية في نطاق جامعة الدول العربية للوصول إلى تعاون جدي في جميع هذه الميادين لم تنته إلى نتائج عملية فقد رأت حكومة الجمهورية العراقية بتوجيه من " رئيس الوزراء " الزعيم عبد الكريم قاسم أن تبادر إلى الاقدام على خطوة عملية بتعديل قانون التنمية الصناعية رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ تعديلاً يؤكد معاملة مواطنينا من الكويت بما ينبغي لهم كعراقيين ومعاملة اخواتنا الفلسطينيين كمعاملة العراقيين بمجرد وجودهم في العراق .. الخ ^(٢) .

الخلاف حول رئاسة جامعة بغداد

انتهت رئاسة الدكتور عبد الجبار عبد الله لجامعة بغداد مع نهاية العام الدراسي لسنة ١٩٦١ فاحتدم الصراع بين الشيوعيين والقوميين حول الرئيس الجديد وفي ذلك يقول وزير المعارف اسماعيل العارف المسؤول عن التعليم الجامعي:

"عندما انتهت رئاسة الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيس جامعة بغداد في نهاية صيف ١٩٦١ أصبح من الضروري تعيين رئيس جديد للجامعة بقرار من مجلس الوزراء. ولما كنت وزيراً للمعارف وأمثل الجامعة في مجلس الوزراء خولني قانون

(١) مجموعة الانظمة والقوانين ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ و ٢٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ ، جريدة الثورة ، العدد ٦٥٦ في ٢٥ تموز ١٩٦١ .

الجامعة ان اختار واحداً من بين ثلاثة اساتذة يرشحهم مجلس الجامعة واستحصل قراراً من مجلس الوزراء بتعيينه. وفي ذلك الزمن كان الصراع بين القوميين والتقدميين قد بلغ أشده في المجتمع وفي جامعة بغداد ووزارة المعارف بصورة خاصة. وكان الصراع يتجسد في كل عملية انتخاب أو تعيين شخص في وظيفة عمومية مهمة مسؤولة عن الادارة العامة. وقد اشتهر الدكتور عبد الجبار عبد الله بأرائه الحرة وتفكيره الديمقراطي، فجوبه خلال توليه رئاسة الجامعة بمعارضة شديدة من الاساتذة والكتل القومية في الجامعة على الرغم من سعة علمه وتضلعه في علوم الفيزياء والانواع الجوية فقد كان احد خريجي جامعة هارفرد* التي تعتبر من اشهر الجامعات الامريكية. وقد درس هناك فترة من الزمن وخصصت له الجامعة كرسيًا شاغراً للاستاذية بامكانه اشغاله متى شاء. وكنت اقدر ذلك الرجل لعلمه وكفاءته الادارية ومنطقه السليم ورجاحة عقله. وعندما اقترب موعد تعيين الرئيس الجديد زادت سخونة الجدل حول من سيشغل هذا المنصب السياسي والعلمي الخطير وتسرب الجدل إلى مجلس الوزراء، فكان بعض الوزراء يؤيد اعادة تعيين عبد الجبار عبد الله ويتصدر هؤلاء الزعيم عبد الكريم قاسم نفسه ومنهم من كان، لسبب أو لآخر يفضل تعيين شخص جديد لرئاسة الجامعة. وقد شعر عبد الجبار عبد الله بحراجة موقفه وموقفه، فجاءني راجياً ان اعفيه من الترشيح ثانية لهذا المنصب فقلل لي، إذا كنتم تعطفون عليّ اغفوني من هذه المسؤولية واسمحوا لي ان اعمل في السلك الخارجي حتى يسهل عليّ العلاج من السرطان. فلما عرضت ذلك على الزعيم عبد الكريم قاسم أصر على اعادة ترشيح عبد الجبار عبد الله لجامعة بغداد. وعند ذاك طلبت من الدكتور عبد الله ان يجمع مجلس الجامعة ليختار ثلاثة من بين اعضائه. فتم عقد مجلس الجامعة وجرى اقتراع سري على ثلاثة رشحوا أنفسهم للمنصب هم الدكتور عبد الجبار عبد الله وحصل على ١٢ صوتاً والدكتور عبد العزيز الدوري عميد كلية الآداب وقد حصل على ١٣ صوتاً والطبيب البيطار صادق الخياط عميد كلية البيطرة وقد حصل على ٧ اصوات. وكانت رغبة الجبهة القومية في الجامعة وفي بعض الاوساط الاجتماعية ان يتسلم رئاسة الجامعة عبد العزيز الدوري كواجهة للجهات القومية. أما الدكتور البيطار صادق الخياط فيبدو انه رشح على أساس طائفي وليس

* ان الدكتور عبد الجبار عبد الله هو أحد خريجي جامعة MIT الأمريكية وليس جامعة هارفرد.

لمزية علمية أو سياسية. فجلب لي رئيس الجامعة نتائج اختيار المجلس للمرشحين، وذكر لي بأنه القى بورقة بيضاء في صندوق الاقتراع ولم ينتخب نفسه لكي لا يتساوى في الاصوات مع عبد العزيز الدوري. فقررت ان اطرح الاسماء الثلاثة على مجلس الوزراء نظراً لحدة الصراع وتقارب آراء الوزراء في اختيار الرئيس الجديد للجامعة، وأردت بذلك أيضاً ان افسح المجال لمن له رأي من الوزراء ان يدلي به امام رئيس الوزراء صراحة. فسلمت الكتاب الرسمي المرفوع من قبلي إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وشرحت له تضارب الاراء حول اختيار الرئيس. وفي الجلسة التالية للمجلس في أواخر شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ طرح عبد الكريم قاسم الموضوع امام الوزراء قائلاً بأن وزير المعارف تنازل عن حقه إلى مجلس الوزراء في اختيار رئيس الجامعة وسوف نناقش الاسماء المرشحة واحداً واحداً. وكنت قد هيات مع الكتاب خلاصة علمية عن تاريخ حياة كل مرشح وطلب هو ان تهين له اجهزة الامن خلاصة عن تاريخ كل منهم سياسياً. فبدأ يقرأ على المجلس ما ورد في الخلاصات عن الدكتور عبد الجبار عبد الله وقد كانت حياته العلمية غنية بالالجازات والبحوث في مجال الفيزياء وفي اختصاصه بالانواع الجوية بالذات، كما كان منتصباً إلى عدد من الجمعيات الفيزيائية الامريكية والعالمية وله بحوث علمية كثيرة في دوريات ومجلات علمية متخصصة. ولم يكن هناك ما يشوب تاريخه السياسي. ثم انتقل إلى عبد العزيز الدوري فقال ان هذا الرجل لم يقدم للعلم شيئاً في حياته سوى ما كتبه عن أحد ادوار العصر العباسي كاطروحة للدكتوراه وسوى بحث مقتضب عن بغداد في دائرة المعارف البريطانية. أما تاريخه السياسي فقد كان حافلاً بالنشاط مع العهد الملكي وشارك في لجان حلف بغداد السرية وعرف بعلاقاته المريبة بالجهات الأجنبية وأمور أخرى هياتها له أجهزة الأمن. ثم تحدث عن الطبيب البيطار صادق الخياط فقال انه طبيب بيطري ليست لديه مزايا علمية تؤهله ان يتبوأ مركزاً علمياً وإدارياً كرئيس لجامعة بغداد. وكان من الطبيعي ان يشعر الوزراء بتحمس عبد الكريم قاسم وميله إلى تجديد رئاسة عبد الجبار عبد الله وتحامله على عبد العزيز الدوري. فطلب من الوزراء ان يدلوا بأرائهم إلا ان أحداً منهم لم يجرؤ على ترشيح غير الدكتور عبد الجبار عبد الله عدا وزير البلديات باقر الدجيلي. إذ قال بشيء من التردد والتلعثم انه يؤيد اختيار شخص آخر لو أمكن وأورد اسم صادق الخياط. فثارت ثائرة عبد الكريم قاسم وقال كيف تواجهون المجتمعات العلمية إذا وضعتم على رأس

الجامعة طبيباً بيطرياً لم يحصل على اختصاص علمي أو دراسة إدارية عالية؟ يجب ألا تؤثر فيكم عوامل أخرى غير الكفاءة والعمل عند اختيار أية شخصية لإدارة هذه المؤسسة العلمية الوحيدة في العراق". فسكت الجميع، ولما جاء دوري لإبداء رأيي قلت ما يلي "قبل عرض الموضوع على مجلس الوزراء أبدى بعض الوزراء آراء تخالف ما بينوه أمام رئيس الوزراء فكان الأخرى بهم ان يكونوا أكثر جرأة في إبداء آرائهم وألا يتحدثوا في شيء يخالف ما أبدوه الآن عندما لا يكون رئيس الوزراء حاضراً. أما أنا أؤيد اختيار رئيس جديد للجامعة بالنظر للمعارضة التي يجابهها الدكتور عبد الجبار عبد الله ولضرورة زرق دم جديد في هذه المؤسسة قد تستفيد منه، إلا أنه لا يوجد بين الاسماء التي اختارها المجلس من هو أكفأ علمياً وإدارياً من عبد الجبار عبد الله. ولهذا فأتني بحكم الواقع أؤيد إعادة تعيينه رئيساً للجامعة". فوافق المجلس بالإجماع على ذلك ورفعنا المرسوم الذي كان معداً لذلك ثم دفع عبد الكريم قاسم بالمرسوم الجمهوري إلى رئيس مجلس السيادة الجالس على يمينه لكي يوقعه ولكن رئيس مجلس السيادة أخذ الورقة ووضعها في إضبارة أمامه دون توقيعها. وانتقل المجلس لمناقشة المنهج المعد لتلك الجلسة.

لقد كان يهمني جداً صدور المرسوم بسرعة نظراً لاقتراب انتهاء مدة ولاية الرئيس رسمياً وإن تأخره سوف يعطل أعمال الجامعة على ما في ذلك من خطورة. ومرت أيام عديدة لم يوقع رئيس مجلس السيادة على المرسوم، فأتصلت به هاتفياً مذكراً إياه بخطورة الأمر ثم مرت أسابيع فلم يخرج المرسوم من قبضته، فزرت في دائرته وطلبت منه شخصياً ان يسرع في توقيع المرسوم نظراً لحرجة موقف الجامعة وتعطل معظم قضاياها الإدارية والمالية إذ لم يعد الرئيس القديم ذا صلاحية قانونية تخوله القيام بالمصروفات والتنقلات بين الاساتذة والتعيينات وغيرها. وبعد ذلك التأخير المتعمد تذاكرت مع الزعيم عبد الكريم قاسم وقلت له يبدو ان رئيس مجلس السيادة لا يوافق على تعيين عبد الجبار عبد الله وان له رأياً آخر فلتأقفل ان تناقشه وتصلأ إلى حل لهذه المعضلة. فقال عبد الكريم قاسم "ان الفريق نجيب الربيعي بدأ يتناسى التاريخ القريب وهو متأثر ببعض الدعايات ومع ذلك لا تقلق سوف يوقعه بعد غد".

وعندما حل في اليوم التالي لحديثي مع عبد الكريم قاسم موعد اجتماع مجلس الوزراء. وعندما اجتمع الوزراء جلس عبد الكريم قاسم في مكانه المعتاد وابتسم ثم

نظر إلى رئيس مجلس السيادة وتحدث مجاملاً وقال أرجو ان يسمع المجلس ما يلي "قررت باعتباري لا زلت القائد العام للقوات المسلحة الوطنية الذي كان ولا يزال مصدر السلطات للنظام الثوري ان أحل مجلس السيادة وأعيد تأليفه بعنذ. ففوجئ الجميع بذلك وسكتوا وكأن على رؤوسهم الطير. أما رئيس مجلس السيادة فقد امتنع لونه وبدأ عليه الارتباك واضحاً لأنه كان يعرف ما تخفي ابتسامة عبد الكريم قاسم من مفاجآت. ثم قرأ عبد الكريم قاسم المرسوم وعنوان الموقع عليه "القائد العام للقوات المسلحة الوطنية" وضغط على الجرس فجاء السكرتير وقال له "خذ هذا المرسوم وليذع في اقرب وقت". وفي منتصف الجلسة توقف عبد الكريم قاسم وقال لدينا مرسوم آخر اقرأه عليكم ثم بدأ يقرأ مرسوم اعادة تأليف مجلس السيادة من نجيب الربيعي ورشاد عارف وعبد المجيد كمونة. وعندما انتهى منه لاحظت علامات الارتياح على وجه رئيس مجلس السيادة الذي ظل مع ذلك مرتبكاً طوال عقد الجلسة. وقبل انفضاض الاجتماع سلمني الربيعي مرسوم تعيين رئيس الجامعة موقعاً من قبله وبقية اعضاء مجلس السيادة.

عندما ترك الزعيم المتقاعد فؤاد عارف الحكومة في أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦١ شغل منصب وزير الزراعة إذ كان يشغلها وكالة فتوليت الوزارة وكالة أيضاً بالاضافة إلى وزارتي المعارف والاعلام^(١).

قانون المكتبة الوطنية

رقم ٥١ لسنة ١٩٦١

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثلاثين من تموز ١٩٦١ على القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ القاضي بتأسيس مكتبة وطنية في بغداد .
جاء في مادته الأولى - تقوم وزارة المعارف بتأسيس مكتبة في بغداد تسمى بالمكتبة الوطنية .

أما المادة الثانية - فقد أكدت :

١- تقوم المكتبة الوطنية بجمع وحفظ الكتب والمخطوطات والمطبوعات الدورية والمصورات والتسجيلات والافلام المصورة واللوحات الفنية والوثائق الرسمية

(١) اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٣٢٠ - ٣٢٣.

وغيرها مما له علاقة بالتراث الوطني بصورة خاصة وبالعالم العربي بصورة عامة وما يتصل بالحضارة والتراث الانساني والعمل على تيسر انتفاع الباحثين .

٢- تقوم المكتبة الوطنية باعداد فهارس الكتب العراقية ونشرها ويشمل ذلك الآثار العلمية والفنية التي لها علاقة باغراض المكتبة وتعقد المؤتمرات والحلقات العلمية والدراسية وتقيم المعارض المكتبية داخل العراق وخارجه . . الخ .

أما المادة الثالثة - فقد تضمنت ، حق المكتبة في امتلاك الكتب والمخطوطات النادرة الموجودة في المكتبات الرسمية بقرار من مجلس الوزراء ^(١) .

مشروع اسكان اصحاب الصرائف

قامت الدوائر الحكومية المختصة يوم ١٤ آب ١٩٦١ بحملة لتنفيذ التعليمات والتوجيهات التي أصدرها عبد الكريم قاسم يوم الثالث عشر من شهر آب إلى المسؤولين فيما يتعلق بمشروع اسكان اصحاب الصرائف وتهينة سبل الراحة لهم ، ولاسيما اوصول الماء والكهرباء إلى المنطقة التي سيشيدون دورهم فيها في مدينة الثورة ^(٢) .

وقد باشرت الجهات المختصة في مصلحة اسالة الماء لمنطقة بغداد بمد انابيب المياه المقتضية لذلك والتي يقدر طولها باكثر من سبعة كيلو مترات ويقطر (١٥) عقدة .

واعلن مصدر مسؤول في المصلحة لوكالة الانباء العراقية أن العمل سينجز باقل من عشرة أيام.

أما بالنسبة للكهرباء فقد اتخذت الخطوات اللازمة في مصلحة كهرباء بغداد لمد الخطوط الكهربائية ووصول القوة الكهربائية إلى المنطقة خلال عشرة أيام أيضاً .

أما بالنسبة للشوارع والطرق في المنطقة فقد قامت امانة العاصمة بحملة لتعديلها وتنظيفها ^(٣).

(١) مجموعة الانظمة والقوانين ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(٢) مدينة صدام، وهي الان مدينة الصدر .

(٣) جريدة الثورة ، العدد ٦٧٤ في ١٥ آب ١٩٦١ .

الحزب الشيوعي ينتقد سياسة الحكومة الاقتصادية

لم يتحقق الكثير مما كان يعد به عبد الكريم قاسم في خطبه وتصريحاته عن تطوير الصناعة والزراعة وتسريع التنمية لتحسين المستوى المعاشي للمواطنين ومعالجة الفقر البطالة وإيقاف الهجرة من الريف ولذلك اصدر الحزب الشيوعي بياناً ينتقد فيه سياسة الحكومة بعنوان (ناضلوا من أجل سياسة اقتصادية سليمة) نذكر في أدناه بعض ما جاء في البيان الصادر في أواسط ايلول ١٩٦١ :

"ان الارتفاع المتواصل في اسعار مواد الاستهلاك الواسعة، قد جعل الارقام القياسية لاسعار اللحوم ومنتجات الالبان في شهر اذار ١٩٦١ تساوي ٨٤٦,٢ بالنسبة إلى سنة الأساس (١٩٣٩) وكانت تساوي ٦٠٤,٣ في سنة ١٩٥٨ مقاسة في سنة الأساس نفسها، أي إنها ارتفعت في العهد الجمهوري بنسبة ٤٠ بالمائة تقريباً. وقد شهدت اسعار الرز على اختلاف اصنافه ارتفاعاً خيالياً لم تشهد له البلاد مثيلاً من قبل اطلاقاً.

وإلى جانب موجة الغلاء المتفاقمة باستمرار يستفحل شر البطالة، وأصبح يعاني منها جيش جرار، متزايد من ابناء الطبقة العاملة في المدن. فالاحصائيات الرسمية تشير إلى ان الذين هم في سن العمل في العراق نحو (٣,٦٠٠,٠٠٠) نسمة لا يمارس منهم عملاً اقتصادياً بالفعل سوى نصف هذا العدد أما النصف الآخر فهو في حالة بطالة كاملة. وإلى جانب صعوبات العيش التي تعاني منها الطبقة العاملة واوساط واسعة من الحرفيين والمتقنين في المدن تتفاقم الصعوبات امام الفلاحين في الريف والمهاجرين منهم إلى اطراف المدن، تحت وطأة الاضطهاد الذي يمارسه الاقطاعيون بالاستناد إلى أجهزة الدولة القمعية. وبدلاً من التفكير الجدي بوضع حد للأسباب الفعلية للهجرة القسرية وللحياة المزرية التي يحياها المهاجرون، تواصل الحكومة سياسة التساهل مع الاقطاعيين وتمالئ حقدهم اللئيم ضد الفلاحين. ومقابل سياسة التمييز والسخاء على مظاهر الفخفة والبهرجة نجدها تبدي منتهى البخل ازاء مصكرات المهاجرين في المدن ومئات الالوف من سكاتها، فهي لا تخصص لهم شيئاً من ميزانية الدولة ومن مخصصات الاعمال والمشاريع العامة، بل تعالج قضايا سكناهم باجراءات عسكرية بتخريب الالاف من صرائفهم في اطراف بغداد، وحرق المنات من الصرائف في البصرة وتشريد سكاتها إلى محلات نائية حتى دون تهينة

لابسط الشروط المادية والصحية لتوظيفهم من جديد، وكل ذلك لأنها (تخجل) من مناظر الصراف وبنوس سكانها من ان تشوه مناظر العاصمة وتخشى من احتكاكهم بالمدنية وبالحركة ومن تعيق الوعي بين جماهيرهم. بالاضافة إلى تفاقم الغلاء وتشفي البطالة والكساد وتضخم جيش المهاجرين من الريف تستحكم أزمة السكن وترتفع بدلات الايجار، لدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق، فهي تستنزف ٣٥%-٤٠% من أجر العامل والكاسب ومورد ذوي الدخل المحدود، وبدلاً من انتهاز سياسة جدية من شأنها الاسراع في الحد من هذه الأزمة، وخاصة بالنسبة للطبقة العاملة وسائر فئات الشعب الكادحة، ونوي الدخل المحدود. بدلاً من ذلك تمضي الحكومة في سياسة قائمة على تبذير عشرات ملايين الدنانير على مظاهر الفخفة والتبهرجة وعلى مشاريع تعتبر غير ضرورية في ظروف تدهور الوضع الاقتصادي واستفحال أزمة السكن، فالحكومة ترصد مثلاً ثلاثة ملايين دينار لإنشاء برك وأكثر من ثلاثة ملايين لإنشاء ساحة رأس القرية وتفتت ثلاثة ملايين دينار على إنشاء قناة الجيش ودفعت للملاك الكبير حكمت سليمان مليوني دينار بدل استملاك اراضيهم نتي مرت بها القناة...

ان البطء في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي والتحيز للملاكين بإعطائهم حق الاختيار المطلق ليختاروا لأنفسهم احسن القطع خصوبة وافضلها موقعاً والاحتفاظ بوسائط السقي وصنوبر الجداول واعطاء الاقطاعيين من الملتزمين السابقين أراضي اميرية صرفة خلافاً لقانون الإصلاح الزراعي الذي خصص الأراضي للفلاحين، والتحيز ضد الفلاحين في قسمة الحاصلات وتوزيع المياه والبطالة الجزئية السائدة في الريف حيث لا يجد الفلاح عملاً في أكثر ايام السنة، وتردي الحالة المعاشية منذ سنتين، وخاصة منذ تزييف جمعيات الفلاحين واتحاداتهم، فضلاً عن الآفات الطبيعية شحاعون الخيل والجفاف والامراض.. الخ. كل هذه الأسباب وغيرها قد أدت إلى متنكاف الهجرة من الريف إلى المدن بنطاق واسع في النظام الجمهوري وقانون الإصلاح الزراعي مفخرته الاجتماعية.

وقد جاء في البيان أيضاً: 'رغم مرور ثلاث سنوات تقريباً منذ ثورة ١٤ تموز، رغم ان الحكومة الجديدة تسلمت البلاد دون ان تصيبها تخريبات حرب أهلية أو ودية، فإن الحكومة لم تفتح أي مشروع انتاجي عدا بعض المشاريع التي بدأ انشاؤها في العهد الملكي السابق للثورة. وقد أجلت الحكومة بعد الثورة بعض

المشاريع لمجلس الاعمار التي تتغلب فيها الاعتبارات العسكرية أو المطبوعة بطابع الاسراف والتبذير، لتعيد دراستها. ولكنها الآن وبعد ثلاث سنوات عادت إلى تنفيذها ومنها الميناء البحري في أم قصر الذي طبّلت له الحكومة وزمرت في حين كان من الضروري تأجيله إلى عدة سنوات وتنفيذ المشاريع الانتاجية السريعة المردود بدلا منه ومن بين مجموع (المشاريع) التي افتتحتها أو وضعت حجرها الأساس دوائر الدولة بمناسبة الذكرى الثالثة للثورة والبالغة ستمائة وعشرين مشروعاً لم يكن بينها أي مشروع ضخم للري ولم يكن بينها غير (ثلاثة مصانع) فقط كانت قد بينت قبل الثورة، وغير بضعة مصانع (وضعت حجر الأساس) من مشاريع الاتفاقية العراقية السوفياتية بعد ان تعثر البث فيها طوال سنتين دون أي مبرر".

وجاء في البيان "حول الوضع الاقتصادي": ليست قوانين الضرائب هذه وحدها، هي التي تكشف الطابع الطبقي الضيق للسياسة الاقتصادية للحكومة بل تكشف عنه كذلك طبيعة الميزانية العامة للدولة، فحتى بالنسبة الضئيلة ١٥% التي كانت يتحملها الاغنياء عن طريق (ضريبة الدخل) وهي (ضريبة مباشرة) قد خفضت نتيجة الغاء بعض الضرائب وتخفيض بعضها. أما الضريبة غير المباشرة (ضريبة الكمارك والمكوس) التي يتحمل عبأها مجموع الشعب واكثريته من الفقراء فتبلغ (٣٣) مليون دينار تقريباً وتساوي ٢٥% من الميزانية. وقد ازدادت الاعباء على جماهير الشعب الواسعة بموجب قوانين الضرائب الجديدة وان كانت واردات الميزانية قائمة على أساس غير ديمقراطي باعتبارها تتحقق بالدرجة الاولى وباستثناء بعوائد النفط بالضرائب غير المباشرة التي يتحملها مجموع الشعب الذي اكثريته من الفقراء، كذلك يجري اتفاق الميزانية وفق اساس غير ديمقراطية باعتبارها تذهب بالدرجة الاولى لخدمة مصالح الاغنياء بصورة مباشرة، فما عدا بعض الزيادة في تخصيصات المعارف والصحة، نجد أكثر من ٤٠% من الميزانية لشؤون الشرطة والامن والدفاع، وان الجانب الرئيسي من الباقي يذهب لمشاريع ومؤسسات ونفقات ليست هي ما تقتضيها الآن تلبية حاجات الملايين من فقراء الناس، ان اتفاق عشرات الملايين من الدنانير على شؤون البناء والاسكان لذوي الدخول العالية وكبار الموظفين وما يقابلها من تخطيط وتوزيع بضعة الاف من الأمتار لسكان الصرائف ليعكس إلى درجة كبيرة الطابع الطبقي لمجمل الوضع الاقتصادي للدولة".

إعفاء الفلاحين من ضريبة الأرض

في إطار سياسة الحكومة بالتخفيف عن كاهل الفلاحين ، أعلن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يوم ١٧ تموز ١٩٦١ ، في حفلة توزيع سندات التملك على الفلاحين في أبي غريب بأنه قد طلب من الجهات الرسمية اعداد تشريع خاص يشمل إعفاء الفلاحين كافة في أرجاء العراق من ضريبة الأرض الزراعية اسوة بالفلاحين المتعاقدين مع الاصلاح الزراعي ، وانه علم بعد ذلك أن بعض الملاكين المكلفين بدفع ضريبة الأرض اخذوا يحاولون الاستيلاء على قسم من الحاصلات الزراعية العائدة للفلاحين بحجة استيفاء ضريبة الأرض الزراعية منهم . لهذا أعلن " على جميع أبناء الشعب الكرام بأن الإعفاء من ضريبة الأرض الزراعية يشمل الفلاحين كافة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية الخالدة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ولا يحق لأحد مطلقاً بعد هذا بمطالبة الفلاحين بضريبة الأرض الزراعية وعلى جميع الفلاحين والمزارعين والملاكين وذوي العلاقة ورجال الإدارة والسلطة مراعاة المواد التالية :

أولاً : إعفاء جميع الفلاحين في أرجاء الجمهورية العراقية الخالدة من ضريبة الأرض الزراعية عن جميع المحاصيل كالحبوب والفواكه والخضروات والتمور والتبوغ والتبناك والقطن والبنجر وجميع المحاصيل الزراعية الأخرى التي يزرعونها .

ثانياً : إن الاصلاح الزراعي يدفع ضريبة الأرض الزراعية عن الفلاحين وذوي العلاقة مع الاصلاح الزراعي كما هو جار في الوقت الحاضر .

ثالثاً : تدفع شركة ومصلحة التمور العراقية نيابة عن المنتجين ضريبة الأرض الزراعية على أن تخفض النسبة إلى ٧% بدلاً من النسبة السابقة التي تعادل ١٢% .

رابعاً : تدفع دائرة انحصار التبغ نيابة عن المنتجين ضريبة الأرض الزراعية عن التبوغ والتبناك على أن تخفض النسبة إلى ٧% بدلاً من النسبة السابقة التي تعادل ١٢% .

خامساً : يدفع الملاكون الآخرون ضريبة الأرض الزراعية عن ارضهم بموجب القوانين التي تشرع ونسبة زهيدة جداً عن ضريبة الأرض الزراعية للتخفيف

عنهم ولا يمكن لأحد منهم مطالبة أي فلاح يزرع معه في أرضه عن ضريبة الأرض الزراعية مطلقاً .

سلباً : على جميع الفلاحين عدم اعطاء أي ضريبة أرض زراعية إلى الملاكين وعلى رجال السلطة والادارة ملاحظة ذلك وإن القوانين تحمي جميع المواطنين.

سلباً : تقوم وزارة المالية باعداد التشريع الخاص بضريبة الأرض الزراعية على هذا الأساس .

الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة (١) .

حركة الملا مصطفى البارزاني في شمال العراق

حققت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نجاحاً عسكرياً سريعاً ، كما إنها حظيت بتأييد جميع الأحزاب والقوى السياسية المشتركة في جبهة الاتحاد الوطني على أساس أن أهداف الثورة متطابقة مع اهدافها (٢) .

وقد تعاطف مع الثورة العرب والكرد على حد سواء ، حتى الجيل القديم من الكرد الذين كان بإمكانهم انتهاز الفرصة وعلان التمرد قبل أن يتمكن نظام الحكم الجديد من السيطرة على البلاد (٣) .

وتضمن الدستور المؤقت الذي شرع في اعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في البند الثالث على ما يأتي : " يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والاكرد شركاء في هذا الوطن ، ويقر هذا الدستور بحقوقهم ضمن الوحدة العراقية " (٤) .

ولم يقف اهتمام الثورة بالكرد عند هذا الحد ، بل سمح لعدد كبير من المبعدين منهم بالعودة إلى العراق والافراج عن السجناء ، والأهم من هذا كله السماح بعودة

(١) جريدة الثورة ، العدد ٦٩٥ في ١٠ ايلول ١٩٦١ .

(٢) محمد كاظم علي ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، بغداد ١٩٨٩ ، ص ١٣٣ .

(٣) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ص ٢٣٦ .

(٤) الوقائع العراقية ، العدد ٢ في ٢٨ تموز ١٩٥٨ .

الملا مصطفى البارزاني من الاتحاد السوفيتي في ٥ تشرين الأول ١٩٥٨ والذي اقلع فيه منذ سنة ١٩٤٦ على أثر انهيار تمرده .

وكان الملا مصطفى قد بعث حال سماعه نبأ الثورة ببرقية تهنئة إلى عبد الكريم قاسم يطلب فيها السماح له ولرفاقه بالعودة إلى البلاد . وسارع قاسم بدوره إلى إصدار الاوامر اللازمة لضمان عودة جميع المبعدين على نفقة الحكومة العراقية وبضمنهم عدد من الشيوعيين الذين كانوا قد أسقطت جنسيتهم استناداً لتشريع سابق أصدرته حكومتا نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة (١٩٥٤ - ١٩٥٧) .

وكان في استقبال الملا مصطفى في المطار لدى عودته إلى بغداد وزراء وضباط وعدد كبير من اصدقائه. وظهر عبد الكريم قاسم اهتماماً كبيراً بالملا مصطفى معتقداً إنه قد كسب حليفاً لنظام حكمه. لكن ثبت فيما بعد إنه كان اعتقاداً خاطئاً .

بدأ الملا مصطفى بعد عودته إلى بارزان يعزز موقفه بين أفراد قبيلته وحاول عبد الكريم قاسم كسب تأييد بعض القبائل الكردية التي تدين بولائها للبارزاني ، إلا أن سياسته لم تكن سياسة يطمئن إليها (بعض) الكرد . وصار الملا مصطفى يثبت نفوذه السياسي على حساب شيوخ القبائل الأخرى ولاسيما الزبياريين مخالفين البارزانيين التقليديين .

ولابد أن تكون تلك التصرفات قد اثارت عبد الكريم قاسم الذي رأى في طمسوح الزعامة لدى الملا مصطفى تحدياً لنفوذه في الالوية الكردية .

استطاع الملا مصطفى حين انشغال حكومة عبد الكريم قاسم بالأزمة الكويتية في حزيران ١٩٦١، فرض نفوذه ومطوته على منطقة امتدت من الحدود التركية إلى السليمانية، ورأى عبد الكريم قاسم في هذا العمل خطراً يهدد نظام الحكم .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحزب الديمقراطي الكرستاني شأنه شأن الأحزاب الأخرى بدأ العمل قبل أن يرخص له رسمياً في سنة ١٩٦٠ ، وكان بعض اعضائه على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي إلا إنه كتنظيم حزبي سياسي كان يؤكد بالدرجة الأولى على الامتاني القومية الكردية. وكانت الشخصية الرئيسة في الحزب قبل أن يصبح الملا مصطفى رئيساً له ، ابراهيم أحمد الامين العلم للحزب (١) .

(١) مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .

وقد سبق لجماعة البارزاني أن أسهموا في التصدي لحركة الموصل القومية عام ١٩٥٩. كما أسهموا في أحداث كركوك في ١٤ تموز من العام نفسه، وقد فرضوا أنفسهم بالقوة من خلال عمليات القوة المنظمة التي أخضعوا من خلالها الكثير من المواطنين الكرد. وقد اتضمت عشيرة "عباس مامند" في لواء السليمانية وعشيرة "عبد العزيز الحاج حلو" في لواء الموصل إلى الحزب البارزاني في الوقت الذي ظلت بقية العشائر مخلصّة في ولائها للحكومة مثل "الزيباريين" و"الهركيين" و"السورجية" وغيرها^(١).

ولسنا هنا بصدد وضع تاريخ للقضية الكردية واحزابها، واتما الهدف هو تسليط الضوء على الأحداث التي وقعت في شمال العراق في ايلول عام ١٩٦١ وتوضيح خلفياتها وموقف الأحزاب السياسية منها.

مقدمات حركة البارزاني

ادرك عبد الكريم قاسم بعد حركة الموصل ١٩٥٩ أن الملا مصطفى قد تجاوز الحد، وأنه أصبح مصدر قلق وتهديد لحكمه أكثر من كونه أداة يستخدمها ضد أعدائه، لترصين موقفه وقدرته على المناورة السياسية.

أما الملا مصطفى فقد أسرع هو الآخر في تصفية أعدائه مستغلاً قوته السياسية والعسكرية التي بدأت تتنامى منذ عودته إلى العراق حتى بلغت قمته بعد حادثة الموصل، وعندها استغل الموقف وقتل الشيخ أحمد الزبياري أحد الشيوخ الذين انفصوا عنه في تمرد عام ١٩٤٥. وطارده حتى الحدود الإيرانية. واعترف البارزاني أمام عبد الكريم قاسم وبعض وزرائه إنه قتل الزبياري ولما استفسر عوني يوسف (وزير الإسكان السابق)^(٢) من الملا عن سبب تبجحه بالقتل أمام عبد الكريم قاسم أجاب الملا (أنا لا أخون عبد الكريم قاسم لازم أقول له كل شيء).

ويذكر أن الملا مصطفى كان يتردد على عبد الكريم قاسم بلا مقدمات أو استئذان. وذات يوم وقد خرج قاسم من المستشفى في أثر محاولة اغتياله في ٧

(١) محمود الدرة، القضية الكردية، دار الطلبة، بيروت، ط ٢، ١٩٦٦، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢) دخل عوني يوسف الوزارة في ١٣ تموز ١٩٥٩ وزيراً للتشغيل والإسكان وغيرها في آخر تعديل وزاري.

تشرين الأول ١٩٥٩ ، حضر الملا إلى وزارة الدفاع لزيارته وتهنئته بالسلامة ، ولكنه فوجئ بأن ضابط الاستعلامات يقول له إنه لا يمكنه زيارة قاسم من دون موعد سابق ، وطلب الملا الزيارة ، وتحديد موعد لها . وعاد إلى داره في السكك ولما طال الوقت كرر طلب المقابلة ثانياً وثالثة ورابعة ولكن ما من مجيب . وعندئذ وسَّط عوني يوسف الذي نكَّر قاسم بطلب الملا البارزاني المتكرر لتحديد موعد لزيارته وعندئذ وافق قاسم وحدد الموعد .

ذهب عوني يوسف إلى الملا وأخبره بالموعد وأشار عليه إنه في المستقبل إذا لم يطلبه عبد الكريم قاسم بنفسه فلا حاجة لطلب الزيارة لأنه الآن يعتبر زعيماً للاحراد ويجب أن لا يهان . ونقل التحريض هذا الشيخ سلمان بن الشيخ عبد السلام الاخ الأكبر للملا والذي كان يتعاطف مع الشيوعيين إلى عبد الكريم قاسم، فغضب قاسم من وزيره عوني يوسف ونقل إليه جميع اقواله للملا من دون أن يذكر المصدر واستمر التوتر بين قاسم والبارزاني .

أمر عبد الكريم قاسم بإعادة السيارة الحكومية وسائقها الجندي والتي كان يستخدمها الملا البارزاني في تنقلاته منذ أن عاد إلى العراق ، وطلب من مديرية الأمن العامة مراقبة اعضاء اللجنة المركزية للحزب البارتى الموجودين في بغداد وهو ما اضطرهم إلى الاختفاء والتحاقهم بجماعات الملا المسلحين في الشمال في مناطق التجمعات المتمردة وهم : ابراهيم أحمد (قاض سابق) وعلي عبد الله (مهندس) ، ونوري شلويش (مهندس) ، وعمر دبابة (محام) وغيرهم .

وطلب قاسم من وزارة المالية اتقاص المخصصات السنوية للملا من (٢٠٠٠) دينار إلى (١٠٠٠) دينار مع بقاء راتبه البالغ (٥٠٠) دينار شهرياً ورواتب اتباعه الآخرين من دون أن تمس .

لم تردع هذه الاجراءات والاشارات (الملا) عما انتواه وعما خططه لازالة كل عقبة أمام طموحاته ، فطلب من: محمود كاواي ، حميد كاواي ، ومأم طه ، قتل عثمان ميران المعروف بموالاته للحكومة فتصاعوا للأمر ونصبوا الكمين ولكنهم اخطأوا الهدف وكان الضحية صديق بيك ميران اخو المستهدف وتحرك قاسم بعد أن تجاوز الملا البارزاني في اعتدائه كل تصور ، الأمر الذي هدد هيبة الدولة وزعامة قاسم ، ولاسيما بعد أن اخبرت دوائر الأمن قاسم بأن البريطانيين عاودوا اتصالاتهم

بالملا وإن السفير البريطاني استغل ذهابه لزيارة الشمال واتصل به وسلمه نصف مليون دينار .

ارسل الحاكم العسكري هيئة تحقيق من بغداد وتبين لها أن القتلة الفاعلين الاصليين هم:-

محمود كاواي وحמיד كاواي ومأم طه وآخرون . أما المحرضون على تلك الجريمة فهم الملا مصطفى وإبراهيم أحمد وعمر دبلبة وغيرهم . وقررت الهيئة القاء القبض على الفاعلين والمحرضين .

وارسل القرار إلى قاسم للتنفيذ فوافق على ما جاء فيه وأمر بالقاء القبض على الجميع . لكن الوزير عوني يوسف رجا قاسم تأجيل القاء القبض على الملا إلا أن عبد الكريم قاسم رفض الاقتراح وطلب التنفيذ في الحال. وفي أواسط آذار ١٩٦١ اختفى الملا وهرب إلى المنطقة الشمالية. كان قد عاد من زيارة للاتحاد السوفياتي في شهر آذار بعد أن مكث هناك أربعة اشهر وخلال غيابه سحب عبد الكريم قاسم بعض منافسي الملا وبينهم أخوه الشيخ احمد إلى بغداد ليعطوا ولاءهم له وعند عودة الملا أعلن هؤلاء الزعماء عدم موافقتهم على زعامته فقرر الملا مواجهة الخطر الذي يتهدده.

وفي أثناء ذلك سافر عوني يوسف إلى مدينة اربيل بمناسبة عيد الفطر ، ومنها ارسل رسالة إلى الملا يخبره فيها بقرار قاسم ويحذره من المجيء إلى بغداد، وظل الملا في منطقته يحرض كبار الملاكين على التمرد ضد قانون الإصلاح الزراعي الذي ستطبقه الحكومة^(١).

تجمع رؤساء العشائر واتباعهم والذين حرّضهم الملا على العصيان في وادي خليفان وفي دربند بازيان ، وقدم المجتمعون مذكرة إلى قاسم في ٢٠ تموز ١٩٦١ ضمنوها مطالبهم في إلغاء قانون الإصلاح الزراعي وألحقوها بمطالب قومية كالتدريس باللغة الكردية في جميع مراحل الدراسة الثانوية وأن يكون جميع موظفي مناطقهم من الكرد.

(١) يذكر فؤاد عارف أن بعض ابناء عشيرة الكاواتية الكردية قتلوا صديق بك ميران ، ثم لجأوا إلى الملا مصطفى البارزاني الأمر الذي اشار عثمان ميران الذي كان على علاقة جيدة مع البارزاني . مقابلة مع الأستاذ فؤاد عارف اجراها الأستاذ الدكتور علاء جاسم محمد الحربي في ٢٠٠١ / ٤ / ١

حشد الملاّ اتباعه وحزبه البارتي الذي انتمى إليه عام ١٩٤٦ في منطقة بارزان وما جاورها متظاهراً بالحياد بين الحكومة ومطالب الاقطاعيين ، ولربما كان موقفه سلبياً ظاهرياً تجاه حشود القبائل التي حرضها هو على المطالبة بالغاء قانون الاصلاح الزراعي، أما الحقيقة فإن الملا كان ينتظر اجراءات الحكومة التي على ضونها سيقدر موقفه العلني (حتى لا يخسر الماركسيين واليساريين).

وجاء رد عبد الكريم قاسم على تحشدات رؤساء العشائر ومذكرتهم التي قدموها ومطالبهم التي يريدون تنفيذها قبل عودتهم إلى محلات اشتغالهم وعملهم بأن أمر قوته الجوية بقصف تجمعات الاقطاعيين (كما سماها هو ببرقيته) وأن يتجنبوا قصف حشود الملا وحزبه البارتي وحلفائه . .

نفذت القوة الجوية الأمر وبذل الملا مصطفى موقفه من المتفرج على ما يحدث إلى الانضمام إلى المتمردين وعلان عصبائه هو نفسه وطلب من مؤيديه واتصاره واعضاء حزبه البارتي في القوات المسلحة (الجيش والشرطة والأمن) ترك وظائفهم ودوائرهم والالتحاق بأسلحتهم ووثائقهم الرسمية السرية والعينية وملفاتهم بتجمعاته وحشوده .

ونفذت الغالبية العظمى من الحزبيين البارتيين طلب (الملا) إذ التحق به الكثير من الضباط وضباط الصف والجنود.

وحول (الملاّ) تمرده إلى حركة قومية ذات أهداف معينة ؛ واستقرت قيادة الحزب البارتي في قرية (مالوما) الجبلية وبدأت المصادمات العسكرية بين الملا واتباعه والجيش العراقي وخلفت الحركة وضعاً جديداً (في المنطقة) بين العراق وايران والولايات المتحدة الامريكية^(١).

واشار خدوري : إلى أن العامل المباشر لنشوب القتال في الشمال كان بسبب حادث بسيط وقع في " رائية " الكردية في لواء السليمانية ، وفي اعقاب شكاوى من تصرفات موظفي الحكومة ورجال الشرطة ، وقد رفعت مذكرة إلى الحكومة نشرتها الصحف وعلقت عليها . وبدلاً من أن يحاول عبد الكريم قاسم التحقيق في أسباب الشكاوى الكردية عمد إلى إصدار اوامره إلى رجال الشرطة لمعالجة الموقف بحزم . كما أمر قواته بقمع ما عده تمرداً على الدولة.

(١) خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

وقد انتهز الملا مصطفى هذا الحادث ليعلن عن مساندته لمطالب الكرد. وفي نهاية شهر آب بعث بمذكرة إلى عبد الكريم قاسم يطلب فيها إعادة الحريات الديمقراطية والاعتراف بالحكم الذاتي لكرديستان.

وعلى الرغم من تعاطف زعماء الحزب الديمقراطي الكردي مع الملا مصطفى إلا أنهم امتنعوا عن الاشتراك في الحركة. وكانوا قد تقدموا في أوائل حزيران عام ١٩٦١ بمجموعة من المطالب إلى الحكومة مستندين فيها إلى الدستور المؤقت ، ومنها في سبيل المثال توفير المدارس والتوسع في استخدام اللغة الكردية وشق الطرق وبناء المستشفيات ، وكان رد عبد الكريم قاسم وخصوصاً بعد بدء الصراع المسلح مع الملا مصطفى تعطيل الصحف الكردية ومنها جريدة خه بات الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردي في ٢٨/١٠/١٩٦١ الذي عدّه حزباً غير مشروع . وأمر باعتقال الزعماء الكرد . فاختلف بعضهم أول الأمر مثل ابراهيم أحمد وفر معظمهم في وقت لاحق إلى الالوية الكردية .

ومن الضروري أن نشير هنا أن الحزب الديمقراطي الكردي الذي كان ينادي بالوسائل السلمية سابقاً مال الآن إلى تأييد حركة الملا مصطفى ، وعزم على المطالبة بالحكم الذاتي للكرد بالقوة ما دام عبد الكريم قاسم قد اهتم بتنفيذ الوعود التي قطعها على نفسه ^(١) .

ويذكر الأستاذ صبحي عبد الحميد وزير الخارجية السابق دوافع حركة البلرزاني وموقف الاتحاد السوفيتي آنذاك قاتلاً : " أثناء اللقاء الذي ضم الرؤساء العرب جمال عبد الناصر واحمد بن بيللا وعبد السلام محمد عارف والزعيم السوفيتي خروشوف على ظهر الباخرة في آذار ١٩٦٤ هاجم خروشوف الحكومة العراقية هجوماً عنيفاً على الطريقة التي عالجتها القضية الكردية . ويعني استخدام القوة ضد الكرد . وقد استأذن صبحي عبد الحميد من الرئيس عبد السلام محمد عارف بالرد على خروشوف، وبعد أن أذن له عارف ، خاطب خروشوف قاتلاً : استغرب من أن رئيس أكبر دولة اشتراكية في العالم يؤيد تمرداً عشائرياً إقطاعياً قام بسبب رفض شيوخ عشائر بشدر في السليمانية تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وهما حمسين بوسكين وعباس مامند اغا. وقد أصر عبد الكريم قاسم على تطبيق القانون بالقوة . فاستغل

(١) خدوري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

الملا مصطفى قيلم الجيش بمحاولة تطبيق قانون الاصلاح الزراعي بالقوة فتحول التمرد الاقطاعي العشائري إلى ما اسماء بثورة قومية . وهكذا بدأ تمرد الملا مصطفى يوم ١٠ ايلول ١٩٦١، ويضيف صبحي عبد الحميد أن خروشوف ارتبك وشعر بالخرج ولم يستطع جواباً فدار دفعة الحديث إلى موضوع آخر^(١).

أما فؤاد عارف، الشخصية الكردية المعروفة والوزير ونائب رئيس الوزراء الاسبق، فقد كتب في مذكراته قتلاً : أن هدف قاسم لم يكن تطبيق قانون الاصلاح الزراعي لأسباب اقتصادية وحرصاً على تحسين أوضاع الفلاح العراقي ، وانه رفض التريث في تطبيق القانون والقبول بمقترحات بديلة . ويؤكد فؤاد عارف أن قاسم قلل له بالحرف الواحد " أن هدفي سياسي " . اتي اريد أن اشنت الاقطاع واقضي على رؤساء العشائر والشيوخ بأي ثمن وباسرع وقت ممكن . . . لقد اتهمت الشيخ محمد العريبي في جنوب العراق والآن جاء دور إنهاء الشيوخ والأغوات في الشمال . ويضيف فؤاد عارف أن قاسم عمل على ضرب رؤساء العشائر بعضهم ببعض واثارة الفتن والحزازات بينهم عن طريق تطبيقات قانون الاصلاح الزراعي الذي لم تعارضه الحركة الكردية لأن الملكية في كردستان كانت قائمة على أساس المساحات الصغيرة لعدم وجود اراض شاسعة واغلب الأراضي هناك ديمية .

ويؤكد فؤاد عارف أيضاً أن البارزاني نفسه الذي كان يمثل رأس الحركة الكردية لم يكن يخسر شيئاً جراء تطبيق قانون الاصلاح الزراعي لأنه لم يكن اقطاعياً أي أن زعامته لم تكن قائمة على ملكية الأرض في حين أن تنفيذ القانون يقضي على الملكيات الاقطاعية في المنطقة، وكان من مصلحة البارزاني ضرب المتنافسين الاقطاعيين تحت أي مبرر كان لتحديد نفوذهم . ومن هنا اعتقد والكلام لفؤاد عارف أن البارزاني لم يكن يخسر شيئاً من تطبيق القانون بل كان يقوي نفوذه من خلال ضرب الاقطاع.

ويضيف فؤاد عارف " أن قاسم اتهم الحركة الكردية بالعمالة للبريطانيين والامريكان كي يتخذ من ذلك مبرراً لقمعها عسكرياً لأنه لم يكن يتحمل وجود أي شخص أو كتلة لها نفوذ في أي منطقة من مناطق العراق"^(٢).

(١) صبحي عبد الحميد ، مقابلة اجراها معه الدكتور علاء جاسم الحربي في ١٧ / ٧ / ٢٠٠٠ .

(٢) مذكرات فؤاد عارف ، ج ١ ، ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

وهناك من يشير إلى أن حركة البارزاني جاءت بتحريض من السفارة البريطانية في بغداد بعد أن دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع شركات النفط التي أعقبها صدور القانون رقم ٨٠ ، بشأن النفط . وقد سبق للبارزاني أن أبدى للسفير البريطاني (ترافيليان) تذمره من حكومة بغداد وأنه أبدى للسفير استعداده للتعاون مع بريطانيا ضد قاسم وقد قام السفير البريطاني بزيارة البارزاني سرّاً في كردستان بعد أن ذهب إلى كركوك بحجة زيارة شركة نفط العراق ^(١) .

وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية تقدمت بمقترحات لحل المشكلة سلمياً ، فإن ذلك لم يكن ممكناً لأن عبد الكريم قاسم كان قد عقد العزم على سحق الملا مصطفى البارزاني . وفي ١٢ ايلول أمر بتحريك لواء مختلطاً من الفرقة الثانية من كركوك إلى السليمانية لفتح الطريق وارهاب المتمردين الذين تمركزوا في مضيق بازيان واستمرت العمليات العسكرية طيلة المدة المتبقية من حكم قاسم .

وبالرغم من أن الجيش العراقي اجبر قوات البارزاني على الانسحاب إلى المناطق الجبلية الوعرة إلا إنها كانت في الوقت ذاته تمثل استنزافاً لاقتصاد البلاد ، وقد اثارت نفمة الشعب الذي كان يضع الامل على العهد الجديد وزعيمه .

في الثالث والعشرين من ايلول عام ١٩٦١ ، عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً أكد فيه أن البريطانيين والأمريكان هم الذين حركوا عملاءهم ووقفوا وراء الخونة والشفاعة ودعاة الانفصال في الشمال ، مؤكداً أن هناك وثائق ومستمسكات تثبت أن (الملا) يعمل لحساب اسباده المستعمرين البريطانيين ، واتذر في ذلك المؤتمر بغلق السفارة البريطانية في بغداد إذا لم تكف السفارة عن التآمر على العراق ^(٢) . ويقول اسماعيل العارف ان عبد الكريم قاسم اتهم بريطانيا بدفع نصف مليون دينار للملا مصطفى البارزاني من اجل خلق المتاعب لحكومة عبد الكريم قاسم الذي طالب بريطانيا ان تكف عن التدخل في شؤون العراق الداخلية وان مصطفى البارزاني اتصل بالسفير البريطاني وطلب منه مرتين ان تؤكد بريطانيا صداقتها للبارزانيين إلا ان الحكومة البريطانية رفضت كتابة رسالة بهذا المآل وقد اعترف

(١) Sir H . Trevelyan , The Middle East in Revolution , London . 1970 , pp 194 - 203 .

(٢) جريدة الثورة ، العدد ٧٠٧ في ٢٤ ايلول ١٩٦١ .

السفير البريطاني (تريفلان) فعلاً بذهابه إلى الشمال يرافقه شخصان واستضافهم بعض الكرد في المنطقة لكنه نفى دفع نصف مليون دينار للبارزاني. ولم يستبعد العارف ذلك الاتصال لأن البارزاني كان على علاقة وثيقة بمستشار وزارة الداخلية ادموندس (١٩٤٣-١٩٤٤) وقد كشفها عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي الذي عرض فيه الرسائل المتبادلة بين البارزاني ومستشار وزارة الداخلية البريطاني آنذاك ووصل علم الحكومة العراقية أيضاً ان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد التمرد الكردي في شمال العراق وذكر ان ضابطاً امريكياً اتصل بالبارزاني واجتمع مع بعض زعماء التمرد في منطقة اربيل والسليمانية سراً وزار المنطقة الشمالية الصحفي الامريكي المعروف (دانا ادم شمت) الذي يكتب في صحيفة النيويورك تايمس ونشر مقالاً عن زيارته وعن مطالب البارزاني وطلبه المساعدات الامريكية وتعاونت أجهزة اسرائيل على نشر المعلومات عن التمرد الكردي لحمل الولايات المتحدة على تبني القضية الكردية وقد كان مؤكداً تدخل الولايات المتحدة الامريكية سراً في اثاره القضية الكردية ومعاونتها^(١).

وقد جاء في مقال دانا شمت بأن شخصاً ما في بيروت دعاه لمقابلة البارزاني وان انتقله إلى وكرة تم بمساعدة جهات اجنبية زودته حتى بالملايس الكردية وان الملا زعيم الثورة في الجبال الآن يطلب المساعدة الامريكية بالحاح واصرار ويعرض لقاء ذلك الاطاحة باللواء عبد الكريم قاسم وبتحويل العراق إلى حليف قوي للغرب^(٢) ونشرت جريدة الثورة يوم ٢٦ ايلول ١٩٦١ ، نبأ اعتقال الملا مصطفى البارزاني في ايران مشيرة إلى أن تسليمه إلى السلطات العراقية سيتم قريباً واشلرت أيضاً إلى أن فلول المتمردين أخذت تستسلم للسلطات العراقية.

وفي الرابع من تشرين الأول من العام نفسه نشرت جريدة الثورة الخبر الآتي : أحمد البارزاني يسلم نفسه أمس إلى قيادة الفرقة الثانية بكركوك ، جاء فيه : علمت " الثورة " أن المتمرّد الشيخ أحمد البارزاني سلم نفسه يوم أمس إلى قيادة الفرقة الثانية في كركوك واسترحم أن ينقل إلى بغداد لمقابلة عبد الكريم قاسم ، ولكن سيادة الزعيم حين سمع بذلك رفض مقابلة هذا المتمرّد وأمر بارجاعه إلى منطقته ليقوم

(١) اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٥١-٢٥٢.

(٢) خليل ابراهيم الزويجي، موسوعة ١٤ تموز / ١٩٦٢.

بتسليم جميع المنهوبات إلى السلطات الرسمية ثم يجيء بأخيه المتمرد الملا مصطفى البارزاني ويسلمان معاً إلى المراجع المسؤولة ، وقد اعيد الموما إليه حالاً إلى منطقة بارزان لتنفيذ ذلك.

وفي الثامن من تشرين الأول ١٩٦١ ، نشرت جريدة الثورة خبراً بعنوان : أحمد البارزاني يستنكر جرائم الملا مصطفى وحزبه ويعلن تأييده وولاءه للجمهورية " ، جاء فيه : " استنكر السيد أحمد البارزاني شقيق الخائن ملا مصطفى البارزاني ما قام به شقيقه وما قام به الحزب البارتني من تخريبات ضد الجمهورية العراقية الخالدة. واعلن أحمد البارزاني إنه ما يزال مخلصاً لعبد الكريم قاسم والجمهورية العراقية.

وقد جاء ذلك في برقية تلقاها عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة من بين الاف البرقيات التي ما يزال يتلقاها من ابناء الشعب المخلصين ، من العرب والاكرد والتركمان وكافة القوميات المتآخية في وطننا الحبيب تستنكر ما قامت به الفئة الانفصالية الخائنة في الشمال.

وفيما يأتي نص برقية السيد أحمد البارزاني كما وردت في جريدة الثورة :
" إلى سيادة الزعيم الامين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة المحترم .

اني استنكر ما قام به ملا مصطفى البارزاني والحزب البارتني من تخريبات ضد الجمهورية الخالدة وابراً من اعمالهم السيئة كما اجدد ولائي واخلاصي ووفائي وتفاني لسيداتكم ولجمهوريةنا الحبيبة . لا زلت ولم ازل حافظاً بعهدي الذي قطعته على نفسي سابقاً بأن أكون من جندكم المخلصين واؤكد لسيداتكم بانه لا توجد لي أنل شخصياً علاقة مع الاستعمار واقسم باني بعيد كل البعد عن الانفصال من الجمهورية أو تأييد من يدعي ذلك واني ارجب أن يكون الجميع متكاتفين ونقوم بخدمة الجمهورية الحبيبة تحت قيادتكم الرشيدة . واؤكد بأن هذه الحوادث حدثت دون علم مني أو تشجيع من قبلي وكنت أوامل بأن أكون مع اتباعي أول طليعة أمام جيشنا الباسل لرد كل من يطمع في وطننا الغالي تحت زعامتكم الحكيمة . واني الآن على استعداد تام للتعاون مع المسؤولين لتنفيذ ما يستوجب وابعاد المجرمين والمخربين عن المنطقة . واني رحبت وارجب كل الترحيب بمجيء الجيش إلى منطقتنا لإعادة

الأمن والهدوء إليها وقد أرسلت ابني محمد خالد إلى مقر اللواء للتعاون مع الجيش والقضاء على الخونة . عاشت جمهوريتنا الخالدة حرة تحت زعامتكم الحبيبة".

الموقف العسكري كما أوردته جريدة الثورة

وصفت جريدة " الثورة " الناطقة بلسان عبد الكريم قاسم في ٥ تشرين الأول ١٩٦١ الموقف العسكري في المنطقة بسلسلة من المقالات **تقتطف منها ما يلي :**

" الذين يعرفون طبيعة المناطق الشمالية وخاصة المناطق الجبلية امتداداً من " بيرة مكرون " في السليمانية حتى جبال بشدر إلى سلسلة جبال راوندوز في لواء اربيل إلى جبال بردوست في لواء الموصل إلى الحدود العراقية - التركية ، والعراقية - الايرانية يستطيعون ولاشك أن يقدروا خطورة أية حركة مسلحة تقع في إحدى هذه المناطق هذا إذا كانت الحركة في منطقة واحدة ، كما حصل في اعوام سابقة ، أما إذا كانت الحركة في جميع هذه المناطق ، فتقدير الخطر لا يحتاج إلى بينة أو إلى اسهاب في التفصيل .

" وللتمرد المسلح هذا قصة ، يرجع عهدا إلى أكثر من سنتين ، كانت السلطات المخلصة خلالها تتابع فصولها وخطوطها العريضة بصبر وحكمة وروية . ولكن النفوس التي جبلت على الشر وتشربت بسموم الخيانة أبت أن تستجيب لنصح أو نصيح لدعوة مخلصه حتى وقع وانتهى التمرد إلى نتيجته المقدره له . .

" ولنبدأ القصة من اولها ، وسأحاول أن أكون دقيقاً في عرض ما هناك من ملاحظات بقدر ما سأكون امينا في نقل الوقائع ، ثم اترك للقارئ أن يقدر أهداف التمرد واغراضه ، ومصلحة الذين كانوا يقفون وراءه ويغذونه بالمال والسلاح والعتاد وكل وسائل المقاومة ، مما سأورد من فصول وحقائق .

" بدأت القصة ، حين اقتضت ظروف المستعمرين ومصلحتهم اشغال السلطة الوطنية بحركة ما ، تضطرها إلى اتفاق جهد ووقت ومال ، وتصرفها عن متابعة حقوق الشعب التي استحوذت عليها شركات الاستعمار واستثمرتها في مشاريع وموائيق وجهت ضد المصلحة الوطنية ومصلحة الشعب العامة . .

" وعاد المستعمرون إلى ارشيف العملاء والوكلاء واستعرضوا الاسماء بحثاً عن وسيلة يسخرونها لتنفيذ المهمة ، فما وجدوا غير الملا مصطفى البارزاني وبطانته من يصلح لهذه المهمة ويليق لها ولا يتأخر عن تنفيذها . .

والمستعمرون لا يجهلون ما دار ويدور في ذهن الملا مصطفى من أفكار ، وما

راودت خياله المريض من احلام ومطامع حفزته إلى الاستجابة لتحريضاتهم فيما مضى . إنه يطمع أن يكون حاكماً يمتد نفوذه إلى كل مناطق الشمال في العراق وإلى المناطق الكردية في غير العراق ، وانه حاضر لأن يضع نفسه في خدمة الشيطان إذا كان يوفر له امكانيات العمل لتحقيق هذا الحلم البعيد.

وما هي الامكانيات لذلك ؟ . . المال والسلاح والعنصر ، والخطوة والمشورة والتوجيه . واعلت دوائر الاستعمار ما يلزم لتوفير هذه الامكانيات وقدمتها للملا الذي اتفقت اهدافه مع مصلحة المستعمرين " .

وبعد أن تستعرض جريدة " الثورة " حركات البارزاني السابقة التي حرضه عليها المستعمرون تقول :

وفجأة انطلق الشر . . وهاجم البارزانيون عشيرة الريكتيين ، وكان الهجوم عنيفاً اذهل الرجال وروع النساء والاطفال ، ولطع الرصاص قريباً من العنابية ، وانصب كالمنطر على الآمنين . . ونهبوا اموال المواطنين . . وفي الأيام التالية واصل البارزانيون عدوانهم المسلح على الريكتيين حتى اضطروهم إلى الهجرة واتجه العوان البارزاني نحو الزبياريين من جديد ، وعند مشارف عقرة جرت معركة رهيبة بين البارزانيين والزبياريين . وكان واضحاً أن الملا مصطفى اتما يمضي في اعماله الاعتدائية على وفق مخطط مرسوم ، وهو يهدف إلى تصفية العشائر في جناحه الايمن تمهيداً للخطوة التي تلي ذلك وهي التمرد في نطاقه الواسع..

" وتطورت الأمور في منطقتي دهوك ، وعقرة ، ونشط البارزانيون والدوسكيون بعد النصر الذي احرزوه على الريكتيين في حملتهم الرامية إلى تصفية العشائر الموالية للسلطة الوطنية ، لاختضاع المواطنين وجرحهم إلى المشاركة في عمليات الغزو والاعتداء... لتنفيذ الشق الثاني في مخططه وهو الاتصال برؤساء العشائر من الاقطاعيين والحاquدين الذين تتولت لهم اجراءات الثورة الاصلاحية وفي مقدمتها قاتون الاصلاح الزراعي ومن هنا بدأت المراسلات السرية والاتصالات المريبة بين الملا مصطفى وبعض اقطاعيي واغوات لواء السليماتية . الذين لعبوا ادواراً سرية في التهيئة لأعمال التمرد ضمن لواء السليماتية . .

" وشهدت قرية (صفنى) على جبل بيرس خطوط ابشع واقذر مؤامرة دبرت ضد ثورتنا الخالدة وجمهوريتنا الغالية وعراقنا الحبيب . . . ففي هذه القرية عقد

مصطفى البارزاني اجتماعات مربية حضرها بعض المنتدبين الاجانب الموفدين إلى منطقة بارزان من قبل جهة اجنبية ، كما حضرها بعض العراقيين الذين زاروا مقر الملا خلصة وأثناء قيامهم بواجب رسمي . . ومنذوب اغوات السليمانية . وتقرر أن يبدأ البارزانيون حركات التمرد على نطاق واسع ضمن لواء الموصل ، وأن يقدم الملا لاغوات السليمانية كميات كبيرة من السلاح والعتاد ومساعدات مالية لتدارك نفقات التموين والاعاشة للعشائر التي ستشارك في التمرد ، وعلى أن تقدم هذه المساعدات سلفاً . وأشار الملا من طرف خفي إلى أن هناك جهة تسند هذه الحركة وتغذيها بمقومات التمرد وتقف وراءها وتشرف عليها ، ونوه كذلك بأنه اتصل بعدد كبير من رؤساء الاكراد وعرض عليهم خطته فأيدوه عليها ووعدوه بالمشاركة فيها . . وانتهت الاجتماعات بالموافقة على المشاركة في حركة الملا مصطفى ..

وفي تلك الأثناء تردد على السن البعض أن عشائر " الاورمانيين " في تركيا قد تسللت إلى العراق عبر الحدود ووضعت نفسها وما تحمل من أسلحة ومعدات تحت قيادة الملا مصطفى ، ثم انتشرت اخبار تسلل الاورمانيين إلى العراق بين العشائر فكان لها تأثير كبير ظهرت آثاره فيما طرأ على الموقف هناك من تطورات . .

" . . أما مهمة الملا مصطفى بالنسبة للجهات الاستعمارية هو أن يخلق في الشمال اوضاعاً مضطربة تشغل السلطة الوطنية وتركبها ، وتحملها على تحويل اهتمامها عما لديها من أعمال ومشاريع ومفاوضات ، فهو من هذه الناحية حر في أن يبدأ مهمته متى شاء وكيفما أراد ، وما يهمه هو بالذات ، أن يختار موعد الضربة ومكانها ، وأن يوفق بين ما اراده المستعمرون وما يطمح في تحقيقه هو . .

" ثم انطلق الرصاص يوم ٦ ايلول ١٩٦١ وبدأ بمحاصرة مدينة العمادية فشهدت العمادية اياماً قاسية لم تشهدها طول تاريخها الطويل . . .

" ثم احتلوا مدينة زاخو بمساعدة مأمور مركز الشرطة الذي كان على اتفاق سابق معهم، وسلمهم ما في المركز من أسلحة ومعدات مما اضطر القائم مقام إلى الاستسلام.. وبعد أن سيطر المتمردون سيطرة تامة على قضاء زاخو ، أخذت تتوارد على البلدة حشود كبيرة منهم، حتى إذا اكتمل العدد وفق التخطيط المرسوم وانتهت عمليات التجمع ، توجه المتمردون نحو مضيق زاخو باتجاه الموصل فعبروا ناحية العاص فناحية سميل . .

" وكانت الخطة الاستعمارية التي وجهت حركات المتمردين في الشمال تستهدف كما اثبتت الوقائع حمل القيادة العسكرية على توزيع قطعات الجيش على أماكن التمرد في جبهة طويلة ومناطق وعرة تمتد من الحدود العراقية - التركية وراء زاخو حتى الحدود العراقية - الإيرانية وراء خاتقين... ومن شأن هذا التوزيع تقليل فعاليات هذه القطاعات ، الأمر الذي يسهل اشغالها من قبل المتمردين اطول مدة ممكنة . ولتنفيذ هذه الخطة قامت حركات التمرد في أكثر من منطقة وشملت كثيراً من القرى .

" . . . وكانت حركات التمرد على اشدها في ضمن منطقتي دهوك وعقرة في توقيت دقيق مع ما كان قائماً من حركات تمردية ضمن لواء السليمانية ابتداءً من ضواحي حلبجة واتحداً إلى طاسلوجة وإلى دربندخان مع ما يمتد إلى شمال هذه المنطقة امتداداً إلى سهل راتية . . .

" لقد كانت حركات المتمردين ضمن لواء الموصل على جانب كبير من الخطورة بالنظر لسعة المنطقة وقوة المتمردين وخطة القيادة التي كانت توجه حركاتهم ، وإكراه سهر السلطات المختصة وتوجيهات القيادة والدور المشرف الذي لعبه السلاح الجوي قضي على هذا الخطر خلال أيام ! . .

" وباتتهاء حركات المتمردين في لواء الموصل ، انتقل مركز الثقل إلى مركز المؤامرة ومقرها الرئيسي ، إلى لواء اربيل وفي منطقة بارزان - بالذات ، وفي هذه المنطقة لعب الاستعمار اقدر دور ونفذ عملاؤه افظع جريمة . .

" وحركات التمرد في لواء اربيل كانت كغيرها من الحركات التمردية في لواء الموصل والسليمانية حيث قامت في أكثر من ناحية وفي آن واحد ، واستهدفت السيطرة على جميع الطرق الممتدة بين مركز اللواء وبين الاقضية والنواحي التابعة له . . . ففي مناطق اقصية راوندوز وكويسنجق وشقلاوة وفي منطقة بارزان خاصة ، هاجم المتمردون دور الحكومة ومراكز الشرطة ، كما هاجموا القرى الوادعة واحرقوا قسماً منها وهددوا قسماً آخر وسيطروا على البقية التي اتخذوها كقواعد أو مراكز تموين . .

" ولقد اتجه المتمردون في قضاء كويسنجق نحو مركز اللواء في مدينة اربيل . واستطاعوا السيطرة على أكثر النواحي والقرى التي كانت تعترض طريقهم حتى وصلوا إلى نقطة تبعد عن مركز اللواء بحوالي ١٢ كيلو متراً فقط ، وتبعاً لهذا فقد انقطعت المواصلات بين اربيل وكويسنجق ، ولم يفتح الطريق إلى هذا القضاء إلا بعد

انهزام المتمردين أمام ضغط المطاردة الفعالة التي اوقفت زحفهم واكرهتهم على الفرار .

" لقد حاول المتمرّدون أن يفصلوا اربيل عن بقية الاولية الشمالية ، ففي منطقة الحاج عمران حيث يمكن الاتصال بلواء السليمانية قام المتمرّدون باعمال اتسمت بالعنف وكان هدفها قطع الطريق من هذه الناحية ، في حين استطاع المتمرّدون في المناطق الأخرى أن يقطعوا الطريق بين الموصل واربيل في منطقة قريبة من الزاب الاعلى ، والطريق بين كركوك واربيل في منطقة قريبة من (التون كوبري) ولكن سيطرتهم على هذا الطريق لم تدم طويلا حيث اضطروا إلى الفرار حين تصدت لهم القوات المسلحة .

" وفي قضاء شقلاوة (من لواء اربيل) مارس المتمرّدون أعمال ارهاب ولصوصية اثارت الاهلين وافزعته . ولما قاومتهم قوات الأمن انتقلوا إلى ناحية (خوشناو) الواقعة في زاويته .

وفي راوندوز حيث مارس المتمرّدون ضروبا شتى من أعمال الاجرام في ناحية (كلالة) وفي رايات وفي حاج عمران ومنها إلى جاما وشيروان مازن في قلب منطقة بارزان .

وتميزت هذه الأعمال في قضاء راوندوز بشيء من الخطورة بالنظر لانتشعب طرق المواصلات ، ولكون خط المواصلات الرئيس يتصل بالحدود العراقية - الايرانية عند حاج عمران ، ولوجود عدة طرق جبلية وعرة توصل بين أماكن المتمردين وبين السليمانية من جهة ، وبينهما وبين منطقة بارزان من جهة أخرى . واستطاع المتمرّدون بسيطرته على (كلالة) والقرى القريبة منها أن يقطعوا الطريق العام الممتد من مفرق جنديان إلى مصيف حاج عمران . وكان غرضهم من ذلك تأمين مواصلاتهم بين منطقتهم وبين منطقة بارزان والحفاظ على خط رجعة في حالة اضطرابهم إلى الانسحاب عبر جبال (حصار بارادوست) فجبال (سربردي) باتجاه بارزان . وبعد معارك دامية مع الشرطة اتدحر المتمرّدون وفك الحصار عن كلالة ووصلت قوات الأمن إلى رايات في طريقها إلى الحاج عمران .

" . . وبسيطرة المتمردين على منطقة بارزان وعلى الطرق التي حافظوا عليها تمكن الملا مصطفى من توجيه تعليماته إلى بقية المتمردين في لوائي الموصل

والسليماتية ، والى بعض الجهات التي كانت تقف وراء تمرده وخيانتته ، وتجيء بتعليماتها إليه (١) .

وأشار عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي يوم ٢٣ ايلول ١٩٦١ قائلاً :
" . . . بلغوا أبناء الشعب عن لساني أن الحركة انفصالية ، وإن الانكليز وراءها ويتبعهم الامريكان . ولدينا مستمسكات قاطعة تبين من وراء هذه الحركة . وسننخذ التدابير التي تضمن سلامة الجمهورية العراقية . إن الحركة قضي عليها ، وهناك فلول وشراذم هاربة وسنقضي على رؤوس هذه الشراذم . . لقد ثبت أن الحكومة البريطانية وعناصر أخرى وراء هذه الحركة . . إن السفارة البريطانية هي الأم والامريكان شركاؤها " (٢) .

ويعطى محمود الدرة على ذلك بقوله :

"ومما حيرَ عقول المواطنين العراقيين بشنوذ قاسم وبالأعبية ، اصراره على قضائه على التمرد الذي لم يبق من اثره سوى أفراد من العصابات التي لها ما يماثلها في شتى أنحاء البلاد المتمدنة على حد قوله . . في الوقت الذي يعرف فيه المواطنون العراقيون ، والعالم اجمع أن مصطفى البارزاني وحزبه البارتي يسيطر على كثير من المناطق الجبلية الكردية إلى يوم سقوط حكم عبد الكريم قاسم في ١٤ رمضان (٨ شباط ١٩٦٣)" (٣).

موقف الأحزاب السياسية من الصراع السياسي في شمال العراق

تباينت مواقف الأحزاب السياسية من القضية الكردية كلها ، فقد اتسم موقف الحزب الشيوعي بعدم الوضوح والتغير من مدة إلى أخرى ، بينما تعامل حزب البعث العربي الاشتراكي مع مسائل القوميات المتعايشة مع الأمة العربية بنظرة قائمة على التفهم الكامل للمصالح المشروعة لهذه القوميات والأقليات وعلى احترامها والسعي لأن تأخذ دورها في حركة النضال الوطني والقومي.

(١) جريدة الثورة ، ٥ - ١٦ / تشرين الاول / ١٩٦١ .

(٢) جريدة الثورة ، في ٢٤ ايلول ١٩٦١ .

(٣) محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٦٦ ؛ ص ٣٠٤ .

ولسنا هنا بصدد وضع تاريخ لموقف الأحزاب من القضية الكردية لأن ذلك موضح في برامج تلك الأحزاب ، وإنما الذي يغنيا هو توضيح موقف تلك الأحزاب من انصراف المسلح والأحداث في شمال العراق في ايلول ١٩٦١ واجراءات الحكومة ازاء ذلك الصراع .

يمكن أن نوجز موقف الأحزاب السياسية بالشكل الآتي :

أولاً : موقف حزب البعث العربي الاشتراكي .

تميز موقف الحزب بالنظرة الإنسانية بإزاء المطامح القومية المشروعة للقوميات والاقليات واستند في ذلك على مقومات سياسية وتاريخية .

اشارت جريدة الجمهورية المعبرة عن وجهة نظر حزب البعث في الأول من تشرين الأول ١٩٥٨ إلى أن وجود الكرد والعرب في هذه الربوع لم يكن امراً يستوجب الاتبات ، ذلك لأن وجودنا عرباً وكرداً في العراق يعني أن هناك (وطناً مشتركاً بيننا وقد عشنا في هذه الأرض منذ مئات السنين وإن التاريخ في سجله لم يذكر أي عمل عدائي ما بين العرب والكرد في أي فترة من فترات التاريخ ، فقد كان الشعور واحداً وكانت الالام واحدة)^(١).

وأكد الحزب أن مسيرة عبد الكريم قاسم هي السبب في أحداث الشمال ، واشارت النشرة إلى أن الحزب الشيوعي العراقي حليف لقاسم في هذه السياسة ومدفوع بعادوته للحركة العرقية وانتهازيته السياسية ، إذ عمد إلى تشويه موقف الحركة القومية العربية عند الاقليات في اثارته المخاوف والشكوك لدى هذه الاقليات من أي نصر تحرزه الحركة القومية^(٢) .

واصدرت الجبهة القومية بياناً حول التطورات في شمال العراق فيما يأتي نصه :

بيان الجبهة القومية حول التطورات الأخيرة

في شمال العراق

في اواخر ايلول ١٩٦١ نشرت الجبهة القومية بياناً حول التطورات الأخيرة في شمال العراق ، هذا نصه :-

(١) جريدة الجمهورية ، العدد ٦٤ في ١ / ١٠ / ١٩٥٨ .

(٢) نضال البعث ، ج ٧ ، ص ١٤٥ .

منذ الانحراف الرجعي الذي قاده عبد الكريم قاسم بمعونة وإسناد الحزب الشيوعي والقوى الشعبوية والاستعمار وعملاته لعزل العراق عن الحركة التحررية العربية وابعاده عن المساهمة الفعلية في هذه الحركة ، ظهرت في شمال العراق نزعات عنصرية مشبوهة تدعو زيفاً باسم الاكراد ومصالحهم لتجزئة أرض العراق وتفتيت وحدته النضالية . وقد غذى هذه النزعات حكم قاسم الذي وجد فيها اداة تستخدم لضرب الاتجاه العربي القومي من جهة ولتفتيت وحدة الشعب النضالية من جهة ثانية، هذه الوحدة التي تشكل سلاحاً لمقاومة الاستعمار والحكم الدكتاتوري وسنداً لاقامة حكم شعبي ديمقراطي تقدمي يحقق للشعب امانيه القومية .

وتطبيقاً لهذا المخطط (مخطط قاسم) عمل قاسم على تثبيت التفرقة العنصرية لدى جميع الاقليات وغذاها وافتعل الاجواء العدائية مستخدماً في ذلك شتى الوسائل والظروف (وحوادث الموصل ومجازر كركوك خير شاهد على هذه الخطة) .

وقد لجأ قاسم إلى افتعال الفتنة حتى بين الاكراد أنفسهم باثارة النزعات العشائرية وتسليح الفئات المتنافرة بسلاح وعتاد من مخازن الجيش وفق اوامر رسمية حتى غدا شمال العراق مخزن سلاح يهدد أمن البلاد وسلامته . كما أن التعيينات الادارية وتوزيع القطعات العسكرية تم بشكل يثبت الفرقة العنصرية . فالشعب يذكر جيداً نوعية تشكيلات القوات العسكرية التي انزلها قاسم إلى شوارع بغداد بعد حوادث الاضراب الأخير لجماهير الشعب ، وكيف كان يتعمد اختيار الجنود والضباط الاكراد للقيام بهذه المهمة القمعية ، ويعرف الشعب جيداً أن جهاز الانضباط العسكري الموكل إليه تنفيذ الارهاب الحكومي ، عمد في تشكيله الجديد أن تكون اغلبيته من الاكراد .

وقد كان الحزب الشيوعي حليفاً لنيماً لقاسم في هذه السياسة واسهم مساهمة فعلية في تهيئة هذه الخطة والدعوة لها وتنفيذها . وقد كان الحزب الشيوعي مدفوعاً بعدائه للحركة القومية وانتهازيته السياسية إذ عمد إلى تشويه موقف الحركة القومية العربية عند الاقليات ولاسيما الاكراد بإثارته المخاوف والشكوك لدى هذه الاقليات من أي نصر تحرزه الحركة القومية العربية . إن تقسيم الحزب الشيوعي على أسس عنصرية كطرعه المسمى (فرع الحزب الشيوعي لكردستان) يؤكد هذه النظرة الانعزالية ويجسد مخطط التفرقة الذي يدعمه الاستعمار . إن الحزب الشيوعي مسؤول عن زج الاكراد في حوادث البطش الاجرامية تجاه الحوادث الأخيرة في

الشمال وقد اسهم منذ سنين في ايجاد وتعويق الهوة المفتعة بين العرب والاكرد التي كانت حصيلتها الأحداث التي تجري الآن في شمال العراق . والاستعمار الغربي الذي يقف دائماً وراء الفرقة العنصرية والاقتتال الطائفي كان وما يزال دافعاً ومغنياً لكل حركة عنصرية أو طائفية ، فالاستعمار في كل مكان يسعى دوماً لاستغلال الاقليات القومية والطائفية لضرب وحدة النضال الشعبي اتسجماً مع مبدئه السيئ الصيت (فرق تسد). أما القوى الاقطاعية والرجعية وعملاء الاستعمار التي اطماحت بها مجتمعة ثورة ١٤ تموز فاتها تحول منذ أمد إعادة اعتبارها عن طريق تظاهرها بتأييد الاماني الكردية والعمل من خلال ذلك على تزييف هذه الاماني . وما المذكرات التي رفعها كبار الاقطاعيين والرجعيين في الغاء الاصلاح الزراعي إلا دليلاً على الدوافع والاموار المشبوهة لهذه الحركة.

إن الحركات السياسية الكردية (التي افتعلها وقادها الانتهازيون ونوو المصالح الخاصة من عملاء الاستعمار والمحسوبين على الاكرد) لعبت دوراً خطراً بعد ثورة ١٤ تموز وهي لم تستطع قطعاً أن تستوعب المصالح الحقيقية للاكرد تلك المصالح التي تتجسد في وحدة نضال متينة وتضامن كفاحي مع بقية جماهير الشعب في العراق ضد الاستعمار والرجعية وحكم قاسم الدكتاتوري الشعوبي. وهي مقابل حصولها على مكاسب انتهازية وقتية جطلت من نفسها نيلاً وتابعاً لحكم قاسم والشيوعيين وخصماً للحركة العربية التقدمية .

لقد كان على تلك الحركات أن تتفهم الرابطة الحياتية التي تجمع بين العرب والاكرد وتعني أن خير ضمان للاماني الكردية المشروعة هو التحالف والتعاون مع الحركات الشعبية التي تقف بصلابة ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية والدكتاتورية . إن الحركة القومية العربية التقدمية حركة إنسانية تشكل حليفاً طبيعياً لكل حركة تقدمية وسنداً نضالياً للاماني القومية المشروعة . واليوم ومنذ الحادي عشر من هذا الشهر ، تدور معارك مسلحة بين قوات الجيش العراقي ورجال العشائر الكردية الذين اعلنوا العصيان المسلح ورفعوا شعار تجزئة العراق ، والجهة القومية تحمّل حكم قاسم مسؤولية ما يصيب الجيش والشعب من وراء هذه الأحداث الدامية فقامم هو الذي أراد ومهد لمثل هذه المأساة لكي يجد فيها وسيلة لتحويل انظار الشعب ونقمتهم عن حكمه المجرم البغيض ، ولكي يغطي فشله المهين في اثاره قضية الكويت وليستر ضعفه وتنازلاته أمام شركات النفط .

إن الجبهة القومية تؤكد أن مهام النضال الأساسية لكل جماهير الشعب في العراق هي في مقاومة مشاريع ونفوذ الاستعمار والإطاحة بحكم قاسم الدكتاتوري الفردي وإقامة حكم ديمقراطي يستند إلى إرادة الشعب وحرية والسير بالعراق في الاتجاه العربي المتحرر . إن قيام حكم شعبي يؤمن للجماهير حرياتها الديمقراطية كاملة . هو الضمانة الوحيدة لكل القضية الكردية هو في النضال ضد الاستعمار والرجعية والإقطاع والحكم الدكتاتوري المنحرف ، والجبهة القومية ترى في الخروج على هذا الأسلوب ضرراً بالمصلحة الوطنية وإعاقة للتحرر من النفوذ الاستعماري وركائزه والحكم القاسمي .

والجبهة القومية تدعو الجماهير الشعبية إلى تفهم طبيعة الأحداث القائمة اليوم والنتائج الجسيمة التي تترتب عليها وتهيب بها أن تتمسك بالموقف السليم الواعي ، وأن لا تترك منفذاً لعملاء الاستعمار ومثيري الحقد العنصري البغيض أو أي مجال لتشويه نقيمتها المشروعة على دعاة تجزئة العراق .

كما إنها تدن قاسم بجرمة جر العراق إلى هذه الأحداث وتهيب بالجماهير أن تدرك أن حكم قاسم وحلفائه - الاستعمار والإقطاع والرجعية والشعوبية - هو العدو الأول لحركة التحرر القومي وإن استمرار هذا الحكم يعني تجدد وتكرار هذه الأحداث. وما تستر الحكم على هذه الأحداث وحجبه خطورة الموقف في شمال العراق عن الشعب إلا دليلاً على مسؤولية قاسم في التمهيد لها وجر وبالها على البلاد . والجبهة القومية إذ تحذر العناصر الكردية المخلصة من الانسياق وراء دعاة التجزئة والانفصال والسير وراء قيادات مشبوهة ، فباتها كذلك تهيب بها أن تدرك جيداً أن تحقيق الامتياز القومية للجماهير العربية والكردية رهين بتصفية الاستعمار والحكم الرجعي الدكتاتوري عن طريق وحدة النضال الشعبي ^(١) .

ثانياً : موقف الحزب الشيوعي العراقي .

أوضح الحزب الشيوعي موقفه من خلال التقرير الذي أعده جمال الحيدري (عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي) في أواخر عام ١٩٦١ والذي كان بعنوان (الشيوعية طليعة النضال لحل قضية كردستان ونوال الشعب الكردي حقه في تقرير

^(١) نضال البعث ، الجزء السابع ، القطر العراقي ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ، دار الطليعة بيروت ١٩٧٢ ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

المصير والحرية والوحدة القومية) الذي بيّن فيه سياسة الحزب بإزاء المسألة الكردية وكما يأتي :-

- ١- أن العراق بحدوده الجغرافية هذه يضم كردستان وهو بذلك يضم قوميتين .
- ٢- أن الشعب الكردي في العراق هو جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية .
- ٣- أن الاستعمار هو الذي فرق (كردستان) وهو الذي حال دون نشوء قومية في كردستان.

٤- ينبغي فضح ومحاربة سياسة الاضطهاد والتمييز تجاه الكرد بجرأة وحزم .

٥- على عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان تقع مسؤولية العمل الدائب والصحيح في خدمة حقوق ومستقبل الجماهير الكردية .

٦- ينبغي تثقيف الجماهير العربية في العراق بروح " الأممية " وحمل " البرجوازية الوطنية " العربية في العراق على العمل الذي يتجاوب مع مطامح الشعب الكردي وحقوقه .

٧- الطريق الوحيد في الظرف الراهن هو الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق .

٨- العمل على ضمان الاستقلال لكردستان العراق على وفق اتحاد اختياري يفتح أمام الشعب الكردي طريق التحرر الكامل الشامل والوحدة القومية للأمة العربية والكردية بأسرها.

٩- الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وطموح الشعبين إلى التحرر والوحدة القومية ^(١) .

ويؤكد البعض أن الحزب الشيوعي العراقي اذان قصف الطائرات العراقية للمناطق الشمالية ونظم (حركة جماهيرية للمطالبة بالحل السلمي للقضية الكردية) ^(٢) . وقد حاول الضباط الشيوعيون اصلاح ذات البين بين البارزاتي وقاسم ، قبل أن يتطور الموقف وتتسع الحركات ، وتستغل القوى الأخرى القضية الكردية ، فطلبوا من آمر اللواء الخامس مفتاحة قاسم وأخذ موافقته ومعرفة شروطه للقيام بهذه

(١) القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، المكتب الثقافى القومى ، موقف الحزب الشيوعي العراقي في المسألة الكردية .

(٢) سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ، ص ١٨٤ .

الوساطة . وجاء العقيد حسن عبود وهو شيوعي إلى بغداد وبحث الموضوع مع قاسم الذي وافق على قيامه بها وكان شرطه الوحيد أن يستقر الملا مصطفى في بارزان أو في أي منطقة أخرى ويترك تمرده وتنقله بين العشائر وتهديده هذا وذاك ، وانه سينظر بمطالب البارزاني كافة ، إذا ما استجاب لهذا الشرط .

سافر حسن عبود إلى سرسنك ومعه جهاز لاسلكي يمكنه من الاتصال بقاسم وقائد فرقته والتقى بالبارزاني وأبلغه شرط قاسم . وكان رد (الملا) أنا خادم صغير لعبد الكريم قاسم . ماذا يريد مني أنا حاضر لتنفيذه . وأكد حسن عبود أن هدف الزعيم أن يستقر البارزاني . أما في بارزان أو في أي منطقة يختارها بنفسه . وفي هذه الأثناء مرت طائرات حربية عراقية وحامت حول منطقة الاجتماع ، فتسأل البارزاني قائلاً إذا كان الزعيم أرسلك لمقابلتي وتبليغي شروطه فلماذا أرسل هذه الطائرات ؟ فنفى العقيد حسن عبود أن يكون له علم بهذه الطائرات وفيما إذا كان قاسم قد أرسلها لتقصص منطقة الاجتماع . وردد البارزاني ومع هذا فانا خادم صغير لقاسم وسأفخذ ما يريده مني . وانفض الاجتماع واستمر (الملا) في عصيانه لأن خيوط اللعبة انتقلت من أيدي قاسم والملا إلى القوى العالمية الأخرى التي تسعى لتأمين مصالحها (١) .

أما رواية المخابرات الاسرائيلية (الموساد) عن لقاء حسن عبود بالبارزاني فإنها تختلف عن الرواية أعلاه إذ تشير إلى أن البارزاني خاطب حسن عبود قائلاً : " أنا لم ارتكب أية جريمة بل أنتم المجرمون فهل يجوز أن تقترحوا أن تعفوا عني وتغفروا لي في الوقت الذي لا أستطيع أنا أن اغفر لكم . لا نحن لا نريد عفوكم " (٢) .

وهذه رواية لا يمكن الوثوق بها فقد أشار الباحث خليل إبراهيم حسين إلى أن أسلوب البارزاني كان باستمرار استخدام عبارات التودد مثل أنا خادم صغير لعبد الكريم قاسم ، وانه اكتشف ذلك بنفسه عندما كان عضواً في الوفد الحكومي الوزاري للمفاوض عام ١٩٦٨ وأكد إنه سينفذ كل ما يطلب منه (٣) .

(١) خليل إبراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، ج ٣ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) شلومو نكسيمون ، الموساد في العراق ودول الجوار ، ترجمة بدر عقيلي ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص ٦٩ .

(٣) خليل إبراهيم حسين ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ .

ثالثاً : موقف الحزب الوطني الديمقراطي .

دعا الحزب الوطني إلى إيجاد حل سلمي عادل للقضية الكردية مع الحرص على الحفاظ على وحدة العراق ووحدة كفاحه الوطني . فبعد أيام من انفجار الوضع في كردستان كتبت جريدة الأهالي الناطقة بلسان الحزب مقالاً افتتاحياً قالت فيه : " اتنا لا يمكن أن ننسى الشعارات المخلصة التي رفعها معنا اخواننا الاكراد في جميع اطوار كفاحنا الوطني ، ونحن نثق أن تعلقهم بهذه الشعارات الصادقة اليوم هو أكثر مما كان في أي وقت سبق بعد أن أصبحت الامال الوطنية الكبرى في قبضة ايدينا وهذه الشعارات كانت ولا تزال : على صخرة الاتحاد العربي الكردي تتحطم مؤامرات الاستعمار" ^(١) . واستمر الحزب على هذا الموقف طيلة الفترة اللاحقة .

رابعاً : موقف الحزب الوطني التقدمي .

عدّ الحزب ما يدور في الشمال مجرد " حوادث طارئة " واعمالاً طائشة وتمرداً على النظام والقانون . ولم يكتف الحزب بذلك وانما دعا الحكومة إلى ضرورة القيام برعاية المتضررين من جراء حركة التمرد في الشمال ، فقد أكدت جريدة البيان الناطقة بلسان الحزب قائلة : " . . ولهذا فإن اخواننا الاكراد قد ابتلوا ببعض الخونة المارقين ، كما ابتلى العرب بمثلهم في هذا الوطن " . ودعا الحزب أيضاً حكومة عبد الكريم قاسم إلى اتخاذ " أساليب رادعة " لمعالجة " نيلو المتمردين الطائشة" ^(٢) .

ايران تستغل حركة البارزاني

كان لابد للبارزاني من أن يبحث عن جهات خارجية تساعده ، كما أن بعض القوى الدولية والاقليمية التي كان يهملها استغلال أي حدث يقع في العراق لأجل تحقيق مصالحها من أن تعمل على اقامة علاقة ومد الجسور مع البارزاني . وقد سبقت الإشارة إلى اتصالاته مع السفارة البريطانية . وفي الوقت نفسه اتصل البارزاني بالحكومة الايرانية عن طريق بعض الوسطاء من الاغوات والاقطاعيين مثل " عباس مامند اغا " وغيره . وقد تعهد البارزاني بعدم اثارة الاضطرابات في

^(١) عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ، ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣ بغداد ٢٠٠٠ ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

^(٢) عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري ، بغداد ٢٠٠٠ ، ص ١٤٤ - ١٤٦ .

كردستان ايران مقابل دعم الحكومة الايرانية له من خلال فتح الحدود وتزويده بالمؤن التي يحتاجها. وقد أبد المسؤولون الامريكيون اجراءات ايران بتقديم المساعدات لحركة التمرد كما وإن الصهاينة من جانبهم أيضاً وجدوا أن الأوضاع في شمال العراق يمكن أن توفر لهم فرصة ذهبية ليس في أضعاف قدرات العراق فحسب وإنما اشغاله بعيداً عن حدودها .

وقد ازداد الدعم الغربي للحركة ولاسيما بعد انفصال سوريا عن مصر في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، إذ لم تعد هناك حاجة مهمة لعبد الكريم قاسم الذي استغلت القوى الغربية ولاسيما بريطانيا خلفه مع عبد الناصر . يضاف إلى ذلك أن القوى الغربية ارادت أن تشغل قاسم في مشكلة تصرفه عن الاستمرار في معركة النفط . وهكذا وجدت ايران وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في حركة البارزاني فرصة لاستنزاف قوة العراق وأضعاف حكومة قاسم .

أكدت الحكومة العراقية أن اتصالات جرت بين الحكومة الايرانية والمتمردين الذين ارسلوا وفداً إلى طهران ضم جلال الطالباني وعمر مصطفى دبابه . كما أن الحكومة الايرانية شجعت القبائل الكردية الايرانية القاطنة في المنطقة الحدودية مع العراق على دعم المتمردين ، كما دعت وسائل الاعلام الايراني إلى دعم حركة البارزاني في شمال العراق .

وقد هاجم عبد الكريم قاسم موقف ايران وأكد أن ثورة العراق اثارته حفيظة الشاه وحلفائه الغربيين الذين خشوا من سقوط نظام الحكم في ايران كما حدث في العراق لهذا عملوا على دعم (التمرد)^(١). وجاء في بيان شيوعي صدر في ٢٢ آب ١٩٦١ في الفترة ٢٠-٢٣ تموز اجتمع السفير الامريكي في ايران ريتشارد هولمز الذي كان رئيساً لوكالة المخابرات المركزية قبل تعيينه سفيراً والملحقون العسكريون الامريكان وقنصل الولايات المتحدة من مدينة رضائية الايرانية ببعض الشيوخ والاغوات ونظموا السفرات إلى المناطق الكردية في ايران فكانت بداية النشاط التأمري الامريكي على الجمهورية العراقية ارسال علي حسين اغا المنكوري على رأس عصابة مسلحة بالاسلحة الامريكية باشراف مبعوثين امريكيين والسلطات

(١) موسى محمد طويرش ، المصدر السابق ، ص ٧٥ - ٧٦ .

الايرائية وقد اجتاز الحدود العراقية ليفرض سيطرة عصابته المسلحة على ناحية نادرشت ويعتقل بعض موظفيها"^(١).

موقف اسرائيل من حركة البارزاني

سعى قادة الحركة إلى نفي أي علاقات لهم مع الكيان الصهيوني أو أي جهة اجنبية أخرى ، لكن رجال الموساد سرعان ما كشفوا الحقيقة وكتبوا عدة مؤلفات تناولت تفاصيل الدعم الذي قدمه الكيان الصهيوني عن طريق جهاز مخابراته (الموساد) للحركة الكردي المسلح . وكان بدير خان الكردي الايراني حلقة الوصل بين قادة الحركة والكيان الصهيوني الذي كان يتابع بدقة تطورات الموقف في شمال العراق . كما قام (فانلي) رئيس رابطة الطلبة الاكراد في اوربا بدور مهم في هذا الجانب ، فقد اجتمع في ايلول ١٩٦١ أي مع بداية الحركة ببعض مسؤولي السفارة الصهيونية في سويسرا وعرض عليهم خطة بعلاقة صهيونية- كردية في مجال الاعلام ، وأكد لهم أن له علاقة مع منظمات كردية في كردستان العراقية وانه يعرف كيف يمكن ايصال السلاح لها . ومع استمرار التمرد ازداد الدعم الصهيوني له بالسلاح والخبرة ووصل عدد غير قليل من رجال الموساد إلى شمال العراق وحظوا بتقدير واحترام الملا مصطفى البارزاني الذي هنا الكيان الصهيوني بالنصر الذي حققه على الاقطار العربية في حزيران ١٩٦٧ . وقد أعرب البارزاني عن قلقه من أن يقع أحد رجال الموساد اسيراً بيد القوات العراقية وقال مخاطباً أحد رجال الموساد " أنك في هذه الحالة ستفقد مقاتلاً أما أنا ككرد عراقي فسأنتهم بالخيانة " ^(٢) .

(١) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ٢٩٤-٣٠٠.

(٢) شلومو نكديمون ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ ، والكتاب يضم عدداً من الصور التي تجمع بين الملا مصطفى البارزاني وكبار الصهاينة مثل موشي دايان ، وليفي اشكول وغيرها التقطت له أثناء زيارته للكيان الصهيوني عام ١٩٦٨.

موقف العراق من انفصال الجمهورية العربية المتحدة

في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، قام بعض الضباط السوريين بحركة عسكرية ، أدت إلى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، وسقوط أول تجربة وحدوية عرفها العرب في تاريخهم المعاصر قامت على أساس شعبي ودستوري .
وقد سبقت الإشارة في الجزء الأول من تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري إلى توتر العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة لاسيما بعد حركة الموصل عام ١٩٥٩ ، ووصلت إلى حدة ومشادة كلامية واحياناً ابعد من ذلك واستمر التوتر بين البلدين ولاسيما إن الجمهورية العربية المتحدة وقفت ضد سياسة عبد الكريم قاسم بخصوص المطالبة بعودة الكويت إلى العراق .
وقد وجد عبد الكريم قاسم في الانفصال ضربة قاسية لجمال عبد الناصر خصمه اللدود ، فالمعروف أن الوحدة العربية كانت الهدف الاستراتيجي الأول الذي سعى الرئيس جمال عبد الناصر لتحقيقه .

لم يظهر رد فعل واضح ومباشر بازاء الحركة الانفصالية ، لكن جريدة الثورة ^(١) المقربة إلى عبد الكريم قاسم كتبت مقالاً افتتاحياً بعد ثلاثة أيام من الانفصال (١ تشرين الأول ١٩٦١) بعنوان (تقدير الموقف العربي) ذكرت فيه أن فشل العدوان الثلاثي على مصر كان ضربة للاستعمار العالمي وإن وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ كانت بمثابة ضربة أخرى للاستعمار الذي عمل على افشال الوحدة عن طريق رجال العهد المباد ، الذين اخفقوا في تحقيق هدفهم . وذكر المقال أن قيام (الحركة الانفصالية) يكمن في الواقع في طبيعة التخطيطات الاستعمارية الجديدة التي اشترك في وضعها كل من الاستعمار الاتكلى امريكي واسرائيل على وجه خاص وحكومة الاردن وبقية الخونة الذين لهم الف صلة ومصلحة بنسف كيان العربية المتحدة ونسف الشمال العراقي والابقاء على الكويت امارة أو دولة بلا دولة . ولهم كذلك أهداف أخرى . . . وأشارت الجريدة إلى ما كتبه جريدة (جـيـرو سـالم بـوست) الصهيونية عن اخفاق " الطراز الناصري للوحدة العربية " . كما اشارت الثورة إلى ما كتبه (نيويورك هيرالد تريبيون)، من " أن الثورة في سوريا والكفاح المضطرب في

(١) صاحبها ومدير سياستها يونس الطائي المعروف بولائه الكبير لعبد الكريم قاسم .

سوريا ضد حكومة وشخص عبد الناصر هي مظهر آخر من مظاهر الضجة الواهية للوحدة العربية".

وأكدت الثورة أن القائمين بـ(الحركة الانفصالية) والأحزاب التي أيدهم مرتبطون بالاستعمار ، وتساعل المقال قائلاً : كيف التقت اسرائيل والاردن وصحف الاستعمار الانكليزي والامريكي بوصف هذه الحركة ، " بالانتفاضة " أو " الثورة ! ! " وكيف التقت كل هذه الصحف مع بيانات المتمردين الاربعة التي تواترت بالضرب على وتر معين ، على أن الطراز الناصري للوحدة قد افتضح ! إذا لم تكن هناك علاقة جهنمية بين هذه الاقوال ، وبين واقع المتمردين العسكريين الذين تستروا وراء التصدي لعبد الناصر . لينسفوا هذا الكيان العربي العزيز ، كيان العربية المتحدة الذي هو ثمرة كفاح الشعب العربي ، والذي هو ثمرة كفاح الاحرار العرب في كل مكان وفي كل عصور التاريخ العربي ، وكيف يصف راديو عمان فيقول أن الفرحة عمّت الشعب . . هل هناك شعب يرقص على محنته ، هل وجد في التاريخ شعب يقتل مصيره بنفسه ثم يعود فيطن عن فرحته بمناسبة قتل نفسه بنفسه .

واختتمت الجريدة مقالها قائلة : " أن الحركة التي قام بها المتمردون ، حركة استعمارية تحمل جرثومة فنانها ، وستقبر لا محالة ، سيقبرها الشعب العربي في العربية المتحدة ، وسيقبرها الشعب العربي في كل مكان . . . وعلى الصحف التي تصف التمرد ، بالانتفاضة!! وتسهب وتتوغل في عرض الوجدان العربي ، أن تدرك بأن ما تنشره يكشف عن اوراقها ويفضح حقيقتها أكثر فاكثراً . . والويل لها من حساب عسير وقريب . . " ^(١) . وحسب رواية اسماعيل العارف فإن عبد الكريم قاسم لم يكن مندفعاً في تأييد الانفصال وفي ذلك يقول "في اليوم الذي وقع فيه الانفصال كنت أזור عبد الكريم قاسم في مقره حيث وردت إليه أنباء مستعجلة تفيد ان القيادة المصرية قررت ائزال قوات مظلية في اللاذقية لاعادة الوضع إلى ما كان عليه وضرب الانفصاليين السوريين وعندما قرأ أحد المسؤولين المعلومات على أسماعا انبرى ضابط كبير الرتبة وعلق عليها موجهاً حديثه إلى الزعيم عبد الكريم قاسم قائلاً "سيدي حان الوقت لارسال الجيش العراقي إلى سورية ومساعدة قادة الانفصال للدفاع عن استقلال سورية واعلان الوحدة بيننا وبينها وكسر أنفه" (أنف عبد الناصر)

(١) جريدة الثورة في ١ / ١٠ / ١٩٦١ .

فأجابه عبد الكريم قاسم بغضب والانزعاج واضح على محياه "أرجوك.. اسكت هذا خطأ اتي مستعد ان احرك الجيش الآن إذا طلب منا عبد الناصر مساعدته أنا لا اوافق على هذا الرأي" فوجم الجميع إذ كانوا يتصورون ان عبد الكريم قاسم كان فرحاً ومستبشراً بالانفصال ثم وجه كلامه له (اسماعيل العارف) قائلاً ان ما حدث في سورية اهانة لا ارتضيها للرئيس عبد الناصر المبادئ يجب ان لا تتأثر بالخصوصيات الوقتية^(١).

وحقيقة الأمر أن عبد الكريم قاسم وجد في الانفصال دعماً لموقفه المعارض للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة . وكان موقفه هذا أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا للوقوف إلى جانبه في صراعه ضد عبد الناصر حتى إنها تخلت عنه بعد وقوع الانفصال ويذكر رئيس وزراء اليمن . أن قاسم أكد له دفع ٥ ملايين دينار لدعم الانفصال .

وقد اظهرت حكومة عبد الكريم قاسم ميلاً واضحاً لحكومة الانفصال ، فقد قرر مجلس الوزراء في التاسع من تشرين الأول ١٩٦١ الاعتراف بـ (الجمهورية العربية السورية) وتم ابلاغ القنصلية العراقية في دمشق بهذا القرار.

وكان العراق أول دولة عربية يصلها ممثل دبلوماسي سوري بعد الحركة الانفصالية هو مؤيد العظم . وقد نشرت جريدة الثورة العراقية هذا الخبر واصفة الحركة بـ " الثورة " (الجمهورية العراقية أول دولة عربية يصلها ممثل دبلوماسي سوري بعد الثورة السورية)^(٢)، في حين إنها هاجمت في مقال يوم ١ تشرين الأول ١٩٦١ وسائل الاعلام التي وصفت الحركة بالثورة والانتفاضة كما مر سابقاً .

وسلم رشيد رؤوف القنصل العراقي العام في دمشق اعتراف العراق بالجمهورية العربية السورية إلى رئيس الحكومة مأمون الكزبري ونقلت الجريدة عن وكالة الانباء العراقية قولها أن الكزبري قرأ رسالة الاعتراف بصوت عالٍ وقال إنها ليست رسالة اعتراف فحسب ، بل إنها تحتوي على عواطف اخوية ومشاعر سامية عودنا

(١) اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٨٩.

(٢) جريدة الثورة في ١٧ / ١٠ / ١٩٦١ .

عليها العراق . " فباسمي وباسم حكومة الجمهورية العربية السورية اتقدم بجزيل الشكر والتمنيات إلى سيادة عبد الكريم قاسم وحكومة الجمهورية العراقية" (١).

ووقفت الأحزاب في العراق مواقف متباينة فكان الحزب الشيوعي العراقي ، قد رحب (بالحركة الانفصالية) . وعبر عن موقفه هذا من خلال التقرير الذي قدمه السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي (سلام عادل) إلى الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦١ ، إذ جاء فيه : "جاءت حركة الجيش الأول في سورية في (٢٨ ايلول ١٩٦١) دليلاً قوياً على صواب مبادئ وسياسة الشيوعيين من القضية القومية في البلدان العربية . إن التجربة السورية في الوحدة تعلن افلاس وفشل سياسة وخطة البرجوازية العربية في الوحدة . وهي درس جديد للشعوب العربية ، تعلمهم أن امانيهم القومية في التحرر والوحدة لا تتحقق إلا باتباع خطة وسياسة الطبقة العاملة " . في الوقت نفسه دعا الحزب الشيوعي العراقي إلى مساندة النظام الجديد في سورية تحت زريعة الوقوف ضد الناصرية واسرائيل (٢).

أما حزب البعث فإنه أشار إلى ذلك بالانقلاب الرجعي الانفصالي لأن الوحدة بين مصر وسوريا تعد طعنة كبيرة لاسرائيل والاستعمار والرجعية كما ذكر في بيانته الصادر في بغداد في أوائل تشرين الأول ١٩٦١ .

تعديلات على قانون الاصلاح الزراعي

في عام ١٩٦١ و ١٩٦٢ أجريت التعديلات الآتية على قانون الاصلاح الزراعي

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦١ نيل قانون الاصلاح الزراعي

رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨

المادة الأولى- يكلف بدفع حصة الاصلاح الزراعي من المحاصيل الحقلية والخضروات المعينة بقانون وبيانات الهيئة العليا للاصلاح الزراعي كل من استأجر للزراعة ارضاً مستولى عليها أو اميرية تحت ادارة الاصلاح الزراعي سواء زرعها

(١) نفسه ، ١٣ / ١٠ / ١٩٦١ .

(٢) سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج ٥ ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

أم لم يزرعها وكل من زرع فضولاً أرضاً تحت إدارة الإصلاح الزراعي دون عقد أو اذن خطي من الجهة المختصة.

المادة الثانية- تقوم وزارة المالية بتحقيق حصة الإصلاح الزراعي وجبايتها وفق الاحكام التي تحقق وتجبي بموجبها ضريبة الأرض الزراعية وتكون الحصة متحققة في السنة المالية التي ينضج فيها الحاصل.

المادة الثالثة

أ - ترسل دوائر الإصلاح الزراعي في الاولوية إلى السلطات المالية فيها قوائم باسماء المكلفين والمساحات المتعاقد عليها أو المزروعة فضولاً من قبلهم ونوع الحاصل الزراعي الرئيسي فيها ومساحته وطريقة ري الأرض وموقعها وللنصيب التي يستحقها الإصلاح الزراعي من حاصلات كل مكلف للسنة المالية المعنية والسلطة المالية ان تستوفي الحصة المذكورة عيناً أو نقداً حسبما يقرره وزير المالية بشأن ضريبة الأرض الزراعية.

ب- تعتبر الحاصلات الزراعية الرئيسية بقانون ضريبة الأرض الزراعية رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ هي الحاصلات الزراعية الرئيسية المقصودة بهذا القانون.

ج- تعتبر القوائم المذكورة (أ) أساساً في التحقيق وتكون جهة الإصلاح الزراعي المرجع للاعتراض عليها وعلى هذه الجهة إخبار السلطة المالية بما يطرأ من تغيير في المعلومات الواردة فيها.

د - للمكلف بدفع حصة الإصلاح الزراعي حق الاعتراض لدى ديوان ضريبة الأرض الزراعية على قرارات لجان تحقيق ضريبة الأرض الزراعية الصادرة وفق الفقرة (٢) (أ-ب) من المادة السادسة عشرة من قانون ضريبة الأرض الزراعية رقم ١٥ لسنة ١٩٦١.

المادة الرابعة- تطبق احكام المادتين السادسة والسابعة من قانون ضريبة الأرض الزراعية على حصة الإصلاح الزراعي المبينة فيهما.

المادة الخامسة- يعتبر ما تجبيه وزارة المالية بموجب هذا القانون ايراداً للهيئة العليا بعد خصم ١٠% منه تدفع إلى وزارة المالية لقاء قيامها باعمال الجباية.

المادة السادسة- يجوز اصدار أنظمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون ولوزير المالية والإصلاح الزراعي اصدار تعليمات للفرض نفسه بالاتفاق.

المادة السابعة- يلغى قانون نيل قانون الاصلاح الزراعي رقم (١٧٢) لسنة ١٩٥٩ ونظام جباية حصة الاصلاح الزراعي رقم (٣١) لسنة ١٩٦٠.

قانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٦١ تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠)

لسنة ١٩٥٨ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٥٩٣ بتاريخ ١٩/٩/١٩٦١

المادة الأولى- يدفع التعويض المنصوص عليه في المادة السادسة من قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ عن بدل مثل الأرض المستولى عليها والحقوق العينية فيها على ان لا يزيد بدل المثل على الحد الأعلى الآتي:

- ١- الأراضي الدائمة وتقدر على أساس خصوبة الأرض ومعدل سقوط الأمطار فيها.
- أ - ثلاثة دناتير للدونم الواحد من الأراضي وافرة الخصب الواقعة شمال خط سقوط الأمطار بمعدل (٤٠٠) ملمتر أو أكثر بمقتضى الخرائط الرسمية.
- ب- دينار ونصف دينار للدونم الواحد من الأراضي غير وافرة الخصب الواقعة شمال الخط المذكور.

ج- دينار ونصف دينار للدونم الواحد من الأراضي وافرة الخصب الواقعة جنوب الخط المذكور.

د - دينار للدونم الواحد من الأراضي غير وافرة الخصب الواقعة جنوب الخط المذكور.

٢- الأراضي التي تسقى سبياً أو بالواسطة.

أ - اثنا عشر ديناراً للدونم الواحد من الأراضي التي تزرع تبغاً أو رزاً (شلباً) في الاولوية الشمالية.

ب- تسعة دناتير للدونم الواحد عن الأراضي وافرة الخصب أو الأراضي التي تزرع قطناً أو خضروات في الاولوية الشمالية.

ج- ستة دناتير للدونم الواحد من الأراضي وافرة الخصب في الاولوية الأخرى عدا ما يزرع منها شلباً.

د - ثلاثة دناتير للدونم الواحد من الأراضي غير وافرة الخصب في جميع أنحاء الجمهورية.

٣- الأراضي المعدة لزراعة الشلب فقط غير الاولوية الشمالية.

أ - خمسة عشر ديناراً للدونم الواحد من الأراضي التي تسقى بالواسطة.

ب- عشرون ديناراً للدونم الواحد من الأراضي التي تسقى سبياً.

المادة الثانية

١ - يجري تقدير بدل مثل الأرض المستولى عليها والحقوق العينية فيها باعتبارها ارضاً زراعية بتاريخ صدور قرار الاستيلاء الأول عليها بصرف النظر عما يطرأ عليها من تبدل لأي سبب كان.

٢- تقدر أرض البساتين باعتبارها ارضاً زراعية وتكون خاضعة لاحكام المادة الأولى من هذا القانون وتقدر اشجارها حسب نوعها وجودتها ولا تخضع للاحكام المذكورة.

٣- تعتبر المساحة سبحية أو ديمية أو مما يسقى بالواسطة بالنظر لواقع حالها عند صدور قرار الاستيلاء الأول عليها دون التقيد بما جاء في سندها.

المادة الثالثة- يستوفى وفق احكام المادة الأولى من هذا القانون من الفلاحين الموزعة عليهم الأرض بدل مثلها المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من قانون الاصلاح الزراعي.

المادة الرابعة- تلغى المادة السابعة المعدلة من قانون الاصلاح الزراعي ويحل محلها ما يأتي:

المادة السابعة

١- يقدر بدل مثل الأرض المستولى عليها والأرض الموزعة وقيمة ما عليها من منشآت واشجار وتوابع أخرى من قبل لجنة برئاسة حاكم محكمة البداءة التي تقع الأرض ضمن صلاحيتها وعضوية مأمور الطابو ومدير الاملاك ومدير المصرف الزراعي وممثل الجمعيات الفلاحية في اللواء. وللجنة ان تسترشد برأي الخبراء والفنيين في اداء مهمتها.

٢- إذا تعدد الحكام في المحكمة يقوم الحاكم الأول أو من ينسب منه برئاسة اللجنة.

٣- إذا غاب أحد اعضاء اللجنة أو تعذر حضوره ينسب متصرف اللواء أو من يقوم مقامه من الموظفين ذوي الخبرة في الموضوع.

المادة الخامسة- للهيئة العليا اصدار التعليمات والبيانات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون.

قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢ تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠)
لسنة ١٩٥٨ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٧٢٢ الصادر في ٢٧ / ٩ / ١٩٦٢.
المادة الأولى- يضاف إلى آخر المادة الحادية عشرة من قانون الاصلاح
الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ العبارة الآتية:

"ولها تملك الجمعيات التعاونية المؤلفة بمقتضى قانون الاصلاح الزراعي
المنشآت الثابتة والمضخات والآلات والادوات الزراعية المستولى عليها بموجب
القانون المذكور وقانون الاستيلاء على المضخات الزراعية بالبدل المعين لها حسب
احكامهما ويعين بنظام كيفية استحصال البدل المذكور".
المادة الثانية-

١- يحذف من المادة الرابعة عشرة من القانون العبارة الآتية: "ويحسب ثمن الدونم
الواحد في كل منطقة بمجموع بدلات المثل فيها مقسوماً على عدد الدونمات في
المنطقة ذاتها".

٢- يحذف الرقم ٢٠% من المادة نفسها ويحل محله الرقم ١٥%.

نهاية النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي

بعد عام ١٩٦١ نهاية النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي بسبب
استقالة ممثليه من الوزارة ، كما أن الانشقاق الذي حدث في الحزب في نيسان
١٩٦٠ والذي أدى إلى خروج محمد حديد من الحزب وتأسيسه (الحزب الوطني
التقدمي) كان هو الآخر قد اضعف الحزب الوطني الديمقراطي كثيراً وذلك بسبب
حملات التشهير والانتقاد التي قامت بها صحف الحزبين المذكورين ضد بعضهما .

وأصبح الخلاف واضحاً بين قيادة الحزب الوطني الديمقراطي على اثر تقديم
حسين جميل استقالته من اللجنة الادارية المركزية للحزب في الثامن من نيسان
١٩٦١ التي اشار فيها إلى أن اوضاع الحزب تتطلب دعوة المؤتمر العام للحزب
للاتحاد ودراسة اوجه الخلافات القائمة ، وفي العاشر من نيسان قدم كل من مظهر
العزاوي وعواد النجم استقالتيهما تضامناً مع حسين جميل ، وتغدياً لاتساع الخلاف
داخل الحزب اسرعت اللجنة الادارية في الحادي عشر من نيسان من العام المذكور
بالموافقة على استقالاتهم ورفضها لفكرة انعقاد المؤتمر العام .

بازاء تلك الاوضاع السائدة داخل الحزب والظروف القائمة في العراق ائذاك وجد الجادرجي نفسه عاجزاً عن مواصلة عمله بالشكل الذي يحقق افكاره ، فلم يكن امامه سوى الاستقالة من رئاسة الحزب ، فقدم طلباً إلى الهيئة المؤسسة في ٢٢ ايلول ١٩٦١ قال فيه : " أن الظروف السائدة في العراق لا تمكنني من اداء واجباتي الحزبية ، لذا ارجو التفضل بقبول استقالتني من رئاسة الحزب وعضويته " . وقد قررت اللجنة الادارية المركزية عدم قبول الاستقالة مطعنة اعتزازها وثقتها برئاسته للحزب ، ثم اعلنت ايقاف النشاط الحزبي في جميع مناطق العراق احتجاجاً على استمرار الاوضاع السائدة في البلاد إلى أن تتوفر الظروف الملائمة للعمل الحزبي حسبما ورد في قرارها في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٦١ (١) .

قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس

(١٩٦١ - ١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥ - ١٩٦٦)

كان قانون الخطة الاقتصادية من التشريعات المهمة التي أعلنتها حكومة الثورة يوم ١٨ / ١٠ / ١٩٦١ وكان يهدف إلى اصلاح النظام الاقتصادي بوضع خطة مدروسة لتصنيع البلاد ورفع الكفاءة الانتاجية لمختلف نواحي الاقتصاد الوطني واستخدام اموال الدولة استخداماً صحيحاً وفقاً لمصلحة البلد وأكثرية الشعب خاصة بعد الغاء مجلس الاعمار وصدر قانون السلطة التنفيذية واستحداث مجلس التخطيط ووزارة التخطيط. وقد أعدت خطة عاجلة سميت الخطة الاقتصادية المؤقتة يوم ١٦ كانون الأول ١٩٥٩ ولكنها كانت تعاني من نواقص كثيرة (٢) وكذلك دعت الحاجة لاصدار خطة اقتصادية جديدة على أسس سليمة فصادق مجلس الوزراء يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٦١ على القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ الخاص بالخطة التفصيلية للسنوات الخمس ١٩٦١ - ١٩٦٦

(١) محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ - ١٩٦٨ ، بغداد ١٩٩٧ ، ص ٢٧٦ .

(٢) انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب.

قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس

(١٩٦٢-١٩٦١) لغاية (١٩٦٦-١٩٦٥)

رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ الصادر في الوقائع العراقية عدد ٥٩٢

بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦١

المادة الأولى- يقصد بالتعبير التالية المعاني المبينة ازاها:

١- الخطة- الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (١٩٦٢-١٩٦١) لغاية (١٩٦٦-١٩٦٥) المشرعة بهذا القانون.

٢- المجلس- مجلس التخطيط الاقتصادي المؤسس بموجب الفقرة الثانية من الملة التاسعة من قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩.

٣- الوزير المختص- هو الوزير الذي ترتبط به الجهة التي عهد إليها تنفيذ المشروع كلاً أو جزءاً.

٤- الوزارة المنفذة- هي الوزارة بما فيها الدوائر والمصالح والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية التابعة لها التي يرتبط المشروع بها لادارته أو للاستفادة منه.

٥- المشروع الرئيس- هو المشروع الذي نص عليه باسم خاص وبوب تحت مادة خاصة به ضمن الفصول في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.

٦- المشروع التكميلي- هو الاعمال والتصرفات التي نص على كل مجموعة منها باسم خاص وبوب تحت مادة خاصة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.

٧- التخصيصات السنوية- هي المبلغ التقديري الذي خصص للصرف على المشروع الرئيس أو التكميلي خلال سنة واحدة من سنوات التنفيذ.

٨- التخصيصات الكلية- هي مجموع المبالغ التقديرية التي خصصت بموجب هذا القانون لانجاز المشروع كلاً أو جزءاً خلال سنوات الخطة.

٩- القرض الأول- هو القرض الذي تم بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في (١٦) آذار ١٩٥٩ والمصدقة بالقانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلها المصدق بالقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٦٠.

١٠- القرض الثاني- هو القرض الذي تم بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية جيوكوسلوفاكيا الاشتراكية المصدقة بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٦٠.

١١- السنة- السنة المالية التي تبدأ في أول نيسان وتنتهي بنهاية اذار.

المادة الثانية

يرصد مبلغ (٥٥٦,٣٤٠,٠٠٠) خمسمائة وستة وخمسين مليوناً وثلاثمائة واربعين ألف دينار للصرف على المشاريع الرئيسة والتكميلية الواردة في الخطة موزعاً على الابواب والفصول والمواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.

المادة الثالثة

يرصد مبلغ (١٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دينار لتسديد ما يتحقق على الحكومة العراقية خلال سني الخطة من فوائد واقساط ومصرفات أخرى نتيجة للقرضين الأول والثاني والقروض الخارجية والداخلية الأخرى التي تعقد وفق الفقرة السابعة من المادة الثامنة من هذا القانون.

المادة الرابعة

تضمن الإيرادات اللازمة لتمويل مشاريع الخطة بـ (٥٥٦,٣٤٠,٠٠٠) خمسمائة وستة وستين مليوناً واربعين ألف دينار حسب الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون. ويودع ما يتحقق منها في الخزينة بحساب الخطة.

المادة الخامسة

١- يتمتع المجلس بشخصية معنوية لاغراض هذا القانون وله من أجل ذلك مطلق الصلاحيات للبت في جميع الأمور التي يتطلبها تنفيذ المشروع وفق احكام هذا القانون والقوانين والانظمة التي لا تتعارض معه.

٢- يعتبر الوزير المختص مخولاً صلاحية البت في جميع القضايا التي يستلزمها تنفيذ المشروع وفق احكام هذا القانون والقوانين والانظمة التي لا تتعارض معه عدا القضايا التالية التي يجب ان تعرض على المجلس للحصول على موافقته بشأنها:

أ - تعيين المؤسسات أو الشركات أو الافراد مهندسين استشاريين لمشاريع الخطة.

ب- التقارير الاقتصادية والفنية والتصاميم الاولى للمشروع.

ج- الشروط العامة لمقاولات وعقود تنفيذ المشاريع.

د - المواصفات الفنية والتصاميم النهائية للمشروع.

- هـ - الطريقة التي يجب ان ينفذ بموجبها المشروع كلاً أو جزءاً كالمناقصة والدعوة المباشرة والامانة وغيرها.
- و - اعلان المناقصات وتوجيه الدعوات المباشرة وتمديد آجالها.
- ز - احالة المناقصات بالشروط والمبالغ التي يراها المجلس محققة للمصلحة العامة والتوقيع على المقاولات.
- ح - الاعفاء من الغرامات وتمديد مدد المقاولات وتبديل مواصفاتها أو شروطها العامة.
- ط - الاستملاكات اللازمة للمشاريع.
- ي - طلبات التعويض والتحكيم وتسمية المحكمين وتوكيل المحامين في الدعاوى والقضايا التي تتعلق بمشاريع الخطة.
- ك - التصرف بالاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمشروع قبل ترفيق قيده بما يضمن المصلحة العامة وقيد المبالغ المتأتية من هذا التصرف ايراداً للخطة إلا إذا كان قرار المجلس ينص على خلاف ذلك.
- ل - المصادقة على اكمال المشروع الرئيس بعد تمامه وتسوية حساباته وفقاً لأحكام هذا القانون ووفقاً للقرارات النافذة التي أصدرها مجلس الاعمار (الملغى) أو المجلس وترقن قيد المشروع من الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.
- م - تعديل أو الغاء القرارات النافذة التي اصدرها مجلس الاعمار (الملغى) أو المجلس.
- ن - الميزانيات أو الكشوف أو المناهج الموضوعة للصرف على أي مشروع أو جزء منه إذا كان تنفيذه بطريق الأمانة.
- س - تعيين المهندسين والمستخدمين الأجانب لغرض تنفيذ مشاريع الخطة.
- ع - إيقاف العمل بأي مشروع أو بأي جزء منه أو الغاؤه أو تبديل موقعه أو تغيير الجهة التي أوكل إليها تنفيذ المشروع.
- ف - نقل المبالغ اللازمة للاستمرار بتنفيذ مشروع رئيس من التخصيصات السنوية اللاحقة إلى السنة السابقة التي نفلت تخصيصاتها.
- ص - درج اسماء المقاولين المتعاملين مع المجلس لتنفيذ مشاريع الخطة بالقائمة السوداء إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

٣- للمجلس تخويل وزير التخطيط أو الوزير المختص صلاحياته للبت في القضايا الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة كلاً أو جزءاً بما في ذلك الصرف على المشاريع ضمن التخصيصات المعتمدة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون وذلك لتسهيل تنفيذ الخطة دون الاخلال بأحكام هذا القانون.

المادة السادسة

للحصول على موافقة المجلس يتبع الاسلوب التالي:

١- يطلب الوزير المختص من وزير التخطيط عرض الموضوع على المجلس بغية تخويله الصلاحيات اللازمة لتنفيذ المشاريع الواردة في الجدول رقم (١) وعلى ان يكون هذا الطلب مرفقاً بتقرير وافٍ عن الموضوع وعن التوصيات اللازمة مع الاشارة الصريحة إلى الباب والفصل والمادة التي تخص المشروع، من الجدول المذكور، وان ترسل في الوقت نفسه نسخة من هذا التقرير إلى وزير المالية.

٢- على وزير التخطيط تدقيق القضايا وعرضها على المجلس وابداء رأيه بشأنها وله ان يطلب من الوزير المختص اكمال المعلومات الضرورية. ومن وزير المالية المعلومات المتعلقة بتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ المشاريع.

٣- لوزير المالية ان يطلب أية معلومات عن أية قضية من القضايا المطلوب عرضها على المجلس وان يبدي رأيه بشأنها إلى وزير التخطيط أو إلى المجلس مباشرة.

المادة السابعة

يكون الوزير المختص مسؤولاً عن التنفيذ ضمن التخصيصات السنوية والتخصيصات الكلية وعلى ان يتقيد بالقرارات النافذة التي سبق ان اتخذها مجلس الاعمار (الملغى) والقرارات النافذة التي اتخذها المجلس بموجب احكام قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ أو بموجب احكام هذا القانون.

المادة الثامنة

للمجلس ان يقرر بناء على اقتراح وزير التخطيط:

- ١- التعليمات اللازمة لتسهيل وضبط تنفيذ الخطة.
- ٢- تقديم تقرير آني عن أي مشروع من الوزير المختص.

٣- استقدام هيئة تثمين اختصاصية محلية أو اجنبية للكشف على أي مشروع وتقديم تقرير عنه، وذلك عند الضرورة.

٤- اتخاذ أية اجراءات يراها (بالاضافة إلى ما ورد في هذا القتون) لمراقبة تنفيذ الخطة.

٥- الخطوط التصليلية للخطة الاقتصادية اللاحقة تنفيذاً لمبادرة مجلس الوزراء الاقتصادية.

٦- التعليمات اللازمة للمباشرة في تحضير الخطة الاقتصادية اللاحقة.

٧- عقد قروض داخلية وخارجية لتمويل مشاريع الخطة بضمنان وزارة المالية وموافقة مجلس الوزراء على مبلغ كل قرض ومنته وفائدته وشروطه الأخرى وفق ما يلي:

أ - يعفى رأس مال القروض وفوائدها من جميع الضرائب والرسوم الحالية أو المقبلة وتعفى سنداتهما وقساتهما والوصلات المتعلقة بها من رسم الطابع.

ب- تعتبر سندات القروض الداخلية بمثابة نقد لاغراض المناقصات والكفالات والمزايدات الخاصة بالدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية.

المادة التاسعة

لرئيس المجلس ان ينيب عنه أحد اعضاء المجلس عند الحاجة.

المادة العاشرة

على الوزير المختص:

١- ان يحتفظ بحسابات كل مشروع منفصلة عن أي حساب آخر.

٢- ان يزود وزارتي التخطيط والمالية بصور من جميع المراسلات المتعلقة بمشاريع الخطة.

٣- ان يزود وزارتي التخطيط والمالية بتقارير نصف سنوية عن كل مشروع رئيس، يحتوي على تقدم العمل فيه والمبالغ المصروفة عليه (بما في ذلك السلف) والعمال المستخدمين لتأجازه والمعلومات الضرورية الأخرى، على ان يقدم التقرير الخاص بالاشهر الستة الأولى من السنة خلال شهر تشرين الثاني والتقرير الخاص بالاشهر الستة الأخرى خلال شهر مايس.

٤- ان يسهل عمليات متابعة تنفيذ المشروع والكشف عليه وعلى حساباته من قبل موظفي وزارة التخطيط كلما اقتضت الضرورة وبناء على طلب وزير التخطيط.

٥- ان يقدم بالتعاون مع الوزارة المنتفعة قبل بداية كل سنة بشهر وأحد على الأقل منهاجاً أو كشفاً سنوياً مصادقاً عليه من قبل وزارة المالية بالمبالغ اللازم صرفها في حدود التخصيصات السنوية لكل مشروع تكميلي وذلك لغرض المصادقة عليه من قبل المجلس والعمل بموجبه.

٦- ان يقدم بالتعاون مع الوزارة المنتفعة كشفاً مصادقاً عليه من قبل وزارة المالية لكل مشروع تكميلي خلال مدة لا تتجاوز الستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون يبين فيه كيفية صرف التخصيصات السنوية للسنة ١٩٦١-١٩٦٢ وذلك لغرض المصادقة عليه من قبل المجلس والعمل بموجبه.

المادة الحادية عشرة

على وزير المالية:

١- ان يحتفظ بحسابات الخطة منفصلة عن حسابات الميزانية الاعتيادية.

٢- ان يحتفظ بحسابات كل مشروع منفصلة عن أي حساب آخر.

٣- ان يتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المادة الثالثة من هذا القانون حسب احكام الاتفاقيات والقروض التي تعقد في المستقبل بموجب الفقرة السابعة من المادة الثامنة. ويحول فتح الابواب والفصول لهذا الغرض.

٤- ان يزود وزارة التخطيط خلال النصف الأول من الشهر الثالث اللاحق للشهر الذي وقع فيه الصرف أو الايراد بتقرير يحتوي على المعلومات التالية:
أ - المبالغ المصروفة على كل مشروع والمبالغ المسددة من اقساط القرض الأول والثاني ومن فوائدهما.

ب- المبالغ التي احتسبت ايراداً للخطة حسب الاعداد التي فتحت أو تفتح لها.

٥- ان يزود وزارة التخطيط بالموجود النقدي لحساب الخطة في كل اسبوع.

المادة الثانية عشرة

على وزير التخطيط ان يتابع تنفيذ قرارات المجلس وله تحقيقاً لهذا الغرض ان يقدم التقارير اللازمة عن ذلك المجلس.

المادة الثالثة عشرة

تحل وزارة المالية محل مجلس الاعمار (الملفى) أو المجلس في جميع المساهمات النقدية وعقود القروض التي سبق ان ساهم بها أو أقرضها المجلسان إلى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمصالح والشركات بصورة مباشرة أو غير

مباشرة، وتنتقل إليها جميع الحقوق والالتزامات التي نجمت عن هذه القروض والمساهمات ولوزير المالية بقرار من مجلس الوزراء تأجيل أو الغاء مبلغ القرض الذي لم يتسلمه المقترض بعد كلاً أو جزءاً وتعود مبالغ هذه القروض والمساهمات وارباحها وفوائدها إلى الخزينة.

المادة الرابعة عشرة

١- تعود إلى الخزينة ملكية جميع المشاريع التي تم أو سيتم انجازها وتعتبر ارباحها من مدخولات الميزانية العامة وكذلك حصيلة الاقساط التي يدفعها مستملكو أو مستأجرو الدور التي تجزت أو تنجز على حساب الخطة الاقتصادية لاغراض الإسكان.

٢- يستثنى من احكام الفقرة السابقة المشاريع التي ترتبط بالمصالح الحكومية والادارات المحلية وأمانة العاصمة والبلديات والمؤسسات الأخرى شبه الرسمية الموجودة أو التي ستوجد بسبب المشروع ووفق احكام القوانين والانظمة النافذة حيث تعود ملكيتها وارباحها لها مع مراعاة احكام القوانين الأخرى وذلك بعد ترقيين قيدها بموجب العبارة (ل) من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون.

٣- على الوزراء كل حسب اختصاصه اتخاذ الاجراءات لتوفير الاعتمادات اللازمة في الميزانية العامة للسنة اللاحقة لصيانة وادامة وتشغيل المشاريع واجزائها متى ما تم ترقيين قيد المشروع بموجب العبارة (ل) من الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون أو متى ما تم صدور شهادة القبول النهائية للمشروع أو لأي جزء من اجزائه.

المادة الخامسة عشرة

١- تلغى بحكم هذا القانون في نهاية كل سنة مالية المبالغ التي لم تصرف فعلاً من التخصيصات السنوية للمشاريع التكميلية والمجلس النظر باعادة تخصيص وتدوير هذه المبالغ كلاً أو جزءاً.

٢- يدور بحكم هذا القانون ما بقي من التخصيصات السنوية لكل مشروع رئيس في نهاية كل سنة مالية إلى تخصيصات السنة التي تليها.

٣- يجري الصرف الذي خول به الوزير المختص وفقا للإجراءات الحسابية الخاصة بتحضير السندات والسجلات الواردة في قانون اصول المحاسبات العامة رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته.

٤- تفيد إيرادات الخطة على حساب الاعداد التي تفتح لها.

٥- تجري تسوية المبالغ المدفوعة قبل تنفيذ هذا القانون محسوبة على الخطة الاقتصادية المؤقتة خلال السنة المالية ١٩٦١-١٩٦٢.

المادة السادسة عشرة

يستثنى المشروع الوارد تحت الباب (٤) الفصل (٥٢) المادة (١) من الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون من احكام المادة (١٠) والفقرة (١) من المادة (١٥) من هذا القانون ويعتبر الوزير المختص للمشروع المذكور مخولا بكافة صلاحيات المجلس المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون.

المادة السابعة عشرة

يلغى قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ولا تسري احكام القوانين والانظمة الأخرى التي تتعارض مع احكام هذا القانون فيما يخص تنفيذ الخطة.

المادة الثامنة عشرة

ينفذ هذا القانون بعد مرور ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة التاسعة عشرة

على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

اتفاق التعاون الاقتصادي

بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية .

أظهر النظام السوري الجديد بعد الانفصال رغبة باقامة اتحاد مع العراق إلا ان عبد الكريم قاسم لم يتحمس لذلك لأن الرأي العام العربي كان ضد الانفصال خاصة وان الانفصال كان ردا غير مباشر على دعاة الوحدة الفورية وقد دعت الحكومة الجديدة إلى اقامة اتحاد عربي على أساس اللامركزية بحيث تحتفظ الوحدة المنظمة إلى الاتحاد باستقلالها الذاتي وحريتها في ادارة شؤونها الداخلية وقد سعى العراق لاقامة اوثق العلاقات مع النظام الجديد في سورية وقلم وفد سوري اقتصادي وآخر

عسكري بزيارة العراق في اواخر تشرين الأول ١٩٦١ وقبل عبد الكريم قاسم الذي أكد لهما ان العمل للقومية العربية كعقيدة واصالة ولا فرق بين البلدين فالشعب وأحد والكفاح واحد وقد اسفرت تلك الزيارة عن توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين في الثالث من تشرين الثاني.

وقد صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٦١ على القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦١ الخاص باتفاق التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية .

وتجدر الإشارة إلى أن تلك الاتفاقية كانت قد عقدت في الثالث من شهر تشرين الثاني من العام نفسه . تضمنت مقدمة وخمس عشرة مادة .

"جاء في مقدمتها : " إن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية العربية السورية، رغبة منهما في توطيد الروابط القومية والطبيعية بين بلديهما وتأكيداً لعزمهما على تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما . . . " .

وجاء في المادة الأولى : تسمح حكومة الجمهورية العربية السورية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ العراقي المستوردة مباشرة إلى الجمهورية العربية السورية وكذا الحال بالنسبة لحكومة العراق . وتضمنت المادة الثانية الاعفاء من الرسوم الكمركية لكلا البلدين . أما المادة الرابعة عشرة فقد أكدت تشجيع الحكومتين انشاء مؤسسات استثمارية مشتركة تزاوّل نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية ويسهم البلدان في رأسمالها . وقد وقعها السيد ناظم الزهاوي وزير التجارة نيابة عن الحكومة العراقية بينما وقعها نيابة عن الحكومة السورية الدكتور عوض بركات ^(١) .

عبد الكريم قاسم يستقبل كامل الجادرجي

في أواخر شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦١ اتصل عسراً مرافق رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم هاتفياً بكامل الجادرجي ، يخبره بأن رئيس الوزراء يود مقابلته في هذا اليوم ، وإنه إذا كان ممكناً ، فليتفضل إلى وزارة الدفاع ، وقد رد الجادرجي معترفاً عن هذه المقابلة، بدعوى عدم وجود السائق في هذا الوقت .

(١) مجموعة القوانين والانظمة ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦ - ٣٦١ .

ولم تمض خمس دقائق على اعتذار الجادرجي إلا وكرر المرافق المكالمة الهاتفية، بأنه إذا كان لا مانع لديه ، فإن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم سيرسل سيارته لنقله إلى وزارة الدفاع ، وعندها وافق الجادرجي ، إذ رأى في هذه الحالة صعوبة الاعتذار. وقد عزم الجادرجي بعدئذ أن يقوم بالتصرف التالي إذ يقول : " كنت اسمع أن اشخاصاً كثيرين يذهبون إلى وزارة الدفاع لمقابلة عبد الكريم قاسم ، ولكنهم كانوا كثيراً ما يتأخرون ويطلبون الجلوس عند غرفة المرافقين كما كانت تجري بحق البعض منهم تصرفات غير مناسبة ، لذا فاقني قررت أن اكون حازماً وصريحاً في هذه المقابلة ، كما اتى قررت أن انتظر لفترة لا تزيد على خمس دقائق فقط ، وبعدها إن لم تقع المقابلة فاني سأترك المقابلة واغادر المكان فوراً وحتى إذا خرج هو بذاته ليمعني عن ذلك " وقال أيضاً : " لقد قررت أن اكون معه صريحاً في غاية الصراحة ، وقررت أن لا اجامله مطلقاً ، حتى في المواقف التي قد تتطلب شيئاً من المجاملة " .

وعندما بلغ كامل الجادرجي وزارة الدفاع ، جلس في غرفة المرافقين ، وبعد أقل من دقيقة واحدة اقبل عبد الكريم قاسم ، وبعد أن رحب به عرض عليه الذهاب معاً إلى غرفته الرسمية ، وعند الجلوس ، بادر عبد الكريم قاسم بقوله : اتني اعتبر نفسي تلميذاً لكم ، فاعترض الجادرجي على قوله هذا ، بأن سلوكه السياسي لا يدل على ذلك ، وقال عبد الكريم قاسم أيضاً : ارجو أن تعتبرني تلميذاً مخلصاً (لاهالي) ، فرد الجادرجي يقول : (إن سلوكك السياسي يجعلني في شك من انك كنت تقرأ (الأهالي) وتتأثر بها أو تتعاطف معها في أي يوم من الايام) .

ثم يسترسل الجادرجي عن هذه المقابلة ليقول : (اخذ الحديث بيننا يتشعب ويمتد ويطول وإنه استغرق عدة ساعات من الليل ، وقد تناول اموراً كثيرة ومنها تشعب إلى القضية الكردية وإلى موقف البارزاني ، ثم انتقل عبد الكريم قاسم في حديثه إلى مهاجمة الملا مصطفى البارزاني ، فقلت : أن لدي ملاحظة بسيطة أود أن اقولها ، لقد غادرت العراق في صيف عام ١٩٦١ حيث كان الملا مصطفى ، المواطن المخلص الغيور ، والصديق الحميم لك ، وعند رجوعي إلى البلد ، تحول بقدرة قادر إلى أن الملا البارزاني قد اضحى خائناً ونكراً للجميل ..

ويضيف الجادرجي ليقول : ثم جرى حديث حول سوء الاوضاع الداخلية وما فيها من انتهاك للحريات . . وأخذ عبد الكريم قاسم يشير إلى محاولة اغتياله . وهنا

أخذ عبد الكريم قاسم يشير إلى ملابسه الملوّخة بالدم - إذ إنه يحتفظ بها وقد علقها في غرفته - فرددت عليه بالقول : إن هذه الملابس وبشكلها هذا مقرزة إلى النفس وأن الغرف الرسمية لا تليق بها ولا تطبقها .

ثم يمضي الجادرجي في القول : انتقل عبد الكريم قاسم إلى موضوع آخر وأخذ يقول : انني قد طلبت هذه المقابلة وذلك لأمر هام وهو إنه في النية القيسام بتشريع قانون خاص للنقط يقصد (قانون رقم ٨٠) ، وأن اعرض عليكم مسودة هذا القانون لتطلعوا عليها وتبدي ما ترونه من آراء وملاحظات بشأنه . إلا أن الجادرجي اعتذر عن ذلك وقال (انني لا أستطيع في هذا الوقت بالذات ابداء الرأي حول مسودة القانون حيث اني قد بلغت من العمر الخامسة والستين وبعدها اخذ إلى فراشي ، ثم اسلم نفسي إلى النوم) وهنا اجاب عبد الكريم قاسم : أن هذا الأمر مهم واتنا في الواقع نحتاج إلى مشورتكم ، فرد الجادرجي : انني في الواقع غير واثق من أن هذا القانون سيتم تشريعه أم لا ، وهل سيصدر بعد اسبوع أو بعد عدة اسابيع ، أم إنه سيصدر بعد أكثر من شهر أو شهرين ، انني في شك من هذه القضية ، ولكنكم إذا اعطيتم وعداً بأن القانون المذكور سوف يصدر خلال اسبوع فإتينا سنبدأ فوراً بمناقشته وسأطلب من داري أن يهيئ لي الامل طعامي الخاص لابقى معكم إلى الصباح لدراسة القانون ومناقشته وإن كان العكس فإتينا سوف ندرسه فيما بعد . وبعد هذا عرض عبد الكريم قاسم على الجادرجي أن يقوم بجولة مشتركة في بغداد وضواحيها ، ومال إلى ركوب سيارته وقد جلس الجادرجي إلى جواره وتوجها بالسيارة نحو منطقة الباب الشرقي وساحة التحرير ، وعند وصول السيارة مدينة الثورة (مدينة الصدر حالياً) ، أخذ الناس يتجهرون ، وقد كان قسم منهم يحمل العرائض والمذكرات الخاصة بالشكاوى والمظالم والمطالبات الأخرى ثم مضى الجادرجي ليسأل عبد الكريم قاسم السؤال الآتي : لقد جلب انتباهي عند صعودكم إلى السيارة مبادرتكم بفتح الراديو على اذاعة بغداد ، واود أن اعرب عما يخالج نفسي فأقول لكم بكل صراحة ووضوح - وقد اكون مخطئاً - انكم إذ تبادرون إلى فتح اذاعة بغداد انما تخشون وقوع انقلاب وتهجسون وقوعه في أية لحظة تمر وتقع وانني استبعد أن اتخيل رئيس أية دولة ديمقراطية في العالم يبادر إلى فتح الاذاعة عند وجود ضيوف لديه .

وعن هذه النقطة اشرفت الجولة على الانتهاء وقام عبد الكريم قاسم ايصال الجادرجي إلى داره وقد كانت الساعة تشير إلى نحو الثانية عشرة ليلاً^(١) .

وعند اللقاء المذكور يقول رفعة الجادرجي النجل الأكبر لكامل : " لقد جرت مقابلة ابي وعبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع ، وذلك بعد وقوع الانشقاق في الحزب الوطني الديمقراطي وخروج محمد حديد منه وتأليفه لحزب آخر خاص هو الحزب الوطني التقدمي"^(٢)، وأشار إلى فقرات من هذا اللقاء لا نجد ضرورة لنكرها خشية التكرار . ويبدو مما ذكره اسماعيل العارف عن هذه المقابلة ان عبد الكريم قاسم كان يرغب في تشكيل وزارة ائتلافية تضم الاحزاب التي كانت تتكون الجبهة الوطنية منها لكي تقوم باجراء الانتخابات وتشرف على تشريع الدستور الدائم وقرر ان يفتح الحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي فبدأ بمواجهة رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي لاستطلاع رأيه ولكن الجادرجي تردد في قبول المشاركة في حكومة ائتلافية باعتبار ان تصفيق الناس لعبد الكريم قاسم والتفافهم حوله لا يتماشى مع النظام الديمقراطي وإن الخلافات بين الاحزاب التي نجمت عن الاحداث السابقة جعلت من الصعوبة تجاوزها . وكان من رأي الجادرجي ان يستمر الحكم العسكري إلى ان تنتهي فترة الانتقال ورأى عبد الكريم قاسم ان رأي الاحزاب الأخرى لن يختلف عن رأي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ولذلك لم يفتح الاحزاب الأخرى^(٣).

العفو عن عبد السلام محمد عارف واطلاق سراحه

اصدر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في ٢ كانون الأول ١٩٦١ بياناً إلى ابنا الشعب، يتضمن العفو عن عبد السلام محمد عارف . واطلاق سراحه ، وفيما يأتي نص البيان :

(١) خليل ابراهيم حسين : موسوعة ١٤ تموز ، الجزء ٥ (سقوط عبد الكريم قاسم) ، دار الحرية ، بغداد ١٩٨٩ ، ص ٤٦٠ - ٤٦٦ .

(٢) رفعة الجادرجي ، صورة أب ، ط ١ ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ١٧٩ .

(٣) اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٣٢٧ .

" أمر وزاري

١- إن المحكمة العسكرية العليا الخاصة سبق وأن اصدرت حكمها في القضية المرفقة ٧٥ / ١٩٥٨ بحق اجرام العقيد الركن المتقاعد عبد السلام محمد عارف بما يلي :

- أ . الاعدام شنقاً حتى الموت وفقاً للمادة الحادية عشرة من مرسوم الادارة العرفية ، وبدلالة الفقرة السادسة من المادة ٢١٤ / ٦٠ من قانون العقوبات البغدادي .
- ب. طرده من الجيش وفق المادة ٣٠ من قانون العقوبات العسكري .
- ج. الایضاء بالرأفة به استناداً للمادة العشرين من قانون معاقبة المتآمرين .
- د . براءته من التهمة المسندة إليه بموجب المادة ٨٠ من قانون العقوبات البغدادي ، استناداً إلى احكام المادة ١٦٠ الاصولية .

٢- واستناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة ٢٠ من قانون معاقبة المتآمرين ومفسي نظام الحكم الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ ، ونظراً لتوصية المحكمة المذكورة بالرأفة بحقه ، وعملاً بمبدأ مقابلة الاساءة باللطف في جمهوريتنا الخالدة ، لاشاعة روح الخير والفضيلة بين الناس ، ولرغبتنا في مساعدته ، فقد قررنا ما يلي :

- أ . اعفاء العقيد الركن المتقاعد عبد السلام محمد عارف من عقوبة الاعدام الصادرة بحقه من قبل المحكمة العسكرية العليا الخاصة في القضية المرفقة ٧٥ / ١٩٥٨ .
- ب. اعفائه من عقوبة الطرد من الجيش الصادرة بحقه من المحكمة المذكورة .
- ج. اطلاق سراحه فوراً ، اعتباراً من هذا اليوم إن لم يكن موقوفاً ، أو محكوماً في قضايا أخرى " .

وكيل وزير الدفاع

عبد الكريم قاسم^(١)

يقول اسماعيل العارف المقرب من عبد الكريم قاسم كان عبد السلام عارف وهو في السجن يتوقع ان يقوم اعوانه من الضباط بانقلاب إلا انه بعد مضي مدة طويلة وهو في السجن ينس من ذلك فبدأ يكتب الرسائل الواحدة تلو الأخرى إلى عبد

(١) جريدة الثورة في ٣ / ١٢ / ١٩٦١ .

الكريم قاسم متوسلاً إليه لاطلاق سراحه والعفو عنه وحاول ان يضرب عن الطعام مرات عدة إلا ان محاولته فشلت وأيقن ان الرسائل التي يكتبها لا تصل إلى عبد الكريم قاسم فأغرى ذات يوم أحد حراس السجن بالمال لكي يوصل رسالة إلى عبد الكريم قاسم فأخذها الحارس منه وسلمها كالعادة إلى آمر الانضباط العسكري في اوائل تشرين الثاني ١٩٦١ وعندما جئت إلى وزارة الدفاع في ذلك اليوم.. أطلعتني أمر الانضباط على الرسالة وقد استهلها عبد السلام (سيدي وفائدي وأخي الزعيم عبد الكريم انني منك كهارون من موسى.. لقد طال انتظار عطفك عليّ ورأفتك بي) فعلق أمر الانضباط قاتلاً: انظر إلى هذا المحتال انه ما دام في السجن يبدي الاستعطف ويسأل الرحمة لكنه حالما يصبح طليقاً يبدأ في التآمر سوف لا اعطي الرسالة إلى الزعيم عبد الكريم. إلا اني نصحتة بتقديمها له ما دامت موجهة إليه فعرضها على عبد الكريم وفي ٢٥ تشرين الثاني اصدر عبد الكريم قاسم قراره بالعفو عنه فأطلق سراحه من السجن وجيء به إلى مقر عبد الكريم قاسم فتصافحا وبعد ذلك أوعز عبد الكريم قاسم إلى مرافقيه لايصال عبد السلام إلى بيته كما أعاد له جميع رواتبه الموقوفة^(١). وتجدر الإشارة إلى ان عبد السلام عارف اعترف فيما بعد بمذكراته التي نشرتها مجلة روز اليوسف المصرية انه كان ينوي فعلاً اغتيال عبد الكريم قاسم بمسدس كان يخفيه تحت ملابسه. كما ان الرسائل التي كان يبعثها إلى عبد الكريم قاسم من السجن قد عثر عليها المقدم الركن محمد يوسف طه في وزارة الدفاع صباح يوم ٨ شباط ١٩٦٢.

ومما نكره عبد السلام عارف عن معاملته في السجن قوله تشهد السجن بعد احداث الموصل تطورات كثيرة وقد بدأت عمليات التعذيب النفسي والجسدي بعد ان بدأت السجون تستقبل العشرات والمئات من احرار العراق. وفي أحد الايام جاءني ضابط صغير من ضباط السجن وبكل وقاحة أخذ يسبني ويتهمني بأنني أنا الذي حرضت الثوفا على الثورة وفي كل امسية كانوا يأخذونني معهم لأرى العذاب الوحشي الذي يتعرض له المعتقلون كان شيئاً فضيعاً يفوق الوصف والاجساد تمسيل منها الدماء.. العيون لا تقوى على الحركة.. الافواه فاغرة بشكل هستيري. واعود إلى زنزانتني.. اشباح الاحرار تلتف حولي اكاد افقد عقلي.. و.. اهرب إلى كتاب الله.

(١) اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٣٧٤.

وفي احدى الامسيات.. واطل علي قاسم برأسه وأنا داخل زنزانتني ونظرت إليه بعينين ثابتتين فإذا به يحول وجهه.. فلم ابادلته حرفاً واحداً واتجهت إلى النافذة التي تقع في اعلى الزنزانة والمصحف في يدي. ووقف قاسم على باب الزنزانة وهو ينادي:

"هل تريد ابلاغ شيء لاهلك؟.. هل لك توصية لهم"

فقلت له

"ليس منك التوصية.. الله عز وجل يرعاهم"

فالتفت قاسم بعصبية إلى الحراس وقال لهم

احلقوا له شعره... الاعداء غداً^(١)

وعلى خلاف ما قاله كل من عبد السلام عارف واسماعيل العارف ذكرت مجلة الاسبوع العربي في عددها الصادر في شهر تشرين الثاني ١٩٦١ ما نصه (في الساعة الحادية عشرة مساءً توجه اللواء الركن عبد الكريم قاسم إلى سجن مصسكر الرشيد، وطلب احضار عبد السلام عارف، وامسك بيد عارف واركبه سيارته الخاصة وثم توجهوا نحو (قناة الجيش) ودامت النزهة أكثر من ساعتين، ثم عادا إلى وزارة الدفاع وجلسا يتحدثان إلى الساعة الرابعة صباحاً ثم غادرا نحو الاعظمية إلى دار عارف، وطرق أحد المرافقين باب منزل عارف وخرجت احدى قريباته فاتذهلت ثم صرخت بألم..

ثم خرجت زوجة عارف واطفالها وتعتاقا بعد فراق دام ثلاث سنوات واتسهمرت الدموع وقالت زوجة عارف بالحرف الواحد شكراً لله الذي اعاد لنا الاخوان ثانية. قبل عبد الكريم قاسم وجنات اطفال عارف السبعة ثم توجه نحو مقره، وقد اعترف عارف في منزله: يعلم الجميع ان هناك اتصال روحي بيني وبين أخي الاكبر عبد الكريم قاسم يفوق الوصف ويبقى إلى الأبد^(٢).

(١) مذكرات عبد السلام عارف، بغداد، ١٩٦٧، ص ٨٦-٨٨.

(٢) اغتيال الحقيقة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٧٠-٧١.

تخفيف احكام الاعدام والمسجونين

استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرتين - أ - و ب - من المادة الرابعة من القانون الرقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ ولرغبتنا في العطف على عوائل جميع المجرمين الصادرة بحقهم احكام الاعدام أو الحبس ومساعدة هؤلاء المحكومين انفسهم واعطاء الفرصة لهم لإظهار اخلاصهم ومساهماتهم في خدمة الجمهورية العراقية الخالدة ، وتضامنهم مع ابناء الشعب على أسس من التعاون والمحبة بين الجميع قررنا ما يلي :-

١- تخفيف جميع احكام الاعدام بصورة عامة الصادرة من قبل المحاكم العسكرية أو المدنية أو المحكمة العسكرية العليا الخاصة أو المجالس العرفية بحق المجرمين والتي لم تنفذ لحد الآن إلى السجن لمدة خمسة عشر عاماً مع ابقاء العقوبات التبعية بحقهم . ويستفيد هؤلاء من جميع الاعطاءات القانونية الصادرة بحق المساجين بمناسبة يوم ١٤ تموز المجيد وعيد السلامة ويوم الجيش الاغر اعتباراً من تاريخ توقيفهم .

٢- تخفيف جميع الاحكام الصادرة بالحبس أو الاشغال الشاقة أو الحجز بالاصلاحية بحق المجرمين من قبل المحاكم والمجالس المنوه عنها في المادة - ١ - من هذا البيان بنسبة خمسين بالمائة ٥٠% دون المساس بالعقوبات التبعية . وعلى أن يشمل هذا التخفيف الاحكام التي لم تكتسب الدرجة القطعية كذلك .

٣- إن هذا التخفيف لا يشمل الاحكام الصادرة بحق المجرمين الهاربين حيث سينظر في أمر هؤلاء عندما يتم اللقاء القبض عليهم أو التسليم من تلقاء انفسهم .

التوقيع

القائد العام للقوات المسلحة

اللواء الركن عبد الكريم قاسم

نص القرار

اولاً - كانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة قد حكمت بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٦٠ على كل من المجرمين احمد طه العزوز وسليم عيسى الزنبيق وخالد علي الصالح وايداد سعيد ثابت وحמיד مرعي بالعقوبات التالية :

١ - الاعدام شنقاً حتى الموت وفقاً لكل من المواد التالية :

المادة ٤ والفقرة - ب - من المادة - ٢٢ - من قانون تعديل ق . ع . ب رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الثالثة من المادة - ٢١٤ - من ق . ع . ب بدلالة المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ منه .

٢- الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وفقاً للمادة ٢١٢ / ٦٠ من ق . ع . ب . بدلالة المواد - ٥٣ و ٥٤ و ٥٨ منه .

٣- تنفيذ العقوبات بالتدخل وفقاً للمادة - ٣٤ - من ق . ع . ب .

٤- مصادرة المبررات الجرمية من اسلحة وسيارات واثاث حزبية وفق المادة - ٣٠ - من ق . ع . ب .

٥- بدفع تعويضاً مقداره ٢٦٤٠,٧٣٢ ديناراً بالتكافل والتضامن مع بقية المجرمين بنفس القضية .

ثانياً - واستناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب المادة العشرين من قانون معاقبة المتأمرين ومفسدي نظام الحكم الرقم ٧ لسنة ١٩٥٨ ولرغبتنا الخاصة في مساعدة هؤلاء المجرمين وعدم تنفيذ حكم الاعدام بحقهم رحمة بهم وبعوائلهم ومقابلة غدهم واساعتهم باللطف قررنا ما يلي :-

١- اعفاء المجرمين احمد طه العزوز وسليم عيسى الزنبيق وخالد علي الصالح وايد سعيد ثابت وحמיד مرعي من عقوبة الاعدام الصادرة بحقهم عن اجرامهم في رأس القرية بتاريخ ٧ / ١٠ / ١٩٥٩ في مؤامرة الغدر والخيانة .

٢- تخفيف عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة الصادرة بحق كل منهم إلى الحبس لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ توقيفهم مع بقاء العقوبات التبعية الصادرة بحق كل منهم .

وبالنظر لاستفادة هؤلاء من الاعفاءات القانونية الصادرة بحق المساجين بمناسبة يوم ١٤ تموز المجيد وعيد السلامة ويوم الجيش الاغر فتعتبر محكوميتهم منتهية ويطلق سراحهم فوراً اعتباراً من هذا اليوم .

التوقيع

و . وزير الدفاع

عبد الكريم قاسم

رغبة منا في مساعدة عوائل المحجوزين والمعتقلين والمبعضين بسبب متطلبات الامن مهما كانت في ارجاء الوطن ولرغبتنا في مساعدة هؤلاء انفسهم واتاحة الفرصة لهم ليبيين لخلصهم للوطن الغالي وتضامنهم مع ابناء الشعب بصديق ومحبة وعدل ووفاء وتعاون الجميع على رص الصفوف ضد الاستعمار وضد العدو للغادر ولمساهمة ابناء الشعب كافة بقوة وعزم وصلابة لخدمة الجمهورية العراقية للخلافة فقد قررنا ما يلي :-

١- يتم اطلاق سراح جميع المحجوزين والمعتقلين والمبعضين بسبب متطلبات الامن دون تفريق وتمييز اينما كانوا في ارجاء بلادنا ، وعلى السلطات أن تتخذ للتدابير الفورية لتنفيذ ذلك .

٢- يشمل هذا الاعفاء حتى المحجوزين والمعتقلين والمبعضين بسبب متطلبات الامن كتدبير احتياطي عن سوابقهم في جرائم السرقة أو التزوير أو النشل أو خيانة الامانة أو الاحتيال أو التهريب .

وليعلم مثل هؤلاء انهم في حالة عونتهم إلى العث بالمصلحة العامة سوف لا يفلتون مطلقاً من محاسبة السلطة والقانون . ومن الاضمن والافضل لهم أن يكونوا مواطنين صالحين يركنون للعيش عن طريق الرزق الحلال ويبتعدون عن الاعمال المشينة وبذلك تتاح لهم الفرصة للمساهمة مع ابناء الشعب في خدمة الجمهورية العراقية للخلافة .

التوقيع

الفقائد العام للقوات المسلحة

اللواء الركن عبد الكريم قاسم^(١)

وعن هذا العفو يقول توفيق السويدي الذي اطلق سراحه مع من شمله هذا العفو يوم ١٤ تموز ١٩٦١

لقد بقيت معتقلاً في (الموقف العام) الذي اطلقوا عليه (المعتقل السياسي) مدة ثلاث سنوات كاملة في خلالها (تلطفت) للسلطات العسكرية لاطيا بتبديل عقوبة المؤبد بعشر سنوات حبس ثم العفو عن باقي العقوبة بعد اكمال الثلاث سنوات. وفي ١٤

(١) جريدة الثورة ٥ كانون الأول ١٩٦١

تموز ١٩٦١، ابلغت بهذا العفو وطلب إلى مع الآخرين الذين شملهم العفو ان نقابل (الزعيم) ثم ننصرف إلى بيوتنا لأن التقاليد عند هؤلاء قد جرت على هذا النمط. ذهبنا إلى وزارة الدفاع ونحن متفاهمون على ألا نتكلم كثيراً وألا نفسح مجالاً للغو هذا (الزعيم) الذي اشتهر بالثرثرة الباطلة والاسهاب الممل. ومن الصدف ان وجدناه حذراً كثيراً في اقواله وبعيداً عن الثرثرة المشهورة عنه. فاكنتفى بأن امتدح نفسه وعدد اعماله المفيدة واجراءاته العتيدة ونحن سكوت حتى إذا انتهى من ذلك قلت له: اننا نشكره على تقصير مدة محكومياتنا ونأمل له النجاح في مهماته وسكت. إلا ان رشيد عالي الكيلاني الذي شمله العفو معنا اطنب في مدحه وسف في ذكر محاسنه بخلاف ما تم بيننا الاتفاق عليه من اختصار الحديث.

وهكذا انتهت الحلقات السوداء تمثيلية بلهاء بصمها عبد الكريم قاسم واعواته من شيوعيين موتورين وحساد ومنتقمين على مسرح العراق انت إلى تقهقر البلاد خمسين سنة إلى الوراء في كل مرافقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والله في خلقه شؤون^(١).

تطوير التعليم

على الرغم من الظروف السياسية القاتمة فقد شهد قطاع التعليم تطوراً ونمواً واسعاً بفضل توسع الاتفاق الحكومي عليه وبفضل تخرج دفعات جيدة من خريجي جامعة بغداد والمعاهد العالية وعودة العديد من الذين كانوا يتلقون تعليمهم في الخارج والاستعانة بالتدريسيين من المصريين وخاصة في التعليم الثانوي والعالي. فلقد شهد العام الأول للثورة ارسال العديد من البعثات والايوفادات وحصول العراق على عدد من الزمالات للدراسة في الجامعات الاجنبية والدخول في دورات تدريبية فضلاً عن التحاق العديد من الطلاب في الجامعات الاجنبية للدراسة على حسابهم الخاص. وقد بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون على حسابهم الخاص في الخارج ولغرض الحصول على شهادة علمية سنة ١٩٦٠/١٩٦١ (٢٥٧٨) طالباً وطالبة وأما عدد الطلبة الذين يتلقون مساعدات مالية من الحكومة فهم (٨٨٧) طالباً وطالبة.

(١) توفيق السويدي، مفكراتي، ط٢، ١٩٩٩، ص ٦١٢-٦١٣.

ويبلغ مجموع الطلاب العراقيين الذين يدرسون أو يتدربون في بريطانيا (١٨٥١) طالباً وطالبة وفي الولايات المتحدة (٩٢٨) طالباً وطالبة وفي الاتحاد السوفييتي (٧٧٩) طالباً وطالبة وفي ألمانيا الغربية (٥٤٤) طالباً وطالبة. أما عدد الذين منحوا زمالات من بلدان اجنبية فهناك (١٤٢) طالباً وطالبة في ألمانيا الشرقية و(١٠١) طالباً وطالبة في الاتحاد السوفييتي و(٩٣) طالباً وطالبة في الولايات المتحدة و(٣٩) طالباً وطالبة في جيکوسلوفاكيا و(٢٤) طالباً وطالبة في بلغاريا.

جدول بـ خلاصة الاحصاء الثقافي في العراق للسنة الدراسية ١٩٦١/٦٠

المرحلة التعليمية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد العراقيين	المعلمين الاجانب	المجموع	المحاضرون
التعليم الابتدائي ورياض الاطفال	٣٧٨٩	٧٩١٧٢٦	٢٥١٣٠	-	٢٥١٣	٤٠٥٦
مراكز المكافحة	٣٢٩	١٨٦٢٤	-	-	-	-
التعليم الثانوي	٣٨٣	١٣٩٠٢٤	٣٦٠٧	١٣٠	٣٧٣٧	١٦٧١
أ- المدارس الرسمية	٢٨٩	١٠٧٠٠٦	٣٥٢٥	٤٦	٣٥٧١	١٥٢
ب- المدارس الاهلية	٨٨	٣٠٧١٤	٦٥	١٩	٨٤	١٤٨٧
ج- المدارس الاجنبية	٦	١٣٠٤	١٧	٦٥	٨٢	٣٢
التعليم المهني	٤٤	٧٩٧٥	٥٨٠	٢٩	٦١٩	١٥٦
أ- المدارس الصناعية	١٠	٢١٠٩	٢٣٥	١٨	٢٥٣	٢٩
ب- المدارس الزراعية	١١	١٦٦٨	١٢٢	١	١٢٣	٢٣
ج- المدارس التجارية	٣	٢٨٢	٢١	-	٢١	٤

المرحلة التعليمية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المرافقين	المطمين الاجتب	المجموع	المحاضرون
د- الفنون البيئية	١٤	٢٩٥٨	١٦٢	٤	١٦٦	٢٧
هـ- الفنون الجميلة	١	٤٤١	٣٣	٦	٣٩	١٢
و- الموظفون الصحيون	١	٢٤٧	١	-	١	٢٠
ز- مدارس التمريض	٢	١٦٢	-	-	-	٣٦
ح- مدرسة مفوضي الشرطة	١	٨٦	٥	-	٥	٣
ط- مدرسة دينية	١	٢٢	١	-	١	٢
معهد ابن سينا الاهلي	١	٢٥٧	-	-	-	٨
معاهد الإدارة المحلية	٩	٩٥٢	٨٠	١	٨١	٤٨
نور المظمين والمطعمات	٢٩	٨٣١٣	٣٨٢	٢٩	٤١١	١٠١
الدورات المهنية والتعليمية	١٣	٩٤٦	-	-	-	١٤٧
أ- الدورات التعليمية	٩	٨٦٥	-	-	-	١٣١

المرحلة للتعليمية	عدد المدرّس	عدد الطلاب	عدد العراقيين	المطمين الاجتنب	المجموع	المحاضرون
ب- الدورات المهنية	٤	٨١	-	-	-	١٦
كليات جامعة بغداد	١٤	٩٩٤٩	٧٣٥	عراقيون ولجانب	٧٣٥	١٩٨
المعاهد العالية التابعة لجامعة بغداد	٦	١٨٥٧	٦٣	-	٦٣	٩٦
المعاهد والكليات المربوطة بالوزارات	٤	٩٦٩	٢١	-	٢١	٧١
المعاهد العالية الأخرى (جامعة الحكمة)	١	١٤٥	٢٤	-	٢٤	١٠

وتشير نتائج الاحصاء الثقافي لسنة ١٩٦٢ / ١٩٦١ إلى أن عدد الطلاب الذين يدرسون في كليات الجامعة والمعاهد العالية (١٤,٤٦٨) طلاباً وطلبة منهم (١١,٠٦٩) طلاباً و(٣,٣٩٩) طلبة ويؤلف الطلبة ٧٥% من المجموع العلم لعدد الطلاب والطلقات وتضم جامعة بغداد (١٤) كلية وستة معاهد ما عدا كلية للشرطة ومعهد المحاسبة ومعهد الصناعة العالي ومعهد اعداد المدرسين واكاديمية الفنون الجميلة وجامعة الحكمة الاجنبية. وقد التحق بكليات ومعاهد الجامعة في بداية السنة الدراسية الحالية (٤٢٥١) طلاباً وطلبة منهم (٢٨٧٧) طلاباً وطلبة التحقوا بكليات الجامعة فقط وقد تخرج في هذه الكليات والمعاهد في نهاية السنة الدراسية الماضية (١٧١٣) طلاباً وطلبة منهم (١٣٥٧) طلاباً وطلبة تخرجوا في كليات الجامعة وحدها.

وتتألف هيئة التدريس من (٩٣٦) عضواً من العراقيين والاجتنب منهم (٩١) استاذاً و(١٧٤) استاذاً مساعداً و(٣١٩) مدرساً و(٣١٢) معيداً و(٤٠) عضواً ليست

لهم القاب علمية وتضم كليات الجامعة وحدها (٢٨٧) من حملة الدكتوراه و(١٨٤) من حملة الماجستير و(٢٧٩) من حملة البكالوريوس و(٣٥) عضواً يحملون شهادات ودبلومات مختلفة. أما عدد المحاضرين في كليات الجامعة فقد بلغ (١٩٥) محاضراً. وتضم كل كلية وكل معهد مكتبة خاصة بها عدا أكاديمية الفنون الجميلة ومعهد الغابات ومعهد المحاسبة والمعهد الصناعي ومعهد اعداد المدرسين وقد بلغ عدد الكتب والمجلات والنشرات فيها جميعاً (١٤٥٠١٢) كتاباً ومجلة ونشرة في نهاية سنة ١٩٦١ أما المنتفعون بها من طلاب واساتذة فقد بلغ عددهم (١٧٢٢٥٢) مطالعاً.

وقد ظهر أن عدد الطلاب الذين يدرسون أو يتدربون في الخارج بتاريخ ١ / ١ / ١٩٦١ (٦١٦٠) طالباً وطالبة منهم (٢٢٣٠) طالباً وطالبة يدرسون على نفقة الحكومة لغرض الحصول على درجة علمية و(١٧) عضواً ارسلوا على نفقة الحكومة لغرض التدريب و(٥١٦) طالباً وطالبة منحوا زمالات دراسية من بلدان اجنبية و(١٢٢) موظفاً مجازاً دراسياً و(٢٣٠٣) طالباً وطالبة يدرسون على حسابهم الخاص ويتلقون مساعدة مالية من وزارة المعارف و(٩٧٢) طالباً وطالبة لا يتلقون أية مساعدة من الحكومة ويوجد من بين هؤلاء (١٨٧١) طالباً وطالبة يدرسون أو يتدربون في انكلترا و(٩٧١) طالباً وطالبة في الولايات المتحدة الامريكية و(٨٦٦) طالباً وطالبة في الاتحاد السوفيتي و(٦٨٨) طالباً وطالبة في ألمانيا الغربية.

وفي أثناء جداول احصائية حول التوسع الحاصل في مراحل التعليم بعد الثورة

١- التعليم الابتدائي:

السنة الدراسية ١٩٥٧-١٩٥٨ قبل الثورة	مدارس ٢١٤٥	معلمين ١٢٩٣٧	تلاميذ ٤٣٧٥٠٢
١٩٥٨-١٩٥٩	٢٤٩٩	١٦٢٠٢	٥٢٦٥٠١
١٩٥٩-١٩٦٠	٣٣٢٧	٢٠٢٧٤	٦٥٢٢٥٩
١٩٦٠-١٩٦١	٣٧٨٦	٢٥٢٨٧	٧٧٢٠٥٨
١٩٦١-١٩٦٢	٤١١٨	٢٨١٢٥	٨٦٩٥٦٤
الزيادة العددية خلال سني الثورة	١٩٦٦	١٥١٨٨	٤٣٢٠٦٢
نسبة الزيادة	%٩٢	%١١٧	%٩٩

٢- التعليم الثانوي:

السنة الدراسية ١٩٥٨-١٩٥٧ قبل الثورة	مدارس ٢٤٤	مدرسين ٢٥٤٩	طلاب ٧٠٠٩٢
١٩٥٩-١٩٥٨	٣٢٦	٣٠٨٤	٩٨٥٥٩
١٩٦٠-١٩٥٩	٣٦٢	٣١٨٦	١٢٠١٥٥
١٩٦١-١٩٦٠	٣٧٤	٣٧٣٧	١٣٧٢٦٥
١٩٦٢-١٩٦١	٤٠٤	٤٤١٦	١٥٣٢٧٧
الزيادة العددية خلال سني الثورة	١٦٠	١٨٦٧	٨٣١٨٥
نسبة الزيادة	%٦٦	%٧٣	%١١٩

٣- اعداد المعلمين:

السنة الدراسية ١٩٥٨-١٩٥٧ قبل الثورة	مدارس ٢٩	مدرسين ٢٠٦	طلاب ٥٤٢٨	مدارس ١٧	طلاب ١٢٥٣
١٩٥٩-١٩٥٨	٢٩	٣٣٥	٨٣٣٦	٣٦	٢٧١٤
١٩٦٠-١٩٥٩	٢٩	٣٣٣	٨١٧٣	٣٣	٢٤٣٦
١٩٦١-١٩٦٠	٢٩	٣٩٤	٨٢٢٠	٩	٨٦٤
١٩٦٢-١٩٦١	٢٨	٣٦٤	٧٢٢٧	-	-
الزيادة العددية خلال سني الثورة	-	١٥٨	١٧٩٩	-	-
نسبة الزيادة	-	%٧٧	%٣٣	-	-

٤- التعليم الاهلي:

المسنة الدراسية	مدارس	الابتدائي معلمون	طلاب	مدارس	التقوي مدرسون	طلاب
١٩٥٧-١٩٥٨ قبل الثورة	١٠٨	٦٦٩	٢٠٩٢٩	٦٦	١٠٧	١٨٦٢٨
١٩٥٨-١٩٥٩	١٠٦	٦٥٥	٢١١٤٠	٨١	١١٨	٢٤٦٧٢
١٩٥٩-١٩٦٠	١٠٣	٦٢٤	٢٢٧٠٥	٧٧	٩٦	٢٥٧٠٧
١٩٦٠-١٩٦١	١٢٨	٥٦٣	٢٢٣١٧	٨٧	١٤٩	٣٠٦٣٧
١٩٦١-١٩٦٢	١١١	٥٨٥	٣٠٥٦٤	٩٧	١٥٩	٣٢٤٤١
الزيادة للعربية خلال سني الثورة	٣	-	٩٦٣٥	٣١	٥٢	١٣٨١٣
نسبة الزيادة	٣%	-	٤٦%	٤٧%	٤٩%	٧٤%

٥- مكافحة الامية والتعليم الاساسي:

١- مكافحة الامية:

اهتمت وزارة المعارف بمشروع مكافحة الامية وبذلت قصارى جهدها لتنظيم حملة المكافحة وتوسيعها وقد وجهت نداء حثت به لبناء الشعب على الانخراط في صفوف المكافحة فاقبلوا برغبة وشوق وقد ارسدت المبالغ اللازمة لسد النفقات التي تتطلبها المحاضرات والكتب والقرطاسية واللوازم المدرسية والوسائل الايضاحية.

وبنتيجة ذلك بلغ عدد مراكز مكافحة الامية التي فتحت هذا العام (٦٤٣) مركزاً
ضمت ما يقارب الـ ٥٠ ألف شخص عدا المنتمين إلى مراكز التربية الأساسية الذين
يبلغ عددهم ٦٠٠٠ شخص^(١).

قانون منحة زواج

للمدرسين والأئمة والخطباء في مساجد الاوقاف المضبوطة

صادق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٦١ على القانون
رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ والمتضمن منحة زواج للمدرسين والأئمة والخطباء في مساجد
الاوقاف المضبوطة . وانناه نص القانون :

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه الوزير المختص (رئيس
الوزراء) ووافق عليه مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

المادة الأولى : لمدير الاوقاف العام أن يمنح من يتزوج لأول مرة من المدرسين
والأئمة والخطباء الذين سلفت لهم خدمة بالمساجد المضبوطة لا تقل عن ثلاث
سنوات منحة لا تزيد على اربعة رواتب اسمية عن أكبر جهاته .

المادة الثانية : يكون عقد الزواج المصدق من المحاكم الشرعية اساساً للمنحة .

المادة الثالثة : تسترد المنحة عند انحلال عقد الزواج قبل الدخول بموجب قانون
جباية الديون المستحقة للحكومة .

المادة الرابعة : على المحاكم الشرعية تبليغ مديرية الاوقاف العامة باتحلال عقد
الزواج.

المادة الخامسة : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد تصديق
ميزانية مديرية الاوقاف العامة لسنة ١٩٦٢ . . . الخ .

(١) ثورة ١٤ تموز في علمها الرابع.

وجاء في الاسباب الموجبة " وضع هذا القانون للتوسعة على موظفي المساجد المضبوطة جرياً على المنهج الذي اختطته مديرية الاوقاف العامة بعد اتبثاق الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ واتباعاً لخط الثورة الاصلاحى (١) .

الوزارة العراقية عام ١٩٦٢

كانت وزارة عبد الكريم قاسم في مطلع عام ١٩٦٢ تتألف بالشكل الآتي:

١- اللواء الركن عبد الكريم قاسم- رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع، وقد كان يشغل هذا المنصب منذ ١٤ تموز ١٩٥٨، حتى سقوط حكمه في الثامن من شباط ١٩٦٣.

٢- احمد محمد يحيى- وزير الداخلية ووكيل وزير الاصلاح الزراعي من (٣٠ أيلول ١٩٥٨ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

٣- د. هاشم جواد- وزير الخارجية، (٧ شباط ١٩٥٩ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣).

٤- حسن الطالباني وزير المواصلات (٧ شباط ١٩٥٩ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣).

٥- د. محمد عبد الملك الشواف، وزير الصحة (٨ شباط ١٩٥٩ حتى شباط ١٩٦٣).

٦- اسماعيل ابراهيم العارف، وزير المعارف ووكيل وزير الارشاد، شغل منصب وزير المعارف منذ ٣ أيار ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣.

٧- د. مظفر حسين جميل وزير المالية، (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

٨- رشيد محمود، وزير العدل، (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

٩- عادل جلال، وزير الزراعة (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

١٠- محي الدين عبد الحميد، وزير الصناعة (٣ ايار ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

١١- د. مظفر حسين جميل وزير المالية، (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).

(١) مجموعة القوانين ، المصدر السابق ، ص ٣٩١ - ٣٩٢ .

- ١٢- رشيد محمود، وزير العدل، (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
- ١٣- عادل جلال، وزير الزراعة (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
- ١٤- محي الدين عبد الحميد، وزير الصناعة (٣ ايار ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
- ١٥- د. طلعت علي محمد الشيباني، وزير التخطيط (٧ شباط ١٩٥٩ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
- ١٦- ناظم عبد الجليل الزهاوي، وزير التجارة (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى قيام ٨ شباط ١٩٦٣).
- ١٧- حسن رفعت، وزير الاشغال والاسكان (١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
- ١٨- باقر الدجيلي، وزير البلديات (١٤ ايار ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
- ١٩- د. محمد سلمان، وزير النفط (١ كانون الأول ١٩٦٠ حتى ٨ شباط ١٩٦٣).
- أما وزارة الاصلاح الزراعي فقد شغلها الدكتور طلعت علي محمد الشيباني وكالة منذ ١٦ شباط ١٩٦٠ حتى الثامن من شباط ١٩٦٣.
- وكان مجلس السيادة يتألف من محمد نجيب الربيعي رئيساً ورشاد عارف وعبد المجيد كمونة عضوي المجلس.
- ويبدو مما تقدم ان الوزارة لم يطرأ عليها أي تغيير منذ بداية عام ١٩٦٢ حتى ٨ شباط ١٩٦٣. فهي الوزارة ذاتها التي كانت موجودة منذ منتصف عام ١٩٦١. وكذا الحال بالنسبة لمجلس السيادة^(١).

العمال العراقيون يطالبون الجامعة العربية بانسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي

كانت القوات البريطانية قد دخلت منطقة الخليج العربي بكثافة في اثر دعوتها من حاكم الكويت في ٣٠ حزيران ١٩٦١ لحمايته، وذلك في اعقاب دعوة عبد الكريم قاسم إلى عودة الكويت إلى العراق وما أعقبها من تطورات على المستويين العربي

(١) جاسم محمد الذهبي، القيادات الوزارية في العراق خلال ثلاثة عقود ١٩٥٨-١٩٨٨، رسالة دكتوراه، بغداد ١٩٩٣، ص ١٥١-١٨٢؛ وزارة العدل، مجموعة الانتظمة والقوانين، بغداد ١٩٦٣، ص ٢.

والدولي ونظرا لاستمرار بقاء هذه القوات وما تسببه من اخطار على الأمن والاستقرار في المنطقة فقد طلب الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية من جامعة الدول العربية في برقية بعث بها الاتحاد إلى الجامعة مساء يوم ٢ كانون الثاني ١٩٦٢ ان توجه انذارا إلى القوات البريطانية للانسحاب فورا من منطقة الخليج العربي وهذا هو نص البرقية التي بعث بها الحاج ابراهيم جواد الصالح رئيس الاتحاد إلى جامعة الدول العربية:-

"وبعد ان اتزلت بريطانيا أساطيلها في الخليج بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار في المشرق العربي وكأنها المسؤولة عن حماية أرض العرب مع العلم ان عملها يعد تحديا لشعور العرب عامة حيث يعلم كل عربي من هي بريطانيا. وما الغاية التي تبتغيها من وراء هذا الاشتراك.

عليه نسترعي نظر جامعة الدول العربية إلى هذا التماذي في السكوت والموقف السلبي تجاه بريطانيا وقواتها التي وطنت أرض العرب وحتى هذه اللحظة لم تحرك ساكنا ولم تنذر بريطانيا بسحب قواتها من بلادنا التي نحن حماة لا الجيوش البريطانية الاستعمارية التي تريد العودة إلى أرض الوطن الحبيب من جديد فهيئات ثم هيئات لبريطانيا ومن يؤيدها ان تعود بالسيطرة على العراق.

وأخيرا على الجامعة ان تنذر جيوش بريطانيا الغازية بالانسحاب فورا من منطقة الخليج العربي، وبعبسه سوف تتحمل الجامعة مسؤولية تاريخية كبرى تجاه الشعب العربي في تقرير مصيره ونشكرهم.

الحاج ابراهيم جواد الصالح

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في

الجمهورية العراقية^(١).

قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين عن الالتحاق بالجيش

في السنة الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم انتشرت ظاهرة التسيب الإداري واهمال الموظفين واجباتهم مع انتشار التثمر العام بين العراقيين عموما. وقد امتدت ظاهرة التسيب إلى أفراد الجيش خاصة بعد تفاقم مشكلة الشمال والقتال هناك الذي

(١) صحيفة المنار في ٣ كانون الثاني ١٩٦٢.

ذهب ضحيته الكثير من الشباب من الجنود وضباط الصف والشرطة فأخذ هؤلاء يتخلفون عن الالتحاق لأداء الواجب في الخدمة العسكرية وبوحداتهم بعد الاجازة وقد أراد عبد الكريم قاسم وضع حد لهذه الظاهرة وتشجيع المكلفين بالخدمة للالتحاق بوحداتهم فأعلن يوم السادس من كانون الثاني ١٩٦٢، العفو عن الغائبين والمتخلفين، وجاء في الأسباب الموجبة (لما كان بعض الجنود وضباط الصف قد غابوا من وحداتهم وتخلف بعض المكلفين عن خدمة العلم بسبب ظروفهم المعيشية أو أمور أخرى اضطرارية. لذلك ولاخساح المجال أمامهم للعودة إلى خدمة الجيش وأداء الواجب المقدس وبمناسبة يوم الجيش الأغر في ٦ كانون الثاني ١٩٦٢ تقرر اعفائهم عن العقوبات المترتبة عليهم بموجب ذلك. وعليه شرعت لائحة قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين رقم (١) لسنة ١٩٦٢، وفي ما يلي نصها:

"بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناءً على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي:

المادة الأولى- يعفى جميع الجنود وضباط الصف الذين ارتكبوا جريمة الغياب المنصوص عليها في المادة (٥٧) من قانون العقوبات العسكري من العقوبات الواردة فيها.

المادة الثانية أ - يعفى جميع المكلفين الذين ارتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات (أ) - ب - ج - د - هـ) من المادة (٢٩) من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ الواردة فيها.

ب- يعفى جميع المكلفين الذين تشملهم المادة (٣٢) من قانون الدفاع الوطني. المادة الثالثة أ- يعفى جميع المكلفين الاحتياط الذين ارتكبوا جريمة التخلف وفق الفقرات (أ- ب - ج - د) من المادة (١٩) من قانون خدمة الاحتياط رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٦.

ب- يعفى جميع المكلفين الاحتياط الذين تشملهم المادة (٢١) من قانون خدمة الاحتياط من العقوبة الواردة فيها.

المادة الرابعة- لا تعاد الغرامات المدفوعة قبل يوم ٦ / ١ / ١٩٦٢.

المادة الخامسة- يستمر حكم الاعفاء بموجب هذا القانون لمدة مئة وعشرين يوماً ابتداءً من ١ / ١ / ١٩٦٢.

المادة السادسة- على وزير الدفاع تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الثاني من شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٢.^(١)

اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية

بموافقة مجلس الوزراء في ١/ ١/ ١٩٦٢، تم التوقيع على اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية وعلى البروتوكول الاختياري بشأن اكتساب الجنسية والبروتوكول الاختياري بشأن التسوية الالزامية للمنازعات المعقودة في فينا سنة ١٩٦١ من قبل ممثل العراق الدائم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وذلك بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٢.

قضية الكويت^(٢)

كانت مسألة الدعوة إلى استعادة الكويت من القضايا الرئيسية التي واجهت حكومة عبد الكريم قاسم منذ حزيران ١٩٦١ وحتى نهاية حكمه في الثامن من شباط ١٩٦٣. وقد ظلت هذه القضية تستأثر باهتمام الرأي العام لما تركته من آثار في سياسة العراق الداخلية وعلاقاته الخارجية واستكمالاً لتطورات هذه القضية خلال سنة ١٩٦٢ تجدر الإشارة إلى أن عبد الكريم قاسم أبلغ ممثلي الشركات أثناء الاجتماع المنعقد يوم ٨ تشرين الأول ١٩٦١ "أن نفط الكويت سيكون لنا وسندخل معكم باتفاق فيما يتعلق بنفط الكويت فتأكدوا أن نفط الكويت هو عراقي، كما أن هاشم جواد وزير الخارجية صرح يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٦١ أن الحكومة العراقية ستعيد النظر في العلاقات الدبلوماسية مع كل دولة تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت وأصدرت وزارة الخارجية في الثامن من كانون الثاني ١٩٦٢ مذكرة أرسلت إلى الهيئات الدبلوماسية العاملة في العراق. ونظراً لأهميتها ندرج صورتها في أدناه:

(١) الوقائع العراقية ٦٢٠٨ في ١٠/ ١/ ١٩٦٢.

(٢) عن تأثير قضية الكويت في الوضع الداخلي يذكر العقيد الركن المتقاعد سالم محمد الحميدة الذي كان يشغل منصب ضابط استخبارات الفرقة الأولى قتلاً: "أن قضية الكويت كانت سياسية بالدرجة الأولى، ومن غير المنصف الإشارة إلى تدخل الجيش في القضية، ولم يكن هناك تحشد لقطعات عسكرية على حدود الكويت، فضلاً على أن أحداً لم يكن له أي دور في المجال العسكري". مقابلة معه بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠١.

الجمهورية العراقية

وزارة الخارجية

دائرة التشریفات

الرقم دبلوماسیة/ ٩٠٦ / ٨٩٦ / ٦٠٠

بغداد فی ٨ / ١ / ١٩٦٢

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى الهيئة الدبلوماسية في العراق وتتشرف ان تبليها رسميا بتصريح سيادة وزير الخارجية الذي يتضمن موقف الحكومة العراقية بشأن الدول التي تنوي تأسيس علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت:-

"منذ ان حاولت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ اكمال تنفيذ مخطتها لتجزئة العراق بابقاء قضاء الكويت منفصلا عنه سالكة في ذلك الأساليب الاستعمارية المعروفة ومستعينة بأعوانها من الحكام التابعين، لم تترك حكومة الجمهورية العراقية، وعلى رأسها سيادة الزعيم رئيس الوزراء فرصة لتأكيد حق العراق القطعي في الكويت وعزيمه الأكيد على صيانة هذا الحق دفاعا عن كيان الشعب العراقي ووحدة اقليمه الذي لا يقبل التجزئة والذي لا يمكن ان تقوم فيه إلا دولة واحدة.

أما ما سماه الاستعمار البريطاني وعملاؤه بدولة الكويت فما هو إلا صنیعة غير مشروعة تحاول بريطانيا الآن ان تسبغ عليها صفة الشرعية بعد ان اقتطعت عنها عنوة سلطات الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٤، وعملت في عهد الانتداب على الاحتفاظ بها تحت سيطرتها خلافا لأحكام الانتداب التي تلزم بريطانيا بالمحافظة على سلامة اقليم العراق ووحدته الكاملة.

وقد لاحظت الجمهورية العراقية ان بعض الدول التي يتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي أخذت تتجه في الآونة الأخيرة إلى اقامة علاقات دبلوماسية مع ما يسمى بدولة الكويت، وحيث ان هذا العمل غير الودي ينطوي على انكار لحقوق العراق واضرار بمصالحه الحيوية، فإن حكومة الجمهورية العراقية تجد من واجبها ان تذكر تلك الدول بما يترتب على العمل المذكور من أثر في علاقاتها مع العراق إذ ستضطر الحكومة العراقية إلى مراجعة موقفها في علاقاتها الدبلوماسية المتبادلة مع الدولة التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت".

هذا وتقدم الوزارة طي مذكرتها صورة مترجمة إلى اللغة الانكليزية من التصريح المذكور.

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها.

واستناداً إلى بيان وزارة الخارجية هذا استدعت الحكومة العراقية سفيرها في عمان، ونشرت الصحف الصادرة يوم ١٩ كانون الثاني خبر طلب وزارة الخارجية العراقية من سفير الجمهورية العراقية في عمان العودة إلى بغداد. وإن لهذا الاستدعاء علاقة بقبول حكومة الاردن سفيراً لحاكم الكويت، وإن هذا الاجراء كان من بين الاجراءات التي تنوي حكومة الجمهورية العراقية اتخاذها في ضوء البيان الذي صدره وزير الخارجية يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٦١، وربطت الأوساط السياسية بهذا البيان المقابلة التي أجراها وزير الخارجية مع سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة والمملكة السعودية والاردن.

ونشرت الصحف نفسها تصريح خالد العدساني السفير (الما يدعى بحكومة الكويت) في الاردن، ان الاردن سيكون من بين الدول العربية التي تتلقى مساعدات مالية من الكويت وقال: ان بعثة اردنية ستقوم بزيارة الكويت في نهاية الشهر الحالي (كانون الثاني) لإجراء محادثات عن نوع وقيمة المساعدات التي تطلبها الحكومة الاردنية، وكانت السلطات الاردنية قد ذكرت في مطلع هذا الشهر إنها طلبت إلى شيوخ الكويت منحها مساعدات بمبلغ خمسة وعشرين مليون جنيه استرليني^(١) وعلقت هذه الصحف قائلة كان الاردن قد قدم اقتراحاً إلى عبد الكريم قاسم لاقامة اتحاد فدرالي بين العراق والكويت والاردن إذ ان الحكومة الاردنية كانت تهدف إلى الحصول على تأييد العراق والمساعدات المالية من الكويت. ولكن عبد الكريم قاسم رفض المقترح.

واتخذت الحكومة العراقية إجراءً مماثلاً ضد اليابان وذلك باستدعاء السفير العراقي في طوكيو وفي يوم ١٧ آذار ١٩٦٢ أعلنت وزارة الخارجية إنها قامت في أثر قبول الحكومة اليابانية أوراق اعتماد ما يسمى بسفير الكويت بتطبيق المبدأ الذي سبق ان أعلنته بشأن اعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي لا تراعي علاقات الود مع العراق فتقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت التي هي جزء لا يتجزأ من العراق ولهذا فإن وزارة الخارجية استدعت السفير العراقي في طوكيو إلى بغداد عاجلاً وأفهمت السفير الياباني في بغداد بموقف الحكومة العراقية من هذا الموضوع. وفي اليوم التالي استدعت وزارة الخارجية السفير العراقي في طهران كإجراء ضد

(١) صحيفة الثورة يومي ١٩ كانون الثاني و١٨ آذار ١٩٦٢.

تقديم ما يسمى بمسفير دولة الكويت أوراق اعتماده إلى الشاه. وإن المسفير الايراني، سيفادر بغداد إلى طهران وفي ٢ حزيران سحب العراق مسفيره في الولايات المتحدة الامريكية احتجاجاً على قبول أوراق المسفير الكويتي وطلب من المسفير الامريكي مغادرة العراق.

وقد قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع بعض الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الامريكية والعربية مثل لبنان وتونس، ولم يطبق ذلك على بريطانيا على أساس إنها تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت قبل تصريح وزير الخارجية المذكور، ونشرت صحيفة الثورة البغدادية المقربة من عبد الكريم قاسم تحت عنوان (وثائق نادرة تثبت حق العراق في الكويت) نذكر ما نصه في أناه:-

موقف هاشم جواد من قضية الكويت

يدرس سيادة الأستاذ هاشم جواد وزير الخارجية، الآن، مجموعة من الوثائق النادرة التي حصلت عليها الجمهورية العراقية مؤخراً والتي تثبت حق العراق في الكويت، وستثمر هذه الوثائق على الرأي العام العربي والعالمي، لفضح محاولات شيوخ الكويت وبعض المسؤولين العرب ومن ورائهم الاستعمار البريطاني، لاختفاء هذه الحقائق والذين يحاولون اضعاف للصفة الشرعية على الحكم المتفسخ في الكويت والذي تؤيده حزاب البريطانيين وتسند الهدايا والمنح التي يقدمها الشيوخ إلى بعض الساسة العرب.

ومن الوثائق التي تدعم حقوق العراق في الكويت، كتاب طبع على نفقة الجامعة العربية عام ١٩٥٨، عنوانه (لليل المساح) وكتب مقدمته الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخلق حصونة.

وقد جاء في الصفحة ٣٩٩ من هذا الكتاب تحت عنوان اضعاء على الكويت ما

يلي:-

(ان الكويت جزء من العراق، وكان مرتبطاً بالعراق وليست هناك حدود فاصلة بين العراق والكويت.. وجاء فيه أيضاً.. (ان كلمة كويت هي تصغير لكلمة كوت العراقية التي تدل على مجموعة من المساكن الصغيرة وأشار الكتاب إلى عقلية آل الصباح. بوصفها دخيلة على الكويت، لأنها لم تسكن الكويت إلا مؤخراً، وإنها لم تكن ضمن السكان العراقيين الذين نزحوا إلى الكويت.

كما يتحدث هذا الكتاب، عن المؤامرات الاستعمارية البريطانية لفصل الكويت عن العراق إبان الانتداب البريطاني وعن المعاهدة الجائرة التي عقدت مع بريطانيا وكذلك عن الموقف الذي اتخذته تركيا تجاه تلك المعاهدة، ان هذه الوثيقة هي واحدة من عشرات الوثائق التي في حوزة الجمهورية العراقية الآن^(١). وفي يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٢ نشرت الصحف هذا البيان.

نص بيان السكرتارية الدائمة لمؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي

أعلن في بغداد أمس نص البيان الذي أصدرته السكرتارية الدائمة للتضامن الأفريقي الآسيوي بشأن التحشيدات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط. وقد جاء في البيان المذكور ان الشعوب الأفريقية الآسيوية ممثلة في سكرتارياتها الدائمة تستنكر تلك الاستعدادات والتحركات العسكرية وتطالب بشدة بإيقاف هذه التحركات وتطالب كذلك بسحب القطعات والقوات العسكرية كافة التي أصبحت تهدد أمن وسلامة الشعب العراقي المتحرر طليعة القوى التقدمية.

وقال البيان ان الشعوب العربية المتحررة تجتاز اليوم مرحلة دقيقة من مراحل كفاحها من أجل الاحتفاظ بسيادتها القومية. والدفاع عن حريتها واستقلالها لما يقوم به الاستعمار من هجوم مسلح سافر واستقلال هذه الشعوب التي تحررت من سيطرته بغية استرجاع مكانته ونفوذه الاقتصادي بعد ان فرغ من تدبير المؤامرات بالتعاون مع الرجعية المحلية وصناعه من حكام البلاد العربية التي ما زالت تحت نفوذه أو سائرة في ركابه.

وأشار البيان إلى المؤامرات التي يدبرها الاستعمار ضد الجمهورية العراقية ومنها قيامه بمؤامرة العصيان الانفصالية في شمالي الجمهورية العراقية وفرض حصار اقتصادي عليها كما حدث في قضية النفط أو عن طريق عقد معاهدات مزيفة يفرض بها سيطرته على البلاد أو تدبير حركات داخلية، وقال البيان ان الاستعمار البريطاني قد لجأ إلى التحشيدات العسكرية كعادته بعد ان أعيته السبل كافة واستنفذ مختلف الأساليب التي يتقنها في مثل هذه الأحوال.

(١) صحيفة الثورة في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٢.

وأضاف البيان ان الحركات الداخلية التي يديرها الاستعمار لم يقتصر نطاقها على العراق فحسب بل اتسعت رقعة تأمره حتى شملت لبنان كخط امامي لتعبئته كون ذلك حلقة اولى لسلسلة من المؤامرات تهدف إلى حدوث انقلابات في البلاد العربية وهو في كل محاولاته هذه يعتمد على حفنة من الخونة المأجورين وعلى الرجعية التي فقدت مفاتيحها على حساب الشعوب وقد عاد الاستعمار الآن إلى اساليبه القديمة بعد ان فشل في التهديد والوعيد باستخدام القوات المسلحة كما فعل سنة ١٩٥٦ يوم قام بالاعتداء المسلح على الشعب المصري.

وقال البيان إنه منذ وقت طويل تتجه اساطيله الحربية وقواته المسلحة وطائراته من مختلف قواعدها المفتصة نحو الحدود العراقية والخليج العربي لتتخذ مراكزها الهجومية متحدية بذلك ليس هيئة الأمم المتحدة فحسب بل العالم كله. واستطرد البيان قائلاً: ان على ائكتلرا ومن ورائها الدول الاستعمارية الغربية واسرائيل ان تفهم حقيقة لا تقبل الشك هي ان الشعوب التي تحررت تعرف كيف تصون حريتها وتحافظ على استقلالها وسيادتها مهما يكن الثمن. وان ائكتلرا بعملها هذا هي المسؤولة عن احتمال نشوب حرب عالمية مدمرة فليس من قبيل المصادفة ان تقوم بتجميع قواتها في قواعدها العسكرية المنتشرة في الشرق الاوسط والقريبة من البلاد العربية كطبرق وقبرص والبحرين وعدن واسرائيل وقد عززتها بأساطيلها وطائراتها وقواتها الحربية. ان ما حدث في لبنان كان بلا شك من قبيل التمهيد الاول الذي ينبئ بأن هناك أمراً مبيتاً وخطة موضوعة ومدروسة. ان فشل مؤامرة لبنان قد أباط اللثام عن مؤامرات الاستعمار البريطاني والهدف من تحركاته العسكرية إلا إنه يفشل الحلقة الأولى من هذه المؤامرات في لبنان فقد انكشف الغموض عن المؤامرة الكبرى والمخطط الواسع للقضاء على سيادة وحرية الشعب العراقي المتحرر وعلى طليعة القوى التقدمية.

ومضى بيان السكرتارية الدائمة لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية فقال: ان الشعوب الافريقية الاسيوية تعد الاستعمار البريطاني ومن ورائه الدول الاستعمارية الغربية مسؤولة عن احتمال اشعال نار حرب عالمية ثالثة وبهذا الاعتبار فهي تتحمل التبعات والنتائج الناجمة كافة عن محاولاتها الجنونية اليائسة.

واختتمت السكرتارية الدائمة لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية بياتها قائلة: ان الشعب العراقي يصر بشكل حتمي في كفاحه العادل من أجل صيانة استقلاله

وسيلاته الكاملة والدفاع عن حريته وتأمين مستقبله، ولاشك في ان الاستعمار سوف يلقى مصرعه النهائي في المستقبل القريب بفضل تصميم الشعوب على التحرر من أثر مخلفات هذا النظام البغيض.

يحيا للتضامن العربي من أجل الحرية والاستقلال والسيادة القومية.

يحيا للتضامن الافريقي الاسيوية.

وتجدر الإشارة إلى ان علاقة العراق قد توثقت مع منظمة الشعوب الاسيوية والافريقية، لمواقف الأخيرة الايجابية من العراق وفي اجتماع مجلس الوزراء ليوم ١٠ كانون الأول ١٩٦٢.

تلى كتاب وزارة الخارجية برقم خ/٢٢٦ / ٣٢٦ / ٥٠٠ وتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٢ المقترح فيه مشاركة اللجنة العراقية للتضامن الاسيوي- الافريقي في مؤتمر تضامن الشعوب الاسيوية- الافريقية في دورته الثالثة التي ستعقد من ٧ إلى ١٢ كانون الثاني ١٩٦٣ في مدينة دار السلام (تاجنيقا) وتقديم المساعدة المالية لها للقيام بذلك حيث سبق للحكومة ان منحت هذه اللجنة مبلغاً قدره (٣٠٠٠) ثلاثة الاف دينار لملافاة ما تقتضيه اعمالها المختلفة ولتمكين اللجنة المذكورة من الاستمرار في اعمالها نرجو الموافقة على منحها المبلغ المناسب.

حصلت للموافقة على منح اللجنة العراقية للتضامن الاسيوي- الافريقي ثلاثة الاف دينار تصرف لها من وزارة المالية تسهيلاً لأعمالها وامكان اسهامها في مؤتمرات تضامن الشعوب الاسيوية- الافريقية ودفع ما يترتب عليها من الالتزامات المالية.

وكان عبد الكريم قاسم قد التقى في الأول من نيسان ١٩٦٢ محرر صحيفة الثورة، وسأله المحرر عن عدد من القضايا منها، قضية الكويت فأجاب "اتنا ان نترك هذا الجزء من وطننا تحت نير المستعمر وانقلب، كما ان نترك أي جزء من وطننا العربي تحت نفوذ الاستعمار وعبيده، لقد أراد المستعمر ان يشغلنا بحركات التمرد في الشمال لكي يؤخر تحرير القضاء العراقي المليب ولكننا لن نمكن المستعمر من تحقيق هدفه، وسنحرر قضائنا من الاستعمار ومن عبيده. . اتنا نعد للمستعمر ضربة قاضية في يوم موقوت"^(١).

(١) الثورة في ١ مارس ١٩٦٢.

ولكن هل بقيت قضية الكويت من دون ان يمسه أحد أو يفلوض عليها هذا ما نترك التقارير المعدة من سفارة الجمهورية العراقية في براغ المرسلة إلى وزارة الخارجية العراقية من قاسم حسن سفير العراق في براغ يتحدث عنها بالتقارير التي تشير إلى حصول عدة اجتماعات بين ممثلي الحكومة العراقية وبين ممثلي حكومة الكويت وكانت على مستويات مختلفة أهمها الاجتماع الذي مثل فيه الكويت جاسم القطامي وكيل وزارة الخارجية وقاسم حسن سفير العراق في براغ بتاريخ ١١ ايار ١٩٦٢ في زيورخ وكذلك في ١٦ ايار ١٩٦٢ في أثينا، ومن أجل الاطلاع على نص ما ورد في المحاضر سننشرها كما هي مبتئين بما نكره كل من هاشم جواد وزير الخارجية وقاسم حسن السفير عن الموضوع.

ما يقوله هاشم جواد وزير الخارجية

١- كنت مع اللواء الركن فريد محمود ضياء معاون رئيس لركان الجيش في القاهرة من ٩ حزيران إلى ١٩ حزيران ١٩٦١ للاشتراك في مباحثات مجلس الدفاع العربي المشترك الذي تعقد في تلك المدة. وفي يوم ١٣ حزيران زرنا الرئيس جمال عبد الناصر (بعد الظهر) لمدة ساعة ونصف الساعة، وكانت المقابلة اخوية ودية وتناولت البحث في العلاقات الطيبة بين الجمهوريتين الشقيقتين بصورة خاصة وبين الدول العربية بصورة عامة. وكان عبد الناصر توافاً لاعادة هذه العلاقات الطيبة واعادة السفراء والسعي للتضامن العربي والدعم الاخوي في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها الأمة العربية.

٢- تركنا القاهرة بعد انتهاء المؤتمر ومكثنا لمدة يومين ١٩-٢٠ حزيران في بيروت وفي هذين اليومين حدثت تطورات هامة ف نشرت الصحف البيروتية ان الانكليز اعترفوا في يوم ١٩/٦/١٩٦١ بالقاء تفاهية ١٨٩٩ المعقودة بينهم وبين الكويت تمهيداً لاعترافهم باستقلال الكويت.

٣- سألني الصحفيون في بيروت عن رأي العراق في هذا الاستقلال. وبما اني لم أكن مسبقاً بأي حديث مع الزعيم عبد الكريم قاسم حول أي تحفظات أو ملحوظات حول هذا الاستقلال في لحاضتنا المتشعبة والكثيرة حول مستقبل الخليج والامارات العربية في حالة اعلانه من قبل بريطانيا لذلك كانت لجوبتي

ان العراق يرحب بهذا الاستقلال ويدعمه، وان ليس هناك أي خلاف بين العراق والكويت إلا في بعض مسائل الحدود التي ستحل حلاً أخوياً.

٤- في صباح يوم ٦/٢١ نشرت الصحف البيروتية برقية الزعيم عبد الكريم قاسم إلى شيخ الكويت التي يبارك في الغاء اتفاقية ١٨٩٩ والتي كانت غريبة في مضمونها ومراميها ولا يمكن الاستدلال منها ما هو هدف عبد الكريم قاسم من صياغتها بهذه العبارات الغامضة.

٥- في يوم ٢٢ حزيران واجهت واللواء الركن فريد ضياء محمود عبد الكريم قاسم وبدأت احده عن نتائج المباحثات وعما توصلنا اليه، وعن أملنا بتصفية المشاكل القديمة بين العراق والعربية المتحدة ليعود التعاون والتضامن العربي إلى مجراه الطبيعي.

٦- لم يأخذ عبد الكريم قاسم حديثي على محمل الجد ولكنه قاطعني وأخذ يتحدث عن الكويت وتبعيته للعراق وإته يطلب دراسة هذا الموضوع وتهينة الوثائق اللازمة لاثبات حق العراق فيما يطالب به وقال إنه سيعقد مؤتمراً صحفياً حول الموضوع.

٧- رجوت الزعيم عبد الكريم قاسم ان لا يعقد هذا المؤتمر إلا بعد الدراسة والمشاورة بيني وبينه وان أكون حاضراً فيه ووعده بذلك.

٨- قدمت وزارة الخارجية على وجه السرعة دراسة أولية وخرائط ووثائق تخص علاقة الكويت بالعراق ووعدت الزعيم عبد الكريم ان الوزارة ستزوده بالمزيد وإته لابد من التآني والدراسة الجادة العميقة.

٩- في الساعة السادسة من مساء يوم الأحد ٢٥ حزيران ١٩٦١ عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في قاعة الاجتماعات بوزارة الدفاع وأعلن بيانه الصحفي حول اعادة قضاء الكويت إلى العراق، وإته تابع إلى لواء البصرة وإته سيصدر مرسوماً جمهورياً قريباً بتعيين شيخ الكويت الحالي قائم مقاماً لقضاء الكويت وإته يدعو الشيخ إلى مراعاة حقوق الشعب العربي واتذاره له بالعقوبات ان أساء معاملة الشعب العراقي في الكويت..الخ.

وهكذا دخلنا في دوامة جديدة وابتعدنا عن هدف الأمة العربية الأصلي في مواجهة الخطر الاسرائيلي والتوسع الاسرائيلي الذي بحثناه في القاهرة قبل اسبوع، واتفقنا فيه على الأسس العلة لانشاء القيادة المشتركة وتعيين القائد العام..الخ.

١٠- ومع كل هذا كان الجو العام مهياً لتعاون العراق مع العربية المتحدة في إيجاد الحل المناسب لتحقيق اهداف العراق في بيان الزعيم الصحفي وذلك للأسباب الآتية:

أ - كانت السياسة الرسمية لعبد الكريم قاسم قد ابتعدت عن الحزب الشيوعي وبدأ في تقليص نفوذهم على بعض الوزارات.

ب- بدأت سياسة العربية المتحدة واضحة في مهادنة العراق في هذه الفترة، وكان همها منصبا لإقامة القيادة العربية المشتركة وتهينة ما يلزم من مال وجيوش لمنع تحويل مجرى نهر الاردن من قبل اسرائيل ومواجهة الخطر الاسرائيلي الجديد.

ج- كانت الفئات والاحزاب القومية في العراق على استعداد لمؤازرة عبد الكريم قاسم في مطالبته إذا صفى قضاياها مع العربية المتحدة وإذا كان جادا في ابتعاده عن الحزب الشيوعي؛ لأن ذلك ينسجم ودعوتهم للوحدة.

د - كان عودة العلاقات الطيبة بين العراق والعربية المتحدة في صالح البلدين إذ ستعود التجارة بين سوريا والعراق لسابق عهدها وبهذا يتخلص عبد الناصر من تذمر السوريين المستمر وشكواهم من مقاطعة العراق لبضائعهم وسلعهم نتيجة صراع عبد الناصر وعبد الكريم قاسم.

هـ- انتظر عبد الناصر مدة اسبوع مبادأة العراق بمفاتيحه في التعاون لحل مشكلة الكويت ولكن عبد الكريم قاسم رفض أي اقتراح لمفاتيحة عبد الناصر حول الموضوع فما كان من عبد الناصر إلا وألقى بثقله في دعم استقلال الكويت وإخلالها الجامعة العربية.

١١- رغم معارضة بريطانيا لادعاء العراق بضم الكويت وتصميمها على الدفاع عنه ولو أدى الأمر إلى استخدام القوة المسلحة، أقول رغم موقف بريطانيا هذا ولكني شعرت من السفير البريطاني ترفليان إنه إذا ضمنت مصالح بريطانيا الاقتصادية والنفطية فمن الممكن انها ستدعم الوحدة الفيدرالية بين الكويت والعراق والاردن (المشروع الذي تبناه نوري السعيد قبل ثورة ١٤ تموز بالاستفادة من الاموال الكويتية لتمويل هذا الاتحاد وتخليص العراق من عبء النفقات التي ستقع عليه وحده إذا لم يضم الكويت).

وبعد هذه المقدمة أقول لقد أضاع عبد الكريم قاسم كل الفرص المتاحة لتحقيق هدف العراق في وحدته مع الكويت فهو لم يسمع رأي وزارة الخارجية التي كانت مخلصه كل الاخلاص في خدمة العراق والأمة العربية. وسار عبد الكريم قاسم في طريق لا يعرف للدبلوماسية معني. فهو رغم تصريحاته المستمرة والمتكررة إنه سيحل مشكلة الكويت بالطرق السلمية وإنه يرفض استخدام الحل العسكري ولكنه لم يتبع الاساليب الدبلوماسية التي توصله إلى مبتغاه ولم يتوصل ان السياسة فن الممكن.

لقد تهيأت للعراق فرصة ذهبية في نيسان ١٩٦٢ لتحقيق اهداف العراق ولكن للأسف أضاع عبد الكريم قاسم هذه الفرصة ثانية، إذ اتصل بي التاجر العراقي المقيم في الكويت السيد موسى علاوي في احدى زيارته للعراق، وأثناء مقابلتني معه تحدث في موضوع الكويت وبين حراجة موقف العراقيين هناك وقال إنه من الأحسن حل هذا الخلاف لاحلال المصالحة والوئام محل الخصام بين البلدين فتسهل التجارة وتكثر استثمارات الكويتيين في العراق إذ يعتبرونه بلدهم الثاني، وإنه يعتقد ان الشيوخ مستعدين للدخول في مباحثات رسمية تمهيدا لحل هذا الخلاف.

نقلت ما عرضه السيد موسى علاوي إلى الزعيم عبد الكريم قاسم واستأذنته في معرفة ما يدور في اذهان الرسميين الكويتيين من حلول لاستخلاص النتائج. وافق عبد الكريم قاسم على اقتراحي وعين موعدا لبحث شروط العراق للبدء بالمباحثات الرسمية وسألني مشاركة الاستاذ حسن رفعت الذي كان وزيرا للاسكان اذذاك في دراستنا حيث قال: إنه لابد من اشراك اخواتنا الاكراد بهذه المباحثات بالاضافة إلى ان السيد موسى علاوي كان قد سبق والتقى بالسيد حسن رفعت وبحث معه نفس الموضوع الذي نقله إلى عبد الكريم قاسم كما يظهر.

اجتمعنا ثلاثتنا: الزعيم عبد الكريم وأنا وحسن رفعت، وتقرر قبول الاتصالات الرسمية مع الجانب الكويتي.

اجتمعنا أنا وحسن رفعت وموسى علاوي وبحثنا النقاط التي كان قد عرضها موسى علاوي^(١) والتي قال عنها ان المسؤولين الكويتيين على استعداد لقبولها

(١) كان المحامي والتاجر موسى مجيد علاوي أحد الشهود في المحكمة العسكرية العليا الخاصة في جلستها يوم ١٦ / ١٢ / ١٩٥٨ لمحكمة رشيد علي الكيلاني وينكر الدكتور علي كريم سعيد ان

ودراستها وكانت كما يلي:-

- ١- اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادته على اراضيه.
 - ٢- وبعد الاعتراف يباشر بمباحثات بين الجانبين لتقرير الاتحاد الفدرالي بين البلدين على ان تبقى الاتفاقات النفطية تعديلا والغاء وتجديدا بيد الكويت بالاضافة إلى سياسة تجارتها الخارجية.
 - ٣- تكون ميزانية الكويت مستقلة.
 - ٤- تساهم الكويت بنسبة معينة من ميزانية الاتحاد العامة وبمبلغ معين مستقل يخصص للخطط الخمسية التنموية.
 - ٥- توحيد المناهج الثقافية والتعليمية والجيش والخارجية.
 - ٦- السماح للرأسمال الكويتي والقطاع الخاص بحرية الانتقال والاستثمار، واقامة المشاريع المشتركة بين دولتي الاتحاد وخاصة في الالوية الجنوبية الثلاثة: البصرة والناصرية والعمارة.
 - ٧- يبقى الحكم بالعائلة الحاكمة الكويتية وحسب نظام العائلة في اختيار الحاكم. وتقرر عرض هذه النقاط على حكومتي البلدين.
- قدمت ما اتفق عليه إلى عبد الكريم قاسم الذي اعترض على كلمتي السيادة والاستقلال الوارديتين في المادة الأولى وأصر على انضمام الكويت للعراق، ولكنه استترك قائلاً إنه يمكن اقامة اتحاد بين البلدين ولا اعرف لحد الآن ماذا يقصد. أما النقاط الأخرى فقال عبد الكريم قاسم إنه من الممكن قبولها بعد دراستها وتعديل بعضها للتوصل إلى حل يشأها وقلت له:

سيدي الزعيم: ان جملة سيادة الكويت على أراضيه حساسة جداً بالنسبة لحكام الكويت، وان عدم اعتراف العراق بها سيوصل الابواب بوجه الطرفين للتوصل إلى حل ينهي الازمة، لأنه إذا ما تم الاتحاد الفدرالي وتشابكت المصالح الاقتصادية واقامت المشاريع المشتركة وتنقل الاشخاص ورأس المال بلا قيود ولا حدود وتوحد النقد واستثمرت الموارد الاقتصادية الكويتية الهائلة في مجالها الحيوي العراق لمنفعة البلدين والشعبين وجرت مياه شط العرب في الاراضي الكويتية القاحلة وروت

علاوي قد استثمر قرابته بوزير الاسكان حسن رفعت وعرض الكويتيون بواسطته على عبد الكريم قاسم نقاط الاتفاق المقترح. عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ص ٢٣٩.

البشر وأقيمت البساتين والحدائق فما قيمة كلمة اتحاد فيدرالي أو اتحاد دمجي؟ وقلت له: سيادة الزعيم من الضروري تطمين رغبات الكويتيين التي لا تمس جوهر الموضوع وهو الاتحاد، ولكنها تتعلق بالشكل فقط وتشبع نغمة الدولة التي شاعت في هذا العصر بين التجمعات السكانية للأمة الواحدة. وبينت للزعيم عبد الكريم إنه إذا كان العلم واحد والجيش واحد والسياسة الخارجية واحدة وسيصبح الكويتيون مواطنين لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وسيصبح من حقهم أن يكونوا وزراء وموظفين كبار ومن الممكن أن يصبح أحدهم رئيس جمهورية العراق إذا انتخبه المواطنون فإذا تحقق هذا فما قيمة كلمة اتحاد فيدرالي أو وحدة؟ وقلت له: سيادة الزعيم لابد من التوضيح إذا أريد الوصول إلى هدفنا وهذا لا يكون إلا إذا قبل العراق المادة الأولى وعندئذ سيمهد الطريق لا إلى وحدة العراق مع الكويت ولكن إلى وحدات أخرى مع أقطار عربية أخرى. وستكون أنت رائد هذه الوحدة. فرد علي عبد الكريم قاسم قائلا: أني أريد اتحاد قائم على وحدة التراب العراقي والشعب العراقي بقطريه (يقصد العراق والكويت) وإنه لا مانع عندي من إقامة تشكيلات إدارية جديدة لمنح أمراء الكويت بعض الامتيازات وإنه لا مانع عندي من أن يكون دخلهم المالي لهم ويديروا إقليم الكويت حسب نظام عائلتهم. وقال عبد الكريم قاسم موجهًا كلامه إلي: استمر باتصالك مع الجانب الكويتي ولا تغلق الباب. وانفض الاجتماع.

لم أقطع الأمل في الوصول إلى حل مع الكويتيين لإيجاد نوع من الوحدة بين البلدين ولم أقطع الاتصالات معهم رغم خطب عبد الكريم قاسم في المناسبات التي يهاجم فيها الشيوخ بلا مبرر فيغضبهم ويبعدهم عن الاتفاق مع العراق. وفي شهر كانون الثاني سنة ١٩٦٣ اتفق على إعادة المفاوضات مع الكويتيين وتقرر أن يكون محل الاجتماع بيروت وأبرقنا إلى قاسم حسن أن يحضر الاجتماع وبينما كان الوفد يبحث في إيجاد الحلول والصيغ المقبولة للطرفين على نوع الوحدة وإذا بعدد عبد الكريم قاسم يخطب ويقول رفضت أن أهاجم الكويت وإنه سيحررها لا عن طريق العنف ولكن عن طريق آخر لا يفصح عنه الآن ولكن سيعرف في حينه..

ما يقوله قاسم حسن السفير في براغ:

استدعنتي وزارة الخارجية العراقية للحضور إلى بغداد، فوصلتها في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٢ وقابلت وزير الخارجية هاشم جواد الذي قص علي اجتماعه بالمحامي والتاجر العراقي المقيم في الكويت موسى علاوي الذي عرض نقاطا سبعا قابلة

للمناقشة والتفاوض مع الجانب الكويتي الرسمي، لحل مشكلة مطالبة العراق بضم الكويت وبين لي وجهة نظر الخارجية في هذه النقاط وانها الطريق الصحيح الذي يمكن اتباعه وسلوكه للوصول إلى تحقيق اهداف العراق كما بين لي موقف عبد الكريم قاسم من هذه النقاط ورفضه القاطع لقبول أو المساومة على النقطة الأولى وهي عدم اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادته على أراضيه، وقبوله ببحث ودراسة النقاط الأخرى التي يمكن الاتفاق عليها. ثم اضاف وزير الخارجية إنه لا مانع لدى رئيس الوزراء من ادامة الاتصال بالجانب الكويتي الرسمي لمعرفة آخر ما في جعبتهم من مقترحات وحلول، وعدم ايصاد الباب في وجوههم.

وقال وزير الخارجية: انك ستفاوض وفد كويتي رسمي سمي اعضاءه السيد موسى علاوي المحامي وهو يتألف من السادة جاسم القطامي وكيل وزارة الخارجية الكويتية، واحمد السيد عمر المدير العام لوزارة المالية والاقتصاد الكويتية، ورئيس مجلس ادارة شركة نفط الكويت وممثل الكويت لدى منظمة اوبك وشركة نفط الكويت، والسيد عادل الجراح (فلسطيني الأصل) الوزير المفوض في وزارة الخارجية الكويتية، وقال وزير الخارجية موجهها كلامه إلي: إبحث هذه النقاط مع الوفد بالمرونة التي عرضها موسى علاوي مع ملاحظة ما أبداه الزعيم عبد الكريم قاسم واصراره على وحدة العراق والكويت ووحدة الشعبين (وحدة الارض والشعب) ثم قال: وحتى هذه النقطة إذا حسنت النيات بالامكان إيجاد الحلول القاتونية لها بما قد يرضي عبد الكريم قاسم (في ساعة رحمانية).

واجهت عبد الكريم قاسم وافاض في شرحه في أسباب مطالبته في الكويت التي سمعتها أنا من الراديو، أو قرأتها في الصحف عندما عقد مؤتمره الصحفي ثم اجتمعنا أنا وعبد الكريم قاسم ووزير الخارجية هاشم جواد وأعاد نفس كلامه السابق. وحلول هاشم جواد اقناعه ان الاتفاق مع الكويت على هذه النقاط الست الباقية ستؤدي في النتيجة إلى وحدة العراق مع الكويت وإنه الطريق السليم لتحقيق اهداف العراق وألقيت بثقلتي بجانب وزير الخارجية ولكن عبد الكريم قاسم رد قائلا: فاضهم واعرف ما عندهم، وسوف أحل المشكلة بطريقتي الخاصة التي لا افصح عنها الآن. وسيعرفها العالم في وقتها وسأفاجئ وأدهش العالم بحلي لها.

سافرت إلى بيروت يوم ٥/٦ والتي غادرتها يوم الثلاثاء المصادف يوم ٥/٨ إلى زوريخ بالطائرة السويسرية فوجدت الصديق موسى علاوي في انتظاري

بالمطار. ومن الصنف الغربية ان يكون معي في نفس الطائرة السيد احمد السيد عمر أحد اعضاء الوفد وقد عرفني عليه في المطار الصديق موسى علاوي فذهبتنا سوياً إلى دولر كراتد هوتيل في زوريخ^(١).

وعلى الرغم من نفي المصادر الرسمية الكويتية وجود مفاوضات سرية بين العراق والكويت فيبدو مما سجله شيخ الكويت إنه كان راغباً في المفاوضات ولكن بشروط سجلها لتكون نقاط مباحثات مع الجانب العراقي وهو ما يفهم من هذه الوثيقة التي حملها إلى موسى علاوي:

١٧ / ٥ / ١٩٦٢

كانت المواد التالية مكتوبة بخط الشيخ:

١- كانت المفاوضات المباشرة بين الكويت والعراق في الماضي ممكنة والواقع إنه قد جرت اتصالات ومراسلات واجتماعات ومفاوضات للبحث في الأمور التي تهم البلدين وتقرب بينهما، ولكن بعد موقف العراق المعروف تجاه الكويت اثر حصول الكويت على استقلالها واتضمامها إلى الجامعة العربية التي أيدت وضمنت هذا الاستقلال، أصبح من المحرج ان تسير أية مفاوضات بين الكويت والعراق من غير طريق الجامعة.

٢- أما إذا رغب العراق في ان يفاوض الكويت مباشرة فيجب ان يعترف بمسيادة الكويت واستقلالها لأن أية مفاوضة تجرى بين دولتين تقضي بأن تعترف كل دولة بالأخرى.

٣- هذا الاعتراف يترك للعراق الخيار في طريقة اعلانه، أما ان يكون رأياً ببلاغ مشترك أو بواسطة الجامعة العربية أو أية دولة عربية أخرى.

٤- بعد ان يتم الاعتراف على الطريقة التي يختارها العراق، يتفق على موعد ومكان المفاوضات.

٥- موضوع إيقاف الحملات الإذاعية وارد حيث ان تعليقاتنا ما هي إلا رد على إذاعة بغداد.

(١) موسوعة ١٤ تموز ٢٦٣ - ٢٧٠.

٦- إذا اتسجم الرد المذكور أعلاه مع آرائهم فهذا هو المطلوب، وإلا يسعدنا ان نستمع إلى الآراء الأخرى التي تحدثوا عنها، وقالوا انها تراود اذهان المسؤولين في الخارجية العراقية.

٧- رغبة عدم قطع المفاوضات وهي متبادلة بين الطرفين.
في أثنائه ندرج محاضر الاجتماعات غير الرسمية المعقودة بين الوفدين العراقي والكويتي:

محضر رقم (١)

أولاً- في الساعة الثانية عشرة من يوم الثلاثاء ٨ / ٥ / ١٩٦٢ وصلت من بيروت إلى زوريخ بالطائرة السويسرية فوجدت الصديق موسى بانتظاري في المطار. وكان يسافر في الطائرة نفسها السيد احمد السيد عمر المدير العام لوزارة المالية والاقتصاد ورئيس مجلس ادارة شركة نفط الكويت وممثل الكويت لدى شركات النفط ولدى مؤسسة اوبك. وقد عرفني به الصديق التاجر موسى علوي في المطار. فذهبنا معا إلى دولر كراتد هوتيل في زوريخ.

وبعد ساعة من وصولنا اجتمعنا وتعرفنا على بعضنا فعلمت منه انما جاء وحده من دون ان يصحبه مسؤول آخر ليتعرف أولاً على الشخص الآتي من الجانب العراقي وعلى درجته ليبقى بوجوب ارسال من يوازي درجته من المسؤولين في الكويت.

وبعد البحث التمهيدي لمست ان الرجل على جانب كبير من دماثة الخلق وإنه عارف الكثير من شؤون اختصاصاته، وإنه إلى ذلك ميل إلى وجوب الاتفاق مع الجمهورية العراقية، بل إنه من الفئة المتنفذة التي ترى لزوم حصول الاتفاق بأي ثمن، وعرفت منه إنه قد درس في بغداد في الماضي وان له اختا متزوجة من عراقي بغدادي وان له اقارب في البصرة وبغداد.

أثار الصديق موسى البحوث الشخصية التمهيديّة التي سبق ان جرت بينهما بشأن وجوب التوصل إلى حل لمشكلة العراق - الكويت، فأيد السيد احمد حصول ذلك وأيد ان اتفاقاً على نقاط بعينها قد جرى بينهما كأساس لحل المشكلة، وان تلك النقاط كانت سبع نقاط سلمت من قبل الطرفين إلى المسؤولين لدى الجهتين. إلا ان الرجل قال ان الشيوخ كانوا قد رفضوا تلك النقاط.

وقد لمست بعد الحديث الصريح الذي جرى بين الصديق موسى وبين السيد احمد السيد عمر ان الجهة الكويتية قد تراجعت عن الكثير مما سبق ان اخبر موسى باتفاقها عليه، وان أيد كثيرة قد أدت دورها فسببت هذا التراجع.

ويبدو ان السيد احمد السيد عمر قد قام إلى جانب السيد جابر الاحمد الصباح وزير المالية وشخص آخر بدور في فتح باب المفاوضات مع الجهة العراقية. كما ظهر لي ان الرجل يؤمن ايمانا مطلقا بوجوب انضمام الكويت إلى العراق ورجوعه إلى حضيرته، وإنه يؤمن ان ذلك حاصل لا محالة، إلا إنه يستعجل وجوب الوصول إلى اتفاق تمهيدي، مهما كان شكله، ليتجنب الكويت صرف اموال طائلة في الدعاية ضد العراق، ويتجنب توجيه رؤوس الاموال الكويتية إلى غير العراق.

وقد ظهر لي إنه لم يدرس الفرق بين الانضمام والوحدة والاتحاد والاستقلال الذاتي والحماية، لذلك فبته عندما أسهم مع موسى في وضع النقاط السبع، لم يكن يدرك التكيف الدستوري لها.

لم أجدني اختلف مع الرجل في المبادئ القاتلة بوجوب القضاء على الجيوب الاستعمارية في الخليج، ووجوب قيام نظام متمدن يكون لصالح السواد الاعظم، ووجوب ازالة الحدود التي اصطنعها الاستعمار. (ومن الصالح الاحتفاظ بالعلاقة بهذا الرجل، مهما كانت نتائج المحاولة، لما سيؤديه من خدمات جلى في المستقبل للأمة العربية).

ثانيا :

بعد ان بعث السيد احمد السيد عمر برقيته إلى الكويت، سافرت أنا صباح يوم ٩ / ٥ / ١٩٦٢ إلى براغ بانتظار برقية أخرى ترد جوابا على برقيته. وبعد مضي ٢٤ ساعة على وصولي إلى براغ تسلمت من الخارجية العراقية برقية تنبئني بوجوب الالتحاق بموسى في زوريخ.

وفي الساعة ٤/٢٥ من بعد ظهر يوم ١١ / ٥ / ١٩٦٢ سافرت من براغ إلى زوريخ على طائرة سويسرية فوجدت السيد موسى بانتظاري في المطار. فذهبا معا إلى دولدر كراند هوتيل.

وبعد برهة استراحة علمت ان شخصين قد قدما من الكويت هما، السيد جاسم عبد العزيز القطامي وكيل وزارة الخارجية والسيد عادل الجراح، فلسطيني الأصل كويتي الجنسية، وهو وزير مفوض في وزارة الخارجية. وعلمت ان الأول كان قد

درس في القاهرة واتكلترا، وإنه كان قومي الميول مؤيدا ومتحمسا للوحدة المصرية- السورية، وإنه كاد يسجنه الشيوخ بسبب ذلك، إلا إنه قد عدل سلوكه السياسي وإنه صار، كويتي الهوى أما الثاني فلا حاجة إلى البحث عنه لأنه موظف، وإنه على ما علمت غير مفوض بالكلام أصلا.

اجتمعنا بعد الظهر في الغرفة رقم ١٥، وبعد التعرف اظهر كلانا ان اجتماعنا هذا له دالته التاريخية المهمة، وهو دليل حسن النية والرغبة في حل المشاكل بين الاخوان بالطرائق السلمية المعقولة.

وبعد بحث من جاتبنا عن الاستعمار وسياسته الاقتصادية والسياسية والعسكرية- الاستراتيجية في البلاد العربية والاساليب التي يتبعها في محاولة توطيد اقدامه. وبعد البحث عما صار إليه بعض الافراد في البلاد العربية من عبادة الحدود والسدود الاصطناعية التي اقامها الاستعمار تطمينا لمصالحه، عرضت ان العراق بعد ان قام بثورته وحطم اكبر حصن للاستعمار الغربي في الشرق الاقصى والبلاد العربية ليس من المعقول ان يتساهل في اقامة جيوب وحصون استعمارية في جزء من اراضيه وعلى حدوده لعرقلة نجاح ثورته وعرقلة تطوره، هذا إلى ما في ذلك من تجزئة للأمة الواحدة والبلاد الواحدة، الأمر الذي لا يمكن ان يرتضيه واع من حملة فكرة القومية العربية الصحيحة.

وهنا اعترضني السيد جاسم القطامي (وكيل وزارة الخارجية) قائلا، كانت الأمور تسير على ما يرام نحو تحقيق الاهداف القومية، ونحن لا نذنب لنا في ما نأمر من خلاف بيننا.

وقد وجد السيد موسى ان يؤكد هنا ان اجتماعات كثيرة، على مستوى شخصي، قد حصلت بينه وبين السيد احمد السيد عمر، وان اتفاقا مكونا من سبع نقاط قد حصل بينهما على ان يرفع للمراجع العليا للدراسة ولجعلها أساسا للمفاوضة.

فأجاب السيد جاسم القطامي ان المسؤولين في الكويت قد رفضوا البحث على أساس تلك النقاط.. وتدخل السيد احمد السيد عمر فقال ان أحدا لم يبلغني برفض الشيوخ تلك النقاط لذلك لم ابغ السيد موسى بشيء.

وبعد نقاش تضمن من الطرفين التسابق في اظهار حسن النية للتوصل إلى حل ايجابي قال السيد جاسم القطامي.

إننا في الواقع لم نثر مشكلة ليكون لدينا ما نقوله في باب الحلول الإيجابية، وأن العراق هو الذي أثار المشكلة، وأننا أتما جننا هنا لنسمع ما يطرح علينا في هذا الباب.

قلت، ان من الخير ان نتعاون في معرفة حقيقة ما يريده، الشيوخ وما يطلبونه من ضمانات أولا، لأن موقف العراق واضح وصريح ومسجل في بيانات رسمية نشرت علنا، وان العراق يؤمن ايمانا مطلقا بأن وحدة الشعب والأرض هي نقطة الانطلاق في بحث تفاصيل ما يمكن ان نتوصل إليه من اتفاق في حديثنا.

قال السيد جاسم القطامي، ان نظرية وحدة الشعب والأرض هي التي يرفضها الشيوخ أساسا للبحث، ومن الصعوبة ان يسلموا بوحدة الأرض ويسلموا املاكهم معنا لأي اتفاق. ثم استذكر قاتلا، ان الوجدتين المذكورتين لا تخصان الكويت والعراق وحدهما بل هما مشكلة الأمة العربية جمعاء، وهما مشكلتان يكفل تطور كل شعب مع الزمن حلها.

كان السيد القطامي يردد في أثناء كلامه ما مفهومه ان الكويت يريد على كل حال ضمان استقلاله.

ثالثا:

وبعد أخذ ورد طال، وجد ان جو المهارات والدعايات المتبادلة لا تساعد المسؤولين على تفهم الكثير من النقاط التي يجب ان ينطوي عليها التفاهم والاتفاق، وان من الافضل العمل كخطوة أولى، على توفير الجو الهادئ الاخوي لاستمرار المفاوضات بإيقاف الحملات الاثيرية والصحفية بين الطرفين وذلك لالتقاء إلى نتيجة ايجابية مقبولة تظهر فيها امام العالم.

والى هنا انتهت الجلسة.

وفي جلسة أخرى أخيرة قلنا.

انما نحن هنا لحل ازمة قائمة بين الطرفين يعرف كل منا اسبابها، ولا بد لمواجهة هذه الازمة من ان يرد على البال حل أو حلول متعددة تطرح على بساط الدراسة. وفي التاريخ القريب وفي واقع ما هو قائم اليوم في العالم امثلة على حل مثل هذه الازمة التي نواجهها.

هنالك نظام موناكو مثلا وفرائسا، وهناك اكثر من مثل واحد على التوحيد والوحدة والاتحاد والاستقلال الذاتي وما إلى ذلك. إلا اننا لا نستطيع ان نكيف حلا

ونختاره من دون ان نعرف ماذا يريد الشيخ أو ماذا يريد الكويت من ضمانات تخطر على باله لنفسه. وبالجواب الصريح على هذا السؤال يمكن ان يصاغ الأساس القانوني الذي يجرى عليه الاتفاق حلا للارمة.

فالسؤال البارز في جلستنا هذه، وأهمها ما يجب ان نعرف دقائقه هو (وكررت على ذلك عدة مرات) ما الذي يطلبه الجانب الكويتي أو الشيخ من ضمانات أو من شروط أساسا لتكليف الاتفاق؟

وما الوضع الخاص الذي يريدون ضمانته لأنفسهم؟ وقبل الخوض في التفاصيل التي جاءت امثلتها في التاريخ عن وحدة الشعوب ووحدة اراضيها، وجد الكويتيون، على ما يبدو، انهم خاضوا موضوعا لا بد لهم من ان يرجعوا في أمر تفاصيله إلى المسؤولين عندهم، فقرروا الاكتفاء بما جرى، كما تقرر مبدئيا ان يكون الاجتماع التالي في اثينا في يوم ١٦ / ٥ / ١٩٦٢ في فندق كراند برينتاني، وان يجرى أثناء تأجيل الاجتماع الاتفاق على تحديد موعد وقف حملات الدعاية من الطرفين.

وقد بقي في سويسرا السيد جاسم القطامي، وسافر السيد عادل الجراح إلى الكويت بحمل رسالة بما جرى، وسافر السيد احمد السيد عمر إلى استنبول بأمل ان نعاود الاجتماع في يوم ٢٦ / ٥ / ١٩٦٢.

رابعا:

بعد ظهر يوم ١٤ / ٥ / ١٩٦٢ وصلت إلى بغداد قادما من زوريخ عن طريق بيروت.

وفي المساء ذهبت إلى وزارة الخارجية العراقية فوجدت سيادة الوزير هاشم جواد هناك، وابلغته شفويا بما جرى. وبعد ذلك وجد ان تعيين يوم ١٦ / ٥ / ١٩٦٢ موعدا للاجتماع أمر غير عملي، وان مسألة وقف الحملات الصحفية والاثيرية من غير الميسور البت فيها إلا بعد عطلة العيد، لذا اتفق على ارسال برقية إلى السيد موسى علاوي بواسطة عنواته، نخبره بعدم امكان دراسة الاتفاق المبدئي إلا بعد العيد، ولدى وزارة الخارجية نص البرقية باللغة التي كتبت بها.

ملاحظات واجبة التسجيل

لدى عودتي، وفي طريقي إلى بغداد اضطررت إلى البقاء أول يوم عيد الاضحى ١٤ / ٥ / ١٩٦٢ في بيروت بانتظار الطائرة. وقد كان اعلان سحب السفير العراقي احتجاجا على قيام لبنان بتبادل التمثيل الدبلوماسي قد أثار ضجة في الاوساط الشعبية اللبنانية التي استتكرت ان تقوم قطيعة بين لبنان والعراق.

وقد زرنا والسفير السيد ناصر الحاتي الاستاذ ساطع الحصري فجرى حديث الكويت في ما جرى من احاديث. وكان حديث الاستاذ الحصري حديث الحائر الذي لا يدري كيف يخرج من الازمة، إلا إنه عبر عن ألمه لكل هذا الذي حدث، وأبدى الوأي بوجود التساهل وقال "لست أجد إلا الاتحاد وسيلة للحل. وقال "عندما جرى توحيد المانيا لم يطلب إلى الدوقات ان يتنازلوا عن دوقياتهم وامتيازاتهم بادئ ذي بدء، بل بقي كل على ما كان عليه وجرى الاتفاق على خطوط أخرى انتهت بالآخر إلى وحدة الأمة الالمانية.

محضر رقم (٢)

وصلت يوم الاربعاء ١٦ / ٥ / ١٩٦٢ إلى اثينا، حسب الموعد المعين في اجتماعنا في زوريخ، ورأيت السيد جاسم القطامي والسيد عادل الجراح في الفندق المقفوق عليه، وكنا قد وصلنا قبل يوم فلأخبرتنيما بتسلمي برقية الاستاذ قاسم وتأخره بمناسبة حلول العيد وعدم وجود المسؤولين. وفي أثناء حديثنا غير المباشر سألت السيد عادل (الذي رجع من الكويت بناء على طلبنا، والذي سافر إليه بعد اجتماعات زوريخ) هل ورد في ذهن المسؤولين عندكم حل للمشكلة القائمة، وهل الاخبار التي ورايك طيبة؟ فأجابني ان شاء الله، وطلب إلي الاخوان ان ابرق للاستاذ قاسم عن موعد حضوره فأبرقت.

اليوم ظهرا، وعلى مائدة الغذاء مع السيد جاسم القطامي أبلغني، أولا إن الشيخ كثير (متنرفز) ومستاء من الحملات، ولاسيما خطاب الزعيم في أول يوم العيد مما جعله يعتقد بأننا غير جادين في حل القضية بالطرق السلمية، الأمر الذي جعله يشتد في جوابه المذكور في الورقة المرفقة.

إن السيد جاسم يعتقد ان هذا الجواب سبى وإنه كان نتيجة (للسرقة)، وإنه يعتقد بأننا يجب ان نعرض له اننا نبحث عن حل سلمي.

وفي ضمن احاديثنا الشخصية، أفاد السيد جاسم ان الشباب في الكويت دعاء وحدة، وان المجلس النيابي سينبثق عن قوة كبيرة من الشباب المثقف المؤمن بالوحدة والديمقراطية، الأمر الذي يضعف الشيوخ ويضعف مراكزهم. وأفاد أيضا ان مصلحة الشعب العربي تقتضي تسوية الموضوع مبدئيا مهما كان الثمن، لأن التصلب يؤدي بالشيخ إلى الارتقاء في احضان الاتكليز والامريكان (وهذا هو الذي حدث) أو يدفعهم للاتفاق مع السعودية التي لوحث لهم بكل المغريات، وهذا ليس من مصلحة الشعب في الكويت، للفارق العظيم في الثقافة واسلوب الحكم وأمتي الشباب، برغم ان ذلك يضمن للشيوخ قوة ويكون ضمانا لحكمهم ورناستهم.

وتطور حديثنا الشخصي إلى موضوع قطع العلاقات مع لبنان وما سيكون عليه موقف العراق من الدول الأخرى التي ستتبادل التمثيل ومنها السودان وتونس التي ستتبادل التمثيل يوم ٢٦ الجاري. وان الكويت ستتدخل هيئة الأمم المتحدة وانها قد ضمنت ٣/٢ الاصوات وانها الآن باتصالات مع روسيا بشأن الموضوع لاقتناعها بعدم استئصال حق الكويت، وفي هذه الحالة سيطلب الشيخ قوة دولية.

ان الشيوخ يشعرون الآن بعقدة الدولة وكيانها، كما يشعرون بعدم الاطمئنان على مستقبلهم.

ان الخطاب الأخير الذي ألقاه سيادة الزعيم قوي، وان الشيوخ يعتقدون ان العراق غير جاد في تسوية المشكلة إذ كيف تجرى هذه الاتصالات وفي الوقت نفسه يلقى هذا الخطاب!

لقد انفض اجتماعنا على أساس ان السيد جاسم يرجع إلى الكويت ويتصل بالشيخ ويطننه ويقعه بجدية المفاوضات وبالنيات الطيبة، وان ارجع لنا بدوري إلى بغداد لاقع المسؤولين بوقف الحملات وتهينة جو مريح للمفاوضات (التي يظهر ان المسؤولين الكويتيين يهمهم عدم قطعها)، ثم العودة للاتصال فيما بيننا كالسابق وتهينة اجتماع آخر خلال ١٥ يوما.

وهكذا سافرت إلى بغداد بعد ان ابرقت بذلك.

لاحقة

في مساء يوم ١٧ / ٥ / ١٩٦٢ زار رئيس الوزراء وزارة الخارجية فطلبته في غرفة السيد الوزير، وقد بدأ سفير العراق في بيروت بكلامه فحسبه بسلامة مسجبه

وأثر ذلك في لبنان، وكيف يمكن ان ترتب قضايا المصالح المشتركة بين البلدين من دون الذهاب قصيا إلى ابعد من سحب السفيرين.

وكان السيد السفير الحاتي واضحا وصريحا ومخلصا في ما ابلغ به مما يلائم خط السياسة العربية الصحيحة لأي بلد عربي. وبعد ان أنهى ملاحظاته استأنف واتصرف، وبقينا نحن رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأنا.

وقد سردت بدوري ما جرى أثناء الاتصالات الأخيرة التي تمت في زوريخ، والنقاط التي تم الاتفاق على الأخذ بها كبداية لتحقيق "المشروع الكبير"، فكان مجمل ما انتهى إليه ان نعاود الموضوع بعد ١٩ / ٦ / ١٩٦٢.

أما ما دار بشأن الموضوع من تفاصيل فموضع ذكره المذكرات.

الجواب

مساء يوم الخميس ١٨ / ٥ / ١٩٦٢

أصل في يومين

صورة (ترجمة) البرقية المرسلة من قبل موسى علاوي إلى وزارة الخارجية

في بغداد

سأتحرك إلى بغداد مباشرة بالطائرة السويسرية الجمعة مساء الساعة ١٨

موسى.

صورة البرقية المرسلة من وزارة الخارجية العراقية يوم ١٤ / ٥ / ١٩٦٢

في الساعة ١٠/٥٥ إلى السيد موسى علاوي بواسطة سبالاريا ٤٠٨ روما

(مترجمة عن الانكليزية)

بالنظر لحلول العيد وغياب المهندسين فإن كل شيء يتصل بالعطاء يجب أن

يؤجل إلى ما بعد العيد عندما ستدرس التفاصيل بامعان نقطة يرجى إعلام الشركاء

في اليونان وسويسرا تحيات من حسن.

الجواب

ل آى ٣٨٢٦ اثينا (مترجمة عن الانكليزية).

٢٣٠٠ ١٦ ٢٦ ٦٣

١٧ / ٥ / ١٩٦٢

خارجية قاسم حسن

وصلت اثينا اليوم نقطة وصل مدرء الشركة يوم أمس يظهر ان المقترحات قد قبلت. أبقى بوصولك العنوان اوتيل ريتان اثينا مستعجل موسى.

(وصلت مساء الخميس ١٨ / ٥ / ١٩٦٢)

وفي يوم ٥ / ٦ / ١٩٦٢ اجتمع الوفدان وقدم الوفد الكويتي مقترحه الأخير وهو ضرورة اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادته على أرضه أولا ثم يدخل الكويت في اتحاد فدرالي مع العراق لتوحيد التعليم والجيش والخارجية والخطة الاعمارية التنموية وتعيين نسبة مساهمته في الميزانية الاتحادية العامة والمساعدة السنوية التي يقدمها إلى الاتحاد إلى آخر المقترحات

رجعت إلى بغداد يوم ٦/٧ وعرضت على وزير الخارجية والزعيم عبد الكريم مقترحات وفد الكويت النهائية إلا ان عبد الكريم قاسم خشي الاعتراف باستقلال الكويت أولا حيث كان يعتقد إنه لربما قد يتنصل الكويتيون من الدخول في مفاوضات الاتحاد الفدرالي بعد حصولهم على الاعتراف رغم تأكيد وزير الخارجية وتأكيدي له ان هذا لا يمكن ان يحدث لأن الاعتراف والدخول في المفاوضات تتزامن مع بعضها وإذا أخل الكويتيون بالتزاماتهم فيعود العراق إلى المطالبة وفي يوم ٦/١٠ عدت إلى براغ وانقطعت المفاوضات بسبب اصرار كل جهة على رأيها ولكني رأيت من المصلحة العامة ان اكتب رسالة إلى الزعيم عبد الكريم ارجوه فيها اعادة الاتصال والمفاوضة وهذا ما عملته فعلا في ١ آب ١٩٦٢ حيث قلت في رسالتي للزعيم عبد الكريم ما يلي:

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم المحترم

رئيس مجلس الوزراء - بغداد

لقد طالما آمنت من سيادتكم تشجيعا لمن يبدي الرأي بصراحة، لذلك اثرت ان اتناول في هذه الرسالة جانباً بعد حساساً من جوانب سياستنا الخارجية، وذلك بمناسبة ما علمته من اقدام وزير خارجيتنا على طلب اعفائه مع الأسف. ذلك ان تبدل وزير الخارجية مهما كانت الأسباب الداعية له يمكن ان يعقبه تبدل في الاسلوب المنتهج في القضايا الرئيسة التي تتناولها السياسة الخارجية.

ولعل أهم تلك القضايا الرئيسة:-

أولاً:- ما يتصل بالشؤون العربية.

ثانياً:- ما يتصل بالعلاقات الخارجية الأخرى على العموم.

وفي رأس ما يتصل بالشؤون العربية ولاشك، قضية الكويت التي افضت منا المضاجع وما اعقب السياسة التي اتبعتها بريطانيا بشأنها من ملازمات وقعت في شراكها دول عربية كثيرة فصارت تتخبط في تناقضات لم يلد منها غير الاستعمار أو العالم الغربي في المجال الدولي.

ولاشك عندي انكم تؤيدونني بأن النظرة الصائبة في السياسة تستوجب، أول ما تستوجب، الأخذ بمبدأ ابدال التكتيك حسب الظروف والاحوال أو حتى التراجع لغرض الوصول إلى تحقيق استراتيجية معينة.

لذلك فإني لا اعتقد بجدوى التهديد وخصمي في مكنة من نفسه - اريد ان أقول ان سحب السفراء لم يكن برأيي ذا أثر بالغ يؤدي إلى النتيجة التي تجنب جمهوريتنا المتاعب.

وأنني لا زلت عند رأيي الذي اوضحته لسيادتكم عند تحدثي عن قضية الكويت بكونه الخطوة الأولى التي لا يطول أمد الانتقال منها إلى تحقيق الوحدة المنشودة. وهذا أمر محض، تنبئ بصحته الاوضاع الداخلية في الكويت نفسها.

ولست اعتقد ان التأخر في الوصول إلى تحقيق الاتحاد الفدرالي شكلا والوحدوي موضوعا في صالح الجمهورية العراقية، إذ لا نعلم بما يعده الاستعمار في حالة تأخرنا عن الموافقة على ذلك.

لذلك أرجو مخلصا ان توافقوا على ان نعاود المفاوضات على الأساس المذكور التي بدناها قبل شهرين وآمل ان أنال تلك الموافقة.

هذا وأنا لعلني يقين تام بأن حل موضوع الكويت سيجعل المبادأة بيد الجمهورية العراقية من ناحية تحسين الجو العربي.

ثانيا: وبالتمكن من حل الخطوط الرئيسة في السياسة العربية سيكون لسياستنا الخارجية كلمتها الأولى في كل ما يتصل بالشرق العربي والشرق الاوسط ان شاء الله.

المخلص

قاسم حسن

من رسالة بعثت بها من نيويورك بتاريخ ٧ / ١١ / ١٩٦٢ إلى سيادة رئيس الوزراء "جاعتني رسالة من لندن تحمل توقيع السيد موسى يذكر فيها ان السيد احمد السيد عمر مدير عام نبط الكويت قد عاد واتصل بي أي موسى، ذاكرا له إته (أي

المسيد احمد) قد أهرق إلى براغ يطلب معاودة فتح الموضوع الذي نحن بصدده، وقد ابلى سيادة وزير الخارجية هاشم جواد بذلك طالبا إليه بحث الموضوع مع سيادتك هذا وأني لعلى استعداد في أي وقت ترونه للقيام بالواجب الوطني الذي يوكل إلي في هذا الصدد.

التوقيع^(١)

قاسم حسن

ويبدو من هذه المحاضر ان وجهة نظر المفاوضين الكويتيين كانت تناقض مطلب العراق بشأن ضرورة انتهاء الوضع الشاذ، أي انفصال الكويت عن العراق كونه جزءا من الوطن ارضا وشعبا (حديث قاسم حسن لجاسم القطامي) والبحث عن وسائل لذلك من خلال الوحدة، الاتحاد، الاندماج.

أما وجهة النظر الكويتية فكانت واضحة في النقاط السبع التي حددها شيخ الكويت آنذاك أساسا للمفاوضات وهي الحصول على اعتراف العراق أولا بالكويت دولة مستقلة وبعد ذلك يتم البحث في وسائل التفاوض بين العراق والكويت وهو شيء لم يقبل به عبد الكريم قاسم وتؤشر هذه المحاضر وجود توجه لدى قطاع كبير من الكويتيين راغب في التعاون مع العراق ويشمل هذا عددا من المسؤولين في حكومة الكويت ومن المنتمين للتيار القومي. وان هذه المباحثات جرت خارج الوطن العربي (جنيف واثينا) وان عبد الكريم قاسم كان يطلع عليها باستمرار ويتولى توجيهها والاشراف عليها إذ كانت المحاضر ترسل إليه مباشرة وفي الختام يمكن القول ان هذه المفاوضات لم تؤد إلى الوصول إلى نتائج مقبولة لدى الطرفين الأمر الذي أدى إلى توقفها

وفي تحليل لاسماعيل العارف لدوافع هذه المفاوضات وأسبابها ومن كان وراءها ونتائجها قال:

"وبينما الأزمة على أشدها طرح احمد العمر وكيل وزارة المالية الكويتي، وهو عراقي الأصل من مدينة الزبير القريبة من البصرة، على الشيخ عبد الله فكرة الاتصال سرا بعبد الكريم قاسم لاجاد حل سلمي مرض للمشكلة، في وقت كان فيه

(١) نسخة من هذه المحاضر محفوظة في مكتبة الاستاذ عبد القى الملاح، وموسوعة ١٤ تموز

الشيخ لا ينام في مكان واحد. فوافق الشيخ على ذلك على ألا يشعر عبد الكريم قاسم بأن التكليف صادر من الشيخ رسمياً. فجاء احمد العمر إلى لبنان يفتش عن رسول بامكانه ان يتوسط لمفاتحة شخصية عراقية بامكانها طرح الوساطة على الزعيم عبد الكريم قاسم. فالتقى بطريق المصادفة باحد التجار العراقيين الذي كان يتولى الاتجار بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفتح الموضوع بينه وبين المواطن العراقي موسى علاوي على انفراد ليرشده إلى الشخص الذي يستطيع القيام بهذه الوساطة. فتبرع موسى علاوي بذلك مؤكدا ان لديه صديقا يعمل ضابطا في الجيش العراقي وهو مقرب من أحد وزراء عبد الكريم قاسم. ثم سافر موسى علاوي إلى بغداد واتصل بالمقدم صبري عزيز الذي كان يشغل منصب آمر موقع معسكر الحباتية. فاسر له بمهمته وطلب منه ان يجمعه مع ابن اخته الوزير في حكومة عبد الكريم قاسم حسن رفعت. وفي دعوة عشاء اقامها صبري عزيز في الحباتية دعي إليها رفعت وكان وزيرا للاشغال والاسكان قام موسى علاوي بطرح رغبة امير الكويت في تسوية الخلاف بين العراق والكويت سلميا والاتفاق على حل يرضي الطرفين. وسأل علاوي الوزير امكانية أخذ موافقة الزعيم عبد الكريم قاسم للمضي في مفاوضات سرية للتوصل إلى الحل السلمي، واكد له ان المصدر الذي كلفه بهذه المهمة هو السيد احمد العمر وكيل وزارة المالية الكويتية ومن المقربين إلى شيخ الكويت. وقام الوزير العراقي بمفاتحة عبد الكريم قاسم بالأمر وطلب منه رأيه في الأسس التي يقتضي ابلاغ الكويتيين بها، إلا ان عبد الكريم قاسم طلب اخبار الوسيط ان يستطلع شروط الكويت ورأيهم في حل الموضوع اولا. فسافر موسى علاوي إلى بيروت واتصل بأحمد العمر في الكويت ورجاه ان يقدم إلى بيروت. فوصلها في اواخر نيسان (ابريل) ١٩٦٢ وقام موسى علاوي بابلاغه بطلب عبد الكريم قاسم فعاد العمر إلى الكويت واستطلع رأي شيخ الكويت وعاد مزودا بالامس العامة التي يتصورها وكانت تتضمن ان يعلن اتحاد فيدرالي بين البلدين ويحتفظ العراق والكويت باستقلالهما الذاتي ضمن الاتحاد. وكان أهم طلب ركز عليه الكويتيون هو احترام العراق لاتفاقيات النفط المبرمة بين الكويت وشركات النفط وعدم التدخل في شؤون التجارة الخارجية. واقترحوا توحيد التعليم والجيش والتمثيل الخارجي على ان تبقى ميزانيات البلدين وشؤونهما المالية مستقلتين ومن صلاحيات الحكومات المحلية للدولتين. وقدم الكويت عرضا بأن يساهم بمبلغ خمسين مليون دينار يدفعها للميزانية

السوية العراقية. ومائة وخمسين مليون دينار للخطة الاقتصادية الخمسية وسمح للكويتيين بمزاولة اعمال التجارة والاستثمار في العراق وتملك العقارات والاراضي الزراعية في محافظات البصرة والناصرية والعمارة. كما طلبوا تعديل قوانين الإصلاح الزراعي لكي تتلاءم مع حق الكويتيين في التملك والأوضاع التي ستنشأ عن الاتفاق. كما اقترح الكويتيون ان يتولوا استصلاح اراضي العمارة وخصصوا لذلك مبلغا قدره مئتان وخمسون مليون دينار كمرحلة أولى للسيطرة على الفيضانات التي تغمر الاراضي وغسل الأرض من الاملاح وغيرها من الاعمال الفنية لاستغلالها زراعيًا من قبل الافراد والشركات الكويتية. وقد سلمت هذه المقترحات باليد إلى الزعيم عبد الكريم قاسم، إلا أنه رفضها أول الأمر وقال انني لا أوافق على الاتحاد بل يجب توحيد القطرين، واخيرا وافق عليها وطلب إجراء مباحثات مفصلة للتوصل إلى صورة واضحة عن رأي الطرفين.

كانت المفاوضات خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٢ تجري بدون علم وزير الخارجية العراقي هاشم جواد. وكانت رغبة شيخ الكويت ان تكون سرية للغاية ومحصورة بشخص واحد ولا يتدخل فيها الممثلون الدبلوماسيون. غير ان عبد الكريم قاسم اطلع هاشم جواد على الأمر بعد ورود مقترحات الكويتيين. ولما عاد موسى علاوي مع مطالب الكويتيين إلى بغداد، واجه عبد الكريم قاسم فقدم له الأخير هدية قدرها ثلاثة آلاف دينار لتغطية نفقات سفره إلا ان علاوي رفض استلامها. ثم قرر عبد الكريم قاسم تشكيل وفد عراقي من شخص واحد. وقد اختير ان يكون السيد قاسم حسن سفير العراق في جيكوسلوفاكيا آنذاك إذ ان منصبه لا يثير الشكوك والتساؤلات باعتباره سفيراً في بلد اشتراكي. وطلب من الكويت ان تشكل وفدها لإجراء المفاوضات. فتشكل الوفد برئاسة احمد العمر نفسه وعضوية شخصين هما جاسم القطامي وكيل وزارة الخارجية وعادل الجراح الموظف بالوزارة (فلسطيني الأصل) واقترحوا ان يجتمع الوفدان بمدينة زوريخ في سويسرا لانها بعيدة عن انظار المراقبين واجهزة الاعلام التي لها علاقة بالشرق العربي. فعقد أول اجتماع بالمدينة المذكورة في ايار (مايو) ١٩٦٢. كانت مراحل المفاوضات ترسل بالشفرة إلى بغداد عن طريق السفارة العراقية في جنيف وبواسطة التلغرافات إذا كان الأمر لا يتطلب سرية تامة. وكانت الصيغة التي توصل إليها الوفدان هي اعلان اتحاد فيدرالي بين القطرين، ويحتفظ كل قطر بطمه، على ان يكون للاتحاد علمه الخاص.

واتفق على تولي العراق شؤون الدفاع وتدريب الجيشين وتوحيد شؤون التعليم والتمثيل الخارجي. وأكدت المباحثات مساهمات الكويت النقديّة بميزانية العراق السنوية وميزانية الخطط الاقتصادية. واتفق على ان يقوم العراق بتجهيز الفنيين والمهندسين والمعلمين للمساهمة في تطوير الكويت. واقترح المفوضون الكويتيون أيضا تجهيز الكويت بالماء العذب من بحلة أو الفرات بفتح قناة تستقي الماء منه أو مد انبوب لنقل الماء من نهر دجلة حسب ما تقتضيه الدراسات الهندسية بعنذ. وطلب الكويتيون بعد توقيع الاتفاق النهائي ان يعدل العراق قواتينه لرفع القيود عن تملك الكويتيين الاراضي الزراعية والقيام بالاستثمارات المختلفة كمواطنين عراقيين وخاصة قانون الاصلاح الزراعي.

وبعد انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات عاد قاسم حسن إلى بغداد وقدم تقريراً مفصلاً عما توصل إليه الطرفان في زورخ إلى الزعيم عبد الكريم قاسم. وبعد اطلاع الأخير ووزير الخارجية على التقرير طلب من المفوض العراقي عم الدخول في التفاصيل أثناء المفاوضات وتركها تصدر في بروتوكولات منفصلة بعد توقيع الاتفاق الرئيسي. ثم وافق عبد الكريم قاسم على الأسس التي تم الاتفاق عليها وتقرر ارسال الوفد العراقي للاجتماع بالوفد الكويتي في مكان آخر اقترح ان يكون مدينة اثينا في اليونان. وقد تألف الوفد العراقي من قاسم حسن واحد موظفي وزارة الخارجية ورافقه موسى علاوي الذي لم تكن له صفة رسمية بل اشرك بالمفاوضات لأنه كان الوسيط. فسافر الوفد لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق. وفي اثينا بدأت اجتماعات الوفد مع المبعوثين الكويتيين في اوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، وكانت ترد إلى بغداد انباء ما يتوصل إليه الطرفان من اتفاقات باستمرار ولما اوشك الطرفان على توقيع ما توصلوا إليه بالاحرف الأولى أراد الزعيم عبد الكريم قاسم استدعاء الوفد العراقي لاعادة تأليفه برئاسة أحد الوزراء لكي يوقع على الاتفاق النهائي. وقبل استدعاء الوفد حل يوم ٦ كانون الثاني (يناير) الذي يحتفل العراق فيه سنوياً باعتباره اليوم الذي تأسس فيه الجيش العراقي سنة ١٩٢١. وجرت العادة ان يلقي عبد الكريم قاسم خطاباً على الضباط والمدعوين في حفلة كبرى تقام في بهو امارة العاصمة، التي كانت اكبر قاعة للاحتفالات في بغداد.

عندما بدأت المفاوضات في نيسان (ابريل) ١٩٦٢، أشرت على اجهزة الاعلام ورجوت المسؤولين في الصحف المحلية التوقف عن مهاجمة الكويت وحكامها حتى اشعار آخر فلم تظهر نشرة أو يكتب مقال أو ينشر خبر ضد امير الكويت وحكامها. حضرنا الحفلة الكبرى مساء ٦ كانون الثاني التي يقيمها القائد العام للقوات المسلحة عبد الكريم قاسم بهذه المناسبة فوقف والقى خطابا مطولا فوجئت به إذ هاجم امير الكويت واتهمه بالعمالة، فاستغربت هذا التحول المفاجئ المحرج بينما كان الوفد العراقي والكويتي يجتمعان في اثينا لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق الاتحاد بين القطرين. وبعد انتهاء الخطاب عدت مع عبد الكريم قاسم إلى وزارة الدفاع. ولما سألتته عن سبب مهاجمته امير الكويت ونحن على وشك توقيع الاتفاق، أجب مبتسما "لا بد ان أريهم بعض الشدة". وأكد ما قاله لي ذلك وزير الاسكان حسن رفعت أيضا. وعلى أثر ذلك ارسل الوفد العراقي برقية إلى بغداد يخبر وزارة الخارجية فيها بأن الوفد الكويتي قد عاد إلى الكويت بناء على تعليمات صدرت من الحكومة الكويتية بعد سماعهم خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم، فأعيد الوفد العراقي إلى بغداد.

زارني رئيس الوفد السيد قاسم حسن في وزارة الاعلام حال وصوله إلى بغداد وقبل ان يقابل الزعيم عبد الكريم قاسم، وقص علي ما حدث في اثينا عندما سمع بخطاب عبد الكريم قاسم فقال "كنا منهمكين في المباحثات ولم نستمع إلى الاذاعة العراقية، وبينما نحن في نقاش وردت برقية مستعجلة إلى الكويتيين وبعد ان اطلعوا عليها، توجهت وجوههم والتفتوا إلى قائلين: "من تصدق أنت أم الزعيم عبد الكريم؟" فاستغربت سؤالهم قبل ان يضيفوا قائلين: لقد هاجمنا الزعيم في خطابه بمناسبة يوم الجيش والحكومة الكويتية تطلب منا إيقاف المفاوضات والعودة إلى الكويت" فبقيت محرجا لا احير جوابا وعندئذ وردتنا برقية العودة إلى العراق.

بعد اسبوع على هذا الحادث أعيد الاتصال بالكويتيين وابلغوا إعتراز عبد الكريم قاسم بإقامة اتحاد مع الكويت ورغبته بتجاوز ما حدث واتجاز الاتفاق. فوافق شيخ الكويت على عودة المباحثات على ان يوقع على الاتفاق بسرعة وبدون تأخير. وتقرر تأليف وفد على مستوى عال من العراقيين برئاسة وزير وقبل ان ينتخب مكان الاجتماع الذي تقرر ان يعقد في الاسبوع الأول من شهر شباط (فبراير) ١٩٦٣،

حدث انقلاب ١٤ رمضان ضد حكومة الثورة في العراق وقتل عبد الكريم قاسم
واندثر معه مشروع الاتحاد بين العراق والكويت الذي كان وشيك التحقيق.
كانت هناك عناصر اجنبية وعراقية وكويتية وعربية، تعمل في الخفاء لاحتياط
مشروع الاتحاد بين العراق والكويت بعد ان تسربت اتبأؤه إلى بعض الاوساط
السياسية، وكانت تنصدر الحملة في العراق القوى المعارضة التي اجمعت، على
اختلاف مشاربها، على اسقاط حكومة عبد الكريم قاسم. وقد علمت متأخرا ان وزير
الخارجية العراقي آنذاك هاشم جواد، نزل في بيروت في طريق عودته من تمثيل
العراق في الأمم المتحدة في خريف سنة ١٩٦٢، لزيارة ابنته التي كانت تدرس في
الجامعة الامريكية وزوجته السويسرية الأصل وبعض معارفه القدامى. وكان يقيم في
بيروت عدد من كبار رجال العهد الملكي وبعض افراد العائلات المشهورة في ذلك
الزمن الذين ابتعدوا خوفا من ثورة ١٤ تموز. فدعي إلى حفلة عشاء اقامتها له
احدى تلك العائلات. وأثناء العشاء تطرق الحضور للمفاوضات السرية الدائرة بين
العراق والكويت. فأبدى المضيفون حمسهم لتأييد حق العراق في الكويت ونكسوا ان
في قبول العراق صيغة الاتحاد غينا له واهدارا لكرامته، وبرزوا وثائق تاريخية
قديمة تعود إلى العهد العثماني. ولما اطلع عليها هاشم جواد طلبها منهم ليدرسها
ويعرضها على الزعيم عبد الكريم قاسم. ولم تكن تلك الوثائق ذات اهمية بالقياس
إلى ما نشره وما هو موجود من وثائق في وزارة الخارجية العراقية، إلا انها كانت
ذات طابع مثير لكونها معززة ببعض الخرائط التي تجلب الانتباه لقدمها. ولما عاد
وزير الخارجية إلى بغداد عرضها على الزعيم عبد الكريم قاسم، الذي يبدو إنه تأثر
بها وربما كان رد فعله ما جاء في خطابه من تعرض لشيوخ الكويت بعد فترة دامت
أكثر من ستة اشهر لم يذكرهم فيها بسوء.

وكان حكام الكويت بالرغم من محاولتهم إنهاء النزاع بشكل سلمي مع العراق،
يتعاونون في الخفاء مع المعارضة العراقية التي حشدت جهودها لاسقاط حكم عبد
الكريم قاسم، كما كانوا على اتصال بالقوى الخارجية التي ناصبت عبد الكريم قاسم
العداء، وخاصة شركات النفط التي انزل بها القانون المرقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ضربة
قاصمة حطمت هيبتها وقلمت أظافرها وشجعت الدول المجاورة المنتجة للنفط على

انتزاع حقوقها من تلك الشركات، وطردها نهائيا من العراق بعد اقل من عقد واحد من السنين^(١).

إن الطريقة التي تعاملت بها حكومة عبد الكريم قاسم مع قضية الكويت والتي كانت غير واضحة بدا عليها التردد والارتباك فضلا على مواقف بعض الدول العربية المدفوعة من الدول الاجنبية التي تخشى الوحدة العربية كل ذلك أدى إلى عزلة العراق عربيا ودوليا ومن هذا السياق نشرت صحيفة الثورة المقربة إلى عبد الكريم قاسم مقالا في عددها الصادر يوم ٢٤ حزيران هذا نصه:-

مصدر مسؤول يتحدث للثورة عن عزل الجمهورية العراقية عن العالم والاختلاف بين وجهات نظر المسؤولين

'ما زالت بعض الاذاعات والصحف الاجنبية تؤكد منذ اكثر من اسبوع على وجود اختلاف في وجهات نظر المسؤولين العراقيين بشأن موضوع سحب سفرائنا من الدول التي تعترف بالشيوخ في الكويت والاياعاز إلى سفرائهم بمغادرة العراق، وكذلك عن الاضرار التي ستؤدي إليها هذه السياسة وأهمها عزل العراق عن العالم. وقد أدلى مصدر مسؤول بتصريح لمندوب "الثورة" هذا نصه:-

منذ ما يربو على الاسبوع بدأت بعض الاذاعات التي تخضع لتوجيه الجهات الاستعمارية على تزويد طائفة من المختلقات بشأن مواقف المسؤولين في الجمهورية العراقية من الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الفئة التي مكنها الاستعمار في الوقت الحاضر من التحكم في قضائنا السليب (الكويت). هذه المختلقات المفسوحة اما تصطنعها هذه الجهات الاستعمارية نفسها لتدسها على صحف أو وكالات اتباع عربية أو اجنبية غير ذات صلة ظاهرة بها لتعود أجهزتها الدعاوية فتتلقف هذه المدسوسات من تلك المصادر الغريرة أو المأجورة لتردها صباح مساء في محاولة لايهام الرأي العام وطينا كان أم عربيا أم عالميا بأن الموقف الصارم الرصين الذي يقفه المسؤولون في العراق من هذه القضية الحيوية تنقصه الوحدة ويعتوره الاختلاف في وجهات النظر وإته سيفضي حتما إلى عزل العراق عن عديد

(١) اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٣١٠ - ٣١٣.

من الدول مما قد يعرض نشاطه العام في الميادين الحضارية والميادية والاقتصادية لاضرار بالغة.

إن الاستعمار الذي ما قام وجوده إلا على الزيف والباطل والتلفيق إلى جانب العدوان والفساد والاضطهاد يخدع نفسه حين يظن أنه إذا أوغل في الترويج للزيف والباطل والتلفيق سيستطيع أن يحتفظ طويلا بما تبقى من نفوذه في البلاد التي يحتلها لكي يثب منها مرة أخرى في غفلة من الزمن على البلاد التي تفجرت فيها ثوراتها التحررية فعصفت بقواعد احتلاله واستغلاله أو تكاد.

إن الجمهورية العراقية التي أعلنها البيان الأول بثورة ١٤ تموز الخالدة جمهورية شعبية يهتما في المرتبة الأولى أن توثق الصلات والعلاقات مع شعوب البشرية قاطبة قبل حكوماتها مقتنعة بأن هذه الشعوب ستضع في يوم ما حكوماتها التي تعبر عن ارادتها الوطنية والقومية والانسانية ان لم تكن قد صنعتها حتى الآن.

ولهذا فإن إيقاف التمثيل الدبلوماسي أو أية درجة من درجاته بين حكومة الجمهورية العراقية وأية حكومة أخرى بسبب مواقفها المضادة من قضايا العراق الحيوية في المجالات المحلية والعربية والدولية لن يعنى توقف الجمهورية العراقية حكومة وشعبا عن تنمية اواصر الصداقة والمودة بينها وبين جماهير الشعب في كل من تلكم الدول. بل إن الجمهورية العراقية التي وضح مداها القومي والانساني الواسع لا تكتثر كثيرا بالمواقف الاتانية الضيقة التي تقفها بعض الدول من قضاياها الحيوية وفي مقدمة ذلك قضيتها في الكويت، بل ستوازن ذلك بالتعويض عن تبائل السفراء والممثلين السياسيين - الذي ينحصر إيقافه بالاصرار على الموقف الخطائي وينتهي بالعودة إلى الموقف الصائب - بتبادل المعونة والمساعدة مع شعوب تلكم الدول في الميادين السياسية والادارية والاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والثقافية جميعا كلما وجدت إلى ذلك سبيلا وكلما كان ذلك منسجما مع مصلحة الجمهورية العراقية ودورها الاصيل في مضمار النشاط الانساني.

ومن هنا ندرك ان الحديث المردد المدسوس عن عزل الجمهورية عن العالم ان هو إلا حديث فريقين، فريق جاهل لا يفقه حقيقة الزخم الثوري المنطلق في العراق اليوم والقادر على اجتياح كل السوء والحدود. وفريق متجاهل يفتضح نفسه ويخجله الآخرون متوجهة بالهجوم على هذه الشخصية العجيبة التي هي الشخصية التي تسجلها تماسكا يومنا هذا

وفي الوقت نفسه واصل عبد الكريم قاسم تهديداته للكويت ففي ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٣ قال "رفضت ان اهاجم الكويت حتى لا اريق الدماء العربية ويشتبك اخواننا العرب في حرب لا يفيد منها إلا الاستعمار. ان تحرير الكويت لا يكون عن طريق العنف ولا عن طريق الصحف ولكن تحريرها يتم عن طريق آخر وهذا الطريق لا افصح عنه الآن^(١)" وقال في اليوم التالي "ان المشايخ اجروا اتصالا مع بعض الاوساط العراقية لحل قضية الكويت وان العراق لا يقبل مطلقا باتصاف الحلول ولا يرضى إلا بالسيادة التامة على ارضه لأن الأرض هي ملك الشعب وليس لأحد ان يتصرف على هواه. وقد رد ناطق باسم وزارة الخارجية الكويتية على هذا التصريح بأن نفى وجود مباحثات سرية بين العراق والكويت.

بين العراق وعمان

وصل إلى بغداد مساء يوم ٢٤ شباط ١٩٦٢ اثنان من قادة الثورة العمانية في زيارة للجمهورية العراقية هما السيد طالب بن علي شقيق الامام غالب بن علي امام عمان المجاهدة والسيد يحيى بن عبد الله أحد قادة الثورة في عمان. وقد صرح السيد طالب بن علي لوكالة الانباء العراقية اتهما جاءا من النمام موفيين من قبل الامام غالب بن علي امام عمان للقيام بزيارة للدول العربية واجراء اتصالات مع المسؤولين فيها بشأن القضية العمانية. وقال شقيق امام عمان (ان الجمهورية العراقية هي أول دولة عربية نزورها وسنقبل خلال وجودنا هنا في بغداد سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وسنقوم بعد تلك بزيارات لعواصم الدول العربية).

وقد استقبل هاشم جواد وزير الخارجية الوفد يوم ٢٦ شباط وصرح رئيس الوفد لوكالة الانباء العراقية ان الاستعمار البريطاني في عمان أخذ الآن اسلوبا جديدا اضافة إلى اعمال القمع والتعذيب. وقال إنه يمكننا ان نسمي هذا الاسلوب باسملوب معاكسة الحق وعكس الحقائق وهو إنه اوحى إلى عماله هناك بلرغام الشعب

(١) كان السفير البريطاني قد حذر عبد الكريم قاسم من ان على العراق ان لا ينسحب لحدود سنة ١٩٤١ ونال له أيضا نثر الصوي فهد وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني ان على العراق ان لا ينسحب لحدود سنة ١٩٤١ ولا يستطاع ان يتقدم في قضية الكويت بمسألة كبرى في سنة ١٩٤١.

العماني على قبول جوازات من يسمونه بسلطان مسقط تحت التهديد والوعيد بمصادرة املك من لم ينصع إلى ذلك بل وحرمانه البقاء في البلاد، ويقصد من ذلك تضليل الرأي العام العالمي في حين أنه لم يدر ان اجراءه هذا اعتراف ضمني بأن الشعب العماني لا يعترف بشرعية السلطة القائمة حاليا هناك وأعلن الوفد ان الامام غالب بن علي امام عمان قد ناشد الدول العربية باتخاذ رد فعل لمثل هذه الاجراءات التصفية واستنكر ذلك بشدة كما احتج لدى الأمم المتحدة على ذلك^(١) وتجدر الاشارة إلى ان قضية عمان قامت في أثر الخلاف الذي نشب بين عمان ومسقط سنة ١٩٥٤ عندما توفي الامام محمد بن عبد الله وقيام العمانيين بانتخاب غالب بن علي محله مما دفع بسلطان مسقط سعيد بن تيمور إلى الغاء اتفاقية السبب الموقعة بين مسقط وعمان والتي منحت عمان وضعاً خاصاً، وقد حرص امام عمان على نقل قضية بلاده إلى المحافل الدولية وعرضت على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٥٧^(٢).

العراق يدعم حركات التحرر

إطلاقاً من سياسة الحياد الايجابي واحترام العراق للمواثيق الدولية التي أعلنها البيان الأول للثورة حرص العراق على تقديم كل عون للدول الساعية لنيل استقلالها والمشاركة في كل المؤتمرات والمنظمات الدولية الداعية لذلك فأعلن عبد الكريم قاسم في خطاب له سنة ١٩٦٠ "اننا نساند الشعوب المكافحة في افريقيا والشعوب التي حصلت على استقلالها حديثاً واننا نؤيدها ونشجب كل تدخل وضغط استعماري على تلك الدول واننا مع الشعوب التي تكافح في سبيل الحرية والاستقلال" واتجهت بعض الحركات التحررية في افريقيا وآسيا إلى العراق طالبة مساعدته المادية والمعنوية وزار ممثلون عن تلك الحركات العراق وتباحثوا مع المسؤولين العراقيين في اوقات مختلفة. وقدمت لبعضها مساعدات مالية عن طريق صندوق التضامن الافريقي في كوناكري التابع لحركة تضامن الشعوب الاسيوية الافريقية الذي كان بدوره يوزع المساعدات على من يستحقها فشارك العراق في مؤتمر

(١) الثورة ٢٥ شباط ١٩٦٢.

(٢) نفسه ٢٧ شباط ١٩٦٢.

التضامن الافريقي الاسيوي الذي عقد في كوناكري سنة ١٩٦٠ برئاسة وزير المعارف وشارك بمؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد سنة ١٩٦١ ومثله فيه وزير الخارجية واسهم في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر في القاهرة ومثل العراق فيها وفد برئاسة السفير العراقي في براغ قاسم حسن وعندما افتتح المؤتمر في أول ايلول ١٩٦١ وحضره جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو وسوكرانو مثل العراق فيه هاشم جواد وزير الخارجية وألقى كلمة هاجم فيها سياسة الدول الإستعمارية في اتباعها القوة للإبقاء على مصالحها ودعا للإعتراف بحق الشعوب في التحرر والاستقلال وتقرير المصير ونبذ التمييز العنصري وطالب بتأييد الشعوب المناضلة ضد الاستعمار في الجزائر وعمان وفلسطين وجنوب الجزيرة العربية.

ثم وجه العراق دعوة لعقد الدورة الخامسة للمؤتمر الاسلامي في بغداد سنة ١٩٦٢ وقد حضر المؤتمر مائتا ممثل عن اثنين وستين بلدا اسلاميا مستقلا أو خاضعا للاستعمار. وألقى عبد الكريم قاسم كلمة افتتح فيها المؤتمر يوم ٢٩ ايار طالب فيها المؤتمرين بنصرة الشعوب وحركات التحرر ومقاومة الاستعمار وخاصة في فلسطين والجزء الأخرى من الوطن العربي والعالم الاسلامي وانتخب المؤتمر الحاج امين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين رئيسا للمؤتمر ثم أعلنت قرارات المؤتمر التي أدانت الصهيونية واستنكرت السياسة الامريكية والبريطانية والفرنسية وأيدت حق الشعب الفلسطيني في ارضه وغيرها من القرارات المؤيدة لحركات التحرر العربي والاسلامي والعالمي^(١).

الأحزاب السياسية وموقف الحكومة منها

لابد من الإشارة إلى ان حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كانت قد سنت قانونا جديدا باسم (قانون الجمعيات) رقم (١) لسنة ١٩٦٠^(٢)، ينظم احكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به وتكوين وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية على وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية. وقد بني هذا التشريع على أساس اقرار مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تناقض اغراضها استقلال البلاد ووحدتها

(١) قحطان احمد سليمان السياسة الخارجية العراقية ص ٤٠٢.

(٢) انظر الجزء الرابع من هذا الكتاب.

الوطنية ونظامها الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي واشراك كل المواطنين الراشدين في ممارسة حق تكوين الجمعيات والانتماء إليها. وقد أنطقت الفلتون السلطة النهائية في اجازة الاحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز. وعلى أساس ذلك أجيّزت في العراق الاحزاب الآتية:

- ١- الحزب الوطني الديمقراطي.
- ٢- الحزب الاسلامي.
- ٣- الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- ٤- الحزب الشيوعي العراقي (جماعة داود الصالح).
- ٥- الحزب الوطني التقدمي^(١).

ولم يمض طويل وقت على عودة الحياة الحزبية، حتى افصححت الحكومة عن عدم جديتها في فسخ المجال أمام العمل الحزبي. وقد جاء ذلك جلياً على لسان رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في خطابه الذي ألقاه في بهو الأمانة بمناسبة يوم الجيش (٦ كانون الثاني ١٩٦٢) إذ قال ما نصه:

.. 'بنا كنا نكافح منذ ذلك التاريخ، نكافح مع الشعب دقما ولدا وسوف أنقل أردد اتني وكل مخلص وطني غيور مع مجموع الشعب من دون تفريق وتمييز.. ولذلك قضينا على المؤامرات الفالرة وعندما شرعنا الفلتون واتبنتت الاحزاب في داخل بلادنا راجعا الكثير منهم الوطني المخلص الغيور ومنهم المسير من دون قصد ومنهم نوء القصد المريب، راجعا هؤلاء واقترحوا ان نؤلف حزبا.. حزبي هو الشعب ننتمي ليه، القصد من ذلك ان يجطونا قلة فأجبتهم ان حزبي هو الشعب بكامله.. واتني لا أكون مع قلة أو جهة معينة، قنني فوق الاتجاهات وفوق الميول..'^(٢)

وربما تكون في خطاب عبد الكريم قاسم اشارة واضحة في عدم تحييده الحياة الحزبية ومحاولة قتلها. وهذا ينكرنا أيضا بالخطاب الذي ألقاه عبد الكريم قاسم في حطة عيد العمال في ٣٠ نيسان ١٩٥٩، الذي اشار فيه إلى عدم تشجيعه الحياة

(١) نيل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. بغداد ١٩٦٠، ص ٤١٤.

(٢) صحيفة الثورة، في ٨ / ١ / ١٩٦٢.

الحزبية في ذلك الوقت مما كان له الأثر في ان يستجيب محمد حديد لرغبة عبد الكريم قاسم ويعلن تجميد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في مايس ١٩٥٩^(١).
أدركت الاحزاب السياسية خطة عبد الكريم قاسم التي تهدف إلى انتهاء الحياة الحزبية في العراق والمسير في البلاد نحو الحكم الفردي العسكري، مما دفعها إلى اتخاذ شتى المسبل والوسائل لإثبات هويتها وحققها في العمل بين الجماهير خدمة لمصلحة البلاد وتقدمها.

وستتناول مواقف بعض هذه الاحزاب من القضايا المطروحة واحداث سنة ١٩٦٢ في المباحث التالية:-

الحركة الطلابية

تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق

في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١

كان للطلبة البعثيين دور واضح في النضال الوطني خلال المدة موضوعة البحث، فقد سجلت الدوائر الامنية نشاطا متزايدا للطلبة البعثيين المناوئ للسلطة في العديد من الكليات والمعاهد ، مما أدى إلى اعتقال اعداد كبيرة منهم .
حرص حزب البعث العربي الاشتراكي على زيادة نشاطاته في صفوف الطلاب وهو الأمر الذي دفعه إلى ايجاد تجمع طلابي يستقطب القوى القومية ، فكان تأسيس (الطلبة الطلابية التقدمية) عام ١٩٦٠ .

وقد نشطت الطلبة الطلابية في اصدار العديد من البيانات والنشرات التي سلطت الاضواء على اساليب السلطة ، ومحاولات الشيوعيين لتفتيت الحركة الطلابية وعزل الطلبة عن مشاركة ابناء الشعب في النضال ضد الاستعمار والرجعية .
وقد اثار النشاط السياسي للطلبة ، للحكم العسكري العلم ، الذي وجه كتبا شديدا للتهجة إلى عمداء الكليات حثهم فيه على ضرورة التعاون مع السلطة لتجسيم النشاط المعادي للحكومة .

وبعد ازدياد نشاط الطلبة البعثيين ، ظهرت الحاجة إلى تطوير العمل الطلابي ، فتخذ المكتب الطلابي قرارا بقضاء منظمة طلابية جديدة . وفي صباح يوم (٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١) شهدت ساحة الكلية الطبية ولادة الاتحاد الوطني لطلبة

(١) مصود العبة، الديمقراطية في العراق، ج-١، التجف ١٩٦٠، ص ١٦١.

العراق ليعمل على تحقيق الأهداف الطلابية النبيلة . وتألفت بعد ذلك اللجان الاتحادية في المدارس والمعاهد والكليات . والتي اخذت على عاتقها مهمة قيادة الحركة الطلابية .

كان الحزب في طليعة الاحزاب التي نشطت ضد سياسة عبد الكريم قاسم وتصدت لها. فكثف الحزب نشاطه في اوساط الطلاب وأخذ يقودهم لمعارضة النظام. وفي منتصف شباط ١٩٦٢ اعلنت السلطات المسؤولية الغاء نظم الاعادة في الجامعة الذي كان معمولاً به في السابق. فعد الاتحاد الوطني لطلبة العراق، وهو منظمة طلابية أسست في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١ وتعمل واجهة لحزب البعث العربي الاشتراكي ذلك القرار تحدياً لإرادة الطلاب وتهديداً لمستقبلهم. فأصدر بياناً دعا فيه الطلاب إلى اعلان الاضراب العام وقد استجاب معظم الطلاب لهذا البيان. واضرب يوم ٢٤ شباط طلاب الكليات والمعاهد العالية ووزعت نشرات سرية بعنوان (لاحباط مؤامرات السلطة الدكتاتورية على مستقبلكم الدراسي ولتغليب ارادكم القوية يدعوكم الاتحاد الوطني إلى الاضراب). وكان الاضراب قوياً الأمر الذي أدى إلى تراجع السلطة عن قرارها خاصة إن الاضراب زامن ذكرى اعلان دولة الوحدة بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة ونظم البعثيون احتفالات بهذه المناسبة في جميع الكليات، نددوا فيها بالحكم العسكري الدكتاتوري وطالبوا بالحياة الديمقراطية وتم اعتقال العديد منهم وفصل آخرون. وأعرب الزعيم الركن عبد الجبار جواد قائد الفرقة الخامسة في بغداد عن استغرابه من تزايد نشاط الطلبة وعدم قدرة المسؤولين في الكليات والاجهزة الامنية من وضع حد له وحذر من مخاطر ذلك على استمرار نظام الحكم ودعا إلى اتخاذ اجراءات رادعة للحد من تلك النشاطات.

ومع ذلك فقد واصل الطلاب نضالهم وبمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتفاضة (اضراب البنزين) قامت اللجان الاتحادية في المدارس والكليات برفع اللافتات التي حيت شهداء الانتفاضة. ودعا الاتحاد الوطني لطلبة العراق الطلاب إلى الاضراب عن الدوام في ذلك اليوم وأصدر بياناً بعنوان لتكن الانتفاضة الجماهيرية في ٢٧ آذار ١٩٦١ خير باعث لتشديد النضال ضد الحكم الرجعي العسكري الدكتاتوري^(١).

(١) جعفر عباس حميدي وابراهيم المشهداني، دور الطلبة في التمهد لقيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٢ (بحث غير منشور).

وبعد تزايد معاناة الشعب العراقي بمختلف فئاته من تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتصاعد اساليب القمع والارهاب، وحملات المطاردة والاعتقال التي شنتها اجهزة السلطة، قاد الاتحاد الوطني لطلبة العراق الاضراب الطلابي الكبير في نهاية عام ١٩٦٢.

ففي ١٧ كانون الأول ١٩٦٢، دعت اللجنة الاتحادية في الثانوية الشرقية وبإشراف من المنظمة الحزبية، إلى اعلان الاضراب احتجاجا على اعتداءات الشيوعيين وعناصر السلطة على الطلبة بعد ان وقعت صدامات بين الاتحاد العام لطلبة العراق (الشيوعي) وبين الاتحاد الوطني لطلبة العراق (البعثي). وقد أثنى حزب البعث على هذه المبادرة ودعا إلى اسنادها وأصبحت منذ ذلك الحين قيادة الاضراب مسؤولة حزبية. فكانت فعاليات الاضراب الذي بدأ يوم ١٩ كانون الأول تدار من قبل قيادة فرع بغداد للحزب التي اتخذت من أحد المكاتب الهندسية الوهمية في شارع السعدون، مكانا أو غرفة عمليات لإدارة فعاليات الاضراب وتصعيد وتلقه. وسرعان ما انتشر الاضراب في المدارس الثانوية والمعاهد والكليات وامتد إلى مدن العراق الأخرى واستمر إلى يوم سقوط النظام في ٨ شباط ١٩٦٣ وشاركت فيه بعض الفئات السياسية الأخرى تعبيرا عن السخط العام باستثناء الحزب الشيوعي الذي عده مؤامرة رجعية فوقفوا ضده.

وسجلت التقارير الامنية اسماء عشرات الطلبة الذين تم اعتقالهم بتهمة التحريض على الاضراب، وأدى تصاعد المواجهة بين الطلبة واجهزة السلطة إلى تحريك جماهير الشعب وتفاعلها مع الطلبة، فاطلقت التظاهرات الاحتجاجية للمطالبة باطلاق سراح الطلبة المعتقلين.

ومن ناحية أخرى فقد تخلل الاضراب عدد من حوادث العنف حينما حاول الحزب الشيوعي افشاله. وقررت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي تصعيد المواجهة، فقامت عملية الاعتصام الطلابي في رئاسة جامعة بغداد صباح يوم (٧ كانون الثاني ١٩٦٣)، واستمر الاعتصام حتى اليوم التالي عندما اقتحمت قوات من الشرطة والانضباط العسكري المبني واطلقت الرصاص على المعتصمين، مما أدى إلى اصابة عدد منهم بجروح، فيما القي القبض على آخرين. وزادت اجراءات السلطة واساليبها القمعية التي عالجتها فيها الاعتصام في تصاعد حدة الفعاليات الطلابية فشهدت كلية العلوم وثانوية الكرخ اعتصامات شارك فيها طلبة من كليات

الهندسة والاداب والشریعة والتربية، ورفعوا فيها شعارات تؤكد تصميم الطلبة على مواصلة النضال، ورددوا هتافات تشيد بحزب البعث وتهتف بسقوط عبد الكريم قاسم^(١).

الحركة العمالية

لم يقتصر نشاط الحزب في مقارعة السلطة على التحرك بين صفوف الطلبة، وإنما استطاع الحزب ان يعمل وبشكل واضح أيضا بين صفوف العمال والشرائح الاجتماعية الأخرى.

وفي اطار توعية العمال وبورهم في بناء المجتمع من خلال عملهم النقابي وتعريفهم بما للعامل من حقوق، اصدر الحزب في حزيران ١٩٦٢ بيانا بعنوان "النقابية... معاهها استقلال عن السلطة والنضال لتحقيق اهداف العمال"، اشار فيه إلى ضرورة ان تتضمن جميع النقابات والمنظمات الشعبية والجمعيات مع نقابات العمال لكي تتمكن من الوقوف بوجه الدكتاتورية واحباط مخططاتها.

ولأهمية البيان نرفق نصه:

اوائل حزيران ١٩٦٢

النقابية.. معاهها استقلال عن السلطة والنضال لتحقيق اهداف العمال

فصل النقابيين من نقاباتهم أبشع اجراء ضد الحركة النقابية

نهيب بجميع النقابات والمنظمات الشعبية والجمعيات

ان تتضمن مع نقابات العمال في احباط هجوم الدكتاتورية

لم تكن التشريعات التي صدرت بعد الثورة والتي مكنت العمال من تأسيس منظماتهم النقابية منحة أعطتها حكومة الثورة للطبقة العاملة، بل كانت مكسبا حصلت عليه بعد الثورة التي كان نضال طبقتنا العاملة البطولي المرير ضد الحكم الاستعماري الرجعي عاملا مهما من عوامل اتضاج اسبابها، واسناد العمال لها دعامة من دعائم نجاحها.

(١) خضير حسن سلمان، التطورات السياسية لداخلية في العراق ٨ شباط - ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. اطروحة دكتوراه غير منشورة (معهد القلاد المؤسس) بغداد ١٩٩٨، ص ٧٥-٧٧.

قد استبشرت الطبقة العاملة بتأسيس منظماتها النقابية لايماتها باتها من خلال هذه المنظمات ستقوم بتأدية واجبها الضخم في بناء الجمهورية المتحررة الديمقراطية التقدمية، وستحصل على الاهداف والمطالب التي ناضلت سنين طويلة في سبيلها. غير ان حكومة قاسم التي انحرفت عن الخط الشعبي الديمقراطي التقدمي كانت ترى في حرية ممارسة التنظيم النقابي هبة اغدقها عبد الكريم قاسم على العمال. وبناء على ذلك فإن على المنظمات النقابية ان تكون اجهزة تروج لزعلمته وتخدم حكمه. للفردى الدكتاتورى، وتضفى عليه رداء من التقدمية المزيفة، ولم تجد السلطة فئة تقبل بهذه التبعية سوى الشيوعيين المتطلعين إلى النفوذ والسيطرة واقتناص الامتيازات. فئة مستعدة للعمل على تحويل النقابات إلى اجهزة دعائية وبوليسية تحمل في الوقت نفسه شعارات ديمقراطية وتقدمية مزورة، وتحت ظل حراب الحكم الارهابى مضى الشيوعيون في تنفيذ ما رسمته السلطة لهم فجعلوا من الحركة النقابية حركة تابعة فاقدة لحيويتها وقدرتها على القيادة والمبادرة تعتمد اسلوب الاستجداء من قاسم في محاولتها تحقيق بعض المكاسب. وهنا كانت جريمتهم حين اضاعوا بذلك فرصة تاريخية سنحت للطبقة العاملة في العراق لانضاج حركتها النقابية وتطويرها وترسيخ جذورها في حياة العمال وال جماهير الشعبية كافة. وخاض العمال ابان هذه الفترة نضالا بطوليا آخر اضافوه إلى سجل نضالهم الرائع، وتحملوا غارات البطش والارهاب الجماعية وعاتوا البطالة والجوع وقدموا شهداء عديدين هم في حياة الطبقة العاملة رمز النضال من أجل حياة نقابية سليمة وحكم شعبى تقدمى وديمقراطى. امثال صالح حنتوش وعبد الرحمن السراج وعبد الرحمن الاعضب واحمد السورى ورفاقهم، حتى استطاعوا في النهاية ان يكشفوا سيطرة الشيوعيين المصطنعة وشعاراتهم المزورة كشفا تاما فاتحصرت قواهم الهزيلة اتحصارا سريعا.

ولما فشلت السلطة في المضى في استئجار الشيوعيين لتنفيذ مخططاتها اضطرت إلى تنفيذه بشكل مباشر. وبدأ وكلائها وموظفوها بتظاهرون بحمل شعارات قومية محببة إلى العمال في محاولة منهم للسيطرة على الحركة النقابية بهذه الشعارات وتسخيرها من جديد لخدمة قاسم وحكمه الدكتاتورى، اضافة إلى اساليب الافساد التي حاولوا اتباعها مع بعض النقابيين وذلك باغرائهم بالمال ووسائل الترفيه والحفلات والسفرات إلى خارج العراق.

غير ان الطبقة العاملة المتمرسه بالنضال وفي كشف الخطط والشعارات المزورة رفضت ان تضع منظماتها النقابية في يد السلطة ووكلائها الجدد وسخرت بالشعارات المزورة واحتقرت المغريات المقدمة لها وأعلنت صريحاً انها تريد نقابات حرة مستقلة عن السلطة بينها العمال بسوا اعداءهم ويوجهونها بارادتهم ويعنون شعاراتها واهدافها من واقع حياتهم وحقيقة آمالهم.

ولما بنست السلطة من ممارسة خطتها الجديدة عادت إلى ممارسة اسلوبها التقليدي الذي ورثته بأمانة عن العهد الاستعماري الرجعي- عهد نوري السعيد وحلف بغداد- وشنت حملات متتالية ظالمة من مطاردة واعتقال وفصل كيافي بدأتها في المؤسسات الحكومية ثم انتقلت إلى الشركات والمؤسسات والمعامل الاهلية. تساعد أربابها على مضايقة العمال وعرقلة نشاطهم النقابي ورفض مطالبهم وفصل النقابيين العاملين بنشاط واخلاص. فكانت السلطة تريد من وراء هذه الاساليب ان تبعد العناصر النقابية المخلصة عن قيادات النقابات وان تأتي وبشكل سافر ومفضوح بفئات انتهازية ضعيفة ليستنى لها تحقيق رغبتها في تحويل النقابات من منظمات ديمقراطية قائدة تخدم مصالح العمال وتناضل من أجل اهدافهم إلى اجهزة قمعية تمارس التجسس على العمال. وتحارب طلابهم وتزور اهدافهم وأراءهم. وإذا كانت السلطة قد نجحت بوسائل الارهاب والافساد والتزوير ان تآتي بقيادات انتهازية ضعيفة فاسدة إلى بعض النقابات فباتها فشلت فشلاً ذريعاً في اغلب النقابات التي صمدت بوجه السلطة وتدخلتها السافرة ونجحت في الاتيان بنقابيين مخلصين إلى قياداتها، فأمنت السلطة في اساليبها البوليسية المفضوحة واخذت تعتمد على وكلائها وخاصة الاتحاد العام لنقابات العمال الذي عينته حكومة قاسم بـتـزوير إرادة المؤتمر العام واشاعة جو الارهاب فيه والتجسس على النقابات والنقابيين المخلصين ورفع التقارير عنهم إلى نواثر الأمن بكتب سرية كالكتاب المرقم س/٢٧٢ والمؤرخ في ٢٢ / ٤ / ١٩٦٢ وغير ذلك بالاتصالات المكشوفة بموظفي نواثر الاستخبارات والأمن وتقديم الاخباريات والأكاذيب لهؤلاء ضد العمال النقابيين المخلصين. لاضطهادهم وعزلهم عن منظماتهم النقابية المجاهدة. كما عملت السلطة على اضعاف الحركة النقابية وعزل القيادات النقابية المخلصة عن القاعدة العمالية وذلك بوضع العراقيل امام جميع المحاولات التي تقوم بها هذه القيادات لتحقيق المطالبات العمالية الملحة أملاً منها في خلق اليأس لدى جماهير من جنوى العمل النقابي.

وكانت النقابات العمالية تحاول دائما ان توضح للسلطة فشل هذه السياسة وخطرها على حياة الطبقة العاملة ومستقبلها ومستقبل حركتها النقابية وتطالبها بالتجاوب باخلاص مع مطالب العمال وأهدافهم، ومن هذه المحاولات ما سبق ان بينه بعض القادة النقابيين لعبد الكريم قاسم حيث عرضوا أمامه المطالبات العمالية وطالبوه بتحقيقها وكان من جملة هذه المطالبات:

- ١- العمل على تطوير الصناعة في العراق والتخلي عن سياسة تدمير اموال الشعب في مشاريع غير منتجة كالساحات والتمثيل... الخ.
 - ٢- تعديل قانون العمل والغاء المواد المضرة بمصالح العمال والعاجزة عن ضمان حقوقهم واشتراك النقابات في هيئة التعديل.
 - ٣- توزيع الدور والاراضي على العمال كافة عن طريق نقاباتهم المخلصة وعلى ان لا يستخدم هذا التوزيع كوسيلة لاضعاف هذه النقابات وفي الوقت نفسه لتقوية بعض الاجهزة النقابية الضعيفة التابعة للسلطة والفاقة لتأييد جماهير العمال كالاتحاد العام..
 - ٤- العمل على رفع المستوى المعيشي للعمال وزيادة الاجور بما يلائم الارتفاع الفاحش في مستوى الاسعار.
 - ٥- ايقاف الطرد الكيفي.
 - ٦- احترام حرية التنظيم النقابي والمحافظة على استقلاله من كل تأثير.
- غير ان من الواضح للجميع ان عبد الكريم قاسم وحكومته لم يبذلوا أي جهد لتلبية هذه المطالبات بل على العكس قامت السلطة اضافة إلى فصل النقابيين من اعمالهم للأسباب التي ذكرناها سابقا، بفصل عدد كبير من العمال بحجة تقليص اعتمادات الدوائر والمشاريع. هذا الاجراء الذي كان نتيجة واضحة لسياسة التمييز التي تتبعها حكومة قاسم والتي زعزعت مركز ميزانية الدولة وعرضتها للرجات والمخاطر، وظلت الطبقة العاملة تعيش ضمن ظروفها المعيشية الصعبة وتعاتي اضطهاد ارباب العمل ودوائر السلطة واجهزتها وتدخلاتها السافرة في منظماتها النقابية.

ومرة أخرى قدم لفيف من القادة النقابيين مذكرة إلى الحكومة يشرحون فيها الأوضاع المعيشية الشاقة التي تعانيها الطبقة العاملة والارهاب البوليسي الذي يربزون تحت عبئه والعقبات التي يلاقونها في ممارسة عملهم النقابي المشروع،

وحددوا مطالب ناشدوا السلطة تنفيذها. وعلى الرغم من ان المطالب التي تقدم بها هؤلاء النقيبون لم تكن مطالب من شأنها لو حققتها السلطة ان تحل جميع المشكلات والازمات التي تعانيها الطبقة العاملة في العراق، إلا ان السلطة الغارقة في عقليتها الديكتاتورية المعادية للديمقراطية والتي لم تعد تحتل حتى ان يقدم أبناء الشعب مطالب ينشدونها تحقيقها عمدت إلى اسلوب جديد تفوقت به على جميع الاساليب الديكتاتورية في العالم حيث اصدر الحاكم العسكري العام في أثر تقديم المذكرة قرارا يقضي بفصل:

١- رئيس نقابة البرق والبريد.

٢- رئيس نقابة الاشغال والاسكان.

٣- رئيس نقابة الطرق والجسور.

٤- رئيس نقابة العمال الزراعيين.

٥- نائب رئيس نقابة الصحة.

الذين تقدموا بالمذكرة، من النقابات التي ينتمون إليها ومن اعمالهم، واصدر الاوامر لاعتقالهم فاعتقل:

١- رئيس نقابة المياه الغازية.

٢- رئيس وسكرتير وعدد من اعضاء الهيئة الادارية ومكتب الرقابة لنقابة الاحذية.

٣- رئيس وسكرتير نقابة العمال الزراعيين.

٤- محاسب نقابة المطابع.

٥- نائب رئيس نقابة الصحة.

وما زالت السلطة تطارد الآخرين.

ان هذا الاجراء ان دل على شيء فبما يدل على ان حكومة عبد الكريم قاسم قد فقدت رصدها تماما وعجزت عن اخضاع الحركة النقابية المجاهدة أو حتى التأثير فيها. فهذا الاجراء لا يمكن ان يسوغه قانون أو منطق أو اجتهاد لأن النقابيين هم اعضاء في نقاباتهم بحكم عملهم في المهنة أو المؤسسة وبحكم قبولهم نظام النقابة وقوانينها، ولم تعط جميع القوانين المطبقة في العالم ومن ضمنها التشريعات التي أسست بموجبها النقابات في العراق الحق للسلطة التنفيذية في قبول اعضاء في النقابات أو في فصلهم منها. وليس من حق السلطة التنفيذية تجريد القادة النقابيين

من مسؤولياتهم لأنهم تحملوا هذه المسؤوليات بتكليف من مؤتمرات نقاباتهم التي لها وحدها الحق في منحهم هذه المسؤوليات أو حجبها عنهم.

ان العمال الاشتراكيين طليعة العمال المناضلين في هذا الوطن يعدون هذا الإجراء قمة السياسة الدكتاتورية القمعية الغاشمة التي مارستها السلطة ضد الحركة النقابية منذ بداية تأسيسها حتى الآن، ويهيبون بالعمال في جميع أنحاء الوطن للوقوف جميعا وقفة صامدة شجاعة بوجه هذه المحاولة التي ان استطاعت السلطة تمريرها لأصبحت اخطر سابقة تهدد كيان الحركة النقابية ومستقبلها.

وبالدرجة نفسها التي تهدد بها هذه المحاولة النقابات العمالية فبها تهدد جميع النقابات القائمة في العراق لأن السلطة التي سولت لنفسها فصل قادة نقابيين عمال من نقاباتهم بهذا الشكل الكيفي الغريب من نوعه في تاريخ الحركة النقابية في العالم كله. لن نتوانى مطلقا عن ممارسة الإجراء ذاته تجاه جميع النقابات التي تحاول المحافظة على استقلالها في العمل وتعمل لتحقيق مصالح منتسبيها، إذا ما سمحت هذه النقابات بتمرير هذا الإجراء ولم تقف مع شقيقاتها النقابات العمالية بوجهه بالصلابة التي تتطلبها واجباتها الكبرى تجاه النقابيين والنقابية فسي جميع أرجاء الوطن.

لذا يهيب العمال الاشتراكيون بجميع نقابات المستخدمين والموظفين والمهنيين وبجميع الجمعيات والمنظمات الشعبية ان تتضمن مع النقابات العمالية في احباط خطة السلطة الفائرة، وإلا فإن السلطة ستزداد امعانا في محاولاتها لتصفية الحركة النقابية في الوطن كله وتحويلها إلى اجهزة دعائية وبوليسية صرف لا تخدم إلا حكم قاسم وجلوزته.

عاش نضال الطبقة العاملة من أجل وحدة الحركة النقابية وحرية التنظيم النقابي.

عاش نضال الطبقة العاملة من أجل مجتمع اشتراكي حر.

النصر الأكيد لنضال الطبقة العاملة والخزي والعار للدكتاتوريات.

تضامن القوى الشعبية مع الطبقة العاملة سبيل تحقيق حكم شعبي تقدمي.

العمال الاشتراكيون^(١)

(١) نضال البعث، ٧/ ٢٠٣ - ٢٠٧.

إضراب عمال السيكاير

ونشط الحزب في صفوف العمال وأخذ يوجه نضالهم ضد سيطرة نظام عبد الكريم قاسم وكان لصحيفة وعي العمال السرية دور مهم في فضح النظام وتحريض العمال ضده، وقد حاربت السلطة منظمة (العمال الاشتراكيين) وهي منظمة بعثية، وتعرض أعضاؤها للسجن والاعتقال وتمكن الحزب من استقطاب القطاعات العمالية وتفجير الكثير من الاضرابات العمالية وخاصة بين عمال شركة الزيوت النباتية وعمال شركة السمنت وعمال شركة السيكاير وعمال الجوت. وقد تبنى الحزب قضايا العمال ودافع عن مشكلاتهم فعندما اضرب عمال السيكاير في ٣١ آب ١٩٦٢ رداً على القرار الذي اتخذته شركة الدخان الاهلية والذي يقضي بتخفيض اجور العمال بمقدار دينارين للعامل اسبوعياً. أثار ذلك القرار القلق والاستياء بين صفوف العمال، أدى إلى إجراء مباحثات مع دوائر العمال والجهات الرسمية فأيدت مديرية العمل العامة العمال وأصدرت قراراً طالبت فيه الشركة بإلغاء قرار التخفيض، غير أن الشركة أصرت على قرارها، مما جعل الاتحاد العام أن يتوجه إلى السلطات العليا، والتي اضطرت إلى الوقوف إلى جانب العمال وأصدر الحاكم العسكري العام قراراً يقضي بإلزام الشركة بالتنازل عن قرارها وإلغائه.

وبمناسبة ذلك الاضراب أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً بعنوان "إلى البعثيين"، استعرض فيه قضية عمال السيكاير وعلاقة الشركة بالسلطة. ونشر أثنائه نص البيان:

٦ ايلول ١٩٦٢

إلى البعثيين

قضية عمال السيكاير

لم تستطع شركة الدخان الاهلية الاحتكارية ومن خلفها قوى الحكم العسكري الدكتاتوري الوقوف بوجه الصمود البطولي الذي أبداه عمال الشركة ومن ورائهم عمال السيكاير قاطبة، مما أدى إلى تراجع الحكم العسكري عن إسناد مطالب الشركة الباطلة والإقرار بحق العمال المثبت بالاتفاقية المعقودة بينهم وبين الشركة.

في اعتقادنا أن تراجع السلطة هذا يعود إلى عوامل متعددة أهمها:

- ١- شعور السلطة بقوة العمال ووحدةهم وتصميمهم على الوقوف بكل قوة ضد أي اعتداء يتناول حقوقهم المشروعة.

- ٢- فشل الشركة والسلطة في شق وحدة العمال بالرغم من علمها بالتخاذل المخجل الذي اتسم به موقف الهيئة الادارية للنقابة.
- ٣- شعور السلطة وتخوفها من الدخول في معارك جانبية مع العمال لاعتقادها ان تلك المعارك ستقوم بدور في تحريك الجو السياسي المعادي لها. وقد تبلور ذلك في موقف عملاء السلطة المسيطرين على الاتحاد العام لنقابات العمال وتشبثهم بحل القضية سلميا.

قضية عمال الجوت

ما زالت شركة الجوت العراقية مستمرة في معاداتها عمالها واضطهادها الخبيث لهم، مستخدمة كل الوسائل الملتوية مستندة إلى ما تلقاه من جانب الحكم العسكري من الدعم والتأييد.

لقد عمدت الشركة المذكورة في سلوكها هذا إلى أخبث الاساليب، ظنا منها ان بإمكانها بتلك الاساليب ارغام العمال على الانداعان لارادتها وجشعها، إلا ان وعي العمال وطلبيتهم المناضلة والتفافهم الواعي حول نقاباتهم وقف بوجه الشركة ومؤامراتها وكل القوى التي تساندها وحال دون تخفيها وراء تلك الوسائل الملتوية الخبيثة.

فلقد حاولت الشركة منذ أمد بعيد ان تغلق الشركة وتصرف العمال من اعمالهم متنرعة بنفاذ المواد الأولية للانتاج وهي بذلك تبغي اضعاف موقف العمال واجبارهم على الانداعان لارادتها وشروطها القاسية. ولكن النقابة استطاعت بفضل التفاف العمال الواعي حولها ان تضغط على الشركة لاستيراد المواد الأولية وفتح ابواب المعمل للعمل.

لقد حاولت الشركة ان تمارس هذه اللعبة بشكل مستمر إلا ان العمال بقيادة طليعتهم الاشتراكية الواعية ونقابتهم المجاهدة استطاعوا في المرة الأخيرة ان يكسروا ابواب المعمل ويشغلوا المعمل مما اضطر الشركة إلى توفير المواد الأولية باسرع وقت. ولقد قامت النقابة نزولا عند رغبة ادارة الشركة بالتوسط لدى السلطات الحكومية لحل أزمة استيراد الجوت. وبالنظر لجمعية هذه الملابسات تولى المصرف الصناعي العراقي الاشراف الكامل على الشركة. وهكذا سلمت الصلاحيات كافة إلى ابراهيم الربيعي مدير المصرف.

ومنذ تولي المدير المذكور مهمات عمله في الشركة والنفقة ومن حولها العمال جميعا يتعرضون لمختلف أنواع التآمر من جاتبه، حيث وضع نصب عينه تمزيق وحدة العمال وتحطيم التفافهم حول نقاباتهم كأولى الخطوات لضرب العمال. وإذا كانت إدارة الشركة تمارس اضطهادها العمال بتلك الوسائل غير المكشوفة فإن المدير الحالي يمارس ضغطه واضطهاده العمال مستندا إلى دعم وتأييد السلطة الصريح متخذاً من حملات الطرد والفصل الكيفي سلاحاً له لتحقيق اغراضه.

قضية الأجور

منذ أربع سنوات وعمال الجوت يعانون قلة الأجور وعدم زيادتها وفضلاً على ما يتكبّدونه من الخسائر بسبب غلق أبواب الشركة كلما ضاقت الشركة نرعا بأجور العمال.

وفي مطلع عام ١٩٦٢ تقدمت النقابة بمذكرة طلبت فيها بزيادة أجور العمال زيادة عامة إلا أن الشركة طلبت إرجاء هذا الطلب لحين الانتهاء من تدقيق الحسابات في شهر نيسان ١٩٦٢ وذلك لمعرفة مدى أرباح الشركة. والنقابة بالرغم من علمها بأرباح الشركة فقد وافقت على هذا الطلب أثباتاً لحسن نيتها وأملاً منها في تعاون الشركة واجابة مطالب العمال.

لقد حاولت الشركة طمس حقيقة الأرباح الكثيرة التي حققها قصد التخلص من مطالب العمال مما اضطر النقابة إلى تجديد المطالبة بالزيادة. وبالنظر لعدم الاستجابة لذلك وجهت النقابة الانذارات المتكررة إلى الشركة مخيرة السلطة بذلك، مستخدمة حقها القانوني في الإضراب في حالة عدم اجابة مطالبهم. وبعد تشبّثات متعددة من جانب نقي عبد الهادي مدير العمل العلم احييت القضية إلى هيئة تحكيم للنظر بمطالب العمال للتالية:

١. زيادة أجور العمال المستخدمين زيادة عامة قدرها ٧٥ فلماً يومياً.

٢. توفير وسائل نقل للعمال.

٣. استكمال الشروط الصحية في المصل.

٤. تحسين الحلات وتوفير الغذاء اللائق للعمال.

إن الشركة الآن تتشبّث بشئى الوسائل، لذلك فإن احتمالات استجابة هيئة التحكيم لمطالب العمال غير أكيدة بالرغم من شعورنا بميل السلطة في الظروف

الراهنه نحو تلافي الدخول في معارك تعد بالنسبة لها وسيلة تحريك للجو السياسي ضدها، وذلك ما أثبتته موقف السلطة المتراجع امام عمال السيكاير واهتمام الاتحاد العام بحل مشكلتهم وتلافي الصدام مع العمال. ولذلك ان الموقف الآن يحتم علينا ان نشدد من ضغطنا دعائيا على السلطة بمساندة العمال والاستعداد لكل الاحتمالات المرتقبة.

مكتب العمال^(١)

١٩٦٢ / ٩ / ٦

هذا وان العمال لم يتخلوا عن مطالبهم التي عدوها مشروعة وواصلوا الضغط على الشركة الأمر الذي أدى إلى تدخل الحاكم العسكري العام مساندا عمال السيكاير وأصدر الاتحاد العام لنقابات العمال بيانا يوم ٣٠ آب ١٩٦٢ أعلن فيه حل قضية تخفيض أجور عمال شركة الدخان الاهلية وذلك بصور قرار من الحاكم العسكري العام يطالب فيه الشركة المذكورة برفع الغبن عن العمال^(٢).

وتجدر الاشارة هنا إلى ان التبوغ والسيكاير كانت من المنتجات الرئيسية في العراق وان الأوضاع الاقتصادية المتدهورة جطت الحكومة نتجه نحو تطوير هذا القطاع وتشجيع لزراع على زراعة التبوغ والتوسع فيها من أجل زيادة تصديرها إلى الخارج حيث كانت تلاقي رواجاً في بعض الاقطار واتخذت الحكومة بهذا الخصوص قراراً بتحديد اسعار شراء التبوغ بما يدعم هذا الاتجاه كما هو واضح من كتاب وزارة للتجارة المعنون إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٢.

اسعار شراء التبوغ لعام ١٩٦٢

تنفيذا لاحكام الفقرة (١) من المادة (١٩) من قانون انحصار التبغ رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦.

درس مجلس ادارة انحصار التبغ اسعار شراء التبغ والتبغ لحاصل عام ١٩٦٢ في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة مستهدفا تشجيع لزراع على زيادة الانتاج وتحسينه والحصول على وفر من التبوغ يمكن تصديره إلى الخارج وقرر لبقاء اسعار لشراء كما كانت عليه في عام ١٩٦١ أي بالشكل التالي:

(١) نضال البحث / ج ٧، ص ٢٤٤ - ٢٤٦.

(٢) صحيفة الثورة ٣١ / ٨ / ١٩٦٢.

التبغ المحسن	سعر الشراء المقترح
الدرجة الممتازة	٣٥٠ فلسا
الدرجة الأولى	٢٨٠ فلسا
الدرجة الثانية	٢٥٠ فلسا
الدرجة الثالثة	٢٢٠ فلسا

التبغ غير المحسن (التبغ الخردة الذي يستعمل في صنع سيكاير الزبابة واللف)

الدرجة الممتازة	٢٣٠ فلسا
الدرجة الأولى	٢٠٠ فلسا
الدرجة الثانية	١٨٠ فلسا
الدرجة الثالثة	١٣٠ فلسا
التنباك	
الدرجة الأولى	١٧٠ فلسا
الدرجة الثانية	١٤٠ فلسا
الدرجة الثالثة	١١٠ فلسا

هذا مع العلم ان ادارة انحصار التبغ ستتحمل الضريبة المفروضة على التبغ والتنباك بموجب قانون ضريبة الأرض الزراعية رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ بنسبة ٧% من القيمة. أما أجور النقل الإضافية لمسافات تزيد على خمسة كيلومترات بين الحقل ومحل التسليم فقرر ان تكون كما يلي:

أ - ١/٢, ٧ سبعة فلوس ونصف الفلس عن كل مئة كيلوغرام من التبغ لكل كيلومتر واحد للمسافات التي ينقل فيها التبغ على الحيوانات.

ب - (٣) ثلاثة فلوس عن كل مئة كيلوغرام من التبغ لكل متر واحد للمسافات التي ينقل فيها التبغ بوساط النقل الميكانيكية.

ج - (٣) ثلاثة فلوس عن كل مئة كيلوغرام من التنباك لكل كيلومتر واحد سواء أكان النقل بواسطة الحيوانات أم بوساط النقل الميكانيكية.

د - تدفع أجور النقل عن كل المسافة بين القرية ومحل التسليم إذا زادت على خمسة كيلومترات^(١).

وزير التجارة

ناظم الزهاوي

(١) د. ك. و. ملفات مجلس القيادة الملف ١٢٩، ص ٦٢.

مشكلة أصعاب الصرائف

كانت مشكلة السكن وارتفاع الایجارات وخاصة في بغداد إحدى المشكلات الصعبة التي ورثتها حكومة عبد الكريم قاسم من العهد الملكي. فقد ازداد تدفق المهاجرين من المحافظات الجنوبية على بغداد بسبب سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تلك المناطق. ويدفعهم للنزوح إلى بغداد توفر فرص العمل والخدمات الجيدة وخاصة بعد فیضان سنة ١٩٥٤ إذ بلغ عدد الوافدين إلى بغداد (١٥٠) ألفا استكنتهم الحكومة في ثلاثة تجمعات الأول خلف السدة الشرقية (الرصافة) والثاني في منطقة البيجة خلف المطار المدني (المتنى) والثالث في الشاكرية في كرادة مريم والاخيران في جانب الكرخ. وأمنت لهم خدمات قليلة بإيصال انابيب الماء الصالح للشرب والكهرباء والمرافق الصحية.

وقد تفاقم الوضع سوءا بعد الثورة فقد أدت المنازعات بشأن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي والصراعات بين الاطراف الوطنية في القرى والأرياف إلى استمرار تدفق النازحين إلى بغداد وكان عددهم سنة ١٩٥٨ زهاء (١٢٠) ألف مهاجر في ذلك العام وحده. ونظرا لارتفاع الایجارات فقد استقر هؤلاء في صرائف غير صحية إلى جانب المهاجرين الذين سبقوهم فتوسعت مناطق استقرارهم وراء السدة الشرقية (من الاعظمية حتى بغداد الجديدة) وفي الصرافية وقرية الوشاش (حي السلام) وقرية تل محمد (بغداد الجديدة) وشمالی الباب الشرقي ومنطقة الشاكرية قرب قرية أم العظام.

وفشلت جهود حكومة عبد الكريم قاسم في معالجة المشكلة واعادة النازحين إلى مناطق سكنهم الأصلية أو تحسين سكنهم في بغداد وتوفير الخدمات لهم. وكانت أهم اللجان التي ألفت لدراسة هذا الموضوع هي اللجنة التي وافق مجلس الوزراء على تأليفها يوم ٢٣ ايلول ١٩٥٨ من وزارات الاعمار والداخلية والدفاع والمالية والشؤون الاجتماعية ودوائر الشرطة وأمانة العاصمة والطابو لدراسة موضوع سكان الصرائف وإيجاد الحلول اللازمة على ان تقوم اللجنة بتأمين السكن لأصحاب الصرائف والمعوزين المحيطين ببغداد واختيار الأراضي المناسبة لذلك.

وبناء على ذلك دعت هيئة مجلس الاعمار إلى الدخول في مناقصة (مشروع ازالة الصرائف) ويتضمن المشروع انشاء الطرق والأسس التي يمكن بناء بيوت الطين والقصب بشكل وبشروط صحية بدلا من الاماكن السيئة للإقامة المنتشرة حول

بغداد^(١). ولكن المشكلة ظلت من دون حل بسبب انصراف اهتمام الحكومة عن المشكلة وقيام الصراعات السياسية الأمر الذي أدى إلى زيادة الوضع سوءاً. وكثيراً ما كان عبد الكريم قاسم يعلن في خطبه إنه نصير للفقراء والمعوزين حتى إنه اصطحب معه في أحد اجتماعاته مع وفد شركات النفط أثناء مفاوضات شهر آب ١٩٦١ ذلك الوفد في جولة في المنطقة الشرقية (الرصافة) لاطلاعهم على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها سكان الصرائف على أساس أن الشركات هي وراء البؤس الذي يعانونه وأوضح لهم إنه يتفاوض من أجل ضمان حقوق الشعب التي طمسها العهد السابق^(٢). ومن الواضح إنه أراد أن يبين للشركات مدى تعلق هؤلاء به من خلال الهتافات والتصفيق الذي جرى له طوال تلك الجولة. ومن أجل اخافة الشركات والضغط عليها لاجابة مطالب الحكومة.

ومهما يكن من أمر فقد بوشر بتجميع سكان الصرائف في بغداد في منطقتي (الثورة) في الرصافة و(الشملة) قرب الكاظمية من الكرخ إذ قررت وزارة الاسكان توزيع الأراضي على اصحاب الصرائف وتأليف لجنة خاصة للقيام بذلك وتمليكها لهم بعد النظر في الطلبات المقدمة للوزارة. وقد بلغ عدد الأراضي الموزعة في بداية سنة ١٩٦٢ (١٧) الف قطعة منها (١٢) الف قطعة في منطقة الثورة والبقية في منطقة الكاظمية بمساحة (١٤٤) م^٢ لكل قطعة، في خطوة لاسكان اصحاب الصرائف المنتشرة حول بغداد^(٣). ولكن ذلك لم ترافقه مشاريع تناسب سعة المنطقة من حيث الخدمات العامة من مياه صالحة للشرب وكهرباء ومرافق صحية وغيرها. وأشيع ان اقساماً من المدينة الجديدة (الثورة) ستخصص لرجال الامن والاستخبارات العسكرية ولذلك تردد كثيرون من اصحاب الصرائف في قبول التطوير الجديد الأمر الذي دفع السلطات المسؤولة لتنفيذ ذلك بالقوة والمباشرة بهدم الصرائف والاكوخ وترحيل اصحابها.

(١) تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري الجزء الاول.

(٢) وكالة الانباء العراقية نشرة الاخبار الداخلية يوم ٢٤ / ٨ / ١٩٦١.

(٣) صحيفة الثورة ٥ / ٢ / ١٩٦٢.

وفي سياق معارضة حزب البعث سياسة عبد الكريم قاسم، فقد أصدر في ايلول ١٩٦٢ بيانا بعنوان "حكومة قاسم تهاجم اصحاب الاكواخ والصرائف" ندرج نصه:
اوائل آب ١٩٦٢

بيان

حكومة قاسم تهاجم اصحاب الاكواخ والصرائف

"قاسم يأمر رجال الأمن والشرطة والانضباط العسكري بتهديم الصرائف الطينية والاكواخ فوق رؤوس اصحابها وحاجاتهم". "الآلوف من اصحاب الصرائف والاكواخ يتعرضون للتشرد والبطالة والمرض".

يا أبناء الشعب العظيم... يا أصحاب الصرائف البواسل:

قبل عدة شهور أصدر حزبكم المجاهد حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا فضح فيه حكومة قاسم الخائنة عندما أمرت قواتها على ترحيل اخواتكم واقربائكم من مساكنهم بصورة وحشية وجنونية، مما تسبب عنه تشريد الآلوف من أصحاب تلك البيوت الفقيرة وتعريضهم للبطالة والمرض والاستجداء. وفي هذه الأيام أيضا تستمر تلك الحملات عليكم لتهدم البيوت وتقتلع الصرائف والاكواخ بحجة ترحيلكم إلى قرية الثورة!!

ان حكومة قاسم الخائنة التي تريد تشريدكم وتجويعكم تكذب كذبا كبيرا حينما تدعي انها تريد اسكانكم في قرية الثورة لأن كل الناس تعرف ما هذه القرية!!
قرية الثورة خصصت اقسام واسعة منها لرجال الأمن ورجال الاستخبارات العسكرية وجواسيس عبد الكريم قاسم، كما ان اقسام واسعة من المدينة لا تزال حتى الآن غير مجهزة بالماء والكهرباء... بعض المستغلين يبيعون برميل الماء بثمانين فلسا.. الرشوة هي السبيل للحصول على الكهرباء...!! قرية الثورة لم تسجل اراضيها بالطابو بل بقيت ملكا للحكومة مما ولد قلقا عند سكاتها افاد منه رجال الأمن في الدعوة: على ان الحكومة سوف ترحل أي شخص أو عائلة تتعرض للحكم بالنقد من هذه القرية.

ان الكثيرين من الذين هدمت صرائفهم واكواخهم في الماضي لم يستطيعوا حتى هذه اللحظة ان يشيدوا غرفة واحدة على الأرض التي نقلتهم إليها الحكومة في قرية الثورة لأن حكومة قاسم الخائنة رفضت اعطاءهم مبلغ (٢٠) ديناراً المقررة كتعويض عن مساكنهم السابقة فراحوا ضحية للتشرد والبطالة والهجرة.

وأنتم أيضا يا أصحاب وسكنة الصرائف الشجعان سوف تفعل معكم حكومة قاسم الخائنة ما فعلته مع اخوانكم الذين شردتهم قبل عدة شهور. انها سوف ترتكب جريمة جديدة بحق الآلاف من عوائلكم الفقيرة الكادحة بحجة نقلكم إلى مدينة أخرى... مع العلم ان مثل هذه المدينة ليس لها وجود الآن!!

ان عملية ترحيلكم من صرائفكم وتشريد عوائلكم نساء وأطفالا وشيوخا جاءت في الوقت نفسه الذي يقتل فيه شبابهكم من الجنود وضباط الصف والشرطة ويموتون في حوادث الشمال التي صنعها وغذاها ودبرها الخائن عبد الكريم قاسم والشيوعيون العملاء.

ان حكومة قاسم الخائنة سوف تستمر في اضطهادها لكم ولكل العمال والكسبة والكادحين، وسوف تستمر في ذبح اولادكم الجنود وضباط الصف والشرطة في الشمال ما لم تتكاتفوا وتوحدوا قواتكم وتعملوا مع حزبكم المجاهد حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان وما يزال يناضل ويكافح، من أجل تحطيم حكم قاسم الخائن والفوز والنصر لكم ولقضيتكم.

ارفعوا اصواتكم مع سكنة الصرائف ومدينة الثورة في سبيل:

١ - تسجيل الأراضي في الطابو باسم الذين شيدوا عليها الدور واعطاهم حجة التملك.

٢ - توفير الماء والكهرباء لكل بيوت مدينة الثورة.

٣ - اعطاء تعويض مالي للذين رحلوا من صرائفهم مع منح مساعدات نقدية للذين لا يستطيعون دفع كلفة البناء.

وأخيرا . . لنناضل مع سكنة الصرائف لوضع حد للاستيلاء الارهابية في ترحيل الأهالي.

لنناضل من أجل اسقاط حكم قاسم الارهابي.. واقامة حكم شعبي تقدمي ديمقراطي.

حزب البعث العربي الاشتراكي^(١)

اوائل آب ١٩٦٢

قيادة بغداد

(١) نضال البعث جـ ٧ ص ٢٣٠ - ٢٣١.

ما يقوله اسماعيل العارف

"كان أصحاب الصرائف يقيمون على ضفة خندق (الشطيط) تتجمع فيه المياه الاسنة القذرة بمحاذاة سدة ترابية تحيط ببغداد من الشرق والذكر إنه عندما تقرر نقل اولئك البائسين إلى الدور الحديثة كنت مع الزعيم عبد الكريم قاسم نتجول ليلًا بسيارته لالقاء نظرة سريعة على احوال سكان الصرائف قبل ان ينقلوا إلى القرية الحديثة المجاورة لمنطقتهم ويتذوقوا لأول مرة في حياتهم طعم السكن اللائق بالانسان وكم كنا فرحين ومستبشرين بما ستؤول إليه حياتهم الجديدة المشرقة وعندما ترجلنا من السيارة تجمع سكان الاكواخ حول عبد الكريم قاسم يقبلونه ويقبلون سيارته ويحتضنونه بشوق ثم اتبرى أحد الشيوخ منهم طالبا منه ان يأمر الجهات التي ستهدم اكواخهم ان تدعهم فيها لأنها ديارهم التي تعودوا العيش فيها وأصبحت تشكل مصدر طمأنينة لهم فضحكنا لهذه المفارقة ثم قال عبد الكريم قاسم لقد هيأنا لكم دورا لائقة فيها الماء الصافي والكهرباء أليس الفضل لكم ان تعيشوا فيها بكرامة اخرجوا غدا وقفوا على السدة الترابية مجردين من اثاثكم وسوف ابعث لكم من يرتب أحوالكم"^(١).

في ذكرى الانفصال وانتهاء دولة الوحدة

بين مصر وسورية

وبمناسبة مرور عام على انفصال أول وحدة عربية في تاريخ العرب السياسي المعاصر (وحدة مصر وسورية)، وما آلت إليه الأمور أثر تأمر القوى الرجعية على تلك الوحدة أصدر حزب البعث في الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦٢ بيانا وصف فيه قضية الانفصال بأنها تأمر على القضايا الوجودية وفي ما يأتي نص البيان:

(في ذكرى المؤامرة الانفصالية ضد وحدة شعبنا)

في الثامن والعشرين من الشهر الحالي تمر على الشعب العربي في جميع اقطاره ذكرى المؤامرة المجرمة على وحدة القطرين العربيين سورية ومصر التي قامت بها حفنة المغامرين والانتهازيين وخدام الاجنبي. ان هذه الذكرى، وان كانت

(١) اسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٢٥.

مصدرا لا ينضب لزيادة غضب الشعب على اعدائه وتصميمه الأکید على تصفيتهم التصفية الكاملة، إلا انها أيضا وفي الوقت نفسه تجربة كاملة يجب ان يستخلص منها العديد من العبر والدروس في حركته الكفاحية الصاعدة وفي تصميم البناء الوجدوي والتقدمي في المستقبل.

موقف الأحزاب الأخرى من حكومة عبد الكريم قاسم

ولعل من المناسب ان نشير إلى ان من بين الاحزاب التي كانت لها مواقف مناولة لسياسة عبد الكريم قاسم خلال العام ١٩٦٢، الحزب الوطني الديمقراطي، فقد أكد كامل الجادرجي رئيس الحزب في مؤتمر صحفي عقده في داره في نيسان ١٩٦٢ ان الاتجاه السليم يقتضي تسليم الحكم للشعب وإجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس منتخب... ودعا إلى ضرورة انتهاء فترة الانتقال وتخلي رجال الجيش عن الحكم..

وقد أثارت تصريحات الجادرجي غضب عبد الكريم قاسم الذي راح يردد عبارة "أين كان الجادرجي يوم ١٤ تموز" وهذه العبارة كان يطلقها عادة على خصومه السياسيين للتقليل من شأنهم على أساس انهم لم يكونوا من المشاركين بالثورة. كما وصفه بأنه (رجل سلبي) وأشار عبد الكريم قاسم في تصريح له إلى صحيفة الشعب اللبنانية، قائلا: "أريد ان أعرف ماذا فعل الجادرجي أو غيره من الاحزاب، وأية خدمة قدمها للبلاد؟ لقد كانت البلاد خرابا، ونحن نعلم ان الديمقراطية خدمة الشعب، واعطاء الحرية للشعب، وليست ستارا يكمن وراءه الاستعمار.."^(١).

أما الحزب الشيوعي الذي سجل تراجعا كبيرا وانحسر نفوذه في منظمات العمال والفلاحين والمعلمين والطلبة والمحاميين وتعرض اعضاءه لضغوط كثيرة، فباته مع اقراره في نشراته بأن حكم عبد الكريم قاسم كان حكما عسكريا دكتاتوريا لكنه ظل يعدة حكما وطنيا ويخشى وصول القوميين إلى السلطة. وكان بعض قياديه يعتقدون ان بإمكانهم تسلم السلطة من دون التحالف مع الأطراف الأخرى. لذلك ظلوا يراقبون نشاط القوى القومية وعارضوا اضراب الطلاب وأصدر الحزب الشيوعي بيانا في ٢٩ كانون الأول ١٩٦٢ عد فيه اضراب الطلاب "حركة رجعية عملت الفئات

(١) د. محمد عويد النديمي. كامل الجادرجي ودوره في السياسة الداخلية، بغداد ١٩٩٧، ص ٢٥٣.

القومية على توسيعه إلى مختلف الكليات" وانتقد البيان تدخل القوات المسلحة في شؤون المدارس وارغام اداراتها ومدرسيها على القيام بمهام تجسسية وتآليب الطلاب بعضهم على بعضهم الآخر. ودعا إلى وحدة الحركة الطلابية للوقوف ضد الحكم الدكتاتوري الذي يضيق على نشاط الطلبة وحرياتهم^(١). وأسس الشيوعيون لجنا خاصة لمقاومة الإضراب وحذروا خلاياهم من ان الإضراب يكون جزءا مما أسموه (مؤامرة).

وقد رفض الشيوعيون دعوة حزب البعث العربي الاشتراكي لفتح حوار معهم من أجل العمل المشترك وان يتبنى حزبهم موقفا جريئا لا ليس فيه من نظام عبد الكريم قاسم^(٢).

وظلوا يحذرون عبد الكريم قاسم مما وصفوه (مؤامرات) تحاك ضده من أجل تمتين علاقتهم به لكن عبد الكريم قاسم فقد ثقته بهم لكثرة تحذيراتهم من تلك المؤامرات.

بين العراق والنيجر

وصل إلى بغداد في نيسان ١٩٦٢ وفد للصدافة من جمهورية النيجر مؤلف من كورمو باركونيه وزير المالية وبويكر دبالو وزير العدل وعدد آخر من المسؤولين في حكومة النيجر وقد استقبل عبد الكريم قاسم الوفد يوم ٢٥ نيسان ١٩٦٢ وتم استعراض علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأشار عبد الكريم قاسم إلى سعي العراق إلى استعادة الكويت وتحرير فلسطين، وعبر الوفد النيجيري عن إعجابه وسروره بما شاهده من نهضة في العراق. وفي مساء اليوم نفسه اقامت وزارة الخارجية حفل عشاء في فندق بغداد تكريما للوفد حضره عبد الكريم قاسم. وبعد يومين غادر الوفد العراق^(٣). وتأتي هذه الزيارة والترحيب بوفد الصداقة النيجيري في اطار كسر العزلة التي فرضها النظام على نفسه.

(١) كتاب مديرية أمن الموصل رقم ١٦٧ في ٧ / ١ / ١٩٦٣ اقتبسنا عن عبد الفتاح علي يحيى والتطورات السياسية الداخلية ص ٢٩٣.

(٢) هاتي الفكيكي. اوكار الهزيمة ص ١٧٨ - ١٧٩، هنا بطلطو، العراق - الشيوعيون والبعثيون ص ٢٦٩.

(٣) الثورة ٢٧ / ٤ / ١٩٦٢.

العراق والقضية الفلسطينية

كان الحاج امين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين في زيارة للجمهورية العراقية وفي يوم الخامس من ايار ١٩٦٢ استقبله عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع وأثنى على جهوده المخلصة المتواصلة في سبيل فلسطين وأمة العرب والمسلمين ثم تناول البحث بصورة خاصة تنسيق الجهود في القضية الفلسطينية لمكافحة الصهاينة والاستعمار واسترداد أرض فلسطين إلى أهلها وجرى البحث في الخطوط الاساسية لتأسيس جمهورية فلسطين وضمان سيادة شعبها صاحب الحق الشرعي في وطنه المقدس.

وقال عبد الكريم قاسم: إننا سنمضي قدما إلى الامام في خطتنا هذه لمساعدة شعب فلسطين على استعادة وطنه والله ينصرنا وان حركات المستعمرين والطانشين والحاقدين لا ترهبنا فنحن نعمل في سبيل الخير والتحرر ونصرة اخواننا. وأكد ان الحمل الثقيل والمسؤولية الكبرى تقع على عاتق شعب فلسطين فهم الدعامه الكبرى في تحرير وطنهم السليب وعليهم الذود عنه.

وقال: ان داعي الحق يدعونا نحن العرب وجميع المسلمين لمساندتكم ونصرتكم ولاشك في ان اخواننا المخلصين في جميع البلاد العربية اصبحوا يؤمنون بفكرتنا في تأسيس شقيقتنا الجمهورية الفلسطينية الخالدة وبان مسؤولية تحرير فلسطين تقع على عاتق أهلها بالدرجة الأولى كما تقع مسؤولية مساندتهم ونصرتهم في هذا المجال على الدول العربية جمعاء وعلى الاحرار العاملين في سبيل خير الانسان وتحطيم الاستعمار واعوانه، ولهذا فلا يوجد امام اخواننا أهل فلسطين الاحكام اللاجئيين والمشردين منهم بصورة خاصة إلا طريق واحد هو طريق الاعتماد على النفس لاستعادة وطنهم السليب من الغاصبين والاقنءاء بشعب الجزائر النبيل ونحن اخوانهم تشدنا معهم رابطة الاخوة العربية والاسلامية والكفاح المشترك في سبيل المصلحة العليا في وطننا العربي، ولن يهدأ لنا بال حتى تتحرر الديار المقدسة في فلسطين وحتى تتحرر ارجاء اوطاننا السلبية من رجس الاستعمار وسمومه.

وقال المفتي الحاج امين الحسيني إنه يؤيد وجوب اعتماد أهل فلسطين على أنفسهم في تحرير الديار المغتصبة وهذه هي نقطة البداية في انقاذ فلسطين وإتسه

يطلب العون من اخواننا العرب وجميع المجاهدين في سبيل الله لنصرة فلسطين وأهلها^(١).

الحركة المسلحة في شمال العراق

تناولنا في الصفحات السابقة موضوع الحركة المسلحة في شمال العراق التي اندلعت في ايلول ١٩٦١ وظلت مستمرة طوال حكم عبد الكريم قاسم، وتناولنا بالتفصيل اسبابه وموقف الرأي العام العراقي منها.

وبهذا الصدد أعلن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في (١٧ كانون الثاني ١٩٦٢) في خطابه الذي ألقاه في حفل افتتاح المؤتمر الهندسي الرابع، العفو عن المتمردين الاكراد ودعا المغرر بهم إلى تسليم أنفسهم مؤكدا ان لا خوف عليهم وجاء في خطابه المذكور: "ان العرب والاكرد والمواطنين كافة في جمهوريتنا يد واحدة تضرب كل طامع ومستعمر وهم يتآزرون بمجموعهم مع اخواتهم في ارجاء البلاد العربية ويكافحون الاستعمار.. ولهذا فإتني عندما ذهبت لزيارة اخواني عند افتتاح مشروع دربندخان، ناديت ان العفو قد شمل اخواتهم المغرر بهم والفلاحين والفقراء والعمال فأكرر كلمتي هذه، ان بعض المغرضين يندسون بينهم يحذرونهم من الذهاب إلى الادارات والجهات والالوية والاقضية لتسليم أنفسهم، اتني انادي اخواني من هؤلاء ان يسلموا أنفسهم حال الطلب إلى أية مسؤولية أو مسؤولين عندما يطلبونهم ومن تلقاء أنفسهم ولا خوف عليهم..."^(٢).

وأشار عبد الكريم قاسم في خطابه إلى إنه سوف يوفد أناسا من المخلصين ينضمون إلى اخواتهم المسؤولين في الاقضية والنواحي والالوية ليدققوا ويطالعوا هذا التطور في تلك المحلات وينظرون في كل مظلمة وينظرون في تنفيذ هذا الأمر وتلك الرغبة على كل معتد غادر.. وأكد في خطابه المشار إليه قائلا: "إننا أعطينا هذا الأمر وتنفيذه رغما عن كل معتد غادر يريد تفرقة الصفوف وهذه الرغبة التي تنبثق من صميم فؤادنا ومن جوارحنا ومن عواطفنا الخيرة التي تضرع الخير للآخرين".

(١) الثورة ٧ / ٥ / ١٩٦٢.

(٢) صحيفة الثورة، العدد ٨٠٥ في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٢.

وأشار أيضا إلى أن العواطف الخيرة لدى المسؤولين ولدى كل فرد مخلص في هذه البلاد دائما تضمّر الخير إلى كل فرد من أبناء هذه البلاد، أما أصحاب النفوس الشريرة فهم يتحينون الفرص ويوحون بعوامل الخوف والفرع إلى الآخرين ويجعلونهم مشردين في كل مكان...

وأشار في ذلك الخطاب قائلا: "أنني أتادي أخواتي فليسلموا أنفسهم كما سلموا أخواتهم قبل هذا وصفح عنهم فليسلموا من هذا اليوم ولا خوف عليهم، أن الخوف على أولئك الذين باعوا ضمائرهم للمستعمر الغادر وأنّذين باعوا شرفهم للمستعمر الغادر وانصاعوا إلى كلماته البراقة التي لا يركض وراءها إلا المغفلون.. أن الأذكىاء المخلصين الحذرين لا يركضون وراء الكلمات البراقة - أن البلاد تتطلب منا الجد والعمل والتكاتف والمحبة والتآزر ويقف كل فرد منا ويحيي جمهوريتنا التي طوحت بالمستعمرين الغادرين"^(١).

وعلى الرغم مما أقدم عليه عبد الكريم قاسم لاحتواء الموضوع إلا أن القضية الكردية تعقدت بشكل يسترعي النظر، ولاسيما بعد أن كشفت حقائق جديدة عن أحداث القتال المسلح وارتباطات مصطفى البارزاني بقوى أجنبية إقليمية ودولية، وعلى أساس ذلك تحولت هذه القضية وتعقدت بعد أن كانت مجرد حركة أو عصيان محصور في منطقة ضيقة^(٢).

لقد حاول عبد الكريم قاسم أن يطمئن بعض الأفراد وذلك من خلال تنظيم حضور واستقباله لهم في مبنى وزارة الدفاع، شمل ذلك عددا من أهالي أربيل والسليمانية وحاورهم في جملة من القضايا وحث الوفود على نبذ كل حالات التفرقة وخاطبهم قائلا: "أنني سأعمل من أجل الخير ومن أجل مجموع الشعب العراقي النبيل والوحدة العراقية الكاملة ونصرة العرب والمسلمين عملا بالبيان الأول لثورة ١٤ تموز من دون تفريق بين هذا وذاك"^(٣).

وضمن هذا الموضوع تلقى عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء برقية من أحمد البارزاني أخي الملا مصطفى أكد فيها استمرار ولائه للحكومة ورفضه دعوة التمرد ضدها التي رفعها أخوه مصطفى البارزاني وفي ما يأتي نص البرقية:

(١) صحيفة الثورة في ١٧ / ١ / ١٩٦٢.

(٢) صحيفة الثورة في ٢٢ / ٢ / ١٩٦٢.

(٣) المصدر نفسه.

برقية الشيخ احمد البارزاني إلى عبد الكريم قاسم

تلقى الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة من الشيخ احمد البارزاني البرقية التالية:

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم المحترم - بغداد
تحية اجلال واكبار

وبعد فقد سبق ان واجهت سيادتكم وعرضت عليكم وولائي لشخصكم ولجمهوريتنا الحبيبة وقد أقسمت امام سيادتكم على ان اظل محافظا على اخلاصي وولائي وأيضا سبق وان عرضت استعدادي التام للقيام بكل عمل من شأنه خدمة جمهوريتنا وخدمة ابناء الشعب كافة وذلك من دون النظر في منفعة شخصية وانني لم أزل ذلك الشخص الذي قطع على نفسه العهد امام سيادتكم بالوفاء والاخلاص لتربة الوطن الحبيب كما وانني لم أنكث العهد ولا يمكنني ان انكث بوعده قطعه على نفسي امام الله وامام سيادتكم.

سيادة الزعيم ان ما تجدر الاشارة إليه حقا هو ان البارزانيين قد اعلنوا اخلاصهم لقيادتكم الحكيمة واستنكارهم الحركة التمردية ولكن بعض الذين يضمرون العداء الشخصي والمغرضين اخذوا يلفقون الاخبار والشائعات المغرضة عن موقفني ازاء السلطة الوطنية برناسكم وهم يرومون خلق جو من الشك والريبة بشأن اخلاصنا لشخص سيادتكم وللحكم الجمهوري وغير خاف على سيادتكم من ان الذين يطلقون الشائعات لا يروق لهم اخلاصنا، ونحن ابناء العشيرة البارزانية نعاهدكم على اننا نستظل بظلال الجمهورية وننعم بالراحة والطمأنينة كبقية المواطنين في كل زاوية من زوايا الوطن المغدى وان ما نؤمله هو ان لا تنال تلك الشائعات من الحقيقة الراسخة لدى سيادتكم عنا وهي اخلاصي واخلاص اتباعي من اتباع عشيرة بارزان واستعدادنا للتضحية بكل ما هو غال ونفيس في سبيل الجمهورية والأمن والاستقرار في بلادنا العزيزة.

الشيخ احمد البارزاني^(١)

لقد حاول عبد الكريم قاسم في أكثر من مناسبة الاشارة إلى ارتباط التمرد المسلح بالاستعمار وحلف السنتو وفي هذا الصدد يقول: لقد دبر الاستعمار

(١) الثورة ٢ / ٣ / ١٩٦٢.

والطامعون سلسلة متصلة من المؤامرات سحقناها كلها كان آخرها وأخطرها تمرد بعض الشقاة وناكري الجميل في الشمال.

لقد أراد حلف المعاهدة المركزية ان يشغلنا بهذا التمرد عن تنفيذ ما أعدناه من خطط لآعمار الشمال... لقد أراد المستعمرون ان يساووا في الظلام بين مناطقنا الشمالية ومناطق الجيران... ان المنطقة الكردية في ايران لا توجد فيها سوى أربع مدارس فقط وهذا يعطينا مثلاً واضحاً عن الموضوع... لقد قضينا على المتمردين في سبعة أيام بينما كان المستعمرون يأملون ان يستمر التمرد سبعة اعوام، لقد قضينا على المتمردين واصبحوا الآن قطاع طرق برغم تغذية المستعمر لهم بالمال والعتاد والرجال، لقد اصبحوا قطاع طرق يتنقلون في الجبال ويختلون في المغارات والكهوف ولا يعلمون متى تحين ساعتهم. ان الشقاة العصاة الذين اطاعوا المستعمر كانوا أداة لتنفيذ خطته ومؤامراته، ومع ذلك فقد صفحت عنهم أخيراً، فليعودوا إلى رشدكم، وهذه فرصتهم الأخيرة ولن يشفع لهم بعد اليوم شفيع^(١).

مواقف الأحزاب السياسية من الحركة المسلحة في شمال العراق

تباينت مواقف الأحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية بشكل عام والحركة المسلحة التي انفجرت في ايلول ١٩٦١ بشكل خاص وكان ذلك التباين على وفق طبيعة تلك الأحزاب وبرامجها السياسية وفهمها طبيعة المجتمع والمرحلة التي يمر بها.

أولاً : موقف حزب البعث العربي الاشتراكي

لقد استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي ان يميز بين القضية الكردية كقضية عادلة وبين حركة التمرد المسلح ومخاطرها وارتباطاتها المريبة ومن ثم انعكاساتها السلبية على الوحدة الوطنية.

وفي هذا الصدد أكدت صحيفة (الاشتراكي) السرية الناطقة باسم الحزب في اوائل ايلول ١٩٦٢ قائلة: "ان المطالب القومية الكردية بغض النظر عن أهمية تلك المطالب وجديتها هي جزء من مطالب الشعب بمجموعه في تحقيق امانيه القومية

(١) صحيفة الثورة في ١ نيسان ١٩٦٢.

وحرياته الديمقراطية... ان الحركة الكردية الواعية بإمكاناتها ان تجسد قضية الاكراد، هي تلك الحركة التي ترتبط حياتيا بقضية الشعب العربي وقضية الأمة العربية وانتصارها دعما للقضية الكردية لا خطر يهددها. الحركة التي تعد ان جميع اعداء الشعب العربي، هم أيضا اعداء الشعب الكردي^(١).

وعلى أساس تلك الرؤية، أكد الحزب ضرورة إيجاد حل لهذه القضية على وفق النظرة التي يدعو الحزب اليها، وقد نبه على نيات الحركة المريبة في الشمال وارتباطاتها بالاجنبي من خلال البيان الذي اصدره في ايلول عام ١٩٦٢،

ثانيا: موقف الحزب الشيوعي

اتسم موقف الحزب الشيوعي العراقي حيال القضية الكردية بعدم الوضوح من فترة إلى أخرى، ففي شباط ١٩٦٢ واثرت تأزم العلاقات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين بدأت محطات الإذاعة الشيوعية السرية إذاعة بيانات كما أخذت تنقل أخبار (انتصارات) الأكراد على قوات الحكومة^(٢)

وفي آذار ١٩٦٢ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تقريرا بعنوان (سياستنا وطريقنا لحل المسألة الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا) استند هذا التقرير أيضا إلى المبدأ الماركسي (حرية المصير) أي الاستقلال كدولة، أي إنشاء دولة قومية، وطرح النقاط التالية لحل القضية الكردية^(٣)

١. ان القضية الكردية قضية ديمقراطية عادلة، إلا أنها قضية أمة مزقت أوصالها وحرمت حقوقها رغما عنها وخلافا لإرادتها، أمة لها الحق في أن تقر وحدها شأنها شأن سائر الأمم، كيف ينبغي لها أن تعيش وعلى أية صورة سيكون كيائها السياسي وعلاقتها بالبلدان والشعوب المجاورة لكردستان.

(١) ل-ث. ح ، ملفات الأحزاب، ملف حزب البعث- المقال في جريدة الاشتراكي الصادرة في تموز ١٩٦٢.

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد ١٩٧٩، ص ٢٩٧.

(٣) ل-ث. ح، الملف ١٨/٢٢، ملفات الأحزاب السرية، الحزب الشيوعي العراقي (تقرير اللجنة المركزية للحزب) آذار- ١٩٦٢.

٢. ان الحركة التحررية للشعوب المستبقة تجري في الكثير من البلدان تحت راية القومية و (الماركسيون اللينينيون) يميزون بين قومية الأمم الظالمة وقومية الأمم المظلومة ذات مضمون ديمقراطي عام ينافي الظلم فيؤيده الشيوعيون كون ان التاريخ يسوغه (لمرحلة معينة) وهذا المضمون يتجلى في نزوع الشعوب المظلومة إلى التحرر من الظلم الاستعماري، إلى الاستقلال الوطني والابحاث القومي كذلك يرى الحزب الشيوعي العراقي ان الحركة التحررية الكردية تجري في طرازين من البلدان، بعضها تابع للاستعمار (كتركيا وإيران) وبعضها الآخر مستقل ولكنه ما يزال في بدء الطريق ويواجه أخطارا استعمارية جدية، ويعاني من مخلفات النفوذ الاستعماري كما هو الحال في العراق وبالنسبة للأقلية الكردية في سورية.

٣. في غمار الكفاح المشترك، وانتفاضات الشعب والمعارك الطبقة للعمال والفلاحين تعززت الاخوة العربية الكردية وأصبحت حجر الزاوية في النضال من أجل التحرر والنضال لصيانة مكاسب الثورة واستقلال الجمهورية.

٤. وحفاظا على استقلال الجمهورية يرى الحزب الشيوعي العراقي وجوب حل للمسألة القومية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا وفي الظرف الراهن لا يمكن ان يكون سوى تحويل الاتحاد العربي الكردي إلى اتحاد ديمقراطي وذلك بإقامة حكم ذاتي في كردستان العراق.

وقبل بدء الأحداث في شمالي العراق أصدر الحزب الشيوعي بياناً في ٢٢ آب ١٩٦١ بين فيه موقفه من التحركات العسكرية في شمالي العراق^(١) وموقف القوى الديمقراطية واستنادا إلى هذه المبادئ بدأ الشيوعيون مرحلة تعاون مع قيادة الحركة في شمالي العراق، ففي ١٤ أيلول ١٩٦٢ حاول الحزب الشيوعي العراقي تأليف (جبهة وطنية) مع تلك القيادات ضد نظام عبد الكريم قاسم مما كان سعيًا لبداية فتور العلاقات بين الاثنين. كما وجد رجال الأمن في أحد بيوت البصرة العائدة لمسؤول الحزب الشيوعي العراقي أيضاً رسائل تثبت تعاون الشيوعيين مع الحركة الكردية^(٢). وقد دان الحزب الشيوعي العراقي أيضاً قصف الطائرات العراقية المناطق الشمالية

(١) حول تطورات القضية الكردية انظر الصفحات السابقة من هذا الجزء.

(٢) ماجد عبد الرضا، القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديد، بغداد ص ١١١-١١٢.

واستخدام المدافع ضدهم ونظم الشيوعيون حركة تطالب بالحل السلمي للقضية والسعي لإنهاء العنف في حصول الأكراد على حقوقهم^(١).

وتجدر الإشارة إلى مساندة الشيوعيين في الخارج الأكراد من خلال الإذاعات العالمية ولاسيما عندما أعلنت إذاعة برلين الشرقية في ٢٣ حزيران ١٩٦٢ أن "عبد الكريم قاسم يفتقر إلى الحكمة السياسية في مهاجمة الأكراد" وأخذت تعلن الأنباء المؤيدة للأكراد في العراق - أما الاتحاد السوفياتي فكان موقفه مؤيدا لسياسة عبد الكريم قاسم الخارجية كما استمر في تزويده بالسلاح الذي استعمل بعضه ضد الأكراد وازدادت العلاقات توتنا بينهما في الأشهر الأخيرة من حكمه^(٢).

ثالثاً: موقف الحزب الوطني الديمقراطي

يمكن ان نتبين موقف الحزب الوطني الديمقراطي من خلال طروحات كامل الجادرجي - رئيس الحزب. الذي عقد مؤتمراً صحفياً في داره في ٢٣ نيسان ١٩٦٢، تعرض فيه للوضع في كردستان، وحقوق الأكراد القومية، وأشار في المؤتمر المذكور إلى ان موقف الحزب عبر مسيرته الطويلة من القضية الكردية لن يتغير، واستعرض الخلفية التاريخية لتلك القضية، داعياً إلى ان ينظر إليها نظرة واقعية وإيجاد الحل السريع لها وأشار الجادرجي إلى أنه من الخطأ عد ما يجري في شمالي العراق مجرد تمرد أو عصيان. وحث على ضرورة الاعتراف بحقوق الأكراد القومية ضمن الوحدة الوطنية^(٣).

وقد تعرض للجادرجي لانتقادات شديدة في اثر ذلك المؤتمر فقد هاجمته صحيفة (العهد الجديد)، واصفة إياه بأنه يلتقي مع البارزاني في ميدان التمرد والعصيان. وانتقدت ذلك المؤتمر قائلة: "الواقع، ان الجادرجي في مؤتمره الصحفي قد أراد شيئا فلم يحالفه النجاح... أراد ان يستعيد بعض سمعته الضائعة، وان يتعزز على (عصا التمرد والعصيان) فاسقط في يده"^(٤).

(١) سعد خيرى، من تاريخ الحركة الثورية في العراق، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ط ١، بغداد ١٩٨٠، ص ١٨٤.

(٢) ليث عبد الحسين الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٩٨.

(٣) مجلة ١٤ تموز في ٢٤ نيسان ١٩٦٢.

(٤) صحيفة العهد الجديد، العددان ٢١١، ٢١٢ في ٢٤ و ٢٥ نيسان ١٩٦٢.

وضمن إطار دعوة الجادرجي إلى حل المشكلة الكردية بما يضمن الأمن والاستقرار في البلاد، فقد وقع في أيار ١٩٦٢ مع عدد من المفكرين العرب طلباً رفعه إلى عبد الكريم قاسم، تضمن الدعوة إلى إجراء مفاوضات مع الأكراد. كما أنه أدلى بتصريح لصحيفة الشعب اللبنانية، أشار فيه إلى أن الأكراد يعيشون في شمالي العراق، ويتكلمون لغة خاصة معترف بها، وأن هناك عوامل أخرى كثيرة تجعل منهم قومية أصلية لا يمكن تجاهل حقوقها مؤكداً إمكانية حل المشكلة إذا توافرت النية الحسنة لدى الجميع، من أن بقاء القضية معلقة قد يؤدي إلى وضع في غير صالح العرب والأكراد^(١).

رابعاً: موقف الحزب الوطني التقدمي

بقيت القضية الكردية تمثل مكاناً ثانوياً في نشاطات الحزب الوطني التقدمي "السياسية والتنظيمية"، فعندما عقد الحزب مؤتمره الثاني في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٦١ أصدر ست عشرة فقرة، كانت الفقرة ما قبل الأخيرة تتعلق بموضوع القضية الكردية، والتي جاءت بصياغة تختلف تماماً عن النهج الديمقراطي الذي وعد به الجماهير عند إجازته، فقد عبر عن استنكاره لما "يدور في الشمال" وكرر في صياغة الفقرة تلك شتى النعوت التي دأب على ذكرها عبد الكريم قاسم، والصحف الناطقة باسمه، فضلاً على الأجهزة الأمنية التي كانت تشرف على الحملة المعادية للحركة الكردية بصورة مباشرة. دعا الحزب الكرد بالمناسبة إلى التعاون مع حكومة عبد الكريم قاسم لمعالجة آثار هذا التمرد وذيوله. تراجع الحزب الوطني التقدمي عن معظم مواقفه السابقة، وعن استسلامه شبه المطلق لطروحات عبد الكريم قاسم في تموز ١٩٦٢ والذي بدا واضحاً في البيان التفصيلي الذي أصدره لمناسبة إيقاف نشاطه السياسي^(٢).

(١) نقلاً عن صحيفة المواطن، العدد ٢٥٤ في ٣١/١٢/١٩٦٢.

(٢) عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٤٨-١٥٣.

قضية النفط

من بين القضايا المهمة التي واجهت حكومة عبد الكريم قاسم، قضية النفط حيث بدأت الحكومة بمفاوضات شركات النفط الأجنبية منذ نيسان (١) ١٩٦١، والتي أسفرت عن صدور القانون رقم ٨٠ في ١١ كانون الأول ١٩٦١. وخلال المدة موضوعة البحث كانت الحكومة تدافع عن وجهة نظرها بشكل واضح تجاه الشركات التي حاولت الالتفاف على القانون رقم ٨٠، فقد دعت الحكومة العراقية سفاراتها في جميع البلدان إلى مواجهة الدعاية التي كانت توجهها الشوكات ضد الحكومة العراقية. وكانت السفارة العراقية في لندن قد ردت على كراس نشرته تلك الشركات، وفي ما يأتي النص الكامل لرد السفارة على ذلك الكراس.

السفارة العراقية في لندن ترد على كراس مريب

كلام فارغ ومضلل لتسويق لصوصية شركات النفط

الآبار التي ترك في قعرها النفط من دون ان يستخرج

متى تعامل الشركات العراق كشريك ومتى لا تعامله كذلك؟

ردت سفارة الجمهورية العراقية في لندن على الكراسية التي أصدرتها شركات

النفط أخيرا في لندن بشأن مفاوضاتها مع الحكومة العراقية. وصفت السفارة ما ورد

في الكراس بأنه كلام فارغ. قالت السفارة ان هناك آبارا للنفط تتركها الشركات من دون ان تستخرج النفط منها.

وقد جاء ذلك في مقال للسفارة تصدر عدد شهر شباط من نشرتها المطبوعة

باللغة الإنكليزية.

قالت النشرة:

"فيما كانت هذه النشرة في طريقها إلى المطبعة وصلت إلينا كراسية عنوانها

"مفاوضات النفط العراقية"، وتحت هذا العنوان عبارة تصف الكراسية بأنها "تطبيق

كتبه بناء على طلب مجموعة شركات النفط العراقية مراقب خارجي خبير".

(١) للمزيد من التفاصيل عن تلك المفاوضات ينظر الصفحات السابقة من هذا الجزء.

وسيلة مفضوحة

ان هذا التقديم للكراسة والوصف الذي أطلق على مؤلفها هما أول ما يستدعي التعليق. ان مجموعة شركة نفط العراق، بما تملك من وسائل النشر الواسعة ومصادر العلاقات العامة- وهي أمور تسهم الحكومة العراقية، مصادفة، بدفع نصف نفقاتها بموجب اتفاقية المناصفة بالأرباح- هي، كما هو واضح، لا تفتقر إلى كتاب ومحللين- من الداخل- بوسعهم ان يشرحوا قضيتها بالجدارة نفسها التي يتمتع بها المراقب الخارجي- المجهول- والمجرب-. فلماذا إذا، تلجأ الشركات إلى رجل من غير المستخدمين لديها لكي يكتب لها هذا التعليق.. ولماذا تعلن هي هذه الحقيقة في صفحة العنوان؟ ليس ثمة غير تفسير واحد هو ان الشركات تود ان تعطي انطباعا ان هذا التعليق إنما كتبه كاتب كان موضوعيا محايدا، أي أنه، كما يقال، كتب بقلم قاض يعرض القضية لمحكمي الرأي العام.

ولكن، إذا كانت النية واضحة، فأن مما يعادلها في الوضوح ان غرض الشركات لم يتحقق، والحق أنه لا يمكن ان يتحقق، بهذه الوسيلة المفضوحة.

كلام فارغ

لقد اختير- المراقب الخارجي- من الشركات، وكتب التعليق بناء على طلبها. وواضح ان الشركات ما كانت لتختاره لهذه المهمة لو لم تكن واثقة من أنه سيناقش قضيتها كما تريد هي ان تناقش، أي ان يكون في الواقع محاميا عنها. وهذا بالضبط ما فعله هو. ولذلك فأن أي كلام عن حياد وموضوعية هذا التعليق هو كلام فارغ ومضلل...

السخاء المزعوم

وتضمن مقال النشرة مناقشة للمزاعم الرئيسية التي حوتها كراسة شركات النفط. فقد حاول كاتب الكراسة بأسلوب مضلل ان يصور ازدياد واردات العراق من النفط كما لو كان منة وفضلا من الشركات، وتقول النشرة في الرد على ذلك:- ان زيادة عائدات العراق من النفط لم تكن سياسة أكثر من سخاء من جانب الشركات أو من جراء زيادة في قيمة الأطنان التي تستخرجها لتبيعها. إنها ناجمة عن ثلاثة أسباب هي:

١-زيادة الإنتاج، وهو أمر تولته الشركة ليس حبا في العراق بل تحقيقا لمصلحتها-
٢- ارتفاع أسعار النفط خلال الاثنتي عشرة السنة الماضية-٣- الانخفاض العام في قيمة النقد في العالم كله.

والحقيقة ان العراق يتقاضى نسبة اقل مما كان يتقاضاه قبل اثنتي عشرة سنة عن الطن الواحد من نفطه. وهذه الحقيقة تبدو بوضوح اكثر إذا تذكرنا ان جانباً كبيراً من حصّة العراق من العائدات النفطية ينفق على شراء المكنائن والبضائع الصناعية التي يحتاج إليها من الأقطار التي تعود إليها شركات النفط، والتي يباع فيها النفط العراقي. وهذه المكنائن والبضائع تشتري بأسعار مرتفعة جداً.

آبار لا تستغل

وتناقش النشرة زعماً آخر للشركات ورد في الكراسة، وهو ان الشركات كانت قد عهدت بالقيام بمنهاج توسعي كبير، في حين إنها الآن تجابه بقصر عملياتها على المناطق المنتجة فعلاً أو التي هي موضع الاستثمار.

وتورد النشرة جوابين على هذا الزعم. أولهما ان فشل الشركات في القيام بما تعهدت به من زيادة الإنتاج أي تنفيذ المنهاج التوسعي الكبير، كان السبب الرئيس في قرار الحكومة العراقية باسترجاع أراضي الامتياز غير المستثمرة. والثاني الاحتياطي الموجود في الأراضي التي تركت للشركات أو التي ستمنح لها بموجب المادة ٣ من القانون النفطي الجديد. تقدم للشركات مجالاً واسعاً للتوسع ومضاعفة إنتاج النفط. ويوجد النفط الآن في قعر الكثير من الآبار جاهز للاستخراج، ولكن عمليات الاستخراج متوقفة في هذه الآبار.

المحايد المحتال

وتلاحظ النشرة ان صاحب الكراسة المدافع عن الشركة لم يحاول ان يجيب بشيء على مسألة إسهام العراق في رأسمال الشركة. فقد تفلأى الإجابة على حجج الجانب العراقي، ومنها ضرورة تعديل عقد الشركة المسجل في إنكلترا إذا كان بشكله الحالي يخلق بموجب القانون الإنكليزي عقبات تحول دون إشراك العراق في رأسمال الشركة تنفيذاً لبنود الاتفاق بين الحكومة العراقية والشركات النفطية.

شريك حسب الحاجة!

وفي الختام نقول النشرة (ان موقف الشركات من العراق كشريك لها على قاعدة المناصفة كان دائما يسير على مستويين مختلفين. فالعراق يعامل كشريك عندما تثار قضايا المسؤولية، والكلفة، الخ.. ولا يعامل كشريك عندما نأتي على قضايا المدراء التنفيذيين، وضرورة ان يكون له رأي في سياسة الشركات، أو تكون له حصة في رأسمالها^(١)).

لقد بذلت شركات النفط اثر صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، محاولات عدة للتأثير في عملية تنفيذ القانون، فقدمت شركات النفط إدارا بوجوب التحكم في ٤ كانون الثاني ١٩٦٢ جاء فيه:

سيادة وكيل وزير النفط المحترم
بغداد

صاحب السيادة

لقد حصلت للشركة الآن الفرصة لتدرس أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. من الواضح ان القانون فحواه حرمان الشركة إلى حد كبير من الحقوق التي هي حائزة عليها بمقتضى المقاوله المؤرخة في ١٤ آذار ١٩٢٥ والاتفاقيات النافذة بين الحكومة والشركة.

ان الشركة ترفض بالكلية الادعاءات التي وردت ضدها في التوثيق المعنون بـ(الأسباب الموجبة للقانون رقم ٨٠) وهي لا تسلم بان هذه الوثيقة تتضمن أي مسوغ للخطأ التي اتخذتها الحكومة.

ان القانون عبارة عن إخلال خطير من حكومة العراق بحقوق الشركة بموجب المقاوله والاتفاقية. إضافة إلى ذلك فإن الشركة تعيد إلى الأذهان قرار الحكومة المبلغ إلى الشركة من قبل سيادة رئيس الوزراء بتاريخ ٦ نيسان ١٩٦١ والذي بمقتضاه منعت الشركة خلافا للمقاوله والاتفاقيات من القيام بالتحريات والحفر والأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية في مساحة كبيرة من امتياز الشركة ان عمل الحكومة في الحالتين يكون خرقا مهما لقواعد قديمة من القانون الدولي.

(١) النشرة ٢ / ٣ / ١٩٦٢.

ان الشركة لا تقبل بهذه الانتهاكات لحقوقها ولذلك فقد نشأ خلاف ونزاع بين الحكومة والشركة ضمن نصوص المادة ٤٠ من المظولة وتطلب الشركة الآن ان يحال هذا الخلاف وهذا النزاع للتحكيم بموجب نصوص تلك المادة كما تطلب إلى الحكومة ان تعين حكما عنها. والشركة تعلم الحكومة بهذا إنها قد عينت حكما عنها الرايت أو نورابل لورد ماكنيرس- بي- كيو- سي الذي كان سابقا رئيسا لمحكمة العدل الدولية.

وبغضون ذلك ترغب الشركة في ان توضح للحكومة وجهة نظر الشركة هي ان حقوق الحكومة والشركة هي تلك التي تضمنتها المظولة والاتفاقيات وان هذه الحقوق قابلة للتعديل بالاتفاق فقط وليس بإجراء افرادي وتفضلوا سيادتكم بقبول فانق الاحترام.

المخلص

عن شركة نفط العراق المحدودة

إضافة إليها الممثل العام^(١)

وتبعت الشركات الإنذار بكراس في شباط بعنوان (مفاوضات نفط العراق) حاولت أن تظهر فيه بأنها المظلوبة على أمرها، وتصدت الصحف العراقية لذلك البيان وبينت أباطيل الشركات وعرضت كل ذلك أمام الرأي العام ووضعت حقيقة ما تصبو إليه الشركات في الهيمنة تحت ذريعة الامتيازات على النفط العراقي^(٢).

وقد جرت مقابلات بين عدد من المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية والقائم بالأعمال العراقي في لندن، فقد قابل الأخير المستر كروفورد عدة مرات وقابل أيضاً السيد روجرز ستيفنز، وأظهر كروفورد تصلباً أكثر في بعض النواحي برغم قبوله بالمقترحات العراقية عدا تغيير نسبة مناصفة الأرباح^(٣).

ان نسبة الأرباح الهائلة التي تحصل عليها بريطانيا من النفط العراقي دفعها ليس للتشبث بالطرائق الدبلوماسية حسب إنما تعدى ذلك إلى استخدام الأسلوب المسلح، فقامت بريطانيا بتحشيدات عسكرية في منطقة الخليج العربي واتزال قوات

(١) وزارة النفط، الملف ٦٢، شركات النفط والعراق.

(٢) صحيفة البيان في ١٩٦٢/٣/١.

(٣) وزارة النفط، الملف ١٢٧ اق ١١ (تقرير السفارة العراقية في لندن بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٦٢).

في الأردن في محاولة لفرض إرادة الشركات الاحتكارية والمصالح الاستعمارية على العراق باستخدام هذه القوات عندما تستوجب الحالة^(١).

وحاولت الشركات العودة إلى أسلوب المفاوضات مع الحكومة العراقية عندما أبلغتها عن وقف استقطاع الإيجار المطلق مع رفع الموضوع إلى التحكيم، لكن (الشركات) عدت القانون إخلالا خطيرا بحقوقها فأعلنت رفضها مطالب الحكومة، لكنها أظهرت بشكل مبطن استعدادها لتعديل الاتفاق ولكن ليس بإجراء انفرادي، إلا أن الحكومة رفضت طلب التحكيم "لأن التحكيم لا يجوز على أمر هو من صميم أعمال السيادة" وهذا ما أكدته المستر بريت محامي الحكومة العراقية في مذكرة قدمها للحكومة العراقية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٦٢ جاء فيها: ليس لأي محكم أو حكم صلاحية الإسهام في النظر في أي نزاع إلا إذا كان الفريق الملتزم بتعيينه وأصبح ذلك المحكم أو الحكم بذلك التعيين - وليس بطريقة أخرى - مخولا بالنظر بالقضية وإصدار حكم بشأنها، فإذا كان القانون العراقي يمنح الحكومة أي علاج في تلك الظروف فباستطاعة الشركات تعقيب ذلك العلاج، أما إذا لم يمنح القانون العراقي أي علاج فليس لدى الشركات أي علاج، أي أنه في حالة من الحالات لا يمكن إجبار أي شخص في إحالة نزاع إلى التحكيم إذا رفض تعيين محكم^(٢).

وضغطت الشركات على الحكومة العراقية بأسلوب تخفيض معدلات زيادة الإنتاج ففي الوقت الذي زادت فيه معدلات الإنتاج في إيران بنسبة ١٠،٤ بالمئة وقطر بنسبة ٤،٧ والسعودية ٣،٤ بالمئة لم يزد في العراق أكثر من ٠،٣ بالمئة لعام^(٣) ١٩٦٢. بالرغم من انتهاء العمل بميناء النفط العميق في الجنوب والإمكانات التي وفرها لزيادة صادرات العراق النفطية^(٤). وعندما احتجت الحكومة العراقية على عمل الشركات أجابتها الشركات بأن ذلك يعود إلى عدم الثقة وقلة حماسة المستثمرين بسبب السياسة التي تنتهجها الحكومة العراقية وأشارت إلى أنها "ستعيد النظر في معدلات زيادة الإنتاج بعد الاتفاق بين الشركات والحكومة بشأن القانون رقم ٨٠، لكي يتمكن المستثمرون مرة أخرى من عد العراق مصدرا مضمونا منافسلا

(١) صحيفة الثورة، العدد ٨ كانون الثاني ١٩٦٢، صحيفة البيان في ٨ / ١ / ١٩٦٢.

(٢) عبد اللطيف الشواف، حول قضية النفط في العراق، بيروت ١٩٦٧، ص ٦٠.

(٣) البيان ١٠ / ٥ / ١٩٦٢.

(٤) محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط في العراق، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٧، ص ٩٠.

من مصادر التجهيز في المستقبل وذلك لسبب احتياجات أسواقهم العالمية المتوسعة^(١).

مع تهديد شركات النفط العاملة في العراق جميع شركات النفط من التعامل مع نفط العراق أو اخذ امتياز في الأراضي التي حددها القانون رقم ٨٠ بأنها ستقاضىها أمام المحاكم، فباتها أي الشركات اتبعت تلك الإجراءات بتشديد الضغط على الحكومة العراقية لإجبارها على التخلي عن القانون من خلال إيقاف أعمال الحفر والتحري بحجة أن الحكومة أوقفت هذه الأعمال^(٢) وهذا الأمر يعني الاستغناء عن عدد كبير من العمال الذين سيعتقدون بأن القانون هو سبب بطلانهم فيأخذون انطباعا بأن سلبياته أكثر من إيجابياته، ولهذا فقد هدد عبد الكريم قاسم الشركات من خلال كلمته في المؤتمر الثالث لنقابة عمال النفط وجاء فيها "أن الحكومة لن تفسح المجال للشركات بأن تقوم بالفصل أو الطرد الكيفي للعمال العراقيين وأن هناك قوانين يجب على الشركات أن تراعيها عند إقدامها على هذه الأعمال^(٣).

(١) وزارة النفط، الملف ٨٢/ أ، كتاب لشركة نفط العراق إلى وزارة النفط في ٢٤ / ٢ / ١٩٦٢.

(٢) صحيفة الأيام ٨ / ٤ / ١٩٦٢.

وينقل إبراهيم علاوي حديث لحمد شهاب وزير الدفاع بعد انقلاب ١٩٦٨ "أن شركات النفط هددت عبد الكريم قاسم قبيل صدور القانون رقم ٨٠ طالبة منه عدم تشريع القانون المذكور وإلا فإنه يتحمل عواقب ما أقدم عليه وقال حماد شهاب ان تهديد الشركات ابلغ إلى عبد الجبار جواد قائد الفرقة الخامسة منذ سنة ١٩٦٠ وكان في بيروت يقضي إجازة مرضية علم ١٩٦١ فقد اتصل به شخص يتكلم باسم الشركات طالبا منه إبلاغ قريبه (قاسم) بان الاستيلاء على الحقول غير المستثمرة بعد تحديا مباشرا للشركات وان على قاسم التراجع عما يريد الأقدام عليه وإلا فإنه سيواجه مالا تحمد عقباه وأخبر عبد الجبار جواد حماد شهاب الذي كان يصحبه في بيروت بما جرى مشككا بجدية هذا التهديد ولكنه عاد إلى بغداد بعدما أدرك خطورة الموضوع وابلغ قاسم بالخبر لكن الأخير لم يعأ بالتهديد. وصالح على القانون نجم محمود، المقايضة برلين بغداد، ص ٣٤٧ - ٣٤٩. بينما يذكر زكي خيري ان السفير الامريكي في بيروت هو الذي اتصل بعبد الجبار جواد شفيق محمد علي جواد ابن خالة قاسم وكلفه السفير ان يحذر قاسم من مغبة توسيع القانون رقم ٨٠ ولما سمع قاسم بالانذار اسرع إلى توقيع القانون، مذكرات سياسي عراقي مخضرم ص ٢٤٠.

(٣) الأيام ٦ / ٣ / ١٩٦٢.

وتابعت الشركات إجراءاتها بإغلاق المستشفى التابع لشركة نفط البصرة لحرمان العمال وعوائلهم العلاج الطبي المفروض قانوناً على الشركة^(١) وإعاقة الشركات محاولات الحكومة لنقل نفط خاتقين عبر أنابيبها إلى البحر المتوسط وعرقلة مساعيها الرامية إلى الاستثمار المباشر أو فتح امتياز في الأراضي التي استرديتها الحكومة، وبينت للحكومة العراقية إنها في حالة موافقتها على شروطها التي فرضتها لنقل نفط خاتقين فإنه لن يشمل النفط المنتج من حقل آخر سواء من قبل الحكومة أم من أي طرف ثالث قد يقوم بالتنقيب عن النفط في العراق أو إنتاجه^(٢).

وقد حاول العراق أن يفلت من الحصار الذي ضربته الشركات حوله في أن يعزز إجراءاته بشأن القانون رقم ٨٠ ببيع كمية من النفط إلى سورية ولبنان بناء على طلب تقدمت به الدولتان ووافق مجلس الوزراء على التقرير الذي تقدمت به وزارة النفط. وكانت الوزارة قد تلقت طلبات من الجهات السورية لتزويدها بأربعين ألف طن من الكازولين والقيور العراقي وقد أوضحت الوزارة لهذه الجهات استعدادها التام لتزويدها بكل الكميات التي تطلبها من مختلف المنتجات النفطية العراقية وبأفضل الشروط وأسهلها حيث إن الدوائر العراقية المسؤولة تأخذ بالحسبان العلاقات الأخوية الطيبة وواجب الأخوة تجاه الأثقاء.. وكانت مصلحة المناجم اللبنانية قد طلبت من وزارة النفط تزويدها بـ (٤٠) ألف طن من الباتزين العراقي، وقد أجابت الوزارة المصلحة المذكورة بأنها مستعدة لتنفيذ الصفقة حال إشعارها بذلك، ويذكر أن العراق يملك فائضاً من المنتجات النفطية يمكن زيادته بعد إكمال مشروع مصفى البصرة ولا بد من إيجاد الأسواق الخارجية لتصريفه ولهذا فستكون نتائج مفاوضات الوفد العراقي الذي سيزور بعض البلدان العربية لهذا الغرض عاملاً من عوامل زيادة دخل العراق^(٣).

(١) اسامة عبد الرحمن الدوري، تطور سياسة العراق النفطية، ١٩٥٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الآداب، بغداد ١٩٨٣، ص ٢٧٣

(٢) وزارة النفط، الملف ٨٢/ أ تقرير مفصل عن نقل نفط خاتقين والمباحثات التي جرت مع ممثلي الشركات ١٢/ ٨/ ١٩٦٢، ومذكرة إيضاحية لنقل نفط خاتقين قمتها الحكومة العراقية إلى الشركات.

(٣) الثورة ٢٦/ ٤/ ١٩٦٢.

الحكومة واستثمار النفط وطنيا

كان توجه الحكومة العراقية في استثمار النفط وطنيا مباشرا لذلك فقد أهملت جميع العروض التي قدمتها شركات عالمية بهذا الصدد، فيما كانت رغبة محمد سلمان وزير النفط اخذ جزء من الأراضي ذات الاحتمالات النفطية الجيدة وتأسيس شركة نفط وطنية لاستثمارها، أما بقية الأراضي التي استردها القانون رقم ٨٠ فتعرض على شركات النفط العالمية لاستثمارها وحجته ان العراق ليست لديه الإمكانيات لاستثمارها من النواحي الفنية وغيرها للأراضي كافة^(١)، دعت الصحف رغبة الحكومة في هذا الاتجاه أي الاستثمار ودعت إلى تعبئة جميع الجهود من دون الاستعانة بالخبرة الأجنبية، كما طالبت بضرورة التخفيف تدريجا من اعتماد الميزانية العامة للدولة على موارد النفط^(٢) تبعت تلك الإجراءات بتخصيص مبالغ لأعمال الحفر والتحري أضيفت إلى الخطة الاقتصادية، وسعت إلى الحصول على أجهزة الحفر للبحث عن النفط من الاتحاد السوفيتي استنادا إلى اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي المبرمة بين الجانبين في التاسع والعشرين من آذار ١٩٥٩ غير ان الاتحاد السوفيتي لم يبد تعاونا لبيع العراق الأنابيب اللازمة بسبب التحذير الذي وجهته شركات النفط لكل من يتعاون مع الحكومة العراقية لاستثمار النفط في الأجزاء التي استردت بموجب القانون رقم ٨٠^(٣) وأجرت الحكومة محاولات لإكمال مشروع أنبوب النفطخاتة- الدورة- حديثة K3 في محاولة لإيصال النفط إلى البحر المتوسط^(٤) وألفت عدة لجان لوضع لوائح قانونية واحدة باسم (قانون النفط) ولجنة أخرى لوضع لائحة قانون شركة النفط الوطنية وذلك لتنظيم أمور استخراج النفط واستغلاله وبيعه وتصديره.

(١) الأليم ٧ / ٤ / ١٩٦٢ والبيان ٨ / ٤ / ١٩٦٢.

(٢) البيان ٩ / ٤ / ١٩٦٢.

(٣) وزارة النفط، الملف ٨٢ / أ، شركات النفط والقانون رقم ٨٠ (إنذار الشركات للحكومة العراقية).

(٤) وزارة النفط الملف السابق، كسلب وزارة النفط ١٤٩٠٣ في ٤ / ١١ / ١٩٦٢ إلى وزارة التخطيط.

لائحة شركة النفط الوطنية العراقية

في أواخر عام ١٩٦١ ألفت الحكومة لجنة لدراسة موضوع تأليف شركة نفط وطنية ضمت كلا من وكيل وزارة النفط وعبد العزيز الوتاري مدير مصافي النفط الحكومية وعبد الله النقشبندى عن وزارة المالية وحسن زلزلة عن البنك المركزي العراقي ومصطفى الرجب عن وزارة التجارة وعبد الله إسماعيل، وباقر الجلبى عن وزارة النفط^(١). وحثت الصحف المحلية الحكومة على الإسراع بتأسيس الشركة لإتمام موارد البلاد واستثمار النفط وطنيا والتخلص من هيمنة الشركات وسيطرتها ولدفع عملية التطور نحو الإمام وفي الذكرى الرابعة لثورة ١٤ تموز أشار رئيس الوزراء إلى قرب انبثاق شركة النفط الوطنية وربط في خطاب له بين الحشود البحرية البريطانية في الخليج العربي والكويت ومخاوفهم من استثمار العراق لنفطه وأكد ان ذلك لن يقيد العراق عن استثماره ثرواته الوطنية^(٢).

وفي مساء ٢٩ أيلول ١٩٦٢ عرض رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي حضره عدد من مندوبي الصحف المحلية والعربية مشروع (قانون تأسيس شركة النفط الوطنية)، ووضعه أمام الرأي العام وطالبه ان يقول كلمته فيه، قبل ان يوضع موضع التنفيذ بالنظر لخطورة هذا القانون بالنسبة للشعب والوطن، وطالب ذوي الخبرة والاختصاص بإبداء آرائهم في القانون قبل ان يقره بصورة نهائية، وجاء في مقدمة القانون ان الهدف من إنشاء الشركة هو الانطلاق نحو التحرر في المجالين السياسي والاقتصادي^(٣).

ونظرا لأهمية لائحة قانون تأسيس الشركة لسنة ١٩٦٢ والتي نشرتها وكالة الأنباء العراقية في ملحق نشرتها المرقمة ٢٢٩ بتاريخ ٢٩ أيلول ندرج في أنصاه نصها:-

(١) العهد الجديد ١٦ / ١٠ / ١٩٦١.

(٢) وزارة الداخلية، احتفالات الشعب العراقي في الذكرى الرابعة لثورة ١٤ تموز المجيدة ١٩٦٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٢، ص ١٨، الثورة ١٥ / ٧ / ١٩٦٢.

(٣) الأيام ٣٠ / ٩ / ١٩٦٢.

النص الكامل للاتحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية

المادة الأولى:

تؤسس بموجب هذا القانون شركة باسم شركة النفط الوطنية العراقية لها شخصية معنوية وتتمتع بأهلية أداء كاملة لتحقيق أهدافها.

المادة الثانية:

١. تكون أغراض (شركة النفط الوطنية العراقية) العمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية وفي أية مرحلة من مراحلها بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهيدروكربونية الطبيعية وإنتاج ونقل وتصفية وتخزين توزيع وصنع المواد المذكورة أو منتجاتها أو مستخرجاتها أو أجهزتها أو الكيماويات النفطية والصناعات المتعلقة بها والاتجار بهذه المواد كافة وللشركة القيام بجميع الأعمال المؤدية لتحقيق أغراضها.

٢. للشركة تحقيقاً لأغراضها ان تقوم بتأسيس شركات مع غيرها على وفق أحكام قانون الشركات أو ان تسهم في شركات قائمة أو تتعاون مع شركات أو هيئات تقوم بأعمال لها علاقة بأغراضها بمختلف أوجه التعاون ولها ان تشتريها أو تلحقها بها.

٣. للشركة في حدود أغراضها ان تنشئ بمفردها شركات برأس مال مملوك لها كله على وفق نظام أساسي تصدره لها.

٤. لا تمارس الشركة عملية توزيع المنتجات النفطية لأغراض الاستهلاك المحلي داخل العراق ما دامت هناك مؤسسات حكومية أخرى تحتكر قانوناً هذه العملية إلا بموافقة مجلس الوزراء.

المادة الثالثة:

١. تمنح الحكومة شركة النفط الوطنية العراقية حصراً حق استثمار جميع المناطق التي تحتوي على الثروة النفطية والهيدروكربونية الطبيعية في العراق عدا ما هو مشمول بحكم المادة الثانية من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتمنحها جميع المعلومات والمواد الجيولوجية والجيوفيزيائية والمعلومات والمواد المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بها.

٢. تمارس الشركة الحق المنصوص عليه في الفقرة السابقة مباشرة أو عن طريق شركات تؤسس حسب أحكام الفقرتين الثالثة من المادة الثانية.
- ان استثمار أية منطقة عن طريق تأسيس شركة حسب أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة يجب ان يتم على وفق القانون.
٣. على الشركة ان تقوم بأغراضها المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة بشكل لا يناقض استثمار المواد الطبيعية الأخرى.
٤. تستثنى من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة ما تخصصه الحكومة بموجب حكم المادة الثالثة من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ عدا ما يتم استثماره فعلاً بموجب هذا القانون.

المادة الرابعة:

١. رأس مال شركة النفط الوطنية عشرون مليون دينار تدفعه الحكومة وتجوز زيادته حسب الحاجة إلى الحد الذي يقرره مجلس الوزراء باقتراح من مجلس إدارة الشركة.
٢. يجوز للحكومة ان تسلم للشركة جزءاً من رأس المال على أعيان مقومة بالنقد.
٣. مسؤولية الشركة محدد برأسمالها.

المادة الخامسة:

١. لشركة النفط الوطنية العراقية ان تقترض أو تستلف من أية جهة داخل العراق أو خارجه لتمويل مشاريعها.
٢. ولها ان تقترض أو تستلف بضمان الحكومة حسب الشروط التي يقررها مجلس الوزراء. وإذا كان الاقتراض عن طريق إصدار سندات داخلية لحاملها فيعفى رأسمالها المقرض وفوائدها من جميع الضرائب والرسوم الحالية أو المستقبلية وتعفى سنداتنا وقسائمها والوصلات المتعلقة بها من رسم الطابع وتعد سنداتنا بمثابة نقد لإغراض المناقصات والكفالات والمزايدات الخاصة بالدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية.
٢. يجب ألا يتجاوز مجموع القروض القائمة بذمة الشركة ثلاثة أمثال رأسمالها المقرر.

المادة السادسة:

تحتفظ شركة النفط الوطنية بودائعها لدى البنك المركزي العراقي أو الجهة التي يعينها ولها ان تتعامل مع المصارف داخل العراق وخارجه.
المادة السابعة:

تتمتع شركة النفط الوطنية العراقية والشركات المملوكة كلياً لها بما يلي:-

١. تعطى أرباحها من ضريبة الدخل لمدة عشرة أعوام ابتداء من السنة التي يتحقق فيها أول ربح للشركة كما تعطى بعد ذلك جميع المبالغ الاحتياطية التي تخصصها الشركة من أرباحها لإعادة استثمارها في أغراضها المنصوص عليها في هذا القانون على ان يتم توظيف هذه المبالغ في أغراض المذكورة خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات فإذا لم تستثمر خلال هذه المدة فتخضع لضريبة الدخل كونها من أرباح السنة التالية لانتهاؤ مدة السنوات الخمس المذكورة.
٢. تعطى من الضرائب والرسوم المتأتية على قيامها وأغراضها المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون.
٣. ان تشغل الأراضي الأميرية التي تخصصها لها الحكومة بلا بدل وان تمتلك الأملاك الحكومية التي تخصصها لها الحكومة بلا بدل وذلك حسب أحكام القانون.

٤. بعد طلب الاستملاك لأغراض النفع العام.

المادة الثامنة:

١. يدير (شركة النفط الوطنية العراقية) مجلس إدارة مستقل بشؤونه الإدارية والمالية مكون من تسعة أعضاء أصليين بما فيهم المدير العام وثلاثة أعضاء احتياط. ويعين الأعضاء بقرار من مجلس الوزراء على ان يكون مالا يقل عن ثلثيهم من بين منتسبي الجهات والمؤسسات الحكومية بما في ذلك شركة النفط الوطنية العراقية وتكون مدة عضوية كل منهم أربع سنوات قابلة للتجديد وينحى بالاقتراع أربعة من أعضاء مجلس الإدارة الأول في نهاية السنة الثانية من تعيينهم.

٢. للمجلس ان ينتدب أحد أعضائه للقيام بالأمور التي يعهدا إليه وان يؤلف لجأتاً فرعية من بين أعضائه أو غيرهم للقيام بالأمور التي يعهدا إليها وان يمنحها الصلاحيات اللازمة لذلك.

٣. يعين المدير العام وتحدد مدته بقرار مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري.
والمدير العام هو الذي يمثل الشركة أمام الجهات الرسمية وغيرها وينفذ قرارات
مجلس الإدارة. وللمجلس ان يعهد إليه بما يراه مناسباً من الصلاحيات.
٤. يكون وزير النفط رئيساً لمجلس الإدارة وينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً
لرئيس تتم الموافقة عليه بقرار مجلس الوزراء.
المادة التاسعة: تنفذ قرارات مجلس إدارة شركة النفط الوطنية العراقية عند
صدورها عدا ما يلي:-

١. كل مشاركة وإسهام تعقدتها الشركة مع جهة أخرى لا تنفذ قبل موافقة
مجلس الوزراء. مع مراعاة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا القانون.
٢. لا تعد الشركات المنشأة حسب أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية قائمة ما لم
يصادق مجلس الوزراء على قرار إنشائها ونظامها الأساسي وما لم ينشر ذلك
في الجريدة الرسمية.
٣. تعيين مناطق الاستثمار وتحدد بقرار من مجلس الوزراء.
٤. لا يعقد أي قرض خارجي يزيد مبلغه على مليون دينار ويتعدى أجل سدادته ثلاث
سنوات ما لم يوافق على ذلك مجلس الوزراء.
٥. لا يعقد أي قرض داخلي يزيد مبلغه على ثلاثة ملايين دينار ويتعدى أجل سدادته
خمس سنوات ما لم يوافق على ذلك مجلس الوزراء.
٦. كل تصرف يشترط لنفاذه موافقة مجلس الوزراء لا يفسر أو يعدل إلا بموافقة
مجلس الوزراء أيضاً.

المادة العاشرة:

١. تلتزم شركة النفط الوطنية العراقية بالسياسة النفطية العامة للدولة وترتبط
بوزير النفط في ما يتعلق بتنفيذها وفي حالة اختلاف الوزير مع الشركة بشأنها
يعرض الخلاف على المجلس الوزراء للبت فيه.
 ٢. يحضر مدير الشركة بناء على موافقة رئيس الوزراء مناقشات مجلس الوزراء
في الأمور المتعلقة بالشركة ولا يشترك بالتصويت.
- المادة الحادية عشرة:

١. لا تخضع شركة النفط الوطنية العراقية للأحكام القانونية المتعلقة بالشركات
التجارية ولا لأحكام قانون تنظيم أرباح المؤسسات شبه الرسمية.

المادة الثانية عشرة: على الشركة ان تقوم بتنظيم موازنة سنوية لحساباتها خلال سنة أشهر من انتهاء سنتها المالية على ان يصادق عليها محاسب قانوني يوافق عليه وزير النفط وتنشر الحسابات في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة عشرة: تعين وتحدد القواعد التي تتبع لإدارة أعمال شركة النفط الوطنية العراقية بنظام.

المادة الرابعة عشرة: لا تحل ولا تصفى هذه الشركة إلا بقانون.

المادة الخامسة عشرة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون^(١)

موقف شركات النفط من مشروع قانون شركة النفط الوطنية

ولد إعلان قانون تأسيس شركة النفط الوطنية رد فعل عنيف لدى الشركات وزار المستر اكسرجيان نائب مدير شركة نفط العراق القائم بالأعمال العراقية في لندن في الخامس من تشرين الأول وأعرب عن ترحيب الشركات بهذه الخطوة في حالة التوصل إلى حل للخلافات القائمة بين الجانبين. كما أبدى رغبة الشركات بإعادة فتح المفاوضات إلا أنه أبدى مخاوفه من ان تصاب المفاوضات بنكسة أخرى جراء تقديم الجانب العراقي شروطاً جديدة في بداية كل جلسة تعقد بين الطرفين^(٢) واجتمع هريديج مدير شركة نفط العراق مع القائم بالأعمال العراقي في لندن في الثاني من تشرين الثاني بعد عودته من بغداد، وبين أنه لم يستطع مقابلة رئيس الوزراء وعزا هريديج سبب ذلك إلى عدم رغبة رئيس الوزراء بمقابلته، وحاول ان يوجه ضغطاً جديداً على الحكومة العراقية حينما ربط بعض الأحداث التي جرت في شمالي العراق ومدى تأثيرها في كميات الإنتاج- ثم تطرق إلى تأسيس شركة النفط الوطنية، وبين ان الشركات أعدت مذكرة لتقديمها للجهات العراقية تضمنت وجهة نظر الشركات

(١) صحيفة الألبام، ١٠ و١٣ و١٤ / ١٠ / ١٩٦٢. وقد نشرتها وكالة الأنباء العراقية في ملحق نشرتها المرقمة ٢٢٩ في ٢٩ أيلول ١٩٦٢.

(٢) وزارة النفط الملف ٨٢ / أ، كتاب السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٩٦٢.

وموقفها من تأسيس شركة النفط الوطنية^(١) وفي ضوء هواجس الشركات وقلقها من تأسيس شركة نفط عراقية وطنية لاستغلال النفط العراقي ولعدم تمكنها من مقاومة مشروع القانون والتغلب عليه لذلك سعت عن طريق السفارة العراقية وجهاز وزارة النفط إلى إبطاء عملية صدوره والتصديق عليه^(٢).

وتفاعلت الحكومة العراقية بصدور قانون الشركة الذي سيؤدي كما أشار رئيس الوزراء في حينه إلى استثمار النفط وطنياً وان ذلك سيعود على العراق بموارد هائلة وانه سيكون بمقدور الحكومة ان تضع تحت تصرف الشركة الوطنية ما يقارب ٣٥٠٠ مليون طن من النفط. وأشارت الصحف إلى ان لائحة قانون الشركة ستوضع موضع التنفيذ بعد نشرها في الجريدة الرسمية وان هناك تكهنات بشأن استمرار المفاوضات بين الحكومات والشركات خلال شهر كانون الثاني ١٩٦٣ بشأن بعض القضايا المتعلقة بأمور النفط. وقد اجتمع مجلس الوزراء مساء يوم السادس من شباط ١٩٦٣ حتى صباح اليوم التالي للذاكرة بشأن قانون الشركة^(٣) غير ان القانون لم ينشر في الجريدة الرسمية^(٤) ويقول إسماعيل العارف ان المجلس صدق على القانون وان عبد الكريم قاسم كان سيدفعها يوم السبت لتتشر في الجريدة

(١) وزارة النفط، الملف ١٢٧ أقي (١)، كتاب السفارة العراقية في لندن إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٦.

(٢) اسامة عبد الرحمن مصدر سابق، ص ٣٧٨ والجدير بالإشارة هنا ان عبد العزيز الوتاري الذي اصبح وزيراً للنفط في حكومة طاهر يحيى بعد ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ كان من بين أهم الأشخاص الداعين إلى التفاوض وحل الخلاف مع الشركات.

(٣) صحيفة الأيام ١ - ٧ شباط ١٩٦٢.

(٤) يؤكد عبد اللطيف الشواف الذي رافق قضية نفط العراق وكان أحد أعضاء الوفد المتفاوض مع الشركات ان مجلس الوزراء قد صادق على قانون تأسيس الشركة قبل ٨ شباط ١٩٦٣ إلا ان القانون لم يشرع إلا في شباط ١٩٦٤ وبعد إجراء تعديلات جوهرية عليه (قضية النفط في العراق ص ٤٥) من دون ان يذكر أسباب عدم صدور القانون أو نشره في الجريدة الرسمية طالما ان مجلس الوزراء قد صادق عليه. ويؤيد ذلك كل من إسماعيل العارف وحافظ علوان ويضيف أحمد فوزي إلى ذلك قوله ان عبد الكريم قاسم طلب أثناء الهجوم على وزارة الدفاع يوم ٨ شباط ١٩٦٣ من أحمد صالح العبدى إحضار مشروع شركة النفط الوطنية قسلاً: (أريد ان أوقع هذا القانون الآن) وقد علل أحمد صالح العبدى ذلك في أثناء التحقيق الذي جرى معه بعد الثورة ان قاسماً أراد ان يبدو متمسكاً بأمل الذين حولوه (عبد الكريم قاسم ومساعده الأخيرة) ص ١١٥.

الرسمية غير ان أحداث ٨ شباط (يوم الجمعة) ١٩٦٣ حالت دون نشره مع أنه وقع القانون قبل مقتله بساعات لقيام انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣، وبقي القانون حبراً على ورق بسبب اضطراب الوضع السياسي وبفعل ضغوط أو ممارسات الشركات بل إنها سعت لإنهاء صيغته التشريعية

ويتمثل رد الفعل الذي اتخذته الشركات بعدم التوسع في الإنتاج ولا سيما في السنة التي أعقبت صدور القانون، إذ إنها خفضت معدلات النمو السنوي في الإنتاج ولا سيما نفط الجنوب، وبدأت عملية تجميد واسعة لبرامج التطوير هناك^(١).

أما الحكومات الغربية فقد عدت القانون ظاهرة خطيرة يجب الحد منها وعدم السماح لها بالانتشار، فراحت تمارس الضغط على الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات لتسوية خلافاتها مع الشركات، وكانت الشركات قد قدمت إنذاراً للتحكيم تم عرض فحواه، ولكن الحكومة رفضت طلب التحكيم لأنه (لا يجوز على أمر هو من صميم أعمال السيادة الوطنية) وهذا ما أكدته المستر بريت محاسي الحكومة في مذكرته التي قدمها للحكومة العراقية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٦٢^(٢).

وفي محاولة من الحزب الشيوعي لإعادة ثقة عبد الكريم قاسم وتعاونيه معهم^(٣) فقد وقف الحزب معه في مفاوضاته مع الشركات وأصدر يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ البيان الآتي "ان شركات النفط بدأت تتعامل مع الحكومة المنعزلة انطلاقاً من موقف القوة واصبح التهديد بتخفيض الإنتاج هو الورقة المفضلة التي تلوح بها بين حين وآخر ومنذ ان بدأت قضية رسوم الموائى^(٤) قبل أكثر من عامين فإن الشركات تلوح بصراحة بهذه الورقة. ففي ذلك الحين هددت في بيان رسمي بتخفيض الإنتاج وخلال عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ أخلت الشركات رسمياً بالتزاماتها بزيادة وتائر الإنتاج.

(١) أحمد ساجر جاسم، نفط العراق، أطروحة دكتوراه - جامعة بغداد ١٩٩٧، ص ٢٨.

(٢) وزارة النفط الملف ٦٠ / ٢٣١ المفاوضات مع شركات النفط.

(٣) ل - ت ج، الملف ٢٢ / ١٨، بيانات الأحزاب المرسية، (بيان الحزب الشيوعي حول قضايا النفط).

(٤) كانت هناك بعض القضايا الرئيسية بين الحكومة والشركات تخص رسوم الموائى العراقية في الأعوام السابقة لعام ١٩٦٢، كانت الشركات ترنو إلى فتح باب المفاوضات حولها مع الحكومة وبالذات قضية الميناء العميق في خور العمية الذي بدأ العمل عام ١٩٦٢، حاولت الشركات ان تعدها مغللاً لمفاوضة الحكومة العراقية والانتفاخ على القانون رقم ٨٠ ولكنها بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ حسمت بتفليق في حزيران ١٩٦٣ لمدة عام بين الحكومة والشركات للتفصيل انظر، أحمد ساجر جاسم، مصدر سابق الصفحات ٥٥ - ٦١.

فضلاً عن التهديدات المستمرة. ان نصف أنابيب النفط في آب الفلأئت هو خطوة عملية وثيقة الصلة بسياسة التهديد بتخفيض الإنتاج هذه والهدف من التخريب هو تخفيض الإنتاج والضغط على الحكومة".

والجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي كان مسانداً لعبد الكريم قاسم في قضاياها ومسائراً لوضع الحكومة وفي هذا الباب دعا إلى معالجة السياسة النفطية على وفق المصلحة الوطنية باتجاه زيادة حصصة العراق من عوائد النفط وتحديد العلاقة مع الشركات على أسس اقتصادية وتجارية بحثة واجمل ذلك بخمس فقرات تضمنت تحديداً امتيازات الشركات وضمان حق العراق بأخذ حصته من النفط وتأسيس أسطول وطني للنقلات وتحديد مبدأ الأسعار ومراجعة أعمال الشركات واستغلال الغاز الطبيعي^(١).

ولكن يبدو ان سياسة الحزب هذه لم تكن تتعد حدود المساندة والتأييد لعبد الكريم قاسم إذ أنه لم يرفع شعار التأميم بل دعا إلى استعادة الأراضي غير المستثمرة.

نفط خاتقين

أما ما يتعلق بشركة نفط خاتقين التي كانت تستثمر امتياز نفط الأراضي المحولة (النفطخاتة) في خاتقين بموجب الامتياز الممنوح لها سنة ١٩٢٦ فكان نفطها قد خصص لسد الحاجة المحلية بسبب صعوبة تصديره إلى الخارج. ولما كان على شركة نفط العراق بموجب الامتياز الممنوح لها سنة ١٩٢٥ وتعديله سنة ١٩٣١ ان تزود السوق المحلية بمشتقات النفط، فقد أسست شركة نفط الرافدين لتتولى مسؤولية تصفية النفط وسد الحاجة المحلية من مشتقاته. فكانت تشتري النفط من مصرفى الوند التابع لشركة خاتقين وتبيعه للمواطنين. وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٥١ اشترت الحكومة العراقية كل موجودات شركة نفط الرافدين. ولكن الشركة الأخيرة ظلت تدير مصرفى وتتولى عملية التوزيع لحساب الحكومة العراقية مقابل أجرة سنوية مقطوعة مقدارها (١٥٠) ألف دينار ولمدة عشر سنوات قابلة للتجديد. وقد أنهى امتياز شركة نفط خاتقين بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وتولت الحكومة العراقية عملية إنتاج النفط من حقول خاتقين. ولما كانت الطاقة الإنتاجية

(١) مجلة الثقافة الجديدة العدد ١٤، كانون الثاني شباط ١٩٦٠، ص ١٠٤.

لهذا الحقل أكثر مما يستوعبه مصفى الوند فقد تم مد أنبوب قطره ١٢ اتجا من الحقل إلى مصفى الدورة قرب بغداد لتصفية النفط المنتج وسد حاجة السوق المحلية من مشتقاته.

بعد ارتفاع أسعار النفط فكرت الحكومة في التوسع في استثمار هذا الحقل وتصدير إنتاجه إلى الخارج وكان من غير الممكن تصديره عن طريق الخليج العربي ومد الأنابيب إلى هناك فضلاً عن بعد الحقل عن البحر المتوسط وان مد أنابيب جديدة يتطلب تكاليف باهظة ولذلك درست إدارة حقول النفط الموضوع بعمق وخاصة بما يتعلق بنقل نفط الحقل وتباحثت مع شركات النفط بشأن الموضوع وإمكان نقل إنتاج حقل خاتقين بأنابيب شركة العراق الممتدة إلى البحر المتوسط لتتسلمه الحكومة هناك وتبيعه إلى الشركات وهو ما يبدو من هذه الوثيقة:

سيادة المدير العام

الموضوع/ تقرير مفصل عن نقل نفط خاتقين والمباحثات التي جرت مع ممثلي الشركات بهذا الخصوص.

مقدمة

أولاً- إدارة الحقول والهيئة العامة لشؤون النفط

في اثر انتهاء امتياز شركة نفط خاتقين المحدودة وتسلم الحكومة إدارة حقولها قامت وزارة الاقتصاد الملغاة بمفاتحة ممثلي شركات النفط خلال المفاوضات التي كانت جارية في ذلك الحين بشأن تلبية رغبة الحكومة في نقل النفط الذي سينتج في الحقول المذكورة بخطوط أنابيب الشركات إلى البحر المتوسط وقد خمنت الكمية التي ستنتج في حينه في حدود المليون طن سنوياً ثم جرى تثبيت هذا الطلب بكتاب من وزارة الاقتصاد إلى الشركات (رقم س/ ٢٧٣ وتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨) الذي طلبت الوزارة بموجبه ان تؤيد الشركات استعدادها لنقل هذه الكمية من النفط بأنابيبها على ان يسلم النفط في محطة الضخ في K3 بخط للأنابيب تقوم الحكومة بإنشائه بين حقول خاتقين والمحطة المذكورة وكانت شركات النفط قد وافقت على طلب الحكومة ولكنها نسبت ان يسلم النفط لها في محطة الضخ K3 بدلاً من K2 لحسابات فنية وتسهيلات تتيسر في هذه المحطة أكثر من المحطة الأولى. وبناء على قرار المبدأ بين الطرفين ترك الأمر إلى المستقبل لبحث تفاصيل هذا النقل وشروطه لحين تقرير المباشرة بالإنتاج والتصدير من قبل الحكومة.

وتشير المعلومات المتيسرة لدينا إلى أن إدارة الحقول العامة بعد تأسيسها بموجب قانون تأليف الهيئة العامة لشؤون النفط الصادر في عام ١٩٥٩ قامت بإجراء الدراسات اللازمة لاستثمار حقول خاتقين وكيفية نقل النفط المنتج منها ومباحثة شركات النفط بهذا الخصوص. ولكن لم تعثر اللجنة بين أضاير إدارة الحقول الملغاة على المخابرات المتعلقة بالموضوع ومع ذلك فإن المعلومات المتيسرة والتي يؤيدها السيد محمد الظاهر مدير العام السابق لإدارة الحقول تشير إلى أن هذه الإدارة قامت بوضع الدراسات اللازمة لمد خط الأنابيب بين حقول نفط خاتقين ومحطة K3 وإنها السبب في امرار خط الأنابيب بالدورة ويعود ذلك إلى الاقتراحات التي وضعتها إدارة الحقول لاستثمار المنطقة بموجبها والتي تضمنت ما يلي:-

١. الطريقة الأولى:

هي ضخ النفط المنتج من حقول النفط إلى مصفى الدورة لغرض تصفيته والطلب من شركات النفط أن تسلم الحكومة النفط الذي يجهز لمصفى الدورة في موانئ البحر المتوسط بسعر الكلفة لتتولى الحكومة تسويقه لحسابها بدلاً من تسويق نفط خاتقين وبهذا يمكن أن توفر الحكومة نفقات إنشاء المرحلة الثانية من خط الأنابيب بين الدورة و K3 لانتفاء الحاجة إليها فضلاً على الإفادة من جودة نفط خاتقين في عمليات التصفية.

٢. الطريقة الثانية: وهي إكمال المرحلة الثانية من الأنابيب في حالة رفض شركات النفط الاقتراح الأول ومفاتيحة الشركات بشأن شراء النفط الذي سيضخ إلى محطة K3.

٣. الطريقة الثالثة هي ضخ النفط إلى موانئ البحر المتوسط على حساب الحكومة وتسويقه من قبلها في حالة عدم موافقة الشركات على شرائه.

ويبدو أن إدارة الحقول كانت قد سارت في تنفيذ مقترحاتها سائلة الذكر وتم الاتفاق بينها وبين الهيئة العامة لشؤون النفط الملغاة كما تمت مفاتيحة مجلس التخطيط الاقتصادي لرصد المبالغ اللازمة لمد خط الأنابيب بين خاتقين - الدورة - K3 كما قامت إدارة الحقول بمفاتيحة شركات النفط والتفاوض مع ممثليها بشأن بقية المقترحات التي وضعتها للتصرف بالنفط المنتج وكان ممثلو الشركات قد رفضوا قبول الطريقه الأولى التي اقترحتها إدارة الحقول وهي تصفية نفط خاتقين بالدورة

والزام الشركات بتسليم كمية معادلة له من نفط كركوك بسعر الكفة إلى الحكومة في موانئ البحر المتوسط.

أما بخصوص الطريقة الثانية الخاصة ببيع نفط خاتقين إلى الشركات فليست لدينا معلومات عن وجهة نظر الشركات في حينه.

أما بالنسبة للطريقة الثالثة وهي الخاصة بنقل النفط إلى موانئ البحر المتوسط لحساب الحكومة فقد بحثت إدارة الحقول تفاصيل هذا النقل وشروطه بصورة مبدئية وكان ممثلو الشركات قد أشاروا إلى أن الشركات مستعدة لنقل ما لا يزيد على مليون طن من نفط خاتقين من K3 إلى طرابلس لقاء أجرة مقطوعة تبلغ ٢٥٠ ألف دينار سنوياً التي تمثل أجرة تشغيل خط الأنابيب لحساب الحكومة أما كلفة الخزن في الميناء والخدمات والصيانة فيبدو أن البحث لم يجر بشأنها آنذاك.

ثانياً- وزارة النفط ووزارة التخطيط:

لدى تعقيب الموضوع عن طريق المخابرات المحفوظة في الوزارة تبين أن وزارة التخطيط كانت قد رصدت مبلغاً قدره مليون ونصف المليون دينار في جداول الخطة الاقتصادية المؤقتة لتنفيذ مشروع مد خط أنابيب خاتقين وإن وزارة النفط (الهيئة العامة لشؤون النفط) كانت قد فاتحت وزارة التخطيط بكتابها المرقم ٤٠٧١ والمؤرخ في ٢٢/٦/١٩٦٠ طالبة الموافقة على زيادة المبلغ المرصود للمشروع بمقدار مليون و٧٥٠ ألف دينار وتخويل وزارة النفط إجراء المسوحات اللازمة لتنشيط خط سير الأنابيب وتخويلها القيام بإعداد المواصفات والشروط اللازمة لتنفيذ المشروع ولدى عرض المطلب على مجلس التخطيط الاقتصادي قرر المجلس ما يلي:-

١. الموافقة على تغيير خط سير الأنابيب من (خاتقين - K2) إلى (خاتقين/ الدورة K3).

٢. تخويل وزارة النفط إجراء مفاوضات مع شركات النفط لعقد اتفاق بشأن تحديد كلف الضخ والتحميل والخزن والتصدير.

٣. تخويل وزارة النفط إجراء المسوحات اللازمة.

٤. تخويل وزارة النفط أعداد المواصفات والشروط العامة.

٥. تخويل وزارة النفط صلاحية الصرف للأغراض الواردة في الفقرتين ٣ و٤ أعلاه في حدود عشرة آلاف دينار.

وبتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٦١ كتبت وزارة النفط إلى وزارة التخطيط طالبة عرض شروط مناقصة القسم الأول من خط الأنابيب بين خاتقين- الدورة وتخويل إدارة الحقول العامة صلاحية الإعلان عن المناقصة. وبتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٦١ وافق مجلس التخطيط الاقتصادي على تحويل وزارة النفط صلاحية الإعلان عن المناقصة بعد إجراء بعض التعديلات على الشروط والمواصفات المقترحة وقامت الوزارة بالفعل بالإعلان عن المناقصة بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٦١ ثم مددت مدة انتهاء تقديم العطاءات من ٣١/ ١٢/ ١٩٦١ إلى ٣١/ ١/ ١٩٦٢.

وبتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦١ اعترضت وزارة التخطيط على قرار تمديد انتهاء العطاءات مشيرة إلى أن قرار مجلس التخطيط الاقتصادي لم يتضمن تحويل الوزارة مثل هذه الصلاحية.

وفي ٥/ ٢/ ١٩٦٢ أرسلت وزارة النفط إلى وزارة التخطيط الدراسات الخاصة بإعلان مناقصة القسم الثاني لخط الأنابيب طالبة عرض الموضوع على مجلس التخطيط الاقتصادي للموافقة على تحويل الوزارة صلاحية الإعلان عن المناقصة. وبتاريخ ١/ ٣/ ١٩٦٢ كتبت هذه الوزارة إلى وزارة التخطيط طالبة استحصال موافقة مجلس التخطيط على تكليف شركة يوباتك الاستشارية دراسة مشروع إنشاء محطات ضخ على أنبوب النفطخانة.

أجابت وزارة التخطيط بكتابها المؤرخ في ١٧/ ٣/ ١٩٦٢ بأن من الضروري إعلامها بما تم عليه الاتفاق مع شركات النفط بشأن تحديد كلف الضخ والتحميل والخزن قبل النظر في إعلان القسم الثاني من المناقصة لأنه إذا تمكنت الوزارة من الاتفاق مع الشركات على مقايضة وتسليم نفط خاتقين في مصفى الدورة بدلا من نفط كركوك فلا تكون هناك حاجة إلى إنشاء القسم الثاني من الأنابيب كما أكدت وزارة التخطيط طلبها هذا بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٦٢ فأجابت الوزارة بكتابها المؤرخ في ١٩/ ٤/ ١٩٦٢ بأنه عقد اجتماع بين ممثلي الوزارة وممثلي الشركات ولم يسفر هذا الاجتماع عن نتيجة.

وقد طلبت وزارة التخطيط مؤخرا إعلامها عما تم بشأن الاتفاق مع الشركات بهذا الخصوص ليتسنى لها عرض طلبات الوزارة الخاصة بالموافقة على إعلان القسم الثاني من خط الأنابيب وتكليف إحدى الشركات الاستشارية دراسة موضوع إنشاء محطتي ضخ على هذا الخط لأن تقرير السير في المشروع يتوقف على

النتائج التي سيتم الاتفاق عليها مع الشركات وقد لا تكون هناك حاجة إلى إنشاء القسم الثاني من الأنابيب ومحطات الضخ في حالة موافقة الشركات على أن تتم تصفية نפט خاتقين في الدورة وتسليم نפט كركوك المجهز إلى الدورة في موانئ البحر المتوسط لتسويقه من قبل الحكومة.

وبناء على هذا الطلب الذي نعتقد أنه ضروري ويقتضي التوصل إلى اتفاق مع الشركات بشأن تفاصيل الموضوع قبل السير في إنجاز المشروع بكامله فقد جرى الاتصال مع شركات النفط وعقد اجتماع بين ممثلي الطرفين بتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٦٢ وقد حضره من جانب الوزارة كل من السادة:-

١- مهدي الهادي.

٢- محمد باقر الجليبي

٣- سامي الفلاحي

كما حضره من جانب الشركات كل من :-

١- المستر كودري

٢- المستر اندروز

وقد جرى خلال هذا الاجتماع بحث الموضوع بجوانبه المتعددة وقد رفض ممثلو الشركات رفضاً باتاً موضوع تعهدهم بتسليم النفط الذي يجهز إلى مصفى الدورة إلى الحكومة في موانئ البحر لأن التزام الشركات بهذا الخصوص محدد بسد حاجة الاستهلاك المحلي وطلب الحكومة بهذا الخصوص خارج على الالتزام المذكور هذا إضافة إلى ان الحسابات التجارية حسب وجهة نظر الشركات لا تمكنها بأية حال من الأحوال من الموافقة على تلبية الطلب وأشاروا إلى أن الشركات سبق لها أن رفضت هذا الاقتراح رسمياً عند مفاوضاتنا به من قبل الهيئة العامة لشؤون النفط.

ويبدو مما دار في الاجتماع أن الشركات تفضل أن تقوم بنقل كمية من النفط لا تتجاوز المليون طن سنوياً المنتج في حقول خاتقين من محطة K3 إلى طرابلس بخط أنابيب ذي قطر ١٢ بوصة كما أبدى ممثلو الشركات أن هذه العملية تتطلب إجراء بعض التصليحات على خط الأنابيب الذي تنوي الشركات تخصيصه لنפט الحكومة فقط كما أبدوا استعدادهم للقيام بالأمر اللازمة لهذه العملية كافة من تغيير في حالة خط الأنابيب ليكون صالحاً للاستعمال وإنشاء خزان في الميناء ومد أنابيب بحرية من الميناء إلى رصيف التحميل مع القيام بأعمال الصيانة خلال مدة الاتفاق

التي يقدرونها بعشر سنوات على ان تكون هذه العمليات كافة على حساب الحكومة ولا تتحمل الشركات أية نفقات من جراء تعهدا هذا وأشاروا إلى ان الشركات ستقوم بالاتفاق على القيام بإتجاز المراحل المذكورة التي تقدر كلفتها المبنية في حدود سبعة ملايين دينار على ان تقوم الحكومة بإطفائها بأقساط سنوية متساوية خلال مدة العمل بهذا المشروع التي يقدرونها بعشر سنوات كما جاء أعلاه على ان تكون التأسيسات كافة التي ستنشأ بما في ذلك مستودع الخزن في الميناء ملكاً خالصاً للشركة حتى بعد إطفاء كلفتها من قبل الحكومة.

وقد أوضح ممثلو الشركات ان تفاصيل المبالغ التي سترتب على الحكومة دفعها سنوياً كما يلي:-

- ١- ٢٥٠.٠٠٠ دينار عن أجور التشغيل.
 - ٢- ٢٥٠.٠٠٠ دينار عن تكاليف تصليح الأنابيب وصيانتها.
 - ٣- شلن وأربعة بنسات عن عوائد مرور الطن الواحد لكل ١٠٠ ميل في سورية فقط (مع العلم بان طول الأنابيب في سورية ٢٨٠ ميلاً).
 - ٤- شلن وأربعة بنسات مقطوعة عن عوائد المرور والتحميل في لبنان لكل طن.
 - ٥- ثلاثة بنسات عن كل طن من حمولة الناقل التي ترسو في الميناء التي يترتب على صاحب الناقل دفعها إلى الحكومة اللبنانية عن رسوم الميناء.
- ولقد أثار ممثلو الوزارة في اللجنة الاستفسار عن مدى استعداد الشركات لشراء نبط خاتقين في محطة "----" (١) أو في طرابلس فأجاب ممثلو الشركات بان هذا الاقتراح يتعلق بمسألة تجارية صرف وانه يعرض على الشركات للمرة الأولى وهو قابل للبحث ووعدا بدراسته وإعلام الوزارة برأيكم بشأنه.
- هذا وقد أصر ممثلو الشركات على وجود عدم استعداد الشركات لنقل نبط خاتقين بأي أنبوب آخر غير أنبوب طرابلس ذا قطر ١٢ عقدة ولكي لا تضطر الشركات إلى مزجه مع النفط المصدر من قبلها.
- كما أشاروا إلى ان كمية النفط المقترح نقلها يجب إلا تتجاوز مليون طن سنوياً وإذا رغبت الحكومة في زيادة هذه الكمية فسوف يترتب على ذلك المطالبة بنفقات إضافية تحدد بالاتفاق في حينه.

(١) بياض في الأصل ويبدو ان المقصود بتباس.

المقترحات المعروضة والمقترحة وآراء اللجنة بشأنها:

١. أهمية استثمار نفط خاتقين

٢. تعتقد اللجنة بان لاستثمار نفط خاتقين أهمية كبرى يجب دراستها دراسة وافية ومن جميع الوجوه. فهناك العنصر المالي إذ سيحصل العراق على عوائد جمّة من تصدير هذا النفط من دون ان يشاركه أحد فيها. كما وتوجد الناحية المهمة الكبرى إلا وهي الخبرة العظيمة التي سيكسبها العراقيون في حقول استثمار النفط وهو أمر يجب ان يستغل إلى أقصى حد.

كما ويجب عدم إغفال الحقيقة الثابتة وهي ان حقول نفط خاتقين يمتد إلى داخل الحدود الإيرانية وان إيران منذ مدة ليست بالقصيرة تستغل وتستثمر نفطه. وإذا أراد العراق عدم خسران هذا النفط لإيران فعليّه ان يأخذ بمبدأ الإسراع في استثمار هذا الحقول إلى أقصى طاقته.

٢. المقترحات التي قدمت للشركة العاملة

ان المقترحات التي قدمت للشركات العاملة لاستثمار هذا النفط هي ثلاثة:-

أ. ان يستخدم نفط خاتقين في الدورة وتسلم الشركات إلى الحكومة "حاجتها إلى الاستهلاك المحلي" في ساحل البحر المتوسط وكما ذكر مقدما في هذه المذكرة فقد رفضت الشركات هذا الاقتراح مستندة إلى مختلف الحجج منها الفنية لاختلاف نفط خاتقين عن نفوط الشمال الأخرى.

ومنها القانونية إذ تلك الكمية بموجب الامتياز هي للاستهلاك المحلي وليس للتصدير.

يبين للجنة أنه ليس ثمة احتمال من قبول الشركات بمثل هذا الاقتراح مطلقا وتود اللجنة ان تبدي بأنه ليس في الاقتراح أية ميزات طيبة بالنسبة للحكومة اللهم إلا تخفيض قليل في الكلفة التي ستترتب على الحكومة دفعها للشركات ومن الناحية الأخرى فيبدو ان هناك بعض الضرر بالنسبة لنفط خاتقين إذا ما ضُخ مع النفوط الأخرى. إذ ان درجته هي أعلى بكثير من درجات نفوط الشمال الأخرى ولما كان السعر المعن يرتفع بارتفاع درجة النفط فنكون قد خسرنا لو وافقنا على ضخه مع نفط الشركات العاملة.

ب. بيع النفط إلى الشركات

من المقترحات التي ارتأت اللجنة معرفة رد فعل الشركات بشأنها هو بيع نفط خاتقين إلى الشركات "وقد قدم الاقتراح إلى ممثلي الشركات فوعدوا بدراسته وتقديم جوابهم بالسرعة الممكنة.

تري اللجنة ان هذا الاقتراح يفقد العراق الخبرة والمنزلة التي يقدمها الاقتراح التالي (جـ) وعلاوة على ذلك تتوقع اللجنة ان تتلأ الشركات في أمر قبول هذا الاقتراح على الرغم من ان اللجنة تعتقد ان الشركات قد توافق في حينه المبدأ المعروض على الشركة وعلى أية حال تتوقع اللجنة ان يصطدم مثل هذا الاقتراح بمشكلة كبرى هي مشكلة الاتفاق على السعر الذي ستشتري به الشركات نفط خاتقين.

جـ. نقل النفط من قبل الشركات:-

ان اقتراح نقل نفط خاتقين إلى البحر المتوسط من قبل الشركات وتسليمه إلى الحكومة هناك كان قد قدم إلى الشركات من مدة كما ذكر في بداية هذه المذكرة وقامت الشركات بتقديم توصياتها بشأنه بصورة مبدئية.

وتود اللجنة بحث النقاط المختلفة لهذا الاقتراح:-

أ. كمية النفط ان الشركات تصر على قصر تعهدا على نقل ما لا يزيد على مليون طن من نفط خاتقين وتعتقد اللجنة ان هذا التحديد ينطوي على محاذير عديدة منها ان العراق لا يتمكن في المستقبل من نقل نفط آخر من الحقول الأخرى حتى ولو كان هناك مجال في الأنبوب المقترح لنقل نفط خاتقين وبذلك نكون قد قطعنا خط الرجعة على أنفسنا إذا ما وافقنا على هذه الكمية وعلى وجوب كونها من حق نفط خاتقين هذا إضافة إلى الحقيقة التي أيدها الفنيون في الوزارة من خط الـ ١٢ عقدة المقترح يتمكن بإجراء بعض التغييرات من نقل ثلاثة ملايين طن وعلى هذا ترى اللجنة ان تبذل محاولة لجعل الكمية المنقولة من دون تحديد وفي حالة مثل هذه المحاولة يصر إلى الأصل الذي هو مليون طن.

ملكية المنشآت

وافقت الشركات على ان تتعهد بالقيام بجميع أعمال التصليح والصيانة وعلى بناء المنشآت اللازمة لمهمة نقل نفط خاتقين إلى البحر المتوسط غير ان ممثلي الشركات أصرروا على ان تكون جميع هذه المنشآت والتي ستدفع الحكومة اقيامها

كاملة بعد مرور ١٠ سنوات ملكا للشركات برمتها. ترى اللجنة ان ذلك سيسبب حيفا كبيرا للعراق خاصة لو علمنا ان التكاليف ستكون زهاء سبعة ملايين دينار وبالنسبة إلى المستقبل وبعد انتهاء فترة الاتفاق وهي عشر سنين لا يستطيع العراق الاستفادة من أية من هذه المنشآت لأنها تعود للشركات ولما كان العراق عازما على دخول حقل الصناعة النفطية فإن مثل هذه المنشآت والأنبوب ستكون خير نقطة استيراد له لتركيز نفسه في هذه الصناعة باهظة التكاليف^(١)

سامي الفلاحي محمد باقر الجبلي مهدي الهادي

ولما كان حقل نفط خاتقين يمتد إلى داخل الأراضي الإيرانية حيث تسمى هناك (نفطشاه) وان استثماره في إحدى المناطق قد يؤثر في كمية الاحتياطي من نفط المنطقة فقد جرت مباحثات مع الجانب الإيراني بشأن الموضوع وهو ما يفهم من هذه الوثيقة المقدمة من وزارة النفط بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣

التاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٦٣

مديرية الدائرة الفنية العامة

قسم هندسة النفط وإنتاجه

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

م/ التعاون مع إيران في إنتاج حقل النفطخانة

كانت وزارة الخارجية قد أعلمتنا بكتابها المرقم اقتصادية ٥٦٠١ / ١٤٨ / ١٠١ المؤرخ في ٨ / ١٠ / ١٩٦٢ من ان مقابلة تمت بين وكيل الوزارة الخارجية والقائم بأعمال السفارة الإيرانية في ٢٩ / ٩ / ١٩٦٢ جرى الحديث خلالها بشأن حقل النفطخانة/ النفطشاه فبين الموما إليه ما يلي:-

"ان استغلال النفط من منطقة نفطشاه من قبل العراق يؤثر على كمية الاحتياطي من النفط في المنطقة وان هذا الاحتياطي قد ينفد خلال ثماني سنوات. وأضاف بان العراق قد وافق أثناء اجتماع منظمة (الوبك) على التفاوض مع إيران التي اقترحت إجراء مباحثات بين الطرفين من أجل الاتفاق على كيفية استغلال (نفطشاه) من قبل الجانبين على أساس التعاون المشترك بينهما. غير ان العراق لم يحضر بعد ذلك اجتماعات (الوبك) ولذلك لم تبدأ المباحثات ثم قال ان الحكومة

(١) ملفات شركة النفط الوطنية الملف ٦ / ١٢ ق ٩ المفاوضات مع شركات النفط.

الإيرانية تطالب بإجراء المباحثات المذكورة وتعتب على تأخرها حتى الآن وتحتفظ باتخاذ ما يلزم للمحافظة على حقوقها.

ان هذه الوزارة ترى ان من المصلحة إجراء مباحثات مع إيران بشأن الموضوع للمحافظة على حقوق العراق الطبيعية على ان تستهدف المباحثات الاتفاق على ما يلي:-

١. لما كان الجانب العراقي يقوم بإنتاج النفط من حقل النفطخانة وان الجانب الإيراني يقوم بإنتاج النفط من حقل النفطشاه وان إنتاج كلا الجانبين من خزان واحد مشترك فإن زيادة الإنتاج سيكون على حساب الجانب العراقي المشترك وبالعكس عند وصول الإنتاج الإيراني الإجمالي إلى حد معين ستكون أية زيادة فيه على حساب حصة العراق من احتياطي الخزان لذلك يجب التوصل إلى توزيع الإنتاج على وفق الأسس العادلة المتبعة في صناعة النفط وتحافظ على حقوق الطرفين. كما ان أية زيادة في الإنتاج من هذا الخزان يجب ان تتم بصورة تدريجية وخاصة خلال المدة اللازمة لإكمال مشاريعنا التوسعية التي تستهدف الاستفادة القصوى من إنتاج الخزان علما بان مشاريعنا التوسعية ستكون بطاقة إنتاجية تقارب مليوناً وربع المليون طن سنوياً بعد إكمال خط أنبوب نفط خانة دورة/ K3 بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية للجانب الإيراني زهاء مليون طن سنوياً وفي الوقت الحاضر ينتج الجانب الإيراني ما يقارب ضعف ما ينتجه الجانب العراقي.

٢. ان المحافظة على ضغط الخزان وزيادة قابليته الإنتاجية لا يمكن تحقيقها على الوجه المطلوب إلا بتعاون السلطات العراقية والإيرانية واتفاقها على منهاج واحد. لذلك من الضروري إجراء دراسة مشتركة لبحث إمكانية حقن الخزان النفطي بالماء أو اتباع أية وسيلة فنية أخرى تحقق زيادة الإنتاج من النفط المخزون وتحافظ على إدانة ضغطه.

٣. ان المعلومات المتوافرة لدينا عن إنتاج الجانب الإيراني قليلة فالمعلومات التي حصلت عليها إيران منذ تأميم حقل نفطشاه سنة ١٩٥٢ حتى الآن ليست متوافرة لدينا عليه نقترح تبادل المعلومات عن الخزان بقسميه وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن تبادل المساعدات بين الجانبين في الأحوال الضرورية كالحريق أو انفجار الآبار وما شابه ذلك.

كما ان وزارة الخارجية لا تمنع من الناحية السياسية اتخاذ الإجراءات اللازمة للاتصال بالجهات الإيرانية بشأن الموضوع كما جاء بكتابها المرقم اقتصادية ٢٢٥١ / ١٠٠ / ١٠١ والمؤرخ في ٢٨ / ٤ / ١٩٦٣. هذا ونرجو التفضل بعرض الموضوع على مجلس الوزراء ليتفضل بتقرير ما يراه مناسباً^(١).

وزير النفط

عبد العزيز الوتاري

صورة منه إلى وزارة الخارجية إشارة إلى:

كتابها المرقم اقتصادية ٢٢٥١ / ١٠٠ / ١٠١

والمؤرخ في ٢٨ / ٤ / ١٩٦٣

وقد ألفت هيئة مفاوضة برئاسة وزير النفط بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ أجبرت مفاوضات مع الجانب الإيراني بخصوص هذا الحق.

العراق ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبيك)

كان تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) الذي تم في الاجتماع الأول للمنظمة المنعقد في بغداد في شهر أيلول ١٩٦٠ في الواقع ردا مباشرا تجاه تلاعب شركات النفط بأسعار النفط الخام من دون استشارة المالكين له، ومحولة من جانب البلدان المصدرة للنفط لرسم وتبني سياستها النفطية بنفسها والتخلص من السيطرة والاستغلال الأجنبي لثرواتها القومية.

فلقد عقد في أيلول ١٩٦٠ بدعوة من الحكومة العراقية أول اجتماع بين ممثلي كل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا وإيران قرروا فيه تأسيس منظمة أوبيك وكان في حوزة هذه البلدان عند تأسيس المنظمة ٦٧% بالمئة من احتياطي نفط العالم ويمثل إنتاجها ٣٨% من مجموع الإنتاج في العالم. وكان من أهدافها تسويق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء وحماية مصالحها والعمل على ضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية وقد انضم إلى المنظمة في ما بعد كل من قطر ١٩٦٠ وليبيا واندونيسيا ١٩٦٢.

(١) المصدر نفسه.

تم تعيين صالح كبة أول محافظ في المنظمة وكان يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بركلي في كاليفورنيا- الولايات المتحدة الأمريكية ثم عين وكيلًا لوزارة النفط عام ١٩٦١. وكان دور العراق متميزًا في المنظمة منذ تأسيسها حتى إعلان بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ استقلال الكويت وإعلان عبد الكريم قاسم في ٢٥ حزيران تبعية الكويت للعراق بوصفها قضاء عراقيًا تابعًا للواء البصرة الأمر الذي أثار في موقف العراق من منظمة أوبك بعد اعتراف بعض الدول بالكويت وأخذ العراق بسحب سفراءه من تلك الدول. وأن الجامعة العربية قبلت الكويت عضواً فيها وأرسلت قوات لتحل محل القوات البريطانية المنسحبة من الكويت وكانت هذه القوات من السعودية والأردن والسودان والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) فضلاً على موقف إيران وهي عضو في المنظمة إذ أرسل الشاه إلى شيخ الكويت رسالة يعرب فيها على أمله توثيق الصداقة بين الكويت وإيران وشم تبادل السفراء بينهما.

كل ذلك جعل العراق يمتنع عن حضور مؤتمرات المنظمة. وكان مقرراً عقد الاجتماع الثالث للمنظمة في طهران في ١٩ آب ١٩٦١ لكن العراق طلب تأجيل عقد المؤتمر بحجة أن العراق سيبدأ مفاوضات مع الشركات وفعلًا تم تأجيل الاجتماع. ومع ذلك فإن العراق لم يحضر الاجتماع في الموعد الذي حدد في تشرين الأول ١٩٦١ ولم يحضر محافظ العراق في المنظمة اجتماع مجلس المحافظين وقد علل العراق ذلك بأن محافظ العراق صالح كبة قد قدم طلباً لإحالاته إلى التقاعد ولم تعين الحكومة خلفاً له في تلك المدة. مع العلم أن العراق بعث بجميع المعلومات والتقارير لإبخالها ضمن جدول أعمال المؤتمر. وقد اتخذ المؤتمر الثالث قرارات لصالح العراق منها دعمه موقفه في حماية مصالحه المشروعة في المفاوضات مع الشركات وأكد المؤتمر ضرورة حضور المحافظين جميعاً لاجتماعات مجلس المحافظين ووجوب حضور بديل للمحافظ الغائب. وقد أوضح العراق موقفه في بيان أصدرته وزارة النفط يوم الثامن من نيسان ١٩٦٢ جاء فيه أن العراق لن يحضر جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمة منذ أن نزلت القوات البريطانية في الكويت مؤكداً أن الذين يحضرون إنما يمثلون مصالح الاستعمار البريطاني ومصالح الشيوخ في إشارة إلى دول الخليج العربي. وعلى الرغم من ذلك فقد ظل

العراق محافظاً على التزاماته تجاه المنظمة وقد وافق مجلس الوزراء على مقررات المؤتمر الثالث على الرغم من عدم حضور محافظ العراق.

كما ان العراق لم يحضر المؤتمر الرابع في جنيف بدورتيه الأولى ٥-٨ نيسان والثانية ٤-٨ حزيران ١٩٦٢، على الرغم من مصادقة الحكومة العراقية على القرارات التي اتخذها هذا المؤتمر. وقد ظلت علاقة العراق بالمنظمة متوترة ولم يحضر محافظ العراق اجتماعات المؤتمر الخامس الذي عقد في الرياض ٢٤-٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٢ الدور الأول ولكن مجلس الوزراء وافق على قرارات المؤتمر. وان عدم حضور العراق هذا المؤتمر فوت فرصة رئاسته للمنظمة إذ ان منصب الأمين العام (السكرتير) كان من حق العراق بعد انتهاء مدة رئاسة فؤاد روحاني (إيراني) الأمر الذي أدى إلى تمديد رئاسة الأخير لغاية ٣٠ نيسان ١٩٦٤^(١).

الدستور والانتخابات

كانت حكومة الثورة قد أعلنت في ١٤ تموز ١٩٥٨، إلغاء الدستور القديم (القانون الأساس لسنة ١٩٢٥)، الذي أشارت إلى أنه منح الملك صلاحيات واسعة. وصدر الدستور المؤقت الجديد في ٢٧ تموز من العام نفسه. وكان الدستور المؤقت ينطوي على مبادئ رحب بها الشعب بوجه عام، وقد أعلنت هذه المبادئ على إنها أهداف تسعى الثورة إلى تحقيقها في الفترة الانتقالية، وعلى إنها الإطار لدستور جديد دائم.

ولما كانت مدة الانتقال التي لم تحدد قد تأخرت وتأخر معها صدور الدستور الدائم، فقد دعا كامل الجادرجي في خطابه أمام مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي السابع، في تشرين الثاني ١٩٦٠، إلى ضرورة إنهاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وسن قانون للانتخاب والمباشرة بإجراء انتخابات حرة، وسن الدستور الدائم عن طريق جمعية تأسيسية والأخذ بالنظام البرلماني وإشاعة الأمن والاستقرار في البلاد. وعزا الجادرجي تأخير صدور الدستور الدائم إلى تمسك العسكريين

(١) د.ك. و. مقررات مجلس الوزراء المجلد السابع (محاضر الجلسات) و (ملفات مجلس السيادة، منظمة الأقطار المصدرة للنقط، أسماء صلاح الدين الفخري، دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنقط (أوبك) رسالة ماجستير - كلية التربية (ابن رشد) ١٩٩٩، ص ٨٦-٩١.

بالسلطة وعدم رغبتهم في إنهاء فترة الانتقال كما كان متفقاً عليه^(١). وكانت المطالبة قد أشتدت بين مختلف الأطراف وخاصة القوى القومية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي مطالبة بإنهاء فترة الانتقال ووضع دستور دائم للبلاد.

بيان الجبهة القومية بشأن الدستور الدائم والانتخابات

لما أشيع في خريف عام ١٩٦١، بأن لجنة لوضع الدستور ستؤلف، أصدرت الجبهة القومية في كانون الثاني عام ١٩٦٢ بياناً بشأن الدستور الدائم والانتخابات بينت فيه موقفها بشأن ذلك الموضوع ونظراً لأهمية ذلك البيان نرفق طياً نصه:

كانون الثاني ١٩٦٢

المعارك التي خاضها شعبنا في العراق وسائر أرجاء الوطن العربي إنما كانت معارك في سبيل تحرير الأمة العربية من الاستعمار والطغيان والاستغلال ولتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

وقد حاول الاستعمار دائماً تعويق استقلال أي بلد عربي حتى إذا حالت ثورات الشعب دون استمرار حكم العملاء وجد الاستعمار في الحكم الديكتاتوري المنغل عن الشعب الأداة التي يعث بها، طوراً بتوجيهها الوجهة التي تخدم مصالح الاستعماريين وطوراً آخر بتهديدها بإعادة حكم العملاء السابقين.

إن حماسة الشعب لنصرة ١٤ تموز ضد الاستعمار والرجعية هي التي أدت إلى نجاح تلك الثورة وإلى لتعايش أمل الشعب في إفساح المجال له ليحكم نفسه بنفسه. وقد قيدت حكومة الثورة نفسها منذ الأيام الأولى لقيامها بالدستور المؤقت والتزمت باحترامه أمام الشعب، ولكن عبد الكريم قاسم لم يلبث بعد اتحرافه عن أهداف الثورة أن عمد إلى تمزيق أحكام الدستور المؤقت فسلط فئات مجرمة على الشعب تعبت ثباته وتجره بعيداً عن ميدان الوحدة العربية وتورطه بأوضاع غريبة عنه لينتهي الأمر بفرض ديكتاتورية شخص واحد يمارس سلطات لا حدود لها في توجيه شؤون العراق بما يلائم هواه ونزواته العابرة ورغباته الجامحة في حكم استبدادي مطلق يبيح طمس الحريات العامة والخاصة ويبنز أموال الشعب ويبددها بغير ضابط ومن

(١) محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، ١٨٩٧-١٩٦٨، بغداد ١٩٩٧، ص ٢٦٣-٢٦٤.

دون رقيب حتى اضطربت أحوال الفرد والمجموع وتعرض معظم أبناء الشعب للفاقة والضيق المادي، وتفشيت البطالة وعم الغلاء وساد نفوس المواطنين القلق والاضطراب حتى أصبح هذا الحكم الاستبدادي يهتز ويترنح، ويستغل الاستعمار اهتزازاه لإنعاش آمال عماله في العودة إلى الحكم والقيام بأنوارهم في خدمة سادتهم المستعمرين.

وفي هذا الوقت بالذات يصير المستبد على معالجة الموقف بالحلول المبتورة فيمنى الشعب بتشريع الدستور الدائم عن طريق تأليف لجنة يعينها بنفسه بأسلوبه الدكتاتوري وبمعزل عن الشعب ليكون الدستور الدائم كالموقت مجرد حبر على ورق، ولتكون أحكامه في التطبيق كما كانت أحكام الدستور الموقت أداة لخدمة نزوات استبداده مما يزيد الاستعمار طمعا في العراق وجراً على تهديده وتشجيع عماله على التآمر على استقلال العراق وأهداف الأمة العربية في الوحدة الشاملة.

ان الجبهة القومية، الممثلة للقوى القومية العاملة على تحقيق أهداف الأمة العربية والمدعومة بقوة الجماهير المؤمنة بهذه الأهداف والتي إنما انبثقت لتعبر عما يختلج في ضمير هذه الجماهير في العراق ضد الدكتاتورية العسكرية القائمة والتسلط الفردي على مقدرات الشعب، تؤمن بأن الشعب هو وحده مصدر السلطات، وان له وحده صلاحية انتخاب مجلس يمثله ليقر الدستور الدائم بعد أعداده من قبل لجنة يؤلفها المجلس نفسه. وكل أسلوب آخر يسخر لجنة تؤلف في ظل الحكم الدكتاتوري القائم إنما هو تعبير عن الإمعان في التآمر على حقوق الشعب لإسباغ شكل من الشرعية على الدكتاتورية القائمة وترى الجبهة القومية ان انتخابات المجلس التأسيسي يجب ان تجري في ظروف طبيعية تتوافر فيها الضمانات الحقيقية لحرية الانتخابات في جو لا تسوده الأحكام العرفية ولا يبقى فيه اثر للمحكمة العسكرية العليا الخاصة سيئة السمعة ولا يتاح فيها مجال لتدخل السلطات في الانتخابات ولا فرصة للعلاء لإفسادها بالأرشاء وشراء الأصوات.

ان الجبهة القومية تدعو جميع المواطنين المخلصين للأهداف القومية إلى توحيد الصف لإحباط كل مؤامرة تحول دون ممارسة الشعب لحقه في أعداد الدستور وتشريعه عن طريق مجلس ينتخبه الشعب بحرية.

عاش نضال شعبنا في سبيل حياة دستورية ديمقراطية سليمة".^(١)
وانتقد حزب البعث العربي الاشتراكي في تصريح أصدره مصدر قيادي في
القيادة القطرية للحزب الحكم القائم وأوضح مساعي القوى الشعبية لإنهائه
وفي الخامس من آذار ١٩٦٢ نشرت صحيفة الثورة مقالا بعنوان: (٦ ساعات
مع مفجر ثورة تموز.. مجلس وطني وانتخابات حرة)، أشارت فيه إلى ان عبد
الكريم قاسم تحدث عن أهداف جديدة للثورة، أهداف قريبة وأهداف بعيدة. أعلن ان
انتخابات المجلس الوطني ستمثل إرادة الشعب لأنها ستكون حرة. وقال ان المجلس
الوطني سيكون أنموذجا للمجالس التي تمثل الشعب. وكما جاء في المقال ان عبد
الكريم قاسم قال ما نصه: " .. إننا سنبدأ حياة ديمقراطية برلمانية حقيقية تتمثل فيها
إرادة ابن الشعب من دون أي تأثير من أي طرف كان ومن دون أي خوف .."
واستطرد قائلا: " ان انتخاب نوادي الضباط خير أنموذج نقدمه لأبناء الشعب. فهذه
الانتخابات تجري بحرية تامة يحترم فيها رأي الناخب احتراماً كاملاً، ولذلك يجب ان
تكون الانتخابات القادمة بالمستوى نفسه وان تجري بالجو نفسه..".^(٢)

عبد الكريم قاسم يعلن عن قرب إعلان أسماء

أعضاء لجنة وضع مسودة الدستور الدائم

أشار عبد الكريم قاسم في خطابه الذي ألقاه في حفل افتتاح المنتوجات
الكونكريتية لمشروع خط بغداد - البصرة - أم قصر - الكويت العريض في الثالث
والعشرين من آذار، إلى قرب إعلان أسماء اللجنة التي ستتكلف بوضع مسودة
الدستور الدائم للبلاد مؤكدا ان إقرار الدستور قد يتم باستفتاء شعبي عام أو من قبل
المجلس الوطني بعد انتخابه.^(٣)

وفي اثر ذلك صرح وزير العدل في ١٣ أيار ١٩٦٢ ان لجنة تحضيرية قد
ألقت في وزارة العدل لتهينة الخطوط الأساسية للدستور الدائم مسترشدة بالقوانين
الدستورية العالمية لتسهيل عمل اللجنة الموسعة التي أعلن عبد الكريم قاسم عن
تأليفها.

(١) نضال البعث، ج ٧، ص ١٨٤-١٨٥.

(٢) صحيفة الثورة، ٥ / ٣ / ١٩٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ٢٦ / ٣ / ١٩٦٢.

وأخذ عبد الكريم قاسم يستطلع آراء المقربين إليه ويناقشهم في طبيعة الدستور وشكل النظام السياسي الذي ينشده لإعلانه في عيد الحرية الذي يصادف يوم ٢٤ آذار ١٩٦٣ والذي هو يوم انسحاب العراق من ميثاق بغداد. ويذكر إسماعيل العارف ان عبد الكريم قاسم قد سأله ذات يوم عن أي النظامين اصلح للعراق الديمقراطي الرئاسي أم النظام الديمقراطي البرلماني^(١). كما أنه سال مزاحم الباجه جي أحد رؤساء الوزراء السابقين في العهد الملكي عن الطرائق المتبعة دستوريا في انتخاب رؤساء الجمهورية. واستشف الباجه جي من أسئلته هذه أنه يفكر في وضع دستور جديد يقوم على النظام الرئاسي الذي كان متبعاً في مصر وقتئذ وبعد أقل من عشرين يوماً قامت الثورة في ٨ شباط ١٩٦٣^(٢).

ويمكن ان نتبين موقف الحزب الوطني الديمقراطي من موضوع الدستور والانتخابات من خلال الحديث الصحفي الذي أدلى به كامل الجادرجي رئيس الحزب إلى صحيفة ١٤ تموز في نيسان ١٩٦٢ والذي جاء فيه: لقد سمعنا كثيراً عن قصة الدستور الدائم منذ بداية الثورة، والذي اعتقده ان تأخر صدور الدستور الدائم يرجع إلى ان الحكم العسكري القائم لا يستسيغ إنهاء فترة الانتقال، ولا أظن أنه من الممكن قيام حكم دستوري سليم ما لم يتم إنهاء فترة الانتقال وتخلي رجال الجيش عن الحكم بعد ان قاموا بالثورة باسم الشعب وأداروا شؤون البلاد خلال السنوات الماضية التي عدت فترة انتقالية.

وبسبب اعتقادي هذا فأنني لا أجد فائدة من تكوين لجنة لإعداد الدستور الدائم ما لم يتم تحقيق الاتجاه نحو تسليم الحكم للشعب وإجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس منتخب يكون هو لجنة الدستور من بين أعضائه لها ان تستعين بالخبراء. ولم أقل إجراء انتخابات (حرة) كما جرت العادة في وصف الانتخابات بهذه الصفة أو غيرها، لأنني اعتقد ان حرية الانتخابات أمر بديهي لا يحتاج ان ينص عليه والا تعذر علينا ان نسميها بالانتخابات أصلاً ما لم تجر حرة تماماً.

وفي الخريف الماضي عندما شاع ان لجنة لوضع الدستور ستؤلف وذكر ان اسمي سيكون ضمن الأسماء التي ستعلن كأعضاء في اللجنة، كنت مصمماً إذ ذاك

(١) إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز ص ٤٣٣.

(٢) عدنان الباجه جي، مزاحم الباجه جي. سيرة سياسي، ص ٥٢٤.

على عدم الاشتراك في تلك اللجنة المشار للأسباب التي بينتها هنا، إلا أنني كنت عازماً على أن يكون اعتذاري عن الاشتراك في اللجنة المشار إليها مقروناً ببعض الملاحظات الإيجابية، ولم تكن هناك مذكرة أو شيء من هذا القبيل. ولا بأس من اطلاع الرأي العام العراقي على تلك الملاحظات وهي معروضة الآن من قبلي لذلك الغرض^(١).

وهذا نص ما نشرته صحيفتنا الثورة والبيان عن المؤتمر...

مؤتمر صحفي للجادرجي

عقد كامل الجادرجي مؤتمراً صحفياً عصر أمس في داره تناول فيه قضايا كثيرة كان في مقدمتها موضوع الدستور. وقد دعا إلى إنهاء فترة الانتقال وإجراء انتخابات عامة ينبثق عنها مجلس منتخب يكون هو لجنة الدستور من بين أعضائه لها أن تستعين بالخبراء.

ودعا الأستاذ الجادرجي إلى الاهتمام بقضيتنا القومية كعرب، وقال:

كنت ولا أزال أجد أن الحدود الفاصلة بين البلاد العربية حدود مصطنعة خلقتها العهود الاستعمارية ومن ثم يجب أن تتخذ جميع الوسائل لإزالتها وإقامة اتحاد عربي يضم جميع البلاد العربية. وإذا كانت بعض المحاولات في هذا السبيل لم تنجح، فإن العيب لم يكن في قضية الاتحاد مطلقاً، ومن الممكن أن ندرس السبب في عدم نجاح تلك المحاولات دراسة مستفيضة في سبيل القيام بالمحاولات الجديدة التي تؤمن لنا نجاحاً ضمن والذي اعتقده أنه إذا وجدنا صعوبة في قضايا الاتحاد الكبيرة فيجب أن نبدأ بالقضايا الأصغر حتى نتدرج نحو تحقيق الهدف النهائي لاتحادنا.

ففي رأبي أن نضع هدفاً أساسياً لا نحيد عنه ثم نبدأ من أول درجات السلم، ومن ذلك أن تتكون اتحادات من البلاد العربية التي تملك المقومات اللازمة لتلك الاتحادات قبل أن نصل إلى الاتحاد الشامل للبلاد العربية كلها والتي تمتد من الدار البيضاء في المغرب إلى الموصل في العراق وإلى عدن في الجنوب العربي. فهذه البلاد تختلف أقاليمها القريبة عن أقاليمها البعيدة، ومن الممكن - في رأبي - أن يتكون اتحاد بين دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) والتي تكون أقاليم متقاربة من نواح كثيرة، ثم اتحاد بين مصر والسودان، ثم اتحاد بين فلسطين

(١) صحيفة ١٤ تموز في ١٣ / ٤ / ١٩٦٢.

وسورية ولبنان والعراق - يختلف بطبيعة الحال عن الاتحاد الذي يدعو إليه الاستعمار، باسم الهلال الخصيب وسورية الكبرى والذي يقصد منه تثبيت وضع الحكومات الخاضعة للاستعمار وتثبيت كيان إسرائيل باستغلال الاتجاه العربي نحو الاتحاد - ثم اتحاد يضم دول الجزيرة العربية - على ان يتم استقلال الأجزاء المستعمرة منها - فإذا ما تكونت هذه الاتحادات بحيث تكون وحدات مستقلة استقلالاً ذاتياً، أمكن ان تنظم هذه الاتحادات إلى اتحاد عام له عاصمة واحدة وجيش واحد وسياسة خارجية موحدة وعملة واحدة، وبهذه الطريقة يمكن ان نحقق الاتحاد العربي الذي نصبو إليه.

على أنني أود ان استذكر فأقول ان هذا الهدف إذا ما بدا صعب التحقيق في الوقت الحاضر يجب إلا يمنعنا من تحقيق أي اتحاد بين أي بلد عربي وآخر كلما أمكن تحقيق ذلك أنياً، على ان لا تكون هذه الاتحادات التي سوف تتم قبل الوصول إلى الهدف الأساس، تؤلف تكتلاً ضد أية دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية. إن المهم هو ان نشرع حالا بالاتحاد أو الوحدة، أو بأي اسم آخر يطلق في هذا المجال، كلما كان ذلك ممكناً وان نزيل كل عقبة تعترضنا في سبيل تحقيق أمثال هذه الاتحادات في الوقت الحاضر:

وتحدث الأستاذ الجادرجي عن نزع السلاح وقال ان الحزب الوطني الديمقراطي كان أول من تبني الدعوة إلى الحياد في البلاد العربية. وتحدث بعد ذلك عن الدستور الدائم وما ينبغي ان يتضمنه، فأورد ملاحظاته بشأن الموضوع. فقال:

"أرى ان يتم وضع الدستور على أسس ديمقراطية أصيلة وهذا يعني تبنيه مبادئ معينة أصبحت معروفة في وضع الدساتير الديمقراطية الحديثة وفي مقدمة تلك المبادئ مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ان هذا النوع من الدساتير يضمن قيام حكم يستند إلى الشعب تكون قاعدة اليوم فيه هي السيادة وتكون قمته منفذة وخاضعة في تنفيذها لإرادة الشعب ورقابته. هذا هو الأساس الذي يجب ان يقوم عليه الدستور المنشود.

ولا شك في ان المكاسب التي حققتها الثورة للشعب العراقي تعد هي بحد ذاتها عناصر أساسية لحياة الشعب في أي حكم دستوري يصاغ في الوقت الحاضر، ولذلك فإن تلك المكاسب لا بد من ان تدخل في صلب الدستور.

فلا بد في رأيي ان ينص في الدستور بصورة صريحة على تثبيت قواعد النظام الجمهوري وقواعد صيانة حقوق الإنسان التي كانت هدفا رئيسا من أهداف نضال الشعب العراقي الذي أثمر ثورة ١٤ تموز. وفي سبيل ضمان ترابط هذين المبدأين الرئيسين، النظام الجمهوري وحقوق الإنسان اقترح النص في صلب الدستور على قيام هيئة أو محكمة عليا مستقلة عن جميع السلطات وبصفة خاصة عن السلطة التنفيذية تكون ملجأ سواء للأفراد أو للهيئات السياسية أو غيرها من المنظمات للاحتكام في حالة تجاوز سلطات الدولة حدودها أو استغلالها صلاحيتها في تنفيذ القوانين أو الدستور".

ودعا سيادته إلى ان يتضمن الدستور مبدأ عدم انتخاب الشخص الواحد لرئاسة الدولة لمدة طويلة متصلة غير محدودة.

وقال:

وبما أنني اعتقد بان من أهم مكاسب الثورة ان لم يكن أهمها ما تم من القضاء على الإقطاع والأخذ بالإصلاح الزراعي، فبأنني اقترح ان يثبت في الدستور المبدأ الذي قام عليه الإصلاح الزراعي بصورة تضمن استتصال الإقطاع ومنع بقاءه من تهديد مكاسب الثورة.

وبما ان العراق عانى الامر من الأحكام الاستثنائية (العرفية) سواء في انتحال الأسباب لإعلانها أم في طريقة تطبيقها أم في استمرارها من دون مسوغ لمدة غير محدودة، لذلك أرى من الضروري النص في الدستور على ما يلي:

أولاً: لا تعلن الأحكام العرفية إلا بموافقة السلطة التشريعية وفي حالة تعذر ذلك عملياً تحدد مدة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الواحد لدعوة البرلمان للموافقة عليها أو رفضها. والا فأن على البرلمان ان يجتمع من تلقاء نفسه للنظر في موضوع إعلان السلطة التنفيذية تلك الأحكام.

ثانياً: يصبح البرلمان في حالة انعقاد دائم أثناء قيام الأحكام العرفية لضمان مراقبة تنفيذ السلطة التنفيذية لتلك الأحكام.

ثالثاً: تحدد الأحكام العرفية مقدماً بمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر مثلاً، يجوز تمديدتها بموافقة البرلمان إذا دعت الضرورة القصوى لذلك.

رابعاً: ينص الدستور على ان الأحكام العرفية لا تعطل الدستور ولا تعطل القواعد القانونية الأساسية الضامنة لحقوق الإنسان التي توقف الأحكام العرفية

تنفيذها، كما ينص على خضوع منفذي تلك الأحكام للمحاسبة من جراء أية مخالفة لذلك النص.

وبما أنني اعتقد بأن الدستور لا يمكن أن يكون دستوراً ديمقراطياً إلا إذا ضمن مبدأ الفصل بين السلطات بالمفهوم الدستوري المتعارف عليه الذي سبقت الإشارة إليه، وحيث أن التشريع يجب أن يكون هدفه الأصلي دائماً سيادة الشعب وأن هذه السيادة لا يمكن ممارستها عملياً إلا بنوابه المنتخبين، فمن الطبيعي أن يكون لمجلس النواب المنتخب السلطة المطلقة في الإشراف على مختلف شؤون الدولة ومراقبتها بالنيابة عن الشعب، صاحب السيادة.

كما أنه يجب أن يضمن الدستور استقلال القضاء ضماناً تاماً في عمله، وهو تطبيق القانون من دون أية مؤثرات معرقة لذلك التطبيق. واعتقد بأن ضمان تنفيذ هذا المبدأ الديمقراطي الأساس لا يمكن أن يتم إلا بضمان تمثيل الشعب تمثيلاً حقيقياً وفعالاً في البرلمان. أنني اعتقد بأن من الضروري النص في الدستور على ضمان حرية الانتخابات بصورة حاسمة.

وأرى أن الطريق الصحيح لتمثيل الشعب في البرلمان هي طريقة إجراء الانتخابات على أساس المناطق الموسعة التي يتم فيها الترشيح على أساس الانتخاب بالقائمة. ومن الواضح أنه في ظل نظام كهذا يتمكن الأفراد المستقلون من ترشيح أنفسهم بصورة منفردة ولذلك أرى أن ينص في الدستور على طريقة الانتخاب هذه بصورة واضحة، بحيث يقوم قانون الانتخابات على أسس ديمقراطية نص عليها الدستور.

كما أنني اعتقد بأن طريقة الانتخاب المذكورة هي الطريقة الأصلح للعراق، لأنني اعتقد بأن وجود الأحزاب وتمثيلها للشعب بصورة صحيحة في الانتخابات هما الأساس الصحيح لقيام حكم ديمقراطي في مجتمع طبقى مثل المجتمع العراقي.

وفي رأيي أن من الضروري أن يضمن استقلال القضاء في الدستور بالنص على تكوين مجلس قضاء أعلى بصورة تضمن اختيار أعضائه بحيث يكونون بعيدين عن أية مؤثرات من السلطة التنفيذية أو الأفراد، وأن تناط شؤون السلطة القضائية بهذا المجلس.

اعتقد بأن ضمان وضع دستور يحقق المبادئ الديمقراطية المذكورة لا يمكن أن يتم - كما قلت آنفاً - إلا عن طريق لجنة دستورية يكونها مجلس تأسيسى منتخب

انتخابا حرا ممثلا لإرادة الشعب وتتكون هذه اللجنة من بين أعضاء ذلك المجلس، على ان يكون لها الحق في ان تستعين بالخبراء بالقاتون في صياغة ذلك الدستور. وفي رده على سؤال وجهه إليه رئيس تحرير صحيفة الشعب اللبنانية، عن رأيه بعودة الحياة الدستورية، أجاب الجادرجي بشيء من السخرية قائلًا: "هناك قناعة عند الناس بأنها لا تصير.. أما أنا فأقول بأنها قد تصير بالشكل الذي يريده هو.. أي الزعيم"^(١).

قوبلت تصريحات الجادرجي بردود فعل سلبية من الصحف الحكومية، فقد هاجمته صحيفة (العهد الجديد) واصفة إياه بأنه "كان ظالما لنفسه وللتاريخ، وظالما لحكومة الثورة الوطنية، وظالما بالذات للجماعة العسكرية التي كان لها شرف تحرير العراق في الرابع عشر من تموز..^(٢)".

وأشارت في مقال آخر إلى أنه نطق بكفرا بعد ان سكت دهرا. أما موقف الحزب الوطني التقدمي المنشق عن الحزب الوطني الديمقراطي، فيذكر محمد حديد رئيس الحزب أنه على الرغم من ان عبد الكريم قاسم كان يردد دائما في خطبه "جننا للقضاء على الحكم الفردي" إلا أنه ظل فرديا مدة حكمه، فلم يكن جادا أبداً في إجواء الانتخابات التي كان يخشاها إلى حد كبير، لأنه كان يشعر إنها تمثل قيда ثقيلا على تصرفاته كمسؤول.. كما أكد أنه لو أجرى الانتخابات لغاز فيها فوزا كبيرا الأمر الذي أكده وطنيون تقدميون آخرون^(٣).

وعلى الرغم مما قيل عن عدم جدية عبد الكريم قاسم في دعوته لإصدار الدستور الدائم والانتخابات، فقد أشار الصيد المتقاعد خليل إبراهيم حسين بان قاسم كان جادا في ذلك إذ أرسل في طلب العديد من الشخصيات أمثال كامل الجادرجي وحسين جميل وآخرين.. وكان إصراره على إصدار الدستور نكاية بعدد الناصر الذي كان يتهمه بالفردية والديكتاتورية.

يؤكد إسماعيل العارف ان عبد الكريم قاسم كلف وزير العدل تأليف لجنة من القانونيين المتصلعين لوضع مسودة الدستور الدائم للجمهورية العراقية مسترشدين

(١) نقلا عن صحيفة المواطن، العدد ٢٥٣ في ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٢.

(٢) صحيفة العهد الجديد، العدد ٤١١ و٤١٢ في ٢٤ و٢٥ / ٤ / ١٩٦٢.

(٣) عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الأول، بغداد

بالدساتير الديمقراطية المطبقة في الدول الشرقية والغربية ودول العالم الثالث وفعلاً تم وضع مواد هذا الدستور. وكان من المقرر ان تعرض على لجنة موسعة لدراستها وتدقيقها لوضع اللامسات النهائية عليها ومن ثم تنتخب جمعية تأسيسية تناقش المواد وتقرر الدستور خلال الذكرى الخامسة للثورة (١٤ تموز ١٩٦٣)^(١).

يبدو ان مسألة الديمقراطية وإصدار الدستور الدائم قد أفقدت عبد الكريم قاسم المقربين إليه وفي مقدمتهم الحزب الوطني التقدمي الذي اقتنع بعدم جدية عبد الكريم قاسم في الحكم الديمقراطي وإصراره على حكم البلاد حكماً فردياً فأصدر محمد حديد زعيم الحزب بيئاً يوم ٢ تموز ١٩٦٢، أوضح فيه ان الحكم العسكري لا ينسجم ومصالح البلاد وأعلن قرار الحزب بوقف نشاطه السياسي ووقف إصدار صحيفته (البيان). أشار إلى الأسباب التي دعت إلى اتخاذ مثل هذا القرار هو ان الوضع العام جعل من العسير جداً ممارسة نشاط سياسي طبيعي في ظلّه حتى ان الحزب لم يعد له دور أساس يقوم به بسبب إطالة مرحلة الانتقال واستمرار الأحوال الاستثنائية والتأخير في إقامة النظام الدستوري البرلماني الذي تستطیع فيه الأحزاب السياسية ممارسة وظيفتها الأساسية وابتعاد الناس عن العمل الحزبي العلني بسبب موقف أجهزة الدولة غير المشجع له^(٢).

خطة التنفيذ الثالثة للاتفاقية بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي

جرت يوم ٢١ شباط في قاعة الاجتماعات في ديوان وزارة المعارف مراسيم التوقيع على خطة التنفيذ الثالثة للاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العراقية من جهة وجمهوريات الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى.

وقد حضر الاحتفال من الجانب العراقي الزعيم الركن إسماعيل العارف والدكتور عباس طه النجم وكيل وزارة المعارف، والدكتور طه الحاج الياس مدير العلاقات الثقافية العام بالوكالة ومدير التبادل الثقافي ومدير البعثات ومدير الاستعلامات.

(١) إسماعيل العارف أسرار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ص ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٢) صحيفة الأيام ٣ / ٧ / ١٩٦٢.

وحضر الاحتفال من الجانب السوفياتي السيد ميخائيل باكوفايف سفير الاتحاد السوفياتي في بغداد، وكذلك الملحق الثقافي السوفياتي في السفارة السوفيتية. وبعد ان تمت مراسيم التوقيع على الخطة، ألقى السفير السوفياتي كلمة أشار فيها إلى ان العلاقات السوفياتية- العراقية تتطور يوما بعد يوم بعين الرضا في حقول الاقتصاد والتجارة والثقافة. وان التعاون بين البلدين يقوم على المبادئ السامية للتعايش السلمي والمساواة التامة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، والمنافع المتبادلة والهدف المشترك النبيل لتعزيز النضال ضد الاستعمار.

ونوه السفير السوفياتي بثورة الرابع عشر من تموز التي صفت الحواجز المصطنعة في طريق العلاقات السوفياتية- العراقية، وبأهمية العراق من حيث كونه مهدا للحضارة البشرية جمعاء.

ومن ثم رد السيد وزير المعارف على كلمة السفير السوفياتي فقال ليسمح لي السفير السوفياتي المحترم وأعضاء السفارة الحاضرون وأخواني من موظفي وزارة المعارف، ان أعرب عن سروري وشكري لسيادة السفير بالذات وجميع من اسهموا في أعداد خطة التنفيذ الثالثة بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفياتي.

ولابد لي والفرصة سانحة ان احيي الجهود الصادقة التي بذلها السفير السوفياتي في هذا الحفل، واحيي فيه خاصة هذا التفهم العميق لروح العلاقات الودية بين بلدينا وأمل ان تكون هذه الخطة بداية لتطوير العلاقات فيما بيننا من حسن إلى أحسن كلما مر الزمن، ومما يدعو إلى السرور هو أننا قد أصبحنا نتفهم بعضنا بعضا، نفهما مبنيا على المصالح المتبادلة المشتركة بين كلا الجانبين، وقائما على النيات الحسنة التي يضمهرها كل منهما، ولاشك في ان هذه الروابط الوثيقة بين بلدينا، وخاصة في المجال الثقافي ستكون الأساس لتقوية علاقتنا في الحقول الأخرى، وهذا يتمشى بطبيعة الحال مع خطة الجمهورية العراقية في توطيد علاقاتها وروابطها مع جميع الدول الصديقة، ويستمد قوته من الانطلاق الذي حصل عليه العراق بعد ثورة (١٤) تموز العظيمة التي فجرها وقادها سيادة الزعيم الأمين اللواء الركن عبد الكريم قاسم، فقد كسرت الحواجز والقيود القديمة التي وضعها الاستعمار، وفتحت للعراق جميع المنافذ على العالم الخارجي، وأتاحت للشعب العراقي ان يؤسس العلاقات الودية مع الدول والشعوب كافة، هذه العلاقات التي كانت ممنوعة في الماضي مع بعض الدول الصديقة ومنها الاتحاد السوفياتي وأننا

من جانب الجمهورية العراقية، نرحب كل الترحيب بكل تعاون متكافئ بين الطرفين مبني على تفهم أحدهما الآخر، أمانيه ومطامحه، وحاجاته في الحقول العامة. كلمة أخيرة، أود ان اكرر شكري للسفير السوفياتي وأعضاء السفارة السوفياتية والمساهمين في إعداد هذه الخطة، راجيا ان نستمر على عقد الاتفاقيات والخطط المماثلة في المستقبل.

هذا وعلمت وكالة الأنباء العراقية ان هذه الخطة الثقافية بين البلدين تسري لعلم واحد وان من أهم بنود هذه الخطة تبادل الزمالات وتخصيص ٤٧٠ مقعدا دراسيا لخريجي المعاهد.

مؤامرة ضد عبد الكريم قاسم

كثرت الحديث عن مؤامرات داخلية وخارجية تدبر ضد عبد الكريم قاسم ونظام حكمه حتى ان بعض المصادر أشارت إلى أكثر من ثمان وثلاثين مؤامرة تعرض له. وكان الكثير منها مجرد إشاعات وفي أدناه نموذج لإحدى هذه المؤامرات التي ذكرت السفارة الأمريكية في بغداد وأبلغت بها وزارة الخارجية البريطانية التي أبلغت بها سفارتها في عمان كالآتي

سري مؤامرة ضد عبد الكريم قاسم

من وزارة الخارجية إلى السفارة في عمان

الرقم: ١٧٣ ٦ شباط ١٩٦٢

المؤامرات ضد قاسم

١- السفارة الأمريكية عرضت علينا برقية من السفير الأمريكي في بغداد: (جيرنيجان) تقول ان قائد عشائري متورط في مؤامرة مؤيدة للهاشميين قد أخبر الأمريكيين ان وصفي التل قال له ان الأمريكيين والبريطانيين سوف يدعمون أي حركة ضد قاسم. السيد جيرنيجان قال أنه بعد مناقشات مع زميله البريطاني فقد اقترح ان السفير الأمريكي في عمان يجب ان يحدث وصفي التل بصراحة حول البيانات المدعاة. وإذا أقرت وزارة الخارجية الأمريكية هذا الاقتراح فأن لك حرية الاختيار للقيام بعمل يدعم ذلك.

٢- نأمل قريباً في ترتيب تبادل وجهات نظر غير رسمية مع وزارة الخارجية الأمريكية حول المؤامرات الهاشمية ومؤامرات الجمهورية العربية المتحدة ضد قاسم (برقيتكم ١٠٦١ في ١٩٦١ وبرقية بغداد رقم ٥٠).

الملف اف او ٣٧١ / ١٦٤٢٣١

اي كيو ١٠١٥ / ١٨

سري

المؤامرات ضد قاسم

٩ شباط ١٩٦٢

١- السيد نيوسوم تحدث معي على الخطوط المسجلة في مسودة البرقية المرفقة. ويبدو ان القائد العشائري هو واحد من أولئك المتورطين في مؤامرة هاشمية والتي استلمنا حولها تقريراً.... والذي ابلغ إلى الأمريكان. وكلانا نحن والأمريكان نعتبر هذه المؤامرة مطبوخة.

٢- أنا آمل قريباً بتسليم رسالة إلى سفارة صاحبة الجلالة في واشنطن لمقارنة الملاحظات مع وزارة الخارجية، بمستوى مكتب العراق، حول المؤامرات المؤيدة للهاشمية وللجمهورية العربية المتحدة ضد قاسم ولتقدير افضل الطرق مع وزارة الخارجية لضبط الملك حسين إذا بدت أزمة وشيكة

جي اف هيلر^(١)

٥ شباط ١٩٦٢

العراق وسورية بعد الانفصال

مع بدء عام ١٩٦٢، نشطت العلاقات بين العراق وسورية، فقد وجهت سورية دعوة لوزير خارجية العراق لزيارتها، وقد وافق مجلس الوزراء على تأليف وفد، بناء على كتاب وزارة الخارجية ذي الرقم ١٩٤٥ في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٢، برئاسة وزير الخارجية هاشم جواد وعضوية كل من مصطفى كامل ياسين مدير علم الدائرة السياسية وسامي الصغار مدير عام الدائرة العربية وعبد الحسين القطيفي

^(١) بضعة أسطر أقيمت سرية ولم يكشف عنها.

^(١) حامد البيهتي-الانقلاب الدامي ص ٨٠

مدير عام الدائرة الحقوقية وناصر الحاتمي سفير الجمهورية العراقية في بيروت ورشيد رؤوف القاتم بأعمال السفارة العراقية في دمشق وهاشم الطبجللي مدير دائرة التشريعات ومن وزارة الدفاع الزعيم الركن فريد ضياء الدين معاون رئيس أركان الجيش والزعيم الركن عبد الجبار السعدي قائد الفرقة المدرعة الرابعة والمقدم عبد الواحد عبد المنعم^(١)

وقد زار الوفد سورية يوم ٢١ كانون الثاني وتضمن البيان المشترك الذي صدر عقب الزيارة على البدء فوراً في مباحثات لتسويق الأمور العسكرية بقصد إقامة تعاون دفاعي عسكري بين البلدين من أجل سلامتهما وسلامة العالم العربي وتحرره ورغبتهما الأكيدة في ان تشترك معهما جميع الدول العربية المتحررة لتحقيق هذه الأهداف الخيرة والمبادئ العليا حرصاً منها على جمع الشمل ووحدّة النضال في سبيل العروبة والإنسانية ونوقش في تلك الزيارة تحديد موعد لاجتماع قمة بين رئيسي الجمهوريتين السورية والعراقية وحدد لهذا الاجتماع يومي ١٤، ١٥ آذار في مدينة الرطبة العراقية قرب الحدود السورية.

تلا هذا التطور تبادل الوفود بين العراق وسورية ولاسيما في شباط وآذار. ففي ٢٨ شباط غادر وفد عسكري عراقي إلى دمشق استقبله عبد الكريم قاسم قبل يوم وتحدث إليه عن شؤون العراق ومبادئه الإنسانية وعن قدرات الجيش العراقي وأكد "ان الجيش في خدمة الشعب وهو جيش الأمة العربية وان من واجبه تحطيم العدوان في أرجاء البلاد العربية وسحق عناصر الاستعمار وحمل الوفد تمنياته الصادقة إلى سورية وان يبارك الله بالصادقين المخلصين العاملين لوجه الله"^(٢) تلا ذلك لقاء عبد الكريم قاسم والرئيس السوري ناظم القدسي وكان عبد الكريم قاسم قد أخذ ينسق مع العناصر المعادية لعبد الناصر في الجمهورية العربية السورية بعد انفصالها عن مصر وذلك كمخرج للأزمة الخائفة التي يعاينها نظامه. وتحت ضغط أكرم الحوراني الذي كان حزبه يشترك في أربعة مناصب وزارية في الحكومة السورية وافق الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية العربية السورية ورئيس

(١) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، الملف ٤٤٥.

(٢) صحيفة الثورة في (١ آذار ١٩٦٢).

وزرائه الدكتور معروف الدواليبي على الاجتماع برئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم في الرطبة للتعاون المشترك بينهما.

وكان عبد الكريم قاسم قد أوفد سفير سورية في بغداد العميد فهمي سلطان لأخذ موافقة ناظم القدسي على مقابلته قرب الحدود العراقية السورية. وعندما طلب القدسي موافقة مجلس الأمن القومي السوري على ذلك انقسم المجلس على نفسه بين مؤيد ومعارض. ولكن القدسي أصر على لقاء عبد الكريم قاسم معللاً إصراره على ذلك بأن اللقاء سيزيد الخلاف عبد الكريم قاسم والكويت وان ذلك سيمكن سورية من الحصول على القرض المالي الكويتي الذي ستقدم به سورية وقد سافر رئيس الجمهورية السورية ورئيس وزرائه مع ضابطين من الجيش برتبة عميد وهما صبري السيد وسليم الصالح وقد اجتمع الوفد مع عبد الكريم قاسم في الرطبة وصدر البيان الآتي:-

تم الاجتماع يومي ٨ و ٩ شوال سنة ١٣٨١ هـ الموافق ١٤ و ١٥ آذار سنة ١٩٦٢ في منطقة الرطبة حضره الدكتور ناظم القدسي رئيس الجمهورية العربية السورية وسيادة الزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة في الجمهورية العراقية وقد حضر الاجتماع السيد الدكتور معروف الدواليبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية وسيادة هاشم جواد وزير خارجية الجمهورية العراقية ورافقه مستشارون مدنيون وعسكريون.

بحث المجتمعون الوضع السياسي العام في البلاد العربية واستعرضوا الصعوبات والمشكلات والخلافات القائمة التي تعترض العلاقات بينهما ورأوا ان بحث هذه الأمور على الصعيد الرسمي بوضوح وبصراحة بين ممثلي الدول العربية واطلاع الرأي العام عليها يسهل حلها. كما رأوا ان الظروف السياسية الحالية وخطر (إسرائيل) المتزايد واستمرارها في تنفيذ مشاريعها العدوانية تفرض الإسراع في سلوك السبيل القويم العلمي للحفاظ على مصلحة العرب العليا.

وبعد ان استعرض المجتمعون مختلف الوسائل التي جرت لمعالجة هذا الموضوع رأوا:-

أ - دعوة الدول العربية إلى مؤتمر يعقد خلال ثلاثة اشهر في المكان والزمان الذي تقرره أكثرية الدول التي تلبى الدعوة.

ب- تعيين لجنة تحضيرية لهذا الغرض يسمى أعضاؤها خلال أسبوعين من تاريخ هذا البيان ينضم إليها مندوب عن كل دولة عربية توافق على الاشتراك بهذا المؤتمر وتقوم هذه اللجنة بالأعمال التمهيدية للمؤتمر وتهيئة الأبحاث والاقتراحات الكفيلة بإيجاد حلول عملية للقضايا المعروضة عليها.

وتذاكر المجتمعون في المشاريع التي تتكلم عنها جهات معينة بين وقت وآخر كمشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب ومشاريع إمارات الخليج فرأوا ان كل ذلك يدخله الاستعمار على بعض ذوي النيات الحسنة أو المطامع الخاصة وليس من هدف له إلا إعاقة السير العربي الصحيح نحو التدرج إلى اتحاد يطمئن آمال الشعوب العربية ويحقق أهدافها التاريخية فرأى المجتمعون ضرورة تنبيه العرب على أخطار مثل هذه المشاريع التي يتستر وراءها الاستعمار لأنها ليست نابعة من مصالح الأمة العربية.

وتناول البحث خطر الاستعمار بصورة عامة في المنطقة العربية والاستعمار البريطاني بصورة خاصة في منطقة الخليج العربي وحق العراق في الكويت وقد اتفق الجاتبان على ان هذه القضية تهم السلام العام في البلاد العربية كما تهم سلامة العراق وان من مصلحة العرب ان تحل هذه القضية بالطرائق السلمية وان يجري بحثها على الصعيد العربي في المؤتمر المقبل.

ورأى المجتمعون ان يتقدموا للمؤتمر بالاقتراحات الآتية:
أولاً: الناحية العسكرية.

١. وجوب قيام اتفاق عربي بين الدول العربية المتحررة والراغبة في ذلك وإقامة قيادة بينها تكون قادرة على العمل في كل ظرف من الظروف وان يضع المؤتمر توقيتاً سريعاً ومقبولاً لقيام هذه القيادة.

٢. تولى بعد الاتفاق العسكري لجان مشتركة لبحث الطرائق السريعة والكفيلة لتطويع هذا الاتفاق بصورة تدريجية للتوصل إلى إيجاد قوة عسكرية موحدة للدول الداخلة فيه.

٣. يرى المجتمعون ان قيام الاتفاق العسكري والقيادة المشتركة هو التعبير الصحيح عن الشعور بمسؤولية الدول العربية المتحررة لدرء الأخطار العاجلة المحيطة بالوطن العربي.

ثانيا: الناحية الاقتصادية:-

١. وجوب قيام اتفاق اقتصادي بين الدول العربية الراغبة في ذلك على تنفيذ وتطوير مجلس اقتصادي تساعده لجان تعمل بصورة خاصة على تنسيق التصنيع بين البلاد الداخلة في الاتفاق بما يتفق مع إمكانيات كل منها وحاجتها الاستهلاكية وأن تقوم بدراسة وتنسيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربي بغية تطوير اقتصادها.

٢. تكون مقترحات اللجان المذكورة ملزمة لكل من الدول الداخلة في الاتفاق بعد إقرارها من المجلس الاقتصادي.

٣. ان دراسة اللجان يجب ان تكون على أساس ان الوطن العربي يؤلف مجموعة اقتصادية متكاملة ومنسقة.

ثالثا: الناحية الثقافية:-

١. وجوب قيام اتفاق ثقافي بين الدول العربية الراغبة في ذلك يشرف على تنفيذه وتطويره مجلس ثقافي أعلى تساعده لجان متخصصة تتقدم بدراساتها واقتراحاتها حسب حاجة كل قطر وتطوره.

٢. تكون مقترحات اللجان المذكورة ملزمة لكل من الدول الداخلة في الاتفاق بعد إقرارها مع المجلس الثقافي.

رابعا:- الناحية السياسية:-

إيجاد أداة سياسية فعالة توحد السياسة الخارجية للدول الداخلة في الاتفاق العسكري وتكون قراراتها ملزمة لها كما تعمل هذه الهيئة على إيجاد الطرائق العملية لتنسيق السياسة الخارجية بين هذه الدول وبين الدول العربية الأخرى. ويرى المجتمعون ان على هذه الهيئة واللجان العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية ان تعالج بوضوح جميع المواضيع المعروضة بغية تحقيق اتحاد عربي متطور متدرج يماشى ظروف وحاجات كل قطر من الأقطار الداخلة فيه مستفيدين من تجارب الماضي لتجنب كل ما من شأنه إعاقة الوصول إلى هذا الهدف السامي.

ويرى المجتمعون ان أهداف الاستعمار والصهيونية العالمية وأعداء العروبة إثارة الشكوك في نيات العرب بعضهم إزاء بعض إذ يجد الاستعمار ذلك احسن وسيلة لتحقيق مآمره والحيلولة دون أي تقارب لبناء مئثر تتوق الأمة العربية للقيام به من أجل حاضرها ومستقبلها.

يعلن المجتمعون في ما اتخذوه من اقتراحات ومقررات انهم يبغون إيجاد
مناهج عملية تؤدي إلى تنسيق وتوجيه الجهود وتنسيق القوى المتحررة كخطوة
أولى يجب تعقبها خطوات أخرى في سبيل تحقيق الأهداف العربية المشتركة.

ويرى المجتمعون الوضع التاريخي والجغرافي للدول العربية وانهم لا يبتغون
من هذه الدعوة أي كسب خاص داخلي أو خارجي أو دعائي أو إضعاف للجامعة
العربية إنما وضعهم التاريخي والجغرافي يملئ عليهم هذا وعلى الدول المتحررة
منها القيام بهذا الواجب المقدس من دون ان يمنون به على أحد من بني جنسهم
لأنهم يعتقدون ان قوة أية دولة عربية هي قوة للعرب جميعا. وان ضعف أية دولة
عربية هو ضعف للعرب جميعا. وان من واجب أي شعب عربي مساعدته ظروفه على
تلبية الدعوة للعمل لهذا الأمر هو واجب مقدس يحاسبه التاريخ على تركه في القيام
به. ويحرص المجتمعون على ان لا تكون لمشاحنات الماضي أي تأثير في هذه
الدعوة خيرة البناء ومهيئين بالمسؤولين في العالم العربي ان يكونوا متسامحين مع
إخوانهم وبني جلدتهم غير حاقدين بسبب ما نشر من دعايات وإذاعات واضعين
نصب أعينهم المصلحة العليا للعالم العربي!!

وتجدر الإشارة هنا إلى ان القوميين كانوا قد قرروا إسقاط طائرة عبد الكريم
قاسم التي ستنقله إلى الرطبة تمهيدا للاستيلاء على الحكم. ولكن عارف عبد الرزاق
المكلف بهذا الواجب وكان برتبة مقدم ركن طيار وأمر قاعدة الحباتية قد فت في
عضده وجود العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية على الطائرة
والرفيعي كان صديقا لعارف عبد الرزاق ومعروفا باتجاهاته القومية المساندة
للقوميين ضد الشيوعيين^(١). وفي سورية قام انقلاب عسكري ضد ناظم القدسي
وحكومته في ٢٨ آذار ١٩٦٢ أي بعد اجتماع الرطبة بأسبوعين إلا ان القدسي أعيد
ثانية إلى رئاسة الجمهورية عندما تمرت القطعات العسكرية في حلب وطالبت
بتسفير الضباط الذين قاموا بالانقلاب الأول وشكل القدسي حكومة جديدة برئاسة
بشير العظمة أعلنت في برامجها السعي لتحقيق الوحدة العربية وفق قواعد مدروسة
توفر لكل بلد عربي كرامته.

(١) خليل إبراهيم حسين الزوبعي، موسوعة ١٤ تموز ج ٨ عبد السلام عارف. ماله وما عليه (غير
منشور) ص ٢٦٥ - ٢٦٨.

وزير الخارجية يقول: العدوان على سورية

عدوان على العراق

صرح وزير الخارجية هاشم جواد يوم ١٨ آذار ١٩٦٢ ان الجمهورية العراقية تعد كل اعتداء على سورية عدوانا على العراق نفسه وقد جاء ذلك في تصريح أدلى به إلى وكالة الأنباء العراقية تعليقا على العدوان الصهيوني على سورية. وجعل في التصريح "ان الجيش العراقي على أتم الاستعداد دائما لتلبية أي نداء يتلقاه من الشقيقة سورية للاشتراك فعليا وعلى الفور في سحق المعتدين وكلما دعت إلى ذلك ضرورة الدفاع عن المصالح العربية.. أنه إذ يسترعي انتباه العالم اجمع إلى هذه الأعمال الإجرامية التي ترتكبها العصابات الصهيونية يحذر إسرائيل ومن يساقدها من قوى الاستعمار من قضية التمادي في سياسة الاعتداء وإتكار حقوق الأمة العربية"^(١).

وعن الانقلاب الذي حدث في سورية قال قاسم: "ان الحركة الأخيرة في سورية هي حركة داخلية صرف، وإنا متضامنون مع إخواننا السوريين وإن علاقاتنا معهم امتن وأقوى من أي وقت مضى وستزداد علاقاتنا رسوخا وقوة على مرّ الأيام"^(٢).

وأوضح حزب البعث رأيه في الانقلاب الذي قاده عبد الكريم النحلاوي يوم ٢٨ آذار ١٩٦٢ كالآتي:

٢ نيسان ١٩٦٢.

ان الكتلة التي قامت بانقلاب ٢٨ أيلول بعد ان نجحت في تصفية عناصرها المتطرفة نحو اليمين، وجدت ان تمادي الحكومة القائمة والمجلس التأسيسي الذي يؤيد الحكومة بأكثريته، خلق كراهية للوضع القائم بسبب تمثيله الكامل للرجعية الحاقدة المستغلة متمثلة في أحزاب الشعب والوطني والتحرير والأخوان المسلمين والكتلة العشائرية الإقطاعية. وان النقمة الشعبية بدأت تمتد من الحكم المدني إلى رجال الجيش مما كان يشير إلى عدم إمكانية استمرار الوضع من جهة واحتمال قيلم

^(١) صحيفة الثورة في ١٩ آذار ١٩٦٢.

^(٢) حديث قاسم مع محرر صحيفة الثورة في ١ نيسان ١٩٦٢.

انقلاب عسكري يطيح بالحكم المدني ورجال انقلاب ٢٨ أيلول معا. لذلك فقد بادرت كتلة عبد الكريم النحلاوي إلى القيام بالانقلاب الأخير.

وضع الانقلاب

١. ان معظم القوى المدنية غير مستعدة للتعاون مع الكتلة العسكرية الانقلابية خوفا من انقلاب جديد يطيح بهم وبالعسكريين.

٢. ان طبقة القاطنين على الانقلاب تجعلهم بصورة طبيعية ضد اليمين المتطرف وضد الحركة التقدمية المتمثلة في حزبنا وتمثل في الواقع شكلا جديدا مماثل عهد الشيشكلي.

٣. ان عدم تأليف حكومة مدنية حتى الآن وعدم مبادرة العسكريين لإعلان أنفسهم حكومة لسورية بدل على ضعف العسكريين شعبيا وداخل صفوف الجيش مما يحمل بنور زوالهم.

٤. ان كون كتلة محصورة في دمشق أولا، ولأن أشخاصها من نوي الرتب الصغيرة وليس لهم مكانة أو مرتكز شعبي، يجعل احتمال استمرارهم في السيطرة موضع شك.

موقف عبد الناصر والقوى المؤيدة له

لقد شجع عبد الناصر الانقلابيين في حركتهم وأعرب عن تأييد متحفظ لهم ففي اليوم الأول للانقلاب للأسباب التالية:

١. نكابة بالرجعية القائمة على الحكم والتي يتبادل معها هجوما حادا مكشوفاً.

٢. رغبة عبد الناصر في ان لا يكون البديل لحكمه إلا حكم عسكري ديكتاتوري.

٣. محاولة إظهار سورية بمظهر العاجزة عن تحقيق الاستقرار الذاتي لها أو تحقيق صفة حكم ديمقراطية، وان البديل الوحيد لحكمه الديكتاتوري حكم أضعف وأكثر تماديا في الديكتاتورية.

٤. يأمل عبد الناصر ان تفتح سلسلة الانقلاب فرصة أمله وأما العناصر المدنية والعسكرية الموالية له فرصة تحقيق انقلاب لصالحه.

احتمالات الموقف

١. لما كان الحكم القائم غير مستقر لفقدانه كل ضمانات الاستقرار والاستمرار فمن المتوقع ان تبادر جميع القوى على استغلال هذا الطرف لصالحها عن طريق

تحقيق انقلاب عسكري، وما حوادث حلب التي لم تتضح هويتها تماما إلا دليل على هذا الموقف.

٢. ان موقف حزبنا أنيا يجب ان يرتكز على معطيات عملية تحسب بدقة ضمن وضع متغير ومتطور، لذلك فإن المسؤولية التي تقع على الحزب في هذه الأيام القلائل هي مسؤولية تحقيق موقف لا تسجي له. تعليمات

على جماهير الحزب ان تكون متأهبة ويقظة في هذه الظروف الخطيرة وان تتابع تطورات الموقف وان تطرح الشعار التالي:

ان تجربة الوحدة بما فيها من نواح إيجابية وسلبية دللت على ان المهمة الأساسية لشعبنا في سورية هي مهمة تجديد الوحدة على أسس حددها دستور الحزب وشعاراته المرحلية بحيث تضمن التكافؤ والتكامل بين الأقاليم المتحدة، وان تنبعث عن إرادة شعبية واعية حرة، لتحقيق حكم قومي ديمقراطي اشتراكي^(١).

القيادة القطرية

١٩٦٢ / ٤ / ٢

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على عقد الاجتماع الخاص باللجنة العراقية السورية المشتركة للتداول والموافقة على المقترحات التي تقدمت بها وزارة التجارة لهذه اللجنة وإبداء التسهيلات الخاصة بالتبادل التجاري بين البلدين. وكان الجانب السوري قد أبدى استعداده لإلغاء السمات بين العراق وسورية وتقرر تكليف وفد عراقي للمشاركة في اجتماعات اللجنة العراقية السورية برئاسة وزير التجارة وعضوية اثني عشر عضوا بقصد توسيع التبادل التجاري فيما ترشح عن الجانب السوري وزير المالية والاقتصاد.

وأصدر البنك المركزي العراقي تعليماته بشأن تنفيذ الاتفاق الاقتصادي المعقود بين الجمهورية العراقية والجمهورية السورية بشأن التأديبات بين الجمهوريتين. وتنص هذه التعليمات على إجراء جميع التأديبات بين البلدين بموجب المادة الحادية عشرة من تعليمات التحويل الخارجي ابتداء من الثالث من كانون الثاني ١٩٦٢

(١) نضال البعث، ج ٧، ص ١٩١-٢٨٢.

وتستثنى من ذلك الاعتمادات المستندية المفتوحة والمعاملات الجارية الأخرى الملتزم بها قبل التاريخ المذكور إذ تسري عليها التعليمات المنصوص عليها في الترتيبات الفنية للمدفوعات بين الجمهوريتين العراقية والسورية على أن تجرى تسوية هذه المبالغ خلال مدة لا تتجاوز الأشهر الستة وتعد الترتيبات الفنية للمدفوعات بين البلدين المنصوص عليها بتعليمات التحويل الخارجي سارية المفعول فقط على المعاملات الجارية مع الجمهورية المتحدة ولا تشمل تلك الترتيبات المعاملات الجارية مع سورية. وقد قامت وزارة التجارة بإعلام الدوائر والمصارف والمؤسسات والجهات الأخرى ذات العلاقة بهذه التعليمات.

وكان العراق وسورية قد وقعا اتفاقية عام ١٩٦١ أقرت من حيث المبدأ إعفاء البضائع المتبادلة بين البلدين من الرسوم الكمركية باستثناء بعض البضائع التي تخضع إلى تعريفات كمركية مخفضة. كما نص الاتفاق على تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلدين وعلى حرية انتقال الأشخاص وإلغاء السمات وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي بشتى أنواعه وأشكاله. وإضافة إلى ذلك فقد نص الاتفاق على أن تشجع الحكومتان إنشاء مؤسسات استطلاعية مشتركة تزاوّل نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية، ويسهم البلدان في رأسمالها. وتنفيذا لهذا الاتفاق اجتمعت اللجنة المشتركة في دمشق وأعطت مجموعة من التوصيات الإيجابية التي من شأنها توسيع التبادل التجاري ودعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وبخصوص ميزات الاتفاق الاقتصادي الأخير الذي توصلت إليه اللجنة المشتركة نتيجة اجتماعاتها في دمشق بين العاشر والسابع عشر من هذا الشهر، لقد عالجت اللجنة المشتركة نتائج تطبيق اتفاق التعاون المذكور خلال الأشهر الماضية وتخفيف القيود الشكلية والإدارية ومنح الإجازات حكما وبصورة فورية واستثناءها من نظام المخصصات، وذلك بالنسبة إلى جميع السلع والبضائع التي لا ينتجها العراق. كما نص على سد حاجة كل من البلدين من بضائع البلد الآخر وإعطائها الأفضلية في الاستيراد. وتضمن الاتفاق تسهيلات جديدة إضافية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال لأغراض الاستثمارات الإنتاجية والإسهام بتطوير اقتصاديات البلدين ونص أيضاً على السماح لرعايا البلدين بالدخول إلى البلد الآخر من دون تأشيرة دخول. كما أقر عددا من التسهيلات الخاصة بالإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي بأنواعه كافة.

وقد ناقش مجلس الوزراء يوم ٢٥ حزيران مقترحات اللجنة السورية المشتركة وأقر تنفيذ ما جاء فيها من توصيات كانت بعنوان (التعاون التجاري مع سورية) ووافق على مقترح وزارة التجارة الذي جاء فيه: تنفيذاً لرغبة سيادة الزعيم اللواء الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة بوجوب المبادرة إلى اتخاذ خطوات جذرية لتحطيم الحواجز والحدود التي أوجدها الاستعمار بين البلاد العربية وأهمية اتباع خطة منسقة ومتطورة تستند إلى أسس سليمة وتضمن مصلحة الشعب في جمهوريتنا الغالية ومصلحة الأمة العربية في كل مكان مع توحيد جهودها وإحلال التعاون والتقارب بينهما في مختلف الميادين، فقد حصلت موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٦٢ على إقرار تنفيذ ما جاء في توجيهات اللجنة المشتركة المنوه عنها في كتاب وزارة التجارة المرقم م/ ٥٠٢ والمؤرخ في ٢٥ / ٦ / ١٩٦٢ بعنوان التعاون التجاري مع سورية^(١).

وفي إطار العلاقات العراقية- السورية، جرت اتصالات بين حكومتي البلدين في مجال التبادل التجاري، وألفت لجان من الجانبين تتولى العملية، وقد أدى ذلك الإجراء إلى فسخ المجال أمام عدد كبير من التجار لاستيراد منتجات ومصنوعات سورية، وسهلت وزارة التجارة هذه العملية بإصدار إجازات استيراد لعدد كبير من التجار وذلك عملاً بخطة التعاون القائمة بين الجمهوريتين، وفي مجال الري اتفق البلدان على التفاوض لإنشاء مشروع سد أعالي الفرات، فألف للعراق وفداً مثلت فيه الوزارات المعنية وتم أعداد الدراسات من الطرفين بشأن المشروع واقترن ذلك بموافقة مجلس الوزراء بجلسته في ٢٠ آب ١٩٦٢^(٢). كما وافق مجلس الوزراء بجلسته في ٢٥ تشرين الثاني على مشروع التعاون الفني بشؤون النفط مع الجهات السورية وطريقة تبادل المعلومات النفطية ذات العلاقة بنتائج التحري والحفر والإنتاج، وفي الجلسة ذاتها وافق المجلس على توسيع منطقة أعمال قنصلية حلب واللب ودير الزور والرقّة والحسكة والرشد، وذلك لرفع درجة القنصلية المذكورة إلى قنصلية عامة^(٣).

(١) د. ك. و، مقررات مجلس الوزراء، العهد الجمهوري، الملف ٦.

(٢) صحيفة الثورة في ٢١ آب ١٩٦٢.

(٣) د. ك. و، مقررات مجلس الوزراء، العهد الجمهوري، الملف ٦ القرار ١١ و١٢.

وكانت وزارة التجارة قد طلبت إلى مجلس الوزراء الموافقة على اشتراك سورية في معرض ١٤ تموز لسنة ١٩٦٣، بناء على عرض تقدمت به سفارة الجمهورية السورية في بغداد، ووافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة التجارة المرقم م/ ١١٧٨ في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢^(١)

إجراءات جديدة لتعزيز العلاقات العراقية - السورية

صرح وكيل وزارة الداخلية ان تعليمات جديدة قد صدرت يوم ١٢ أيلول ١٩٦٢ يستثنى بموجبها رعايا الجمهورية العربية السورية من سكان مناطق الحدود من أحكام القانون إقامة الأجانب. وأضاف ان هذه التعليمات قد صدرت استنادا إلى الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية بموجب الفقرة السادسة من المادة التاسعة والعشرين من قانون إقامة الأجانب رقم ٣٦ لسنة ١٩٦١. وستنفذ هذه التعليمات ابتداء من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت في شهر تموز ١٩٦٢ قرارا برفع سمة الدخول لمواطني الجمهورية العربية السورية، كما اتخذت الجمهورية العربية السورية قرارا مماثلا^(٢).

وقال ان هذه التعليمات تشترط على رعايا الجمهورية العربية السورية من سكان مناطق الحدود الذين يدخلون الأراضي العراقية بصورة غير مشروعة ومن دون موافقة سلطات الحدود العراقية عدم تجاوزهم مناطق أخرى إلا إذا كان دخولهم لقضاء أشغالهم المعتادة.

وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه غادر العراق في ٢٤ أيلول ١٩٦٢ وفد يضم أعضاء لإجراء مباحثات بشأن الإفادة من مياه نهر الفرات، وكان الوفد برئاسة السيد مفتش الري العام، الذي أشار إلى ان الهدف الأساس من هذه المباحثات هو وضع أسس لتنظيم استثمار مياه الفرات بشكل يمكن به جني احسن الفوائد لمياه هذا النهر^(٣).

وتعزيزا للعلاقات السورية- العراقية حضر عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ورئيس أركان الجيش، الحفل الذي إقامته سفارة الجمهورية

(١) د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، الملف ١٢٩ و ١٧ ص ٤٧.

(٢) نفسه في ١٣ أيلول ١٩٦٢.

(٣) صحيفة الثورة في ٢٥ أيلول ١٩٦٢.

السورية في بغداد يوم ١٧ نيسان ١٩٦٢ بمناسبة عيد الجلاء وهنا الشعب السوري وحكومته بذلك العيد الوطني^(١). وقررت وزارة المعارف فتح ملحقة ثقافية في دمشق من أجل تطوير وتوسيع العلاقات الثقافية بين البلدين^(٢).

ويبدو ان الجمهورية العربية المتحدة (مصر) توجست خيفة من نيات العراق للاتحاد مع سورية بعد الاجتماع الذي عقده ناظم القدسي رئيس الجمهورية العربية السورية مع الزعيم عبد الكريم قاسم في مدينة الرطبة وما تلا ذلك من اتفاقيات اقتصادية وازداد التوتر بين العراق والجمهورية العربية المتحدة عندما ألقت سلطات الأمن العراقية القبض على الملحق في سفارة الجمهورية العربية المتحدة محمد محمود يوسف وأوقفته لمدة ثلاثة أيام ثم رحلته إلى بيروت. وصرح مسؤول في وزارة الخارجية العراقية تفسيراً لذلك بالقول ان السلطات المسؤولة عن الأمن شاهدت شخصاً يحمل رزمة كبيرة ويسلمها إلى جماعة مشتبها بها وعند إلقاء القبض عليهم وجد ان الرزمة عبارة عن أعداد كبيرة من المناشير التي تعرض على التمرد والفوضى وقد سبق هؤلاء إلى التحقيق ولما ثبت ان ما قام به كان إخلالاً فاضحاً بواجباته الدبلوماسية تجاه الدولة المعتمد لديها ومن الجرائم التي يعاقب عليها بموجب القوانين فقد تقرر اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه وأبلغت سفارته بوجود سحبه. وفي اثر هذا الحادث قامت أجهزة المباحث المصرية بخطف أحد موظفي السفارة العراقية في القاهرة قاسم القيسي ومنعوا السماح بمقابلته أو إطلاق سراحه وصدر بيان من وزارة الإرشاد (الإعلام) العراقية جاء فيه "والغريب ان بعض الجهات من مصر تحاول تبرير هذا العمل بالمقابلة بالمثل مع ان الموظفين العراقيين لم تسند إليهم أية تصرفات أو تدخل في الشؤون الداخلية" ثم أطلقت السلطات المصرية سراح القيسي^(٣).

تسويق التمور

كانت التمور من بين صادرات العراق المهمة وكانت لها أسواق واسعة في الهند والصين وكثير من الدول الإسلامية في آسيا لكن تجارتها كانت تجابه مشكلات

(١) نفسه في ١٨ / ٤ / ١٩٦٢.

(٢) نفسه ٨ / ٨ / ١٩٦٢.

(٣) إسماعيل العرف، أسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٨٨.

كثيرة في بعض المواسم. وكان مدير الجمعية التعاونية لمنتجي تمر المنطقة الوسطى قد تحدث للصحف مبينا ان المنطقة الوسطى من العراق تنتج ثلث إنتاج العالم من التمر وانه ستجري المباشرة بتسليم التمر بعد أيام من المنتجين كافة. ولكن أسعار التمر لموسم ١٩٦٢ شهدت تنديا كبيرا فتساعلت الصحف عن الجهة المسؤولة عن تدهور أسعار التمر في المنطقة الوسطى. وقد رد مدير الجمعية التعاونية لمنتجي تمر المنطقة الوسطى عن أسباب هذا التدهور وصعوبة تصدير كميات كبيرة من التمر وان الجمعية تحاول إعاش السوق في هذه المنطقة. ولذلك اتخذت مصلحة التمر العراقية على عاتقها مهمة ترويج هذه التجارة وإيجاد أسواق جديدة وألفت الوفود لزيارة عدد من البلدان مثل الهند وباكستان والصين والاتحاد السوفيتي واليابان للتعرف على حاجتها من التمر. وقد أعلنت المصلحة يوم ١٣ آذار ١٩٦٣. عن إتمام عقد الصفقة الثالثة لبيع التمر العراقية إلى جمهورية الصين الشعبية وتبلغ كمية التمر لهذه الصفقة ٢٤ ألف طن من تمر زهدي الفرات لأغراض الاستهلاك البشري بلغت قيمتها زهاء ٤٢٨ ألف دينار.

وصرح السيد حميد حسين الناصر مدير مصلحة التمر العراقية بالوكالة ان مجموع كميات صفقات التمر الثلاث التي عقدت مع الصين الشعبية وحدها ولـهذا الموسم فقط بلغ أكثر من ٦٣ ألف طن بقيمة تقارب المليون وأربع مئة ألف دينار.

وكانت الصين الشعبية قد عقدت صفقتين لشراء تمر هذا الموسم، معظمها زهدي الفرات المعبأة بالأكياس والصفائح، ومحسنة الكبس بالصناديق الخشبية المهيأة بالمكابس الحديثة التي أنشأتها مصلحة التمر في عهد الثورة وقد بلغت كمية الصفقتين المذكورتين أكثر من ٣٨ ألف طن قاربت اقيامها مليون دينار.

وقال السيد حميد حسين الناصر ان هذه الصفقات تمت بمقتضى الاتفاقية التجارية، المعقودة بين البلدين، والتي جددت في الثامن عشر من شهر تشرين الأول الماضي. ووقعت في بغداد، وبموجب الكتاب الثاني الملحق بالاتفاقية المذكورة، وافقت جمهورية الصين الشعبية على شراء ٦٥ ألف طن من التمر للموسم الحالي.

وأضاف السيد الناصر ان شراء الصين الشعبية الصديقة هذه الكمية الكبيرة من تمرنا، وبالقيمة الضخمة المشار إليها له دلالاته وأهميته البالغة في تجارة التمر العرقية مع الدول الأجنبية، وبقدر ما له من أهمية في الدخل الوطني

لجمهوريةنا العزيزة، فإنه يدل في الوقت ذاته على تعاون حقيقي، على أساس من المنافع المتبادلة بين البلدين الصديقين.

وبشراء جمهورية الصين الشعبية هذه الكمية الكبيرة جداً من تمورنا جعلها أكبر مستورد للتمور، تأتي بعدها من حيث الكمية الهند حيث بلغت الكمية التي استوردتها لهذا الموسم نحو (٥٠) ألف طن ثم الجمهورية العربية السورية حيث بلغت الكمية المستوردة من قبلها حتى الآن نحو (٢٠) ألف طن ومن ثم الاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت الكميات التي استوردتها نحو تسعة آلاف طن بلغت قيمتها زهاء (٧٦٧) ألف دينار. تأتي بعدها الجمهورية العربية المتحدة حيث بلغ ما استوردته من التمور أكثر من ثمانية آلاف طن أما إنكلترا فتأتي في المرتبة الثامنة واستورد السيد حميد حسين الناصر قتلان من مصلحة التمور العراقية ترى ان هناك إمكانيات خصبة واسعة بتصريف التمور في أسواق الصين الشعبية وأسواق الدول الشرقية، وفي زيادة مشتريات هذه الأسواق والأسواق الأخرى من التمور العراقية، وهي جادة على العمل لتحسين وسائل كبسها وأعدادها مما يعين على توسع وزيادة التبادل التجاري في حقل التمور سنة بعد أخرى.

وقال السيد الناصر وبهذه المناسبة فإن مصلحة التمور تود ان تعلن لجميع منتجي تمور زهدي المنطقة الوسطى وتجارها بأنها ستواصل تسلم التمور منهم، بموجب الخطة التي وضعتها للتسليم، وان عقد هذه الصلقة ستساعدنا، على التعجيل بالتسليم. وأنها تؤكد لهم من جديد ان تمورهم ستتسلم جميعها بموجب هذه الخطة.

مجلس الوزراء يقر تعويض أصحاب التمور المتضررة

وزارة المالية تتحمل جميع الخسائر الناتجة عن التعويض

علمت "الثورة" ان مجلس الوزراء أقر شراء جميع التمور المتضررة في لواء ديالى من أصحابها لتعويضهم عن الخسائر الجسيمة التي نجمت عن التأخير والأمطار. وتقرر ان تتحمل وزارة المالية جميع الخسائر الناتجة عن هذا الشراء.

وستكون أسعار شراء هذه التمور هي أسعار خاصة على أساس إتباعها مادة صناعية. وستشتري هذه التمور بأسعار خاصة على اعتبارها مادة صناعية^(١). وفي إطار العمل على إيجاد أسواق ومنافذ جديدة لتصريف التمور العراقية في الخارج ندرج أدناه الوثيقة الآتية:

الجمهورية العراقية
وزارة التجارة
الإدارة الذاتية
العدد م / ٧١٢
التاريخ ٥ / ٨ / ١٩٦١

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ تسويق تمور موسم عام ١٩٦٢

ان الخطة المتبعة في تسويق التمور سنويا هي قيام مصلحة التمور العراقية بإرسال وفود قبل حلول موسم تصدير التمور لزيارة الأقطار الرئيسية المستوردة للتمور العراقية وذلك بالاتصال المباشر بالشركات والمؤسسات ومستوردي التمور ومفاوضتهم بشأن عقد صفقات بيع تمور حاصلات الموسم المقبل، ذلك لأن عقد بيوعات مسبقة قبل وصول حاصل التمور إلى الأسواق يعد ضروريا لوضع الخطة الناجعة لتسويق التمور في جميع أنحاء العالم وتحديد أسعار شرائها من المنتجين وأسعار بيعها في الخارج.

وبناء على ذلك فقد اتخذ مجلس إدارة مصلحة التمور العراقية قراراً بإرسال وفد يتألف من السيد مصطفى النائب عضو مجلس الإدارة والمدير المفوض للجمعية التعاونية لمنتجي تمور المنطقة الوسطى والسيد طارق صبري العاتي مدير شعبة التجارة في مصلحة التمور العراقية إلى كل من الهند وسيلان وباكستان واندونيسيا وسنغافورة مدة لا تتجاوز الشهر الواحد.

وبالنظر لأهمية المهمة الموكولة إلى هذا الوفد وما للنتائج التي سيحققها من أثر مباشر في تقرير مدى نجاح خطة تسويق التمور العراقية إضافة إلى تكليفه مهمة البحث عن أسواق لتصريف التمور المتبقية من حاصل الموسم غير الصالحة للاستهلاك البشري، فإن هذه الوزارة تنسب إضافة أحد موظفيها ممن لهم علاقة بالموضوع لعضوية الوفد المذكور وللمدة نفسها الوارد ذكرها أعلاها وترشح لهذه

(١) صحيفة الثورة ١٤ / ٣ / ١٩٦٢.

المهمة السيد محمد عبد الكريم العطار مدير التخطيط والإحصاء التجاري في ديوانها.

نرجو التفضل بعرض الموضوع على مجلس الوزراء واستحصل موافقته على إيفاد الموما إليه للأقطار المذكورة أعلاه، مع العلم ان مصلحة التمور العراقية والجمعية التعاونية لمنتجي تمر المنطقة الوسطى ستتحملان جميع نفقات إيفاده وإعلامنا.

وزير التجارة
ناظم الزهاوي

ولما كانت الصين من الأسواق المهمة للتمور العراقية فقد تم تجديد الاتفاق التجاري معها:

الجمهورية العراقية
وزارة التجارة
مديرية العلاقات الخارجية
العدد/م/ ١٢٣٩
التاريخ ١١/١٢/ ١٩٦١

رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ اتفاقية تجديد الاتفاقية التجارية المعقودة بين

حكومة الجمهورية العراقية وجمهورية الصين الشعبية

سبق لحكومة الجمهورية العراقية ان وقعت اتفاقية تجارية مع حكومة جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٦٠ وأمدتها سنة واحدة. وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة ما يلي:-

١. رغبة الطرفين في تنمية العلاقات التجارية في ما بينهما على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وكذلك الموازنة بين قيام الاستيرادات والصادرات.
٢. موافقة الطرفين على تبادل منح معاملة أكثر الأمم حظوة في التبادل التجاري وعلى تبادل منح التسهيلات لإقامة المعارض التجارية في بلديهما.
٣. جدولان للسلع العراقية والصينية يجري التبادل التجاري بموجبهما ويكونان جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

٤. كتاب ملحق بالاتفاقية رقم (١) يتضمن موافقة الطرفين على عدم تصدير السلع المستوردة من بلد أحدهما إلى بلد ثالث إلا بعد موافقة مسبقة من الطرف الآخر.

٥. كتاب ملحق بالاتفاقية رقم (٢) يتضمن موافقة حكومة جمهورية الصين الشعبية على شراء ٦٥٠٠٠ (خمسة وستين ألف) طن متري من التمور من حكومة الجمهورية العراقية خلال سنة تنفيذ الاتفاقية.

٢. جددت الاتفاقية التجارية أعلاه لمدة سنة واحدة أخرى بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٦١ وذلك بموجب اتفاقية خاصة بالتجديد ثم التصديق عليها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦١. وسينتهي مفعولها في ١٧ / ١٢ / ١٩٦٢.

٣. وبغية دراسة أسواق التمور العراقية في الخارج وتوسيع إمكانيات استيعابها قامت هذه الوزارة قبل بداية موسم التمور الحالي بمفاتيحة الجهات الصينية المختصة وطلبت إليها بيان الكمية التي ستشتريها من تمور الموسم إلا أن هذه الجهات أبدت عدم إمكانها تحديد كميات التمور التي ستشتريها إلا بعد تجديد الاتفاقية التجارية التي سينتهي مفعولها في ١٧ / ١٢ / ١٩٦٢ كما أبدت استعدادها لإجراء المباحثات التجارية اللازمة للتجديد قبل انقضاء مفعول الاتفاقية موضوع البحث.

٤. وبناء على ذلك ألقت هذه الوزارة لجنة مفاوضة عراقية تتألف من السادة الدكتور حافظ التكمه جي مدير التجارة العام والسيد حميد حسين الناصر المدير العام لمصلحة التمور العراقية والدكتور طارق المتولي المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية والسيد مهدي العبيدي وكيل مدير العلاقات التجارية الخارجية حيث جرت مباحثات تجارية في بغداد خلال المدة ٢١ - ٣١ / ١٠ / ١٩٦٢ مع الوفد الذي ألقته حكومة جمهورية الصين الشعبية لهذا الغرض برئاسة السيد لي شين نونغ المستشار التجاري في سفارة جمهورية الصين الشعبية في بغداد.

وقد توصل الجانبان إلى الاتفاق على ما يلي:

١. تجديد الاتفاقية لعام ١٩٦٠ والجدولين (أ) و(ب) والكتاب رقم (١) الملحق بها لمدة سنة واحدة أخرى وذلك بعقد اتفاقية خاصة بتجديد هذه الاتفاقية (وتجدون بطيه نسخا كافية من مشروع اتفاقية التجديد).

٢. توقيع كتاب ملحق رقم (٢) يتضمن موافقة حكومة جمهورية الصين الشعبية على شراء ٧٠٠,٠٠٠ (سبعين ألف) طن من التمور خلال مدة نفاذ الاتفاقية (وتجدون بطيه نسخا كافية من هذا الكتاب). وهذا يعني نجاح الجانب العراقي

في إقناع الجانب الصيني على زيادة مشترياته من تمور هذا الموسم بمقدار خمسة آلاف طن على الكميات التي التزم بها في العام الماضي. فنرجو التفضل بعرض مشروع اتفاقية التجديد والكتاب الملحق رقم (٢) الخاص بالتمور على مجلس الوزراء واستحصل موافقته عليهما وتخويل وزير التجارة صلاحية التوقيع عليهما نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية وإعلامنا.

و. وزير التجارة

الدكتور مظفر حسين جميل^(١)

وعلى الرغم من توتر العلاقات بين العراق واليابان التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت فقد واصلت (اليابان) شراء التمور العراقية وقد استجابت الحكومة اليابانية لطلب الحكومة العراقية وأوفت وفدا إلى بغداد من شهر أيلول ١٩٦٢ للتفاوض مع الجهات العراقية المختصة بشأن موضوع شراء التمور العراقية المتبقية من المواسم السابقة للأغراض الصناعية. وقد اجتمع مدير عام مصلحة التمور بالوفد التجاري الياباني وبحثا موضوع زيادة التبادل التجاري بين العراق واليابان وتم الاتفاق على قيام الجهات اليابانية بشراء صفقة من التمور العراقية المتبقية من المواسم السابقة التي تستعمل لأغراض الصناعة تقدر كمياتها بين خمسة وستة آلاف طن. وكانت الحكومة العراقية قد فاحت الحكومة اليابانية بشأن ضرورة العمل على زيادة التبادل التجاري بينهما وإيجاد تكافؤ من الاستيرادات والصادرات بين البلدين^(٢).

وفي شهر تشرين الثاني ١٩٦٢ تم تصدير ٢٠ ألف طن من التمور إلى مصر و ٣٠ ألف طن إلى الجمهورية العربية السورية. وكان عبد الكريم قاسم قد رأس اجتماعا لمناقشة مشكلة التمور وتقرر أن تقوم الجمعية التعاونية لمنتجات تمور المنطقة الوسطى بشراء التمور بالسعر المقرر.

ونتيجة للمباحثات التي أجراها وفد عراقي برئاسة وزير التجارة زار كلا من باكستان والهند في كانون الأول ١٩٦٢ ووافقت الباكستان على زيادة استيراداتها

(١) ملفات مجلس السيادة الملف ٣٣٥.

(٢) د. ك. د. العراق واليابان دراسة من (٧)، صحيفة الثورة ٢٠ - ٢٣ / ٩ / ١٩٦٢.

من التمور ووافقت الهند على شراء كمية تبلغ قيمتها مليوناً وثمانين مئة ألف دينار^(١).

وفد تجاري الباتي في بغداد

في إطار تعزيز التعاون بين العراق والأقطار الاشتراكية بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ تم عقد اتفاق تجاري بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألبانيا الشعبية وقع في بغداد يوم السابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٥٩ وقد صدق مجلس السيادة الاتفاق يوم ١٧ كانون الأول من ذلك العام.

وفي يوم ١٧ ١٩٦٢ آذار قدم السفير الألباني اسكندر هايرو أوراق اعتماده إلى رئيس وأعضاء مجلس السيادة بحضور وزير الخارجية. وقد ألقى السفير كلمة أشاد فيها بإنجازات ثورة ١٤ تموز والعلاقات الطيبة القائمة بين البلدين. وقد رد عليه رئيس مجلس السيادة بأن سياسة العراق تقوم على أساس الحياد الإيجابي والتعايش السلمي وتعزيز روابط الصداقة بين جميع أقطار العالم مؤكداً أهمية التعاون المثمر بين البلدين الصديقين وتنفيذاً لاتفاق التجاري. وصل إلى بغداد صباح ١٥ آذار وفد تجاري الباتي برئاسة السيد كيجوكا سابو نائب وزير التجارة في جمهورية ألبانيا. وكان في استقبال الوفد في مطار بغداد السيد اسكندر هايرو السفير الألباني في بغداد وعدد من مسؤولي وزارتي التجارة والخارجية.

وصرح السيد كاسابو رئيس الوفد التجاري الألباني لوكالة الأنباء العراقية أن الوفد سيجري مباحثات مع المسؤولين العراقيين لعقد بروتوكول لتبادل السلع بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألبانيا الشعبية خلال العام الحالي في ضوء الاتفاقية التجارية الموقعة بين البلدين.

وأعرب السيد كاسابو عن أمله أن تتكامل المفاوضات بالنجاح لفائدة البلدين العراق وألبانيا وقال إن هناك إمكانيات كبيرة لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين نظراً لوجود بضائع عراقية تستطيع ألبانيا الشعبية شراؤها وبالعكس ونحن مقتنعون أن هذا التبادل سيسهم في تقوية علاقات التجارة والصداقة بين البلدين وتقوية

(١) الثورة ١٢ / ١١ / ١٩٦٢، ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٢.

استقلالهما الاقتصادي وإضعاف الاستعمار وإمكانية تدخله في شؤون البلدين الداخلية.

ووصف السيد كاسابو الاستعمار بأنه يحاول ان يبتلع كل شيء ولكن شعوبنا استيقظت وسنعمل بكل جهودنا لتحقيق وتوثيق الصداقة مع شعب حقق استقلاله الاقتصادي، ويسرنا ان نرى الحكومة العراقية تطور علاقاتها مع جميع الدول وتبذل جهودا كبيرة في المجال خاصة ان للعراق من الإمكانيات الطبيعية والمادية الهائلة ما يستطيع بها ان يتطور بسرعة ونحن ندعو له بالتقدم السريع والازدهار.

وأعرب رئيس الوفد التجاري الألباني عن اعتقاده بان الجهود التي تبذلها الجمهورية العراقية لتقوية الاستقلال الاقتصادي وتطوير العلاقات مع جميع الدول ستؤدي بالنتيجة إلى تقوية الاستقلال وتعزيز السلام في العالم.

هذا وقد عقد الوفد الألباني أول اجتماعاته مع الوفد العراقي المفاوض في جمعية التمور العراقية. ويتألف الوفد العراقي برئاسة السيد حميد حسين الناصر وكيل المدير العام لمصلحة التمور العراقية وعضوية السادة محمد الطار مدير التخطيط والإحصاء التجاري في وزارة التجارة ومهدي العبيدي مدير العلاقات التجارية الخارجية بالوكالة وطه حميد عن وزارة الخارجية ويقوم بسكرتارية الوفد جبار اموري الموظف في وزارة التجارة.

بين العراق والجزائر

بمناسبة اتفاق وقف إطلاق النار في الجزائر الذي أعلن عنه يوم ١٨ آذار ١٩٦٢ الذي توصل إليه الوفدان الفرنسي والجزائري أعلن عبد الكريم قاسم ان الجمهورية العراقية التي وقفت بجانب الجزائر قبل المفاوضات وخلالها، تعن بأنها بجميع إمكانياتها وطاقات شعبها، سوف تقف دائما مع الشعب العربي في الجزائر ومع كل شعب عربي يكافح الاستعمار في سبيل حريته واستقلاله بجميع الحالات والظروف. وان كل قرار أو موقف تتخذه الحكومة الجزائرية المؤقتة لخير الشعب الجزائري الشقيق سيكون موضع تأييده المطلق وتأييد أبناء الشعب في العراق الذين يقدرّون الخطوات الجريئة للحكومة الجزائرية المؤقتة وشعبها الجصور. كما أننا والحديث لقاسم نحذر إخواننا في الجزائر في هذه المرحلة الدقيقة من غدر

الاستعمار. وعليهم اتخاذ الحيطة والحذر وان لا هواده مع الاستعمار مطلقا حتى يتم تحرير وطنهم، وحتى يتمتع الشعب الجزائري بالحريّة والاستقلال الناجز^(١).

ووصل إلى بغداد يوم ٥ نيسان ١٩٦٢ وفد جزائري برئاسة أحمد بن بيلّا نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحسين اية أحمد ورايح بيطاط ومحمد خيضر وزراء الدولة في الحكومة الجزائرية امضوا ثلاثة أيام في زيارة الجمهورية العراقية. وقد استقبل القادة الجزائريون استقبالا جماهيريا ونظم البعثيون استقبالا شعبيا وصف بان العراق لم يشهد له مثل من قبل تجمعت الجماهير على جاتبي الطريق المؤدي إلى المطار يرددون الهتافات البعثية ثم سارت الجماهير إلى جسر الشهداء ويبدو ان عبد الكريم قاسم قد غضب لأنه اضطر إلى ان يسير تحت أعلام البعثيين وشعاراتهم. حتى قيل ان أحمد بن بيلّا تساعل "ماذا ينتظر حزب البعث ليتسلم السلطة" ومن الشعارات التي رفعت "يا بن بيلّا أهلا بيك حزب البعث يحياك" وشنت أجهزة الأمن بناء على أوامر من الحاكم العسكري العام حملة واسعة النطاق مساء اليوم نفسه للقبض على المشاركين النشطين في الاستقبال وتحري دورهم كونهم اظهروا عداؤهم للسافر لعبد الكريم قاسم وأسفرت الحملة عن اعتقال (١٠٠) شخص معظمهم من الطلاب البعثيين. وفي اليوم التالي استدعى عبد الكريم قاسم يونس الطائي إلى مقره في وزارة الدفاع ليعرب من خلال صحيفته (الثورة) عن غضبه من فعاليات من اسماهم نوي الميول الضيقة والمغرر بهم والذين قصدوا تشويه المناسبة التي تجلت في التقاء أبطال ثورة الجزائر وليمرر من خلال الصحيفة أيضا تهديده للبعثيين الذين اتهمهم بأنهم (فئة علمانية لا تؤمن بالأيديان).

وفي يوم ٧ نيسان وهو اليوم الأخير من زيارة بن بيلّا انطلقت تظاهرة جماهيرية كبرى في بغداد عبر المتظاهرون خلالها عن انتماينهم الوطني والقومي فنددوا بسياسة عبد الكريم قاسم متحدين أوامر الحاكم العسكري العام^(٢).

وبعد ان أمضى الوفد في العراق ثلاثة أيام غادر بغداد يوم ٨ نيسان وكان في توديعه عبد الكريم قاسم وبحضور الوزراء ورئيس أركان الجيش وكبار رجال الدولة.

(١) صحيفة الثورة في ١٩ آذار ١٩٦٢.

(٢) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية في العراق ٢٧٩ - ٢٨١.

وقد تفضل الزعيم الجزائري أحمد بن بيلا فوجه من المطار إلى الشعب العراقي من إذاعة الجمهورية العراقية الكلمة التالية:

بمناسبة مغادرتنا العراق الحبيب احبي الشعب العراقي كله والزعيم عبد الكريم قاسم على لقائه الأخوي وعلى كل الأشياء التي رأيناها والتي سمعنا بها. ان كل الأخوان مسرورون جدا عن الأشياء التي لمسوها خصوصا العيران وكذلك مسرورون جدا على نتيجة محادثاتنا مع إخواننا المسؤولين العراقيين ومع سيادة الزعيم فقد أكد سيادة الزعيم لنا ان العراق معنا وانه مصر على مساعدتنا كما ساعدنا في المرحلة التحريرية. وهذا يزيدنا ثقة في الحصول على الأهداف التي رسمناها في أول الثورة. والسلام عليكم.

ووجه السيد رايح البيطاط وزير الدولة الجزائري بهذه المناسبة الكلمة التالية: إننا نشكر الشعب العراقي وحكومته للمقابلة التي قابلنا بها وهي مقابلة رائعة حقا تدل على تقدير الشعب الجزائري وحكومة الجمهورية الجزائرية والثورة الجزائرية وإتني أتمنى للثورتين، الثورة العراقية والثورة الجزائرية ان تسيرا للأمام يدا بيد من أجل أهداف معينة هي التحرير الاقتصادي والتحرير الاجتماعي، وأعود فلكرر الشكر للشعب العراقي، وشكرا.

أما السيد حسين إية أحمد وزير الدولة الجزائري فقد وجه الكلمة التالية: يصعني بمناسبة مغادرتي بلاد العراق الشقيقة ان احبي الجمهورية العراقية شعبا وحكومة ورئيسا لما قابلونا به من حفاوة وتكريم وتقدير وما هذا للتقدير إلا عطف على جهاد الجزائر وكفاح المجاهدين الجزائريين. ان ما شاهدناه في العراق من نهضة وتشبيد في جميع الميادين يدل على ان الجمهورية العراقية مسطرة في خطة سديدة أتمنى لها التوفيق والنجاح والسلام عليكم.

وفي المطار وجه ابن بيلا الكلمة الآتية:

نهني الشعب العراقي بما رأيناه من بناء في هذا البلد وما رأيناه من حماسة شعبية تدل على حيوية وتدل على إيمان. وهذا كله يجعلنا متيقنين أننا نعيش الآن نهضة عربية في جميع الأنظار: أنظار العروبة. فلعلنا ان تكمل أصالنا وتسجم من الرباط إلى البصرة ونأخذ مما نكسب من خصال عربية ما يجعلنا أقوى ضد الأعداء لأن مؤامرات الاستعمار مستمرة وأصابه تحوكم دائم وأبدا المؤامرات ولهذا فإن الواجب العربي يقضي ان نكون على يقظة وان نعمل اليد في اليد حتى لا

نبتلى مرة ثانية بما ابتلينا به في القرون الماضية. نتمنى للعراق الرفاهية والخير ونتمنى للعروبة العزة ونتمنى للزعيم عبد الكريم قاسم طول الحياة حتى يتم على يده بناء العراق العزيز والسلام عليكم.

ثم وجه عبد الكريم قاسم الكلمة الآتية:

أبناء الشعب العراقي الكريم

أبناء الأمة العربية جمعاء

لقد كان لهذه الزيارة التي قام بها إخواننا الأبطال من الجزائر المكافحة الحرة التي قارعت الاستعمار، كان لهذه الزيارة اثر خالد في تاريخنا، وكادت ساعلت حلوة طيبة قضيناها معا فاتفقنا على ان نستمر بالجهاد لتحطيم الاستعمار والله ينصر المخلصين الذين يدافعون عن أوطانهم وينوون عنها فيسحقون المتصفين الغادرين على أوطان بلاد العرب كافة.

ان الشعب العراقي النبيل الذي حقق مكاسب عظمية نتيجة لثورته الظافرة المظفرة في ١٤ تموز سيبقى يتضافر بالجهود مع إخوانه أبطال الجزائر حتى يتحقق النصر المبين، والنصر من عند الله وأنا نشهد الباري عز وجل ونشهد ضمائرنا أننا سنمضي قدما إلى الإمام بالتكاتف والتعاون والجهود السياسية والاقتصادية والمالية وكل أمر نافع يضفي القوة والمنعة والرفعة إلى أهل الجزائر الكرام وإلى أبناء الأمة العربية جمعاء والسلام عليكم.

وبعث الزعماء الجزائريون ببرقية شكر من للطائرة إلى عبد الكريم قاسم عبروا فيها عن مشاعرهم وهم يغادرون الجمهورية العراقية بعد انتهاء زيارتهم لها. وهذا هو نص البرقية:

سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء.

والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العراقية الشقيقة.

في الوقت الذي تغادر فيه أرض العراق الحبيب، يسعدنا ان نرفع لسيادتكم ولأعضاء حكومتكم الوطنية وللشعب العراقي الأبني اخلص عبارات اللود والإخاء مقرونة بإعجابنا بكل ما رأيناه من بناء جبار وحركات صمران وتشديد من أجل صالح الشعب ولتوطيد أركان المستقبل هذا البلد العربي الشقيق شاكرين لكم وللشعب العراقي الحر الأبني حسن استقبالكم وإكرامكم لنا ومساندتكم الفعالة للجزائر من أجل

تدعيم ثورتنا القومية طيلة كفاحنا التحرري. ندعو الله مخلصين ان يبارك في خطلكم وان يلهمنا جميعا لما فيه الخير والرفاهية والعزة للعرب كافة والإنسانية جمعاء.

التواقيع

أحمد بن بيللا، حسين إية أحمد، رابح بيطاط، محمد خيضر

وكان العراق قد قطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا بسبب سياستها العدوانية تجاه الجزائر وبعد ان نالت الجزائر استقلالها وبناء على مذكرة وزير الخارجية المرقمة ٤٤٥٣ / ٤٩٥٣ / ٥٠٠ وبتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٦٢ الموجهة إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وبعد المداولة اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ١٠ أكتوبر الأول ١٩٦٢ القرار الآتي: نظرا لحصول الجزائر فعلا على استقلالها وللخطوات الفرنسية الملائمة التي وقفتها فرنسا تجاه هذا الاستقلال ونظرا لأن الجهات والحكومات العربية جميعها حسنت علاقاتها السياسية والاقتصادية وأصبحت قائمة في ما بينها. وبناء على الروح العلمية والإنسانية التي أظهرها علماء أفاضل من فرنسا وحضورهم في احتفالات بغداد ونكرى الفيلسوف الكندي الموهوب وما أبدوه من الجهود في إحياء نكرى بغداد وتراثها العلمي الإنساني والعربي الإسلامي وأمجاد بغداد ونظرا لرغبة فرنسا في تحسين العلاقات مع جمهوريتنا، لقد حصلت الموافقة على تحويل وزارة الخارجية باتخاذ التدابير لعودة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجمهورية العراقية الخالدة وفرنسا بعد ان سبق لسيادة الزعيم الأمين رئيس الوزراء وأعلن تكريما للعلم والعلماء بان العلاقات العلمية ستتمو وتتحسن وان خطوات أخرى سوف تتخذ في ما يتعلق بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين^(١)

وقد عين العراق ناصر الجببة جي أول ممثل دبلوماسي للعراق في العاصمة الجزائرية يوم ٦ تشرين الأول ١٩٦٢ وأعلن ترحيبه في هيئة الأمم المتحدة باتضمام الجمهورية الجزائرية إلى المنظمة الدولية. ولكن بن بيللا وجماعته بعد وصولهم إلى السلطة تنكروا لعبد الكريم قاسم ووقفوا إلى جانب الكويت أثناء مطالبة عبد الكريم قاسم بضمها للعراق بل اتهم دعوا وفدا كويتيا للمشاركة في احتفالات

(١) د. ك. و ملفات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري.

ذكرى الثورة الجزائرية نكابة بعدد الكريم قاسم وأخذ بن بيلـا بهاجم عبد الكريم قاسم.

اتفاقية النقل الجوي بين الجمهورية العراقية وبولونيا

في ٧ نيسان ١٩٦٢، صادق مجلس السيادة على اتفاق النقل الجوي بين الجمهورية العراقية وجمهورية بولونيا الشعبية الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦١، وجاء في الأسباب الموجبة:

"بناء على رغبة حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية بولونيا الشعبية لعقد اتفاق بينهما يستهدف تقوية وتنمية تطور النقل الجوي المتبادل وتأسيس مصالح جوية بين إقليميهما وما وراءهما وإسهاما منهما في المجهود الدولي المشترك في هذا المضمار، فقد تم التوقيع على اتفاق النقل الجوي بين الجمهوريتين في بغداد بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٦١، وقد أعدت اللائحة القانونية لغرض تصديق الاتفاق المذكور"^(١)

مجلس السيادة

الجمهورية العراقية والتعاون مع تركيا تجاريا

أجاب وزير التجارة يوم ٢٢ نيسان ١٩٦٢ على سؤال بشأن ما تم التوصل إليه من أجل عقد اتفاقية تجارية بين الجمهوريتين العراقية والتركـية، بأن الجمهورية العراقية غير مستعدة لعقد هذه الاتفاقية أو التعاون مع تركيا تجاريا بهذه الصورة الواسعة وذلك بسبب العلاقات التركية الصهيونية المتينة. ويذكر ان الدوائر العراقية المختصة كانت قد أعدت العدة وأجرت الاتصالات في ما بينها لإعداد الصيغ الخاصة بالمقترحات العراقية للمفاوضات التي كان من المزمع الدخول فيها بين الجانبين العراقي والتركي

(١) الوقائع العراقية العدد ٦١٧ في ٢٤ / ٤ / ١٩٦٢.

اتفاقية المخدرات

صادقت الجمهورية العراقية بموجب قانون صدر يوم ٢٢ نيسان ووضع موضع التنفيذ على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ الموقع عليها في نيويورك بتاريخ ٣٠-٣-١٩٦١ وبذلك ستضم الجمهورية العراقية بصورة رسمية إلى الهيئات والمنظمات المنبثقة عن تلك الاتفاقية.

وكان الدكتور عدنان الباجه جي ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة من بين ممثلي ٧٣ دولة حضروا المؤتمر الذي دعت الأمم المتحدة إلى عقده في نيويورك وانتهى بالتوقيع على الاتفاقية في ٣٠ آذار ١٩٦١. وألغيت بموجب القانون الذي صدر أمس ٤ قوانين كانت قد شرعت في السابق وهي خاصة باتضمام العراق إلى ٤ اتفاقيات من مجموع ٩ اتفاقيات دولية حلت محلها الاتفاقية الجديدة.

وتتألف الاتفاقية من ٥١ مادة و ٤ قوائم بالمخدرات التي تشملها الاتفاقية. وتتناول مواد الاتفاقية مراقبة الاتجار بالعقاقير المخدرة وتحديد صنعها وتنظيم توزيعها وتشرف على تنفيذ الاتفاقية هيئتان هما لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات^(١)

المصادقة على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٢

وقد صادق مجلس السيادة بموجب القانون أعلاه على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وجاء في الديباجة:

"ان الدول الأطراف واهتماما منها بصحة الإنساقية المادية والمعنوية وإدراكا منها لاستمرار لزوم استعمال المخدرات الطبية لتخفيف الآلام ولوجوب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفر المخدرات لهذا الغرض وإدراكا منها كون إيمان المخدرات آفة وبيلة تصيب الفرد، وخطرا اجتماعيا واقتصاديا يهدد الإنساقية، وإدراكا منها لالتزامها بمنع هذه الآفة ومكافحتها، واعتقادا منها بضرورة القيام بعمل عالمي منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات، وعلمها منها بأن مثل هذا العمل العالمي يقتضي تعاونا دوليا تحدد مبادئ واحدة ومستهدف أغراضا مشتركة، واعترافا منها باختصاص الأمم المتحدة في ميدان مراقبة

(١) صحيفة الثورة في ٢٣ / ٤ / ١٩٦٢.

المخدرات ورغبة منها في عقد اتفاقية دولية تنال قبول الجميع وتخلف معظم المعاهدات القائمة المتعلقة بالمخدرات، وتقتصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وتكفل قيام تعاون ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق هذه الأهداف.^(١) وكانت الحكومة العراقية قد خولت ممثلها في الأمم المتحدة الدكتور عدنان الباجه جي للتوقيع على الاتفاقية بموجب قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٦ / ١ / ١٩٦٢^(١).

اتفاقية مؤسسة اليونسيف

كانت مؤسسة اليونسيف (صندوق الأطفال الدولي) قد خصصت للعراق مبلغ (١٧٥) ألف دولار وذلك لغرض تجهيز ونصب خط كامل جديد لإنتاج الحليب المعقم وعددا من الزمالات التدريبية في فروع الألبان بناء على طلب الجهات المختصة وأشعرت المؤسسة هذه الوزارة بموافقتها على تخصيص المبلغ المذكور بموجب كتابها المرقم ٣٩٩ / ٢ / M. C.P والمؤرخ في ٢٥ حزيران / ١٩٦١. ان هذا المبلغ يتضمن تقديم معدات وأنوات وزمالات وتكاليف نصب هذه المعدات وما إلى ذلك من المهمات الضرورية المتعلقة بتجهيز ونصب خط كامل جديد لإنتاج الحليب المعقم أما التزامات الجانب العراقي فسوف تكون استمرار تقديم الخدمات والموظفين والأبنية اللازمة.

وعليه فقد أعدت المؤسسة المذكورة مسودة تعديل الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وبينها في ما يتعلق بخطة العمل الخاصة بهذه الاتفاقية والموقعة من قبل وزارة الصحة ممثلا عن الجانب العراقي في اليوم الرابع من تشرين الثاني ١٩٥٩. لقد نوقش القسم الخاص بمصلحة الألبان العامة في هذه الاتفاقية من قبل مجلس إدارة المصلحة المذكورة وأقر المسودة المقترحة وأعادها إلى مؤسسة اليونسيف لوضعها بصيغتها النهائية وبالفعل تم ذلك وأصبحت مهياة للتوقيع. حيث وقع عليها وزير الزراعة نيابة عن الجانب العراقي ووقع عليها نيابة عن منظمة

(١) مجموعة القوانين، ص ١٢٩ - ١٦٤.

الغذاء والزراعة الدولية وكيل مدير المنظمة العام المستر نورمان رايت وممثل
اليونسيف في العراق وإيران المستر او لهتر. وذلك يوم ٢٤ أيار ١٩٦٢^(١).

الاتفاقية التجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الباكستانية

تم في بغداد التوقيع على اتفاقية التجارة بين العراق وباكستان في الثاني عشر
من مايس ١٩٦٢ باللغتين العربية والإنكليزية. وجاء في الاتفاقية "ان حكومة
الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الباكستانية ورغبة منهما في تنمية العلاقات
التجارية وتوسيعها بين بلديهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة"

تضمنت الاتفاقية عددا من المواد تركز على مسألة التبادل التجاري، وفي ما
يخص الرسوم الكمركية والضرائب وسائر التكاليف المتعلقة باستيراد السلع
وتصديرها وخزنها ومرورها بطريق الترانزيت ونقلها من واسطة نقلها إلى أخرى
فضلا على تمتع البواخر التجارية للبلدين بمعاملة لا تقل حظوة بأية حال من
الأحوال عن تلك الممنوحة إلى البواخر العائدة إلى أي بلد أجنبي آخر وذلك في ما
يخص جميع الأمور المتعلقة بالملاحة والدخول الحر أي الموانئ المفتوحة للتجارة
الخارجية والإفادة من الموانئ وتسهيلات وأجور التحميل والتفريغ والضرائب
وسائر التسهيلات.

وشملت الاتفاقية تصدير التمور العراقية، حيث بحثت المادة الرابعة فيها في ان
توافق الحكومة الباكستانية على إصدار إجازات لاستيراد التمور بقيمة كلية لا تقل
عن ٣,٠٠٠,٠٠٠ ثلاثة ملايين روبية أو ما يعادل ٢٢٥,٠٠٠ باون إسترليني في
كل سنة تالية وتضمنت المواد الأخرى من الاتفاقية مسائل تخص "الاستيراد
والتصدير وبعض التسهيلات، فضلا على "ان يتشاور الطرفان المتعاقدان في ما
بينهما بناء على طلب أي منهما أما بالطرائق الدبلوماسية أو باجتماع ممثلي
السلطات المختصة للحكومتين.

(١) د. ك. و. ملفات مجلس السيادة الملف ١٣٦.

وقد وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية (ناظم الزهاوي) وزير التجارة فيما وقعها عن حكومة باكستان (محمد حفيظ الرحمان) وزير التجارة الباكستاني. وصادق مجلس السيادة عليها في ٨ تموز ١٩٦٢^(١).

حل نادي المعلمين المركزي

لا تعد الأندية وبخاصة أندية المعلمين والمثقفين الآخرين من المظاهر العصرية في الحياة فحسب، بل إن وجودها يعد سدا لحاجة اجتماعية وثقافية. وقد استطاع المعلمون أن يؤسسوا ناديا مركزيا في أوائل الحرب العالمية الثانية، ولم يتعرض هذا النادي منذ ذلك الحين للخلق، فكان يلتقي فيه المعلمون قاضين أوقاتهم في التسلية واللقاءات، إلا أن قرارا صدر مؤخرا يقضي بحل نادي المعلمين المركزي ابتداء من أوائل حزيران. مع العلم أن المعلمين قد انتهوا من التدريس واستقبلوا العطلة الصيفية.

وقد علم أن الهيئة الإدارية للنادي برئاسة الدكتور حمدي يونس عميد معهد اللغات قد قدمت لائحة تمييزية، وقد أثار قرار خلق النادي استغراب معلمي ومعلمات المدارس وطالبوا بإلغائه^(٢).

بين العراق والسويد

في ٣٠ حزيران ١٩٦٢ تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والمملكة السويدية من قبل رئيسي الوفدين العراقي والسويدي. فقد وقعها وزير المالية عن الجانب العراقي والسفير السويدي في بغداد وكانت موادها كالآتي:

(١) الوقائع العراقية، العدد ٦٩٣ في ١٨ تموز ١٩٦٢.

(٢) صحيفة ١٤ تموز ١١ / ٦ / ١٩٦٢.

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين

الجمهورية العراقية والمملكة السويدية

صادق مجلس السيادة في ٣٠ تموز ١٩٦٢ على الاتفاقية بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وجاء في مقدمتها:

"ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة السويدية بغية تنمية العلاقات الودية القائمة بين بلديهما ورغبة منهما في التعاون المثمر في الحقول الصناعية والفنية والتجارية لتطوير الاقتصاد العراقي عن طريق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتقديم الخبرة العلمية والفنية وتوسيع التجارة بينهما على أساس المساواة والمنافع المتبادلة فقد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى

١. ان حكومة العراق وحكومة السويد مع مراعاة القوانين والأنظمة السارية في كل من البلدين مستعدتان لدعم كل مسعى من شأنه تسهيل إسهام المؤسسات السويدية فنيا وماليا في خطط التنمية الاقتصادية العراقية ولاسيما ما يتعلق منهما بالصناعة والقدرة الكهربائية والنقل والمواصلات الهاتفية والبرقية والإنشاءات والخدمات الاستشارية بما فيها تخطيط المدن.

٢. يتم تنفيذ كل مشروع بعد إحالته على المساهم السويدي بموجب عقد يتفق عليه بين الجهات المعنية وعندما ينص في هذه العقود على الدفع المؤجل فلأن هذه المعاملات تمنح الضمانات الخاصة بقروض التصدير مع الأخذ بالحسبان كل حالة على حدة.

٣. يقدم الجانب العراقي المعلومات اللازمة لتسهيل مهمة الجانب السويدي صاحب العلاقة في دراسة المشاريع التي يمكن تنفيذها على وفق أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثانية

١. مع مراعاة حاجات وإمكانيات البلدين يقدم الجانب السويدي بالتعاون الوثيق مع الجانب العراقي المساعدات الفنية والخدمات في الحقول المبينة في الفقرة (١) من المادة الأولى من هذه الاتفاقية وغيرها من الحقول وذلك بإيفاد الخبراء السويديين ومنح الزمالات الدراسية لتدريب العراقيين وإعداد الدورات اللازمة في أي من البلدين وكذلك تجهيز المعدات لهذه الأغراض.

٢. يقدم الجانب العراقي ضمن إمكانيته المساعدات الفنية في حالة طلب الجانب
السويدي ذلك.

٣. يتفق الجانبان في كل حالة على حدة على الحصة التي يتحملها كل منهما من
كلفة المساعدة الفنية المذكورة.

المادة الثالثة

١. تعمل الحكومتان على إيجاد الوسائل والطرائق لتوسيع وتسهيل التبادل التجاري
بين البلدين ولهذا الغرض تقوم الجهات المختصة بإعلام المؤسسات المعنية
بالتصدير والاستيراد عن الفرص الجديدة في هذا المجال.
وبهذا الخصوص فقد اعترف الجانبان بضرورة إعطاء أهمية خاصة لإمكانيات
تنمية وزيادة استيراد السويد من المنتجات العراقية وخاصة التمور والحبوب
والكمبنة والنفط والمنتجات النفطية والجلود.

٢. يجري التداول بين الحكومتين لعقد اتفاقية تجارية بينهما لتحقيق أهداف هذه
المادة.

المادة الرابعة

يتمتع رعايا ومؤسسات كل من البلدين العاملة في البلد الآخر بجميع التسهيلات
الممكنة والحماية القانونية والإدارية طبقاً للقوانين والأنظمة السارية في ذلك البلد.

المادة الخامسة

١. لغرض تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية اتفقت الحكومتان على تأليف لجنة مختلطة
تجتمع خلال أربعة أشهر من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ لوضع الاقتراحات
بشأن الأمور التالية:

أ. مشاريع التنمية الاقتصادية التي يمكن القيام بها من قبل المؤسسات السويدية
على وفق أحكام المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

ب. تنوع المساعدات الفنية التي تقدم بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

ج. طرائق ووسائل تنمية العلاقات التجارية بين البلدين.

٢. تجتمع اللجنة بعد ذلك بناء على طلب أي من الجانبين.

المادة السادسة

تبقى أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للعقود التي تبرم خلال مدة
سريتها وبمقتضاها حتى بعد إنهائها.

المادة السابعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ تبادل المذكرات الرسمية التي تؤيد مصادقة الحكومتين عليها على وفق الإجراءات الدستورية المتبعة في بلد كل منهما وتبقى نافذة المفعول إلا إذا تقدمت أي من الحكومتين بإشعار تحريري لإنهائها فتعد منتهية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ذلك الإشعار مع مراعاة أحكام المادة السادسة منها.

حرر في بغداد بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٦٢ بنسختين أصليتين كل منهما باللغتين العربية والإنكليزية ولكل من النصين القوة القانونية نفسها^(١)

نيابة عن حكومة المملكة السويدية نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية

الدكتور مظفر حسين جميل

بي. آر هيجنس بايرستروم

وزير المالية

سفير السويد في العراق

وفي ضوء هذه الاتفاقية ألفت لجنة مراقبة عراقية سويدية مختلطة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية وقد أجرت اللجنة عدة لقاءات واجتماعات في بغداد في شهر كانون الأول ١٩٦٢ لمتابعة تنفيذ شروطها.

التعاون الثقافي مع كل من بلغاريا ورومانيا

كان مجلس الوزراء قد وافق على اقتراح وزارة المعارف رقم ٣٦٣٥ في ٢٤ تموز ١٩٦٢ بإيفاد كل من الدكتور عباس طه النجم وكيل وزارة المعارف وعبد الملك الزنبق السكرتير الثاني في سفارة الجمهورية العراقية في براغ وعبد الصمد السامرائي المترجم الأول في مديرية التبادل الثقافي بوزارة المعارف إلى بلغاريا ورومانيا لمدة أسبوعين لوضع خطة التعاون الثقافي لعامي ١٩٦٢-١٩٦٣ وقد سافر الوفد وأجرى مباحثات مع المسؤولين في هاتين الدولتين وتوصل إلى عقد الاتفاقيات الآتية:

(١) الوقائع العراقية عدد ٧٠٣ في ١٤ / ٨ / ١٩٦٢ / مجلس السيادة رقم المجلد ١٣٥ و ٩ ص ١١٣ - ١١٥، مجموعة القوانين ص ٣٤ - ٣٦.

الجمهورية العراقية
سري - مستعجل جدا
رئاسة ديوان مجلس الوزراء
الموضوع/ الوفد العراقي لإبرام خطط التعاون الثقافي

وزارة المعارف

مديرية العلاقات الثقافية العامة

مديرية التبادل الثقافي

العدد س/ ٣٦٣٥

التاريخ ١٩٦٢ / ٧ / ٢٤

استنادا إلى المادة العاشرة من اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية، وإلى المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية، اللتين تنصان على قيام كل من الجانبين بتعيين ممثليهما اللذين يدعون إلى الاجتماع في عاصمة أحد البلدين على التناوب لوضع خطة التعاون الثقافي التي تنفذ في السنة التالية على وفق خطوط الاتفاقيتين المعقودتين بين البلدين.

وبالنظر إلى أن خطتي التعاون الثقافي المبرمتين مع الدولتين الصديقتين المذكورتين للعام الحالي وقعا في بغداد، نرجو التفضل باستحصال موافقة مجلس الوزراء الموقر على تأليف الوفد الثقافي العراقي لوضع خطتي التعاون الثقافي لعامي ٦٣ و ٦٤ كما يلي:

١. الدكتور عباس طه نجم - وكيل وزارة المعارف - رئيسا للوفد.
٢. السيد عبد الملك الزبيبي - السكرتير الثاني في سفارة الجمهورية العراقية في براغ - عضوا
٣. السيد عبد الصمد السامرائي - المترجم الأول في مديرية التبادل الثقافي بوزارة المعارف - عضوا

وإيفادهم إلى كل من بلغاريا ورومانيا لمدة أسبوعين وتخويل الوفد صلاحية التفاوض في وضع خطتي التعاون الثقافي لعامي ٦٣ و ٦٤ وتخويل رئيس الوفد صلاحية التوقيع عليهما بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية ومنحهم المخصصات المنصوص عليها في المادة السادسة من نظام مخصصات الإيفاد

وتحمل أجور سفرهم جوا ذهابا وإيابا، مع العلم أن وكيل الوزارة مسبقا وافق مجلس الوزراء على إيفاده لحضور مؤتمر مكافحة الأمية العالمي في روما وسيرأس هذا الوفد قبل حضوره المؤتمر المذكور.

نرفق بطيه نسخا كافية من مشروع الخطتين المقترحتين من قبلنا، ونرجو التفضل باستحصل موافقة مجلس الوزراء على اتخاذها أساسا للتفاوض وإعلامنا.

وزير المعارف

الزعيم الركن إسماعيل العارف

خطة التعاون الثقافي بين الجمهورية العراقية

وجمهورية بلغاريا الشعبية لعام ١٩٦٢/١٩٦٣

استنادا إلى المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الثقافية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية فقد اتفق الطرفان على وضع خطة التعاون الثقافي بين بلديهما لعام ٦٢/٦٣ على وفق ما يلي:

١. تدعو حكومة الجمهورية العراقية وفدا بلغاريا ثقافيا مؤلفا من عضوين لزيارة العراق لمدة أسبوعين لغرض التعرف على الإنجازات الثقافية والتربوية فيه.

٢. تدعو حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية:

أ. وفدا عراقيا ثقافيا مؤلفا من عضوين لزيارة بلغاريا لمدة أسبوعين لغرض التعرف على الإنجازات الثقافية والتربوية فيه.

ب. عشرة من الأطفال العراقيين مع مرشدين اثنين للمشاركة في (مخيم الأطفال العالمي في فارنا) في بلغاريا لمدة شهر واحد خلال أيام العطلة الصيفية، ويتحمل الطرف البلغاري نفقات سفرهم وإقامتهم.

٣. تتبادل الجمهوريتان:-

أ. الأعلام الثقافية والعلمية

ب. النشرات والمطبوعات الزراعية والمجلات العلمية باللغة الإنكليزية

ج. نتائج البحوث الزراعية باللغة الإنكليزية.

د. صور المخطوطات والآثار القديمة.

٤. تعمل الحكومتان على دعوة رجال الفكر في كلا البلدين إلى المؤتمرات العلمية

التي تقيمها.

٥. يتحمل الجانب المرسل للوفد نفقات سفر أعضاء وفوده ذهابا وإيابا ويتحمل البلد المضيف نفقات التضييف والتنقلات داخل أراضيه على وفق البرنامج الذي تعدده الدولة المضيفة إضافة إلى صرف مبلغ ما يعادل ٥٠٠ فلس في اليوم لكل عضو من أعضاء الوفد كنثرية.

٦. تكون المخصصات الشهرية للزمالات الدراسية الممنوحة من قبل كل من الجانبين لطلبة الجانب الآخر ثلاثين دينارا في العراق وما يعادل هذا المبلغ من العملة في بلغاريا.

وقعت في صوفيا في / / ١٩٦٢ وبنسختين بالعربية والبلغارية.
عن حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية. عن حكومة الجمهورية العراقية^(١).

خطة التعاون الثقافي بين الجمهورية العراقية وجمهورية

رومانيا الشعبية لعام ١٩٦٢ / ١٩٦٣

تنفيذا لاتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية رومانيا الشعبية اتفق الطرفان على وضع خطة التعاون الثقافي بين بلديهما للعمل بها في عام ١٩٦٣ / ٦٢ على وفق ما يلي:
أ. العلوم والثقافة

١. يستمر الطلبة العراقيون الذين يدرسون في رومانيا على دراستهم حتى إكمال دراستهم.

٢. تمنح الحكومة الرومانية (٣) زمالات لطلبة الدراسات العليا من العراقيين خلال العام ١٩٦٣ / ٦٢ وذلك للمدة اللازمة لإكمال دراستهم.

٣. يستقبل الجانب الروماني، بناء على طلب الجانب العراقي، الطلبة العراقيين للدراسة في معاهده العالية.

٤. يدعو كل جانب وفدا ثقافيا مؤلفا من (٢-٣) أعضاء لزيارة بلد الطرف الآخر لمدة ثلاثة أسابيع.

٥. يرسل المجمع العلمي العراقي عضوا من أعضائه لزيارة أكاديمية العلوم الرومانية ويستقبل عضوا من أعضاء أكاديمية العلوم الرومانية وذلك لتبادل

(١) ملفات مجلس السيادة الإضرورة ٢٧.

المعلومات في وسائل ومهمات كل من المؤسساتين وتبادل ما يصلح تبادله من البحوث والمراجع المكتوبة والمصورة وذلك لمدة لا تزيد على الأشهر الثلاثة.

٦. بشجع الطرفان التبادل الرياضي بين بلديهما.

٧. يمنح الجانب الروماني (٣) زمالات تدريبية في الحقل الصناعي لطلبة أو موظفي الجانب العراقي لمدة سنة واحدة.

ب. الإذاعة، التلفزيون ووسائل الإيضاح

١. تبادل مركز وسائل الإيضاح في بغداد مع الجهات الرومانية المختصة.

أولا. المصورات العلمية المستعملة في المدارس.

ثانيا. الأفلام الثقافية والاسلايدات والصور الفوتوغرافية وكتب الأطفال.

٢. يتعاون الجانبان على تقديم المساعدات وتحقيق التعاون بين وكالات الأنباء في بلديهما.

٣. يعمل الجانبان على تسهيل التعاون بين محطات الإذاعة والتلفزيون في بلديهما وذلك بتبادل المواد الإذاعية والتلفزيونية.

ج. الشروط المالية:

١. تتحمل الدولة الموفدة أجرة السفر لموفديها ذهابا وإيابا وتتحمل الدولة المضيفة

نفقات التضييف والمعالجة الطبية في المستشفيات الحكومية والتنقلات داخل

أراضيها ويدفع لكل عضو من أعضاء الوفود مخصصات جيب يومية مقدارها

(٥٠٠) فلس في العراق وما يعادل ذلك في رومانيا.

٢. يتحمل الجانب الذي يمنح الزمالات للطرف الآخر نفقات الدراسة والطعام

والسكنى والخدمات الطبية في المستشفيات الحكومية ويدفع للطلبة مخصصات

جيب شهرية.

مادة عامة

يبلغ الجانب المرسل للوفود الجانب الآخر بأسماء الوفد ونبذة عن تاريخ حياتهم

قبل شهر واحد من تاريخ سفرهم.

عن حكومة الجمهورية العراقية

عن حكومة رومانيا الشعبية

تبادل التمثيل الدبلوماسي مع تشيلي والأرجنتين

كان ممثل الحكومة التشيلية الدائم في هيئة الأمم المتحدة قد اتصل بالتمثيلية العراقية الدائمة في نيويورك مبينا رغبة حكومته في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العراق. كما ان وفدا رسميا أرجنتينيا قد شارك في احتفالات ١٤ تموز ١٩٦٢ قد عبر عن رغبة بلاده في تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العراق. وبناء على رغبة الجمهورية العراقية في تطوير علاقاتها مع أقطار أميركا اللاتينية فقد اتخذت الخطوات الآتية:-

الجمهورية العراقية
وزارة الخارجية
دائرة التشريعات
الرقم/ متفرقة/ ٢٦٣١ / ٣٦٣١ / ٠٠
التاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٦٢

سري

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ تبادل التمثيل الدبلوماسي مع تشيلي

أعلمتنا ممثلتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة ان ممثل تشيلي الدائم في نيويورك قد أعرب عن رغبة حكومته في إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع العراق على ان يترك تبادل الممثلين الدبلوماسيين إلى وقت يتفق عليه الطرفان. ومن المتوقع ان تعتمد تشيلي سفيرها في بيروت لدى الحكومة العراقية إذا ما تم الاتفاق على التبادل الدبلوماسي بين البلدين وبما أننا نؤيد الفكرة بالنظر لضرورة تقوية صلاتنا السياسية والاقتصادية مع دول أميركا اللاتينية، يرجى عرض الأمر على مجلس الوزراء لاستحصال موافقة بهذا الشأن^(١).

وزير الخارجية

هاشم جواد

صورة منه إلى: وزارة المالية

مديرية الذاتية بديوان الوزارة

التمثيلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة- بالإشارة إلى كتابها المرقم ٢٤٣٦ /

٢ / ٩ (أ) والمؤرخ في ٣ / ٧ / ١٩٦٢.

(١) د. ك. و ملفات السيادة الملف ٢٧.

وقد وافق مجلس الوزراء يوم ٦ / ٨ / ١٩٦٢ على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تشيلي على مستوى السفراء على ان يترك تبادل الممثلين الدبلوماسيين إلى وقت يتفق عليه الطرفان^(١).

الجمهورية العراقية

الرقم/متفرقة ٢٦٣١ / ٢٦٣١ / ٢٠٠

وزارة الخارجية

التاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٦٢

دائرة التشریفات

سري

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الأرجنتين

في مقابلة مع وفد جمهورية الأرجنتين الذي شارك في احتفالات ١٤ تموز عرض رئيس الوفد بصورة رسمية رغبة حكومته في تأسيس علاقات دبلوماسية مع الجمهورية العراقية على ان يتم ذلك في الوقت الحاضر بطريق اعتماد سفير الأرجنتين الحالي في دمشق. ولما كان في النية إقامة مؤسسة دبلوماسية عراقية واحدة أو أكثر في أمريكا اللاتينية فإن من رأي هذه الوزارة الاستجابة إلى طلب الحكومة الأرجنتينية بالشكل المقترح.

يرجى عرض الأمر على مجلس الوزراء للموافقة على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والأرجنتين وإعلامنا بقراره.

صورة منه إلى: وزارة المالية

وزير الخارجية

هاشم جواد

وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٦ آب ١٩٦٢ نظر المجلس في كتاب وزارة الخارجية رقم ٢٦٣١ / ٢٠٠ والمؤرخ في ٢٨ تموز ١٩٦٢ وافق المجلس على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الأرجنتين^(٢)

(١) صحيفة الثورة ٢٤ / ٨ / ١٩٦٢.

(٢) د.ك. و. مقررات مجلس الوزراء في العهد الجمهوري يوم ٦ / ٨ / ١٩٦٢.

الجمعيات ذات العلاقة بالأجانب

صادق مجلس السيادة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢، بشأن تأسيس الجمعيات ذات العلاقة بالأجانب وجاء في المادة الأولى "لا يجوز إنشاء جمعية صداقة مع رعايا بلد أجنبي إلا إذا وجدت جمعية مماثلة لها في ذلك البلد مقابلة بالمثل وتنحل كل جمعية من هذا القبيل قائمة في العراق إذا مضت سنة أشهر على نفاذ هذا القانون ولم تنشأ جمعية تماثلها في البلد الأجنبي ويدخل في مفهوم جمعية صداقة أو أية تسمية أخرى لهذا المعنى"، وحرمت المادة الثالثة على "جمعيات الصداقة وغيرها من الجمعيات التي تناولتها أحكام هذا القانون ان تمارس أي نشاط سياسي في العراق وعليها ان تقصر نشاطها على الأمور الثقافية والاجتماعية" واشترطت المادة الرابعة بأنه "لا يجوز للجمعيات المشمولة بأحكام هذا القانون والنقابات والاتحادات والمنظمات ذات الشخصية المعنوية الاشتراك في المعارض والسباقات والمهرجانات والاحتفالات والمؤتمرات التي تقام في خارج العراق إلا بقرار من الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء" وتخص مواد أخرى في القانون طبيعة الجمعيات وعدد أعضاء الجمعية وعلاقتها بالأجانب وصلاحيه وزير الداخلية بحل الجمعية التي لا تنطبق عليها الشروط وتصفية أموالها.

وجاء في الأسباب الموجبة "ان من الأمور التي تسعى إليها الجمهورية العراقية الخالدة إقامة روابط حسنة بين الشعب العراقي وبقية شعوب الدول الصديقة وتمشياً مع هذا المبدأ فإن الحكومة تشجع قيام جمعيات تهدف إلى تنمية العلاقات الثقافية والاجتماعية والتجارية وغيرها بين الشعب العراقي وشعوب هذه الدول، وبغية توحيد الجهود على الصعيدين الشعبي والرسمي وتنظيمها بما يتفق والسياسة العامة للجمهورية وحسب خطة واضحة منبثقة من مصالح الشعب فقد أعدت هذه اللائحة^(١).

(١) الوقائع العراقية، العدد ٦٩٣ في ١٨ / ٧ / ١٩٦٢، وزارة العدل، مجموعة القوانين، ص ٢٦٧ -

رفع الحجز عن أموال عدد من رجال العهد الملكي*

كانت حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قد وضعت اليد على أموال عدد من رجال العهد الملكي الذين وصفتهم بأنهم من رجال العهد المباد. وبالنظر لزوال الأسباب والظروف الداعية لذلك قررت الحكومة رفع ذلك الحجز بموجب بيان رسمي.. وفي ما يلي أسماؤهم:

جميل المدفعي وعمر نظمي وماجد مصطفى ونديم الباجه جي وإحسان رفعت وجميل الاورفه لي وعبد الرحمن جودت ونجيب اليقوبي وفخر الدين الفخري والمقدم عبد الستار الحافظ ومحمد علي محمود وعبد المسيح علي** ومحمد حسن سلمان وأحمد زكي المدرس وعارف السويدي ومحمد عبد الغني النقيب وبهاء الدين نوري ولؤي السويدي و خليل جميل وعبد الأمير علاوي وعبد الله القصاب وسامي فتاح وعبد الوهاب مرجان ودرويش الحلي و خليل المفتي وعلي كمال ويحي قاسم وأحمد الراوي وعبد الله الدملوجي وعبد المجيد القصاب وروفائيل نعمة الله تنتجي وجميل خمو وفیصل الدملوجي وتوفيق المختار وعصام مريود وعمر علي ومصطفى العمري وزیاد العسكري ومظفر أحمد و خليل إبراهيم وضیاء جعفر وفؤاد علي وعبد الرسول الخالصي وعبد الهادي الجلبی وطارق العسكري وعلي جودة الأیوبی وتوفيق عارف وعبد المهدي المنتفكي وعبد الكريم الارزي^(١).

أحداث ناحية العظيم في لواء ديالى

بناء على مقتضيات المصلحة الإدارية والأهمية وسعة منطقة قضاء الخالص التابع للواء (محافظة) ديالى فقد وجدت وزارة الداخلية ان من الضروري إحداث ناحية باسم ناحية العظيم يكون مركزها في مخفر شرطة العظيم ترتبط بقضاء الخالص. وقد وضعت وزارة الداخلية الاعتماد اللازم للناحية المذكورة في ميزانيتها للسنة ١٩٦٢-١٩٦٣ المالية وتمت المصادقة عليها. وقد عرضت الاقتراح على مجلس الوزراء يوم ١٩ تموز ١٩٦٢ للحصول على الموافقة بذلك فصدر مرسوم جمهوري بذلك:

على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم.

* في الواقع ان عدد القوائم التي أصدرتها الحكومة بشأن حجز الأموال كانت ثلاث.

** لعله عبد المسيح جودت وليس علي.

(١) صحيفة الثورة في ١٨ / ٦ / ١٩٦٢.

بين العراق وألمانيا الديمقراطية

زار العراق في حزيران ١٩٦٢ وفد من ألمانيا الديمقراطية وأجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين بشأن سبل تطوير التجارة بين البلدين سواء داخل اللجنة العراقية الألمانية أم خارجها والتعرف على فرص زيادة حجم التبادل التجاري الذي تزايد منذ عام ١٩٥٨ وفي ١٧ حزيران نشرت الصحف الخبر الآتي:

"ما تزال المفاوضات لتوسيع التبادل التجاري بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية تجرى في بغداد وذلك في الاجتماعات التي تعقدها اللجنة المختلطة المنبثقة عن الاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين. وستعقد اللجنة اجتماعا الساعة الثامنة من صباح اليوم في بناية مصلحة الثمر العراقية. وصرح رئيس الوفد العراقي لوكالة الأنباء العراقية أنه متفائل تماما من نتائج هذه المفاوضات وإن ما تقدم به الوفد العراقي كان مقبولا لدى وفد ألمانيا الديمقراطية".

هذا وكان الوفد الألماني قد أجرى خلال الأيام الماضية عدة اتصالات بالمسؤولين العراقيين خارج نطاق اجتماعات اللجنة المختلطة. وفي أثنائه ما تم الاتفاق عليه:-

ملحق (بروتوكول)

لمباحثات اللجنة المختلطة بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية

استنادا إلى المادة العاشرة من الاتفاقية التجارية المعقودة بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٨، اجتمعت اللجنة المنصوص عليها في المادة المذكورة في بغداد بين ٥ - ٢٤ حزيران ١٩٦٢ وراجعت وضعية التبادل التجاري بين البلدين وبحثت إمكانيات توسيعه لما فيه منفعتهما المتبادلة وذلك في ضوء الاتفاقية التجارية المذكورة أعلاه وملحق اللجنة المختلطة الموقع بتاريخ ٣ حزيران ١٩٦٠.

لقد وجدت اللجنة المختلطة أن تبادل السلع بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية زاد بشكل ملحوظ منذ عقد الاتفاقية لعام ١٩٥٨ وأن هناك إمكانيات واسعة لزيادة تنمية التجارة بين البلدين وأن هذا التطور في التبادل التجاري مبني على الروابط الودية القائمة بين الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وعلى مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة في التعاون الاقتصادي.

ولهذا انضمت اللجنة المخططة على ما يلي:-

١. تمنح كل من الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية إجازات الاستيراد لطالبيها وتقدم لهم كل التسهيلات الممكنة في هذا الشأن طبقاً للقوانين والأنظمة المرعية في كلا البلدين.

٢. يدرس الفريقان باهتمام جميع المقترحات المتعلقة بتطوير العلاقات التجارية بين البلدين التي يتقدم بها أي منهما إلى الآخر.

٣. تشتري جمهورية ألمانيا الديمقراطية تموراً عراقية قدرها ٢٠٠,٠٠٠ (عشرون ألف) طن على أن تكون كمية مناسبة منها للاستهلاك البشري بشرط أن تكون الأسعار والنوعية والشروط الأخرى ملائمة يتفق عليها بين المؤسسات المختصة في البلدين.

٤. تتعاون مؤسسات التصدير العراقية المختصة وشركات التجارة الخارجية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية تعاوناً وثيقاً في ما بينهما وتبذل كل مجهود لتنمية تصدير السلع العراقية الأخرى كالتبغ والجلود والصوف والمصارين وبذر الكتان والقطن والدخن إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

٥. لما كانت المشاركة في المعارض التجارية تساعد على تطوير العلاقات التجارية وتوسيعها بين البلدين لذلك فقد اشتركت الحكومة العراقية في معرض لايبزغ التجاري الدولي وستدرس إمكانية الاشتراك في معرض لايبزغ الربيعي لعام ١٩٦٣، كما وأن جمهورية ألمانيا الديمقراطية كانت قد أقامت معرضاً صناعياً في بغداد في خريف عام ١٩٦٠ وهي ترغب في المشاركة في معرض بغداد الدولي المقبل.

يدخل هذا الملحق حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ تبادل مذكرات تأييد موافقة السلطات المختصة في البلدين عليه ويكون ساري المفعول لمدة سنة واحدة.

كتب في بغداد بتاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٦٢ بنسختين أصليتين باللغات العربية والألمانية والإنكليزية ويعول على النصوص الثلاثة على حد سواء.

أوجين كاتنر

حميد حسين الناصر

نيابة عن وزارة التجارة

في الجمهورية العراقية

أوجين كاتنر

نيابة عن وزارة التجارة

الخارجية والداخلية الألمانية

في جمهورية ألمانيا الديمقراطية

وكانت ألمانيا الديمقراطية قد افتتحت ممثلة تجارية لها في بغداد كانت تقوم بالأعمال القنصلية وفي ٢٤ أيار أقيمت بين البلدين علاقات قنصلية الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين العراق وألمانيا الغربية.

الموقف من ارتباط إسرائيل بالسوق الأوروبية المشتركة

كانت الأقطار العربية قد قررت مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وقد واجه هذا الكيان ضغطاً اقتصادياً كبيراً وصعوبة في إيجاد أسواق ومواد أولية لصناعته الأمر الذي دفعه للبحث عن مخرج من هذه المقاطعة فأخذ يوثق علاقته بالسوق الأوروبية المشتركة بهدف إيصال بضائعه إلى الأقطار العربية من خلال هذه السوق والحصول على المواد الضرورية لها من المنتجات العربية وخاصة النفط. وقد تنبهت الدول العربية على خطر انضمام إسرائيل إلى السوق الأوروبية المشتركة على المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليها من العرب وإمكان اختراقه هذه المقاطعة. وبناء على ذلك استمزجت وزارة الخارجية العراقية رأي كل من وزارتي التجارة والمالية بشأن الموضوع والاقتراحات المقدمة إليها بشأنه فكان الرد كما هو مبين في الوثيقة الآتية:-

الجمهورية العراقية

الرقم/ الاقتصادية/ ١٠٠٢/ ٤١٣/ ١٠١

التاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٦٢

وزارة الخارجية

الدائرة الاقتصادية

الشعبة الاقتصادية

سري وعلى الفور

إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع/ انضمام إسرائيل إلى السوق الأوروبية المشتركة

أولاً- لم يعد أمر ارتباط إسرائيل بشكل من الأشكال بمنظمة السوق الأوروبية المشتركة سراً فبأنها مستمرة في بذل جهودها للوصول إلى هذا الهدف الذي سيعود على الدول العربية بالضرر الكبير فلولا مستطيع إسرائيل باتضمامها إلى السوق شل المقاطعة الاقتصادية التي سعت ولا تزال الدول العربية في فرضها عليها وذلك بإيصالها سلعاً إسرائيلية عن طريق الأقطار الأعضاء في السوق والحصول على سلع عربية وفي مقدمتها النفط عن طريقها مما

سيؤدي إلى نمو وازدهار اقتصاد إسرائيل وبالتالي ازدياد قوتها الحربية. وثانياً ستحصل إسرائيل على تفضيل كمركي لصادراتها إلى بلدان السوق وتنافس السلع المشابهة لها المصدرة من البلاد العربية غير المتمتعة بمثل هذا التفضيل وثالثاً الإفادة من صندوق التنمية الأوربي والحصول منه على قروض طويلة الأجل لتطوير اقتصادها.

أما في الحقل السياسي فتهدف إسرائيل من وراء محاولتها الارتباط بالسوق المشاركة في جميع التطورات السياسية التي تمر بها دول السوق والرامية إلى إيجاد كيان أوربي سياسي وعسكري واقتصادي واحد ومحاولة الاندماج فيه لاستغلال طاقاته لمصلحتها والعمل على محاربة الدول العربية اقتصادياً وسياسياً.

ثانياً- ولما كان انضمام إسرائيل إلى السوق كعضو عامل لا يمكن تحقيقه بل ان هناك صعوبة في قبولها كعضو مشارك لأن الشروط المطلوبة في معاهدة السوق لا تنطبق على إسرائيل إضافة إلى رد الفعل الشديد الذي سيحصل لدى الدول الأخرى التي رفض طلبها فإن الأوساط الدبلوماسية العربية المطلعة تجزم بان إسرائيل عاملة على التوصل لعقد اتفاقية تجارية مع السوق أو مع دول السوق تتمتع بموجبها بامتيازات خاصة ونظراً لبحث مثل هذا الارتباط من قبل مجلس وزراء السوق عند اجتماعه في ٢٣ أيلول الحالي في بروكسل فقد دعت الممثلات العربية في بروكسل إلى اجتماع لدراسة المشكلة واقترح الحلول فاجتمع في دار السفارة السورية في بروكسل بتاريخ ٣٠ / ٧ / ١٩٦٢ كل من السفير السوري والتونسي والقائم بأعمال السفارة العراقية والسعودية وتخلف عن الاجتماع السفير المغربي لغيابه عن بروكسل ولم توجه الدعوة إلى كل من السفير السوداني والسفير الأردني المعتمدين في بلجيكا بسبب وجود مقر بعثتهما في باريس وبون وبعد دراسة الموضوع تقدموا بالاقتراحات التالية:

أ - ان تتقدم الدول العربية كافة بطلب التمثيل لدى السوق الأوروبية المشتركة أسوة بمراكش ولبنان وتونس هذا مع العلم ان رؤساء البعثات يعتقدون بان هذا الإجراء لا يؤثر في مبدأ الحياد الذي التزمته بعض الدول العربية.

ب- ان تقوم الحكومات العربية مجتمعة أو على انفراد بتوجيه أنظار ممثلي الدول الست للسوق الأوروبية المشتركة إلى النتائج التي تنجم عن قبول طلب إسرائيل واحتمال. بل تأكيد تأثيرها في علاقات الدول العربية بدولهم.

ج- التلويح بقيام الدول العربية بزيادة نسب التعريفات الكمركية على المواد الرئيسية المستوردة من بلدان السوق الأوروبية المشتركة من قبل الدول العربية.

د - يرى رؤساء البعثات السياسية العربية في بروكسل إضافة إلى الجهود الفورية والاتصالات المستعجلة التي يجب ان تقوم بها البلدان العربية منفردة ان تقوم الجامعة العربية بدورها بخطوات عملية إيجابية لإحباط مسعى إسرائيل.

هـ- ويرى رؤساء البعثات السياسية العربية في بروكسل ان الحل العملي الإيجابي لإحباط مسعى إسرائيل ان تتقدم بعض الدول العربية بطلب عقد اتفاقات للحصول على امتيازات ومنافع مماثلة للتي تسعى إسرائيل للحصول عليها. وفي هذا إخراج لمنظمة السوق الأوروبية المشتركة يؤدي أما إلى قبول طلب هذه الدول العربية أسوة بإسرائيل بالاستناد إلى سياسة عدم التمييز المقررة في معاهدة روما وأما إلى رفض هذه الطلبات جميعا بما فيها طلب إسرائيل علما بان منظمة السوق الأوروبية المشتركة بناء على وفرة طلبات الانضمام أو المشاركة المقدمة إليها قد كلفت اللجان الفنية للقيام بإعداد الدراسات اللازمة تمهيدا لإقرار مبدأ عام تتخذه المنظمة أساسا لدراسة كل الطلبات التي قدمت أو ستقدم إليها فإما ان تقرر توسيع شمول المنظمة على نطاق واسع وإما لردده إلى أضيق حدوده وهذا ما تخشاه إسرائيل وهي لذلك تبذل جهودا مستميتة للبت في طلبها قبل احتمال إمكانية قفل الباب بوجهها. وطلبوا "في حالة إقرار الحل الوارد في هذا الاقتراح ان يصار إلى تقديمه في مدة أقصاها الخامس عشر من أيلول المقبل أي قبل اجتماع مجلس وزراء السوق. مع العلم ان مثل هذه الطلبات يمكن تقديمها عن طريق البعثات العربية في بلجيكا أو إرسال وفد اقتصادي للاتصال بالمسؤولين مباشرة عن المنظمة".

وقد أرسلت هذه الوزارة نسخة من محضر الاجتماع المتضمن شرح الموضوع والاقتراحات المذكورة أعلاه إلى وزارتي التجارة والمالية بكتابها المرقم اقتصادية ١٠٠٢ / ٤١٣ / ١٠١ والمؤرخ في ٢٣ / ٨ / ١٩٦٢ وطلبت منهما إبداء رأيهما في الاقتراحات.

ثالثاً- أبدت وزارة المالية بكتابها المرقم م/ ٣٣٠ والمؤرخ فسي ٢٦ / ٨ / ١٩٦٢ الاقتراحات (ب) و (ج) و (د) ولم تؤيد الاقتراحات (أ) و (هـ) بسبب اعتقادها ان الارتباط بالسوق بأي شكل من الأشكال ينطوي على مضاعفات سياسية لا تتسجم وسياسة الحياد التي تتبعها الجمهورية العراقية.

أما وزارة التجارة فقد أبدت في كتابها المرقم م/ ٨٥٣ في ٢٨ / ٨ / ٦٢ تأييدها الاقتراحين (ب) و (ج) واشترطت ان يضاف إلى الاقتراح (ج) التلويح بتقييد الاستيراد من بلدان السوق المشتركة علاوة على زيادة التعريفة الكمركية على السلع الرئيسية المستوردة منها وأبدت عدم إمكانية الأخذ بالاقتراح (د) بسبب موقف الجامعة العربية من حق العراق في قضاء الكويت وقرار العراق القاضي بعدم التعاون مع جهاز الجامعة للسبب المبين آنفاً.

ولم تؤيد وزارة التجارة الاقتراحين (أ) و (هـ) لعدم اتساجمها وموقف الجمهورية العراقية غير المؤيد لأهداف السوق الأوروبية المشتركة.

رابعاً- ان هذه الوزارة تؤيد وزارتي التجارة والمالية بتطبيق الاقتراحين (ب) و (ج) وكذلك إضافة ما اقترحته وزارة التجارة على الاقتراح (ج) بالتلويح بتقييد الاستيراد من بلدان السوق المشتركة علاوة على زيادة التعريفة الكمركية على السلع الرئيسية المستوردة منها.

أما في ما يتعلق بالاقتراح (أ) الباحث على تقدم الدول العربية كافة بطلب التمثيل لدى السوق الأوروبية المشتركة فأن هذه الوزارة في الوقت الذي لا ترى فيه خروجاً على مبدأ الحياد فبها ترى التريث بذلك لحين التأكد من موقف السوق تجاه إسرائيل وبعد تحديد موقف العراق والدول العربية الأخرى من السوق وكذلك بعد الدراسة العميقة لتأثير إجراءات السوق في صادرات العراق ولاسيما النفط وترى هذه الوزارة إهمال الاقتراح الوارد في (د) وترك أمر معالجته للدول العربية الأخرى اتباعاً لموقفنا تجاه الجامعة وتؤيد هذه الوزارة وزارتي التجارة والمالية بعدم تأييد الاقتراح الوارد في الفقرة (هـ) نظراً لما ينطوي عليه من مضاعفات لا تتسجم وموقف العراق الصريح من السوق المشتركة^(١).

ع.و. وزير الخارجية
عبد الحسين القطيفي

(١) د. ك. و. ملفات مجلس السيادة الملف ٧٣ ص ١٠٢ - ١٠٤.

تعديل قانون تطهير الجهاز الحكومي

رقم ٢ لسنة ١٩٥٨

صادق مجلس السيادة في ٧ آب ١٩٦٢ على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢، بعد ان عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء.

وجاء في الأسباب الموجبة "بالنظر لما لمسه من حاجة ماسة في استمرار العمل بقانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته تيسيراً لأشغال الوظائف الشاغرة من جهة وإقصاء من تقتضي مصلحة الجمهورية إبعاده عن الخدمة من جهة أخرى فقد نظمت هذه اللاحة التي تتناول تمديد القانون المذكور لمدة سنتين". ابتداءً من ٤ آب ١٩٦٢^(١).

التعديل الرابع لقانون تطهير الجهاز القضائي رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢: صادق مجلس السيادة في ٧ آب ١٩٦٢ على القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ والخاص بالتعديل الرابع لقانون تطهير الجهاز القضائي رقم ١ لسنة ١٩٥٨، وجاء في المادة الأولى يستمر العمل بأحكام قانون تطهير الجهاز القضائي رقم ١ لسنة ١٩٥٨ لمدة سنتين ابتداءً من ٤ آب ١٩٦٢، وجاء في الأسباب الموجبة "ان القانون شرع لإبعاد العناصر الضعيفة منه وإحلال عناصر ذات كفاءة محلها، ولما كانت اللجنة الموكلة إليها دراسة أحوال الحكام والقضاة لم تنته من عملها فقد وجدنا من الضروري تمديد القانون سنتين أخريين"^(٢).

وفد تجاري إلى الهند

كانت العلاقات التجارية بين العراق والهند قد نشطت بعد ثورة الرابع عشر من تموز خاصة بعد توقيع الاتفاقية التجارية بينهما يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٥٨ التي تضمنت قيام علاقات تجارية واقتصادية بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة والمساواة العامة. وكان من نتائج تلك الاتفاقية ان صارت الجمهورية العراقية تصدر إلى الهند أكثر مما تستورد منها ونظراً لانتهاؤ مفعول الاتفاقية فقد تم في التاسع من آب ١٩٦٢ تأليف وفد تجاري برئاسة وزير التجارة وعضوية أربعة موظفين من

(١) الوقائع العراقية، العدد ٧٠٣ في ١٢ / ٨ / ١٩٦٢، مجموعة القوانين ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٩-٣١٠.

الدوائر التجارية لإجراء مباحثات مع المسؤولين الهنود بشأن عقد اتفاقية جديدة. وقد تم إعداد مشروع الاتفاقية الجديدة لتحقيق زيادة التعاون بين البلدين في المجالات التجارية والاقتصادية^(١).

العراق وجامعة الدول العربية

كان عبد الخالق حسونة أميناً عاماً لجامعة الدول العربية عندما أعلنت بريطانيا انسحابها من الكويت يوم ١٩ حزيران ١٩٦١ واتخذت الجامعة العربية موقفاً معارضاً لمطلب العراق وقد تبنى مجلس الجامعة في ٢٠ تموز القرار الآتي:
أولاً: أ. تتعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية بأسرع وقت ممكن.

ب. تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت.
ج. تؤيد الجامعة العربية أية رغبة يتبناها الكويت من الوحدة أو الاتحاد مع أية دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانياً: أ. ترحب الجامعة بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.
ب. تؤيد الدول العربية طلب الكويت الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.
ثالثاً: تتعهد الدول العربية بناءً على طلب الكويت بتقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن^(٢).

وكان العراق قد رفض حضور ذلك الاجتماع. أما الجامعة العربية فقد بدأت بتنفيذ قرارها وأرسلت قوات عسكرية عربية لتحل محل القوات البريطانية المنسحبة وكانت هذه القوات من السعودية والأردن والسودان والجمهورية العربية المتحدة ولذلك فقد العراق ثقته بإدارة عبد الخالق حسونة للجامعة العربية وعارض إعادة انتخابه وهذا ما يتضح من التصريح الآتي:

رد مسؤول في وزارة الخارجية على سؤال وكالة الأنباء العراقية بشأن موضوع انتخاب السيد عبد الخالق حسونة أميناً لجامعة الدول العربية قائلاً: لقد سبق

(١) صحيفة الثورة ١٠ / ٨ / ١٩٦٢.

(٢) محاضر الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية ص ٤٥.

للجمهورية العراقية ان أبلغت بمذكرة رسمية شقيقتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية رأيها في الأمين العام للجامعة. لقد كان السيد حسونة عاملا من عوامل تخلف الجامعة ونشوء الخلافات بين أعضائها، كما أظهر في مناسبات مختلفة تحيزا ملموسا وعدم مراعاة لأحكام ميثاق الجامعة وأغراضها ولاسيما عند بحث قضية انضمام الكويت إلى الجامعة، ولذلك أعربت الجمهورية العراقية بمذكرتها المذكورة عن عدم ثقة العراق بالسيد حسونة، وطالبت بإبلاغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ان تعهد بمنصب الأمين العام إلى أيد حريصة على المصالح العربية وعليه فأن إعادة انتخابه مضر بالمصلحة العربية وبمستقبل جامعة الدول العربية^(١).

تخريب أنابيب النفط

في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ٢٩ آب ١٩٦٢ أُخبرت دورية شرطة نفط كركوك بأنها عند عودتها من الفتحة بالسيارة المسلحة المرقمة ١٠ ش شاهدت تدفق النفط الخام والغاز الطبيعي بصورة هائلة من موقع ميل ١٢. وفي اثر هذه الأخبار اتخذت مديرية أمن منطقة كركوك الإجراءات الفورية لمعرفة الفاعلين. كما اتخذت شرطة نفط العراق في كركوك الإجراءات الكفيلة كافة لعدم حدوث الحريق والمباشرة لسد صمامات النفط المتدفق من ك ١ - طرابلس وبنتيجة الكشف والتحقيق في محل الحادث تبين ما يلي:-

١. ان محل الحادث يقع في الميل ١٢ وفي الجهة الجنوبية الغربية من محطة ضخ النفط ك ١ وبعد حوالي ١٤ ميلا عن مركز شرطة نفط كركوك وشمال الطريق المزيث الممتد بين كركوك والفتحة وفي محور قرى تل الورد وكعوبة والمرة.
٢. ان كميات هائلة من النفط الخام قد تسربت إلى الأراضي الزراعية.
٣. ان خطوط الأنابيب الممتدة بين محطة ضخ النفط من كركوك والفتحة عددها ستة أنابيب مدفونة تحت الأرض بصورة متوازية وبعيق يتراوح بين متر ومتر ونصف المتر منها أنبوب واحد مدفون ذو قطر (١٦) انجا ينقل الغاز الطبيعي وخمسة أنابيب أخرى تنقل النفط الخام.

^(١) نشرة وكالة الأنباء العراقية في ١٤ أيلول ١٩٦٢، صحيفة الثورة في ١٤ / ٩، وزارة الخارجية، ملف العراق وجامعة الدول العربية، ص ٥٣.

٤. ان التخريبات التي حدثت من جراء النسف شملت أنبوب النفط ذا القطر (٣٢) اتجا الواصل إلى طرابلس وبمسافة (٤) أمتار وأنبوب النفط ذا القطر (٣٠) اتجا الواصل إلى باتياس بمسافة (٦) أمتار وأنبوب النفط ذا القطر (١٦) اتجا الواصل إلى طرابلس أيضا بمسافة (٣) أمتار وأنبوب الغاز ذا القطر (١٦) اتجا إلى محطات الضخ خرب منه مسافة مترين.

٥. عثر في محل الحادث على خلية جافة تستعمل للرابوات كانت بداخل صندوق خشبي ومعها ساعة ملصدية مؤقتة تؤشر عقاربها على الساعة ١٣،١٥ استعملت الخلية لخلق الحشوات الأربع بربط الأسلاك بها وبالساعة فعندما تدق الساعة يحصل اتصال التيار الكهربائي في الحشوات ويؤدي إلى غلقها. وقد وجدت حشوة أخرى لم يتم غلقها وهذه الحشوة عبارة عن صحيفة نפט اعتيادية في داخلها مربوطة بالدائرة الكهربائية المستعملة نفسها في الحشوات الأربع السابقة ولكن هذه الحشوة تستعمل للحريق - أي حريق المنطقة بعد نسف الأنابيب - إلا ان هذه الحشوة لم تنفلق كما عثر على دارعة حمراء وفتيل مدفأة نفطية وكمية من الأسلاك المستعملة بالجريمة وقد نلت الأمور المضبوطة في محل الحادث ان الفاعلين لهم اطلاع واسع في استعمال المتفجرات وقد تمت عملية التفجير بواسطة دائرة كهربائية.

أما أسباب الحادث ونتائج التحقيق أمام الهيئة التحقيقية فكانت كالآتي: في اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت الحكومة بتقليص أعمال شركة كبات وتشجيع الشركات الوطنية والتشدد على الشركات الأجنبية. وكالت شركة كات مملوكة للملياردير اللبناني اميل البستاني أحد نواب المجلس النيابي اللبناني وعلى علاقة وطيدة بالنظام الملكي في العراق. وقد أحييت مناقصة بناء القصر الملكي والبلاط ودار البرلمان على شركته وقد أنجز العمل بعد قيام ثورة ١٤ تموز واختلفت حكومة الثورة معه بشأن مواصفات العمل وعدم مطابقتها شروط العقد مما أدى إلى بقاء مبالغ كبيرة في ذمة الحكومة وظل يطالب بها. وعندما ساءت الأوضاع في العراق في السنة الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم بانقطاع مفاوضات النفط ونشاط الحركة الكردية في الشمال ومطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت أراد اميل البستاني الانتقام والعمل على إسقاط عبد الكريم قاسم بلسف أنابيب النفط وحرق مدينة كركوك.

وأخذت الشركة تتحين الفرصة للانتقام وخاصة بعد ان فشلت في الحصول على مقابلة مشروع مد أنبوب نفط خانة- دورة- ك ٣ فأمرت عملاءها في العراق لتنفيذ خطة تخريب الأنابيب. وفعلًا ظهر من نتائج التحقيق ان المتهم الهارب اميل البستاني مدير الشركة في بيروت بلغ المتهم محمد أحمد علي القلا بواسطة المتهم الهارب لويس عواد يوم ٢ حزيران ١٩٦٢ بالإسراع بتنفيذ الخطة التي سبق وان أقرها مجلس إدارة الشركة وابلغها إلى مكتب إدارة فرع الشركة في بغداد^(١).

بعد خمسة عشر يوما من الانفجار لم تتوصل السلطات المختصة إلى إلقاء القبض على الفاعلين وقد أخذت تتخبط في معرفتهم فاتهمت البعثيين بتدبير الحادث وألقت القبض على العديد منهم. ثم ألقت لجنة تحقيق برئاسة العقيد خليل إبراهيم حسين الزوبعي سكرتير عام الطاقة الذرية والمشرف على البرنامج النووي العراقي وعضوية الرئيس الأول (الرائد) الركن إسماعيل تايه النعيمي والمهندس مشعل حمودات وقاض من محاكم العراق.

ومما سهل مهمة التحقيق هو ان أحد المشاركين في عملية التخريب قد أرسل رسالة غير موقعة إلى مديريةية الأمن العامة بالبريد يقول فيها ان ضميره قد استيقظ وان مؤامرة تعد لنفسه أنابيب النفط بعد عشرة أيام وقد استعانت اللجنة بشركة النفط لمعرفة من كل يشتغل من عمالها في أعمال الحفر وله معرفة باستخدام المفرقات في حفر الآبار حيث تم تحري بيوتهم في أنحاء العراق فعثرت اللجنة على رسالة في بيت إبراهيم حاجم في دلتاوة (الخالص) والذي سبق ان أرسلها فاعترف على الجميع^(٢). وتم إحالتهم إلى المحكمة.

وقد تشكل المجلس العرفي العسكري الأول في بغداد يوم ١٧/ تشرين الثاني ١٩٦٢ برئاسة العقيد عبد الرزاق الجدة من المقدم هاشم علي السامرائي والرئيس الأول (الرائد) غازي اللعاني وقد استمع المجلس إلى أقوال المتهمين والشهود وظهر ان شركة المقاولات والتجارة المعروفة بشركة كات هي شركة مساهمة رأس مالها في العراق نصف مليون دينار ومقرها لبنان وأصحابها اميل البستاني وعبد الله خوري وشكري شمس ولها فرع في بغداد وقامت بعدة مشاريع في الري والطرق

(١) صحيفة الزمان ٢٣/ ١١/ ١٩٦٢.

(٢) مقابلة مع رئيس اللجنة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الزوبعي يوم ٢٢/ ١/ ٢٠٠٢.

يديرها في بغداد مجلس إدارة مؤلف من لطيف الحكيم وشكري شماس وفهرام فرنسيسيان وأن المتهم اميل البستاني قد أمر المتهم لويس عواد أن يبلغ المتهم محمد القلا بتاريخ ٢ حزيران ١٩٦٢ للإسراع بتنفيذ خطة التخريب التي سبق وأن أقرها مجلس إدارة الشركة في بيروت وأبلغها إلى فرعها في بغداد والذي دفع قسما من المبالغ إلى المتهم نايف حمارنه وأوصى بدفع ما يتطلب من المبالغ لتنفيذ الخطة إلى المتهم محمد القلا وأوصى بتخصيص خمسة آلاف ليرة لبنانية إلى كل من المتهمين نايف حمارنه ومحمد القلا وحنا صمونيل على أن تسجل لحسابهم. وكان المخولون بصرف المبلغ في شركة كات في بغداد هم شكري شماس وفهرام فرنسيسيان وواسطة الاتصال بين مكتب إدارة الشركة في بغداد وزمرة التنفيذ في كركوك المتهم بديع سمعان الذي اتصل بالمتهم نايف حمارنه في تشرين الثاني ١٩٦١ وتم الاتفاق على تنفيذ الخطة وسلمه مئة دينار مقدما كما اتصل بالمتهمين محمد القلا وحنا صمونيل وكانت العناصر التي اعتمد عليها المتهم نايف لتنفيذ الخطة من الشيوعيين واتباع حركة التمرد في الشمال^(١).

وفي ليلة ٢٦/٢٧ آب ١٩٦٢ حضر المتهم حنا صمونيل في مجسمال وجلب معه المتهم علي سيد كريم مع أدوات الحفر بسيارة بوكاب رقمها ١٥٢٦٦ بغداد والعائدة إلى شركة كات واتصل بالمتهمين نايف حمارنه ومحمد القلا ومنصور لويس الذين حضروا محل الحادث بسيارة أخرى حيث قاموا بحفر قسم من الحفر ثم أخفيت بالأعشاب تغاديا لكشفها من قبل الشرطة وفي ليلة ٢٧/٢٨ آب تكررت العملية نفسها إذ تمت عمليات التحضير وفي ليلة ٢٨/٢٩ آب جرى التنفيذ حيث جلبت المتفجرات ووضعت في الحفر الأربع وتم ربطها بالأسلاك وساعة التوقيت من قبل المتهم منصور لويس وأشرف على ذلك كل من المتهمين نايف حمارنه وحنا صمونيل ومحمد القلا ولم يحضر المتهم علي السيد كريم ساعة التنفيذ. وقد تم التخريب في الساعة ٣،١٥ من يوم ٢٩ آب ١٩٦٢ حسبما أشارت بذلك ساعة التوقيت المضبوطة في محل الحادث.

استمع المجلس إلى مطالعة المدعي العام العسكري الذي طالب بتطبيق مواد التهمة المتقدمة وطالب بالحكم عليهم بالإعدام. ثم بوشر بالاستماع إلى إفادات شهود

(١) استطاعت شركة كات أن توظف عددا من الشيوعيين من الأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين.

الإثبات وهم ٢١ شاهدا وباشر المجلس باستماع إفادات المتهمين الذين أنكروا اشتراكهم وعلاقتهم بالحادث ماعدا كل من المتهمين منصور لويس جزراوي وإبراهيم حاجم فقد اعترفا مفصلا باشتراكهما وبعلمهما بالحادث وبناء على الطلب الواقع من قبلهما بسماع أقوالهما كشهود في القضية قرر المجلس قبول هذا الطلب واستمع إلى شهادتهما بالجلسة المنعقدة يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٦٢. واستمع المجلس إلى أقوال شهود دفاع المتهمين وإلى دفاع وكلاء بعض المتهمين وافهم ختام المرافعة للتدقيق وإعطاء القرار الذي صدر يوم ١٧ تشرين الثاني.

قرار الحكم

تشكل المجلس العرفي العسكري الأول ببغداد بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٢ برئاسة العقيد عبد الرزاق الجده وعضوية كل من المقدم هاشم السامرائي والرئيس الأول غازي عزوي العاني وأصدر باسم الشعب القرار الآتي:-

١. الحكم على كل من المجرمين نايف حمارنه ومحمد أحمد علي القلا وحنا صمونيل وإبراهيم حاجم وعلي السيد كريم ومنصور لويس والمجرمين الهاربين شكري حنا شماس وفهرام فرنسيسيان ولويس عواد واميل البستاتي بالإعدام شنقا حتى الموت وفق الفقرة (١) من المادة (١١) من المرسوم بدلالة المادة ٧-١٢ من ق. ع. ب. المعدل وجاها بحضور الحاضرين وغيابا بحق الهاربين.

٢. إبدال عقوبة الإعدام المحكوم بها على كل من المجرمين علي السيد كريم والهاربين شكري حنا وفهرام فرنسيسيان واميل البستاتي ولويس عواد إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة (١١) من ق. ع. ب. كون هؤلاء لم يكونوا حاضرين وقت التنفيذ في محل ارتكاب الجريمة أي ان أفعالهم المادية لم ترق إلى أعمال الفاعلين الأصليين على ان تحسب موقوفية المجرم علي السيد كريم وغيابا بالنسبة للهاربين.

٣. إبدال عقوبة الإعدام المحكوم بها على المجرم منصور لويس إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وفق المادة (١١) من ق. ع. ب. مع الايصاء بتخفيض العقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة على ان تحسب له موقوفته كون هذا المجرم قد قدم للعدالة اعترافات مفصلة أثار بها التحقيق القضائي وأدى إلى اعتراف المتهمين الآخرين.

ونعمل من أجل الشعب" ثم سأل محمد أمين دوغان صاحب صحيفة الشعب الزعيم رايه في (حقيقة الرواية المتعلقة بنسف اميل البستاني أنابيب النفط) فقال ردا على ذلك (إنها ليست رواية بل حقيقة صدرت فيها أحكام قضائية والبستاني تأمر علينا وقد وردت الاعترافات كاملة من الشهود، ولما سئل عما إذا كان يمكن القول ان البستاني تأمر على العرق أجاب "لست أنا الذي أقول ذلك بل القضاء هو الذي حكم بذلك وهو حقيقة لا مجال لإنكارها". وعلق الصحفي اللبناني على ذلك مخاطبا النواب اللبنانيين (أليس فيكم فتى رشيد) أليس فيكم من يطرح سؤالا لوجه الله والعروبة فيكشف لنا سر الحكاية أو الرواية أو المؤامرة التي دبرها نائب لبناني ضد وطن عربي^(١)

العلاقات العراقية التركية

تفجرت الخلافات بين العراق وتركيا بعد الحركة المسلحة الكردية في أيلول ١٩٦١ حيثما أخذت الطائرات العراقية تقصف التجمعات الكردية على الحدود داخل تركيا وأشيع ان اتصالات تجري بين الكرد المتمردين وبين العالم الخارجي عبر المناطق الكردية في تركيا وان أسلحة وتجهيزات تنقل منها إلى العراق.

وكان عبد الكريم قاسم يعتقد ان الحكومة التركية تشجع حركة التمرد المسلح في الشمال وتمدها بالمؤن والذخيرة والسلاح وأخذت الطائرات العراقية تخترق الأجواء التركية ردا على اختراق الطائرات التركية حرمة الأجواء العراقية وتبادلت الحكومتان الاتصالات والإنذارات بشأن خرق طائرات كل منهما حدود الآخر. وفي ١٧ حزيران ١٩٦٢ ألقت طائرة عراقية إحدى قنابلها على قرية عند حدود ولاية حكاري وأشعلت بعض الحرائق وفي العاشر من تموز سلمت الخارجية التركية إلى السفير العراقي في أنقرة المنكرة آلاية:-

١. في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٨ تموز ١٩٦٢ اجتازت طائرتان عراقيتان حدودنا بالقرب من دعمة الحدود رقم (١٥) وبعد ان حلقت مدة عشر دقائق على قرية اوتباك كينون في ولاية حكاري ألقت قنبلتين على القرية المذكورة وابتعدت.

(١) صحيفة البلاد ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٣.

٢. عندما حُلقت الطائرتان على القرية المذكورة كان علمان تركيان مرفوعين على بناية المدرسة وبرغم ذلك أُلقت قنابلها على القرية.

٣. ان الطائرتين العراقيتين كانتا تحلقان على ارتفاع واطئ بحيث يمكن معه مشاهدة العلمين التركيين بوضوح وهذا ما يقوي الاعتقاد بان الحادثة المذكورة لم تكن نتيجة خطأ غير مقصود.

٤. ان هذه الحادثة إضافة إلى حادثة ١٦ حزيران ١٩٦٢ عندما أُلقت طائرة عراقية إحدى قنابلها على قرية كول يازي ببجوه قد سببت هيجاتاً جدياً واضطراباً عظيماً وألما شديداً بين السكان.

وطالبت الخارجية التركية بإجراء تحقيق بالموضوع وذكرت إنها سترد بإجراء مماثل. وأنها تلقت نظر الحكومة العراقية بكل شدة واهتمام. وطالبت بإتزال العقوبات فوراً بالمسؤولين عن هذه الحوادث وطالبت أيضاً بالتعويض، عن الأضرار التي سببتها الحوادث ونشر بيان تعتذر فيه الحكومة العراقية عن ذلك الخرق. وفي ١٦ آب أسقطت الطائرات التركية إحدى الطائرات العراقية التي اخترقت الأراضي التركية بحجة قصفها قرية تكية وازداد التوتر بين العراق وتركيا بعد إسقاط الطائرة العراقية. وقدمت الحكومة العراقية احتجاجاً إلى الحكومة التركية التي ردت يوم ١٨ آب بمذكرة جاء فيها:

أولاً- ان الطائرات العراقية قد انتهكت حرمة الأجواء التركية أكثر من عشر مرات منذ خريف ١٩٦١، إلا ان هذه الاعتداءات أخذت تزداد وتشتد منذ شهر حزيران ١٩٦٢.

ثانياً- ان في سلسلة الاعتداءات المعروضة في أعلاه كانت الاعتداءات التي حدثت في يومي ١٥ و ١٦ الجاري وجعلت الوضع يدخل (بكل أسف) في طور جدي لتسببها في قتل بعض الأفراد من جهة، ولأنها كشفت عدم اكتراث الحكومة العراقية بتنفيذ مقترحات الحكومة التركية التي سبق ان تقدمت بها بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات تحول دون وقوع مثل هذه الاعتداءات.

ثالثاً- ان حكومة الجمهورية التركية عرضت على الحكومة العراقية التعاون معها بالشكل الذي يناسبها وبقي هذا العرض من دون أي جواب.

رابعاً- وليس في الإمكان ان يتصور المرء ان حكومة الجمهورية التركية يمكن ان تقف موقف المتفرج في وقت تقع فيه الأحداث في داخل حدودها بصورة

مستمرة وبشكل يتجاوز حدود التفكير بإمكان وقوع الاعتداء على أجوائنا
بنتيجة خطأ، ولا سيما بعد ان انقلبت هذه الأحداث إلى اعتداءات سببت خسائر
في الأرواح والأموال. وبهذا الاعتبار فقط، وكحد أدنى لتدبير دفاعي مشروع
قررت حكومة الجمهورية التركية قيام الطائرات التركية بدوريات استكشافية
في داخل حدودها. ان القوة الجوية التركية قد انقلبت إلى هذا الأمر انقيادا تاما
وأدت واجباتها (في داخل الأجواء التركية).

خامسا- برغم الأخبار الفوري الواقع إلى الحكومة العراقية بأن طيرانا استكشافيا بدأ
وان كل عدوان جديد سيقابل بالمثل من جانبنا لم نكتف الطائرات بالإخلال في
أجوائنا في صباح ١٦ آب ١٩٦٢ فحسب، بل قصفت قرية تركية وحرقتها. ان
ذلك ان دل على شيء فإتينا يدل على ان الحكومة العراقية لم تتخذ أي تدبير
جدي مانع في هذا الموضوع برغم كل ما أظهرناه من تفهم وما قمنا به من
تحذيرات مستمرة، وهذا بحد ذاته حدث مؤسف...

سادسا- في الساعة ما بين السادسة والسادسة والنصف من صباح يوم ١٦ آب
١٩٦٢ شاهدت الطائرات التركية الاستكشافية إحدى الطائرات العراقية التي
شاركت في القصف الأخير في أثناء ارتفاعها ومحاولتها الابتعاد عن قرية بيس
كان التي اعتدت عليها، ولوحظ إنها أصيبت بالنيران التي وجهت إليها من قبل
الطائرات التركية التي كانت تطير على ارتفاع أعلى منها، وشوهد ان الطائرة
العراقية تتجه نحو الأراضي العراقية محاولة ان تهبط هبوطا اضطراريا. ان
طائرات الاستكشاف التركية عادت بعد هذا الحادث وهبطت في قواعدها في
الساعة السابعة صباحا، وان وزارة الخارجية التركية (استنادا إلى المعلومات
التي لديها من المراجع المختصة) تستطيع ان تبين بصورة قاطعة ان الطائرات
الاستكشافية التركية لن تتقابل مع أية طائرة عراقية أخرى.

سابعا- وفي مواجهة الوضع الحقيقي المعروض في أعلاه ليس في إمكان الحكومة
التركية ان تقبل تهمة الاعتداء المقصود التي ورد نكرها على لسان السفارة
العراقية، فضلا على ذلك فإن احتجاجها بشدة أيضا يبقى من دون أي مستند..
ثامنا- ان الحكومة التركية (بناء على توقف الاعتداء على الحدود وبعد أخذها
ضمانات الحكومة العراقية في نظر الاعتبار) قد أوقفت الطيران الاستكشافي
على طول حدودها...

تاسعا- وخلاصة القول، ان وزارة الخارجية مع تمسكها بوجهات النظر التي أبدتها في المحادثات التي جرت في أنقرة وبغداد خلال يومي ١٥ و ١٦ آب ١٩٦٢، وكذلك المطالب التي قُدمتها في أثناء هذه المحادثات تتشرف بان تبدي إلى السفارة العراقية أملها ان تعالج الحكومة العراقية الصديقة موضوع الاعتداءات المتكررة بما يتفق والواقع الذي جرت فيه هذه الأحداث، وبشكل يناسب قيمة العلاقات التي تربط البلدين وأهميتها، وبذهنية بناءة من غير ان تلتفت إلى الادعاءات التي لا تمت إلى الحقيقة بصله، تلك التي يمسدها بسوء نية أولئك الأشخاص المسؤولون عن هذه الاعتداءات...

وقد قامت تظاهرات جماهيرية في بغداد احتجاجا على إسقاط الطائرة العراقية ورفض عبد الكريم قاسم مقابلة السفير التركي طلبت وزارة الخارجية التركية يوم ٢٣ آب ١٩٦٢ من سفيرها في بغداد ان يعود إلى أنقرة وأشارت إلى إنها اتخذت هذا القرار بتأثير ما تبثه إذاعة بغداد من نزعات عدوانية وبالنظر إلى موقف الحكومة العراقية السلبى من قضايا الحدود الأخيرة وإيعازها بتنظيم تظاهرات معادية لتركية^(١).

وفي العراق استنكر التركمان الاعتداء التركي في بيان نشرته صحيفة الثورة يوم ٢ أيلول ١٩٦٢ جاء فيه

"باسم التركمان الطيبين الذي يؤمنون بالوحدة العراقية الصادقة والذين عاشوا جنبا إلى جنب مع القوميات المتأخية في العراق نستنكر بشدة الأعمال الوحشية الإجرامية التي تقوم بها القوات التركية المسلحة وقوات سائقو وناقلو ضد سيادة جمهوريتنا الخالدة. وان هذه الأعمال البربرية الطائشة التي تقوم بها الحكومة التركية بوحى من الاستعمار الاتكلى أمريكى تعد تحديا صريحا وعدوانا صلفا تجاه جمهوريتنا المتحررة جمهورية ١٤ تموز الخالدة.

وما زيارة جونسون تركيا واجتماعه بحكامها المأجورين إلا تأمر صريح ضد الشعب العراقي الجبار وكيان جمهوريتنا العزيزة أنا على ثقة تامة من ان الشعب التركي الشقيق سيوقف حكامه عند حدهم ما دامت حكومته سائرة في ركاب

(١) طالب مشتاق. مذكرات سفير عراقي في تركيا الجزء الثاني من كتاب أوراق أبلمي ١٩٥٨-

١٩٦٥ بيروت ١٩٦٥ ص ٣٨٠ - ٣٩٠.

الإمبريالية العالمية بخسة ودناءة. ولاشك في ان مثل هذه الحكومات العميلة ستزول من الوجود بيد شعبيها ويكون مصيرها مزبلة التاريخ لأن الشعب التركي الشقيق ما زال ينن من ويلات القوات والقواعد الأمريكية الموجودة في أراضي تركيا هذا كله بسبب الدكتاتورية المفروضة عليه من حكامه الذين يديرون دفة الحكم بالنار والحديد ولاهد من ان هذا الشعب الشقيق سيستنكر ويستنقع هذه الأعمال البربرية المنافية لحسن الجوار مع الشعب العراقي وسائر الشعوب المحبة للحرية والديمقراطية والسلام"

عبد اللطيف بندر اوغلو
عن التركمان العراقيين

وفي السياق نفسه استنكر العاملون في الشركات التجارية بشدة "الاستفزازات التي تقوم بها الحكومة الرجعية العميلة في تركيا ضد جمهوريتنا الذي أدى إلى إسقاط الطائرة العراقية واستشهاد الملازم الطيار زهير ريان والذي هو جزء من المخطط الاستعماري للضغط على جمهوريتنا بغية تفتيت قوى الشعب ليتسنى له ولعملاته في الداخل إعادة نفوذهم المنهار وفات على الاستعمار بان الشعب العراقي بقوميته المتأخية كافة يقف كالطود الشامخ أمام محاولاته البائسة"

عن العاملين في الشركات التجارية

٣٢٥ توقيعاً^(١)

وذكرت موسكو ان الولايات المتحدة الأمريكية وراء العدوان التركي على العراق لأن العراق خرج من ميثاق بغداد ويريد ان ينهض^(٢).
وعلقت إذاعة موسكو على زيارة نائب الرئيس الأمريكي جونسون واستفزازات الكيان الصهيوني بان لها علاقة بالعدوان^(٣).

(١) رسالة الشاعر التركماني، عبد اللطيف بندر اوغلو- اتحاد الأنباء العراقيين بغداد الثورة ٢ / ٩ / ١٩٦٢.

(٢) صحيفة الثورة ٢٦ / ٨ / ١٩٦٢.

(٣) صحيفة الثورة ٢٥ / ٩ / ١٩٦٢.

العلاقات العراقية الإيرانية

ان العلاقات العراقية الإيرانية التي سادها الود طوال عام ١٩٦٠ خاصة بعد زيارة هاشم جواد وزير الخارجية العراقي لإيران في أواخر عام ١٩٦٠ قد عادت إلى التوتر من جديد في عام ١٩٦١ بسبب دعم إيران للحركة الكردية في الشمال. وكانت الحكومة الإيرانية قد قابلت عودة الملا مصطفى واتباعه بالامتناع في أول الأمر خشية ان يثير عليها أكراد إيران حتى إنها حشدت قواتها المسلحة في المناطق الكردية الإيرانية وأغلقت الحدود الشمالية المتاخمة للعراق إلا إنها بدأت عام ١٩٦١ بالاتصال بالبارزاني واتباعه بواسطة بعض الاغوات الكرد اللاجئين إليها. وتعهد البارزاني للحكومة الإيرانية بالامتناع عن إثارة الاضطرابات في أراضيها إذا ساعدته في تمرده على الحكومة العراقية فاتخذ اتباعه المناطق الإيرانية المتاخمة للحدود العراقية قاعدة وظهيراً لهم ومنها يشنون حرب عصابات ضد العراق وفتحت لهم إيران الحدود لتجهزهم بالمواد الغذائية والأسلحة وتقديم كل عون لاتعاب الحكومة العراقية وبفضل هذا الدعم استمرت حركة البارزاني سنة ونصف^(١).

تنفيذ الخطة الاقتصادية

لم يأخذ التخطيط الاقتصادي الذي فكرت به حكومة الثورة والمركز على خطة قصيرة الأمد وأخرى بعيدة الأمد حتى عام ١٩٦٠ مجاله الذي كانت تريده حكومة الثورة، على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها على الخطط التي أعدها مجلس الأعمار في العهد الملكي. وأما المشاريع الكبرى فلم ينفذ منها غير مشاريع الري الكبرى التي كانت قيد التنفيذ فعلاً وعجزت الحكومة عن وضع خطة اقتصادية شاملة قبل سنة ١٩٦١ ولعل هذا ناتج عن عدم قدرة الحكومة على مواجهة الوضع الاقتصادي للبلاد حتى بعد صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ والمتضمن الخطة الخمسية للأعمار الاقتصادي، فقد بوشر بتنفيذ المشاريع المحددة بموجب الخطة الاقتصادية التفصيلية في الثامن عشر من كانون الأول ١٩٦١ وتضمنت الخطة عدة مشاريع في القطاع الزراعي، منها المسح الجوي للمنطقة الصحراوية والبالغة مساحتها ١٧٠،٠٠٠ كم^٢ والذي عهدت مهمته إلى شركة (كي-ال-أم K. L. M.) الهولندية بسعر (٦-٣) فلوس لكل كم^٢ لحساب وزارة الإصلاح الزراعي، إلى جانب الاتفاق مع شركة (بولنسكي وزونو) الألمانية الغربية على تشييد سد ديس بركوك

(١) إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤ تموز ص ٢٥٨.

بمبلغ (٢،٤٦٦،٢٠٣) دناتير فضلا على مشروع الغراف الذي عهدت مهمة إيجازه إلى أحد المقاولين العراقيين وبسعر (٣٤٩) ألف دينار^(١) وكذلك بوشر بتنفيذ مشروع تعلية وتقوية ناظم المجرة وبكلفة (٤٨١،٩٨١) دينار كما وافق المجلس على منهاج حفر الآبار الارتوازية للسنة ١٩٦٢-١٩٦٣، والذي أعنته وزارة البلديات وبكلفة قدرها (٧٤٠،٨٥٠) ديناراً، وبرغم أهمية مشروع ري كركوك في المجال الزراعي والذي كان مقرراً تنفيذه ضمن الخطة الاقتصادية التفصيلية لأنه صمم لارواء (٨٥٠) ألف دونم من الأراضي الزراعية وقد وضعت تصاميمه نهاية عام ١٩٥٨، وبعد متمم لمشروع سد دوكان، غير أن مجلس التخطيط تلكأ ولم يتخذ الخطوات العملية الكفيلة بنقل المشروع إلى حيز التنفيذ، فلم يعن مناقصة إنشاء جدول المشروع الرئيس إلا قبل انقلاب الثامن من شباط بأيام قلائل.

ووافق مجلس التخطيط الاقتصادي على دعوة (شركة تريكو) الاستشارية الهولندية للتفاوض معها بشأن إجراء دراسات وتحريات لمشروع تحسين الري في الحلة والديوانية، وتخطيط شبكة المبازل فيهما كما منح موافقته على أعداد التصاميم والمواصفات والشروط العامة لمشروع كري وتوسيع وتبطين شط الديوانية^(٢).

أما في المجال الصناعي فقد دعت عدة شركات استشارية لدراسة وتصميم محطتي كهرباء دوكان ودريندخان وذلك في اجتماع مجلس التخطيط الاقتصادي المنعقد بتاريخ السابع والعشرين من آذار سنة ١٩٦٢، وفي التاسع من حزيران اتخذ المجلس قراراً آخر في ميدان تطوير الكهرباء حيث اختار (شركة فيريوند بلان) الاستشارية النمساوية للإشراف على أعمال مشروع محطة كهرباء الدورة في بغداد^(٣)، وكان مجلس التخطيط قد أهمل المشاريع الكهربائية المهمة ومنها مشروع محطة كهرباء سد سامراء الذي يعد من المشاريع الأساسية على طريق كهربة القطر، حين تجاوز الدراسة التي أعنتها إحدى الشركات الإيطالية (ي-ت-ي الاستشارية) في مطلع العام ١٩٥٨ من مجلس الأعمار وكان المشروع بسعة ٧٥ ميكاواط وبكلفة أقل من (٦،٥) مليون دينار، فكلّف المجلس بدلاً منها (مؤسسة تكتواكسبورت) التشيكية لدراسة المشروع والإشراف على إنشائه، عملاً باتفاقية

(١) د. ك. و. ملفات الأعمار والتخطيط تسلم الملف ٣٢ و١٧ من ٢٣، ٣٤ و٤٩ من ٥٣.

(٢) د. ك. و. الأعمار والتخطيط الملف ٣٤، و٤٩ من ٣٣-٣٧، ٣٢ و١٧ من ٢٣.

(٣) د. ك. و. ملفات السيادة (الملف ٣١) الأعمار والتخطيط و ٣٧ من ٢٨.

التعاون الاقتصادي والفني المعقودة بين العراق وتشيكوسلوفاكيا وبعد عدة دراسات قدمتها المؤسسة المذكورة توصلت إلى النتائج التي وضعتها الشركات المسابقة فوافق مجلس التخطيط الاقتصادي في جلسته الثالثة والثلاثين بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٦٢ على العرض غير أنه لم تتخذ إجراءات عملية على طريق تنفيذ المشروع في حينه^(١).

أما في مجال المشاريع الخاصة بالصناعات البتروكيمياوية فقد دخل مشروع استثمار الغاز الطبيعي المنبعث من حقول النفط من أجل إقامة مشاريع مختلفة خاصة بتلك الصناعات وكان العراق قد استقدم الخبير السوفيتي شوشنسكي لتقديم دراسة عن إنشاء ثلاثة معامل الأول للاتيلين والثاني لبولي اثيلين والثالث لإنتاج البولي فينيل كلورايد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعامل كانت قد وضعت أسسها شركات أمريكية قبل قيام ثورة تموز ١٩٥٨، وقد أدخلت هذه المعامل ضمن الخطة الاقتصادية التفصيلية وتم تخصيص ٧ ملايين دينار للصرف عليها. وطلبت وزارة الصناعة في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٢ تحويلها لصلاحيات الاتصال بعدد من الشركات الاستشارية العالمية لتقديم عرضها للأشراف على مراحل تنفيذ المشروع وافق مجلس التخطيط الاقتصادي بجلسته المنعقدة في العشرين من تشرين الثاني من السنة ذاتها^(٢) على ذلك.

وفي ما يخص مشروع البصرة فقد تبنت أعماله الهندسية الاستشارية (مؤسسة تكنواكسبورت) التشيكية عملاً باتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وبسبب التخمينات العالمية التي قدمتها المؤسسة لكلفة المشروع، فقد استوجب إجراء مفاوضات امتدت لعدة أشهر أكدت المؤسسة أثرها بأنها تحتاج إلى إرسال عدد من خبرائها إلى البلد المجهز للمعدات والأجهزة الخاصة فوافق المجلس بجلسته الثامنة عشرة في السابع والعشرين من حزيران لعام ١٩٦٢ على إيفاد الخبراء إلى خارج تشيكوسلوفاكيا^(٣)، غير أن المباشرة لم تتم في تلك السنة بسبب عدم تغطية المشروع مالياً إذ أن اتفاقية التعاون لم تدخل حيز التنفيذ حتى نهاية علم

(١) د. ك. و. ملفات الأعمار والتخطيط رقم الملف ٣١، محاضر جلسات التخطيط و ٣٦ ص ٢٩

والملف ٣٣، الأعمار والتخطيط و ١٧ ص ٢٢.

(٢) المصدر نفسه و ٥٤ ص ٢٣.

(٣) المصدر نفسه و ٥٤ ص ٣٢.

١٩٦٢^(١) وفي جلسة مجلس التخطيط العاشرة بتاريخ الرابع والعشرين من نيسان ١٩٦٢، أحال المجلس القسم الأول من مشروع أنابيب نفط خاتمه - الدورة على شركتي (أولاد توفيق قصير للهندسة والتجارة والأوكسجين العراقية) بسعرها البالغ (١،١٠٧،٠٠٥) دينار^(٢).

وكانت الخطة الاقتصادية التفصيلية قد تضمنت بعض المشاريع الأخرى التي تخص صناعة الورق، وفي إطار التعاون الاقتصادي بموجب الاتفاقية المبرمة بين العراق والسويد في الثلاثين من حزيران ١٩٦٢ واستجابة للدعوة التي وجهها وزير الصناعة إلى الشركات الاستشارية لتقديم خبراتها في مجال صناعة الورق لجعلها كاملة لجميع الأغراض^(٣) أنجزت شركة سكاتيا كونسلت هونز الاستشارية السويدية - الكندية المرحلة الأولى ضمن مهمتها بالنسبة لمشروع الورق ورفعت تقريراً إلى مجلس التخطيط الاقتصادي في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٦٢، غير أن المشروع لم ير النور في حينه بسبب رفض فكرة بناء المعمل عن طريق العقود الخاصة وتفضيل طرح المشروع للمناقصة العالمية^(٤).

وتأكيداً للتعاون بين العراق وبين السويد أصدر العراق تعليمات خاصة بموجبها يتمتع رعايا المملكة السويدية بالإعفاء من رسوم وسمات الدخول إلى الجمهورية العراقية وكان هذا الاتجاه الذي عمد إليه عبد الكريم قاسم قبل انهيار حكمه بسبب فشل التجربة مع الدول الاشتراكية إلى تبني مشاريع صناعية مع أطراف دولية أخرى ولاسيما أن هناك نفوذاً لبعض الأطراف في الهيئة الحاكمة كانوا يدفعون بهذا الاتجاه الذي سارت فيه عملية سياسة العراق الاقتصادية وعلى هذا النحو سعى مجلس التخطيط الاقتصادي إلى تطوير صناعته في تكريس الاعتماد على السويد لإنجاز بعض المشروعات فضلاً على مشروع صناعة الورق الذي مسبقاً الإشارة إليه ومحطات كهرباء دوكان ودريندخان والدورة وما تبقى من أعمال مطار - بغداد الجديد إلى جانب المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع جامعة بغداد وقد اتخذ

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، مطبوع عام ١٩٦٤ ص ١٦٧.

(٢) د. ك. و. الأعمار والتخطيط، الملف ٣٢، و ١٥ ص ٢٨، مجلس التخطيط الاقتصادي الملف ٢٦، و ٢٨ ص ٣٦.

(٣) الوقائع العراقية العدد ٣ - ٧، في ١٤ / ٨ / ١٩٦٢.

(٤) د. ك. و. ملفات الأعمار والتخطيط ٣٣ و ٣٦ ص ٩٤ ملفات مجلس التخطيط الملف ٢٦.

المجلس قراره هذا بجلسته الخامسة والثلاثين في الرابع من كانون الأول سنة ١٩٦٢^(١).

وفي المجالات الأخرى حقق مجلس التخطيط الاقتصادي بعض المكاسب. ففي جلسته الخامسة والعشرين في الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٢ أحال مشروع إيصال الماء إلى ميناء أم قصر في الجبيلة في البصرة إلى أحد المقاولين العراقيين وبكلفة (٨٤٩,٩٢٠) ديناراً، وفي الجلسة الأولى في الثالث عشر من شباط ١٩٦٢ وافق على عرض قدمته (مؤسسة تكنواكسبورت البلغارية) لتنشيد مطار بغداد الجديد وبكلفة (٤,٧٢١,٠٠٠) دينار وفي جلسته السادسة في العشرين من شباط ١٩٦٢ أحال تنفيذ شبكة من الطرق إلى عدد من المقاولين العراقيين، وهي طريق بيجي- القيارة بكلفة (١,١١٤,٣٤١) ديناراً، وطريق شيخ سعد على الغربي بكلفة (٨٦٧,٩٢٥) ديناراً في الجلسة العاشرة في السابع عشر من نيسان ١٩٦٢، وطريق سوق الشيوخ كرامة بين سعيد بكلفة (٦٠,٣٩٠) ديناراً بجلسته السابعة والعشرين في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٣^(٢).

أما في مجال إدارة التخطيط فكان يبدو عليها الارتباك وتداخل المسؤوليات والتردد الأمر الذي ظهر بوضوح في تنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية كما هو واضح من هذه الوثائق:-

الجمهورية العراقية

العدد/قوانين/ ٦ / ١٤٠٧

وزارة التخطيط

التاريخ ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢

مديرية الديوان العامة الحقوق

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع: لائحة قانون تعديل الخطة الاقتصادية التفصيلية

نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون الخطة الاقتصادية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ على ان للمجلس تخويل وزير التخطيط أو الوزير المختص صلاحياته للبت في القضايا الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة كلا أو جزءاً... وعلى هذا فإذا كان النص القانوني كما هو واضح أعلاه قد أجاز تخويل وزارة التخطيط أو الوزير المختص ممارسة صلاحيات المجلس كلا أو جزءاً فهل لوزير

(١) د. ك. و. الأعمار والتخطيط الملف ٣٤ و ٥٩، ص ١١٢، و ٧١ ص ١٠٧.

(٢) نفسه والملف ٣١ و ٨٧ ص ٧٢، الملف ٣٢، و ١٧ ص ٥٢.

التخطيط أو الوزير المختص الحق في تخويل المديرين العامين أو غيرهم صلاحية ممارسة اختصاص المجلس على وفق النص المشار إليه أعلاه؟

لقد ألفت هذه الوزارة لجنة قانونية خاصة اشترك فيها أحد أساتذة القانون في كلية الحقوق العراقية ومدون قانوني في وزارة العدل وبعد ان درست اللجنة المذكورة الموضوع خلصت إلى أنه لا يجوز لوزير التخطيط أو الوزير المختص تخويل الصلاحيات الممنوحة له من طرف مجلس التخطيط الاقتصادي استنادا إلى أحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون لأن هذه الفقرة لم تخول الوزير إلا سلطة محددة مستمدة من المجلس بطريق التحويل بناء على نص في القانون ورد فيه معيار منضبط يحدد الغرض من هذا التحويل.

ولأجل الوقوف على رأي قانوني آخر فقد أحالت هذه الوزارة الموضوع إلى ديوان التدوين القانوني لإبداء رأيه بشأنه وكان جواب الديوان المبلغ إلينا بكتاب وزارة العدل المرقم ٧/١٤٠ والمؤرخ ٦/١٠/١٩٦٢ مؤيدا لرأي اللجنة المشار إليها أعلاه... وفي الوقت نفسه اقترح أنه إذا أريد توسيع الصلاحيات فمن الممكن إجراء ذلك بتعديل القانون عن طريق التشريع.

وعلى هذا ولغرض تسهيل تنفيذ القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ بما يضمن الرقابة على حسن تنفيذ المشاريع أعدت هذه الوزارة اللائحة المرفقة طيا مع أسبابها الموجبة راجين التفضل بعرضها على مجلس الوزراء الموقر للنظر في المصادقة عليها وإعلامنا.

نسخة من اللائحة إلى:

وزارة العدل، رئاسة ديوان التدوين القانوني

يرجى تدقيق اللائحة موضوع البحث وإبداء رأيكم فيها

وزير التخطيط

**لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية
للسنوات الخمس (١٩٦١-١٩٦٢) لفاية
(١٩٦٥-١٩٦٦)**

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء صدق القانون الآتي:

المادة الأولى:

تضاف الفقرة التالية إلى المادة الخامسة من قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ وتكون فقرة رابعة لها.

"٤- لوزير التخطيط أو الوزير المختص تخويل بعض صلاحياته الممنوحة له من المجلس إلى المديرين العامين أو إلى المهندسين المقيمين على وفق الحدود والقواعد التي أقرها أو يقرها المجلس".

المادة الثانية:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتسمري أحكامه منذ نشر قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩.

المادة الثالثة:

على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

الأسباب الموجبة

كان من جملة الأهداف التي تبنتها المذكرة التفسيرية الملحقة بقانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ هو وجوب تطبيق أحكام القانون بهذا فيه والتشدد في مراقبة ذلك لأن إهمال أي حكم من أحكام القانون يفوت الرقابة على الصرف وعلى تنفيذ المشاريع وهما غرضان مهمان من أغراض التخطيط ولأن الرقابة على الصرف وعلى التنفيذ جزء من الحقوق العامة التي لا يصح ان تهمل.

وعلى هذا الأساس فقد حصرت الفقرة (١) من المادة الخامسة من القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ صلاحية البت في جميع الأمور التي يتطلبها تنفيذ المشروع بمجلس التخطيط الاقتصادي وفي الوقت نفسه أجازت الفقرة (٣) من المادة نفسها تخويل وزير التخطيط أو الوزير المختص ممارسة صلاحيات المجلس كلا أو جزءا.

وبتطبيق النصوص أعلاه وجد ان الوزارات المنفذة أخذت تتوسع في تفسير مفهوم الفقرة الثالثة المشار إليها أعلاه بتحويل المدراء العاملين وغيرهم ممارسة صلاحيات المجلس.

وحيث ان ممارسة الاختصاص واجب على الوزير وليس حقاً له بحيث يجوز ان يعهد به لسواه إلا إذا نص القانون على ذلك صراحة. وحيث أنه وجد منذ نفاذ قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ ان الوزارات المنفذة قد خولت الصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس التخطيط الاقتصادي إلى المدراء العاملين وغيرهم من الموظفين، لذلك، ولضرورة تسهيل تنفيذ الخطة الاقتصادية من جهة ولتأمين الرقابة على حسن التنفيذ والصرف من جهة أخرى أعدت اللائحة موضوع البحث لتمكين وزير التخطيط أو الوزير المختص منح بعض الصلاحيات إلى المدراء العاملين والمهندسين المقيمين على وفق الحدود والقواعد التي يقرها مجلس التخطيط الاقتصادي".

صورة كتاب وزارة العدل المرقم ل ١٤٠ / ٧ والمؤرخ في ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٢ الموجه إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء بشأن لائحة قانون تعديل الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (٦١ - ٦٢) لغاية (٩٦٥ - ٩٦٦) كتابكم قوانين / ٦ / ١٤٧٠٣ في ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢.

ندرج إليكم قرار الديوان الصادر في ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٢ والمتخذ في لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (٩٦١ - ٩٦٢) لغاية (٦٥ - ٦٦) المرفقة بطيه صورة منها مع الأسباب الموجبة بالشكل المعدل مؤيدتين كل ذلك.

التوقيع

وزير العدل

القرار

لدى الديوان لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية وأسبابها الموجبة وأجرى فيهما التعديلات التدوينية على وفق النسخة المصححة المرفقة مع ملاحظة ما يلي:

١. ورد في الأسباب الموجبة ان الوزارات المنفذة أخذت تتوسع في تحويل صلاحيات المجلس بحيث تعنت المدراء العاملين إلى غيرهم من الموظفين وللحد

من هذا التوسع أعطت الحق للوزير ان يخول بعض الصلاحيات الممنوحة له من قبل المجلس إلى المديرين العامين أو المهندسين المقيمين فقط وعمدت إلى ان تكون الأعمال التي قام بها المديرون العامون والمهندسون المقيمون سابقا شرعية فوضعت لهم المادة (٢) التي جعلت سريان أحكام التعديل منذ نشر القانون رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩ من دون ان تعالج شرعية أو عدم شرعية ما قام به غيرهم من الموظفين.

٢. لم يرد ذكر إلى جواز تخويل وكلاء الوزارات الصلاحيات المذكورة في القانون وثم اتهم أولى من غيرهم بمثل هذه الصلاحية.
في ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٢

الجمهورية العراقية

وزارة التخطيط	العدد/س/ ٤ / ٢٤١
مديرية الديوان العامة	التاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٢
الحقوق	

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع: لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية

للسنوات الخمس (١٩٦١/١٩٦٢)

لغاية (١٩٦٥/١٩٦٦)

الحاقاً بكتابنا المرقم قوانين/ ٦ / ١٤٧٠٣ والمؤرخ ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢ وبناء على ما ورد بكتاب وزارة العدل المرقم ل ١٤٠ / ٧ والمؤرخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٢. نود ان نبين ما يلي:-

١. لما كان مجلس التخطيط الاقتصادي معرفاً بالفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ لذلك لم نجد ضرورة لإضافة كلمة (التخطيط) بعد الكلمة (المجلس) الواردة في مسودة اللاحة المرسله طي كتابنا المشار إليه أعلاه.

٢. لقد سكنت اللاحة عن معالجة شرعية التصرفات التي قام بها غير المديرين العامين والمهندسين المقيمين لندرة هذه التصرفات من جهة ولعدم تأكدنا من وجود تصرفات صدرت من غير المديرين العامين والمهندسين المقيمين...

إضافة إلى ذلك فإن النص المقترح في اللاحة في منح المجلس سلطة إقرار الحدود والقواعد التي يتم بموجبها منح الصلاحيات.

٣. نرى من المفيد- تأييدا لملاحظة وزارة العدل- منح وكلاء الوزارات ممارسة صلاحية المجلس بتحويل من وزير التخطيط أو الوزير المختص إضافة إلى المديرين العامين والمهندسين المقيمين..

بناء عليه نرسل إليكم اللاحة مع أسبابها الموجبة بشكلها المنقح على وفق ما جاء بكتاب وزارة العدل المشار إليه أعلاه وعلى وفق ما جاء في ملاحظتنا المدونة في هذا الكتاب، راجين التفضل بعرضها على مجلس الوزراء الموقر للنظر في المصادقة عليها وإعلانها.

وزير التخطيط

الجمهورية العراقية

العدد/ ١٥٦٧

التاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٢

وزارة المالية

مديرية الميزانية العامة

بغداد

سري

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع: لائحة قانون تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية

بالإشارة إلى كتاب وزارة التخطيط المرقم قوائين/ ٦ / ١٤٧٠٣ والمؤرخ في ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢. تود هذه الوزارة ان تبين ما يلي:-

١. ان الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة من قانون السلطة التنفيذية وتعديله رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ نصت على ان للوزير ان يخول بأمر تحريري أحد كبار موظفي وزارته السلطة الممنوحة له على وفق القوانين والأنظمة كلا أو جزءا ولا يشمل تلك السلطة الممنوحة له شخصا، وحيث ان الصلاحيات المشار إليها بكتاب وزارة التخطيط أعلاه ليست صلاحيات شخصية، لذا لا ترى هذه الوزارة ما يدعو إلى تعديل قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١- حسبما طلبته وزارة التخطيط بكتابها أعلاه ونرى ان بإمكان الوزارات المختصة ممارسة هذه الصلاحيات استنادا إلى قانون السلطة التنفيذية.

٢. ولتجنب المحاذير التي قد تنجم عن التوسع في تخويل الصلاحيات نرى ان يصدر مجلس التخطيط الاقتصادي قرارا يحدد فيه الأشخاص الذين يجوز تخويلهم الصلاحيات من قبل الوزراء المختصين.
نرجو عرض الأمر على مجلس الوزراء الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بشأنه وإعلامنا والجهات المختصة بالنتيجة.

وزير المالية
الدكتور مظهر حسين جميل

قانون تعديل الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (١٩٦١-١٩٦٢) لغاية (١٩٦٥-١٩٦٦)

باسم الشعب
مجلس السيادة
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء.
صدق القانون الآتي:
المادة الأولى- تضاف الفقرة التالية إلى المادة الخامسة من قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية رقم (٧٠) لسنة ١٩٦١ وتكون فقرة رابعة لها.
٤. لوزير التخطيط أو الوزير المختص تخويل بعض الصلاحيات الممنوحة له من قبل المجلس إلى وكلاء الوزارات أو إلى المديرين العاملين أو إلى المهندسين المقيمين على وفق الحدود والقواعد التي اقرها أو يقرها المجلس.
المادة الثانية- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشر الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) لسنة ١٩٥٩.
المادة الثالثة- على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

قنصلية عراقية في القدس

كان العراق قد افتتح قنصلية عراقية في ميناء حيفا الفلسطيني سنة ١٩٣٥ نظرا لأهمية هذه المدينة بوصفها ميناء لتصدير النفط والبضائع العراقية ولكن نتيجة لضغوط الفلسطينيين والعرب العاملين في القضية العربية والساعين إلى الوقوف بوجه الغزو الصهيوني لفلسطين استجابت الحكومة العراقية ووافقت على نقل القنصلية العراقية من حيفا إلى القدس سنة ١٩٣٧.

وقد ظلت القنصلية العراقية في القدس حتى سنة ١٩٤٨ حيث تعرضت لقصف صهيوني أثناء حرب ١٩٤٨ الأمر الذي استوجب نقلها إلى عمان. ونظرا للمساعي الصهيونية في تحويل القدس إلى عاصمة لها. فقد بدا بعض الدول العربية والإسلامية بفتح قنصليات في القدس ولذلك باشرت وزارة الخارجية لاتخاذ الخطوات اللازمة لذلك.

الجمهورية العراقية

الدائرة العربية

شعبة فلسطين

الرقم: فلسطين/٤٧٣٠/٤٧٣٠/١٣/٣٨٧٤

التاريخ ١٩٦٢/١١/١٩

سري

إلى/ رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع: تأسيس قنصلية في ١١

وجه إلينا رئيس مؤتمر العالم الإسلامي كتابا يشهد إلى القرارات الخاصة بفلسطين التي اتخذها المؤتمر في دورته الخامسة المنعقدة في بغداد ولا سيما القوار الثامن منها بشأن (دعوة الدول العربية والإسلامية إلى المبادرة الفورية لإنشاء قنصليات لها في مدينة القدس اعرابا عن اهتمامها بهذه البلدة المقدسة وتمسكا بالحق الصريح للعرب والمسلمين فيها). وقد ناشد رئيس المؤتمر حكومة الجمهورية العراقية النظر في تأسيس قنصلية لها في القدس منوها بأنه سبق لكل من الحكومات السعودية واللبنانية والتركية ان أنشأت قنصليات لها هناك.

هذا وبالنظر لاستمرار إسرائيل في عملها بنشاط محموم لجعل القسم المحتل من مدينة القدس عاصمة لها بدلا من تل أبيب وكذلك بالنظر لما لهذه المدينة من المكنة

الدّينية والأهمية التاريخية والسياسية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي مما يستوجب العناية بأمرها وتقوية الروح المعنوية لأهلها لذا يرجى التفضل بعرض موضوع تأسيس قنصلية للجمهورية العراقية في القدس في السنة المالية القادمة على المجلس الموقر وإعلامنا بما يتقرر في هذا الشأن.

وزير الخارجي

هاشم جواد

فشل الحياة الحزبية

ان التجربة الحزبية التي بدأت بإجازة الأحزاب سنة ١٩٦٠ لم تستمر طويلاً. فلقد أراد عبد الكريم قاسم ان تكون تلك الأحزاب صورية تلتزم بأوامره وتتلقى التوجيهات منه وان تكون سنداً له في تثبيت حكمه ومطاردة معارضيه ولكنه سرعان ما خاب أمله في تحقيق ذلك فلجأ إلى شق تلك الأحزاب وبذر الخلاف بين زعمائها وضرب بعضها ببعض.

فالحزب الوطني الديمقراطي الذي كان أقوى الأحزاب تمثيلاً في وزارة عبد كريم قاسم وأقرب الأحزاب إليه ايدولوجياً تعرض لانشقاقات أدت إلى انحسار دوره واختفاء نشاطه. وكان محور الخلاف حول موضوع التعاون مع عبد الكريم قاسم والاستمرار في السلطة وإيجاد جبهة وطنية تضم الأحزاب الأخرى والموقف من الحركة الشيوعية في العراق فبعد عودة الجادرجي من الاتحاد السوفيتي ازداد الخلاف بينه وبين محمد حديد الذي انفصل مع مجموعته من المنتمين للحزب وأسس الحزب الوطني التقدمي. وفي عام ١٩٦٠ أخذت الصحف تتناقل أخبار استقالة الجادرجي أو إقالته من الحزب وقد عقد المؤتمر الاستثنائي يوم ١٨ مارس لتجاوز الأزمة الناشئة في قيادة الحزب فالجادرجي كان ينظر إلى نظام حكم عبد الكريم قاسم على أنه نظام عسكري فردي يصعب التعاون معه ولا بد من إقامة جبهة وطنية تضم الأحزاب الأخرى بمن فيها الحزب الشيوعي في حين كان حسين جميل يرى ان الشيوعية المحلية تجاوزت حدود الخطأ إلى الأجرام فكثرت كتلته التي ضمت مظهر فهمي العزاوي وعواد علي النجم نرى ان رصيد القوميين قد أصبح أقوى من الشيوعيين ومن المتعذر على الحزب ان يستعيد مركزه إذا ما استمر في مناصرة الجادرجي.

وقد أدى هذا الانشقاق إلى تدني شعبية الحزب وامتنع الكثير من الأعضاء عن دفع الاشتراكات وحضور الاجتماعات الأمر الذي دفع بالجارجي لتقديم استقالته يوم ٢٢ أيلول ١٩٦١ قال فيها توصلت إلى اعتقاد جازم بأن الظروف السائدة في العراق لا تمكنني من أداء واجباتي الحزبية لذلك أرجو التفضل بقبول استقالتي من رئاسة الحزب ومن عضويته راجياً التوفيق للجميع. وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٦١ اجتمعت اللجنة الإدارية المركزية برئاسة جعفر البدر نائب الرئيس واعتذرت عن قبول استقالة الجارجي واتفقت بالإجماع على وقف نشاط الحزب مبررة ذلك بما يواجهه أعضاء الحزب من مطاردة ومحاربة في أعمالهم وأرزاقهم مع ابتعاد البلاد عن الديمقراطية ولعدم إمكان مزاولة العمل السياسي بصورة علنية كما يجب وإن الحزب لا يؤمن بالعمل السري وتوقفت جريدة الحزب (الأهالي) عن الصدور بعد يومين فقط وتلاشى الحزب.

أما الحزب الوطني التقدمي الذي أجزى يوم ٢٩ تموز ١٩٦٠ بزعامة محمد حديد الذي ظل مؤيداً لعبد الكريم قاسم وربما كان الحزب الوحيد الذي أيد موقفه من قضية الكويت فما لبث أن اخذ يتصل هو الآخر من سياسة عبد الكريم قاسم وأخذت صحيفته (البيان) تنتقد الحكومة وتصرفاتها وتلمح إلى أن الحكم العسكري ليس في مصلحة البلاد وصادر محمد حديد بياناً يوم ٢ تموز ١٩٦٢ أعلن فيه قرار الحزب بوقف نشاطه السياسي ووقف إصدار جريدته لأنه لم يعد بالإمكان ممارسة نشاط سياسي طبيعي ولأن الحزب لم يعد له دور أساسي يقوم به بسبب إطالة مرحلة الانتقال واستمرار الأحوال الاستثنائية والتأخر في إقامته النظام الدستوري النيابي الذي تستطيع الأحزاب السياسية في ظلّه ممارسة أعمالها الأساسية وابتعاد الناس عن العمل الحزبي العلني بسبب موقف أجهزة الدولة غير المشجع له حسبما ورد في البيان^(١)

أما الحزب الشيوعي (جماعة داود الصايغ) الذي أجزى في ٩ شباط ١٩٦٠ فكان حزبا مصطنعا أراد عبد الكريم قاسم من اجازته ترويض الحزب الشيوعي وإخضاعه لإرادته وجعله طوع بناته فكان حزبا لا قاعدة له بين الجماهير وفشل في

(١) عادل تقي البلداوي الحزب الوطني الديمقراطي ص ١٣٤-١٥٤. ومحمد عويد الدليمي، كامل الجارجي ص ٢٧٥-٢٧٦

حشد الأنصار له وتعرض لضغوط من الحزب الشيوعي السري لتفريق هيئته المؤسسة ودفع عدد منهم للانسحاب من الحزب. ومع أنه حظي بدعم عبد الكريم قاسم ووزارة الداخلية ومديرية الأمن العامة مادياً وأدبياً فإنه عجز في أول الأمر عن عقد مؤتمره الأول الأمر الذي يعني فشله طبقاً لقانون الجمعيات ولكن وزارة الداخلية سمحت له بتأجيل عقد المؤتمر حتى تشرين الثاني ١٩٦٠ حين استطاع الحزب بصعوبة عقد المؤتمر ثم عقد مؤتمره الثاني في كانون الأول ١٩٦١ والثالث في ٣ كانون الثاني ١٩٦٢ وبقي الصانع رئيساً للحزب.

ولكن عبد الكريم قاسم أخذ يغير موقفه منه بعد أن لمس منه الفشل في تحقيق الهدف من إجازته وكذلك فعلت وزارة الداخلية. وشعر الموظفون الإداريون بسحب عبد الكريم قاسم تأييده له وبدأوا بإغلاق مقراته وفروعه وأخذ رجال الأمن يلاحقون أعضائه الذين أخذوا ينفضون عنه ويطنون استقالاتهم وواجه الحزب أزمة مالية بعد أن انقطعت المساعدات التي تقدم له من الحكومة. وأخيراً اضطر الصانع أن يعمل موظفاً حكومياً في مديرية الأموال المجددة التابعة لوزارة الداخلية.

والحزب الديمقراطي الكردي استلم هو الآخر مع عبد الكريم قاسم بعد إجازته يوم ٩ شباط ١٩٦٠ بعد أن استمر في التعاون معه طوال ذلك العام وكان يطلب بإجراء إصلاحات اجتماعية في المنطقة الشمالية واعطاء الكرد حقوقهم القومية وشعر عبد الكريم قاسم أن الحزب يمثل عقبة في طريق نفوذه وتفردته بالسلطة فعمل على تصفيته وتحويله إلى مجرد منظمة ثقافية لمساندته وسعى لكسب الاغوات الكرد المعادين للبارزاني وللحزب ولكنه فشل في مساعاه وفي نهاية ١٩٦٠ أخذت جريدتا بغداد والثورة المقربتان إليه والمعبرتان عن وجهة نظره تدعوان صراحة إلى صهر الشعب الكردي وعدم الاعتراف بحقوقهم القومية وأخذت الصحف الكردية مثل خه بات (النضال) لسان الحزب و(صوت الأكراد) ترد على الجريدتين المذكورتين وشتت أجهزة السلطة حملة ضد قادة الحزب وتم توقيف صالح اليوسفي.

وبعد زيارة البارزاني للاتحاد السوفيتي في تشرين الثاني ١٩٦٠ ازدادت العلاقة بين الحزب وعبد الكريم قاسم سوءاً لاسيما وأن البارزاني قد بحث مع المسؤولين هناك مسألة تدهور الوضع في كردستان وطلب الوسط لدى قاسم لإعادة العلاقات الطبيعية وتطبيع العلاقات بينهما وبعد عودته في مطلع آذار ١٩٦١ وجد أن عبد الكريم قاسم قد اتخذ خطوات لاضعاف مركزه. وأجرى البارزاني محاولات

للتفاهم معه ولكن عبد الكريم قاسم اتهمه بالتآمر والتعاون مع بريطانيا فاضطر لمغادرة بغداد في أواسط آذار إلى بارزان

وبادرت السلطة إلى إغلاق معظم فروع الحزب وعطلت جريدته خه بات في ٢٢ آذار. وفي نهاية مايس اتجه الحزب للعمل السري

ومع ذلك قدم الحزب مذكرة إلى عبد الكريم قاسم يوم ٨ حزيران طالب الحكومة بتحقيق المطالب القومية والثقافية الكردية وأخرى في ٢٠ تموز اتهمت عبد الكريم قاسم باتباع سياسة فرق تسد وحذرت من خطر نشوب حرب أهلية وطالبت بسحب القوات العسكرية التي أرسلت إلى كردستان وإطلاق الحريات الديمقراطية وإنهاء مرحلة الانتقال.

فرفض عبد الكريم قاسم استقبال أي وفد كردي أو تسلم أية مذكرة وحاصرت الحكومة مقر الحزب في بغداد وشجعت العناصر الموالية لها على اقتحام المبنى واعتقال من فيه واضطرت القيادة لمغادرة بغداد سرا وأرسلت السلطة سراً لجنة أمنية لدراسة الوضع في الشمال وتقديم أفضل حل للقضاء على نشاط الحزب، قدمت اللجنة في ٢ آب ١٩٦١ تقريرها متهمة الحزب الشيوعي العراقي بتشجيع العناصر المتمردة ورؤساء العشائر المتطرفين من قانون ضريبة الأرض واقترحت التقرير إرسال مزيد من القوات لضرب المنطقة بالقنابل الصاروخية ومحاصرة البارزاتي وجماعته والقبض عليهم وإعدامهم.

وفي ٦ أيلول دعا الحزب إلى إضراب عام في كردستان وعمد عبد الكريم قاسم بعد ثلاثة أيام إلى إصدار أوامره بضرب اتباع البارزاتي بالمنفعية والقصف الجوي في دربندخان وهاجمت الطائرات قرى منطقة بارزان واستمر القتال حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم.

أما الحزب الإسلامي العراقي الذي أجاز بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٦٠ فقد نشط في مكافحته للشيوعية وتحذير الأمة من مكائدها ورفع في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٠ مذكرة إلى عبد الكريم قاسم أشار فيها إلى انقسام الشعب على نفسه وسيطرة الشيوعيين بفضل دعم حكومة عبد الكريم قاسم لهم سراً وعلناً وانتقدت المذكرة منع الحكومة حرية إبداء الرأي والوضع الاقتصادي المتدهور وهدر الأموال العامة في إقامة التماثيل وفقدان العدالة الاجتماعية وتشجيع المفاهيم الاحلالية ومنها مسالواة المرأة بالرجل وطالبت المذكرة بمعاقبة الذين اشتركوا في مجازر الموصل وكركوك

وحملت عبد الكريم قاسم مسؤولية الأوضاع الشاذة وقد نشرت جريدة الفيحاء الحلبية المذكورة نصاً.

فأمرت السلطات بإلقاء القبض على عبد الجليل إبراهيم وعلى وليد عبد الكريم الاعظمي وعلى تسعة أعضاء بارزين في الحزب وأغلق مقر الحزب في بغداد يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٦٠ وعطلت جريدة الفيحاء.

طالب الحزب بإطلاق سراح أعضائه وأشيع ان استقالة عبد الوهاب الأمين وزير الشؤون الاجتماعية اصالة ووزير الزراعة وكالة في ٢٠ تشرين الأول كانت احتجاجاً على اضطهاد الحزب. وقد تشتت الحزب فلجأ بعض أعضائه إلى السعودية. وفي ١٥ آذار ١٩٦١ أحضر عبد الكريم قاسم قادة الحزب المعتقلين إلى مقره في وزارة الدفاع وعرض عليهم تغيير صفة الحزب وتحويله إلى جمعية خيرية وفي اليوم التالي اصدر الحاكم العسكري بيئاً بحل الحزب ويرر أحمد صالح العبدى نلك بان الدين الإسلامي هو دين الدولة الرسمي وان تأليف حزب إسلامي لا يشيد الدين الحنيف على الوجه الأكمل بل يجعله في مستوى الحزب ولقداسة الدين وعلو منزلته. وبعد حل الحزب انقسمت جماعة الإخوان المسلمين قسم أراد مواصلة العمل بصورة سرية وآخر دعا إلى الانصراف إلى التربية والتوقف عن ممارسة أي نشاط حتى إشعار آخر ومع ذلك فقد واصل الحزب إصدار بيانات محدودة العدد تحت تسميات مختلفة مثل (الرابطة الإسلامية) و(التيبة الإسلامية) تذكر الناس بجرائم الشيوعيين في الموصل وكركوك متهمة عبد الكريم قاسم بتفريق الشعب وتقسيمه ودعت لإسقاط حكمه. واتهمت السلطات الحزب بإسناد الحركة الكردية بعد ادلاعها في أيلول ١٩٦١^(١).

وإذا كانت هذه هي حالة الأحزاب المجازة رسمياً فإن الأحزاب التي لم تحصل على الإجازة أو التي واصلت عملها السري ولم تقدم طلبها للإجازة فلم تكن بأفضل من ذلك.

فالحزب الشيوعي العراقي (جماعة زكي خيري) الذي رفضت الحكومة إجازته، تراجعت شعبيته وأخذت الصحف تنشر فتاوى علماء الدين تحرم فيه الانتماء للحزب وان المسلمين الذي يعتنقون الشيوعية لا تقبل صلاتهم ولا صيامهم ولا يحق للشباب

(١) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية ص ٢١٨-٢٣٧

الذي يعتنق المبادئ الشيوعية ان يرث أباه واخذ الحزب يفقد نفوذه وتعرض عدد من أعضائه ومؤيديه للاغتيال، ووسائل إعلامه ومقراته للاعتداء وقدر الشيوعيون عدد الغارات التي شنت على منظماتهم ومقراتها بـ (٧٥١٠) غارات وان عدد العوائل التي غادرت بيوتها كان (٣٤٢٤) واختفت مطبعة الحزب وواجهت جريدة اتحاد الشعب صعوبات في التوزيع وخاصة في جنوب العراق حيث أمر قائد الفرقة الأولى منع دخولها وسرى المنع إلى أنحاء أخرى ثم عطلت في الأول من تشرين الأول ١٩٦٠ وأصدر الحزب جريدة سرية باسم (طريق الشعب) مرة واحدة كل شهرين أو ثلاثة وشنت السلطة حملة ضد الشيوعيين ومؤيديهم في مراكز الدولة وأقصتهم عن مناصبهم مثل إبراهيم كبة وزير الإصلاح الزراعي ووزير النفط والوزير عوني يوسف والعقيد الركن حسن عبود أمر موقع الموصل واختلفت قيادة الحزب فيما بينها حول الموقف من حكومة عبد الكريم قاسم والنهج الذي سارت عليه القيادة فيما يتعلق بشعار الاشتراك في الحكم وتجميد التنظيم من صفوف الجيش، وأجبت تلك الخلافات ظهور خلافات بين القيادتين الشيوعيتين السوفييتية والصينية التي ظهرت آثارها على قيادة الحزب في العراق وعندما وجد الحزب نفسه معزولاً وإته في حالة وقوع انقلاب ضد عبد الكريم قاسم فأن مصيره سيكون مجهولاً لذا فبته ربط مصيره بمصير عبد الكريم قاسم ووقف ضد كل محاولة لإسقاطه ومال الحزب إلى استرضاء عبد الكريم قاسم وذلك بتحجيم نشاطه في الجيش والتقليل من التظاهرات والمسيرات التي دأب عليها في أوج قوته وقد مر بنا من (الجزء الرابع من هذا الكتاب) كيف ان زكي خيري لخص حالة الحزب بعد رفض إجازته بالقول ان ذلك كان تذكيراً للديمقراطية ومع ذلك فبأننا لن نعارض النظام الوطني القائم بل سندافع عنه حتى النهاية" وقد تحقق ذلك فعلاً كما يقول حسن العلوي عن موقف الحزب الشيوعي يوم انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ "اتحرف القاسميون عن قاسم ساعة الحاجة إليهم فلم يتحرك حاكم عسكري عام أو وزير أو قائد فلاحين لقد هربوا أو كمنوا في غرف نومهم وادعوا أنه يوم جمعة وهو عطلة رسمية وفي العطلة يتعطل كل شيء الشرف والمسؤولية والالتزام وحتى الدفاع عن النفس بينما نزل الشيوعيون إلى الشارع بهراواتهم ومسدساتهم وأحياناً بالأغاني والأنشيد انتصاراً لقاسم وببد كل واحد منهم

نسخة من بيان الحزب الصادر يوم ٨ شباط ان مكتسبات الثورة أمام خطر مؤكد أيها الرفاق^(١).

بينما ينقل الدكتور علي كريم سعيد قول ثابت حبيب العائلي عضو المكتب السياسي للحزب قوله "مع استمرار التداعيات الناجمة عن الحملة السياسية والاعلامية ضد الشيوعيين برزت فكرة السيطرة على السلطة وكان من ابرز الداعين إلى ذلك الزعيم جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية الذي استندت خطته على فكرة الاستيلاء على وزارة الدفاع فالذي يستولي عليها يستولي على السلطة وقال لو أصبح عبد الكريم قاسم سكرتيراً للحزب الشيوعي العراقي لأرم الموقف لأنه سوف يدمرنا ويدمر نفسه. وأضاف: فضلاً عن قوة الحزب في الجيش فإن المطلوب هو قوة جماهيرية أو اضطرابات أو مسيرة نقوم خلالها باعتقال قاسم ونجبره على التوقيع على التنازل ثم نرسله إلى إحدى الدول الاشتراكية. لكن المكتب السياسي رأى ان حكم عبد الكريم قاسم وطني^(٢).

أما الحزب الجمهوري الذي رفضت إجازته هو الآخر بحجة ان أعضائه المؤسسين من الانتهازيين واتهم واجهة للحزب الشيوعي فلم نجد له أي نشاط وكذلك حزب التحرير الذين لم يحصل على الإجازة فلم يكن له نشاط يذكر عدا إصدار عدد من البيانات التي هاجم فيها عبد الكريم قاسم لتركه المجال للقوى المعادية للشيوعيين ليصبح هم كل فئة من الفئات القضاء على الفئة الأخرى واتهم الحكام بالابتعاد عن الإسلام وحث عبد الكريم قاسم على تبني الإسلام عقيدة ونظاماً.

وكان حزب البعث العربي الاشتراكي السري قد كشف نشاطه بعد المؤتمر القطري الثالث من آب ١٩٦٠ الذي أدار فيه عمليات الاغتيال ونظم الإضرابات السلمية والتظاهرات في معظم المدن العراقية وأخذ ينتزع السيطرة على المنظمات المهنية من الحزب الشيوعي واحدة بعد الأخرى ودعا لقيام جبهة قومية وعود الحزب في كانون الثاني إصدار جريدته (الاشتراكي) كان يطبع منها نحو عشرة آلاف نسخة للعدد الواحد تركّز على العمل من أجل الإطاحة بنظام الحكم والإصلاح الاقتصادي وتوفير الاحتياجات اليومية للمواطنين.

(١) عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين ص ٧٠

(٢) عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ص ٣١.

ورفض الحزب الدعوة التي وجهها الشيوعيون بعد عزلتهم إلى القوى القومية لرفع شعارات جديدة مشتركة ووضع حد للخلافات العقائدية بينهما وإعادة الحياة للجبهة الوطنية لكن حزب البعث لم يوافق على ذلك بسبب إصرار الشيوعيين على تبني شعار الاتحاد الفدرالي ونجح الحزب في آذار ١٩٦١ في تشكيل الجبهة القومية من حركة القوميين العرب وحزب الاستقلال وعدد من المستقلين وممثلين عن المنظمات المهنية القومية وذلك من أجل العمل على توحيد جهود القوى القومية ضد النظام وإنهاء الحكم الفردي وإطلاق الحريات الديمقراطية وتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وتحقيق وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة وتحقيق الحقوق المشروعة للقوميات الأخرى ولكن حركة القوميين العرب لم يكن لها دور كبير أما حزب الاستقلال فكان اسماً بلا جسم حتى أن الحكومة كانت تعدّه حزباً منحلّاً لذلك لم تستمر الجبهة القومية طويلاً وعلى الرغم من رفع القوى القومية التي تحالفت مع الحزب شعار إسقاط نظام الحكم فإنها لم تتعاون مع البعث بسبب دوراتها في تلك سياسة الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تعارض حزب البعث العربي الاشتراكي.

أما الحزب العربي الاشتراكي الذي تأسس في تموز ١٩٦٠ فقد أصدر مكتب التوجيه القومي في الحزب أعداداً من نشرة دورية باسم (العربي الاشتراكي) بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ وأخرى باسم (الكفاح) وأصدر بيانات ندد فيها بسياسة عبد الكريم قاسم الذي أضرم نار الفتنة والكراهية بين أبناء الشعب لاشغالهم عن المطالبة بحل مشاكلهم ودعا لقيام جبهة قومية حقيقية وانتقد حزب البعث لرفض قبوله في الجبهة القومية وكان الحزب في حقيقته امتداداً لحزب الاستقلال حيث ضم غالبية أعضائه وشن حزب الاستقلال هجوماً عنيفاً عليه وعد أعضائه منشقين عنه أو أنه حزب أوجده جمال عبد الناصر. وتجمعت العناصر المتبقية من حزب الاستقلال حول سكرتيره محمد صديق شنشل ولكن نشاطه ظل محدوداً اقتصر على إصدار نشرة (الكفاح).

ونشطت حركة القوميين العرب التي كان امينها العام في الشام جورج حبش وكان لها دور في نقل الأسلحة من سورية وإيصالها إلى الموصل وبغداد ومع ذلك وقف نايف حواتمه مسؤول الحركة في الموصل (١٩٥٩-١٩٦٢) ضد عمليات الاغتيال مبدئياً. وقد قامت الحكومة باعتقال عدد من أعضاء الحركة بعد أن اتهمت

إلى أوكارها في حي المنصور والكرخ في بغداد وتم القبض على حامد علوان الجبوري وعداي علوان الجبوري ورشيد سعيد التكريتي وعبد الحسين محمد الربيعي وغيرهم ومع ان الحركة اتضمت إلى الجبهة القومية لكنها انسحبت منها في تموز ١٩٦٠ لعدم قدرتها على جمع أطراف النضال القومي في العراق وفي ١٠ كانون الأول ١٩٦٢ داهمت السلطات الوكر الرئيس لها في منطقة الوزيرية وقبضت على مسؤول التنظيم الأول نايف حواتمه وعلى مستمسكات كثيرة تدل على تعاون الحركة مع القوى القومية الأخرى وسعيها لإسقاط النظام ولكن حواتمه صمد أمام التعذيب الذي تعرض له ولم يكشف عن التنظيم.

وظلت الرابطة القومية هي الأخرى محدودة التنظيم وبدون افكار اقتصر نشاطها بين ١٩٦٠-١٩٦٣ على إصدار نشرتها السرية (الرقيب) وإصدار البيئات دعت فيها لتقويض الوضع القائم وأيدت عمليات اغتيال الشيوعيين وشجعتها وعدتها أحكاماً يصدرها الشعب بحق المجرمين الذين قتلوا الأبرياء حسب قولهم^(١) ومن الواضح ان عبد الكريم قاسم أخذ يشعر بعزلته عن الشعب بعد ان رفضت كل الأطراف التعاون معه بسبب سياسته الفردية وفشله في إقامة الديمقراطية وإنهاء فترة الانتقال التي وعد بها الدستور الموقف الذي أصدره بعد الثورة وذلك بإصدار الدستور الدائم وإجراء انتخابات سياسية وإعادة الحكم المدني وإنهاء تدخل الجيش في السياسة وأخذ يفكر في إجراء الانتخابات ووضع الحكم في البلاد على أسس جديدة تمكنه من ان يكون رئيساً للجمهورية. وعن ذلك ويذكر عدنان الباجه جي ان والده مزاحم رئيس الوزراء العراقي الأسبق قد "عاد إلى بغداد سنة ١٩٦٢ وزار عبد الكريم قاسم في مكتبه بوزارة الدفاع فقام عبد الكريم قاسم كعادته مع ضيوفه باصطحابه في جولة ليلية في بغداد ثم قرأ عليه مقتطفات من خطابه... وقد قابل مزاحم عبد الكريم قاسم أربع مرات خلال السنة الأخيرة من حكمه وفي آخر مقابلة سأله عبد الكريم قاسم عن الطرق المتبعة دستورياً في انتخاب رؤساء الجمهورية ويظهر من أسئلته هذه أنه كان يفكر في وضع دستور جديد يقوم على النظام

(١) عبد الفتاح يحيى، التطورات السياسية ص ٢٤٥-٢٥٩

الرئاسي الذي كان متبعاً في مصر وقتئذ ولكن القدر لم يمهلـه إذ انفجرت أحداث رمضان (شباط ١٩٦٣) بعد هذه المقابلة بأقل من عشرين يوماً^(١).

حكومة عبد الكريم قاسم في أوائل سنة ١٩٦٣

استمرت تشكيلة حكومة عبد الكريم قاسم على ما هي عليه طوال سنة ١٩٦٢ وحتى نهاية حكمه يوم الثامن من شباط ١٩٦٣ إذ لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر. مثلما لم يحدث أي تغيير في السياستين الداخلية والخارجية لها الأمر الذي وضعها في مواجهة مشكلات كثيرة وتحديات صعبة داخلية وخارجية كل ذلك جعل عبد الكريم قاسم يسعى إلى صرف الأنتظار عن تلك الصعوبات والسعي إلى إقناع المحيطين به على قدرته لتجاوز تلك الصعوبات ولكن بؤادر ضعف النظام واتحلاله عام ١٩٦٢ ما كانت خافية عن الجميع بمن فيهم كبار المسؤولين في الحكومة فعجز السلطة عن انتهاء فترة الانتقال وإقامة الحكم الديمقراطي أدى إلى ازدياد المعارضة وكثرة التظاهرات المعادية والاضطرابات ونشاط الأحزاب السياسية والحركة الكردية من الشمال مع تخط عبد الكريم قاسم في معالجة مسألة النفط وإعادة الكويت إلى العراق كل ذلك جعل حكمه مهزوزاً فاقد الهيبة.

وفي الوقت نفسه بالغ رجال الأمن والشرطة في مراقبة العناصر التي يرتاب بعدم ولائها للنظام ونشط حزب البعث العربي الاشتراكي نشاطاً كبيراً وصدرت صحيفته الرسمية (الاشتراكي) من دون ترخيص لتوزع سراً وبأعداد كبيرة^(٢).

وصارت عملية إسقاط حكم عبد الكريم قاسم أهم أهدافه الرئيسية منذ فشل محاولة اغتياله عام ١٩٥٩. ولذلك بادر الحزب إلى تهينة الظروف والوسائل التي تمكنه من تحقيق هذا الهدف بتوسيع جماهيره وتعاونه مع القوى القومية الأخرى العاملة ضد النظام وتقوية التنظيم العسكري داخل صفوف الجيش وتدريب العناصر الحزبية على استخدام السلاح. وقد حاز الحزب تأييداً كبيراً من خلال قياداته المعارضة والتي جسدها إضراب الباتزين فكانت انتفاضة الباتزين صفة قوية للحكم الفردي. ثم جاءت قضية الكويت وعدم وجود سياسة واضحة للحكومة تجاه هذا

(١) مزاحم الباججي. سيرة سياسية لننن ١٩٨٩ ص ٥٢٣

(٢) جريدة الجماهير كانون الثاني ١٩٦٣.

الهدف لتزيد عزله داخليا وخارجيا. فأصدرت القيادة القطرية للحزب تعليمات داخلية عدت فيه مطالبته بالكويت ضربا من المناورة لاستعادة شعبيته^(١).

ونشط الحزب في صفوف النقابات والتنظيمات المهنية وبخاصة منظمات العمال والفلاحين والمعلمين والطلبة وازدادت التعبئة الجماهيرية للحزب واتلعت الإضرابات العمالية وخاصة بين عمال شركة الزيوت النباتية وشركة السمنت والسكر وغيره. وأدى الطلاب دوراً فاعلاً في أحداث سنة ١٩٦٢ فعندما أعلنت السلطة في منتصف شباط ١٩٦٢ إلغاء نظام الإعادة في الجامعة والذي كان معولاً به سابقاً عد الاتحاد الوطني لطلبة العراق هذا القرار تحدياً لإرادة الطلبة وتهديداً لمستقبلهم فأصدر بيتاً دعا الطلبة إلى إعلان الإضراب وفضح مخططات السلطة وإرغامها على التراجع. وقد استجاب معظم الطلاب لهذا النداء واضربوا يوم ٢٤ شباط ووزعت نشرات سرية بعنوان (إحباط مؤامرات السلطة الدكتاتورية على مستقبلكم الدراسي ولتغليب إرادتكم القوية يدعوكم الاتحاد الوطني إلى الإضراب ونتيجة لإصرار الطلبة على تحقيق مطالبه اضطرت السلطة إلى التراجع عن قرارها^(٢)).

ولم تجد إجراءات أجهزة الأمن والشرطة واعتقلها الكثير من الكوادر البعثية نفعا في إيقاف نشاطات الحزب ففي مناسبة قيام الثورة اليمنية وتأخر العراق في الاعتراف بالحكومة الجديدة نظم الحزب تظاهرة يوم ٤ تشرين الأول ودعا الاتحاد الوطني لطلبة العراق إلى الإضراب العام وطالب المتظاهرون بالاعتراف بجمهورية اليمن وبالوحدة العربية الشاملة واصطدم المتظاهرون بالشرطة وفي ١٠ تشرين الأول شيع البعثيون جثمان عضو الحزب خالد سلمان الذي اغتالته السلطة وندد المشيعون بقاسم وتوعده بالنار منه وشيع الحزب في الموصل عضو الحزب عارف نوري السماك الذي اغتالته الشرطة وعد الحزب اغتياله جزءا من مخطط إرهابي تمارسه السلطة للتخلص من شباب الطليعة المناضلة باغتيال بعضهم وزج بعضهم الآخر في السجون والمعتقلات ودعا الحزب الجماهير إلى التقدم إلى أمام من أجل إنهاء (الحكم الدكتاتوري).

(١) الفكيكي، أوكار للهزيمة ص ١٠٦.

(٢) جعفر عباس حمدي، و خليل المشهداني، دور الطلبة في التمهيد لقيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ (غير منشور).

وفي الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦٢ ازداد التذمر الشعبي من حكم عبد الكريم قاسم وشهدت بغداد حملة لتمزيق صورهِ كما رفعت الشعارات المعادية له. وارتبكت الأجهزة الأمنية خوفاً من نشاطات الحزب ومنظّماته وحذراً من خروج التظاهرات أو توزيع النشرات وفي يوم ٧ شباط ١٩٦٣ وجهت مديرية شرطة بغداد البرقية الآتية إلى مديري الشرطة كافة وإلى الحاكم العسكري ومدير الشرطة العام ومديرية الحركات العسكرية ومديرية الاستخبارات العسكرية وامرية الانضباط العسكري. "بالنظر لاحتمال حصول تجمعات غير قانونية نهار الفد الجمعة الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ نرجو تعزيز الدوريات في الساحات والطرق العامة والقبض على الأشخاص المتجمعين. وحضور جميع الضباط والمفوضين والمراتب الأخرى إلى مقراتهم في الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الغد وحتى أشعار آخر"^(١).

التخطيط للثورة ضد عبد الكريم قاسم

أخذ حزب البعث العربي الاشتراكي على عاتقه مهمة تنفيذ الثورة من دون الاعتماد على قوى أخرى قطرية كانت أم قومية فقد افتتح المؤتمر القطري الرابع أعماله في أوائل آذار ١٩٦٢ بالاستماع إلى تقرير القيادة القطرية عن أوضاع الحزب العامة وكرس المؤتمر لمناقشة موضوع إسقاط الحكم وإمكّات الحزب وقد أقر المؤتمر خطة القيادة في إسقاط النظام وإقامة حكم يكون للحزب الدور الرئيس فيه بغض النظر عن التشكيلة الوزارية، وناقش المؤتمر الوضع في الجيش ودور الحزب فيه وتعزيز المكتب العسكري الذي عهدت إليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة وحدد لذلك مدة سنة وتم انتخاب قيادة قطرية جديدة وبدأت التحرك لتمتين وتقوية التنظيم داخل الجيش فتوسعت في كسب العسكريين وعززت المكتب العسكري الذي عهدت إليه مهمة التخطيط والتنفيذ للثورة.

وأقر المؤتمر خطة ترفع مستوى النشاط والانضباط الحزبي مع التشدد في شروط قبول الأعضاء والأنصار لضبط التدفق إلى صفوف الحزب الذي شهده عام ١٩٦٢ وناقش المؤتمر المواقف من القوى السياسية الأخرى والعلاقة معها مثل

(١) د. ك. و. مراسلات المتصرفية الملف ٦٨٥ برقية مديرية شرطة بغداد رقم ١٤٤٣ في ٧ شباط ١٩٦٣ وعبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٨٦.

الحزب الشيوعي العراقي وتجمعات القوميين والناصرين والحزب الديمقراطي الكردستاني وأقر زيادة الاتصال مع القوى الوطنية والتقدمية لتعرية النظام وإضعافه. وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الأعمال انتخب المؤتمر قيادة قطرية جديدة تكونت من علي صالح السعدي (أميناً للسر) وحازم جواد (نائب أمين السر) ومحسن الشيخ راضي وحمد عبد المجيد وكريم محمود شنتاف وحמיד خلخال وفيصل حبيب الخيزران وطالب شبيب وقد قامت هذه التشكيلية الحزب عند تنفيذ الثورة يوم ٨ شباط ١٩٦٣^(١).

وأخذ الحزب يوثق علاقاته مع العناصر العسكرية من ذوي التوجه القومي والمناهضين لسياسة عبد الكريم قاسم من الذين هم من مواقع مؤثرة من الجيش منهم طاهر يحيى ورشيد مصلح اللذان رشحا عن طريق أحمد حسن البكر وزياب العلکاوي وعبد اللطيف الحديثي وسعيد صلبى وعلي عريم. ووسع الحزب نشاطه في كتيبة الدبابات الرابعة التي كان أمرها خالد مكي الهاشمي عضو اللجنة الاستشارية لتنفيذ الثورة وعضو المكتب العسكري وكان من بين ضباط الكتيبة البعثيين هاشم عبد الرزاق السامرائي وعدنان شريف ونعمة فارس ومظفر يونس الدبوني ومحمد إسماعيل الويس وكان هؤلاء بمسؤولية هاشم عبد الرزاق السامرائي ومن ثم أصبحوا بمسؤولية علاء الدين الجنابي. وضم الحزب جماعة من كتيبة دبابات خالد التي كانت ضمن حماية بغداد ومنهم سعدون فليح وعبد الجبار الخريبط وسعدي طعمة الجبوري ونصيف جاسم الربيعي ومن ضباط الدروع من الكتائب الأخرى الذين يتم الاتصال بهم عن طريق علي عريم مسؤول معسكر الرشيد وهم انور عبد القادر الحديثي وعدنان دحام العزاوي وفاضل جاسم، ووجدي ناجي وعزيز الخطيب وعمل منذر الوندائي على استقطاب عناصر جديدة للحزب مؤيدة في قاعدة الحباتية.

وكانت اللجنة الاستشارية التي ألفها الحزب لتنفيذ الثورة مختارة من الضباط ذوي الرتب العالية ومن هم في المراكز القيادية من الجيش وقد تكونت من علي صالح السعدي أمين سر الحزب في القطر العراقي مسؤولاً عن هذه اللجنة والزعيم أحمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش والعقيد الركن خالد مكي

(١) إبراهيم خليل أحمد، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، ص ٢٤٠، عبد الفتاح علي يحيى التطورات السياسية الداخلية ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

الهاشمي والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف والمقدم الطيار حردان عبد الغفار التكريتي إضافة إلى اثنين من أعضاء القيادة القطرية وهما حازم جواد وطالب شبيب^(١).

وفضلا عن التنظيم العسكري أخذ الحزب يعد العناصر المدنية في تنظيم وتهئية فصائل حزبية مدربة على السلاح فتم وضع نواة لما عرف في ما بعد (الحرس القومي) تنفيذا لقرار المؤتمر القطري بالمشاركة الحزبية واحتياطا ضد أية مواجهة مدنية مسلحة وتعويضا عن نقص قدرات الحزب في الجيش وكان واجب هذه الفصائل الاندفاع عند تلقي أول إشارة من الحزب إلى الشوارع وهم مسلحون بالرشاشات.

وعندما بلغت استعدادات الحزب مرحلة يستطيع معها إسقاط السلطة وتسلم الحكم كلف عضو الحزب هاني توفيق الفكيكي في تشرين الأول ١٩٦٢ بحمل رسالة الحزب إلى القيادة القومية التي وافقت على ذلك. ولإعطاء الحزب سيطرة كاملة على الأمور بعد الثورة تقرر ان يتسلم رئاسة الوزراء الزعيم أحمد حسن البكر وان يكون علي صالح السعدي نائبا له ووزيرا للداخلية وطالب شبيب وزيرا للخارجية والمقدم الركن مهدي صالح عمّاش وزيرا للدفاع وحמיד خلخال وزيرا للعمل والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وزيرا للموصلات والدكتور عزة مصطفى وزيرا للصحة والدكتور سعدون حمادي وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعي فضلا على تكوين مجلس لقيادة الثورة والقيادة القطرية بوصفهما سلطتين تشريعتين وكلف الفكيكي أيضا ان ينقل للقيادة القومية حاجة الحزب إلى دراسات اقتصادية (صناعية وزراعية) وإلى خبراء ودعم سياسي وفني لإدارة الحكم وقد تقرر تأليف المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي ضم كلا من علي صالح السعدي وحازم جواد، طالب حسين الشبيب، أحمد حسن البكر، عبد الستار عبد اللطيف، خالد مكي الهاشمي حردان عبد الغفار التكريتي ثم أضيف إليه منذر الوندائي. وكان من ضمن مقررات هذا المجلس بقاء مجلس السيادة على ان ينتخب أعضاؤه من القوى الوحيدة المؤتلفة مع الثورة وكان من المترشحين في تنفيذ الثورة صالح مهدي عمّاش وعبد الستار الدوري إذ كان الأول يميل إلى تطبيق التعبئة العسكرية إلى ان يبلغ عدد

(١) صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ ص ١١٦ - ١٢٠.

المنفذين من التنظيم الحزبي ضعف أعوان عبد الكريم قاسم. واستطاع صالح مهدي عمّاش أن يؤثر في قرارات تنفيذ الثورة لأن رأيه كان مسموعا لدى قيادة الحزب كونه مسؤولا عن الضباط من الرتب العالية وعضوا في المكتب العسكري ومستشارا لقيادة الحزب في القضايا العسكرية لعلو رتبة. أما الثاني فكان يعتقد ان الظروف الموضوعية للعراق والحزب غير ناضجة للقيام بالثورة.

ولضمان نجاح الثورة وانطلاقا من مبادئ الحزب في الإفادة من القوى الوطنية المؤهلة للتعاون مع الحزب في هذا المجال دعت قيادة الحزب قيادة الحركة الكردية إلى التحالف والعمل على إقامة حكم ديمقراطي فلتصل العقيد طاهر يحيى من خلال العقيد الركن كريم قرني في تشرين الأول ١٩٦٢ نافلا إلى القيادة الكردية استعداد الحزب لحل القضية الكردية حلا سلميا على أساس الاعتراف بالحقوق الثقافية للكرد ومنحهم حكما لامركزيا. وأعربت الحركة الكردية عن استعدادهما لوقف القتال والمشاركة في الحكم الجديد والامتناع عن أية مقاومة للثورة المرتقبة في بغداد. وفي بغداد اجتمع (بواسطة فؤاد عارف) علي صالح السعدي بعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني صالح اليوسفي في كانون الثاني ١٩٦٣ وأسفر الاجتماع عن شبه اتفاق على المسألة الكردية وتحقيق الحكم الذاتي في المنطقة الكردية^(١).

أخذ الحزب يخطط لمحاولات للقضاء على حكم عبد الكريم قاسم وقد وضع عدة خطط للقضاء عليه قبل الثامن من شباط ١٩٦٣ لم يكتب لها النجاح فضلا عن ثلاث محاولات في الأعوام التي سبقت عام ١٩٦٢ منها محاولة إسقاط طائرته عند ذهابه لافتتاح سد دربندخان جنوب حلبجة في نهاية سنة ١٩٦١ ولكن الفكرة أحبطت لعدم استعداد الحزب في بغداد ولأن قائد طائرة قاسم الملازم خالد محمد نوزي قريب الطيار الملازم الأول واثق عبد الله المكلف بالتنفيذ وكانت المحاولة بإشراف حردان التكريتي، وهناك من يروي محاولات أخرى لاغتيال عبد الكريم قاسم منها. في ١٤ آذار ١٩٦٢ أثناء قيام عبد الكريم قاسم بمقابلة ناظم القنسي رئيس جمهورية سورية في عهد الانفصال في منطقة الرطبة، وكانت المقابلة تهدف إلى توحيد سياسة النظامين تجاه الوضع العربي والدولي، وكان صاحب الفكرة هو منذر

(١) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٩٠ - ٢٩٢.

الوندأوي، وكانت الخطة تقتضي قيام طائرات من مطار الحباتية بالتعرض للطائرة التي تقل عبد الكريم قاسم ووفده وإحراقها في الجو أو عند نزول عبد الكريم قاسم في (H3) وبعد التشاور في موضوع العملية مع قيادة الحزب العسكرية والمدنية، ومحاولة الحزب أخذ آراء قسم من القوميين في القاعدة الجوية في الحباتية ومنهم عارف عبد الرزاق.. وبعد تدارس العملية من قبل القيادة القطرية للحزب، كان الوأي تأجيل المحاولة لعدم ضمان نجاحها أولا ولذهاب ضحايا كثيرة جراء فشلها وبهذا صرف النظر عن هذه المحاولة^(١). وسبقت الإشارة إلى ان المقدم عارف عبد الوزاق تردد في تنفيذ العملية لوجود صديقه العقيد محسن الرفيعي مع عبد الكريم قاسم في الطائرة.

والمحاولة الأخرى عام ١٩٦٢ عندما خطط البعثيون للقيام بمحاولة للتخلص من عبد الكريم عند افتتاحه قناة الجيش في بغداد، وأتذر الحزب غاصره في بغداد لتنفيذ العملية وكانت المهمة قد أوكلت إلى عناصر من الحزب وبمعاونة عدنان القصاب الذي كان يعمل معاون مهندس مقيما في مشروع القناة، وبعد دراسة الخطة كانت النتيجة عدم مقدرة الحزب على تسلم السلطة في ذلك الوقت، فصرف النظر أيضا عن هذه المحاولة.

المحاولة الثالثة، خطط لهذه المحاولة عند قيام قاسم بافتتاح معمل الأحذية الشعبية في الكوفة بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٢، وقد شملت الخطة جاتبين الأول عند ذهابه سالكا الطريق البري إلى الكوفة فكانت الخطة تقتضي وضع عناصر منفذة من الحزب على جانبي الطريق داخل البساتين الكثنة على جانبي الطريق في منطقة اللطيفية. وكانت مهمة هذه العناصر القيام بالتعرض لموكب عبد الكريم قاسم ومن ثم تنفيذ خطة للتخلص منه، لكن هذه المحاولة لم يكتب لها التنفيذ. أما الجانب الثاني من الخطة فهو وضع قبلة موقوتة تحت المنصة التي يقف عليها عبد الكريم لالقاء خطابه على المستقبلين له هناك. كما وان هذه الخطة لم يكتب لها النجاح وذلك لتكليف الضابط المسؤول عن وضع القبلة لمرافقة قاسم.

المحاولة الرابعة، وكان موعدها أثناء زيارة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أحمد بن بيل للعراق. وكان لجماهير حزب البعث الدور الكبير في استقبال

(١) أحمد فوزي، عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة، بغداد ١٩٨٨، ص ٩٨ - ٩٩.

الضيف وقد تجمهروا على جانبي الطريق المؤدي إلى المطار المدني يهتفون "ابن بيلا أهلا بيك، حزب البعث يحبك"، وكانت الخطة تجري أثناء سير التظاهرة، ولكنها لم تنفذ خوفا من ان تسوء العلاقات بين العراق والجزائر. ولاسيما ان لثورة الجزائريين وقيادتها مكتاة لدى الحزب، وخوفا من استغلال الدول الاستعمارية هذه المحاولة، ومن ثم اتهام ابن بيلا بالاشتراك فيها^(١).

المحاولة الخامسة. عند قيام عبد الكريم قاسم بزيارة إلى الصويرة لافتتاح ثانوية للطلبة فيها، وقد كلفت عناصر حزب البعث تنفيذ عملية اغتياله، وخاصة ان هؤلاء يكونون طاقم الطائرة التي تقله، وقد ائثر التنظيم الحزبي في ذلك اليوم، لكن المحاولة لم تنفذ خوفا من عدم ضمان نجاحها.

وهناك محاولات أخرى منها محاولة اغتياله عند زيارته مدينة كربلاء المقدسة بمناسبة احتفالات ١٤ تموز وقد ألغيت الخطة لكثرة الجماهير التي أحاطت بعبد الكريم قاسم. فضلا عن محاولات فردية أخرى.

وفي إطار سعي الحزب لاستثمار الإمكانيات كافة للتخلص من قاسم فقد جرت الاتصالات في الربع الأخير من عام ١٩٦٢، بين المقدم الركن صالح مهدي عمّاش والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف ممثلين عن الحزب مع المقدم جابر حسن حداد وهو أحد الضباط القوميين، للزحف على بغداد، إذ كان يشارك في التمرينات السنوية لقسم من كتائب الدبابات في منطقة الحصوة (قرب الفلوجة)، تمكن الرائد فهد جواد الميرة من تأمين اللقاء بين الطرفين. إلا ان المحاولة لم تنفذ لعدم ضمان نجاحها^(٢).

وكانت أكثر الخطط دقة الخطة التي كان من المقرر تنفيذها يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ والتي وضعها المكتب العسكري المؤلف من أمين مره علي صالح السعدي وأعضائه حازم جواد وطالب شبيب والزعيم المتقاعد أحمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عمّاش والمقدم الركن المتقاعد عبد الستار عبد اللطيف ومن حين إلى آخر كان يشارك في اجتماعاتها ضباط بعثيون آخرون أبرزهم العقيد

(١) أحمد فوزي، المصدر السابق ٩٦ - ٩٩. هادي الفكيكي، أوكار الهزيمة ص ٢١٥.

(٢) خضير حسن سلمان، المصدر السابق، ص ٨٤. علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣

الركن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن حردان عبد الغفار التكريتي والنقيب الطيار منذر الوندائي.

وكانت خطة العمل تقضي بقيام منذر الوندائي وطيارون آخرون باستطلاع الأهداف وتحديد العلامات الدالة بالطيران فوق بغداد منذ أواخر ١٩٦٢ وبذلك تم تحديد قوة عبد الكريم قاسم في مركزين هما وزارة الدفاع حيث يتجمع ٢٥٠٠ من لواء قاسم الخاص اللواء التاسع عشر ومعسكر الرشيد حيث توجد قوة ضاربة من المشاة والدبابات وطائرات الميك وكان فيه ما لا يقل عن سبعين طيارا شيوعيا. لذا تقرر متابعة قائد القوة الجوية الزعيم الركن جلال الاوقاتى تحت المراقبة دقيقة.

وفي منتصف كانون الأول تقرر خطة العمل وحددت ساعة الصفر في الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ وبدء بتنفيذ الخطة فعلا يوم ١٩ كانون الأول ١٩٦٢ بإعلان الإضراب العام للطلاب الذي بدا في الثانوية الشرقية بمبادرة من الحزب وامتد الإضراب ليشمل المدارس الأخرى والكليات فتحول إلى إضراب شامل امتد إلى الموصل والرمادي ومدن أخرى واستمر إلى يوم ٨ شباط ١٩٦٣ ووقعت مصادمات بين الطلاب والشرطة شاركت في الإضراب الفئات الأخوى المعادية للنظام من القوميين العرب ومن الكرد فيما عارض الشيوعيون الإضراب ووقفوا ضده وعدوه (مؤامرة) الأمر الذي يؤكد ان الحزب الشيوعي كان على اطلاع بأعداد حزب البعث العربي الاشتراكي للثقل^(١). وأراد بناء على ذلك تقوية تحالفه مع عبد الكريم قاسم بتزويده بمعلومات كما كان يخطط ضده وعلى الرغم من ان قاسم رفض الاستماع لتحذيراتهم لفقدانه الثقة فيهم لكثرة تحذيراتهم السابقة لكنه أحال عددا من الضباط المشاركين في الخطة يوم عيد الجيش ١٩٦٣ إلى التقاعد فأجل التنفيذ إلى يوم ٢٥ شباط. ويذكر طالب شبيب إنه "عندما اقتربنا من اعداد قواتنا واشتد نشاطنا وشى بنا الشيوعيون وأشاروا بصحافتهم إلى قلب قواتنا- كتيبة

(١) ينقل الباحثين عن علي صالح السعدي ان المستندات التي عثر عليها في وزارة الدفاع بعد الثورة تفيد ان الرائد الركن جابر علي أحد البعثيين العسكريين المشاركين في التحضير للثورة كان يرسل لعبد الكريم قاسم عن تحركات الضباط البعثيين والعناصر القومية في الجيش ويؤكد السعدي ان عبد الكريم قاسم إذا كان قد فوجئ بالثورة فإن ذلك يعود إلى مرض وغياب علي جابر عن بغداد منذ أكثر من أسبوع عن الثورة. مصطفى نندشلي حزب البعث العربي الاشتراكي ص ٢٤٨.

الدبابات الرابعة- باعتبارها مركز التحرك المعادي وكان ما كان من ارسال قاسم على امر الكتيبة خالد مكي الهاشمي وتحذيره وبدوره اعترف لقاسم بوجود ثلاثة آلاف قطعة سلاح خفيفة من رشاش ومسدس وقنابل يدوية كانت الكتيبة تحتفظ بها واعادها فورا إلى مخازن وزارة الدفاع ووعده بالفراغ الدبابات من الوقود" وقد برر الهاشمي موقفه هذا بأن عبد الكريم قاسم أخذ يهدده ويتوعده وحذره من اقامة أي نشاط حزبي داخل الكتيبة^(١).

وفي اجتماع لمجلس الوزراء هدد قاسم أنه سيضرب مناوئيه بيد من حديد وقال ان هناك مؤامرة واسعة النطاق للقضاء عليه وعلى سفارة أجنبية طبع المنشورات المعادية التي غطت بغداد وتدعو إلى الثورة حتى ان الوزراء كانوا يجدونها على مكاتبهم. وفي اليومين الثالث والرابع من شباط أحال إلى التقاعد ثمتين ضابطا من البعثيين والقوميين وألقى القبض في اليوم التالي (٥ شباط) على علي صالح السعدي والدكتور سعدون حمادي والمقدم الركن صالح مهدي عماش وكريم شنتاف. كل ذلك جعل الحزب يرفع درجة الإنذار إلى الدرجة القصوى في صفوفه وخوفا من صدور قوائم جديدة بالإحالة إلى التقاعد والاعتقال الأمر الذي يؤدي إلى فقدان العناصر المكلفة بتنفيذ الثورة وحصول اعترافات قد تنتزع بالقوة من الذين تم إلقاء القبض عليهم فقد تقرر يوم الرابع من شباط تنفيذ الثورة يوم ٨ شباط وذلك بحضور كل من علي صالح السعدي (قبل يوم من اعتقاله) وحازم جواد وطالب شبيب وأحمد حسن البكر وعبد الستار عبد اللطيف، عبد الكريم مصطفى نصرت ونياب العلكوي وحددت كلمة السر للثوار (رمضان مبارك)^(٢). وأوكلت إلى الحرس القومي مهمة السيطرة على الشوارع الرئيسية والفروع المودية إليها.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى وجود عدة تنظيمات أخرى كانت تخطط للإطاحة بعبد الكريم قاسم وحكمه وان الكثير من القوميين قد انضموا إلى صفوف الثوار بعد تنفيذ الثورة. وقد ذكر عبد الكريم قاسم في نهاية ١٩٦٢ عن اكتشاف عدد من المؤامرات وأدعى مؤيدوه ان عدد هذه المؤامرات بلغ تسعا وثلاثين مؤامرة.

^١ علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ ص ٥٠-٥٢.

^(٢) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية ص ٢٨٧-٢٩٥ وصالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ص ١٧٤.

الضباط القوميون يخططون للإطاحة بعبد الكريم قاسم

لم يكن البعثيون وحدهم الذين يخططون للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم بل كانت هناك أطراف عدة تخطط من أجل ذلك وكان الضباط القوميون قد بدأوا بالتفكير بالأمر بصورة جدية منذ عام ١٩٦٠ وقد زودنا (مشكورا) العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد بمذكرة كان قد أعدها عن دور الضباط القوميين وجدنا من المناسب ان ندرجها نصا في نهاية هذا الجزء.

الطريق إلى ثورة ١٤ رمضان - ٨ شباط

كما يرويها صبحي عبد الحميد

بعد إخفاق محاولة اغتيال عبد الكريم التي نفذها شباب حزب البعث العربي الاشتراكي في ٧/١٠/١٩٥٩ شنت السلطة حملة اعتقالات في صفوف المنتمين للحزب والمتعاطفين معه، صاحبها فترة ركود في نشاط الضباط الذين فقتوا القيادة والتنظيم بعد إخفاق ثورة الشواف في الموصل، وإعدام الضباط القاتمين بها في يوم ٢٠ أيلول ١٩٥٩ في ميدان أم الطبول. واتسمت الاتصالات بين بعض الضباط القوميين بالفردية وعلاقات الصداقة والتنمر في الأوضاع.

وجاء أيلول سنة ١٩٦٠ فالتهمزت فرصة عودة الأخ عبد الستار عبد اللطيف إلى بغداد في فترة علاج طويلة قضاها في لندن، فالتقت على شرفه مأدبة عشاء في داري في الوزيرية وتعمدت دعوة إخواننا من (أعضاء الحلقة الوسيطة السابعة) إليها، وهم المقدم الركن إبراهيم جاسم والمقدم الركن خالد حسن فريد والمقدم الركن خالد مكي الهاشمي والمقدم الركن صالح مهدي عماش وكان إبراهيم جاسم أمر كتيبة الدبابات الأولى في معسكر الرشيد وخالد حسن فريد أمر دبابات المثنى وخالد مكي أمر كتيبة الدبابات الرابعة وكنتاها في معسكر أبو غريب.

بحثنا في المأدبة تفكك الصف القومي في الجيش وخلو الساحة من تنظيم عسكري سري، وعدم وجود قيادة تأخذ على عاتقها إعادة تنظيم الضباط القوميين والتصدي لحكم عبد الكريم قاسم الذي أصر على اتباع نهجه الخاطئ والابتعاد عن الأهداف التي قامت من أجلها ثورة ١٤ تموز، وتكريس حكمه الفردي الدكتاتوري، واستمرار وإسناده للقوى الشيوعية واليسارية والتنكيل بالقوى القومية واضطهادها.

وبعد نقاش عميق اتفقتنا على العمل لتشكيل قيادة تأخذ على عاتقها الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وتقيم له حكما قوميا وحدويا يأخذ على عاتقه تحقيق أهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ يديره مجلس قيادة ثورة منسجم ومؤمن بتحقيق الوحدة العربية، لا يؤمن بحكم الفرد، ويمهد الطريق لإقامة حكم ديمقراطي سليم، يعتمد على التعددية الحزبية والحياة النيابية السليمة.

وبعد نقاش طويل عن الماضي والحاضر والمستقبل، واستعراض أسماء الضباط الذين قادوا تنظيم الضباط الأحرار قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ والذين كانوا في محل الصدارة في قيادة التنظيم في حركة الشواف. وجدنا ان معظم القادة السابقين أما خارج العراق أو استشهدوا في ميدان أم الطبول أو تركوا العمل أو ساروا في ركاب عبد الكريم قاسم.

ولم نجد نحن الستة الحاضرون (عبد الستار - صالح - خالد حسن - خالد مكي - إبراهيم جاسم - صبحي) أحق وأجدر منا بتولي قيادة التنظيم المنوي إعادته على أسس عقائدية، خاصة وأنا كنا نمثل الصف الثاني بعد الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار السابقة وكنا قبل ١٤ تموز القيادة البديلة لها. وجميعنا كنا نحمل رتبة مقدم ركن وهي رتبة متقدمة في الجيش وثلاثة منا يقودون كتائب دبابات. وأقسمنا اليمين على ان نبدأ بالعمل فورا، واتفقتنا على ان نفتح الضباط الذين يؤمنون بالخط القومي الوحدوي فقط ونبتعد عن مفاتحة المتمردين الذين لا هوية قومية أو عقيدة تشدهم للعمل.

طرح صالح اسم العقيد المتقاعد أحمد حسن البكر ليكون عضوا في القيادة، وطرحنا أنا اسم العقيد الركن عبد الكريم فرحان، فوافق الباقون على قبولهما عضوين في القيادة.

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في داري أيضا اجتمعنا نحن الثمانية ووضعنا أسس التنظيم وأهدافه وأسلوب المفاتحة والعمل، وحددنا أهداف التنظيم بما يلي:-

١. الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وإقامة حكم جماعي بدلا منه بتبنى أهداف ثورة ١٤ تموز.

٢. يستمر الحكم الجماعي خلال فترة انتقال أقصاها سنتان تهيأ الأجواء خلالها لإقامة حكم دستوري ديمقراطي مستقر يؤمن بالتعددية الحزبية، كما يؤمن بإقامة مجلس نيابي منتخب انتخابيا حرا.

٣. العمل بجدية وتصميم على إقامة الوحدة العربية.

تم استعراضنا بعض الأسماء لمفاتحتها أولا على حساب أهميتها وثقلتنا بها لتكون نواة للتنظيم. وبدأ بالعمل بعد هذه الجلسة بجدية ونشاط، فتمكنا من تشكيل الحلقات والخلايا بسرعة. وكان إقبال الضباط القوميين على الانتماء جيدا جدا فانتشر التنظيم بسرعة في كافة معسكرات الجيش وتنامي في وقت قصير.

وكنا نشدد على الضباط المفاتحين بأن أهداف التنظيم هي نفسها أهداف ثورة ١٤ تموز مع التركيز على تحقيق الوحدة العربية وإقامة نظام دستوري ديمقراطي يؤمن بالتعددية الحزبية.

وفي الجلسة الثالثة حضر صالح معه حردان التكريتي وفرضه عضوا في القيادة بدعوى عدم وجود من يمثل القوة الجوية في القيادة. وقبلنا الأمر الواقع لأننا جميعا نعرف حردان ونثق به، وكان مرتبطا قبل ١٤ تموز بإبراهيم جاسم، على الرغم من أننا لمنا صالح بعدئذ وحذرناه من فرض أعضاء في قيادة التنظيم مهم. كان مقامهم دون مناقشة الأمر مسبقا.

وبعد تنامي التنظيم درسنا إمكانياتنا العسكرية لتنفيذ الحركة، وكنا نعتمد بالأساس على الكتابات الثلاث التي أشرت إليها سابقا وهي كتيبة الدبابات الأولى التي كان يقودها إبراهيم جاسم والرابعة التي كان يقودها خالد مكي والمثنى وكان يقوده خالد حسن فريد وفوج من لواء العشرين كان مسؤولا عن حراسة دار الإذاعة وكان يقوده صديقي وزميلي المقدم الركن هادي خماس الذي قبل أن يكون في خليتي وعليه كانت القوة كافية لذلك قررنا مناقشة الخطط السياسية التي تعقب الحركة تمهيدا لاستغلال الفرص والظروف لتنفيذها وتحقيق الأهداف التي نكرتها سابقا. فقررنا:-

١. الإبقاء على مجلس السيادة بشكله الذي كان عليه خاصة وإن رئيسه الفريق

الركن محمد نجيب الربيعي كان محل احترام وتقدير أعضاء القيادة جميعا

٢. تشكيل مجلس قيادة الثورة من أعضاء القيادة أنفسهم، يمارس واجبات السلطة التشريعية ويشرف على السياسة الاقتصادية والداخلية والخارجية والعسكرية والأمنية ويوجه أعمال السلطة التنفيذية.

٣. تأليف وزارة برئاسة اللواء الركن ناجي طالب العضو البارز في قيادة الضباط الأحرار (اللجنة العليا للضباط الأحرار سابقا)، وكان وقتذاك يعيش في المنفى

في فينا. وانتخبنا أعضاءها من القوميين المشهود لهم بالكفاءة والمقدرة. وقررنا ان يكون اللواء ناجي طالب رئيسا لمجلس قيادة الثورة إضافة إلى رئاسة الوزارة. وذلك:-

أ. لاعتمادنا عليه وثقتنا به.

ب. لأننا كنا نعتقد قبل ثورة ١٤ تموز أنه أجدر وأقدر من عبد الكريم قاسم لتولي زعامة الثورة وقيادتها.

ج. القضاء على الارتواجية في عمل مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة بحيث يكون شخصا واحدا رئيسا للمجلسين.

٤. تعيين العقيد أحمد حسن البكر وزيرا للدفاع والعقيد الركن عبد الكريم فرحان رئيسا لأركان الجيش.

٥. تعيين العقيد رجب عبد المجيد وزيرا للداخلية وضمه إلى مجلس قيادة الثورة، وقد ذهبنا إليه أنا والأخ عبد الكريم فرحان وبلغناه بقراراتنا أعلاه، فوافق واتفقتا على ان لا يحضر اجتماعاتنا خوفا من انكشاف التنظيم لأننا كنا نعلم في ذلك الوقت أنه كان تحت المراقبة.

ناقشنا موضوع الأخ جاسم الزاوي وقررنا مفاتحته والإفادة من مركزه الخطير لحماية التنظيم من جهة ومساعدتنا في نقل بعض الضباط الذين نعتمد عليهم إلى المحلات الحساسة خاصة في بغداد. فذهبنا إليه أنا والأخ إبراهيم جاسم، فوافق على ان يكون عضوا في القيادة على ان لا يحضر اجتماعاتها حتى لا ينكشف فنفقد بذلك مركزا مهما قرب عبد الكريم قاسم حيث كان يشغل منصب سكرتير وزير الدفاع. واتفقتا على ان نمر عليه أنا وإبراهيم أو أحدنا أسبوعيا أو كل ما دعت الحاجة لتبادل المعلومات.

وهكذا اكتملت القيادة في الوقت الذي كان ينتشر التنظيم في كل المعسكرات. كما أقمنا اتصالا مباشرا مع العقيد الركن الطيار عارف عبد الرزاق الذي كان يشغل منصب آمر جناح الطيران في الحباتية.

كان أمروا الكتائب الثلاثة يدعون إلى التريث بتنفيذ الحركة، وإن نفسح لهم المجال لمعرفة حقيقة شعور ضباطهم وجنودهم. وكانوا يخشون الجنود ويقولون انهم ما زالوا يحبون عبد الكريم قاسم، وأنهم موالون له فلا بد من الانتظار والعمل الدؤوب لنزع هذا الولاء من نفوسهم.

كنا نعرف ان السيدين أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش منتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. ولقد اتفقنا معهم على العمل كقيادة مستقلة على ان نتعاون مع الأحزاب والحركات القومية وبالأخص مع حزب البعث لأن أهدافنا واحدة وعقيدتنا واحدة.

إلا ان صالح ومنذ البداية أخذ يقطع أعضاء القيادة فرادى بالانتماء إلى الحزب وبعد جهود مضنية تمكن من إقناع عبد المستار عبد اللطيف وخالد مكي وحردان التكريتي بالانتماء إلى الحزب، وأخفق في إقناع الآخرين. وبذلك اصبح عدد الأعضاء الحزبيين خمسة من اصل تسعة أعضاء يحضرون الاجتماعات الدورية. وبعد هذا التحول أخذ صالح يزودنا دوما بنشرات الحزب وبياناته الداخلية وادبياته التي توزع على أعضائه فقط إضافة إلى نشراته العامة، وكنا نناقش بعض هذه البيانات التي كنا نعتقد إنها لا تتفق وآراؤنا وخططنا.

واحتدم الجدل بيننا حول ما جاء في إحدى نشراتهم الداخلية التي جاء فيها ان تعاونهم مع القوى القومية الأخرى هو تعاون مرحلي تمليه الظروف الحالية التي تقتضي تحشيد كل الجهود القومية لإزالة نظام حكم عبد الكريم قاسم. ولقد طلبنا من صالح أخبار قيادة الحزب بأننا نؤمن ان يكون تعاونهم مع القوى القومية تعاوناً استراتيجياً ونهائياً لأن تخليهم عن هذه القوى أو تخلي هذه القوى عنهم يضعف الاتجاه القومي في العراق، ويؤخر تحقيق الوحدة ويمزق الصف القومي، وان الشعبية التي كسبها الحزب بعد عملية اغتيال عبد الكريم قاسم كانت بفضل التيار القومي الذي التف حوله في الشارع العراقي وأنهم بتخليهم عن هذه القوى سيفقدون هذا التيار الجارف وسيضعفون بسببه ولا يستطيعون مقاومة التيارات الشيوعية والشعبوية والقومية بمفردهم وبدون وحدة القوى القومية، كما ان إنهاء التعاون مع القوى القومية بعد انتهاء حكم عبد الكريم قاسم سيقسم الصف القومي ويخلق جواً معادياً بينهم وبين باقي حركاته وفئاته.

احتدم الجدل المثير بين الحزبيين والمستقلين من أعضاء القيادة منذ بداية نيسان ١٩٦١، حيث شعرنا نحن المستقلين بان الأعضاء الحزبيين بدأوا يفرضون علينا توجيهات الحزب الذي ينتسبون إليه، بينما نحن غير ملزمين بتنفيذ أوامر وتوجيهات قيادة حزبية ننتمي إليها.

ولقد كان اسفينا كبيرا شطر قيادة التنظيم إلى كتلتين، رغم أنني وعبد الكريم فرحان كنا نؤمن بالتعاون مع حزب البعث إلى ابد الحدود وكدنا ننتمي إليه لكننا كنا نتفق مع الأخوين خالد حسن فريد وإبراهيم جاسم بضرورة وأهمية استقلالية قرارات قيادة التنظيم وابتعادها عن أية تأثيرات حزبية مهما كان نوعها ولكن يبدو ان الأخوان كانوا مصممين بتأثير القيادة وتنفيذ ما تريده ولما تعذر ذلك أخذوا يفرضون ما يريدون عن طريق طرح القضايا للتصويت ولهم الغلبة حيث كانوا خمسة ضد أربعة وفي أحد الاجتماعات طرح صالح إعادة النظر بمنصب رئيس الوزراء من ضمن أعضاء القيادة التسعة وان ينتخب باقتراع سري فعارضت الفكرة بشدة كما عارضها الأخوان المستقلون الآخرون وأصررنا على بقاء السيد ناجي طالب الذي سبق ان انتخبناه بالإجماع رئيسا للوزارة. فكان جواب صالح:

(لا يمكن ان يكون رئيس التنظيم جالسا في فينا ونحن هنا نكافح ونعرض أنفسنا للخطر فعليه ان يحضر إلى بغداد ويشاركنا الكفاح) فقلت: (أنا انتخبناه لهذا المنصب دون علمه أو أخذ رأيه حتى لم نرسل له من يخبره بذلك لثقتنا به ولسمعته العالية وروحه الوطنية والقومية. ثم تكلم خالد مكي كلاما آخر مؤيدا وجهة نظر صالح. وبعد جدل طويل اقترح صالح طرح اقتراحه للتصويت، وكان واضحا ان الأعضاء الحزبيين كانوا متفقين ويتوجبه من قيادة الحزب على إجراء هذه التغييرات ليكون رئيس الوزراء من أعضاء الحزب. وكانت نتيجة التصويت خمسة ضد أربعة لصالح اقتراح صالح ثم اقترح ان نصوت على من يكون رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزارة، ففاز به أحمد حسن البكر وهو مرشح الحزب طبعاً. ثم جرى التصويت على منصب وزير الدفاع ففاز به عبد الكريم فرحان وكان هذا تكتيكاً حزبياً حتى لا يعطوا لنا الانطباع بأنهم يريدون الاستحواذ على المناصب المهمة جميعها. ثم جرى التصويت على منصب رئيس أركان الجيش خالد مكي الهاشمي.

أعطيت أوراقاً في جميع اقتراحات التصويت لأنني كنت معارضاً للفكرة من حيث المبدأ ووسع هذا التبدل في المناصب الانقسام في القيادة وأصبحنا تابعين لا قادة وفقدنا استقلالية اتخاذ القرارات وبتنا نشعر نحن المستقلين أننا أصبحنا أسرى قرارات قيادة حزب البعث.

وفي الاجتماع التالي طرح صالح ضرورة ان يكون وزير الداخلية عضواً مهماً في الحزب. وطرح الموضوع للتصويت وحصل على الأكثرية المعتادة ولما سألناه

عن اسم الوزير قال ستعرفون اسمه بعد نجاح الثورة واستمر الخلاف في كل اجتماع حتى نهاية شهر أيار عام ١٩٦١.

سافرت في ٥ حزيران عام ١٩٦١ إلى لندن للعلاج من مرض السكر الذي أصابني في بداية هذا العام ولبثت فيها حتى ٥ أيلول. ولما عدت إلى بغداد وجدت ان انقسام القيادة قد تم فعلا وأخذ كل طرف يقتضي ان أكون إلى جانبه، ورغم أنني كنت مقتنعا بان الاستمرار بالعمل مع الحزبيين أصبح غير ممكن إلا أنني حاولت ان أوفق بينهما بشرط استمرار العمل بمعزل عن تدخل الحزب. وشاركني في ذلك الأخ العقيد الركن محمد مجيد الذي كان ملحقا عسكريا في باكستان وعاد إلى بغداد في الفترة التي كنت فيها في لندن بعد ان أحيل على التقاعد ولكن جهودنا ذهبت هباء لأن الحزبيين كانوا مصرين على مواقفهم وقالوا بصراحة ان ارتباطهم الحزبي هو الأساس وان توجيهات الحزب وتطلعاته هي التي يجب ان تسود. وكان من الطبيعي إزاء هذه المواقف ان ننحاز أنا ومحمد مجيد في النهاية إلى التكتل المستقل، وهكذا حدث الانشقاق التام.

شكل الحزبيون المنشقون عنا هيئة استشارية عسكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ولم يضمهم الحزب إلى مكتبه العسكري الذي كان صالح عمّاش أبرز أعضائه. واستمرينا نحن المستقلين نعمل باسم (القيادة العليا لتنظيم الضباط الأحرار)، وقد حاولنا ان نقتع خالد مكي الهاشمي بان ينظم إلينا فحضر اجتماعا في بيت عبد الكريم فرحان واتفق معنا إلا انه عاد وأخبر خالد حسن فريد بعد يومين أنه قرر العمل مع الحزب لأنه عضو فيه. وعلى أثر ذلك اجتمعنا وقررنا ضم بعض البارزين في التنظيم إلى القيادة وأعدنا تنظيمها بحيث أصبحت تضم: العقيد الركن عبد الكريم فرحان - العقيد الركن محمد مجيد - المقدم الركن صبحي عبد الحميد - المقدم الركن خالد حسن فريد - المقدم الركن إبراهيم جاسم المقدم الركن عرفان عبد القادر وجدي - المقدم الركن هادي خمّاس المقدم الركن عدنان أيوب صبري - الرائد الركن فاروق صبري.

واتصلنا بجاسم العزاوي فأخبرناه بتفاصيل الخلاف والانشقاق فقرر العمل معنا وأيدنا بكل توجهاتنا. وكذلك فعلنا مع الأخ عارف عبد الرزاق فاتفق معنا، وقررنا ضمه إلى القيادة رغم عدم تمكنه من حضور اجتماعاتها حتى النهاية. وأصبح هو وجاسم العزاوي عضوين قياديين لهما حقوق ووجبات أعضاء القيادة رغم عدم

حضور جلساتها. ثم بدأنا نتصل بضباط الخلايا والحلقات والأفراد ونخبرهم بين العمل معنا بصورة مستقلة أو الانتماء إلى الحزب، وكذلك فعل الطرف الآخر. فانتفى إلينا عدد كبير منهم. ورغم هذا الانقسام فقد استمرت أواصر الصداقة والزيارات وتبادل المعلومات بيننا وبينهم، واتفقنا على أن يساعد بعضنا البعض عند تنفيذ إحدى الكتلتين للثورة.

ونحن في خضم هذا الانقسام الخطير في الصف القومي، واتقسام قيادتي التنظيم العسكري حدث انقلاب الانفصاليين الرجعيين في سورية في يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١ حيث أعلن الانفصاليون السوريون انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة وقيام الجمهورية السورية منزعجين بأخطاء وتصرفات تافهة نسبوا إلى المصريين. وكانت السعودية والأردن وعبد الكريم قاسم وراء هذا الانقلاب الانفصالي شاركوا فيه جميعا دون تنسيق أو اتفاق بينهم.

وهكذا تحطم أجمل أمل راود الأمة العربية منذ أوائل القرن العشرين حيث ناضل العرب جميعا في محاربة الاستعمار العثماني لتحقيق الوحدة العربية.

ولقد أسفنا جدا عندما قرأنا بيانات القيادة القومية لحزب البعث وهي تحمل جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة مسؤولية هذا الانفصال كما أسفنا جدا عندما قرأنا أن صلاح الدين البيطار الرجل الثاني في الحزب يبارك وثيقة الانفصال مع رجالات سورية الرجعيين. ولقد نهج حزب البعث في العراق النهج نفسه حيث أصدر بيانا يشجب الانفصال ولكنه في الوقت نفسه يهاجم جمال عبد الناصر ويعدد أخطاء القيادة المصرية التي أدت إلى هذا الانفصال. وعندما كتبنا نلتقي بزملائنا الضباط البعثيين الذين كنا نعمل معهم سابقا نعتب عليهم بصور مثل هذه البيانات وكانوا يرددون أن أخطاء عبد الناصر هي السبب وأن محاربته للبعث في سورية كان من نتائجها هذا الانفصال. وأن وحدة الأمة العربية سيحققها الحزب عندما تقوى فروعه في البلدان العربية. وأن أية وحدة قادمة يجب أن يقودها حزب البعث العقائدي.

تم الانفصال بين سورية ومصر بعد انقسام قيادة التنظيم العسكري في العراق، وأن موقف البعثيين منه شجع عددا كبيرا من الضباط القوميين في الجيش على الانتماء إلى تنظيمنا دون تردد خاصة بعد أن اطلعوا على نشرات البعث المؤيدة ضمنا للانفصال.

وفي صباح أحد الأيام زارني جاسم العزاوي وطلب مني أخبار صالح مهدي
عماش بأن دوائر الأمن تعد خطة للقبض على علي صالح السعدي واتفلقوا مع عوض
كامل شبيب الذي تربطه صداقة بعلي بأن يحله خطة يقبض عليه خلالها ولا بد من
تحذيره يرفض هذه الدعوة كما رجائي ان اخبر صالح بضرورة ان يلتقي به في
داري. ذهبت في اليوم نفسه إلى صالح ونقلت له ما قاله جاسم واتفلقنا على موعد
للقائهما.

حضر الاثنان إلى داري مساء أحد الأيام وحاول جاسم إقناع صالح بالعودة لعمل
التنظيميين في سورية ودمجها ان أمكن على ان يكون العمل مستقلا وغير خاضع
لحزب معين مع احتفاظهم بحزبيتهم إلا ان صالح رفض هذا المقترح وحصلت مشادة
بينهما انتهت إلى قطيعة.

وعلى اثر ذلك استغل صالح وجود جاسم معنا استغلالا انتهازيا حيث أخذ يشيع
بأننا نعمل لحساب عبد الكريم قاسم بدليل وجود سكرتيه معنا وزارني الملازم الأول
شهاب أحمد وقص علي ما يشيعه صالح فالفهمته بأن جاسم معنا منذ البداية، ولما
حصل الانقسام اختار ان يكون معنا والفتح شهاب وأقع الآخرين بسلامة موقفنا.
وذهبت مع الأخ عبد الكريم فرحان إلى دار أحمد حسن البكر فوجدنا معه صالح
وعبد الستار وعندما عاتبناه قال:

إنكم أقنعتم خيرة الضباط للعمل معكم ولم توجد طريقة أمانا سوى تشويه
سمعتكم باستغلال اسم جاسم الذي يعتقد معظم الضباط أنه من جماعة عبد الكريم
قاسم. وبعد نقاش لأمه على تصرفه أحمد حسن البكر وعبد الستار عبد اللطيف. إلا
أنه استمر في محاربتنا في الوقت الذي كان يبدي فيه الود والمحبة.

ويقول هاني الفكيكي في كتابه أوكار الهزيمة في ص ١٨٢ ان صالح أخبر عبد
المجيد جليل مدير الأمن العام بنية مجموعتنا القيام بحركة ضد النظام رغم معارضة
قيادة الحزب وتحذيره من القيام بهذه الوشاية التي يؤذي الحزب وتشوّه سمعته،
وتفقد احترام القوميين وتضعف موقفه.

وفي هذه الفترة اتبعت تنظيمات أخرى في الجيش تعمل لإسقاط حكم عبد
الكريم قاسم. كتتظيم القسم بزعامة العميد الركن المتقاعد عبد العزيز العقيلي وكان
يضم مجموعة من ضباط الموصل اقساموا ان ينتقموا للمدينة المجاهدة المحافظة

الصابرة التي استباحها الحزب الشيوعي برضا ومعرفة عبد الكريم لمدة ثلاثة أيام بعد القضاء على حركة الشواف التي قامت في يوم ٨ آذار ١٩٥٩.

وتنظيم عبد الهادي الراوي - جابر حسن حداد.

وحاولت هذه التنظيمات التعاون معنا إلا أننا رفضنا الاندماج لعدم وضوح أهدافها وحتى لا نخوض تجربة جديدة قد تؤدي إلى الانقسام والفشل واكتفينا بالتعاون على تبادل المعلومات فقط.

تبنت القيادة الجديدة الأهداف والمبادئ والأسس التي وضعتها القيادة السابقة عند أول تشكيلها. وقررنا ان يكون رئيس الوزراء وبعد نجاح الثورة اللواء الركن ناجي طالب ووزير الدفاع عبد الكريم فرحان. كما قررنا ان نعهد بمنصب رئيس أركان الجيش لأقدم ضابط كفاء في الخدمة شرط ان يؤمن بأهداف التنظيم.

بعد فترة أخذت قواتنا الضاربة تضعف فقد نقل فوج المقدم الركن هادي خماس من بغداد. كما أرسلت كتيبة دبابات المثنى التي كان يقودها خالد حسن فريد إلى الموصل. ولم يبق لدينا سوى كتيبة الدبابات الأولى التي كان يقودها إبراهيم جاسم، وبعض أمري سرايا وفصائل دبابات في الكتيبة الثامنة والخامسة وبعض ضباط أفواج اللواء التاسع عشر في بغداد، إضافة إلى ضباط في الكلية العسكرية.

أما جناح حزب البعث فلم يبق لديه سوى كتيبة الدبابات الرابعة التي كان يقودها خالد مكي. ولم يكن لديه عناصر يستند إليها في باقي وحدات بغداد فلظروف تغيرت عما كانت عليه في سنة ١٩٦١ حيث كانت السنة المثالية للقيام بالحركة، وذلك قبل الانشقاق، حيث كنا نسيطر على معظم وحدات الدرع في بغداد إضافة إلى فوج مشاة كامل. واصبح القيام بالحركة الآن بالنسبة لنا وبالنسبة لحزب البعث مغامرة لا بد من حساب نتائجها بدقة.

أما على المستوى الشعبي فقد ضعف نفوذ الحزب الشيوعي بشكل واضح حيث تخلى عنه عبد الكريم قاسم وسحب إسناده له، وفي الوقت نفسه كان الشعب يكرههم كراهية كبيرة نتيجة أعمالهم التصفية والفوفوضوية والوحشية التي قاموا بها منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى ذلك التاريخ بينما كان التيار القومي يقوى ويتنامى في الشارع باستمرار من طبقات الشعب كافة. واستغل حزب البعث هذا التيار الذي التف حوله بعد قيام شبابه بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد وتغلغل في صفوف العمال والطلاب في السنة الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم فنظموا عدة

إضرابات أزعجت السلطة. وكان أهمها الإضرابات والمظاهرات التي نظمها الشباب القومي في منطقتي الكرخ والاحظمية والتي اشترك فيها الطلاب والعامل وباقي شرائح الشعب على اثر زيادة أسعار البازين للسيارات وقد لعب أمر فوج الإذاعة المقدم الركن هادي خماس دورا كبيرا في إنكاء وتحريض المتظاهرين ضد السلطة. أخذ القوميون يسيطرون على النقابات المهمة تدريجيا حيث فازت قواهم في الانتخابات، وسيطروا فعلا على أهم نقابتين وهما نقابة المعلمين ونقابة المحامين، وانتخب عبد الرزاق شبيب نقيبا للمحامين، واحمد عبد الستار الجواري نقيبا للمعلمين والأول قومي والثاني بعثي.

وفي الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٢ بدأنا نفكر جديا بتنفيذ الحركة وكذلك كان يفكر حزب البعث. وبعد دراسة عميقة للوضع قررنا تنفيذ الحركة في العيد الصغير بعد انتهاء شهر رمضان عام ١٩٦٣ وكانت الخطة بسيطة تعتمد على زمرة تنفيذ مكونة من أربعة أشخاص يساعدها عدد من الضباط وذلك باغتيال عبد الكريم قاسم في النادي العسكري في اليوم الأول من أيام العيد أثناء مراسيم المعايذة، التي كان معتادا على حضورها في كل عيد، وفي الوقت نفسه يغلق الضباط المساعدون أبواب النادي ويمنعون خروج الضباط منه عدا المنتمين للتنظيم والموالين والمؤيدين حيث يطلب إليهم الذهاب إلى وحداتهم للمشاركة في السيطرة على بغداد، وبالوقت نفسه تقوم كتيبة الدبابات الأولى التي يطلب إلى أمرها وبعض ضباطها تقدم حضور مراسيم المعايذة والانتظار في محل قريب من معسكر الكتيبة والذهاب إليه حال تلقي إشارة التنفيذ، وتحرك دباباتهم للسيطرة على المرافق المهمة في بغداد وخاصة وزارة الدفاع تعاونها سرايا وفصائل من باقي الكتائب ويعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة وتشكل وزارة برئاسة السيد ناجي طالب الذي عاد مؤخرا من فيينا واستقر في بغداد على الرغم من أننا لم نتصل به ولم نخبره بهذه التفاصيل. ويبقى مجلس السيادة على وضعه دون تغيير.

وكان حزب البعث يفكر في الوقت نفسه بتنفيذ الثورة وبعد العدة لها ولقد اضطر للاستعجال في تنفيذها على اثر اعتقال صالح مهدي عمّاش ومن بعده أمين السر علي صالح السعدي خوفا من اعتقالات أخرى تكشف خططه.

ونفذ الحزب ثورته صباح يوم ١٢ رمضان الموافق ٨ شباط ١٩٦٣ معتمدا على بعض منقسمي كتيبة الدبابات الرابعة التي كانت في معسكر أبو غريب دون ان

خببروا أمرها المقدم الركن خالد مكي لأن الشكوك كانت تحوم حوله بأنه أخبر عبد الكريم قاسم بعزم البعث على القيام بالثورة.

واعتمد الحزب على ٢٩ ضابطا في التنفيذ وحال سماع الضباط القوميون ببيان الثورة هبوا جميعا واشتركوا فيها وساهموا في إجاحها. وعندما سمعت كتلتنا بالبيان اجتمع بعض أعضائها في داري وهم:-

العقيد الركن عبد الكريم فرحان- المقدم الركن عرفان وجدي- المقدم الركن صبحي عبد الحميد- المقدم الركن هادي خماس- الرئيس الأول الركن فاروق صبري وتعذر على الباقين الحضور لبعد منازلهم.

وقررنا الالتحاق بالنوار والمشاركة الفعلية في الثورة وغادرنا المنزل والتحقنا بقيادة الثورة في دار الإذاعة في الصالحية حيث كان مقر قيادة الثورة والتحق بنا هناك العقيد الركن محمد مجيد وسلمنا إلى قيادة الثورة برقية تأييد وقعاها جميعا لأهميتها وأهمية مرسلها إذعت عدة مرات من دار الإذاعة مما شجع جميع الضباط تنظيمنا في المصكرات بالالتحاق والاشتراك بالسيطرة على المصكرات.

وحال وصولنا إلى دار الإذاعة كلفني الرئيس عبد السلام والعميد أحمد حسن البكر والمقدم صالح عمّاش بإدارة الحركات والإشراف على المعركة من دار الإذاعة وكلفوا محمد مجيد وهادي خماس بالذهاب إلى مبنى وزارة الدفاع وقيادة القطعات التي تهاجمه، وعينوا عبد الكريم فرحان أمرا لموقع بغداد وطلبوا منه الالتحاق فورا بمقره في الثكنة الشمالية. وبقي المقدم عرفان وجدي والرائد فاروق صبري معي في دار الإذاعة يعاوناني في إدارة المعركة. وبقيت أشرف على إدارة الحركات أيام ٨ و٩ و١٠ شباط ١٩٦٣.

وفي يوم ١٠ شباط صدر أمر تعيني مديرا للحركات العسكرية وغادرت دار الإذاعة في الساعة العاشرة صباحا يوم ١٠ شباط بصحبة وزير الدفاع صالح عملش ورئيس أركان الجيش طاهر يحيى إلى مبنى مجلس السيادة حيث أصبح مقرا لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ومديرية الحركات العسكرية.

أما في الحباتية فقد التحق عقيد الجو عارف عبد الرزاق بالقاعدة الجوية حال طيران منذر الوندائي وزميلاه وأشرف بنفسه على السيطرة على القاعدة وإشراك باقي الطيارين في المعركة وكان اثنان من أمري أفواج اللواء الثامن الذي وصل

بغداد من الحباتية من تنظيمنا وهما المقدم محمد يوسف والعقيد عبد الجبار علي الحسين."

انتهى ما يقوله العقيد الركن صبحي عبد الحميد ولما كان هدفنا هو وضع الحقائق أمام القارئ والتعرف على آراء الآخرين ندرج في أدناه ما ذكره ضابط قومي آخر وهو عبد الكريم فرحان الذي قال

تأليف اللجنة القومية العليا

بعد مشاورات ومداولات وحوار طويل بين الضباط القوميين وبصرف النظر عن انتمائهم الحزبي تم الاتفاق على تأليف اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار من:

- العقيد أحمد حسن البكر
- العقيد الركن عبد الكريم فرحان
- المقدم الركن خالد حسن فريد
- المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف
- المقدم الركن صبحي عبد الحميد
- المقدم الركن صالح مهدي عماش
- المقدم الركن جاسم كاظم العزاوي
- المقدم الركن إبراهيم جاسم التكريتي
- المقدم الركن خالد مكي الهاشمي

عقدت اللجنة اجتماعها الأول في دار صبحي عبد الحميد في الوزارة وقد اختير هذا البيت لتوسطه وقربه وسهولة الاهتداء إليه. لم تضم اللجنة المقدم الركن محمد مجيد لنقله بمنصب ملحق عسكري خارج العراق كما اتفقتا على عدم حضور جاسم كاظم العزاوي اجتماعات اللجنة وكنا نبلغه بالقرارات الهامة عن طريق المقدم الركن خالد حسن فريد كما استبعد من اللجنة العقيد الطيار عارف عبد الرزاق لوجوده في الحباتية وتعذر مجيئه وتم الاتفاق على تخويلي بالاتصال بالضباط الآخرين وتبادل وجهات النظر معهم أمثال رجب عبد المجيد ومحمود شيت خطاب وعارف عبد الرزاق وغيرهم..

وفي أحد الاجتماعات دخل صالح مهدي عماش ومعه الرئيس الأول الطيار حردان التكريتي... لقد فوجئنا بحضور حردان... كانت مناورة مقصودة من صالح

مهدي عمّاش كدأبه لزيادة عدد عناصره ومؤيديه والتأثير على التصويت... أكرهنا على قبوله وضمه إلى اللجنة حرصاً على المصلحة ولحاجة اللجنة إلى ضابط طيار بعد أن صرف النظر عن إشراك عارف عبد الرزاق باللجنة لتعذر حضوره. بدأت اللجنة تعقد اجتماعاتها أسبوعياً لكثرة أعمالها وكان معظمها يعقد في دار صبحي عبد الحميد وقد اجتمعنا مرة أو مرتين في دار عبد الستار عبد اللطيف وثلاث مرات في دار أحمد حسن البكر في محلة علي الصالح، كما تم تقسيم المهام والواجبات وعهد إلى لجنة تضم أحمد حسن البكر وعبد الكريم فرحان وعبد الستار عبد اللطيف بوضع خطة العمل وصياغة البيانات ووضع جدول زمني لمسیر الأحداث عندما تحين ساعة الصفر. وشرعت اللجنة العليا بترشيح الأشخاص المؤهلين لاشغال المناصب المهمة بعد الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم، واقترحت أن يكون ناجي طالب رئيساً للوزراء لكن اقتراحي لقي معارضة من بعض الأخوان بحجة وجوده في الخارج وفصره آخر أنه هروب من الميدان وأثر الإقامة في النمسا وكانت حجتي أنه أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار كما أنه أصبح معروفاً بالنسبة للشعب العراقي والرأي العام العربي بعد توليه وزارة الشؤون الاجتماعية واستقالته مع الوزراء القوميين أبان المد الشيوعي واضطهاد القوميين وأخيراً وبعد نقاش طويل وافقت اللجنة على تولي ناجي طالب رئاسة الوزارة. ثم رشح أحد الأخوان العقيد أحمد حسن البكر لتولي منصب وزير الدفاع فقبل الاقتراح بالإجماع ورشحني أحد الأخوان لتولي منصب رئاسة أركان الجيش فاعترضت على هذا الترشيح وفضلت إسناد المنصب إلى ضابط برتبة كبيرة ولدينا أكثر من ضابط قومي برتبة كبيرة يصلح لهذا المنصب فأنا ضد (القفزات) ومنح الرتب العسكرية قبل أوانها كما أكره وأرفض إحالة أي ضابط برتبة كبيرة على التقاعد بسبب إسناد المنصب لي ومنحي رتبة لواء أو فريق واستشهدت بما حدث في مصر والعراق بعد الثورة، فقد منح (الرائد) عبد الحكيم عامر رتبة مشير، أما في العراق فقد أسند منصب رئاسة أركان الجيش إلى الزعيم أحمد صالح العبدى باعتباره أقدم الضباط بعد عبد الكريم قاسم، وإحالة جميع الضباط الكبار وكاتوا برتبة لواء على التقاعد. طال الحوار وبذلت الجهود لإقناعي وفجأة قال حردان التكريتي: أنا مستعد لتولي منصب رئيس أركان الجيش ما دمت ترفض ذلك ويظهر أنك لا تثق بنفسك كثيراً، حينئذ غضبت وأجبتّه بشدة أنني اعرف نفسي وأثق بها وأنا أقدر منك ومن غيرك ولكني توخيت المصلحة العامة وعدم

التفريط بالضباط ذوي الرتب الكبيرة وأخيرا تم الاتفاق بالإجماع على ان أتولى منصب رئيس أركان الجيش.

ومضت الجلسات تجري بانتظام وبحث فيها شؤون كثيرة كما فرغت اللجنة الثلاثية من مهمتها وتعهد العقيد أحمد حسن البكر بحفظ جميع الأوراق في مكان أمين وتم الاتفاق على ان اغتيال عبد الكريم قاسم ما زال يشكل مفتاح المعضلة وبداية لسلسلة أعمال مسيطر عليها تؤدي إلى إحكام قبضة القوميين وسيطرة الجيش على الوضع بأقل الخسائر وكان صالح عماش قد وعد من قبل ان أحد جنوده فصيل الدفاع والواجبات المسؤول عن حماية عبد الكريم قاسم مستعد لاغتياله شريطة تسليمه غدارة أي رشاشة قصيرة المدى. لا بد إذن من إعادة النظر بملاك فصيل الدفاع وتسليحه أفرادَه بالغدارات دون إثارة أي ريب لا سيما وان التعديل في مصلحة الفصيل فالسلاح آلي سريع الطلقات صغير الحجم خفيف الوزن إذا قيس بالبندقية وفضلت ان يأتي الاقتراح من مقر رئاسة أركان الجيش ولم يلبث ان اقتنع سكرتير رئيس أركان الجيش الجديد بالفكرة وتبناها دون ان يعرف الباعث وهكذا تسلم جميع الجنود بالغدارات بما فيهم الجندي البعثي الذي اخذ على عاتقه مهمة الاغتيال، لكنه أحجم خوفا أو لعدم موافقة الحزب.

وفي إحدى الجلسات نقل إلينا صالح مهدي عماش اقتراحا مهما لحزب البعث للبين رأينا فيه، فحواه ان حزب البعث يحرص على سلامة أعضاء اللجنة ويثق فيها إلى ابعد الحدود وهو شديد الرغبة في تولي حملة التوعية وضم الضباط تخفيفا لأعباء اللجنة وحرصا على عدم انكشافها كما أنه يوافق على تولي اللجنة نفسها قيادة الحزب والبلاد بعد انضمامها للحزب وهذه أول مرة يخرج فيها الحزب على نظامه الداخلي وتقاليده ويتخذ مثل هذا القرار الخطر بدافع المصلحة القومية العليا. لوقش الاقتراح بإسهاب وطال الحوار والجدل وأبدى كل عضو رأيه بصراحة. كان الاقتراح وجيها ومقتعا بضمن الأمن ويوفر الجهد والوقت وأخيرا غلب حسن النية فقررنا الانضمام إلى حزب البعث باستثناء المقدم الركن خالد حسن فريد والرئيس الأول الركن إبراهيم جاسم التكريتي وفي الاجتماع التالي لهذه الجلسة المهمة اقترح أحد الأخوان لا أتذكر الآن (ولعله كان صالح مهدي عماش أو عبد الستار عبد اللطيف) إعادة النظر في المناصب المهمة واقترح ان يكون أحمد حسن البكر رئيسا للوزراء وعبد الكريم فرحان وزيرا للدفاع وخالد مكّي الهاشمي رئيسا لأركان الجيش

وبدا يسرد مؤهلات أحمد حسن البكر من نضال وصمود وتحمل للمسؤولية بالإضافة إلى احتفاظه ببعض الأسلحة والوثائق... اعترضت على هذا الاقتراح الذي جاء بعد فوات الأوان إذ لم يستجد ما يدعو إلى النظر في مقررات سابقة اتفقتنا عليها بالإجماع والفضل ان نبحث الآن في قضايا أخرى ملحة... لم يلق اقتراحي القبول واتضح ان الأمر قد دبر ليل فاحتدم النقاش وطال الحوار وكان المبرر الوحيد ان ناجي طالب قد أثر العزلة وفضل الإقامة في أوروبا وفجأة جذبني من نراعي عبد الستار عبد اللطيف وكان يجلس بجاني وهمس بأذني ان الاقتراح بمصلحتنا وان تعيين أحمد حسن البكر رئيسا للوزراء معناه ان كل واحد منا هو رئيس للوزراء... لم ارتح لوجهة نظره... أنه يتكلم بمنطق حزبي فيما نبحث عن الكفاءات ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.. ثم سألني أحد الأعضاء لا أتذكر اسمه عن مؤهلات ناجي طالب واضطرني إلى المقارنة بين الاثنين فبدأت اعدد مزايا كل منهما وفجأة قاطعني خالد مكي الهاشمي وقال (ان ناجي طالب حلو) فأجبتة على الفور (أنت أحلى منه) ثم جرى التصويت فاستبعد ناجي طالب باقتراح الأكثرية واصبح أحمد حسن البكر رئيسا للوزراء وعبد الكريم فرحان وزيرا للدفاع وخالد مكي رئيسا لأركان الجيش واتلفض الاجتماع... وتلته بضعة اجتماعات ممتلئة من الصراحة والصدق والإخلاص وظهر جليا أن مصلحة الحزب وضعت في المقام الأول وتغير تماما أسلوب المناقشة وطرح الآراء والتصويت واستبعدت آراء سديدة لعدم حصولها على الأصوات المطلوبة وكثرت اعتداءات البعثيين على القوميين فاستنكرت ذلك ووعدوا بوقف الاعتداءات...

وذاث يوم اتصل جاسم كاظم العزاوي بالمقدم خالد حسن فريد وابلغه بوصول أنباء إلى عبد الكريم قاسم تؤكد انضمام صالح مهدي عماش لحزب البعث وقيامه بوضع (الجفرة) لهم وطلب منه ان يقسم بالقران بعدم ذكر اسمه أو أي اسم آخو لأن القضية لا يعرفها سوى مدير الأمن العقيد عبد المجيد جليل الذي نقل النبأ إلى عبد الكريم قاسم وان كل ما يريده هو تحذير وتنبيه صالح مهدي عماش وفي الجلسة القادمة ابلغنا خالد حسن فريد بالنبأ ورفض ذكر الأسماء لالتزامه بالقسم ولمقتضيات الأمن، لكن صالح وبعض الأخوان أصروا على ذكر الأسماء وسب القرآن... لقد أدركت الآن خطأ انضمامي للحزب وآمنت بالقول ان سوء الظن من حسن الفطن. وأن لي ان اكف عن هذا الخطأ قبل فوات الأوان واقتنعت ان الاستقلال في الرأي

والتحرر من القيود الحزبية انفع وأجدي للوطن فقررت ان أعلن استقالتي من الحزب في الجلسة القادمة... وحل موعد الاجتماع وكان في دار صبحي عبد الحميد وتكلمت في بداية الاجتماع وشرحت أزمة الضمير التي امر بها والمعاناة وصعوبة التوفيق بين مصلحة الوطن ومصلحة الحزب وتعذر انقسام الولاء لذلك قررت الاستقالة من الحزب ووضع كل طاقاتي لخدمة وطني وجماهيره بدون تفريق أو تمييز... ثم تكلم أحمد حسن البكر وأعلن أنه سبق له الانضمام إلى الحزب أثناء فترة اعتقاله وأنه يؤثر البقاء في الحزب وتكلم صالح عماش ولاذ بعض الأخوان بالصمت ثم تكلم صبحي عبد الحميد فأيد وجهة نظري وأعلن استقالته من الحزب... وأخيراً اتفقتنا جميعاً على العمل سوياً كالمسابق للتخلص من الحكم الدكتاتوري، لكن الاجتماعات قلت وفتر النشاط وبدا التكتل واضحاً..

انقسام واتهامات

حل عيد الفطر فذهبت في الصباح الباكر إلى مقبرة الشيخ معروف بجانب الكرخ كدأبي في الأعياد لزيارة قبور والدتي وأخي وجدتي وبقية قبور الأقرباء وفجأة أبصرت بجواري الدكتور عبد الكريم زيدان الذي تربطني به قرابة بالإضافة إلى الزمالة في كلية الحقوق فتعaidنا وتحدثنا عن هموم المواطن ومشاكل البلاد ثم سرنا معا حتى خرجنا من المقبرة بعد أن اتفقتنا على اللقاء في مقهى الزهاوي في الحيدر خانة بجانب الرصافة... التقينا في الموعد المحدد بعد دقائق معدودات بدأنا باستعراض أحوال العراق وتردي الأوضاع وبين كل واحد منا وجهة نظره بصراحة وجرأة وتساءلنا عن الحل وتعددت اللقاءات وتشعب الحديث وطل الحوار وأخيراً اتفقتنا على أن تحسن الأوضاع ووقف الاتهيار والتردي يستدعيان إزاحة عبد الكريم قاسم بأي ثمن ثم أكد لي الدكتور عبد الكريم زيدان أن بالوسع التخلص من عبد الكريم قاسم شريطة إعلان حكومة إسلامية اثر اغتياله... لم أسأله عن الجهة التي يمثلها ومن سيقوم بالمهمة فأنا اعرف ارتباطه بالإخوان المسلمين منذ فترة طويلة وشدة تمسكه بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف... ترويت قليلاً ثم أجبت أنه هذا قرار خطير يعود إلى الشعب بعد أن يسترد حريته ويمارس حقوقه ولا بد أن يلتزم النظام الجديد بمبادئ الإسلام ويهتدي بالشريعة الإسلامية خلال فترة الانتقال التي ستكون

قصيرة جدا.. طال الحوار ولم نتوصل إلى اتفاق وأخيرا قلت لابد من الرجوع إلى أخواني في أمر خطير كهذا ثم اتصرفنا بعد أن حددنا موعد اللقاء القادم.

طلبت من الأخوان الاجتماع لبحث أمر هام وخطر... ثم اجتمعنا عصرا في دار عبد الستار عبد اللطيف في الاعظمية فجلسنا في حديقة الدار الخلفية... بدأت الحديث فقلت أن هناك جهة معينة أبدت استعدادها لاغتيل عبد الكريم قاسم وتعمدت عدم ذكر الجهة وشروطها ثم قلت أنني لن أبوح بأكثر من هذا إلا إذا تأكدت من قطع صلاتكم الحزبية وتعهدهم بكتمان الأمور وأقسمتم على ذلك... ان القضية في غاية الخطورة وأخشى أن تنكشف الخطة قبل اوانها وحينئذ يقع كثير من الضحايا قبل تحقيق الهدف... ساد الصمت قليلا وتكلم بعض الأخوان فرددت عليهم بهدوء وأخيرا تكلم عبد الستار عبد اللطيف وكان بادي الانفعال ووجه كلامه لي قائلا ليس من حقه أن تتصل بأي جهة كانت إلا بعد الرجوع إلينا... لابد أن تبوح باسم الجهة... ان عدم البوح خيانة... أجبته ان من حقي أن اتصل بأي جهة مخلصه للعراق تريد الخير للعراق كما أن طبيعة الاتصال وتبادل الرأي مع مختلف الجهات الوطنية حزبية كانت أو مستقلة واني مستعد الآن لذكر اسم الجهة بعد تحقق الشرطين اللذين ذكرتهما في بداية الجلسة كما أنني اشجب كلمة الخيانة واستنكرها وطال الجدل وامتدت المناقشة إلى ساعة متأخرة ثم انفض الاجتماع دون التوصل إلى اتفاق وكان هذا آخر اجتماع تجمدت بعده أعمال اللجنة... لقد التقيت بالعقيد أحمد حسن البكر مرتين أو ثلاثا، مرة في مكتب الحاج يحيى وشريكه عبد الستار عبد اللطيف لبيع أدوات السيارات في مدخل شارع الجمهورية ومرة في الشورجة... تبادلنا السلام وكان حديثنا قصيرا كما تجنينا الخوض في إصلاح ذات البين وهكذا انقسمت اللجنة إلى لجنتين: لجنة قومية وأخرى بعثية... قررنا مواصلة العمل وتوسيع اللجنة كما حرصنا في الوقت نفسه على إقامة علاقات طيبة مع جميع القوى الوطنية المخلصة وتبادل الآراء والمعلومات معها ولن أنسى تلك الليلة التي ذهبت فيها مع المحامي صبيح الكبسي نبحث عن بيت علي صالح السعدي في محلة الكسرة لنبلغه نبأ هاما، ومضينا نضم الضباط وأعطيت الأسبقية لأمري الوحدات وتم التنسيق والتعاون مع كثير من الأشخاص المخلصين بصرف النظر عن انتمائهم الحزبي أو عقيدتهم.

في عصر أحد الأيام زارني الأخ صبحي عبد الحميد وكان بادي التأثير والانفعال... جلس وطلب سيكارة رغم أنه لا يدخن... ثم انفجر فقال ان حزب البعث

يعتمد تشويه سمعتنا وان هناك حملة ظالمة ضدنا يقودها صالح مهدي عماش تتهمنا بالتجسس والعمالة لعبد الكريم قاسم بحجة ان لجنتنا وجماعتنا تضم جاسم كاظم الغزاوي سكرتير عبد الكريم قاسم... تألمت وغضبت لكني تظاهرت بعدم الاكتراث للإشاعة وحاولت تهدئة صبحي فقلت له ربما تكون الإشاعة كاذبة أطلقها أعداء الطرفين للوقية وتمزيق وحدة المناضلين ومهما يكن فإن هذه الإشاعة تؤكد امتداد التنظيم واتساعه... أجاب ان أكثر من ضابط قومي فاتحه صالح مهدي عماش للانضمام للحزب والتخلي عن مجموعتنا "المشبوهة"، حينئذ قلت له من الأفضل ان نلتقي بصالح مهدي عماش ونتفاهم مع الجماعة لأن تبادل الاتهامات لا يجدي كما يلحق ضررا بالغا بالقضية يؤدي إلى تمزيق وحدة المناضلين ويمد في عمر عبد الكريم قاسم، ان معرفة دوافع الحملة وأهدافها أصبحت مهمة لنتبين طريق المستقبل.. انتهينا من شرب القهوة ثم خرجنا لسيارة صبحي عبد الحميد قاصدين بيت صالح مهدي... طرفنا باب داره فخرجت زوجته وأعلمتنا أنه خرج منذ قليل وهي لا تعلم إلى أين ذهب. عرجنا على دار عبد الستار عبد اللطيف وكان قريبا من دار صالح فلم نجدهما. اقترحت على صبحي عبد الحميد الذهاب إلى دار أحمد حسن البكر فأننا أتوقع وجود الثلاثة هناك.. عبرنا إلى جانب الكرخ من جسر الاعظمية وذهبنا إلى بيت أحمد... طرفنا الباب فخرج أحمد حسن البكر بسرعة وتبين أنه كان يجلس في الحديقة قرب المدخل رحب بنا وما ان اجتزنا المدخل حتى شاهدنا صالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف يجلسان في الحديقة الصغيرة إلى يمين المدخل... سلمنا عليهما ثم جلسنا... بدأت في الحديث وكنت في غاية الانفعال... عاتبت صالح ولمته على مهاجمتنا... اعترف بقيادة حملة التشهير ضدنا وبررها ليحول دون انضمام الضباط إلينا ثم قال ان سمعتم ممتازة وتنظيمكم منافس خطر لنا ولا سبيل إلى إيقاف تغلظكم السريع في الجيش إلا بتشويه سمعتكم كما إنكم أذعتم في أوساط (الضباط) أنني بعثي... قلت له يا صالح انك بعثي قبل ان تتشكل اللجنة ويحصل الانشقاق ومعظم الضباط القوميين سمعوا باتمناك لحزب البعث كما انك حريص على كتمان الأمر ولا تنس ان خالد حسن فريد هو الذي أخبرك بوصول نبأ انضمامك للحزب إلى الجهات المختصة ومعرفة عبد الكريم قاسم بذلك ومهما اختلفت وجهات نظرنا فنحن ما زلنا نحرص على التعاون معكم ومع القوى القومية الأخرى للتخلص من الحكم الدكتاتوري الشعبي وقد قمت بنفسى اكثر من مرة بتوزيع

بطاقات التبرع وجمع التبرعات للحزب وكنت اسلم المبالغ إليك. ان التشهير وتبادل الاتهامات يضرننا جميعاً ولا يستفيد منه سوى عبد الكريم قاسم... لا ضير من التنافس في ضم الضباط شريطة ان نلتزم جميعنا بالمبادئ ونتحلى بالأخلاق الحسنة... وتكلم صبحي عبد الحميد فعاتب صالح كثيراً وتكلم أحمد حسن البكر لتهدة الجو... ثم خرجنا.

قررنا توسيع اللجنة فأضيف إليها الرئيس الأول الركن فاروق صبري عبد القادر وبعد فترة انضم إليها الرئيس الأول الركن عرفان عبد القادر وجدي. زارني في داري المقدم الركن خالد مكي الهاشمي. كانت زيارة مفاجئة لم أتوقعها وحررت في معرفة أهدافها لكنني قررت التزام جانب الحذر وحرصت ان يكون حديثي معه موجزاً وبعد حديث قصير أبدى استعداداه للعمل معنا... قلت انك تعرف شروطنا فهل أنت موافق عليها... أجاب بالإيجاب ثم القسم بالقران الكريم وبعد قليل خرج..

عجبت لأمره إذ كان من المنتمين لحزب البعث ومن المؤيدين لقرارات الحزب والمتحمسين لها وبخاصة بعد ان اصبح مرشحاً لتولي منصب رئيس أركان الجيش ومهما يكن من أمر فاني لم أره مرة ثانية ولم يسع إلى لقائي وظهر لي بعدئذ عدم جديته أو التزامه ولعله أتى لمعرفة أي الفريقين أقوى واهم وأقرب للوصول إلى الهدف^(١).

ويقول هاني الفكيكي في منتصف ١٩٦٢ كانت كتلتا صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان تحاولان القيام بحركة عسكرية تجمعت لدى الحزب معلومات عنها فقررت القيادة ان تطلب إلى القوميين والناصرين تأجيل العمل لأن البعث غير مهياً للمشاركة كما ان الظروف لا تسمح بنجاح الانقلاب في الوقت نفسه قررت قيادة الحزب استنفار كل قواها العسكرية والحزبية للمشاركة في العملية إذا ما حصلت كيما يكون للحزب دور وحصّة برجحان الكفة الناصرية على الحكم الجديد وخلال اجتماع المكتب العسكري اقترح صالح مهدي عمّاش مازحاً تسريب الخبر إلى قاسم بدلاً من اللجوء إلى هذه القرارات المعقدة الأمر الذي استهجنه حازم جواد وبأقي أعضاء المكتب العسكري إلا ان صالح وبعد أيام من الاجتماع التقى العقيد عبد المجيد جليل

(١) حصاد ثورة مذكرات ص ٦٥ - ٦٠.

مدير الأمن العام في بناية وزارة الدفاع فأوحى إليه بأسماء بعض الضباط القوميين وفضلوعهم في التآمر فما كان من الآخر إلا ان نقل الخبر إلى قاسم بحضور جاسم العزاوي أحد الضباط القوميين فلم يتردد قاسم في اعتقال بعضهم وإحالة البعض الآخر على التقاعد أو إلى مناصب إدارية وكان عمل صالح قد اضر بالعلاقة بين الحزب وباقي الأطراف القومية مخلفاً عند البعثيين شعوراً بالحرَج من دون ان يقود إلى اتخاذ إجراء حزبي بحقه^(١)

الأيام الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم كما يراها البريطانيون والأمريكيون

كانت السفارتان البريطانية والأمريكية تراقبان الأوضاع من العراق بدقة خاصة بعد ان ازدادت المؤامرات ضد عبد الكريم قاسم وازداد تهجمه على كل من بريطانيا والولايات المتحدة باعتبارهما المحرستين على كل المؤامرات وتوقعنا حدوث انقلاب ضد عبد الكريم قاسم في أية لحظة وفي أدناه بعض ملاحظاتهم عن الأيام الأخيرة لحكم عبد الكريم قاسم.

سري وشخصي

من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية

الرقم ٦٢/١٠١٩/٩ جي

التاريخ: ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٢

١- اتني أخاف أنه من غير الممكن الآن القيام بالضبط كما طلبتم في رسالتكم (أي جي ١٠٣١٩٣) في ٢٣ تشرين الأول وإعطائكم أي تقييم دقيق لقوة مجموعات المعارضة المختلفة ولكن ربما ترغبون ان نقوم بمحاولة لكتابة تقرير حديث عن حالة التآمر.

٢- استمر التآمر ويبدو أنه كسب قليلا في نضوج فكرته. ونحن لسنا في الحقيقة في موقع للقول، ولكن نحن نؤمن ان المؤامرات تستمر في الاهتمام بشكل رئيسي بالتخلص من قاسم، المتآمرون على كل حال ليس لديهم إلى الآن فكرة عن من ينبغي ان يخلف قاسم وليس هناك قادة حقيقيون. ربما هناك الآن بعض

(١) أوكار الهزيمة ص ١٨٢.

الاتصالات بين المجموعات المختلفة والفكرة العامة ربما بدأت تكتسب الأرضية أنه سيكون خطراً تصفية قاسم بدون صيغة أفضل للبدل في الذهن، على الأقل هذا يمكن ان ينتج ديكاتورية عسكرية أسوأ. ولكن من المشكوك إذا كانت أية مجموعة تقوم بأي شيء لترجمة هذه الفكرة في خطة إيجابية.

٣- ليس لدينا أخبار عن أية تطورات بين المجموعات السياسية بالرغم من أنه ربما علمتهم التجربة التصرف بأسلوب أكثر حذراً، الاتجاه الأكثر احتمالاً الذي ربما سيأتي التغيير منه هو الجيش. السخط هنا ازداد بشكل ملحوظ وقيل ان ٩٠% من كل الضباط والرجال معادين الآن لقاسم. نستلم أخباراً من وقت لآخر عن عدد من المجموعات المتآمرة ضمن الجيش ولكن سياسة قاسم في النقل المستمر للضباط وفي دفع الضباط من الأحزاب المختلفة لمراقبة بعضهم البعض فعالة جداً في منع أي عمل. أنه لا يبدو من المحتمل ان السخط العام في الجيش سوف يقود إلى العمل حتى وجود الحافز، مثلاً هزيمة كبيرة في كردستان، تسبب انفجاراً.

٤- باختصار بالرغم من ان عدداً كبيراً في العراق سوف يكونون سعداء لرؤية تغيير لكنهم لا يبدوون إلى الآن قادرين للعمل بشكل فاعل من اجله. هناك شعور كبير "ضد قاسم"، ولكن يبدو أنه ليس هناك شعور "مؤيد" لأي شخص آخر. وفي غياب أي نقطة بديلة يمكن ان تتجمع حولها المعارضة، ان الشعور المعادي ربما يساعد في نوع من الغضب الملحن، ما لم وإلى ان يقوم قاسم بطلعة أو يعالي تراجعاً كبيراً من نوع ما والناس يرتفعون إلى نروة اليأس المطلوب للعمل. الفرص للثمنر التي لا زالت موجودة، والتي يبدو ان قاسم لا زال يسمح بها، توفر نوعاً من صمام الامان، ويجعل الناس يهربون إلى حالة الاعتقاد التي هم جميعاً مستعدون جداً للترحيب بها. على الأقل هذا هو حسي الباطني. على كل حال لابد ان أضيف الملحق الاعتيادي بأنه الإنسان لا يمكن ان يستثني احتمال حركة مفاجئة وغير متوقعة من مجموعة متآمرة مضمولة.

٥- سارسل نسخاً من هذه الرسالة إلى بعض الطاوئين كما في رسالتك المشار إليها.

روجر الين

من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية

الرقم ٦٢/١٠١٩/١٢ جي

التاريخ: ٣١ كانون الأول ١٩٦٢

المرة الأخيرة التي كتبت فيها عن المؤامرات كانت في رسالتي ٦٢/١٠١٩/٩ جي في ١٠ تشرين الثاني إلى جورج هيلر. قلت في حينها ان التآمر مستمر ولكن يبدو ان المتآمريين لا زالوا لا يملكون فكرة عن ماذا ينبغي ان يخلف قاسم. وأضفت ان الفكرة العامة ربما بدأت تكسب تأييدا وهي أنه سيكون خطرا تصفيته بدون الفضل الصيغ لاستبداله في الذهن، ولكن كان من المشكوك فيه إذا أية مجموعة لترجمة هذه الفكرة بتخطيط إيجابي. المؤامرات والإشاعات عن المؤامرات هي ما موجود في العراق اليوم، ونحن لا نزعجكم بكل قصة تصل إلى أسماعنا. ولكننا سمعنا مؤخرا بعض القصص والتي ربما يبدو إنها تعدل إلى حد ما الحكم الذي كتبت في رسالتي السابقة، واعتقد أنني ربما لابد ان اكتب عنها باختصار.

٢- معظم القصص تتعلق بما يسمى "مجموعة شابة". ويقال انهم ذوو عواطف محافظة معتدلة وانهم ميالون تجاه الغرب. مصادرنا كانت مماتعة جداً لذكر الأسماء. (والتي ربما كانت علامة جيدة من زاوية الأمن)، ولكننا طمننا ان المؤامرة قد درست بتفصيل وان أسماء كل أولئك المرشحين للمواقع الرئيسية قد اختيروا. ونحن نملك الآن بعض الأسماء التي أشير إليها لنا. لقد قيل ان الهدف هو جلب اللواء الربيعي [محمد نجيب] كواجهة في البداية ومسئول أجل إعطائها بعض الاستمرارية. رئيس الوزراء سيكون خليل كنة (تقرير الشخصيات رقم ١٢١)، وزير الدفاع سيكون العميد نديم شكري، المدير السابق للعمليات، واللواء خليل سعيد قائد الفرقة الأولى سيكون رئيس الأركان العامة. وبالنسبة للامم الأخير كان هناك إشاعات تنتشر ان قاسم سوف يجلبه ليخلف العبدى كرئيس للأركان العامة قريبا، وربما في عيد الجيش. العبدى ربما يرفع إلى موقع جديد كنائب لرئيس الوزراء محتفظا في الحقيقة بوظائفه الحالية كحاكم عام للجيش. وإذا وقع هذا التغيير فأن خليل سعيد سيكون في الحقيقة في موقع جيد جداً إذا كان متورطا حقيقة في أية مؤامرة. غي باودن كان لديه شكوك في السابق فيما إذا كان لديه الجرأة للقيام بدور فعال في مؤامرة، ولكنه يميل الآن للاعتقاد أنه ربما كان قادرا على التصرف. الشخصان الآخريان

بالتأكيد جيدان وقويان. خليل كنة كما اعتقد لا زال في بريطانيا، واللواء الربيعي هناك أو كان في بريطانيا أيضاً. أنه ليس من الواضح فيما إذا كان يعلم أي شيء عن المؤامرة.

٣- أخبرنا ان واحدة من الصعوبات إلى الآن هي الأموال، ولكن هذه القضية في طريقها إلى الحل الآن، الموضوع أصبح معقدا أكثر بقصة تآمر - يتعلق بعدد من الضباط. بناء على هذا فإن عشرة ضباط خططوا لضرب قاسم عندما غادر القاعدة الجوية في معسكر الرشيد بالهليكوبتر إلى الصويرة خلال احتفالات الكندي. وقد أجهضت المؤامرة لأن قاسم غير خططه، والمفترض أنه سمع بها، وقد اعتقل بعض المتآمرين. أنه أيضاً من الغريب إلى حد ما ان الحفل بمناسبة يوم السلامة الذي كان ينبغي ان يقام لقاسم من قبل الجيش قد الغي في اللحظة الأخيرة بدون توضيح. مؤامرة أو مؤامرات الجيش هذه ربما وفرت نوعاً من غطاء الدخان للمؤامرة الأخرى أو المؤامرات.

٤- انه صحيح بالتأكيد أنه في ثلاث مناسبات مؤخرا وهي أحاديثه في الفرقة الخامسة، واللواء التاسع عشر وعمال النفط، قاسم قام بإشارات غير صريحة إلى المؤامرات ضده. أنه يبدو إذن وكأنه يعلم بشيء، ولكن من الناحية الأخرى فقد ظهر مؤخرا مسترخيا تماما ومرحاً في الحفلات.

٥- نحن بالطبع منتبهون لوجهات نظركم حول مخاطر ظهورنا وكأننا نعظم أو متورطين في التآمر في أي وقت، وقد أكدت ذلك مرة أخرى مؤخرا على أعضاء طاقم السفارة، بعضهم الملحق الجوي الجديد، أننا يجب ان نتصرف دائما بأقصى حذر. "المجموعة الشابة" التي سمعنا عنها قد أوضحت من خلال مصدرنا انهم لا يقصدون إخبارنا مسبقاً عن أي انقلاب، وكذلك لن يطلبوا منا مساعدة مقدما رغم انهم سيأملون أقصى مساعدة إذا كانوا ناجحين. انهم كذلك لا يخبرون الأمريكيان أي شيء حول الانقلاب لأنهم لا يثقون باستخبارات الولايات المتحدة ولا يحبون تأييد الولايات المتحدة الحالي لناصر. أنا لا اعلم فيما إذا كان صحيح حقا أم لا انهم يتركون الأمريكيين بدون علم. كان لي كلام مع روي ملبورن، القائم بالأعمال الأمريكي، قبل يوم وقال ان لديهم عدداً من القصص عن مؤامرات لكنه لم يتحدث عن تفاصيل كثيرة.

٦- بالطبع كما قلنا سابقا عدة مرات، هناك سخط واسع، واعتقد أنه ربما كان حقا ان قلة التقدم الاقتصادي هو الآن السبب لذلك. وكنت راغبا في هذا الصدد لرؤية نسخة من الرسالة السرية لدينيس سبيرز ١٠٤١٧/٦٢ جي في ١١ كانون الأول إلى ليونارد فغ، والتي تحتوي وجهات نظر وزارة الخارجية الأمريكية حول هذا الموضوع. أنه من المحتمل ان وجهات النظر هذه ربما مبالغ فيها قليلا، ولكن هناك بالتأكيد شعور هنا ان العراق في طريق مسدود. ويبدو لي ان الشكاوى بهذا المحتوى من العراقيين الواردين في المناقشات اصبح اكثر انتظاما في الأشهر الأخيرة. أضف إلى ذلك هناك الحالة الكردية. ومن الناحية الأخرى فإن قبضة قاسم على الحالة الأمنية لا تبدو إنها تضعف، وكان له بشكل عام سنة آمنة نسبيا، حسبما نستطيع ان نحكم إلى الآن. الغرض من الرسالة هو ليس القول ان هناك محاولة وشيكة ضده، ولكن ببساطة لتكرر مرة أخرى ان الإنسان لا يمكن ان يعرف أبدا. بعض الأحداث الخارجية، أو الظروف المشتركة، بضمنها فرصة تعرض نفسها، ربما تفجر الأمر. وفشل مثل هذا الحدث أو مثل هذه الظروف فإن الأمور ربما تستمر تماما. كل هذه الأنواع من القصص كانت شائعة جداً لفترة طويلة.

٧-..... سوف نتيقنكم على اطلاع إلى أي شيء مشوق نسمعه وسوف نكون سعداء لسماع أي شيء يمكنكم ان تخبرونا من جهتكم.

٨- سارسل نسخة من هذه الرسالة إلى دينيس سبيرز في واشنطن وولي موريس في عمان، ولكن ساكون شاكرا إذا لم يثيروا إلى ما يسمى "مجموعة الشباب" لأصدقائهم الأمريكيان، في حالة أنه حقيقة ان السفارة الأمريكية هنا بقيت خارج الصورة من قبل أولئك المعنيين^(١).

روجر الين

* بعض الأسطر أقيمت سرية ولم يكشف عنها.

(١) حامد البياتي، الانقلاب الدامي ص ٨٠-٨٨.

وفي ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٣. كتبت السفارة البريطانية في بغداد -

إلى -آو. اس. كروفورد - وزارة الخارجية

عزيزي ستيورات

١ - جاء لزيارتي القائم بأعمال الولايات المتحدة (روبي ملبورن) وقال لي أنه تلقى تعليمات من حكومته قبل عدة أسابيع لتقديم طلب لمقابلة قاسم وهذا ما قام به فعلاً قبل نهاية راس السنة الجديدة لكنه لم يتسلم أي جواب لحد الآن وقال أيضاً

"تريد حكومتي مني ان أقول لقاسم إنها لم تفهم موقفه الأخير تجاهها مع العلم إنها لم تتدخل بأي حال من الأحوال في شؤون العراق الداخلية وأنها لا ترغب أكثر من ان تسود علاقات حسنة بين الحكومتين حسب النمط الاعتيادي المتعارف عليه بين الدول. ويظهر ان رغم كل ذلك بالنسبة لحكومتي فإن قاسم قد حاد عن طريقه وأخذ يتهجم على الولايات المتحدة في كل مناسبة متاحة له تقريباً. ان حكومتي تعتقد إذا كان لقاسم شك في حقيقة موقفها منه فمن الطبيعي إنها سوف تنظر فيها وتحلول إرضاءه ولكنها لا تستطيع فهم التهجعات الضارية دون مسوغ ولا تصرف مما هو السبب الحقيقي وراء موقف قاسم هذا؟"

٢ - وعلى أية حال يمكن القول أنكم قد سمعتم كل ما سبق وقد أشارت إليه سفارة الولايات المتحدة في لندن. ومع هذا يبدو لي ان ذلك سيؤدي إلى معرفة أوضاع العراق بصورة جلية وان وزارة الخارجية الأمريكية تعتقد ان ذلك سيساعد على معرفة الأوضاع. لقد سبق وان ذكرت ان ملبورن لم يتسلم رد قاسم على طلبه حتى هذا التاريخ، كما ان قاسم استمر كالمعتاد على مهاجمة الولايات المتحدة وخاصة في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر المهندسين في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٣ والذي قال فيه "ان سفارتين غربييتين في العراق تسهمان في طبع منشورات مسمومة، ثم أردف قائلاً ان الولايات المتحدة تنفق الملايين من الدولارات على بلد عربي متحرر والذي ينفقها بدوره على تفريق صفوف الشعب العراقي وعلى مهاجمة الجمهورية العراقية" أخبرني ملبورن أيضاً في زيارته هذه أنه رأى وزير الخارجية هاشم جواد واستوضح منه عن مثل هذه التصريحات غير المسؤولة، وقال أنه سأل وزير الخارجية جواد هل كانت تصريحات قاسم جواباً لطلبتي

بمقابلي له؟ وقد أكد هاشم جواد إنها لم تكن كذلك. وإن من وجهة نظره كان من الضروري أن يقابل قاسم منبورن ورغم كل ذلك لم يحدث أي شيء حتى الآن.

٣- يعتقد منبورن أن وزارة الخارجية الأمريكية بدأت تفكر أن الوقت قد حان للرد على تهجمات قاسم المستمرة في الوقت الحاضر على حكومته ولكنه لم يكن متأكداً بأي شكل سيكون رد الفعل وربما قدم منحولات إلى الحكومة العراقية احتجاجاً على التهجمات غير المبررة لقاسم.

٤- قال منبورن أنه طلب من مختلف دوائر السفارة القيام بدراسة وبحث مركز قاسم في العراق حالياً على أن تشمل الدراسة جميع الحقول السياسية والاقتصادية والعسكرية... الخ. واتهم توصنوا إلى نتيجة مفادها أن وضع قاسم أضعف الآن وبكل تأكيد من أي وقت مضى منذ انتفاضة ١٩٥٩ في الموصل. وأن المغزى الذي أشار إليه واستنتجه منبورن أن الوقت قد حان لعد الجسور مع معارضي قاسم استعداداً لليوم الذي سيحصل فيه التغيير ولهذا السبب نقضل أن يكون الرد على تصريحات قاسم بشكل حاد كي يظهر لأعداء قاسم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن غير مبالية بطبيعة النظام وتصرفاته.

٥- تتسم تصريحات قاسم المنشورة بالنسختة حيث طغت جريدة الثورة بثورة وهي تحمل عنواناً كبيراً هو (القائد يحذر واشنطن) وأوردت الصحيفة أيضاً مقابلة أجراها قاسم لصحفي لبناني هدد فيها أنه سيتدخل عسكرياً في اليمن إذا أدى التدخل المصري هناك إلى تدخل أمريكي بينما هو في الوقت نفسه يؤيد السلال ونظامه الجمهوري. أيد قاسم انسحاب قوات الأمم المتحدة من فلسطين كي يدافع العرب عن أرضهم بصواريخهم وقواتهم المسلحة (إذا كان ما يقوله قاسم يعني شيئاً فمعنى هذا أنه يفترض هو وبقية الأنظار العربية سيقاقتون الإسرائيليين دون أي تدخل).

سبق وإن ذكرت أن قاسم هاجم سفارتين غربييتين (وهو يعني الأمريكان وتحق) لدعمهما توزيع منشائر مسمومة في الوقت نفسه بالهجوم على السفارة المصرية لمساعدتها في طبع المنشائر وتوزيع مقادير من الأموال وعرفنا الآن أن اثنين من أعضاء السفارة المصرية قد اعتقلا وإن أحدهما وهو محمود محمد يوسف هو منحق في القائمة الدبلوماسية قد ترك البلاد أما الآخر فلا يزال معتقلاً.

٦- سأكتب تقريراً أكثر تفصيلاً عن هذه التطورات التي رافقت أيضاً الهجوم المعتاد على تظفل الإمبريالية في الوطن العربي. كما أشار إلى شركات النفط والكويت. وقد ركز بأكثر من المعتاد مؤخراً في هجماته على الأتانيين والمخادعين والمتآمرين وعملاء الإمبرياليين في الجمهورية العراقية. وقدم قاسم عرضاً مبنوساً منه بالعفو عن الأكراد والذي حدده لمدة عشرة أيام أخرى ابتداء من ٢٠ كانون الثاني حتى نهايته دون ان يقدم تبريراً لذلك، ولم يظهر في الأفق حتى الآن استجابة الأكراد لهذا العفو.

٧- وعلى العموم فإن انطباعي ان قاسم قد تعرض لشيء ما مؤخراً فأهتز بصورة شديدة ولربما كان ذلك اكتشاف مؤامرة بعثية أو موالية لناصر داخل الجيش وقد ادعى أنه اكتشف مؤامرة واحدة في الأقل في الآونة الأخيرة. وفي الحقيقة أنه تحدث كثيراً عن المؤامرات التي حيكت ضده. وقد أشار ان عدد المؤامرات التي تعرض إليها نظامه منذ قيام الثورة وحتى الآن والتي تم اكتشافها بلغت ثلاثين مؤامرة.

وهناك قصة موثوقة جداً وهي أنه استدعى جميع ضباط الفرقة المدرعة الرابعة وخطب فيهم خطبة رنانة حول موضوع المؤامرات وطلب منهم الولاء له وللثورة. وقيل ولو ان هذا القول غير موثق أنه هدد الضباط برفع ورقة وقال أنه مكتوب فيها أسماء أولئك الذين يتآمرون عليه. هذا ولا بد ان انكر ان إضراب الطلاب لا يزال مستمراً والذي هو لم يكن من إحياء البعثيين بالأصل. ولكن العناصر البعثية والوحدوية الناصرية دعمته وتبنته بشكل واسع. ومع ذلك ولأول مرة منذ مجيئي إلى هنا تكونت لدي قناعة أنه لربما أصبحت نهاية قاسم في المستقبل المنظور، وهذه ليست أكثر من فرصة ضعيفة وهي حتما في قعر الموجة والتي أحس أنا بها في هذه الأجواء السائدة في العراق الآن.

يبدو لي ان قاسماً فقد القبلية على القيام بأي شيء للتغلب على مشاكله ولا يمكن التنبؤ فيما إذا كان سيتمكن من التمايل للعبور فوق قمة الموجة القادمة ولكن وكما ذكرت بدأت لأول مرة أتساءل فيما إذا كان سينجح في العبور أم لا.

٧- سأرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى كل من هارولد بيلي في القاهرة وجون ترتجموند في الكويت وجوي يوشين في المكتب السياسي لقيادة الشرق الأوسط، وإلى عدن وواشنطن.

إنه من الجدير بالملاحظة أيضاً أن نادي المنصور الذي أغلقته الحكومة قبل أسبوعين لا يزال مغلقاً على الرغم من جهود مديره اللواء الطبيب رشاد عبد الواحد لإعادة فتحه وقيل أن سبب غلقه هو استخدامه من أشخاص معينين لاجتماعاتهم التي ينتقدون فيها النظام ونذكر أنه يغلب على رواد النادي الضباط والضباط المتقاعدون وشريحة الأغنياء في المجتمع العراقي وأعضاء الحكومة وقد حضرت عشاء إقامته وزارة الصحة في النادي للقاء السير هارفي جاكسون في اليوم السابق لإغلاقه.

من السفارة البريطانية في واشنطن إلى وزارة الخارجية
حقيبة جوية ١٠٢٤٤

التاريخ: ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣

١- عندما رأيت روجر ديفز، نائب مدير شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية هذا الصباح، فقد أخبرني أن الوزارة استلمت سلسلة من البرقيات من السفارة الأمريكية في بغداد والتي قامت السفارة فيها بتقييم الحالة الداخلية الحالية في العراق وقدمت مقترحات معينة.

٢- قال ديفز أن جوهر القضية هو كما يلي. السفارة تعتبر أن موقع قاسم أصبح أضعف مما كان عليه على عدة أصعدة: الحالة الاقتصادية سيئة، معنويات الجيش تتدهور، قاسم أصبح أقل وأقل شعبية، وهكذا. وفي الوقت نفسه فإن حكومة الولايات المتحدة تعرضت لسيل من الاعتداءات في الإعلام العراقي. السفارة تعتبر أن من غير المرغوب به البقاء ساكتين فترة أطول في وجه هذه الهجمات الإعلامية، خصوصاً بما أن هذا السكوت يحير ويرعب معارضة نظام قاسم المؤيدين للغرب.

٣- السفارة لذلك تقترح أن خطوات أكثر تتخذ لإجابة هذه الهجمات الإعلامية، من خلال صوت أمريكا وبطرق أخرى مشابهة. وقد اقترحوا أن الحملة الأمريكية الإعلامية المضادة لابد أن تكون موجهة ضد قاسم شخصياً، والخط هو أن صعوبات قاسم كانت تزداد وأن كل ما يستطيع أن يفعله هو لتغيير الانتباه عنها هو مهاجمة الولايات المتحدة. وقال ديفز أن اقتراح السفارة هذا لم يلق التأييد على مستوى عالي (اعتقد في البيت الأبيض) ولكنه هو نفسه لا يعتقد أنه سيكون من المفيد للانشغال بمعركة إعلامية مع قاسم في الوقت

- الحاضر. ومن وجهة نظره ليس هناك حاجة لتبجيل أخطاء قاسم بإعطائها هذا المقدار من الاهتمام، وإذا انتقم قاسم من حملة أمريكا الإعلامية المضادة، وربما سوف يفعل، سيكون هناك خطر:
- أ - ان المعركة الإعلامية ربما تتصاعد، وفي هذه الحالة من الصعب رؤية ماذا سوف يكسب الأمريكان منها، و/ أو:
- ب- قاسم ربما يحث على القيام بعمل انتقامي ضد سفارة الولايات المتحدة في بغداد، مثلاً بإعلان واحد أو اثنين من الموظفين أشخاص غير مرغوب فيهم.
- وقال ديفز ان السفارة قدرت المخاطر الأخيرة وقد رأت إنها تستحق تحملها. ولكنه لم ير ذلك على كل حال.
- ٤- ديفز قال ان النقاش ضد اتخاذ العمل المقترح من قبل السفارة كان سيقدم إلى سلطة أعلى. لم يستطع ان يقول بالطبع ماذا ستكون النتائج. ساكون شاكر إذا احترمت سرية في بغداد ووزارة الخارجية وفي داخل إدارة الولايات المتحدة.
- ٥- سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى السفارة في بغداد.

دي جي سبيرز

وفي ٢ شباط ١٩٦٣

بعثت السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية تقول
تظاهرات ضخمة في بغداد.

قامت تظاهرات ضخمة أمس في منطقة الاعظمية في بغداد بعد صلاة الجمعة وقد أدا خطيب المسجد في خطبة، المعاملة القاسية التي واجهها دبلوماسيو الجمهورية العربية المتحدة على أيدي ضباط الأمن العراقيين. وأدانت التظاهرة النظام القائم في العراق وأكد المتظاهرون على الاخوة العربية التي تربط بين شعبي العراق والجمهورية العربية المتحدة. وقامت الشرطة بتفريق التظاهرة واعتقوا عدداً من الناس بضمنهم إمام المسجد.

ان الحالة في العراق ليست مستقرة خصوصاً بعد التطورات الأخيرة وبدأ عدد كبير من العراقيين بضمنهم حامد قاسم شقيق قاسم بتهريب أموالهم إلى الخارج.
شكوك قاسم:-

ازدادت المشاعر المعادية لقاسم في الآونة الأخيرة الأمر الذي أدى به إلى استدعاء قادة الفرق الخمس إلى مقره في وزارة الدفاع فضلاً عن قادة الكتائب

المدرعة ومدير الصنف المدرع وأخبرهم أنه يعرف ان ضباط الصنف المدرع يتآمرون عليه وانه يعرف كل حركاتهم وسكناتهم لأنه يراقبهم ويعرف كل صغيرة وكبيرة عندهم وانه على ثقة أنه ليس هناك من يجرؤ على التمرد عليه وعلى نظامه. ترفيع ضباط وإحالة آخرين على التقاعد:-

صدر جدول الترقية في ٦ كانون الثاني وفيه رفع ١٧٣ ضابط إلى رتبة أعلى ومعظم القادة الذين نالته الترقية لا يستحقونها لعدم كفاءتهم لتولي المناصب التي تناسب رتبهم الجديدة وصدرت كذلك قائمتان بإحالة ١١١ ضابط على التقاعد منهم (٢) برتبة لواء و (٣٢) برتبة عميد و (٢٥) برتبة عقيد و (١٢) برتبة مقدم. غلق نادي المنصور

اغلق بدون إنذار نادي المنصور الأرسنقراطي ملتقى الإنخبة من العراقيين في بغداد من العهدين الملكي والجمهوري بدعوى ان الاجتماعات للتآمر ضد نظام قاسم تعقد فيه مما أثار السخط من هذا التصرف وأغلقت أيضاً خمسة نوادي صغيرة أخرى.

الحالة الاقتصادية

يتذبذب اقتصاد البلد تبعاً لحدّة التوترات السياسية وعدم وجود الاستقرار انسداد في الوقت الحاضر مما أدى إلى ضعف التجارة ونقص في العملة الصعبة التي تمكن الحكومة من الاستيراد للسلع والمعدات المختلفة.

وفي ٧ شباط ١٩٦٣ أرسلت السفارة البريطانية إلى خارجيتها الآتي تقرير داخلي لوزارة الخارجية البريطانية بعنوان الحالة الداخلية في العراق

١- تدهورت الحالة الداخلية في العراق في الأسابيع القليلة الماضية وإن وضعية قاسم هي الآن أكثر اهتزازاً عما كانت عليه في أي وقت من سنة ١٩٦٢ ولربما كانت أضعف مما كان عليه في سنة ١٩٥٩ إن الفقرات من (٢-٥) توضح مشاكله بصورة موسعة

٢- تستمر الانتفاضة الكردية بكل زخمها دون تراخ. لقد فشل جيش قاسم كنية في السيطرة عليها. ولم يعر الكرد أي اهتمام لعرض قاسم العفو عليهم. وقد نشط الأكراد للمرة الثانية في منطقة حقول كركوك النفطية. ففي الأسبوع الماضي سيطروا على شاحنة لشركة النفط البريطانية مملوءة بالمستخدمين

العراقيين ونصبوا كميناً لمهندسين بريطاني يعمل مقلولاً وقد أصيب بعدة جروح من بندقية صيد لم تكن خطيرة وربما كانت إصابته عن طريق الخطأ. كمن الكرد لقطار البريد الليلي بين بغداد وكركوك وخطفوا جميع الانضباط العسكري المرافقين للقطار ووضعوا الحواجز في الطريق ونصبوا الكمائن في منطقة واسعة حول كركوك. ومن المحتمل أنهم احتجزوا مهندماً ألمانياً. ولكن يمكن القول ان الحالة لن تصل إلى الحد الذي يبدو فيه من المستحسن إخلاء الأوربيين، ولكن من المستحيل السفر خارج المدينة ليلاً. ان عمليات شركات النفط صعبة وربما تسببت في انخفاض الإنتاج

إضراب الطلاب:- أجرى غالبية طلاب الثانويات والجامعة في بغداد وفي المحافظات منذ عيد الميلاد احتجاجاً ضد قاسم اتهم ذوي اتجاهات وحدوية وضد الشيوعية بقوة ويظهر ان الإضراب تطور وانتشر من حادث اشترك فيه ابن العقيد المهدي الشيعي رئيس المحكمة العسكرية إلى إضراب عام ويتعاطف مع الطلاب المضربين العديد من الأساتذة والمدرسين والمهنيين. ان تعامل قاسم القاسمي ضد المحرضين واعتقال نحو ٩٠٠ شخص بضمنهم بنات آثار اشمنزازاً واسعاً وقوياً بين الناس وليس هناك أية إشارة تدل على عودة الطلاب إلى مدارسهم.

٣- الجيش: تستمر المؤامرات ضد قاسم من مجموعات من الضباط قوميين وحدويين أو بعثيين ومعظمهم يلقي التأييد أما من الجمهورية العربية المتحدة أو الأردن وحتى هذا التاريخ استطاع عبد الكريم قاسم ان يكتشف أية مؤامرة ضده في الوقت المناسب. ان توسيع قاسم لإجراءاته الأمنية ونقله المستمر للضباط جعل الأمر ضده صعباً. ان معنويات الجيش منخفضة على العموم بسبب الشك المتبادل بين الضباط وبسبب فشل الجيش في إدارة العمليات العسكرية في الشمال هو الذي أدى إلى هذه النتيجة.

٤- الموارد المالية: ان تكاليف الحرب في الشمال والإنفاق المفرط في شراء المعدات العسكرية السوفيتية وبضمنها الصواريخ ارض جو أوقعت قاسم في مشكلة مالية حيث أدت إلى تأخر أعمال الأعمار وبعضها توقف بشكل كامل والبطالة تنتشر وقد زاد الأمر سوءاً لجوء الكثير من الأكراد من شمال العراق إلى بغداد بسبب قصف طائرات قاسم لبيوتهم. وقللت شركة النفط العراقي من

إنتاجها وبالتالي من أرباحها بسبب مصادرة قاسم من طرف واحد لمعظم مناطق الامتياز (إشارة ١) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

ماذا بعد قاسم؟..

٥- قد يحدث انقلاب ناجح في أي وقت. ومن جهة أخرى قد يؤجل وقد يطول حدوث هذا الانقلاب ومهما يكن من أمر يمكن القول ان الوضع الحالي خاصة يشجع المتأمرين وذلك ان عدم شعبية قاسم أصبحت علامة تقريبا. ان الاستقالات اليائسة الواسعة التي حدثت عام ١٩٦٢ قد مهدت الطريق أمام الغاضبين ومن المحتمل ان يكون النظام البديل عسكريا ذو اتجاه قومي بشكل واسع ولا يمكننا التنبؤ إلى أية درجة من التعاطف يمكن ان يبديه هذا النظام نحو الجمهورية العربية المتحدة ولكن من المحتمل ان ينظر إلى بعض الدعم من القاهرة في الأقل في المراحل المبكرة وهذا ما يمسد عبد الناصر وسيبار إلى تشجيعهم.

ان النظام البديل سيكون اكثر ميلا إلى الغرب واكثر قلقا على استقلال العراق لاعتماده على الاتحاد السوفيتي ولكن لا يمكن التنبؤ عن موافقه من قضايا النفط ومطالبة العراق بالكويت.

سوف لن يمر تبدل السلطة بهدوء ومن المحتمل وقوع اضطرابات لعدة ساعات أو عدة أيام وستعرض أرواح المواطنين البريطانيين وبنية السفارة البريطانية وموظفوها إلى الخطر وقد يؤدي هذا إلى تدخل إحدى الدول المجاورة للعراق أو أكثر من دولة واحدة

أعدت خطط الإجلاء (التي أعيد النظر فيها) لإجلاء (٦٠٠) مواطن بريطاني عن العراق وعززت السفارة مؤخرا خططها المعدلة لحماية الموظفين وأتلاف الأوراق وأيضا الاتصالات الطائرة مع لندن. سوف تدرس موضوع التدخل من جيران العراق في تقرير مفصل.

وفي ٧ شباط بعثت بعثة المملكة المتحدة في لندن/ باريس منكرة إلى القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية نصها عزيزي غولد جايلد.

(١) جرت مناقشات واسعة في اللجنة السياسية يوم ٥ شباط حول الشرق الأوسط وخصص بعض الوقت فيها لبحث الحالة في العراق.

(٢) بدأت المناقشة بتصريح ممثل إيطاليا حول العلاقات الخارجية للعراق. وقد قام بتوزيعه مكتوباً (أرفق نسخة منه)

(٣) قال ممثل الولايات المتحدة ان التقييم الأمريكي هو ان قاسم أضعف في كل النواحي في الوقت الحاضر منذ أيام الثورة ولو ان الحالة الاقتصادية لم تكن سيئة جداً، بالنسبة له مثلاً هي في النواحي الأخرى. وان مرد كل ذلك إلى سياسته بشكل رئيس. خاب أمل ضباط الجيش العراقي في المستقبل القريب على الرغم من المساعدات السوفيتية. وقد أضعفت الثورة الكردية نظام قاسم بشكل جدي والذليل على ذلك ان قاسماً أجبر على فتح باب المفاوضات مع الأكراد.

فقد قاسم ثقته في الداخل. وهناك احتمال ان يصل الخطاب الداخلي إلى درجة تجعل القوات المسلحة لا تتدخل لإنقاذه. حقق الاتحاد السوفيتي اعتماد العراق عليه بصورة رئيسة وهناك احتمال ان يتجه العراق إلى الاتحاد السوفيتي كآخر منجأ له. وأصبحت الولايات المتحدة في الوقت الحاضر كبش الفداء المناسب وان الانتقادات الموجهة إليها هي اكبر من تلك الموجهة إلى المملكة المتحدة. ومهما يكن من أمر فإن سجل الضعف المستعصي هذا يجب ان ينظر إليه في ضوء حالات اتدني السابقة من سيرة حياة قاسم. وقد كانت صلابته وقابليته لتحمل الضغوط معروفة بصورة جيدة. بقيت هذه الحقيقة نقطة ضعف في نظام الحكم خلال السنين الأربع التي مضت على وجوده. (وختتم الممثل الأمريكي) كلامه قائلاً بصورة صريحة ان أي نظام حكم يتبين أنه غير شيوعي يمكن ان يكون احسن من النظام الحالي وفي مصلحة الولايات المتحدة.

(٤) وتحدث المندوب التركي حول الأحداث الأخيرة وإضراب الطلاب في العراق وأشار إلى إمكان حدوث أزمة في السياسة الداخلية في العراق وأعزن ان حكومته قد اعترفت بشرعية حكومة الكويت في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٢ وأعقب ذلك وبشكل طبيعي تأييد حكومته لطلب الكويت. ولكن لن يكون هناك تبادل للمبعوثين الدبلوماسيين في الوقت الحاضر

(٥) أشار المندوب الفرنسي إلى المذكرة الإيطالية وإلى المقابلة التي أجراها الصحفي الفرنسي نوا مع قاسم والتي نشرتها جريدة نيموند الفرنسية في الرابع من شباط والتي تظهر بشكل جلي الغياب القاضح للمنطق في مطابقة العراق بالكويت

٦) الممثلان النجيكوي واليهوندي لفتا الانتباه إلى الورقة التي كانت تحت المناقشة في اللجنة الاقتصادية لاناتو حول التغلغل الاقتصادي للصين والكتلة السوفيتية في العراق (٥٠٥ ديبنيو.بي-١٢٧-آي سي) وكلاهما يعتقدان ان هذه الورقة يمكن ان ينظر إليها في اللجنة السياسية من زاوية سياسية. هذه الفكرة لم ينتفت إليها أي شخص آخر ولكن من الممكن تماماً أن السكرتارية سوف تتابع ذلك بجديّة واقترح مناقشة الورقة في الوقت المناسب.

٧) كتب القنصل الاقتصادي في بعثتنا آرثر بوتر بشكل مفصل حول هذه الورقة إلى مايسون في قسم العلاقات الاقتصادية مع نسخة إلى انتوني ايدن في المنظمات الغربية وقسم التخطيط لربما عند سنوح الفرصة ننظر في هذه الرسالة وتناقش مع النيوت نوع الخط الذي تتخذه في اللجنة السياسية.. إذ أنه من المحتمل أن نعود مرة أخرى في بعض المراحل إلى مناقشة الأوضاع في العراق لذلك فربما يكون من المفيد لنا في أية حال أن كان بإمكانكم أن تعطونا تقييماً حديثاً حول فرص قاسم لنجاة وانعكاسات المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها الكتلة السوفيتية. هذا وسوف يكون من المفيد لنا في أية مناقشة عامة حتى ونو أخذت نقطة بداية ورقة اللجنة الاقتصادية.

٨) وعلى أية حال لا تبدو فكرة الذهاب إلى ابعد من تبادل المعلومات حول العراق في اللجنة السياسية جيدة

الصعوبات حول الورقة الاقتصادية تتأتى من كونها جزء من تمرين مختلف تماماً وتاريخه طويل وهدفه تقييم ماذا قام به العالم الحر لمواجهة التأثير الصيني السوفيتي على العراق ولربما لرؤية فيما إذا كنا نحتاج إلى عمل أكثر.

أتصور أنك لا ترغب ان تدخل في نقاش حول أي شيء من التنسيق في السياسات بين أعضاء اناتو فيما يخص العراق

٩) سأرسل نسخة من هذه الرسالة بدون مرفق إلى انتوني النيوت وإلى المنظمات الغربية وقسم التخطيط وإلى ان سي مايسون من قسم العلاقات الاقتصادية.

المخلص^(١)

أي. سي. دونالد

أخبار وحوادث

١٩٦١ / ٢ / ٢٤ - ١٩٦٢ / ١٢ / ١٩

١٩ / ٢ / ١٩٦١ حمل مندوب العراق في الأمم المتحدة الحكومة البلجيكية مسؤولية اغتيال الزعيم الأفريقي باتريس لومومبا وطالب بإجراء تحقيق عاجل غير متحيز.

٢٧ / ٢ / ١٩٦١ إعلان الحداد في العراق لمدة ثلاثة أيام لوفاة ملك المغرب محمد الخامس.

١٤ / ٣ / ١٩٦١ أوعز عبد الكريم قاسم بإطلاق سراح (١٥٠) مجسوزاً بمناسبة العيد.

٢٦ / ٣ / ١٩٦١ وضع عبد الكريم قاسم الحجر الأساس لميناء البصرة.

٢٩ / ٣ / ١٩٦١ تبرع عبد الكريم قاسم أثناء زيارته لمدينة البصرة بمبلغ (٣٥٠٠) دينار صرفت على الوجه التالي:-

١- جمعية حماية الأطفال (٥٠٠) دينار.

٢- جمعية الهلال الأحمر (٥٠٠) دينار.

٣- الميتم الإسلامي (٥٠٠) دينار.

٤- النادي العسكري (١٠٠٠) دينار.

٥- فقراء البصرة (١٠٠٠) دينار.

٣١ / ٣ / ١٩٦١ أصدر الحاكم العسكري العام اللواء الركن أحمد صالح العبدى بيتاً

برقم ١٣٦ جاء فيه (إلحاقاً ببيتنا المرقم ١٢٣ قررنا تقليص مدة

منع التجول في الاعظمية ببيتنا أعلاه وجعله من الساعة ١٦٠٠

(أي الرابعة بعد الظهر) وحتى الساعة ١١٠٠ (أي الحادية عشرة

صباحاً) ويسمح بالمرور من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى

الساعة الرابعة بعد الظهر اعتباراً من يوم أمس ٣٠ / ٣ / ١٩٦١

وحتى إشعار آخر.

١٠ / ٤ / ١٩٦١ تبادل العراق ومنغوليا وثائق الاتفاقية الثقافية التي عقدت بين البلدين.

١٩ / ٤ / ١٩٦١ طلب الحاكم العسكري العام اللواء الركن أحمد صالح العبيدي من الجهات المسؤولة تنظيم قوائم بأسماء الطلاب الموقوفين والمحتجزين الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عاماً وكذلك الشيوخ والرجال الطاعنين في السن وذلك للبت في أمر إخلاء سبيلهم.

٢٠ / ٤ / ١٩٦١ تبرع عبد الكريم قاسم بعشرة آلاف دينار لتشييد مدرسة للعلوم الإسلامية في السنغال.

٤ / ٦ / ١٩٦١ أكد وزير الخارجية هاشم جواد ان العراق لم يعترف بحكومة جنوب أفريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري التي تنتهجها.

٨ / ٦ / ١٩٦١ غادر الوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية هاشم جواد إلى القاهرة لحضور مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب.

١٢ / ٦ / ١٩٦١ قدمت الحكومة الأردنية شكرها للحكومة العراقية على تخصيصها (٦٠) مقعداً لطلاب الأردنيين في جامعة بغداد.

١ / ٧ / ١٩٦١ وصل أمين عام جامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة إلى بغداد لبحث قضية الكويت.

٢ / ٨ / ١٩٦١ أرسلت الحكومة العراقية كميات من الأدوية إلى تونس وأعربت عن استعدادها لإرسال أطباء وممرضات.

٥ / ٩ / ١٩٦١ أطلق سراح ١٧٦ موقوفاً ومحتجزاً.

٢ / ١٠ / ١٩٦١ صرح إبراهيم كبة ان الحركة الانفصالية التي وقعت في سوريا كانت بتدبير الاستعمار.

٥ / ١٠ / ١٩٦١ افتتح ساينو البصرة للحبوب وهو من اصخم السايلاوات في العالم يتسع ل (٦٥) ألف طن من الحبوب.

٢٠ / ١٠ / ١٩٦١ أيدت الحكومة العراقية طرد اتحاد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة.

٢٣ / ٢ / ١٩٦٢ أنجز الخبراء السوفيت دراسة بناء سد اعالي الفرات وقدموا تقريراً عن إمكانية إنشاء سدود لخرن المياه وتوفير الطاقة الكهربائية.

٢٤ / ٢ / ١٩٦٢ عقد مؤتمر السرطان الأول في بغداد واستمر ثلاثة أيام

٦ / ٣ / ١٩٦٢ انعقد المؤتمر الطبي الأول لاتحاد الأطباء العرب.

- ٧ / ٣ / ١٩٦٢ قررت الحكومة العراقية التبرع بمليون دينار للجزائر.
- ٢٩ / ٣ / ١٩٦٢ خبراء سوفيت يدرسون مشاريع نهر الفرات.
- ٥ / ٥ / ١٩٦٢ رئيس مجلس السيادة يستقبل أمين الحسيني.
- ٩ / ٥ / ١٩٦٢ عبد الكريم قاسم يكرم مواطنا قطعت يده في ثورة العشرين بمبلغ (١٥٠) ديناراً.
- ٢٤ / ٥ / ١٩٦٢ وافقت الحكومة العراقية على تأسيس قنصلية عامة في عاصمة ألمانيا الديمقراطية (برلين الشرقية)
- ٤ / ٦ / ١٩٦٢ الحكومة العراقية تقرر مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً. إذا استمرت في تجاهل حقوق العراق الشرعية في الكويت. وكسات الحكومة قد سحبت السفير العراقي في واشنطن.
- ٦ / ٦ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على إلغاء تأشيرات الدخول بين العراق وسورية.
- ٨ / ٦ / ١٩٦٢ العراق يقاطع المؤتمر الكشفي العربي الذي يعقد في المغرب بسبب مشاركة حكام الكويت فيه.
- ٨ / ٦ / ١٩٦٢ ذكرت صحيفة (الثورة) البغدادية. ان الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية تعملان على إثارة القضية الكردية في الأمم المتحدة لأن العراق أقام تمثيلاً مع ألمانيا الشرقية وطرده السفير الأمريكي جون دي جرينكان. الذي كلف الاتصال بمؤتمر الدبلوماسيين الأمريكيين في الشرق الأدنى وأقطار البحر المتوسط الذي سيعقد في أثينا لوضع خطة موحدة لعرض الموضوع في الأمم المتحدة.
- ٢٧ / ٦ / ١٩٦٢ كتبت صحيفة (الثورة) البغدادية ان أول سفارة في الجزائر ستكون عراقية وان العراق أول دولة في العالم اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة فور تأليفها في القاهرة.
- ٥ / ٧ / ١٩٦٢ كتبت صحيفة (الثورة) البغدادية بعنوان بارز أن الجيش العراقي سيسلح بالأسلحة الذرية ونقلت عن اللواء الركن علي غالب عزيز رئيس اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز ان العراق أرسل عدداً من الضباط إلى الخارج لدراسة الموضوع وان العراق فتش مدرسة

الحرب الذرية الكيميلوية وجهازها بأحدث الإمكانيات لتكون مؤسسة تدريبية لضباط ومراتب الجيش.

٥ / ٧ / ١٩٦٢ إيفاد الدكتور بندر الراوي مدرس علم الحيوان في كلية العلوم لحضور الحلقة التدريبية التي تقيمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الولايات المتحدة الأمريكية.

١١ / ٧ / ١٩٦٢ وزارة التجارة تتخذ خطوات جديدة للحد من ارتفاع الأسعار وبث موظفيها في العراق لشراء السلع وتعريف المستهلكين بالأسعار.

٢٦ / ٧ / ١٩٦٢ إبرام عقد المرحلة الأولى من مشروع مصفى نبط البصرة.

٢ / ٨ / ١٩٦٢ سحب السفير العراقي في تونس والمطالبة بسحب السفير التونسي في بغداد بسبب قبول تونس سفير حكام الكويت.

٨ / ٨ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على اشتراك الجمهورية العراقية في المؤتمر العاشر للعلاج بالأشعة واجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرر إيفاء الدكتور سعد حسن رئيس شعبة النظائر المشعة في لجنة الطاقة الذرية إلى كندا لهذا الغرض.

٢٤ / ٨ / ١٩٦٢ قرر مجلس الوزراء الموافقة على شراء طائرتين نفائتين من نوع بوينك. وفتح خطوط جديدة بين بغداد والجزائر وطوكيو والولايات المتحدة والقطار الاسكندنافية.

٢٥ / ٨ / ١٩٦٢ قرر العراق تأليف لجنة لدراسة التقرير المقدم من مديرية المشاريع والبحوث في المصرف الصناعي والخاص بتطبيق مشروع المقاطعات الصناعية في العراق وكان مدير المشاريع قد قدم تقريراً بعد عودته من الهند حيث مثل الجمهورية العراقية في مؤتمر المصارف الصناعية في نيسان الماضي والذي عقد في بومبي.

قرر مجلس التخطيط الاقتصادي الموافقة على مشروع اتفاقية تصميم بناية وزارة الخارجية العراقية بعد إجراء التعديلات المقترضة عليها وتخويل وزارة الأشغال والإسكان صلاحية التعاقد والصرف وتعقب وإنجاز العمل بدقة وسرعة وقد اختير القسم الجنوبي من المركز الحكومي المقرر إنشاؤه في كرادة مريم لموقع بناية وزارة الخارجية لوقوعه في موضع مركزي يسهل الوصول إليه عن طريق

الشارع العام المؤدي إلى القصر الجمهوري والطريق المتقاطع مع شارع ١٤ تموز والممتد باتجاه جسر ١٤ تموز.

في الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ١٩٦٢/٨/٢٥ استقبل عبد الكريم قاسم في ديوانه الرسمي في وزارة الدفاع القائم بالأعمال السوفيتي في بغداد وسكرتير الشؤون الاقتصادية في السفارة في مقابلة ودية تناولت التعاون الاقتصادي المستمر والعلاقات الطيبة بين البلدين وقد استغرقت المقابلة أكثر من ساعة ونصف الساعة.

١٩٦٢ / ٨ / ٢٥ تم في وزارة التجارة تكليف لجنة من اذكار سر كريس مدير شركة النقل البحري العراقية وإسماعيل مصطفى رجب المدير المفوض لشركة إعادة التأمين العراقية لدراسة قانون شركة النقل البحري العراقية ونظامها الداخلي واقتراح التعديلات الواجب إدخالها إليهما ليصبحا ملائمين للظروف القائمة ووضع الشركة الحالي.

١٩٦٢ / ٨ / ٣٠ غادر بغداد وفد عسكري إلى موسكو برئاسة اللواء الركن علي غالب عزيز معاون رئيس أركان الجيش لحضور المناورات العسكرية للقوات السوفيتية. وقد استقبل عبد الكريم قاسم الوفد قبل ان يغادر إلى موسكو، وحمله تحياته إلى الشعب والجيش السوفيتي.

١٩٦٢ / ١٠ / ٢ حذر عبد الكريم قاسم المستعمرين الأمريكيين والبريطانيين من مغبة الإيغال بالجريمة والأعمال الإجرامية وباللدس والتفرقة بين الناس وإيقاع الأذى بهم.

تم عقد اتفاقيات جوية بين العراق وتونس والجزائر والمغرب.
١٩٦٢ / ١٠ / ٣ كان وفد عراقي قد غادر إلى دمشق لإجراء مباحثات بشأن مياه الفرات وطرائق استغلالها وقد استمرت المباحثات مع الجهات المسؤولة في الجمهورية السورية مدة أطول من مدة الإيفاد الممنوحة للوفد فأصدر مجلس الوزارة قراره هذا اليوم بتمديد مدة إيفاد الوفد. هذا وقد بلغت قيمة استيرادات العراق من سورية في شهر آب الماضي أكثر من نصف مليون دينار.

قررت وزارة الإرشاد نشر جميع الاطروحات التي نال بها الطلاب
عراقيون شهادة الدكتوراه على نفقتها.

تقرر إنشاء أول حديقة حيوانات في الجمهورية العراقية بمتنزه
السكك وكانت الحديقة في بداية أمرها تحتوي على مئة نوع من
الحيوانات.

٤ / ١٠ / ١٩٦٢ تقرر إنشاء بحيرة واسعة قرب قناة الجيش لتكون متنزها للعوائل
 وإقامة معارض للزهور تحيط بالبحيرة المذكورة.

قرّر مجلس الوزراء الموافقة المبدئية على إسهام الجمهورية
العراقية في اجتماع المجمع المسكوني المزمع عقده في الحادي عشر
من هذا الشهر بناء على دعوة مقدمة من الفاتيكان.

عكف عبد الكريم قاسم على دراسة قضايا الموقوفين وتديقها وطنب
إلى مدير الأمن تقديم أسماء جميع الموقوفين.

تجاوبا مع الفلسطينيين المقيمين في العراق أمر عبد الكريم قاسم
بتأليف لجنة لدراسة أحوالهم وترفيه عنهم.

١٠ / ١٠ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على تسريع الجمهورية العراقية بمبلغ
٤٥٠٠ دينار للإسهام مع الدول الإسلامية في بناء مسجد يقام في
معرض نيويورك الدولي.

قرّر العراق الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن

١٥ / ١٠ / ١٩٦٢ قابل السفير العراقي في دمشق رئيس الوزراء السوري خاتم
العظم ونقل إليه رسالة من عبد الكريم قاسم.

١٧ / ١٠ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على الإسهام في تكاليف تأسيس جامعة
إسلامية في كراچی.

١٨ / ١٠ / ١٩٦٢ المجاهدة الجزائرية جمانة بوحيرد تصل إلى بغداد واستقبلها عبد
الكريم قاسم يوم ٢٠ / ١٠.

٢٢ / ١٠ / ١٩٦٢ شحن ٢٥ ألف كتاب من كتب الصفوف الأولى والثانية الابتدائية
إلى الجزائر.

٢٩ / ١٠ / ١٩٦٢ وزارة الأشغال والإسكان تحذر من بيع أو شراء انقطع الموزعة
على أصحاب الصراف.

وافق مجلس الوزراء على إعارة خدمات الدكتور عبد الصاحب العلوان الأستاذ في كلية الزراعة للعمل في ليبيا على حساب منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة للعمل كخبير في أنظمة الأراضي والإصلاح الزراعي لمدة سنتين وكان مجلس الجامعة (ب) قد وافق على هذه الإعارة بجلسته الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٢ وقدم الموما إليه موافقة خطية على إعارة خدماته وعلى استقطاع التوقيفات التقاعدية من بصورة مضاعفة.

٥ / ١١ / ١٩٦٢ العراق يقاطع اجتماعات جامعة الدول العربية بسبب موقفها غير الودي من قضية الكويت.

٥ / ١١ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على إيفاد بدر شاكر السياب رئيس الملاحظين في مصلحة الموانئ العراقية إلى المملكة المتحدة للتمتع بزمالة المنظمة العالمية لحرية الثقافة لدراسة اللغة والآداب الإنكليزية في جامعة درهام.

قررت الحكومة العراقية عدم الاشتراك في اللجنة الدائمة لخبراء المواصلات النقل المائي التابعة لجامعة الدول العربية وكان العراق قد قاطع اجتماعات مجلس الجامعة العربية بعد أحداث قضية الكويت.

٧ / ١١ / ١٩٦٢ وصول مبعوث لبناني إلى بغداد كانت مهمته تستهدف تنقية الأجواء بين العراق ولبنان والعراق متمسك بموقفه من الأقطار التي اعترفت (بالكويت).

١٣ / ١١ / ١٩٦٢ وافقت وزارة المعارف على طلب مؤسسة كولبنكيان الموافقة دعوة عبد المطلب عبد الرحمن مدير التبادل الثقافي في ديوان الوزارة للمفر إلى لشبونة (مقر المؤسسة) للتباحث مع المسؤولين بالمؤسسة المذكورة في أمور طلبية الجمهورية العراقية الذين يدرسون على نفقة المؤسسة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في ما يخص مدد دراساتهم وفروع تخصصهم وشؤونهم العامة إضافة إلى ذلك شؤون الزمالات الممنوحة والمنح الدراسية والفنية والثقافية. وقد جاءت تلبية هذه الدعوة لإتاحة الفرصة للسيد عبد المطلب عبد الرحمن الوقوف على قضايا الطلبة

العراقيين بصورة خاصة والتباحث بشأن الأمور الأخرى مع المسؤولين في المنطقة مباشرة ولذلك حصلت الموافقة على إيفاده لمدة أسبوعين عدا أيام السفر على ان لا تتحمل الخزينة أية نفقات بسبب هذا الإيفاد عدا راتبه ومخصصات غلاء المعيشة.

١٧ / ١١ / ١٩٦٢ إجراء دراسة شاملة عن تزايد عدد السكان في العراق وتوقع وصول العدد عام ١٩٨٥ إلى ١٣ مليون نسمة.

٢١ / ١١ / ١٩٦٢ وصول وفد يمانى برئاسة عبد الرحمن الارياني.

١٠ / ١٢ / ١٩٦٢ وافقت وزارة الأشغال والإسكان على طلب السيد ناصر حسين الجنابي الذي يذكر ان مقالة إنشاء مستشفى الولادة في الكرخ قد رست بعهدته بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٦٠ يوم لم تكن له علاقة رسمية بالحكومة آنذاك.

وحيث أنه أصبح الآن موظفا لا يمكن الجمع بين عمله الرسمي وعمله كمقاول لهذا يطلب توجيه كل ماله علاقة بالمقولة المذكورة باسم شركة الجنابي للتجارة والإنشاءات ذ. م. م. لتلافي الإشكال الناجم عن هذه الحالة التي لم تكن قائمة وقت إبرام العقد وان جميع الالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب المقولة ستبقى نافذة المفعول بحق الشركة التي أيدت بكتابها المرقم ١٥١ والمؤرخ في ١٩ / ٧ / ١٩٦٢ محتويات كتاب السيد ناصر اتف الذكر وتضامنها معه في تنفيذ الالتزامات والشروط الوارد ذكرها في مقولة العمل وترى الوزارة ان لا مانع لديها من قبول طلب المقاول ولا سيما وان الجهة المشرفة على العمل لم تتغير. علما بان وزارة الصحة لم تؤيد تحويل المقولة لأن بناء المستشفى على وشك الانتهاء وسيتم تسلمه يوم ١ / ١ / ١٩٦٣ وأيدت وزارة المالية ما جاء في كتاب وزارة الصحة ولا ترى ما يدعو إلى تحويل المقولة من عهدة ناصر الجنابي إلى شركة الجنابي.

وبعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ١٠ / ١٠ / ١٩٦٢ وبالنظر لما جاء في كتاب وزارة الاشتغال والإسكان المشار إليه أعلاه الذي يضمن مصلحة الدولة ويزيل الملابس وان ارتباط

التعامل مع شركة في ما يتعلق باستمرار تنفيذ بنود المقاوله هو
اضمن من بقائها بعهدة فرد واحد لهذا حصلت الموافقة على جعل
المقاوله موضوعه البحث بعهدة شركة الجنابي للتجارة والإنشاءات
العامه على ان تقوم وزارة الأشغال والإسكان باتخاذ التدابير لتنفيذ
ذلك بما يضمن مصلحة الدولة ويزيل الالتباس.

١٠ / ١٢ / ١٩٦٢ وافق مجلس الوزراء على إحداث ناحية باسم (ناحية الضلوعيه)
يكون مركزها في المقاطعة المرقمة (٢٥) الضلوعيه ترتبط بقضاء
سامراء في لواء بغداد بناء على مقتضيات المصلحة الإدارية ولسعة
قضاء سامراء وبناء على اقتراح من وزارة الداخلية.

١٠ / ١٢ / ١٩٦٢ قرر مجلس الوزراء إعادة العلاقات مع فرنسا بعد ان غيرت
موقفها من القضايا العربية وأقرت باستقلال الجزائر.

٢٤ / ١٢ / ١٩٦٢ رحبت فرنسا بإقدام العراق على إعادة العلاقات الدبلوماسية معها
وأعلن ان مباحثات عراقية فرنسية ستجري قريبا بين المسؤولين
العراقيين والفرنسيين.

خلال سنة ١٩٦١ / ١٩٦٢ رفع التمثيل الدبلوماسي للعراق إلى درجة سفارة مع
هولندا وسويسرا وليبيا ويورما والنمسا واليونان كما جرى الاتفاق
على تبادل التمثيل الدبلوماسي بدرجة سفارة مع منغوليا الشعبية
والبرازيل.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الوزارة العراقية عام ١٩٦١.	٧
الجبهة القومية.	١١
استبدال العملة القديمة.	١٢
خطاب عبد الكريم قاسم في المؤتمر الطبي العراقي الثاني	١٣
حفل وضع الحجر الأساس لجسر الكرادة المعلق	١٩
تعديل قانون الإصلاح الزراعي.	١٩
اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وسيلان	٢١
اتفاقية استخدام الإداريين في الأمم المتحدة.	٢١
قانون تعديل الخطة الاقتصادية المؤقتة	٢٢
وضع الحجر الأساس لمدينة الطب	٢٣
جريدة الثورة تهاجم الشيوعيين.	٢٥
إضراب البنزين آذار ١٩٦١.	٢٥
تنفيذ المشاريع العراقية الداخلة ضمن الاتفاقية العراقية- السوفيتية.	٣٢
بين العراق والأردن.	٣٣
التقارب بين العراق والجمهورية العربية المتحدة.	٣٤
نظام المعاهد الخيرية.	٣٥
قانون التنمية الصناعية.	٣٦
الميزانية العامة لسنة ١٩٦١.	٤٤
مفاوضات النفط والقانون رقم ٨٠.	٤٧
الأحزاب السياسية ونظام الحكم.	١٤٨
تقرير خاص	١٤٩
بين العراق وجنوب أفريقيا.	١٥٢
قانون اعمار مساجد مديرية الأوقاف العامة	١٥٣
استقالة فواد عارف	١٥٤

الموضوع	الصفحة
قانون تملك الأجنبي العقار في العراق.	١٥٧
الدعوة لاستعادة الكويت.	١٥٨
توتر العلاقات العراقية الامريكية	١٩٠
اتفاقية التعاون بين الجمهورية العراقية وجمهورية بلغاريا الشعبية.	١٩١
الحكومة العراقية تتبرع للجزائر.	١٩٢
افتتاح بناية المجلس الوطني.	١٩٣
تعديل قانون التنمية الصناعية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١	١٩٣
الخلاف حول رئاسة جامعة بغداد	١٩٥
قانون المكتبة الوطنية.	١٩٩
مشروع إسكان أصحاب الصراف.	٢٠٠
الحزب الشيوعي ينتقد سياسة الحكومة الاقتصادية	٢٠١
إعفاء الفلاحين من ضريبة الأرض.	٢٠٤
حركة الملا مصطفى البارزاني.	٢٠٥
موقف العراق من انفصال الجمهورية العربية المتحدة.	٢٣١
تعديلات على قانون الاصلاح الزراعي	٢٣٤
نهاية النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي.	٢٣٨
قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية.	٢٣٩
اتفاق التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية.	٢٤٧
عبد الكريم قاسم والجادرجي.	٢٤٨
العفو عن عبد السلام محمد عارف.	٢٥١
تخفيف احكام الاعدام والمسجونين	٢٥٥
تطوير التعليم	٢٥٨
قانون منحة زواج للمدرسين والأئمة والخطباء.	٢٦٥
الوزارة العراقية عام ١٩٦٢.	٢٦٦
برقية العمال العراقيين للجامعة العربية	٢٦٧
قانون العفو عن الغائبين والمتخلفين عن الالتحاق بالجيش	٢٦٨

الموضوع	الصفحة
اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية	٢٧٠
قضية الكويت	٢٧٠
بين العراق وعمان	٣٠٣
العراق وحركات التحرر	٣٠٤
الأحزاب السياسية والحكومة	٣٠٥
الحركة الطلابية	٣٠٧
الحركة العمالية	٣١٠
أصحاب الصرائف	٣٢١
في ذكرى الانفصال	٣٢٥
الأحزاب الأخرى	٣٢٦
بين العراق والنيجر	٣٢٧
العراق والقضية الفلسطينية	٣٢٨
الحركة المسلحة في شمال العراق	٣٢٩
قضية النفط	٣٣٧
الدستور والانتخابات	٣٦٧
خطة التنفيذ الثالثة للاتفاقية مع الاتحاد السوفيتي	٣٧٧
مؤامرة ضد عبد الكريم قاسم	٣٧٩
العراق وسورية بعد الانفصال	٣٨٠
تسويق التمور	٣٩٢
وفد الباتي في بغداد	٣٩٩
بين العراق والجزائر	٤٠٠
اتفاقية النقل الجوي بين العراق وبولونيا	٤٠٥
الجمهورية العراقية والتعاون مع تركيا تجاريا	٤٠٥
اتفاقية المخدرات	٤٠٦
اتفاقية مؤسسة اليونسيف	٤٠٧
اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وباكستان	٤٠٨
حل نادي المظمين	٤٠٩

الموضوع	الصفحة
بين العراق والسويد	٤٠٩
التعاون الثقافي مع كل من بلغاريا ورومانيا	٤١٢
تبادل التمثيل الدبلوماسي مع تشيلي والأرجنتين	٤١٧
الجمعيات ذات العلاقة بالأجانب	٤١٩
رفع الحجز على أموال عدد من رجال العهد الملكي	٤٢٠
إحداث ناحية العظيم في لواء ديالى	٤٢٠
بين العراق وألمانيا الديمقراطية	٤٢١
إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة	٤٢٣
تعديل قانون تطهير الجهاز الحكومي	٤٢٧
وفد تجاري إلى الهند	٤٢٧
العراق وجامعة الدول العربية	٤٢٨
تخريب أنابيب النفط	٤٢٩
العلاقات العراقية التركية	٤٣٥
العلاقات العراقية الإيرانية	٤٤٠
تنفيذ الخطة الاقتصادية	٤٤٠
قتل عراقي في القدس	٤٥١
فشل الحياة الحزبية	٤٥٢
حكومة عبد الكريم قاسم أوائل سنة ١٩٦٣	٤٦١
حزب البعث العربي الاشتراكي يخطط للثورة	٤٦٣
التخطيط للثورة ضد عبد الكريم قاسم	٤٧١
الأيام الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم كما يراها البريطانيون والأمريكيون	٤٩١
أخبار وحوادث	٥٠٧
المحتويات	٥١٧

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.afhamontada.com